آثار العولمة في الرفاهية

(تقدير اقتصادي إسلامي)

Effects of Globalization in Welfare

(An Islamic Economic Evaluation)

إعداد

أحمد محمد الجيوسي

اشراف

الاستاذ الدكتور: عبد الجبار السبهاني

حقل التخصص - الاقتصاد والمصارف الاسلامية

آثار العولمة في الرفاهية
(تقدير اقتصادي إسلامي)

إعداد الطالب

أحمد محمد الجيوسي

ماجستير في إدارة الأعمال، تخصص: تمويل، الجامعة الأردنية، عمان، ٢٠٠٣م

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة دكتوراه الفلسفة تخصص

"الاقتصاد والمصارف الاسلامية" في جامعة اليرموك، اربد، الأردن

وافق عليها

الأستاذ الدكتور عبد الجبار السبهاني .... ٦/١٠/٢٠٠٨ **مشرفاً ورئيساً**

أستاذ الاقتصاد الاسلامي في كلية الشريعة والدراسات الاسلامية، جامعة اليرموك

الأستاذ الدكتور محمد أحمد صقر .... **عضواً**

أستاذ الاقتصاد الاسلامي في كلية الشريعة والدراسات الاسلامية، جامعة اليرموك

الأستاذ الدكتور محمد عقله الابراهيم .... **عضواً**

أستاذ الفقه المقارن في كلية الشريعة، الجامعة الأردنية.

الأستاذ الدكتور: رياض المومني .... **عضواً**

أستاذ الاقتصاد في كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك.

الأستاذ الدكتور: سعيد الحلاق .... **عضواً**

أستاذ الاقتصاد والتجارة الدولية في كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك

نوقشت بتاريخ: ٢٧كانون أول ٢٠٠٧م

الموافق: ١٧ ذو الحجة ١٤٢٨هـ

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

"إنّي رَأيْتُ أنَّه لا يكْتُبُ إنْسانٌ كِتاباً في يَوْمِه إلا قالَ في غَدِه: لَوْ غُيِّرَ هذا لَكان أحْسَنَ، ولَوْ زِيدَ كذا لَكان يُسْتَحْسَنُ، ولَوْ تُرِكَ هذا لَكانَ أجْمَلَ، وهذا مِنْ أعْظَمِ العِبَرِ، وَهُوَ دَليلٌ على استيلاءِ النَقْصِ على جُمْلَةِ البَشَرِ"

القاضي الفاضل*

(*) القاضي الفاضل عبد الرحيم البيساني، الملقب بأستاذ البلغاء، في رسالة له كان قد كتبها إلى العماد الأصفهاني يعتذر إليه من كلام استدركه عليه. وهذا القول ينسب خطأً للعماد الأصفهاني.

الإهداء

إلى مَدْرَسَةِ الإيثارِ (أبـــــــي) ... وبَحَرِ العطاءِ (أمـــــــي)
وَفاءً لبَعْضِ حقِّهما ... اللهمَّ اجزهم عني خيرَ الجزاءِ ... وارْحَمْهُما
كما ربياني صغيراً ...

إلى رَمْزِ الإخلاصِ والتضْحيةِ والفداءِ (زَوْجَتي وأبْنائي) ... عرْفاناً
لَهُمْ على صبْرِهِم وتَحَمُّلِهِم ... اللهُمَّ أجْزِل لَهُمُ العطاءَ ...

إلى إخواني وأخواتي وأبنائهم ... امتناناً لهم على دعمهم
المتواصل وتشجيعهم غير المنقطع ... فلهم الشكر والثناء ...

إليهم جميعًا أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع ... عرفاناً ووفاء ...

ربنا تقبل منا واجعل ذلك في ميزان حسناتنا

الباحث

شكر وتقدير

قال صلى الله عليه وسلم: "من لا يشكر الناس لا يشكر الله"[1]

الحمد لله رب العالمين، وأفضل الصلاة وأتم التسليم على خاتم الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد صلى الله عليه وعلى آله وصحبه الغر الميامين، وبعد.

فالشُكْرُ مَوْصُولٌ لأُستاذي ومُعَلِّمي الجَليل، الأستاذ الدكتور عَبْدُ الجَبّار السبهاني، الذي تفضّلَ علـيَّ مشكوراً بقبولِ الإشرافِ علي هذه الدراسة، ولا أنكر أنني مدينٌ له بالفضلِ على اختيارِ موضوعِها، فلقد كانَ أساسُ هذه الدراسة ورقةً بحثيةً قدّمتْ لأستاذي في مادةٍ فصلية، وقد أعجبني موضوعها المتشعب والمتجذّر في شؤون حياتنا، صغيرها وكبيرها، فما كان مني إلا أن استشرت أستاذي بقبول الإشراف على هذه الدراسـة فلبى طائعاً، فجزاه الله عني خير الجزاء، وأجزل الله له العطاء.

وأخصُّ بالشكر والتقدير ثُلّة من الأساتذة الكرام، والعلماء الأجلاء، أعضاء لجنة المناقشة، الذين تفضلوا عليَّ بقبول المشاركة في مناقشة هذه الدراسة وتحكيمها، موقناً بعمق استفادتي من ملاحظاتهم، ومـداخلاتهم وتوجيهاتهم القيّمة، التي ستثري هذه الدراسة، فتعالج ما بها من هنات، وتعزز ما بها من ركائز، وهم: الأستاذ الدكتور محمد أحمد صقر، والاستاذ الدكتور محمد عقله الابراهيم، والأستاذ الدكتور رياض المومني، والأستاذ الدكتور سعيد الحلاق.

كما وأشكر أساتذتي الأكارم في قسم الاقتصاد والمصارف الاسلامية، ممثلين برئيس القسم الـدكتور عماد بركات، وزملائه الأفاضل الذين أسهموا في بناء هذا القسم وتعزيز مسيرته، على جهودهم الخيّرة التي بذلوها وما زالوا يبذلون، سواء منهم من غادر القسم إلى مواقع أخرى (أ.د عبدالهادي النجـار، أ.د منـذر قحف، أ.د ربيع الروبي، أ.د شعبان عبدالعزيز... وغيرهم) أم ما زال قائماً فيه (أ.د كمال حطاب، د. محمد بني عيسى). ومن باب ردّ الجميل إلى أهله، أتقدم بالشكر إلى أخي وشقيقي الدكتور عبدالله الجيوسي علـى دعمه المتواصل وتشجيعه المستمر لاكمال هذه المسيرة، والدكتور محمد الحوري من قسم أصول الدين، الذي أعانني بتخريج مجموعة الأحاديث الواردة في الدراسة.

ولا يفوتني أن أشكر أهل بيتي الذين انشغلت عنهم وقصّرتُ ببعض حقـوقهم، ملتمـساً صـفحهم وعفوهم، ودعاءهم: والدي ووالدتي، زوجتي وأبنائي وبناتي، وإخواني وأخواتي، وأولي الأرحام والقربى.

أحمد محمد الجيوسي

اربـــد – الأردن

---

(1) أبو داود، السنن، باب في شكر المعروف، الجزء(٢)، الحديث رقم (٤٨١١)، ص (٦٧١). جاء بلفظ: "لا يشكر الله ..."، وقال الألباني: صحيح. أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي، السنن ، كتاب البر والصلة، باب ما جاء في الشكر لمن أحسن إليك، الحديث رقم (١٩٥٤). أيضاً: أحمد بن حنبل، المسند، الجزء الثاني، ص (٢٥٨).

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

الملخص

الجيوسي، أحمد محمد، آثار العولمة في الرفاهية: **تقدير اقتصادي اسلامي**، أطروحة دكتوراه، جامعة اليرموك، ٢٠٠٧م، (المشرف: أ.د. عبد الجبار السبهاني)

تهدفُ هذهِ الدراسةُ إلى بحثِ الآثارِ المختلفةِ للعولمةِ في الرفاهية، ومنْ أجلِ الوصولِ إلى استكشافِ هذهِ الآثارِ فقد تبنّت الدراسةُ بعضَ المؤشراتِ الدالةِ على مستوياتِ الرفاهيةِ، لقياسِ الأثرِ فيها، وتتمثلُ هذهِ المؤشرات في: مستويات المعيشة، ومعدلات التشغيل، وأنماط توزيع الدخول والثروات، ودور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ومستويات التعليم والصحة، والتأثيرات البيئية، ومستويات الديمقراطية وحقوق الانسان.

وافترضت الدراسة أن الآثار السلبية للعولمة تتفوق على الآثار الايجابية لها، وأن مستوى الرفاهية قد تراجع بسبب العولمة وأجهزتها. وفي معرض اجابتها على هذه الفرضية، كشفت الدراسة عن مدى التراجع والخلل الذي أصاب مستويات الرفاهية، وتوصلت إلى قناعات بأن العولمة لم تفلح في تحقيق ما وعدت به شعوب العالم عامة، وشعوب العالم الثالث خاصة، من رخاء ورفاه.

وفي محاولة لاستشراف الموقف من العولمة والرفاه من منظور الاقتصاد الاسلامي، عرضت الدراسة للاستراتيجيات المتاحة أمام الدول الاسلامية للتعامل مع العولمة، كما ألقت الضوء على بعض الضمانات التي يمكن من خلالها تعزيز مستويات الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية، والحيلولة دون تراجعها.

وقد تم تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول: ركّز الفصل الأول منها على توضيح مفهوم العولمة وأهدافها، ونشأتها والعوامل التي أدّت إلى ظهورها، معرّجة على أجهزتها التي تعمل من خلالها، وصولاً إلى ردود الفعل المصاحبة لها. أما الفصل الثاني فقد تناول مفهوم الرفاه الاقتصادي والاجتماعي ونشأة دولة الرعاية والرفاه، ثم المحكات أو المقاييس المعتمدة لقياس الرفاه. وأما الفصل الثالث فيمثل صلب الدراسة، وتناول هذا الفصل واقع الرفاهية في ظل

العولمة، والآثار التي تركتها العولمة على مؤشرات الرفاه التي اعتمدتها هذه الدراسة. وأما الفصل الرابع والأخير من الدراسة فقد تناول التقدير الاسلامي للعولمة والرفاه، واختلاف الرؤية الإسلامية لهما عن الرؤية الوضعية، والضمانات التي أحاطت بها الشريعة الاسلامية مستلزمات الرفاه الاقتصادي والاجتماعي، وصولاً إلى الاستراتيجيات المقترحة للتعامل مع العولمة التي باتت واقعاً معاشاً لا يمكن تجاهله، أو الذوبان فيه.

وتوصّلتِ الدراسةُ إلى مجموعةٍ من النتائجِ، كانَ منْ أبرزِها أنّ مستويات الرفاهية في ظلِّ العولمةِ قدْ تراجعت، وأن النظام الاقتصادي الاسلامي أقدرُ على تحقيقِ مستوياتٍ أعلى من الرفاهيةِ والرخاء للأفراد والمجتمعات على حدٍّ سواء. كما خرجتِ الدراسةُ بمجموعةٍ من التوصياتِ تضعُها أمامَ القادةِ والزعماءَ والمفكرين وأساتذةَ العلمِ وطلبتهِ، والمثقفينَ من أبناءِ هذهِ الأمة، لأن تحقيق مثل هذه التوصيات يقعُ خارجَ حدودِ الأفرادِ وطاقاتهم، بل وخارجَ طاقاتِ دولةٍ بمفردها. وعليه لا بدَّ من تظافرِ الجهودِ والتعاون الجادّ بهدفِ التكاملِ والوحدة وبناء مشروعٍ حضاريٍ قادرٍ على المواجهةِ والتغييرِ، وَمَا ذلِكَ عَلَى اللهِ بِعَزيز.

الكلمات المفتاحية: العولمة، مستويات الرفاه، آثار، اقتصاد إسلامي، استراتيجيات، الجيوسي.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحَمْدُ كُلُّ الحَمْدِ، والثناءُ كلُّ الثناءِ، لخالِقِ الأرضِ والسماءِ، والصلاةُ والسلامُ على أشْرَفِ الأنبياءِ، سيدنا محمد وعلى آله وصحبِهِ الأوفياءِ. اللهمَّ لا علمَ لنا إلا ما علّمتنا إنك أنتَ العليمُ الحكيمُ، يا ربِّ لكَ الحمدُ أنْ أَعَنْتَني، وبتوفيقِكَ أيّدتَني، حتى فرغتُ من كتابةِ هذهِ الدراسة، معترفاً لك بالفضلِ والمنّة، وأنَّ التوفيقَ والسدادَ عائدٌ لكَ دونَ غيرِك.

وبعد.

فعلى الرغمِ مِنْ حَداثَةِ مصطلحِ العولمةِ الذي باتَ واحداً منْ أكثرِ المصطلحاتِ استخداماً وتداولاً – فلا تكادُ تخلو محاضرة أو ندوة أو حتى جلسة خاصة بين الأصدقاء إلا وتذكرُ العولمةُ هنا أو هناك، لما لها من آثارٍ طالت مناحي الحياة المختلفة – إلا أن ارهاصات هذا المصطلح وُلِدَتْ مَعَ وِلادَةِ النظامِ الرأسمالي؛ فمنذُ وقتٍ مبكرٍ عن الثورةِ الصناعيةِ بدا واضحاً أن النظامَ الرأسمالي يجنحُ نحوَ العالميةِ، فالناتجُ المتعاظمُ في المراكزِ الصناعيةِ بحاجةٍ إلى أسواقٍ لتصريفِهِ، وهذه المراكزُ – بدورها – بحاجة إلى المصادرِ التي تُؤمِّنُها بالموادِ الأوَّليةِ والخاماتِ اللازمةِ للصناعة. ومِنْ هنا سَعَتِ الدولُ الصناعيةُ لفتحِ الأسواق العالميةِ أمامَ مُنتجاتها، وكان النظامُ النقديُّ السائدُ في ظلِّ قاعدةِ الذهبِ يخدمُ هذا التوجّهَ. كما دَعَّمَتِ الفلسفةُ السياسيةُ السائدةُ في الغربِ التوجُّهَ ذاتَهُ، فيما تجلّى بفلسفةِ الاستعمارِ، ورسالةِ الرجلِ الأبيضِ في تمدينِ الشعوبِ.

ولكنْ بعدَ قيامِ النظامِ الاشتراكي بدا وكأنَّ وحدةَ العالمِ قَد انشطرت – ولو إلى حين – وانقسمَ العالَمُ إلى عوالِمَ ثلاثة: العالَمُ الصناعي المتقدِّمُ ويسودُ فيهِ النظامُ الرأسمالي، والعالم الاشتراكي أو ما يعرف بدول مجلس التعاون الكوميكون، والعالم الثالث والذي يضم البلدان التي تنعت – مجاملةً – بالناميةِ ومنها بلدانُ العالَمِ الإسلامي، واستمر الحال كذلك حتى ثمانينات القرن الماضي.

وبعدَ انهيارِ الاتحادِ السوفياتي وتلاشيهِ من خَريطةِ العالَمِ، وتفتيتِ حلفِ وارسو الذي كانَ يجمع العالَمَ الاشتراكي بِيَدَيْهِ، وانفراط عقد المنظومةِ الاشتراكيةِ، استطالَ النظامُ

الرأسمالي من جديدٍ وراحَ يسوقُ رُؤيتَهُ للعالمِ ولما ينبغي أن يكونَ عليهِ حالُهُ في نواحي الحياةِ كُلّها. وهذا التوجه الجديد هو ما عُرِفَ بالعولمةِ؛ وفي الواقعِ فان هذا النظام لم يتخلَّ يوماً عن طموحاته في الهيمنة، وكانَ قَدْ مأسَسَ لها المؤسسات التي تجسّدُ هذه الفلسفة وتسعى لتحقيقها، وهي مؤسساتٌ صيغت على عينِ النظامِ ومركزِ القوةِ فيه لتحقيقِ هذه المقاصد، بدْءاً من هيئةِ الأممِ المتحدةِ، مروراً بصندوقِ النقدِ الدولي، والبنكِ الدولي للإنشاءِ والتعميرِ، والاتفاقية العامة للتجارةِ والتعرفات، وانتهاءً بمنظمةِ التجارةِ العالمية والشركاتِ مُتَعَدِّيَةِ الجنسية، التي تُعتبرُ الوجهَ الأبرزَ أو المرآةَ التي تعكسُ فلسفةَ النظامِ. وبهذا أصبحتِ العولمةُ هي الملمَحُ الأهم للنظامِ الاقتصادي السائدِ، وصارَ العالَمُ أمامَ ترسيمٍ حديثٍ لظاهرةٍ قديمةٍ قِدَمَ النظامِ الرأسمالي ذاته.

ولّما كان من بينِ الأهدافِ التي تُسَوِّقُ بها العولمة تحقيقُ التنميةِ، وما يُصاحبها من تعزيزٍ للرفاهِ الاقتصادي والاجتماعي للشعوبِ والأفراد، فقد حاولتِ الدراسةُ تسليطَ الضَوءِ على النتائجِ التي آلت إليها أحوالُ المجتمعاتِ ورفاهيتُها، وذلك بالرجوعِ إلى الأبحاثِ والدراساتِ والتقاريرِ الصادرةِ عن المنظماتِ الدولية، والتي كشفت عنْ عُمْقِ الخللِ الذي أصابَ شروطَ الرفاهِ، وطنياً واقليمياً ودولياً، وكانت دُوَلُ العالمِ الثالثِ ومن بينها الدول العربية والاسلامية هي الأكثرُ تضرراً، خصوصاً في ظل التكتلاتِ الاقتصاديةِ والتجاريةِ الاقليميةِ والدولية.

ونظراً للآثارِ السلبية المتعددةِ للعولمةِ وأجهزتها، فقد تولّدت ردودُ فعلٍ واسعةٍ في شتّى أنحاءِ العالمِ تُنادي بأنْسَنَةِ العولمة(*) والحدّ من آثارِها، وما مظاهراتُ الاحتجاجِ في سياتل، وملبورن، وبراغ، وجنوه، وكوبيك، وبانكوك، وبرشلونة، وجوهانسبرغ، ودافوس، وبورتو اليجري، وباماكو، وفلورنسا، وحيدر أباد إلا خير دليل على عالمية مناهضة العولمة وآثارها.

(*) أنسنة العولمة: أي إلباسها ثوبا إنسانيا واجتماعيا، كي تولي فقراء العالم اهتماما أكبر، وتكف عن تقديم قرابين في محراب الرأسمالية المفترسة، وذلك من خلال مجموعة من الإجراءات والطروحات مثل فرض ضرائب على الدول الغنية لصالح الدول الفقيرة.

مشكلة الدراسة:

تتباين المواقف من العولمة سواء على أسس موضوعية أم على أسس معيارية، ويتعاظم هذا التباين بين الدول المتقدمة والدول النامية؛ إذ تترك العولمة آثارا إيجابية في الرفاهية وأخرى سلبية. وعليه فإن تقدير هذه الآثار، وتفسير السياسات الهادفة إلى تعظيم الآثار الإيجابية منها وتقليل الآثار السلبية هي المشكلة التي تسعى هذه الدراسة إلى حلها، وسوف يكون ذلك من منظور الاقتصاد الإسلامي.

أهمية الدراسة:

تأتي أهميةُ هذه الدراسة من أهميةِ الموضوعِ الذي تعالجُهُ، إذْ أنَّ فِكْرَ العولمـةِ وآلياتها باتَتْ تَسْتَثني أيَّ فِكْرٍ أو تنظيمٍ اقتصاديٍ، وأنَّهُ ينبغي على جميعِ بلدانِ العالمِ تحقيقاً لمصالحِها - كما يدعي أنصارُ العولمةِ - أنْ تَنْطَوِيَ تحتَ لوائها.

وعليهِ فسوفَ تسعى هذه الدراسةُ إلى تقديرِ الآثارِ الإيجابيةِ والسلبيةِ للعولمةِ الاقتصاديةِ في الرفاهيةِ، وتفسيرِ السياساتِ التي تُعَزِّزُ من الآثار الإيجابيةِ وتُقَلِّلُ من الآثارِ السلبيةِ.

هذا بالإضافة إلى أن هذه الدراسة تعتبرُ واحدةً من الدراساتِ القليلةِ – بحدودِ علمِ الباحث – التي تناولت موضوعَ العولمـةِ الاقتـصاديةِ وآثارهـا في الرفـاه الاقتـصادي والاجتماعي، وربما الأولى من منظورِ الاقتصادِ الإسلامي.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

١. التعرف على العولمة الاقتصادية ونشأتها، والأجهزة التي تعتمد عليها، وردود الفعل التي صاحبتها.

٢. التعرف على شروط الرفاه الاقتصادي والاجتماعي ومؤشراته (محكّاته).

٣. محاولة استكشاف العلاقة الدالية بين العولمة والرفاه، أي الآثار التي تتركها العولمة في الرفاه الاقتصادي والاجتماعي، من خلال فحص المحكّات ذات الصلة بالرفاه

الاقتصادي والاجتماعي، والمتمثلة في مستويات الفقر، ومستويات البطالة، وأنماط توزيع الدخول والثروات وطنياً واقليمياً ودولياً، ومستويات التعليم والصحة، والتأثيرات البيئية، ودور الدولة في الحياة الاقتصادية.

٤. محاولة الوصول إلى تقييمٍ إسلاميٍ لأثرِ العولمةِ في الرفاهِ، والسعي إلى استشرافِ استراتيجياتٍ عمليةٍ للتعاملِ معَ العولمةِ ومعطياتها.

منهجية الدراسة:

لَمْ تألُ هذه الدراسةُ جهداً في الاستفادةِ من أيِّ منهجٍ ارتأت جدواهُ في رصدِ مشكلةِ الدراسةِ والبَرْهَنَةِ على فرضيتها. وكانَ أسلوبُ البحثِ المكتبي هو الأوفرُ حظاً في هذه الدراسة؛ حيثُ قامَ الباحثُ بتحليلِ الدراساتِ والتقاريرِ التي تناولت موضوع العولمة، ذات الصلة بالرفاه الاقتصادي والاجتماعي، بالرجوع إلى التقارير الصادرة عن المنظمات والمؤسسات الدولية، وخاصة منظمات الأمم المتحدة، كمنظمة العمل الدولية (International Labor Organization - ILO)، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد - United Nations Conference on Trade and Development UNCTAD)، وتقارير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا Economic and Social Commission for Western Asia – ESCWA)، وتقارير التنمية البشرية، كما رصدت الدراسة نشاط المؤسسات العالمية ذات الصلة، مثل مؤتمر دافوس ومنظمة التجارة العالمية وغيرها، هذا بالإضافة إلى الأبحاث وأوراق العمل المقدّمة للمؤتمرات والندوات، بهدف الوصول إلى النتائج التي تخدم هذه الدراسة.

أما آليةُ الكتابةِ في هذهِ الدراسةِ فكانتْ على النحوِ المبينِ تالياً:

١. فيما يتعلقُ بالاختصاراتِ الأجنبيةِ الواردةِ في الدراسة: قامَ الباحثُ بذكرِ المصطَلَحِ باللغةِ العربيةِ والتسمية التي يقابلها باللغة الإنجليزية متبوعةً بالاختصارِ المتعارفِ عليهِ بالأحرفِ الأولى من كُلِّ كلمةٍ، عندَ ورودِها للمرةِ الأولى في الدراسة، ثم يشارُ إليها بعدَ ذلكَ بالإسمِ العربي أو المختصر الإنجليزي بينَ قوسين.

٢. فيما يتعلقُ بتوثيقِ المراجعِ في متنِ الدراسةِ (الهوامش السفلية)، لجأتِ الدراسةُ إلى ذكرِ اسمِ المؤلف كما هو (الإسم الأول ثم إسم الأب متبوعاً باسم الشهرة) متبوعاً باسم المرجع وتفصيلاته كاملةً عند وروده لأول مرة، واكتفت بذكر اسم الشهرة للمؤلف واسم الكتاب أو البحث ثم كلمة (مرجع سابق)، ورقم الصفحة عند تكرار وروده في الصفحات اللاحقة من الدراسة. أما قائمة المراجع في نهاية الدراسة فقد تم ترتيبها بحسب التسلسل الهجائي لاسم الشهرة متبوعاً باسم المرجع أو البحث وتفصيلاته، حسب نظام هارفارد.

٣. فيما يتعلق بالرموز: استخدمت الدراسة بعض الرموز المتعارف عليها مثل: (د.ن) وتعني: دون ناشر، (د.م) وتعني: دون مكان النشر، (د.ط) وتعني: دون طبعة، (م) للدلالة على التقويم الميلادي، (هـ) للدلالة على التقويم الهجري.

٤. النسب المئوية: تم ذكر الرقم بين قوسين متبوعا بكلمة (بالمائة).

٥. السنوات: تم كتابتها في متن الدراسة بين قوسين متبوعة بحرف (م) للدلالة على السنة الميلادية، وحرف (هـ) للسنة الهجرية.

فرضية الدراسة:

تتلخص فرضية هذه الدراسة في أن الآثار السلبية للعولمة في الرفاهية تتفوّق على الآثار الإيجابية لها، وأن مستوى الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية في تراجع مستمر بسبب العولمة وما أملته من سياسات اقتصادية واجتماعية. وبالتالي فإن العولمة تُبعد المجتمعات كثيرا عن أهدافها الاقتصادية، وتبتعد كثيراً عما وعدت به من تحقيق الكفاءة والأمثلية من جهة، والتوزيع العادل للثروة من جهة ثانية؛ وهي تزيد من مستويات الفقر والجوع والبطالة، وتدني مستويات المعيشة والصحة والتعليم، وتُحَجِّمُ دور الدولة المَعَضِّدِ للرفاهية.

الدراسات السابقة

هناك العديد من المقالات والكتابات التي تناولت موضوع العولمة بالدراسة والتحليل، وفيما يلي أهم الدراسات التي تناولت موضوع العولمة وآثارها مرتبةً زمنياً وهجائياً:

- **دراسة حطّاب (٢٠٠٤م)، بعنوان: "رؤية إسلامية نحو العولمة"**[1]: تناول الباحث مفهوم العولمة وأدواتها، وأهدافها المعلنة، وبعض الأنظمة التي تحكمها في محاولة للاستفادة من إيجابياتها وتجنب سلبياتها، وتناول الباحث أيضا موقف الإسلام من العولمة وأجهزتها، وخلص الباحث إلى التوصية بضرورة إيجاد أدوات لمواجهة قوى العولمة، ومن أبرزها التكامل الاقتصادي الإسلامي، واندماج المصارف الإسلامية.

(1) كمال حطاب، رؤية إسلامية نحو العولمة، **إسلامية المعرفة**، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، واشنطن، العدد (٣٥)، ٢٠٠٤م، ص ص (٩١-٩٨).

- **دراسة عباس (٢٠٠٤م)، بعنوان: "العولمة وأثرها في البطالة والفقر التكنولوجي للعالم الثالث"**[١]: تناول الباحث تركيبة العمالة في العالم الثالث بعد أن قام بتقسيم العمل إلى أنواع ثلاثة: العمل المبادر، والعمل المنظم، والعمل القائد. ثم تحدث عن التكنولوجيا والبحث العلمي وثورة المعلومات. وقد خلص إلى التوصية بضرورة تطوير التعليم الفني في بلدان العالم الثالث.

- **دراسة قابل (٢٠٠٤م)، بعنوان: "الدول النامية والعولمة"**[٢]: استعرض الباحث في دراسته ماهية العولمة، والخلفية التاريخية لها، والتغيرات في الاقتصاد العالمي التي قادت نحوها، ثم تناول العولمة التجارية والآثار الإيجابية والسلبية لتحرير التجارة في السلع والخدمات على اقتصاديات الدول النامية، وانتقل إلى العولمة المالية وخصائص النظام النقدي في ظل العولمة، وتحرير الاستثمارات لصالح الشركات الدولية على حساب مصالح الدول الوطنية، كما وتناول اتفاقية حقوق الملكية الفكرية وبرنامج العمل الجديد لمنظمة التجارة العالمية، وصولا إلى العولمة السياسية والثقافية، والحركات المناهضة للعولمة. وقد خلص الباحث إلى أنه لا يمكن البقاء خارج نطاق العولمة كما لا يمكن تجاهلها، ولكن يكمن الخلاف في كيفية التعامل معها، كما خلص إلى أن النظام الاقتصادي الدولي يتسم بعدم الاستقرار، وأن هناك تسارعا نحو تحرير القيود التي تحد من حركة المنتجات التي تتمتع فيها الدول المتقدمة بقدرة تنافسية عالية على حساب أسواق الدول النامية.

---

(1) صلاح عباس، **العولمة وأثرها في البطالة والفقر التكنولوجي للعالم الثالث**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، ٢٠٠٤م.

(2) محمد صفوت قابل، **الدول النامية والعولمة**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، ٢٠٠٣م/٢٠٠٤م.

- **دراسة مسعد (٢٠٠٤م)، بعنوان: "دور الدولة في ظل العولمة: دراسة تحليلية مقارنة"**(1): تناول الباحث في دراسته مجموعة من المفاهيم والمرتكزات لتحليل دور الدولة في تاريخ الفكر الاقتصادي والتطبيق المعاصر، والدور الاقتصادي للدولة في الإسلام، حيث استعرض مفهوم الدولة والتطورات الاقتصادية التي أثرت في نشاطها، مركزاً دراسته على جمهورية مصر، فتناول دور القطاع الخاص في التنمية وأسباب الأزمة الحالية للاقتصاد المصري. كما تناول ظاهرة العولمة وأبعادها بهدف التعرف على القوى الدافعة لها من أجل الاستفادة من الفرص والتقليل من المخاطر المحتملة لها.

- **دراسة بو دبّوس (٢٠٠٢م)، بعنوان: "العولمة بين الأنصار والخصوم"**(2): تناول فيها وجهات نظر أنصار العولمة وخصومها، والآراء التي تدعّم وجهة نظر كل منهم، ففي حين يرى أنصارها أنها تمثّل تطوراً إيجابياً لصالح كل البشرية، وأنها تبشر بمزيد من الثراء واتساع الاستثمارات، يرى خصومها أنها على العكس من ذلك تماما؛ فهي تقود إلى الاحتكار، وتكرّس التفاوت في توزيع الدخول والثروات بين الفقراء والأغنياء، وتعزّز هيمنة حفنة من الشركات على السوق المعولم. وبين الأنصار والخصوم يستعرض الباحث وجهات نظر الموضوعيين في نظرتهم للعولمة.

(1) محي محمد مسعد، **دور الدولة في ظل العولمة: دراسة تحليلية مقارنة**، مركز الاسكندرية للكتاب، الاسكندرية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م.

(2) رجب بو دبوس، **العولمة بين الأنصار والخصوم**، تاله للطباعة والنشر، الجماهيرية العظمى، ومؤسسة الانتشار العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م.

- **دراسة الزبيدي (٢٠٠٢م)، بعنوان:"العولمة ومستقبل الدور الاقتصادي للدولة في العالم الثالث"**[1]: تناول فيها الحديث عن العولمة ومستقبل الدور الاقتصادي للدولة في العالم الثالث. فتكلم عن ماهية الدولة في العالم الثالث والملامح الأساسية لاقتصاديات بلدان العالم الثالث، والمشاهد المحتملة لأثر العولمة في مستقبل الدولة في العالم الثالث والمتمثلة في المزيد من التبعية وتفاقم مشكلة الفساد الإداري في كافة مستويات جهاز الدولة، وهجرة الكفاءات والخبرات المحلية. وخلص إلى أن دور الدولة في ظل العولمة قد تراجع وزاد ارتباط الدولة بالسوق العالمي على حساب الاقتصاد المحلي الذي يعاني من عوامل ومظاهر الاختلال.

- **دراسة المسافر (٢٠٠٢م)، بعنوان: "العولمة الاقتصادية: هيمنة الشمال والتداعيات على الجنوب"**[٢]: تناول الباحث في دراسته التأصيل التاريخي والمفاهيمي للعولمة وارتباطها بالإمبريالية والمعايير الأمريكية، وأنها (العولمة) تأتي ضمن النظام الرأسمالي، بل إنها إحدى نواتج تطور ذلك النظام، وأن أمريكا تسعى لتعميم النموذج الاقتصادي الأمريكي على كل العالم، ولن تتوانى في استخدام الوسائل التي تمكّنها من إجبار الآخرين على السير في خطاها، ثم تحدّث عن آليات العولمة الاقتصادية ودور المؤسسات المالية الدولية فيها (صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، ومنظمة التجارة العالمية) وأن هذه المنظمة بدأت تتخذ قراراتها وسياساتها على أساس عالمي وليس قطري محلي. ثم تناول بعد ذلك الآثار والأبعاد المستقبلية للعولمة في بلدان الجنوب ومستقبل الدولة الوطنية في ظلها.

---

(1) حسن لطيف كاظم الزبيدي، **العولمة ومستقبل الدور الاقتصادي للدولة في العالم الثالث**، دار الكتاب الجامعي، العين، الامارات العربية المتحدة، ٢٠٠٢م.

(2) محمود خالد المسافر، **العولمة الاقتصادية: هيمنة الشمال والتداعيات على الجنوب**، بيت الحكمة، بغداد، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م.

- **دراسة عنانزه (٢٠٠١م)، بعنوان: "أثر العولمة على اقتصاديات الدول الإسلامية"**(1): تناول فيها الحديث عن العولمة ونشأتها وتطورها وبيان واقع الدول الإسلامية، وخلص إلى أن الدول العظمى تسيطر على أهم التكتلات الاقتصادية في العالم، وأن الحكومات الإسلامية عاجزة عن القيام بشيء بسبب تفاقم نسبة البطالة وتفشي ظاهرة البؤس والفقر، وضعف الصناعات الإسلامية والموارد البشرية. وقد أوصى الباحث بضرورة العمل على قيام سوق إسلامي مشترك، وتشجيع الاستثمار من خلال إيجاد مشاريع ضخمة تخدم الأمة، ونقل التكنولوجيا، والعمل على خفض نسبة الفقر والبطالة في العالم الإسلامي.

- **دراسة وكاك (٢٠٠١م)، بعنوان: "العولمة من منظور إسلامي"**(2): تناول الباحث في هذه الورقة العولمة من حيث هي دمج ودمقرطة ثقافات العالم واقتصادياته والبنى التحتية من خلال الاستثمارات الدولية، وأشار إلى أن الدول الأقل نموا قد تعرضت للتهميش والحرمان، ثم انتقل بعد ذلك إلى جوانب الاختلاف بين العالمية الإسلامية والعولمة الكونية من حيث تميّز الأولى في المساواة الاجتماعية والاقتصادية ومقت العنصرية.

---

(1) حسن عنانزه، **أثر العولمة على اقتصاديات الدول الإسلامية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، ٢٠٠١م.

(2) الحسين وكّاك، العولمة من منظور اسلامي، ورقة مقدمة الى الدورة الخريفية في أكاديمية المملكة المغربية لسنة ٢٠٠١م، **أي مستقبل للبلدان المتنامية في ضوء التحولات التي تترتب عن العولمة؟**، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، سلسلة الدورات، الرباط، ص (٩٥-١١٠)، ٢٠٠١م.

- **دراسة ناطورية (د.ت)، بعنوان: "العولمة وأثرها في العـــالم الثالـــث: التحـــدي والاستجابة"**[1]: تناول فيها الباحث تاريخ العولمة وماهيتها ومجالاتها، ودوائر العولمة وغاياتها، ثم عرض للرؤى القادمة للعولمة وتطلعاتها من خلال الـــشركات متعـــددة الجنسيات ودور الخصخصة فيها، وفي نهاية دراسته تناول أثر العولمة في ثقافات دول العالم الثالث وإعادة تشكيل السياسات الثقافية معرّجا على ذلك من وجهـــة نظـــر إسلامية.

- **دراسة شوسودوفسكي (د.ت)، بعنوان: "عولمة الفقر: تأثير إصلاحات صندوق النقد والبنك الدوليين"**[2]: تناول الباحث فيها الحديث عن العولمة ودور المؤسسات العالمية في إعادة هيكلة الاقتصادات الوطنية، واستعرض سياسات السيطرة من خلال شروط الإقراض المجحفة، وتفكيك الاقتصادات الوطنية، وتخفيض الأجور. ثم انتقل بعد ذلك للحديث عن بعض النماذج من الدول التي تأثرت سلبا مـــن وصـــفات صندوق النقد والبنك الدوليين تحت ذريعة الإصـــلاحات؛ كالـــصومال وروانـــدا وموزمبيق... وغيرها.

---

(1) علاء الدين ناطورية، **العولمة وأثرها في العالم الثالث (التحدي والاستجابة)**، دار زهـــران، عمـــان (د.ط)، (د.ت).

(2) ميشيل شوسودوفسكي، **عولمة الفقر: تأثير إصلاحات صندوق النقد والبنك الدوليين**، ترجمة: جعفر علـــي السوداني، بيت الحكمة، بغداد، الطبعة الأولى، (د.ت).

أما ما يميّز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات - والتي لا شكّ أنها استفادت منها وبنت عليها - هو أنها تناولت موضوع العولمة بالتحليل والرصد للآثار التي تركتها في مستويات الرفاه الاقتصادي والاجتماعي من ناحية موضوعية، في ضوء التقارير والدراسات والأبحاث ذات الصلة. كما سعت إلى تشخيص معايير الرفاهية من وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي، وتقدير آثار العولمة بحسبها في رؤية معيارية، وصولاً إلى الاستراتيجيات المقترحة للتعامل مع العولمة.

خطة البحث:

بهدف معالجة مشكلة الدراسة ومناقشة فرضيتها، فقد قُسِّمَت هذه الدراسةُ إلى أربعة فصولٍ مسبوقة بمقدمة، ومتبوعة بخاتمة تتضمنُ النتائجَ والتوصيات. حيث تناولت الدراسةُ في فصلها الأول توضيحَ مفهوم العولمة ونشأتها وأهدافها، والعوامل التي أدت إلى ظهورها، مروراً بأدواتها وأجهزتها، وانتهاء بردود الفعل التي صاحبتها. أما في فصلها الثاني فقد تناولت الدراسة مفهوم الرفاه الاقتصادي والاجتماعي، ودالة الرفاهية، مُعَرِّجةً على نشأة دولة الرعاية والرفاه، ومحكات الرفاه ومقاييسه. وتم استعراض واقع الرفاهية في ظل العولمة في الفصل الثالث من الدراسة، حيث رصدت الدراسة واقع الفقر والجوع، ومستويات البطالة والتشغيل، وأنماط توزيع الدخول والثروات واتجاهاتها، ودور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ومستويات الصحة والتعليم والتأثيرات البيئية، ومستويات الديمقراطية وحقوق الإنسان. وأما الفصل الرابع فتناول مفهوم العولمة والرفاه من وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي، وضمانات تحقيق الرفاه، انتهاءً بالاستراتيجيات المقترحة للتعامل مع العولمة. وفي الخاتمة توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أبرزها أن العمل الإسلامي المشترك والتكامل الإسلامي هما الطريق السليم لمواجهة تحدي العولمة، بهدف الحفاظ على الحضور الإسلامي المميز والفاعل، ثم قدّمت الدراسة مجموعة من التوصيات.

حدود الدراسة ومحدداهما:

أن طبيعة هذه الدراسة المقدّمة لتكون أطروحة دكتوراه تحتّم عليها أن تكون واضحة المعالم، ظاهرة الحدود، بيّنة الأطر التي يلتزم بها الباحث، ليساءل عنها، ويناقش فيها. ومن جهة أخرى لا بدّ أن يكون حجم الدراسة في حدود المعقول والمعهود في مثل هذه الرسائل. ولهذين الأمرين (وضوح المعالم، ومحدودية حجم الدراسة) كان لا بدّ من وضع محدّدات وضوابط للمسائل الداخلة في نطاق البحث والتحليل والتي من أبرزها:

- الالتزام – ما أمكن – بمفهوم العولمة الاقتصادية، لأن العولمة تشمل جميع مناحي الحياة الإنسانية: الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية والإعلامية والحضارية... وغيرها.
- بيان أثر العولمة في الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للدول النامية (كمؤشر على الدول الإسلامية) من خلال المؤشرات التي حددها الدراسة.
- أما المحددات والصعوبات التي واجهت الدراسة فيقف في مقدمتها سعة الموضوع وتشعبه، الأمر الذي كان يحول على الدوام دون تغطيته على الوجه الذي تريده الدراسة التزاماً بمحدودية حجم الأطروحة، والتزاماً بتعليمات المشرف الصارمة ومقصّه بهذا الخصوص، فقد تم اختزال العديد من الصفحات لتخرج الدراسة بهذا الحجم. ومن هنا فإن الدراسة تفتح الباب أمام الباحثين لتناول جزئيات هذه الدراسة والتوسع فيها، فكل فصل أو مبحث قابلٌ لأن يكون موضوع دراسة.

الفصل الأول

العولمة: المفهوم والنشأة والأدوات

ويتضمن المباحث الآتية:

١. **المبحث الأول**: مفهوم العولمة وماهيتها وأهدافها، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: مفهوم العولمة وماهيتها.

المطلب الثاني: أهداف العولمة.

٢. **المبحث الثاني**: نشأة العولمة والعوامل التي أدّت إلى ظهورها، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: نشأة العولمة.

المطلب الثاني: العوامل التي أدّت إلى ظهور العولمة.

٣. **المبحث الثالث**: أدوات العولمة وأجهزتها والمؤسسات التي تقوم عليها.

المطلب الأول: البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

المطلب الثاني: صندوق النقد الدولي.

المطلب الثالث: منظمة التجارة العالمية.

المطلب الرابع: الشركات متعدية الجنسيات.

٤. **المبحث الرابع**: ردود الفعل المصاحبة للعولمة.

الفصل الأول

العولمة: المفهوم والنشأة والأدوات

على امتداد العقود الماضية كانت العولمة أحد أبرز التطورات في مجريات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والإعلامية والبيئية؛ فحيثما نظر المرء يجد أن هناك قضايا ومؤسسات وأحداث ذات صبغة عالمية، حتى بات عالم اليوم يصطبغ بصبغة العولمة، وباتت هي السياق الأبرز على الساحة. فما هي العولمة وما هي أهدافها؟ وكيف نشأت؟ وما هي العوامل التي أدّت إلى ظهورها؟ وما هي أدواتها والأجهزة أو المؤسسات التي تقوم عليها؟ وما هي ردود الفعل التي صاحبت هذه الظاهرة؟. كل هذه التساؤلات ستجيب عنها الدراسة في هذا الفصل الذي تم تقسيمه إلى أربعة مباحث، وعلى النحو المبين تاليا.

المبحث الأول

مفهوم العولمة وماهيتها وأهدافها

تشعبت الرؤى والمفاهيم لظاهرة العولمة تبعاً لتعدد زوايا النظر وأبعاده؛ فهناك من ينظر إليها من بعد اقتصادي، بينما ينظر إليها آخر من بعد سياسي، وثالث من بعد ثقافي، ورابع من بعد اجتماعي، إلى غير ذلك من أبعاد تكاد تغطي جميع مناحي الحياة. وسوف تتناول الدراسة في المطالب التالية مفهوم العولمة وماهيتها وأهدافها.

المطلب الأول: مفهوم العولمة وماهيتها

لا يستطيع المرء أن يحدد مفهوما جامعا مانعا للعولمة؛ لأن العولمة ظاهرة واسعة ومتشعبة ذات أبعاد وتجليات متعددة، ومفهومها غامض في أذهان كثير من الناس، ولعلّ السبب في ذلك يرجع إلى شمولية هذه الظاهرة التي تذهب عميقا في جميع الاتجاهات، لتشمل جميع مناحي الحياة: الاقتصادية والسياسة والاجتماعية والبيئية والثقافية.

هذا بالإضافة إلى أن العولمة ليست مصطلحاً لغوياً قاموسياً جامداً يسهل تفسيره بشرح المدلولات اللغوية المتصلة به. ولمّا كانت "الظواهر الكبرى توصف أكثر من أن تُعَرّف"[1]، كان لا بدّ من محاولة لصياغة تعريف إجرائي تقريبي يتم توضيحه من خلال ذكر بعض الصفات والمفاهيم المتعلقة بطبيعة العولمة وعملياتها وتجلياتها، وعليه فسوف تتناول الدراسة مفهوم العولمة لغة واصطلاحا بهدف الوصول إلى فهم قريب لهذه الظاهرة أو الحدث.

العولمة لغة:

أشار بعض الباحثين إلى أن كلمة العولمة (مصدر) وجاءت توليدا من كلمة عالم، وافترض لها فعلا هو عَوْلَم يُعَولم عَوْلَمَةً، بطريقة التوليد القياسي. وذكر بأن صيغة الفعلَلَة

---

(1) عبد الكريم بكار، **العولمة: طبيعتها، وسائلها، تحدياتها، التعامل معها**، دار الأعلام للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م، ص (١١). وسوف يشار إليه لاحقاً: عبد الكريم بكار، العولمة، مرجع سابق.

التي تأتي منها العولمة إنما تستعمل للتعبير عن مفهوم الإحداث والإضافة. وهي مماثلة في هذه الوظيفة لصيغة التفعيل[1].

وبالرجوع إلى معاجم اللغة العربية، يلاحظ أن مصطلح العولمة مصطلح حديث، لم يرد في معاجم اللّغة، ويمكن البحث عن المعاني والمدلولات القريبة من هذا المصطلح تحت الجذر الثلاثي (عَلِمَ) ومُشتَقاته؛ فقد جاء في مختار الصحاح تحت هذا الجذر: العالم: الخَلْق، والجمع العوالم (بكسر اللام) و (العالمون): أصناف الخلق.[2]

وفي لسان العرب المحيط: "العالَمون (بفتح اللام وضم الميم): أصناف الخلق. والعالَمْ (بفتح اللام وسكون الميم): الخلق كلّه، وقيل: هو ما احتواه بطن الفلك، والجمع عالمون، ولا يجمع شيء على فاعل بالواو والنون إلا هذا، وقيل: جمع العالَم الخَلق العوالِم. وفي التنـــزيل: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[3]؛ قال ابن عباس: ربّ الجن والإنس، وقال قتادة: ربّ الخلق كلّهم"[4].

ومثله أيضا ما جاء في محيط المحيط: "العالَم (بفتح اللام): الخلق كلّه أو ما حواه بطن الفلك وكل صنف من أصناف الخلق عالَمٌ. وقيل مختص بمن يعقل، والجمع عالَمون وعلالِم وعوالِم"[5]. وفي المنجد: "العالَمْ (بفتح اللام وسكون الميم) جمعها عوالِم وعالَمون وعلالِم: الخلق كلّه، والعَلْم (بفتح العين وسكون اللام): العالَمْ "[6]. ومثله أيضا المعجم الوجيز[1].

---

(1) عبد الصبور شاهين، العولمة جريمة تذويب الأصالة، **المعرفة**، العدد (٤٨). وأنظر: مبارك عامر بقنه، **مفهـــوم العولمة ونشأتها**، نشرة إنترنت بتاريخ: ٥-٥-٢٠٠٧م.
http://www.hasaad.net/web/index2.php?option=content&task=view&id=21&pop=1&...[retrieved date 05/05/2007]

(2) الإمام محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، **مختار الصحاح**، البراعم للإنتاج الثقافي، (د.م)، الطبعة الأولى، (د.ت)، ص (٤٣١). وسوف يشار إلى هذا المرجع لاحقاً: الإمام الرازي، مختار الصحاح، مرجع سابق.

(3) سورة الفاتحة: الآية (٢)، سورة يونس: الآية (١٠)، سورة الزمر: الآية (٧٥)، سورة غافر: الآية (٦٥).

(4) ابن منظور، **لسان العرب المحيط**، الجزء الرابع، دار الجيل، بيروت، ودار لـسان العـرب، بـيروت، (د.ط)، ١٩٨٨م، ص (٨٧١). وسوف يشار إلى هذا المرجع لاحقاً: ابن منظور، لسان العرب المحيط، مرجع سابق.

(5) المعلم بطرس البستاني، **محيط المحيط** (قاموس مطوّل للّغة العربية)، مكتبة لبنان، ساحة رياض الصلح، بـيروت، الطبعة الجديدة، ١٩٨٣م، ص (٦٢٨).

(6) لويس معلوف اليسوعي، **المنجد في اللغة والأدب والعلوم**، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، الطبعـة الجديـدة، (د.ت)، ص (٥٢٧).

وتم الرجوع إلى بعض قواميس اللغات الأجنبية لمعرفة مدلولات ومرادفات هذا المصطلح؛ ففي قاموس وبسترز[٢] (إنجليزي – إنجليزي)؛ جاءت كلمة (Globe) بمعنى الأرض أو الكرة، و(Global) أي المنتشر عالميا. وفي قاموس المورد (إنجليزي – عربي)، جاءت ترجمة المصطلح (Global) بمعنى كروي، عالمي، شامل[٣]. وذكر بعض الباحثين أن مصطلح (Globalization) قد ورد في قاموس أكسفورد للكلمات الإنجليزية الجديدة للمرة الأولى عام (١٩٩١م)[٤]. وفي معجم عبد النور المفصّل (فرنسي – عربي): كلمة (Monde) بمعنى عالَم، دنيا، كون. وكلمة (Le Monde) بمعنى الأرض أو الناس. وأما (Mondial) بمعنى عالمي. في حين أن (Mondialisation) وهي الكلمة المرادفة للكلمة الإنجليزية (Globalization) فتعني: ذيوعٌ عالميٌّ (حالةُ من أو ما يصبح عالميا)[٥]. وفي إسبانيا وأمريكا اللاتينية يقولون (Globalizacion)، أما الألمان فيقولون (Globalisierung)[٦].

---

(1) مجمع اللغة العربية، **المعجم الوجيز**، المركز العربي للثقافة والعلوم، بيروت، لبنان، (د.ط)، (د.ت)، ص (٤٣٢).

(2) Websters, Noah, *New Webster,s Dictionary of the English Language*, Delair Publishing Company Inc., USA, 1981, P (413).

(3) منير البعلبكي، **المورد** (قاموس إنجليزي – عربي)، دار العلم للملايين، بيروت، (د.ط)، ١٩٩٢م، ص (٣٩٠).
أنظر أيضا: حسن سعيد الكرمي، **المنار** (قاموس إنجليزي – عربي)، (د.ط)، بيروت، ١٩٧٧م، ص (٢٦٨).

(4) محمد توهيل عبد اسعيد، **هذه هي العولمة: المنطلقات والمعطيات والآفاق**، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م، ص (١٢٨). وسوف يشار إليه لاحقاً: محمد توهيل، هذه هي العولمة، مرجع سابق.

(5) جبّور عبد النور، و أ.ك. عبد النور عوّاد،، **معجم عبد النور المفصّل** (فرنسي – عربي)، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٥م، ص (٦٨٥). وانظر أيضا:

- Biberstein Kazimirski A. De., *Le Dictionnaire Arabe - Francais*, Librairie du Liban, Place Riad Solh, Beyrouth, 1860.

(6) أنطوني جيدنز، **عالم جامح: كيف تعيد العولمة تشكيل حياتنا**، ترجمة: عباس خضير كاظم وحسن ناظم، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠٠٣م، ص (٢٦). وسوف يشار إليه لاحقاً: أنطوني جيدنز، عالم جامح، مرجع سابق.

وقد ترجم البعض هذا المصطلح إلى اللغة العربية على أنه (العولمة) أو (الكونية)[١] أو (الكوننة)، في حين ترجمه آخرون على أنه (الشمولية) أو (الشوملة)[٢] أو (الكوكبة) أو (الكوكبية)[*].

إذاً هناك اتفاق بين المعاجم على دلالة هذا المصطلح وعلى جدّته في كل اللغات، وما ذكره الدكتور عبد الصبور أوجه ما قيل بصدد الدلالة اللغوية.

---

(1) السيد يسين، حيث أظهر هذه الترجمة على كتابه: **أسئلة القرن الحادي والعشرين، الكونية والأصولية وما بعد الحداثة**. الجزء الثاني، أزمة المشروع الإسلامي المعاصر، الطبعة الأولى، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ١٩٩٦م.

(2) مبارك بقنه، مفهوم العولمة ونشأتها، مرجع سابق.

(*) هناك بعض المصطلحات أو الظواهر أو القضايا التي قد تلتبس بالعولمة، أو تشكل جزءا منها، أو تتقاطع معها، وترى الدراسة أن توضيحها بشيء من الإيجاز قد يخدم أولئك المهتمين بها، ومنها:

- العولمة والعالمية Globalization and Globalism: العالمية تعني الانفتاح على العالم مع الاحتفاظ بخصوصية الأمة وفكرها وثقافتها وقيمها ومبادئها، وهي إثراء للفكر وتبادل للمعرفة مع الاعتراف المتبادل بالآخر دون فقدان الهوية الذاتية، وهي من خصائص الدين الإسلامي. يضاف إلى ذلك أيضا أن المضمون الأساس للعالمية يرتبط بانتشار الشيء عالميا من خلال الانتشار الطبيعي بدون افتراض وجود قوّة أو قوى مسيطرة تفرض مثل هذا الانتشار، في حين أن مفهوم العولمة يرتبط بآلية تجعل الشيء ينتشر عالميا، وهذا يعني أن العولمة اتجاه مفروض أو أن انتشارها يكون بشكل عمدي مقصود لتحقيق أهداف محددة

- العولمة والمحليّةLocalism: شيئان متضادان؛ فالعولمة تسعى إلى اختراق الحدود والحواجز الثقافية والسياسية والجغرافية، على حين يسعى المحلّيون إلى الحفاظ على الخصائص والمكتسبات الوطنية والمحلية. وقد أدرك مخططو السياسة الأمريكية لما بعد الحرب العالمية الثانية عبر دراساتهم عالية المستوى، أن التهديد الرئيس لنظام العالم الجديد تحت قيادة أمريكا، يأتي من (الوطنيين) في العالم الثالث، ومن الأنظمة الوطنية التي تطلق عليها تلك الدراسات أحيانا اسم (غلاة الوطنية)، والتي تستجيب للطلبات الشعبية في الحفاظ على الموروث المحلي، وتحقيق المصالح والحاجات الضرورية. وهذا هو أحد أوجه التفسير الدقيقة لهجوم الغرب على الإسلام وعلى الملتزمين به، حيث يمثل الإطار المرجعي لكل القوى المحلية في العالم الإسلامي.

- العولمة والعلمانية Secularism: العلمانية تعني فصل الدين عن الدولة، أو إقامة الدولة بعيدا عن أحكام الدين. والعَلماني: (منسوب إلى العَلْم، أي العالَمْ) غير ديني أو كهنوتي؛ فنقول: دولة علمانية، تعليم علماني ونظام علماني.

العولمة اصطلاحا:

قسّم أحد الباحثين تعريفات العولمة الكثيرة والمتداخلة إلى ثلاثة أنواع(1): تارةً باعتبارها ظاهرة اقتصادية، وتارةً باعتبارها هيمنة أمريكية، وتارةً أخرى باعتبارها ثورة تكنولوجية واجتماعية، في حين أضاف (هيجوت)(2) تقسيما رابعا هو العولمة باعتبارها حقبة تاريخية. وسوف تورد الدراسة التعريفات التي اختارتها مصنّفة وفق هذا التقسيم متجاهلة – حتى حين – كون العولمة حقبة تاريخية(*)، وعلى النحو المبين تاليا:

١. العولمة باعتبارها ظاهرة اقتصادية:

وينظر للعولمة وفقا لهذا التصنيف على أنها سلسلة من الظواهر الاقتصادية تشمل: تحرير الأسواق، ورفع القيود عنها، وخصخصة الأصول، وتراجع وظائف الدولة الاقتصادية.

ومن أبرز هذه التعريفات ما ذكره صندوق النقد الدولي (International Monetary Fund - IMF) في وصف العولمة على أنها: الاعتماد المتبادل بين بلدان العالم عبر الحجم والتنوع المتناميين لمبادلات السلع والخدمات العابرة للحدود، وأشكال تدفق الرساميل الدولية، من خلال انتشار أسرع وأوسع للتكنولوجيا.(3)

---

(1) مبارك بقنه، مفهوم العولمة ونشأتها، مرجع سابق.

(2) انظر: عبد الفتاح مراد، **منظمة التجارة العالمية والعولمة والأقلمة**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، (د.ط)، (د.ت)، ص (٢٣٠). وسوف يشار لهذا المرجع لاحقاً: عبد الفتاح مراد، منظمة التجارة العالمية والعولمة والأقلمة، مرجع سابق.

(*) هناك من ينظر للعولمة على أنها ظاهرة تاريخية. وسوف تأتي الدراسة على وجهة النظر هذه عند الحديث عن نشأة العولمة في المبحث الثاني من هذا الفصل.

(3) مارتن وولف، ما سبب هذا الكره للسوق، في: **العولمة الطوفان أم الإنقاذ؟ الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية**، تحرير: فرانك جي لتشنر، وجون بولي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ومركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م، ص (٢٥). وسوف يشار لهذا المرجع لاحقاً: مارتن وولف، ما سبب هذا الكره للسوق، مرجع سابق.

أما منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد United Nations Conference on Trade and Development -UNCTAD) فقد عرّفتها: "زيادة تفاعل الدول في التجارة العالمية والاستثمار الأجنبي المباشر وأسواق رأس المال"(١).

وذهب (إيمانويل فالرشتاين Immanuel Wallerstein, 1974, 1979, 1984)، وهو أحد روّاد نظرية النظام العالمي، إلى أن العولمة تمثل "انتصار الاقتصاد الرأسمالي العالمي متزامنا مع التقسيم الدولي للعمل"(٢).

وأما (روبتر ريكابيرو)، الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، فقد وصفها على أنها العملية التي تملي على المنتجين والمستثمرين التصرّف وكأن الاقتصاد العالمي يتكون من سوق واحدة، مقسما إلى اقتصاديات وطنية مرتبطة بعلاقات تجارية واستثمارية.(٣)

في حين أكّد (مارشال Marshal, 1994)، على أنها: "اندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة وانتقال الأموال والقوى العاملة والثقافات ضمن إطار من رأسمالية الأسواق، وبعد ذلك خضوع العالم لقوى السوق العالمية مما يؤدي إلى اختراق الحدود القومية، والانحسار في سيادة الدولة "(٤).

ويراها (هارس Harris R.G., 1993) على أنها: "الاهتمام بصفة عامة بزيادة تدويل الإنتاج والتوزيع والتسويق للسلع والخدمات، كما تتمثل في التطورات التي لها تأثير عميق على موضوع الاقتصاد ككل والاقتصاد الدولي بشكل خاص"(٥).

---

(1) أحمد بو راس، العولمة والأسواق المالية في الدول النامية، ص (٢٢)، بالإحالة على: الاونكتاد، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الحمائية والعلاقات التجارية والتكيف الهيكلي، تقرير أمانة الأونكتاد، نيويورك، ١٩٩٤م.

(2) Robert J. Holton, Globalization and the Nation-State, Macmillan Press, great Britain, St.Martins press, Inc., United States, 1998, P: (11).

(3) عبد اللطيف جابر، **العولمة بوابة للرفاه أم الفقر**، الشرق الأوسط، العدد (٧٤٦٠)، نشرة إنترنت بتاريخ: ١٣-٥-٢٠٠٧م.

http://www.hasaad.net/web/index.php?option=content&task=viewBid=21[retrieved date 13/05/2007]

(4) علاء الدين ناطورية، العولمة وأثرها في العالم الثالث، مرجع سابق، ص (٩٠).

(5) أحمد بو راس، العولمة والأسواق المالية في الدول النامية، ص (٢٢)، بالإحالة على:

ومثلهم أيضا (توهيل)، الذي يرى أن المفهوم الاقتصادي للعولمة يشير إلى تحوّل العالم إلى منظومة من العلاقات الاقتصادية المتشابكة التي تزداد تعقيدا لتحقيق سيادة نظام اقتصادي واحد، يتبادل فيه العالم الاعتماد على بعضه البعض، في كل من السلع، والخدمات، والمنتجات والأسواق، ورؤوس الأموال، والعمالة، والخبرة.(١)

٢. العولمة باعتبارها هيمنة أمريكية:

ينظر للعولمة وفقا لهذا التصنيف على أنها دعوة إلى تبني أيديولوجية(*) معينة تعبّر عن إرادة الهيمنة والأمركة والاستعمار الأمريكي على العالم، وخير من يعبّر عن هذا الاتجاه هو المفكر الأمريكي (فرانسيس فوكوياما)(**) الذي ذهب إلى حد القول بنهاية التاريخ وأن العالم قد انتهى وما عاد أمام البشرية من سبيل ولا طريق سوى اختيار النظام الرأسمالي الذي تهيمن عليه أمريكا، وبالتالي لا بد من أمركة العالم(٢). وربما كان ربط العولمة بالأمركة يعود إلى أن الولايات المتحدة الآن هي القوة العظمى الوحيدة التي لها حضور مهيمن اقتصاديا وثقافيا وعسكريا في النظام العالمي، كما أن كثيرا من تعبيرات العولمة الشهيرة أتت من أمريكا(٣).

- Harris, R. G., Globalization, Trade and Income, Canadian Journal of Economics, Vol. 26, 1993, PP (655-776).

(1) محمد توهيل، هذه هي العولمة، مرجع سابق، ص (٦٤).

(*) الأيديولوجية هي عبارة عن أفكار مذهبية توجه سلوك المجتمع بكافة فئاته وأجهزته، وهي خليط من التراث الثقافي والاجتماعي والحضاري والفلسفي والأخلاقي للمجتمع. أنظر: سالم عبد السلام رحومه، مؤشرات التنمية الاجتماعية في ليبيا (١٩٧٠ – ١٩٨٠م)، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، الطبعة الأولى، ١٩٨٨م، ص (٣٤).

(**) صاحب كتاب "نهاية التاريخ والإنسان الأخير"، أحد أهم الكتب التي صدرت على الصعيد الأيديولوجي في الغرب الأمريكي، بعد عدوان المؤسسة الأمريكية على العرب، وتفكك الاتحاد السوفياتي، وزوال ما كان يسمى المعسكر الشرقي.

(2) فرانسيس فوكوياما، **نهاية التاريخ والانسان الأخير**، ترجمة: فؤاد شاهين، وجميل قاسم، ورضا الشايبي، مركز الإنماء القومي، بيروت، (د.ط)، (١٩٩٣م).

(3) أنطوني جيدنز، عالم جامح، مرجع سابق، ص (٣٥).

ويرى أنصار هذا الرأي أن مصطلح (العولمة) قد اشتهر في العقد التاسع من القرن الماضي بشكل واسع، وذلك مع مصطلح (النظام العالمي الجديد)، عندما أعلن الرئيس الأمريكي السابق (جورج بوش الأب) من على منصة قاعة اجتماع الهيئة التشريعية لمجلس النواب الأمريكي في السابع عشر من شهر كانون ثاني سنة (١٩٩١م) بداية النظام العالمي الجديد (New International Order). ويرى بعض المحللين أنه استخدم كلمة (Order) ولم يستخدم كلمة (System)، وذلك لأن في الكلمة الأولى من القسر والتوجيه ما ليس في غيرها.

ولم يعد أمر الهيمنة الأمريكية سراً، حتى في تلك البلاد التي تحتضن العولمة وتسير في فلكها، فهاهم الأوروبيون يعترفون - بمرارة - بأن العصر الذي نعيشه هو عصر الهيمنة الأمريكية التي تكرّست بعد سقوط حائط برلين في عام (١٩٨٩م) وانهيار الاتحاد السوفياتي في ديسمبر (١٩٩١م)، ونهاية عالم القطبية الثنائية، ولا يفرقون بين مصطلحي (العولمة) و (الأمركة)، مثل وزير خارجية فرنسا (هوبير فيدرين) الذي يؤكد ترافق المعنيين (أو المصطلحين)[1]. وكذلك الحال بالنسبة إلى (هنري كيسنجر)، الذي يرى أن العولمة ما هي إلا كلمة أخرى تشير إلى هيمنة الولايات المتحدة[2]. ومثلهم أيضا من يرى أن العولمة الليبرالية[*] والهيمنة الأمريكية ما هما إلا وجهان لعملة واحدة يستحيل الفصل بينهما[1].

---

(1) سعيد اللاوندي، بدائل العولمة، مرجع سابق، ص (١٢٧) و ص (١٨٤).

(2) سعيد اللاوندي، بدائل العولمة، مرجع سابق، ص (١٦٤).

(*) الليبرالية Liberalism: بمعنى غياب القيود، وحرية العمل الاقتصادي والاجتماعي، وانطلاق العمليات، وحرية التعبير، وانطلاق النظريات والفكر، وهي فلسفة اجتماعية اقتصادية متماسكة تعود جذورها إلى القرن الثامن عشر وحتى عام (١٨٥٠م)، ولم يكن هناك فصل بين الليبرالية السياسية والاقتصادية. واستمرت الليبرالية في التطور ثم تحولت مع مطلع القرن العشرين إلى فلسفة شبه محافظة إزاء الفلسفة الاشتراكية والفكر الماركسي آنذاك. أنظر: ابراهيم بدران، ملاحظات حول الليبرالية الجديدة والعالم، ملحق جريدة الراي الأردنية، (التنوير)، العدد الأول، حزيران، ٢٠٠٧م، الصادرة يوم الاثنين، الموافق: ٤حزيران ٢٠٠٧م.

أما الليبرالية الجديدة أو المحدثة (النيوليبرالية): فهي تلك المجموعة من النظريات الاقتصادية التي ترى أن اقتصاد السوق والانفتاح الاقتصادي خير السبل لتحقيق المجتمع الحر وزيادة رفاهية شعوب العالم المنفتحة اقتصادياتها على السوق العالمية. أنظر: هورست أفهيلد، **اقتصاد يغدق فقرا: التحول من دولة التكافل الاجتماعي إلى المجتمع المنقسم على نفسه**، ترجمة: عدنان عباس علي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم

ويذهب آخرون إلى أبعد من ذلك بكثير؛ إذ يَرَون أن أساس الفكرة الاقتصادية للعولمة كانت من صياغة يهودية، لا بل إنها مرتبطة بالماسونية العالمية، ويشبهها آخرون بالنازية بقولهم: "كانت رئيسة الوزراء البريطانية السابقة (مارجريت تاتشر) قد اقترحت فكرة العولمة يرافقها في ذلك الرئيس الأمريكي السابق (رولاند ريغان). ووجهة نظر (تاتشر) الاقتصادية (والتي عرفت بالتاتشرية) انبثقت من الاستحواذ اليهودي للمال والعتاد، حيث إن فكرتها الاقتصادية والتي صاغها اليهودي (جوزيف) تهدف إلى جعل الغني أغنى والفقير أفقر"[٢].

ويربط (بان روبرتسون) العولمة بالماسونية ويستدل لهذا الربط بقوله: "مطبوع على وجه الدولار علامة الولايات المتحدة، وهي عبارة عن النسر الأمريكي ممسكا بغصن الزيتون (رمز السلام) بأحد مخالبه، وفي المخلب الآخر يوجد (١٣) ثلاثة عشر سهما، رمزا للحرب، وعلى الوجه الآخر هرم غير كامل، فوقها عين لها بريق المجد، وتحت الهرم كلمة لاتينية (Novus Order Seclorum)، وهي شطر من شعر (فرجيل) الشاعر الروماني القديم، ومعناها: (نظام جديد لكل العصور). وأن الذي صمم علامة الولايات المتحدة هذه هو (تشارلز طومسون)، وهو عضو في النظام الماسوني وكان يعمل سكرتيرا للكونجرس"[٣].

وأما (الحيالي) فلا يرى فرقا كبيرا بين النازية التي حكمت على الضعيف بالموت، وبين العولمة الجديدة التي تشترط إيقاف دعم السلع التي يستفيد منها ذوو الدخول البسيطة[٤].

المعرفة، الكويت، العدد (٣٣٥)، يناير، ٢٠٠٧م، ص (٨ مقدمة المترجم). وسوف يشار إلى هذا المرجع لاحقاً: هورست أفهيلد، اقتصاد يغدق فقرا، مرجع سابق.

(1) سمير أمين، **الفجوة بين الفقراء والأغنياء** (الاشكاليات - الآليات - المستقبل)، نشرة إنترنت بتاريخ: ٥-١-٢٠٠٧م.

http://thirdworldforum.net/Arabic/Samir_amin_Writings/Gap_between_riches_and_poors_(SA).htm[retrieved date 05/01/2007]

(2) مبارك عامر بقنه، المرجع السابق.

(3) مبارك عامر بقنه، المرجع السابق.

(4) رعد كامل الحيالي، التعاون الاقتصادي العربي والاسلامي في ظل العولمة، في: **العولمة وأبعادها الاقتصادية**، فليح حسن خلف (تحرير)، المؤتمر الأول – كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الزرقاء الأهلية، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م، ص (٤٥٥). وسوف يشار إلى هذا المرجع لاحقاً: رعد الحيالي، التعاون الاقتصادي العربي والإسلامي في ظل العولمة، مرجع سابق.

ومن أبرز التعريفات التي سيقت وفقا لهذا التصنيف ما يأتي:

التعريف الذي ساقه (الخضيري) والذي يرى في العولمة أنها: "ثمرة طبيعية لرغبة الكيانات الكبرى في التوسع والسيطرة والهيمنة وإملاء الإرادة وبسط النفوذ، وهي نتيجة منطقية لزيادة احتياجات المشروعات الكبرى إلى أسواق مفتوحة تنمو بشكل دائم ومستمر"(١).

ومثله أيضا من وصفها بـــنظم الإنتاج المتكامل الجديدة التي تمكن الشركات الكونية من استغلال المال والعمل عبر العالم على اتساعه، مما يعني سيطرة هذه الشركات على مقدرات الاقتصاد العالمي وتوجيهها"(٢).

ووصف (جيدنز) العولمة بأنها "تعيد تركيب الأنماط التي نعيش بموجبها... وان العولمة تدار من الغرب وتحمل بصمات القدرة الاقتصادية والسياسة الأمريكية، كما أنها تقترن بعدم المساواة الشديدة فيما يتعلق بالعواقب"(٣). ويلاحظ من هذا الوصف إلباس العولمة ثوباً أمريكياً، بالإضافة إلى الرغبة الأمريكية (المقصودة) في تغيير أنماط الحياة لسائر الشعوب والمجتمعات.

ومثلهم أيضا من عرّفها بأنها "ذلك التوجّه وتلك الدعوة التي تسعى إلى صياغة حياة البشر في مختلف الأمم، وفق القيم والمسالك والأنماط الغربية - الأمريكية بالدرجة الأولى - وتحطيم خصوصيات الأمم المختلفة معها، إما بالترغيب أو بالترهيب، وهو التوجه الذي أصبح الصيحة الفكرية في تسعينات هذا القرن الآفل"(٤).

---

(1) محسن أحمد الخضيري، **العولمة: مقدمة في فكر واقتصاد وإدارة عصر اللادولة**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م، ص (١٥). وسوف يشار إلى هذا المرجع لاحقاً: محسن الخضيري، العولمة، مرجــع سابق.

(2) بيتر تيلور، وكولن فلنت، **الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر**: الاقتصاد العالمي، الدولة، القومية، المحليات، ترجمة عبد السلام رضوان واسحق عبيد، عالم المعرفة، الجزء الأول، منشورات المجلس الـــوطني للثقافـــة والفنـــون والآداب، الكويت، ٢٠٠٢م، ص (٢٠).

(3) أنطوني جيدنز، عالم جامح، مرجع سابق، ص (٢٠).

(4) عبد الرحمن بن زيد الزنيدي، **العولمة الغربية والصحوة الإسلامية: الموقف الرشيد**، عرض وتقديم فــضل الله ممتاز. وسوف يشار إلى هذا المرجع لاحقاً: عبد الرحمن الزنيدي، العولمة الغربية والصحوة الاسلامية، مرجـــع سابق. أنظر: http://ww.suhuf.net.sa/2001jaz/jul/6/is7.htm

كما عرفها المفكر الاسلامي (محمد عماره) بأنها: صب العالم في قالب الغرب قسريا من جميع النواحي: الاقتصادية والأمنية والسياسية والفكرية وغيرها[1]، وذكر آخرون بأن "العولمة تعمل على تعميم نمط حضاري يخص بلدا معيناً، هو الولايات المتحدة الأمريكية بالذات، على بلدان العالم أجمع، في مشروع غربي جديد يستهدف مواجهة وتخريب الرؤية الكونية الشمولية للإسلام والمسلمين. وانها مشروع معادي قديم بلباس جديد. ولهذا تضع الأحزاب الإسلامية والقومية علامات استفهام حول ماهية العولمة، وأهدافها... فهي تشكل تهديداً مباشراً للهوية العربية الإسلامية وتهدد أسس وركائز القومية العربية والدين الإسلامي والثقافة العربية الإسلامية، وتاريخ الأمة الإسلامية، وتقاليد وعادات العرب والمسلمين. وهاهي العولمة تبشر بالفكر الديني المسيحي الذي يستند إلى الثقافة الغربية المناهضة للثقافة العربية الإسلامية"[2].

٣. العولمة باعتبارها ثورة تكنولوجية واجتماعية:

ينظر للعولمة وفقا لهذا التصنيف على أنها امتداد طبيعي لانسياب المعارف وسهولة تداولها. ومن أبرز هذه التعريفات ما نقله (بكّار) من أن العولمة "نظام عالمي يقوم على العقل الإلكتروني والثورة المعلوماتية القائمة على المعلومات والإبداع التقني غير المحدود، دون اعتبار للأنظمة والحضارات والثقافات والقيم والحدود الجغرافية والسياسية القائمة في العالم"[3]. وكما هو واضح فإن هذا التعريف يركز على الجانب المعلوماتي وثورة التكنولوجيا والاتصالات.

وأوضح آخرون مفهوم الكوكبة على أنها: "التداخل الواضح لأمور الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك، دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة أو الانتماء إلى وطن محدد أو لدولة معينة، ودون حاجة إلى إجراءات حكومية"[4].

---

(1) محمد عماره، قناة البركة الفضائية، تاريخ: ٣ تموز ٢٠٠٧م.

(2) محمد توهيل، هذه هي العولمة، مرجع سابق، ص (٣٤١).

(3) عبد الكريم بكار، العولمة، مرجع سابق، ص (١١).

(4) أسعد عبد المجيد، البعد الاقتصادي للعولمة ومدى إمكانات انخراط الدول العربية في الحداثة التكنولوجية، في: **العولمة وأبعادها الاقتصادية**، فليح حسن خلف (تحرير)، المؤتمر الأول – كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية،

ويركز هذا التعريف على إزالة الحدود الجغرافية بين الدول بحيث لا يعود هناك فروقات سياسية أو ثقافية أو اجتماعية.

وبعبارة أخرى فإن العولمة تعني "جميع تلك السيرورات(*) الموظفة لإذابة شعوب العالم في بوتقة مجتمع عالمي واحد، مجتمع كوكبي"(1). كما أنها تعني: "اصطباغ عالم الأرض بصبغة واحدة شاملة لجميع أقوامها، وكل من يعيش فيها، وتوحيد أنشطتها الاقتصادية والاجتماعية والفكرية من غير اعتبار لاختلاف الأديان والثقافات والجنسيات والأعراق"(2). وأنها تشير إلى جملة الأنماط العابرة للحدود القومية، والدولية، والإقليمية، والبلدية، والمحلية، بحيث يكون هذا المستوى من التدرج الإداري مخترقا بشبكة وظيفية من الشركات، والمنظمات الدولية غير الحكومية، جنبا إلى جنب مع أعداد من المحترفين ومستخدمي الحواسيب(3).

جامعة الزرقاء الأهلية، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م، ص (٩٦). وسوف يشار إلى هذا المرجع لاحقاً: أسعد عبد المجيد، البعد الاقتصادي للعولمة، مرجع سابق. أنظر أيضاً:

- إسماعيل صبري عبدالله، الكوكبة: الرأسمالية في مرحلة ما بعد الإمبريالية، المستقبل العربي، عدد (٢٢٢)، آب، ١٩٩٧م، ص (٤).
- محمود عكام، **بين عولمتين، عولمة الغرب وعولمة الإسلام، وعلى العاقل أن يختار**، نشرة إنترنت بتاريخ: ١٥-١١-٢٠٠٦م.

http://akkam.org/lectures-a/lectures-a-15.shtml[retrieved date 15/11/2007]

(*) السيرورة: تغيير منظم متلاحق لظاهرة ما، وتحولها إلى ظاهرة أخرى. والسيرورة على وزن فعلولة. أنظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (سَيَرَ).

(1) مارتن آلبرو، السفر إلى ما بعد الثقافة المحلية، في: العولمة الطوفان أم الإنقاذ؟ الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية، ترجمة: فاضل جتكر، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ومركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م. وأنظر أيضاً: بيتر إل بيرغر، وصاموئيل هنتينغتون، **عولمات كثيرة: التنوّع الثقافي في العالم المعاصر**، تعريب: فاضل جتكر، مكتبة العبيكان، السعودية، (١٤٢٤هـ)، ص (٨٢).

(2) عبد سعيد عبد إسماعيل، العولمة والعالم الإسلامي: أرقام وحقائق، دار الأندلس الخضراء، (د.م)، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.

(3) يان ندرفين بيترسه، العولمة والتهجين، في: العولمة الطوفان أم الإنقاذ؟ الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية، ترجمة: فاضل جتكر، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ومركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م، ص (١٩١).

أما (دانينغ Dunning, 1997) فيرى أن العولمة: "عبارة عن تضاعف الروابط والارتباطات بين المجتمعات والدول بشكل ينظّم ويرتّب نظام الاقتصاد الحالي، كما أنها تصف العمليات التي من خلالها تفرز القرارات والأحداث والأنشطة التي تحدث في أحد أجزاء العالم نتائج مهمة للأفراد والمجتمعات في بقية أجزاء العالم"(1). وكذلك الأمر مع كل من (هولم وسورنسون Holm and Sorensen, 1995) اللذين ينظران إليها على أنها "ازدياد حدّة العلاقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية عبر الحدود"(2).

وفي الأدبيات الغربية ساد العرف على أنها: "زيادة درجة الارتباط المتبادل بين المجتمعات الإنسانية، من خلال عمليات انتقال السلع، ورؤوس الأموال، وتقنيات الإنتاج والأشخاص والمعلومات"(3).

وبعد هذا السرد المطوّل لتعريفات العولمة، تخرج الدراسة بتعريف للعولمة مفاده أنها: **ظاهرة كونية(*)، ذات بعد شمولي، يغلب عليها الطابع الاقتصادي. رسّخت دعائمها الرأسمالية العالمية، وزاد في توسّعها وانتشارها تفرّد الولايات المتحدة الأمريكية على الساحة الدولية، وخدمها في ذلك الثورة التكنولوجية، والمؤسسات الدولية والشركات الرأسمالية.**

---

(1) أحمد بو راس، العولمة والأسواق المالية في الدول النامية، ص (٢٢)، بالإحالة على:

- Dunning J.H. and Hamdani K.A., The New Globalism and Developing Countries, United Nations, University Press, Paris, 1997.

(2) Robert J. Holton, Globalization and the Nation-State, P: 11. refering to: Holm, H-H and Sorensen, G (1995) whose World Order: Uneven Globalization and the End of the Cold War (Boulder: Westview Press).

(3) عبد الكريم بكار، العولمة، مرجع سابق، ص (١١).

(*) ظاهرة كونية بمعنى عالمية، ولا يقصد بها أنها ظاهرة (من ظواهر الطبيعة).

أوجه العولمة وأشكالها:

تظهر العولمة في أشكال متعددة أبرزها[1]:

١. حركة رؤوس الأموال وانتقالها بين المراكز نفسها، وبين المراكز الجديدة والناشئة، وتفاعلها بعمق مع التغيرات التي تحدث في منطقة ما بحيث تنعكس آثارها في مناطق أخرى من العالم.

٢. التدفق الهائل للمعلومات وتنوع وسائل الاتصال السريعة، بحيث أصبح العالم بتنوعه يبدو وكأنه قرية صغيرة، وهذا بدوره سهَّل عملية انتقال الموارد المالية والخدمات بشكل لم يسبق له مثيل.

٣. إعادة نظر معظم الدول في النظم الاقتصادية المتبعة باتجاه يصوغ مفهوم الدولة ودورها، من جهة، ومن جهة ثانية، إعادة تحديد العلاقة بين الدول والقطاع الخاص والاعتماد على آلية السوق في توزيع الموارد وتقديم السلع والخدمات.

٤. ويضيف البعض[2] الخصخصة؛ كواحدة من مظاهر العولمة. وتعني تحويل النشاطات الاقتصادية من القطاع العام إلى القطاع الخاص.

---

(1) فوزي عبد الرزاق ظاهر، العولمة وأثرها على اقتصاديات الدول العربية في ظل التكتلات الراهنة، في: **العولمة وأبعادها الاقتصادية**، فليح حسن خلف (تحرير)، المؤتمر الأول – كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء الأهلية، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م، ص (٢٤). وسوف يشار إلى هذا المرجع لاحقاً: فوزي عبد الرزاق ظاهر، العولمة وأثرها على اقتصاديات الدول العربية، مرجع سابق. أنظر أيضاً: إسماعيل صبري عبدالله، الكوكبة والرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الإمبريالية، المستقبل العربي، العدد (٢٢٢)، أغسطس (١٩٩٧م)، ص (٤).

(2) طه محمود علوان، آثار العولمة على الاقتصاديات العربية وأهمية التكامل الاقتصادي في مواجهة آثارها السلبية، في: **العولمة وأبعادها الاقتصادية**، فليح حسن خلف (تحرير)، المؤتمر الأول – كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء الأهلية، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م، ص (٥٠). وسوف يشار إلى هذا المرجع لاحقاً: طه علوان، آثار العولمة على الاقتصاديات العربية، مرجع سابق. أنظر أيضا:

- فليح حسن خلف، التمويل الدولي في ظل الاتجاه نحو العولمة، في: **العولمة وأبعادها الاقتصادية**، فليح حسن خلف (تحرير)، المؤتمر الأول – كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء الأهلية، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م، ص (٢٠٠). وسوف يشار إلى هذا المرجع لاحقاً: فليح حسن خلف، التمويل الدولي في ظل الاتجاه نحو العولمة، مرجع سابق.

المطلب الثاني: أهداف العولمة

في ضوء ما تقدّم تخلص الدراسة إلى أن هناك تركيزاً واضحاً وملموساً على البعد الاقتصادي للعولمة، وهي بذلك تتفق إلى حدّ كبير مع رأي القائلين بأن هناك إجماعاً في أن مركز عمليات العولمة هو الاقتصاد والمال والتجارة وتعظيم المنافع وجني المزيد من الأرباح؛ وأن هذه الوضعية للعولمة سوف تصبغ كل أنشطتها بصباغ (النفعية) وتحقيق المصالح المادية الخاصة. وهذا هو مكمن الخطورة فيها، وهو في الوقت ذاته سلاحها الأمضى والأقوى(١). وهو ما أكّد عليه بعض رجال الفكر السياسي الأوروبي المعاصر، الذين يرون "أن منطق العولمة يتمحور أولا وآخراً حول الربحية، وفتح الأسواق بلا حدود، وتسليع كل شيء على الأرض"(٢).

ويزداد وضوح الجانب الاقتصادي للعولمة من خلال معرفة ارتباطها بالمؤتمرات والمنظمات الاقتصادية؛ مثل مؤتمر دافوس، ومنظمة الجات (General Agreement of Trade and Tariffs - GATT) التي انتهت فيما بعد إلى منظمة التجارة العالمية (World Trade Organization - WTO). ومن خلال معرفة الأهداف التي تعلنها العولمة وأجهزتها.

أما بالنسبة لأهداف العولمة فتختلف – كما هو الحال بالنسبة لتعريفها – باختلاف الزاوية التي ينظر إليها من خلالها؛ ففي حين يذهب بعض الباحثين إلى أن هدف العولمة الأساس يتمثل في فرض الهيمنة والسيطرة الأمريكية على العالم بحكم القوة التي تمتلكها(٣). يرى آخرون أن الهدف الظاهر للعولمة هو خدمة البشرية، وتوحيد مصيرها بإزالة الحواجز بينها، وإشاعة القيم الإنسانية في عالمها، وحماية هذه القيم من إهدارها حتى ولو كان من قبل الدولة، ومقاومة الرقابة التي تحد من حرية الإنسان في حركته الاقتصادية أو تلقي معلوماته(٤).

وقد ذهب البعض إلى تقسيم أهداف العولمة إلى قسمين: أهداف معلنة، وأهداف خفية.

---

(1) عبد الكريم بكار، العولمة، مرجع سابق، ص (٣٥).

(2) سعيد اللاوندي، بدائل العولمة، مرجع سابق، ص (١٠٣).

(3) فليح حسن خلف، التمويل الدولي في ظل الاتجاه نحو العولمة، مرجع سابق، ص(١٩٩).

(4) عبد الرحمن الزنيدي، العولمة الغربية والصحوة الإسلامية، مرجع سابق.

أ- الأهداف المعلنة: ومن أبرز هذه الأهداف(١):

١. تقريب الاتجاهات العالمية نحو تحرير أسواق التجارة ورأس المال، وفتح الأسواق أمام حركة السلع والخدمات، وتبادلها دون حواجز أو حدود بين الدول(*).
٢. زيادة الإنتاج وتهيئة فرص النمو الاقتصادي على المستويين المحلي والعالمي.
٣. زيادة حجم التجارة العالمية، مما يؤدي إلى الانتعاش الاقتصادي العالمي.
٤. زيادة رأس المال في العالم بالاستخدام الأفضل للعمال ذوي الإنتاج المرتفع.
٥. حل المشكلات الإنسانية المشتركة، التي لا يمكن أن تحلّها الدول بمفردها، مثل: انتشار أسلحة الدمار الشامل، وانتشار المخدرات، وقضايا البيئة... وغيرها.

ويضيف البعض أهدافا أخرى لعل أبرزها(٢):

٦. تحفيز القوى المبتكرة والخلاقة، من أجل الإبداع والتطوير.
٧. الوصول إلى التجانس العالمي، من خلال إزالة الفوارق في مستويات المعيشة.
٨. توحيد الإنسانية جميعا وذلك بتذويب الفوارق، وتعظيم عملية الاختلاط والامتزاج العرقي بين البشر، وصولاً إلى عالمٍ إنسانيٍ خالٍ من العصبيات والإقليميات والتناقضات.

وهذه الأهداف - كما يبدو - تمثل وجهة نظر المؤيدين للعولمة، وهي أهداف مثالية وجذّابة بلا شك، وهي تتفق مع أهداف المنظمات الاقتصادية التي تخطط لسياسة العولمة وتنفذها، مثل: صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير (International Bank for Reconstruction and Development - IBRD)، ومنظمة التجارة العالمية، مما يدفع ببعض مفكري الدول النامية(**) إلى تأييدها والتحمّس لها. علما أن الوقوف على

---

(1) أنظر: الإسلام والاقتصاد، العولمة الاقتصادية، موقع على شبكة الإنترنت.
http://www.islamecon.com/publish/article_43.shtml

(*) التحرير، والهيكلة، والإصلاح، والتصحيح، مصطلحات أعطيت مضامين محدّدة زوراً وبهتاناً، لأن التساوق مع ما تريده أمريكا يعدُّ إصلاحاً وخلافه يعدُّ إفساداً. وإدّعاء الإصلاح دعوى قديمة أشار إليها القرآن في صدر سورة البقرة. وهي تدلّ على نسبية المعايير الإنسانية.

(2) علاء الدين ناطورية، العولمة وأثرها في العالم الثالث، مرجع سابق، ص (٤٠).

(**) الدول النامية، أو الدول الفقيرة: غالباً ما يستخدم هذا المصطلح للإشارة إلى بعض البلدان في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية التي لم تتحرر - أغلبيتها - من التبعية الاستعمارية إلا بعد الحرب العالمية الثانية، حيث

مصداقية هذه الأهداف ومدى تحقّقها سيكون من خلال تحليل واقع الرفاهية في ظل العولمة، وما آلت إليه أحوال الشعوب والبلدان، في الفصل الثالث من هذه الدراسة.

ب- الأهداف الخفية (غير المعلنة): ومن أبرز هذه الأهداف[1]:

١. فتح الأسواق العالمية أمام الاستثمارات عابرة القارات، مما يعني تراجع الدور الاقتصادي للدولة لصالح الشركات العالمية.
٢. هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي على الاقتصاد العالمي من خلال الاحتكارات والشركات الكبرى.
٣. التحكم في مركز القرار السياسي في دول العالم لتحقيق المصالح الأمريكية والأوروبية.
٤. تعميق الخلاف بين الدول والحضارات والمجموعات البشرية المختلفة، والاتفاق على خطط معينة للصراع على المصالح.
٥. فرض السيطرة العسكرية والثقافية الغربية على الشعوب النامية بقصد نهب مواردها وثرواتها الوطنية.
٦. القضاء على المشاعر الوطنية، والهوية الثقافية، وربط الإنسان بالعالم لا بالدولة لإسقاط هيبة الدولة.

وهذه الأهداف - كما هو واضح أيضا - تمثل وجهات نظر الذين يعارضون العولمة أمثال: (هانس بيترمارتن وهارالد شامان وتشوسودوفسكي وجون بلجر) من الغربيين، و(عبد الكريم بكار وسعد الدين الصالح ومحمد الحاجي وعبد الحي زلّوم... وغيرهم) من المسلمين. ويستند بعض هؤلاء المعارضين إلى أن الأهداف المعلنة للعولمة لم تتحقق في الدول النامية على مدى الستين عاما من عمر صندوق النقد والبنك الدوليين.

تشكلت منها مجموعة الدول الفتية. وكثيراً ما يستخدم هذان المصطلحان (البلدان الفقيرة) و (البلدان النامية) على أنهما مترادفان، مع أنه توجد بين البلدان النامية، بلدان غنية جدا، وعلى رأسها البلدان المصدّرة للبترول والواقعة على الخليج العربي. إلا أنها تواجه نفس المشاكل التي تواجهها البلدان النامية عموما، فهي في علاقاتها الاقتصادية مع البلدان الغنية تجد نفسها في وضع البلدان الفقيرة ذاتها.

(1) أنظر: الإسلام والاقتصاد، العولمة الاقتصادية، موقع على شبكة الإنترنت سبق ذكره.

المبحث الثاني

نشأة العولمة والعوامل التي أدت إلى ظهورها

المطلب الأول: نشأة العولمة

لمّا كان تحديد مفهوم واضح وبيّن لمعنى العولمة من الصعوبة بمكان، فإنّ تحديدَ تاريخٍ زمنيٍ محدد لنشأة العولمة سيكونُ - من بابِ أولى - أكثر صعوبةً؛ ذلك أن الباحثين والسياسيين والاقتصاديين قد اختلفوا فيما بينهم حول نشأةِ هذه الظاهرةِ الكونية، ولكلٍّ منهم وجهةَ نظرِه، ولهُ من الأدلة ما يُؤيِّدُ رُؤيَتَهُ وَمَوْقِفَهُ، وعليهِ فإنَّ أمرَ حداثةِ العولمةِ وقدمها موضوعٌ يدورُ حَوْلَهُ جَدَلٌ عنيف.

ففي حين يذهبُ بعضُ الباحثين عميقاً للتأريخِ للعولمةِ، مستنداً إلى أنَّ الأديانَ السماويةَ الكبرى والمذاهبَ الأرضيةَ الكبرى كانت (تُعَوْلِمُ) الثقافات بما تُحْدِثه فيها من تغيرات جذرية، وبما تُدْخِلهُ على أنماطِ حياة الناسِ في بقاعٍ كثيرةٍ من الأرض، من تجديدٍ ونسخٍ للقديم، وأنَّ التجار منذ فجرِ التاريخِ كانوا يركبونَ المخاطرَ ويجوبون أصقاعَ الأرضِ، مِنْ أجْلِ تحسينِ أحوالِ تجارتهم وَجَنْيِ المزيدِ مِنَ المكاسبِ والمنافع[1]؛ يرى آخرونَ أنَّ العولمةَ ما هي إلا ثمرةُ انتصارِ الليبرالية، وانهيارِ المنظومة الاشتراكية، حتى ذهبَ بعضُهم إلى القولِ بنهايةِ التاريخِ، وأنَّهُ ما عادَ أمام البشريةِ ما تُجَرِّبُهُ سوى النظام الليبرالي الغربي[2].

وإذا كان البعضُ يرى أن العولمةَ واقعٌ جديدٌ، فهو لا يرى أنها وليدةَ اليومِ، ويُدْرِكُ أنها "حصيلةُ تراكمات فكريةٍ وعلميةٍ وتقنيةٍ وأخلاقيةٍ بدأتْ معَ الإنسانِ مُنذ القِدمِ، ورافقتهُ إلى يومنا هذا. ولكنْ ظروفاً جديدةً وتقدماً غيرَ مسبوقٍ وَصَلَ إليه العالَمُ اليومَ، جعلَ مِنَ العَولمةِ موضوعاً بارزاً في حياةِ الناسِ في جميعِ أنحاء العالم"[3].

---

(1) عبد الكريم بكار، العولمة، مرجع سابق، ص (١٥).

(2) فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ والإنسان الأخير، مرجع سابق.

(3) محمد توهيل، هذه هي العولمة، مرجع سابق، ص (٥١). أيضا: عبد الكريم بكار، العولمة، مرجع سابق، ص (٦).

وبين هذا وذاك آراءٌ كثيرةٌ، ستأتي الدراسةُ على رصدِ بعضِها، مُعَرِّجَةً على أبرزِ المحطاتِ التي تُؤَرِّخُ لنشأةِ العولمة(*).

(*) الجانب التاريخي لنشأة العولمة لم يزل موضع خلاف بين الباحثين، فنرى مثلا (رولاند روبرتسون)، قد أرجع نشأة العولمة إلى خمس مراحل: المرحلة الجنينية: والتي تميزت بنمو المجتمعات القومية، من القرن الخامس عشر إلى منتصف القرن الثامن عشر. مرحلة النشوء: وهي التي تبلّورت فيها مفاهيم العلاقات الدولية، من منتصف القرن الثامن عشر حتى عام ١٨٧٠م. مرحلة الانطلاق: التي تميزت بالأفكار والمصطلحات الجديدة، مثل "الأولومبي"، و"جائزة نوبل "، و "عصبة الأمم "...الخ. وذلك من عام ١٨٧٠م إلى العشرينات من القرن العشرين. مرحلة الصراع والهيمنة: إلقاء القنبلة الذرية على اليابان، وتأسيس الأمم المتحدة، وذلك ما بين العشرينات حتى منتصف الستينات. مرحلة عدم اليقين (مرحلة التقدم العلمي والفني وعصر ثورة الاتصالات): وتميزت باختراق الفضاء، وهبوط الإنسان على القمر، ونهاية الحرب الباردة، وهي تبدأ من الستينات إلى التسعينات. في حين يرى (جوران مايو توربون)، أن هناك ست موجات تاريخية ساعدت في نشأة هذا المصطلح وهي: الموجة الأولى: ما بين القرن الرابع والسابع من الميلاد، حيث انتشار الأديان العالمية، وقيام المدنيات العابرة للقارات. الموجة الثانية: أواخر القرن الخامس عشر، فترة الاكتشافات البحرية، والغزو الاستعماري الأوروبي. الموجة الثالثة: فترة الحروب العالمية التي غيرت منظومة التحالفات في العالم أجمع. الموجة الرابعة: من منتصف القرن التاسع عشر، وحتى عام ١٩١٨م. وهي تمثّل ذروة الاستعمار الأوروبي. الموجة الخامسة: بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وبلغت ذروتها في الحرب الباردة ما بين السبعينات، والثمانينات من القرن العشرين. الموجة السادسة: بدأت منذ النصف الثاني من الثمانينات، وما زالت مستمرة إلى الآن. أما (أحمد مصطفى عمر) فيرى أن نشأة العولمة ترجع إلى ثلاث مراحل متكاملة، ترجع إلى القرن العشرين، وجاءت هذه المراحل كالآتي: مرحلة البداية: بعد الحرب العالمية الثانية، بعد ظهور مشروع مارشال الأمريكي، الذي هدف إلى إعادة إعمار أوروبا الغربية، وتنظيم العلاقات النقدية، وأسعار الصرف، ووسائل الدفع الدولية، وقد تمثل بظهور البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي. حيث يعد أواسط الأربعينات بمثابة الخطوة الأولى لعولمة أطلسية. مرحلة العولمة الإقليمية: النصف الثاني من عقد الخمسينات، عن طريق إنشاء سوق مشتركة، سوق أوروبية موحدة، ثم اتحاد اقتصادي ونقدي، السبب الذي أدى إلى ظهور فضاء اقتصادي وتجاري ونقدي واجتماعي أوروبي واسع. مرحلة العولمة الكونية: بدأت من عام ١٩٨٥م، بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وهدم جدار برلين عام ١٩٨٩م، ثم حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١م، وهذه الأحداث مهدت للولايات المتحدة أن تتبوأ مكان الصدارة في العالم، ومن هنا تكون العولمة ما هي إلا صياغة المنهج التربوي الإسلامي في ضوء تحديات العولمة أمركة (أمركة الشعوب)، وذلك لما لأمريكا من أثر في بسط نفوذها على جميع دول العالم، وفي جميع المجالات السياسية، والاقتصادية، والثقافية وغيرها. للمزيد أنظر: عبد الحميد مانع الصيح، ونزار فليح البلداوي، العولمة وتأثيرها على المعايير المحاسبية الدولية وانعكاساها على التطبيقات المحاسبية في الدول النامية، في: العولمة وأبعادها الاقتصادية، فليح حسن خلف (تحرير)، المؤتمر الأول – كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء الأهلية، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م، ص (٣٤٩). وأنظر أيضاً: نصر الدين ابراهيم أحمد حسين، صياغة المنهج التربوي الإسلامي في ضوء تحديات العولمة، بحث غير منشور، ندوة: مناهج التعليم

١) رأيٌ يربطُ نشأةَ العولمة بالقرن السادس عشر حيثُ التطـورات الكـبيرة، وظهـور الأسواق الماليةِ والتقدم التكنولوجي، وثورةُ الاتصالاتِ، واستيطان مساحاتٍ شاسعةٍ من العالم(1). أو بظهورِ النظامِ الرأسمالي العالمي(2)، أو بالمدّ الاستعماري الأوروبي مثل (هوبير فيدرين)(3) وزير خارجيةِ فرنسا. في حين ذهبَ البعضُ إلى أنَّ العربَ كـانوا عبرَ التاريخِ هم المطوِّرونَ لهذه الأنظمةِ (المتاجرةُ عبرَ البلدان)، حتى جاءَ البرتغـاليون ونجحوا في صنعِ السفينةِ العابرةِ للمحيطاتِ، ومن ثمَّ بدأ عصرُ الاكتشافات(4).

٢) رأيٌ يُؤَرِّخُ للعولمةِ بأواخرِ القرنِ التاسعِ عشر بوصفها فترةَ عولمةٍ مكثّفةٍ، حيثُ هجرة الملايينِ، واتساعِ التجارةِ، وظهور معايير ومنظمات جديدة تحكمُ السلوكَ الدولي(5)، واكتشاف التلغراف(6).

٣) رأيٌ ثالثٌ يعتقدُ أنصارُهُ بأنَّ هناكَ ثمَّةَ توسُّع آخرَ في أوائلِ القرنِ العشرين حيثُ جاءَ الاعترافُ العام الأول بتوسيعِ دائرةِ المجتمعِ الدولي إلى ما وراء أوروبا وأمريكـا مـع

الديني في العالم الاسلامي: التحديات والآفاق، المعهد العالمي لوحدة الأمة الاسلامية، معهد التربيـة والترقيـة الانسانية، الجامعة الإسلاميةالعالمية، ماليزيا، ٦-٨ سبتمبر، (٢٠٠٥م).

(1) في بسط هذا الرأي أنظر:

- فرانك جي لتشنر، وجون بولي، **العولمة الطوفان أم الإنقاذ؟ الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية**، ترجمة: فاضل جتكر، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ومركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعـة الأولى، ٢٠٠٤م، ص (١٤). وسوف يشار إلى هذا المرجع لاحقاً: فرانك جي لتشنر وآخرون، العولمـة الطوفان أم الإنقاذ، مرجع سابق.
- طه علوان، آثار العولمة على الاقتصاديات العربية، مرجع سابق، ص (٤٨).

(2) في تعقّب هذا الرأي أنظر:

- إيمانويل فالرشتاين، صعود النظام الرأسمالي العالمي وزواله المقبل، في: العولمة الطوفان أم الإنقاذ؟ الجوانـب الثقافية والسياسية والاقتصادية، تحرير: فرانك جي لتشنر، وجون بولي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ومركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م، ص (١٤).
- Robert J. Holton, Globalization and the Nation-State, P: (24).

(3) أنظر: سعيد اللاوندي، بدائل العولمة، مرجع سابق، ص (١٨٥).

(4) عبد الكريم بكار، العولمة، مرجع سابق، ص (١٦).

(5) فرانك جي لتشنر وآخرون، العولمة الطوفان أم الإنقاذ، مرجع سابق، ص (١٤).

(6) مبارك عامر بقنه، قراءة في: **"الثقافة العربية في عصر العولمة"**، نشرة على شبكة الإنترنت بتـاريخ: ١٧-٩-٢٠٠٦م. http://saaid.net/minute/64.htm[retrieved date 17/09/2006]

مؤتمري لاهاي عام (١٨٩٩م) وعام (١٩٠٧م)، وحيثُ تمثّلت دول الأمريكتين والكثير من الدول الغربية بما فيها اليابانُ بصورةٍ لافتة للنظر. هذا بالإضافة إلى بعضِ التغييراتِ في القانونِ الدوليِ والدبلوماسيةِ والتي انطوى عليها تأسيسُ عصبة الأممِ عامَ (١٩١٩م) والأمم المتحدة عام (١٩٤٥م)[١]. أما بناءُ مجتمعٍ عولميٍ كاملٍ لدولٍ سياديةٍ محلياً فلم يكتملُ إلا في فترةٍ ما بعد عام (١٩٤٥م)[٢]. وهو ما تشيرُ إليهِ الفقرةُ اللاحقة.

٤) رأيٌ رابعٌ يعزو العولمةَ إلى النصف الثاني من القرن العشرين؛ حيثُ مشروع (مارشال)، وظهور البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD)، وصندوق النقد الدولي (IMF). فبعد الحربِ العالميةِ الثانيةِ لم تعد الهيمنةُ الحقيقيةُ عسكريةً فقط، بل ثقافيةً واقتصاديةً وتكنولوجيةً، مما يقودُ بالنهايةِ إلى هيمنةٍ سياسيةٍ شاملة، وعليهِ فقد ضخّت الولاياتُ المتحدةُ من أجلِ إعادةِ بناءِ الدولِ الصناعيةِ الغربيةِ واليابان، وعبرَ مشروعِ (مارشال)، أكثرَ من اثني عشرَ مليارَ دولاراً بين عامي (١٩٤٨م – ١٩٥١م) بهدف جعلِ أوروبا واليابان جزءاً من سوقٍ مفتوحةٍ، وإيجاد فرصٍ للاستثمارِ، وإعادة تنظيمِ العلاقاتِ النقديةِ وأسعارِ الصرفِ ووسائلِ الدفعِ الدولية[٣].

٥) رأيٌ خامسٌ يربطُ نشأةَ العولمة بالنصف الثاني من عقد الخمسينات؛ حيث معاهدة روما والسوق الأوروبية المشتركة، ثم معاهدة ماستريخت؛ وظهور الاتحاد الاقتصادي والنقدي، والاتحادات الجمركية والتبادل الحر[٤].

---

(1) روبرت جاكسون، **ميثاق العولمة: سلوك الإنسان في عالم عامر بالدول**، تعريب: فاضل جتكر، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة العربية الأولى، ٢٠٠٣م، ص (٤٢).

(2) روبرت جاكسون، ميثاق العولمة، مرجع سابق، ص (٤٢).

(3) في متابعة هذا الرأي أنظر:

- عبد الكريم بكار، العولمة، مرجع سابق، ص (١٧).
- أبو زعرور، محمد بن سعيد بن سهو، **العولمة: ماهيتها، نشأتها، أهدافها**، الخيار البديل، دار البيارق، عمان، الطبعة الثانية، ٢٠٠١م، ص (١٤).
- فرانك جي لتشنر وآخرون، العولمة الطوفان أم الإنقاذ، مرجع سابق، ص (١٣).

(4) أبو زعرور، العولمة: ماهيتها، نشأتها، أهدافها، الخيار البديل، مرجع سابق، ص (١٥).

٦) وهناك من يؤرخ للعولمة على أنها ظاهرة حديثة ظهرت منذ ستينات القرن الماضي؛ وذلك بالنظر إلى المصطلحات والتسميات؛ فالمصطلحات (Globalization) و (Global Village) هي مفردات ضمتها قواميس اللغة حديثا - كما يقول (هولتون) - وإن كانت العولمة ذاتها لا تعني أنها تطور حديث(1).

٧) وهناك من يرى أن بدايات استخدام مصطلح العولمة يعود لسبعينات القرن الماضي، حيث صدر سنة (١٩٧٠م) كتابين: الأول لـ (مارشال ماك لوجان)، (حرب وسلام في القرية الكونية)، والثاني لـ (بريزنسكي)، (أمريكا والعصر التكنتروني)(٢). ومثله أيضا ما أشارت إليه الدارسة الصادرة عن المركز الاتحادي للبحوث السياسية في ألمانيا والذي يعتبر من أهم المراكز البحثية المتخصصة في الاقتصاد السياسي والعلوم الاجتماعية هناك(٣).

٨) في حين يميل آخرون إلى أن العولمة - كظاهرة - بدأت انطلاقتها في الثمانينات، ويربطها بثلاثة أحداث كبرى من طبيعة سياسية، وتكنولوجية، واقتصادية؛ ففي نهاية الشيوعية وانتهاء المواجهة بين الشرق والغرب المقرونة بوصول (ميخائيل غورباتشوف Mikhail Gorbachev) إلى السلطة في عام (١٩٨٥م)، وانهيار حائط برلين في عام (١٩٨٩م)، وثورة المعلوماتية؛ حيث الطفرة غير المسبوقة في تكنولوجيا المعلومات، والتبادل الحر الذي بات أيديولوجيا مسيطرة، حيث أدان قادة العالم (أثناء مشاركتهم عام ١٩٩٨م في الاحتفال بمرور (٥٠) عاما على اتفاقات الجات) سياسة الحمائية، وأثنوا على سياسة التبادل الحر(٤). ومثله أيضا ما نقله (توهيل) عن بعض الباحثين: "لم يكن لمفهوم العولمة أي وجود قبل منتصف عقد الثمانينات، وأن قاموس أكسفورد

---

(1) Robert J. Holton, Globalization and the Nation-State, P: (21).

(2) عبد الحميد مانع الصيح، ونزار فليح البلداوي، **العولمة وتأثيرها على المعايير المحاسبية الدولية وانعكاساها على التطبيقات المحاسبية في الدول النامية**، في: العولمة وأبعادها الاقتصادية، فليح حسن خلف (تحرير)، المؤتمر الأول، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء الأهلية، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م، ص (٣٤٨).

(3) أنظر: مهند ابراهيم أبو لطيفه، **العولمة وغياب المشروع الحضاري العربي**، نشرة إنترنت بتاريخ: ٥-٧-٢٠٠٧م.

http://www.ibn-rushd.org/forum/Muhannad.html[retrieved date 05/07/2007]

(4) سعيد اللاوندي، بدائل العولمة، مرجع سابق، ص (١٧).

للكلمات الإنجليزية الجديدة أشار لمفهوم العولمة (Globalization) للمرة الأولى عام (١٩٩١م)"[1]،

٩) مرحلة تعميق استخدام مصطلح العولمة، حيث إعلان غورباتشوف عن قيام ثورة التغيير وإعادة البناء (البيروسترويكا PERESTROIKA)[*]، وهو ما يعني انهيار الاتحاد السوفياتي سياسيا واقتصاديا، كيانا ونفوذا، وانتصار الليبرالية والرأسمالية، وما تلا ذلك من انهيار جدار برلين عام (١٩٨٩م)، وانفراط عقد حلف وارسو وانضمام الدول التي كانت تشكّله إلى الحلف الأطلسي واحدة تلو الأخرى، وصولا إلى عام (١٩٩٥م) حيث الإعلان عن إنشاء منظمة التجارة العالمية. وقد عمّقت هذه المرحلة استخدام مصطلح (العولمة).

وبعد هذه المحطات التي أرّخت لنشأة العولمة، تتفق الدراسة مع ما ذهب إليه (جاكسون) من أن الولايات المتحدة الأمريكية قد اضطلعت بدور المهندس الرئيس والمصمم الأول لصرح مجتمع ما بعد عام (١٩٤٥م) الدولي. غير أنه يرى "أن المعايير والمباديء والمنطلقات الأساسية لتلك المؤسسات هي معايير ومنطلقات ذات جذور تاريخية عميقة، وما لبثت أن أصبحت عالمية حقا وكوكبية شاملة فعلا"[2].

ولقد أضفى سقوط الشيوعية السوفياتية مزيدا من الأهمية على هذه التغيرات، إذ لا تقف أية كتلة مهمة من الأقطار خارج النظام العالمي الجديد. فلم يكن هذا السقوط محض صدفة؛ لأن العولمة تفسر سبب انهيار الشيوعية السوفياتية وكيفية انهيارها، فقد كان الاتحاد السوفياتي والكتلة الشرقية نظراء للغرب في معدلات النمو حتى بداية السبعينات، ثم بدأ تخلفها عن الغرب. و لم تتمكن الشيوعية السوفياتية من المنافسة في عصر الاقتصاد الإلكتروني العالمي بسبب اعتمادها على الصناعة الثقيلة والأعمال التي تديرها أجهزة الدولة، وكذلك لم

---

(1) محمد توهيل، هذه هي العولمة، مرجع سابق، ص (١٢٨).

(*) البيروسترويكا: كلمة روسية تعني إعادة البناء، أو كما ورد معناها في معجم اللغة الروسية لمؤلفه: بوريسون، فإنها تعني إعادة النظر في العقائد. أنظر: ميخائيل غورباتشوف، **البيروسترويكا: إعادة البناء والفكر الاشتراكي**، إلى أين نحن سائرون؟، ترجمة: عباس خلف، شركة المعرفة للنشر والتوزيع المحدودة، بغداد، (د.ط)، (د.ت)، ص (٧) الهامش السفلي.

(2) روبرت جاكسون، ميثاق العولمة، مرجع سابق، ص (٧١٣).

تتمكن السيطرة الفكرية والثقافية، التي بنيت عليها السلطة السياسية الشيوعية، من النجاة في مرحلة شهدت طغيان أجهزة الإعلام العالمية[١].

وبشكل عام، نصل إلى نتيجة مفادها أن الذي لفت الأنظار إلى العولمة في السنوات الأخيرة هو تسارع حركة انتشارها، واتساع مجال نفوذها، وتهميشها المستمر للاعتبارات والمعطيات المحلية، وهذا كله في الحقيقة عبارة عن صدى للتقدم التقني الهائل في مجال البث والاتصال والتنظيم، وتعبير عن الفوائض الضخمة في الأموال والمنتجات الثقافية والصناعية، ولولا وجود ذلك لما شعر الناس بهذه الظاهرة ولما خافوا من الآثار التي يمكن أن تحدثها[٢]. وبات واضحا مع انتهاء القرن العشرين أن العولمة أصبحت شعارا صالحا لجميع الأغراض.

(1) أنطوني جيدنز، عالم جامح، مرجع سابق، ص (٣٤).

(2) عبد الكريم بكار، العولمة، مرجع سابق، ص (٤٠) بتصرف.

المطلب الثاني: العوامل التي أدّت إلى ظهور العولمة

من الصعب إرجاع ظهور العولمة إلى عامل واحد أو اثنين، إذ أن هناك أكثر من عامل أسهم في ظهورها، كما أن بعض هذه العوامل متداخلة بعضها في بعض. وقد أجمل بعض الباحثين أهم هذه العوامل في ما يلي[1]:

١. الرغبة في تحرير التجارة الخارجية: حيث يلعب تحرير التجارة الخارجية دورا أساسيا في ازدياد ونمو التجارة العالمية بين الدول.

٢. السعي نحو حركة التكامل الاقتصادي لإحراز مزايا الحجوم الكبيرة وفتح الأسواق بين الدول[*].

٣. أنشطة الشركات عبر الوطنية، أو الشركات متعدية الجنسية، والتي يعتبرها البعض المحرك الأساس لعملية تكامل الاقتصاد العالمي وعولمته.

٤. الرغبة في التحرير المالي بهدف تسهيل حركة رؤوس الأموال.

---

(1) أنظر في ذلك:

- رمضان على الشراح، وبدر جاسم الفيلكاوي، التوقعات المحتملة للعولمة على القطاع المصرفي في دولة الكويت، في العولمة وأبعادها الاقتصادية، فليح حسن خلف (تحرير)، المؤتمر الأول – كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء الأهلية، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م، ص (١٤٢). وسوف يشار إلى هذا المرجع لاحقاً: الشراح والفيلكاوي، التوقعات المحتملة للعولمة، مرجع سابق.
- محمد توهيل، هذه هي العولمة، مرجع سابق، ص (١٣٨).

(*) من أبرز حركات التكامل الاقتصادية: المجموعة الأوروبية (١٩٥٨م)، مجموعة دول شرق أفريقيا (١٩٦٧م)، مجموعة غرب أفريقيا (١٩٥٩م ثم ١٩٦٦م ثم ١٩٧٣م) ثم توسعت في نهاية القرن العشرين لتضم (١٦) دولة من بينها نيجيريا وغانا، ومجموعة الكاريبي (١٩٧٣م) وتضم (١٢) دولة، ومجموعة أمريكا اللاتينية للتجارة الحرة (١٩٦٠م) وتضم (١١) دولة...وقد اختفى بعض هذه التكتلات وظهر غيرها...، وهناك مجلس التعاون لدول الخليج العربي (١٩٨١م)، السوق العربية المشتركة، وهناك أيضا اتحاد دول أفريقيا الوسطى (١٩٨٣م) ويضم (١١) دولة... ومنطقة أمريكا الشمالية للتجارة الحرة (النافتا NAFTA)، ١٩٩٢م، والذي يضم كل من الولايات المتحدة، كندا والمكسيك، حيث تعتبر أطراف هذا التكتل غير متكافئة من النواحي الاقتصادية، والتكنولوجية والثقافية، ففيه نجد دولا متقدمة – من جهة – ودولا نامية من جهة أخرى. والجدير بالذكر أن هذا التكتل يعتبر حديث العهد مقارنة بتجربة دول الاتحاد الأوروبي. وتجارب التكامل الاقتصادي للدول الأخرى. وللمزيد عن موضوع التكامل الاقتصادي أنظر: منصور الراوي، **التكامل الاقتصادي: دراسة تحليلية في التكامل الاقتصادي في العالم والوطن العربي**، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، (د.ط)، (د.ت).

٥. التحولات الأيديولوجية والسياسية؛ ومن أبرزها انهيار الشيوعية.

٦. التطورات التكنولوجية؛ حيث تقوم تكنولوجيا المعلومات - عبر الحواسيب - بخلقِ عالمٍ مشبوكٍ عن طريقِ تعزيزِ التواصلِ، والتنسيقِ، والتكاملِ، والاحتكاك بوتائر من التغيير أسرعَ بكثيرٍ من قدرةِ أية حكومةٍ على المجاراة. وهذه الترابطات المتسارعة تؤدي إلى جعلِ الحدودِ أكثرَ قابليةً للاختراقِ والنفاذِ، بل وغيرَ ذاتِ معنىً بصورةٍ متزايدةٍ على صعيدِ بعضِ أشكالِ التحكم(١). وذهب بعضُ الباحثينَ إلى أن شبكةَ المعلوماتِ العالميةِ تعتبرُ من أهم ما أفرزتهُ ثورة تكنولوجيا المعلومات(٢).

٧. ويضيف آخرون عواملَ أخرى تتمثلُ في: ظهورِ منظمة التجارة العالمية، والتحالفات الاستراتيجية لشركاتٍ عملاقةٍ، ومن هذه التحالفات: تحالف (توشيبا) مع (موتوريلا) في صناعة وتسويق وسائل الاتصال الإلكترونية، وتحالف (شويتر) و (فيلبس)، وتحالف (تومسون) الفرنسية مع (جي. في. سي JVC) اليابانية في صناعة شرائط الفيديو، وتحالف (فورد) مع (مازدا) في صناعة السيارات... وغيرها(٣).

٨. ويردف غيرهم التطور الصناعي في الدول النامية وزيادة تكاملها مع السوق العالمي، وزيادة أهمية تدفقات رأس المال الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر(٤).

---

(1) دانييل يرغن، وجوزف ستانسلاف، برجا التحكم والقيادة: المعركة بين الدولة والسوق هي التي تعيد تشكيل العالم الحديث، في: **العولمة الطوفان أم الإنقاذ؟** الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية، ترجمة: فاضل جتكر، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ومركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م، ص (٣٧٨). وسوف يشار إلى هذا المرجع لاحقاً: يرغن وستانسلاف، برجا التحكم والقيادة، مرجع سابق.

(2) الشراح والفيلكاوي، التوقعات المحتملة للعولمة، مرجع سابق، ص (١٤٢).

(3) أنظر:

- Robert J. Holton, Globalization and the Nation-State, P: (80).
- الشراح والفيلكاوي، التوقعات المحتملة للعولمة، مرجع سابق، ص (١٤٣).

(4) Robert J. Holton, Globalization and the Nation-State, P: (80).
أنظر أيضا: أحمد بو راس، العولمة والأسواق المالية في الدول النامية، مرجع سابق، ص (٢٣-٢٧).

المبحث الثالث

أدوات العولمة وأجهزتها، والمؤسسات التي تقوم عليها

لا يستطيع المرء أن يتكلم عن العولمة دون أن يشير إلى أن هناك مؤسسات ووكالات أو أدوات(*) أسهمت في قيام النظام العالمي الجديد، بدءا من هيئة الأمم المتحدة، مرورا بصندوق النقد الدولي (IMF)، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD) والاتفاقية العامة للتجارة والتعرفات (GATT)، وانتهاءً بمنظمة التجارة العالمية (WTO) والشركات المتعدية الجنسية، والتي تعتبر الوجه الأبرز أو المرآة التي تعكس صورة العولمة. إضافة إلى المنظمات والاتفاقيات، والعقوبات الاقتصادية وشبكة الإنترنت ووسائل الإعلام والإعلان وغيرها. وسوف تقف الدراسة على أهم هذه الأدوات وأكثرها فاعلية في العولمة بحسب التسلسل التاريخي لظهورها أو مباشرة أعمالها، في المطالب التالية.

المطلب الأول: البنك الدولي للإنشاء والتعمير

تأسس البنك الدولي للإنشاء والتعمير في مؤتمر (بريتون وودز Bretton Woods)(**) عام (١٩٤٤م). وقد باشر أعماله عام (١٩٤٦م)(١)، ويضم في عضويته (١٨٤) دولة(٢). وكان من أبرز أهدافه المعلنة توفير الأموال اللازمة من أجل إعادة بناء ما دمّرته الحرب العالمية الثانية وتعميره.

(*) لأغراض هذه الدراسة سوف يستخدم الباحث كلمة (أدوات العولمة) أو (مؤسسات العولمة) أو (وكالات العولمة) حيثما وردت في البحث كمترادفات لتدل على ذات المعنى.

(**) بريتون وودز منتجع أمريكي في ولاية نيوهامبشاير. وقد عقد مؤتمر بريتون وودز (واسمه الرسمي: مؤتمر الأمم المتحدة النقدي والمالي)، في يوليو سنة (١٩٤٤م) لوضع الترتيبات المالية لحقبة ما بعد الحرب بعد الهزيمة المتوقعة لكل من ألمانيا واليابان؛ وفيه وافق ممثلو (٤٤) دولة بما فيها الاتحاد السوفياتي السابق على إنشاء البنك الدولي لإعادة الإعمار والتنمية (البنك الدولي)، وصندوق النقد الدولي.

(1) علاء الدين ناطورية، العولمة وأثرها في العالم الثالث، مرجع سابق، ص (٣٤).

(2) بشير شريف يوسف، **رؤى العولمة ووهم الأمركة: دراسة تحليلية**، دار رؤى للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م، ص (٢٦٥). وسوف يشار إلى هذا المرجع لاحقاً: بشير يوسف، رؤى العولمة ووهم الأمركة، مرجع سابق.

والبنك الدولي ليس بنكا بالمعنى المهني، بل هو أحد الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة، فهو مؤسسة إقراضية، يهدف إلى مساعدة دمج البلدان ضمن منظومة الاقتصاد العالمي، وتعزيز النمو الاقتصادي على المدى البعيد من خلال تقديم قروض للبلدان النامية.

وفي ضوء ما تقدّم، يمكن تلخيص أهم وظائف البنك بما يلي[1]:

١. تقديم المعونة الفنية للدول الأعضاء والمتخلّفة اقتصاديا، كعمليات الإقراض، والتحديد المسبق للمشروعات ووسائل تمويل نفقاته المحلية.

٢. التركيز على تعظيم دور القطاع الخاص والاستثمار الخاص، وذلك من أجل اجتذاب رؤوس أموال إضافية ورجال أعمال إلى محيط النشاط الاقتصادي لدعم نشاط التنمية.

٣. فض الخلافات المالية بين الدول الأعضاء.

ويتبع للبنك الدولي مجموعة من المؤسسات والوكالات من أبرزها: "المؤسسة الإنمائية الدولية، والمؤسسة المالية الدولية لاستثمارات القطاع الخاص، ووكالة ضمان الاستثمارات المتعددة الأطراف، والمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار"[2].

ويعمل البنك الدولي من خلال مجلس المحافظين، الذي يتكون من ممثلي الدول الأعضاء، فكل دولة تعيّن محافظا ونائباً له، وتتركز جميع سلطات البنك في هذا المجلس الذي يجتمع - عادة - مرّة كل عام. وهناك مديرون تنفيذيون عددهم (٢١) مديرا، تُعيّن الدول صاحبة النصيب الأكبر من الأسهم ستّة (٦) منهم، وينتخب مجلس المحافظين بقية الأعضاء.

---

(1) للتوسع في ذلك أنظر:

- حازم الببلاوي، **النظام الاقتصادي الدولي المعاصر**: من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد (٢٥٧)، مايو، ٢٠٠٠م، ص (٤١). وسوف يشار إلى هذا المرجع لاحقاً: حازم الببلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، مرجع سابق.
- محسن الخضيري، العولمة، مرجع سابق، ص (٧١ وما بعدها).
- علاء الدين ناطورية، العولمة وأثرها في العالم الثالث، مرجع سابق، ص (٣٤).
- عبد الفتاح مراد، **موسوعة الاستثمار**، (د.ن)، الاسكندرية، (د.ط)، ١٩٩٣م، ص (١٤٠).

(2) بشير يوسف، رؤى العولمة ووهم الأمركة، مرجع سابق، ص (٢٧١).

ويختار المديرون رئيسا للبنك تعاونه هيئة دولية، ويدير هذا البنك المؤسسة الإنمائية الدولية والمؤسسة المالية الدولية[1].

وفي بداية الثمانينات صار أكثر من (٤٠) بالمائة من مجموع الأصوات في البنك يعود إلى خمس دول رأسمالية هي: الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، وألمانيا، وفرنسا، واليابان. وتمتلك الولايات المتحدة الأمريكية (٢٠,٨) بالمائة من جميع الأصوات، الأمر الذي يمنحها وحدها من بين أعضاء هذه المنظمة الدولية حق الفيتو، لأن اتخاذ القرارات في هذه المنظمة يتطلبُ أغلبيةً بأربعة أخماسِ الأصواتِ. ويُعَيَّنُ مواطنٌ أمريكيٌّ حسبَ التقاليدِ لرئاسةِ البنكِ، وتقعُ إدارةُ البنكِ المذكورِ والمقرُّ الرئيس لهُ في واشنطنَ، في الولاياتِ المتحدةِ الأمريكيةِ[2].

ومما يدعّم وجهة نظر القائلين بأن البنك الدولي يسعى لإحكام السيطرة على العالم، تلك الشروط التي يتعامل بها البنك الدولي مع الدول المعسرة في سداد القروض التي يقدمها لها، ومن أبرز هذه الشروط[3]:

١. إزالة الضرائب الجمركية التي وضعت أساساً لحماية الاقتصادات الوطنية.
٢. رفض سيطرة الحكومات على الأسعار أو الأجور.
٣. إلغاء القوانين التي تحد من حرية الاستثمارات الأجنبية لصالح الاقتصادات الوطنية.
٤. خصخصة المؤسسات العامة بدعوى ضعف الأداء وفساد الإدارة وسوء الإنتاجية.
٥. خفض الإنفاق على الخدمات الصحية والاجتماعية (سلع الفقراء).

---

(1) للمزيد انظر: عبد الفتاح مراد، منظمة التجارة العالمية والعولمة والأقلمة، مرجع سابق، ص (١٩٥وما بعدها).

(2) ليف كلوتشكوفسكي، وكريس جيكينيس، وماي فولكوف، **اقتصاد البلدان الغنية والفقيرة**، ترجمة دار التقدم، (د.ط)، موسكو، ١٩٩٠م، ص (١٤٠). وسوف يشار إلى هذا المرجع لاحقاً: كلوتشكوفسكي وآخرون، اقتصاد البلدان الغنية والفقيرة، مرجع سابق.

(3) رعد الحيالي، التعاون الاقتصادي العربي والإسلامي، مرجع سابق، ص (٤٥٤).

المطلب الثاني: صندوق النقد الدولي

تبلورت فكرة صندوق النقد الدولي في يوليو(١٩٤٤م)، أثناء مؤتمر للأمم المتحدة عقد في بريتون وودز، عندما اتفق ممثلو خمس وأربعين حكومة على إطار للتعـاون الاقتـصادي يستهدف تجنب تكرار كارثة السياسات الاقتصادية الفاشلة التي أسهمت في حدوث الكساد الكبير في الثلاثينات من القرن العشرين[1]. وتم التوقيع على ميثاقـه في (٢٧/١٢/١٩٤٥م)، من قبل (٢٩) دولة، وبدأ بممارسة عمله في آذار (١٩٤٧م)[٢]، ويبلغ عدد أعضائه (١٨٤) دولة[٣]. ويعتبره البعض المشرف الثاني على عملية العولمة[٤].

ومن أبرز الأهداف المعلنة للصندوق، ما جاء في المادة الأولى من اتفاقيـة تأسيـسه والمتمثلة في[٥]:

١. تشجيع التعاون الدولي في الميدان النقدي بواسطة هيئة دائمة تهيئ سبل التشاور والتآزر فيما يتعلق بالمشكلات النقدية الدولية .
٢. تيسير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية، وبالتالي الإسهام في تحقيق مستويات مرتفعة من العمالة والدخل الحقيقي والمحافظة عليها، وفي تنمية الموارد الإنتاجية لجميع البلدان الأعضاء، على أن يكون ذلك من الأهداف الأساسية لسياستها الاقتصادية.
٣. العمل على تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف والمحافظة على ترتيبات صرف منتظمة بين البلدان الأعضاء، وتجنب التخفيض التنافسي في قيم العملات.
٤. المساعدة على إقامة نظام مدفوعات متعدد الأطراف فيما يتعلق بالمعاملات الجارية بين البلدان الأعضاء، وعلى إلغاء القيود المفروضة على عمليات الصرف والمعرقلـة نمـو التجارة العالمية.

---

(1) صندوق النقد الدولي، الموقع الرسمي للصندوق على شبكة الإنترنت، أنظر:
http://www.imf.org/external/pubs/ft/exrp/what/ara/whata.htm#preface

(2) إبراهيم علي إبراهيم وشيرين الحمداني، **مؤسسات مالية متخصصة**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، ١٩٩٠م، ص (١٥٩).

(3) صندوق النقد الدولي، المرجع السابق.

(4) علاء الدين ناطورية، العولمة وأثرها في العالم الثالث، مرجع سابق، ص (٣٣).

(5) صندوق النقد الدولي، المرجع السابق.

٥. تدعيم الثقة لدى البلدان الأعضاء، متيحاً لها استخدام مواردها العامة مؤقتاً بضمانات كافية، كي تتمكن من تصحيح الاختلالات في موازين مدفوعاتها دون اللجوء إلى إجراءات مضرة بالرخاء الوطني أو الدولي.

٦. العمل وفق الأهداف المذكورة آنفاً، على تقصير مدة الاختلال في ميزان مدفوعات البلد العضو والتخفيف من حدته.

ويتكون الصندوق من ثلاثة أجهزة رئيسة[1]:

١. مجلس المحافظين: حيث تُمَثّلُ كل دولة عضو بمحافظ مناوب يتم اختياره لمدة خمس سنوات.

٢. المديرون التنفيذيون: ويتم تعيينهم بواسطة مجلس المحافظين، ويراعى في تعيينهم وجود تمثيل الدول الخمس صاحبة الحصص الكبرى في رأسمال الصندوق، ومدّة العضوية لهؤلاء المديرين سنتان.

٣. المدير العام الإداري: وهو رأس المديرين التنفيذيين، ويُختار من قبلهم لمدّة خمس سنوات، ويعتبر بمثابة الرئيس الإداري الأعلى لجميع الموظفين الدوليين العاملين في الصندوق.

وفيما يتعلق برأسمال الصندوق فهو يتكون من اشتراكات الدول الأعضاء، ويقوم الصندوق بتقديم قروض قصيرة الأمد لدعم موازين المدفوعات في البلدان الأعضاء فيه ليؤمن بهذه الصورة استقرار أسعار عملاتها.

وقد تنامى دور صندوق النقد الدولي وصلاحياته منذ إنشائه، وطوّر مبدأ (المشروطية) في مجال حقوق السحب ليفرض رقابة على اقتصاديات الدول الأعضاء، وتطبيق مفهوم

---

(1) أنظر:

- دافيد دريسكول، **ماهو صندوق النقد الدولي؟** ترجمة: محمد حسن يوسف، بحث منشور في الجامعة الأمريكية بالقاهرة، وجريدة الأولى الاقتصادية التي تصدر في الكويت، الأعداد (١٤٣-١٤٦)، من ١٩آب ١٩٩٦م وحتى ٩ أيلول ١٩٩٦م.
- عبد الفتاح مراد، منظمة التجارة العالمية والعولمة والأقلمة، مرجع سابق، ص (٢٠٦).
- حازم الببلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، مرجع سابق، ص (٤٣).

التصحيح الهيكلي وتوسيع التعاون فيما بين الصندوق والبنك في مجال الرقابة على السياسات الاقتصادية، والتزام الدول المدينة بها، ولتدخل في إعدادها ضمن إطار بـرامج وسياسـات التثبيت والتكيف الهيكلي[1].

وأما حقوق التصويت فتعتمد على حصة الدولة في موارد الصندوق. حيث ينص نظام الصندوق على أن تشارك كل دولة بحصة من أموالها في الصندوق تتكون من (٢٥) بالمائة ذهب، و (٧٥) بالمائة من عملتها الورقية[2]، ويمكن أن تدفع نسبة الـ (٢٥) بالمائة بحقوق السحب الخاصة أو بإحدى العملات الرئيسة.

وكما هو الحال في البنك، فإن أغلبية الأصوات تعود إلى مجموعة صغيرة من الدول الغربية؛ إذ تحظى الولايات المتحدة الأمريكية بحصة تصويت نسبتها (٢٣) بالمائة، والمجموعة الأوروبية بنسبة (١٩) بالمائة، وباقي الدول كل بحسب مساهمته في أموال الصندوق. إلا أن ما يميز الولايات المتحدة هو حق الفيتو، فعلى الرغم من أن مساهمتها تقل عن الربع، إلا أنها تستطيع التحكم بالقرار الإجمالي للصندوق. ومن هنا ذهب البعض للقول بأن الصندوق يقدم قروضه "بشروط تسيء إلى السيادة الوطنية للبلدان المستدينة... ويتدخل بصورة نشطة في المسائل التي تعتبر من ميدان العلاقات الاقتصادية والاجتماعية الداخلية"[3].

---

(1) عبد المجيد راشد، **آليات نظام العولمة**، نشرة إنترنت بتاريخ: ١٤-٦-٢٠٠٧م. أنظر:
http://www.iraqcp.org/members4/0070108w4.htm[retrieved date 14/06/2007]

(2) بشير يوسف، رؤى العولمة ووهم الأمركة، مرجع سابق، ص (٢٧٣).

(3) كلوتشكوفسكي وآخرون، اقتصاد البلدان الغنية والفقيرة، مرجع سابق، ص (١٤٠).

المطلب الثالث: منظمة التجارة العالمية

أنشئت منظمة التجارة العالمية(*) ومقرها مدينة جنيف (في سويسرا)، عام (١٩٩٥م)، لكي تخلف الاتفاقية العامة للتعاريف الجمركية والتجارة (GATT).

ففي الثلاثين من تشرين أول عام (١٩٤٧م)، اتفقت (٤٤) دولة في مؤتمر بريتون وودز، على وضع الاتفاقية العامة للتعاريف الجمركية والتجارة، للتخلص من الحمائية الاقتصادية. وقد دخلت هذه الاتفاقية حيّز التنفيذ مطلع عام (١٩٤٨م)، وتوالت مؤتمراتها وجولاتها من أجل إجراء التخفيضات الجمركية وتحرير التجارة بين الدول. وقد عقدت ثمانيَ جولات للمفاوضات خلال الفترة (١٩٤٧م – ١٩٩٣م)، وهذه الجولات هي:

١. جولة جنيف في سويسرا (Geneva Round)، وعقدت عام (١٩٤٧م)، بحضور (٢٣) دولة.

٢. جولة آنسي في فرنسا (Annecy Round)، وعقدت عام (١٩٤٩م)، بمشاركة (١٣) دولة.

٣. جولة توركاي في إنجلترا (Torquay Round)، وعقدت عام (١٩٥١م)، بمشاركة (٣٨) دولة.

٤. جولة جنيف في سويسرا (Geneva Round)، وعقدت خلال الفترة (١٩٥٢م – ١٩٥٦م)، بمشاركة (٢٦) دولة.

٥. جولة ديلون بجنيف في سويسرا (Geneva Dillon Round)، وعقدت خلال الفترة (١٩٦٠م – ١٩٦١م)، بمشاركة (٢٦) دولة.

٦. جولة كندي بجنيف في سويسرا (Kennedy Round)، من (١٩٦٢م إلى ١٩٦٧م)[1]، واشترك فيها (٦٢) دولة. وحققت هذه الجولة معدلا للتعرفات بلغ

(*) يطلق عليها بالفرنسية: (Organization Mondiale du Commerce - OMC).

(1) في بعض المراجع شملت الفترة (١٩٦٤م – ١٩٦٧م). أنظر: عبد المطلب عبد الحميد، **الجات وآليات منظمة التجارة العالمية** (من أورجواي لسياتل وحتى الدوحة)، الدار الجامعية، (د.م)، (د.ط)، ٢٠٠٣م، ص (٣٩).

(٣٥) بالمائة[1]. وقد برز الخلاف في هذه الجولة بين الولايات المتحدة الأمريكية والمجموعة الأوروبية، خاصة في مجال السلع الزراعية، واستمر هذا الخلاف حتى جولة الأورجواي.

٧. جولة طوكيو - جنيف (Geneva Tokyo Round)، من (١٩٧٣م إلى ١٩٨٣م)[2]، وبلغ عدد الدول المشاركة فيها (١٠٢) دولة. وفي هذه الجولة ألزمت الدول الصناعية الرئيسة بخفض معدلات التعرفات بمقدار الثلث على فترة ثماني سنوات تبدأ من (١٩٨٠م).

٨. جولة الأورغواي (Uruguay Round)، من (١٩٨٦م إلى ١٩٩٣م)، وهي أشهر جولات الجات وأهمها على الإطلاق، وأطولها من ناحية المفاوضات، حيث بدأت بمشاركة (٩٧) دولة، وانتهت بعضوية (١١٧) دولة، وكان من نتائجها المهمة (تطوير قواعد اتفاقية الجات، والاتفاقية الملحقة بها، وتوسيعها لتشمل تجارة الخدمات (General Agreement on Trade In Services - GATS)، وتبني واعتماد اتفاقية حقوق الملكية الفكرية (Trade-Related aspects of Intellectual Property Rights - TRIPS). وقد أتفق على إقامة منظمة التجارة العالمية لتكون خلفا للجات، حيث جرى التوقيع على هذه الاتفاقية في مراكش عام (١٩٩٤م) بمشاركة (١١٧) دولة.

---

(1) عبد الفتاح مراد، منظمة التجارة العالمية والعولمة والأقلمة، مرجع سابق، ص (١٩٠). وسوف يشار إلى هـذا المرجع لاحقاً: عبد المطلب عبد الحميد، الجات وآليات منظمة التجارة العالمية، مرجع سابق، مع الإشارة إلى رقم الصفحة.

(2) في بعض المراجع اقتصرت الفترة على السنوات (١٩٧٣م — ١٩٧٩م). أنظر: عبد الفتاح مراد، منظمة التجارة العالميةوالعولمة والأقلمة، مرجع سابق، ص (١٩٠).

إذاً منظمة التجارة العالمية (WTO) هي الوريث لمنظمة الجات (GATT)، وقد بدأت نشاطها في عام (١٩٩٥م). وبلغ عدد منتسبيها ما يقارب (١٤٤) دولة[١]، "وتشارك بما نسبته (٩٥) بالمائة من حجم التجارة العالمية"[٢].

ويرى بعض المحللين بأن منظمة التجارة العالمية أصبحت تلعب الدور الأبرز في نظام العولمة وإدارة دفّتها، وذلك بالنظر إلى وظائفها الرئيسة المتمثلة في: الإشراف على الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف، وإدارة نظام شامل موحد لتسوية المنازعات، وإدارة آلية لمراجعة السياسات التجارية، والتعاون مع المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، لتحقيق الانسجام في السياسات التجارية والنقدية والمالية[٣]. وتعتبر هذه المنظمة ذات طبيعة دولية شأنها في ذلك شأن المؤسسات المتخصصة.

ومع ظهور منظمة التجارة العالمية إلى حيز الوجود "أصبحت بمثابة دستور التجارة العالمية، الذي يجب أن تستمد منه القوانين والقرارات التجارية الوطنية، وما يرتبط بها للدول الموقعة عليها"[٤]، وأصبحت بمثابة الضلع الثالث للمؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية التي تتحكم باقتصاديات العالم، حيث "إن إنشاء منظمة عالمية تحكم آليات تحرير التجارة بين الدول، تمثل مع صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير ثالوثا متكاملا يحكم شؤون الاقتصاد الدولي، والذي كان حلما يراود دول العالم منذ عام (١٩٤٧م)"[٥].

أما الأهداف المعلنة لهذه المنظمة فتتمثل في: محاربة الفقر ومساعدة المجتمعات المختلفة على تجاوز أزماتها، ورفع مستوى معيشة الدول الأعضاء، وتوفير فرص عمل جديدة،

---

(1) نبيل سكر، **ثلاثية نظام السوق والعدالة الاجتماعية والارتقاء التكنولوجي في مواجهة العولمة ومتطلبات الاقتصاد السوري**، نشرة إنترنت بتاريخ: ١٤-٥-٢٠٠٧م.
http://www.mafhoum.com/syr/articles_03/sukkar.htm[retrieved date 14/05/2007]

(2) علاء الدين ناطورية، العولمة وأثرها في العالم الثالث، مرجع سابق، ص (٣٢).

(3) فوزي عبد الرزاق ظاهر، العولمة وأثرها على اقتصاديات الدول العربية، مرجع سابق، ص (٢٨).

(4) سمير محمد عبد العزيز، **التجارة العالمية وجات ٩٤**، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، طبعة جديدة، ١٩٩٧م، ص (٤).

(5) محمد عمر حماد أبو دوح، **منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية**: دراسة تقييمية للسياسات الضريبية والاتفاقية والائتمانية في مواجهة الآثار المحتملة لمنظمة التجارة والصراع الأوروبي الأمريكي على اقتصاديات الزراعة والتصنيع الزراعي بالدول النامية، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٣م، ص (١٧).

واستغلال الموارد الطبيعية بصورة مثلى[1]. كما أنها تهدف إلى تقوية الاقتصاد العالمي من خلال عولمة التجارة وتحريرها من كافة القيود، ورفع مستوى الدخل القومي الحقيقي للأعضاء، وزيادة الطلب على الموارد الاقتصادية، وتسهيل الوصول للأسواق، والمساعدة في حل المنازعات بين الدول[2]. ومن خلال استعراض جملة الأهداف آنفة الذكر يلاحظ أنها صيغت لدغدغة أحلام الشعوب في تحقيق الرفاهية والرخاء. غير أن المعارضين يرون أن "التناقض الحاد يتعلق بالتطبيق"[3].

ويتبع لمنظمة التجارة العالمية عددٌ من الأجهزة والمجالس التي تساعدها في القيام بمهامها، ومن أبرز هذه الأجهزة: المؤتمر الوزاري، الذي يتكون من ممثلي جميع الأعضاء في المنظمة طبقا لمبدأ المساواة، وخاصة في التصويت، ويجتمع هذا المؤتمر مرة كل عامين. وهناك المجلس العام، والأمانة العامة، وجهاز تسوية المنازعات، وجهاز مراقبة السياسات التجارية، بالإضافة إلى مجموعة من المجالس المتخصصة في مجالات السلع والخدمات وحقوق الملكية الفكرية... وغيرها.

وفيما يتعلق بنظام التصويت واتخاذ القرارات، يمكن القول بأن هناك أربعة أساليب تصويت لاتخاذ القرارات في أجهزة منظمة التجارة العالمية وهي[4]:

١. توافق الآراء (Consensus)؛ ويعني عدم إبداء أي من الأطراف اعتراضه رسميا على القرار المطروح للبتّ.
٢. أسلوب الأغلبية (Majority)؛ ويستخدم هذا الأسلوب عند البت في كافة القرارات التي يتخذها المؤتمر الوزاري والمجلس العام، إلا في الحالات التي ينصّ فيها على خلاف ذلك.

(1) عبد الفتاح مراد، منظمة التجارة العالمية والعولمة والأقلمة، مرجع سابق، ص (١٩٢،٢٧٢).

(2) فوزي عبد الرزاق ظاهر، العولمة وأثرها على اقتصاديات الدول العربية، مرجع سابق، ص (٢٨). بالإحالة على: إبراهيم محمد الفار، اتفاقية منظمة التجارة العالمية ومدى تأثيرها على اقتصاديات الدول العربية، دار النهضة العربية، ١٩٩٩م، ص (٢٣٤ – ٢٣٧).

(3) بشير يوسف، رؤى العولمة ووهم الأمركة، مرجع سابق، ص (٢٦٥).

(4) عبد المطلب عبد الحميد، الجات وآليات منظمة التجارة العالمية، مرجع سابق، ص (٢١٨).

٣. أغلبية الثلاثة أرباع (Three - Fourth)؛ ويقتصر استخدام هذا الأسلوب على تفسير محدد لأحكام الاتفاقيات أو للموافقة على طلب الإعفاء المؤقت من الالتزامات المقدّمة من أي دولة عضو، والذي سبق أن تمّت الموافقة على عرضه على المؤتمر الوزاري بتوافق الآراء.

٤. أغلبية الثلثين (Two - Third)؛ ويقتصر على تعديل أحكام الاتفاقيات الخاضعة لإشراف المنظمة باستثناء مجموعة محدّدة من الأحكام تم النص على عدم جواز تعديلها إلا بموافقة كافة الدول الأعضاء.

صحيح أن قرارات المنظمة – بشكل عام – يتم اتخاذها بتوافق الآراء، حيث إن لكل دولة عضو في هذه المنظمة صوت؛ بمعنى أن جميع الدول فيها تعامل على قدم المساواة، وهو ما يعني أن أصغر الدول يمكن أن تعطل أي تدابير ترى أنها تتعارض مع مصالحها الوطنية، وهذا ما يميّز المنظمة عن صندوق النقد والبنك الدوليين في عملية صنع القرار والتصويت عليه. إلا أن ميزان القوى، والواقع الملموس يدل على غير ذلك؛ إذ ينبغي على الحكومات القومية "أن ترضخ للأنظمة والالتزامات، في العديد من المسائل الواقعة تحت سلطة منظمة التجارة العالمية. وبناء عليه، ستصنع السياسات الاقتصادية المحلية للبلدان النامية تحت مظلة المفاوضات مع منظمة التجارة العالمية، بدلا من صنعها قوميا في قاعات البرلمان أو من قبل أصحاب السلطة في الحكومة أو مجلس الوزراء"[(١)].

ومن الطبيعي أن تكون هذه المنظمات انعكاسا لميزان القوى (المالي) القائم في العالم، وهو ما أكّد عليه كثير من الباحثين والاقتصاديين وعلماء الاجتماع؛ أمثال عالم الاجتماع السويسري (جون زيغلر) الذي يرى أن منظمة التجارة العالمية تجسّد الليبرالية الجديدة في صورتها المتطرفة، وهي تعني موتاً محققاً للعالم الثالث، ويُدَلِّل على ذلك بأن (١٣) بالمائة فقط من سكان العالم ينفقون (٦٨) بالمائة من الإنتاج العالمي[(٢)].

---

(1) مارتن خور، **العولمة: إعادة نظر، قضايا خطيرة وخيارات استراتيجية**، ترجمة عدنان عبد الحفيظ القيسي، الشركة العالمية للكتاب، الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠٠٣م، ص (٢٦). وسوف يشار إلى هذا المرجع لاحقاً: مارتن خور، العولمة: إعادة نظر، مرجع سابق.

(2) محمد توهيل، هذه هي العولمة، مرجع سابق، ص (٢٤١).

المطلب الرابع: الشركات متعدية الجنسيات

تعتبر ظاهرة الشركات متعدية الجنسيات(*) والتي يطلق عليها أحيانا الشركات العابرة للقارات، أو الشركات الكوكبية ظاهرة بالغة الأهمية، بل إنها تعتبر واحدة من أبرز أدوات العولمة، وأطولها ذراعا؛ الأمر الذي دفع البعض لوصفها بأنها "محور العولمة والقوة الدافعة لها بلا انقطاع"[1]، لما لها من تأثير قوي ومباشر، ليس على دول صغيرة وفقيرة نسبيا فحسب، بل وعلى مجمل النشاط الاقتصادي السائد في عالم اليوم والغد، والذي يتّجه نحو التكتلات والاحتكارات. وتتسم هذه الشركات بأنها لم يعد لها هوية أو جنسية محددة، ولم تعد تنتمي لدولة معينة، كما أن هذه الشركات ليس لها مقر واحد، ولا تتأثر بسياسات دولة من الدول. فهذه الشركات لا تجد أية صعوبة في نقل سلعها وخدماتها وإدارتها من بلد إلى آخر[2].

وباتت النشاطات العابرة للحدود القومية سمة مدهشة من سمات هذا العصر، وأنه يتعين على الساسة التعامل معها على الرغم من أنها قد تؤثر سلبا على مؤسسات الدولة بل وحتى قد تُقَوّضها أو تضعفها بأشكال وصيغ معينة[3].

ويبدو واضحا أن هيمنة الشركات الكبيرة متعدية الجنسيات على التجارة الدولية قد زاد خلال العقد الماضي؛ إذ "يقدّر (دانينغ Dunning J., 1993) أن عددا قليلا من الشركات الكبيرة المتعدية الجنسيات مسؤولٌ عن أغلب الاستثمار المباشر الأجنبي العالمي،

(*) يخلط كثير من المؤلفين والكتّاب بين مفهومي الشركات متعدية الجنسيات والشركات متعددة الجنسيات، مع أن هناك فرق كبير وجوهري بينهما؛ حيث تشير الأخيرة إلى الشركات التي تساهم في رأسمالها عدة حكومات، في حين تشير الأولى إلى الشركات التي تتعدى الحدود القومية للدول ذات السيادة.

(1) هانس بيترمارتن، وهارالد شومان، **فخ العولمة الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية**، ترجمة عدنان عباس علي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد ٢٣٨، اكتوبر / تشرين الأول ١٩٩٨م، ص (٢٠٦). وسوف يشار إلى هذا المرجع لاحقاً: هانس بيترمارتن وشومان، فخ العولمة، مرجع سابق.

(2) فريد كورتل، وكمال زريق، **مظاهر وتجليات العولمة وأثرها على اقتصاديات البلدان العربية وعلى أسواق العمل العربية**، ورقة عمل غير منشورة، المؤتمر العلمي الثاني حول الوطن العربي وتحديات العولمة، عمادة البحث العلمي والدراسات العليا، جامعة اربد الأهلية، اربد، الأردن، ١٠-١١ نيسان، ٢٠٠٧م.

(3) روبرت جاكسون، ميثاق العولمة، مرجع سابق، ص (٧٧).

وأن هناك (٣٠٠) من هذه الشركات مسؤولة عن (٨٠) بالمائة تقريبا من الإنتاج في العالم. وقدرت الأمم المتحدة أن الشركات المتعدية الجنسيات يحسب لها (٧٥) بالمائة من التجارة السلعية العالمية، و(٨٠) بالمائة من تجارة التكنولوجيا. وفي عام (١٩٩٢م) كان هناك (٣٧٠٠٠) شركة متعدية الجنسيات، وأن (٩٠) بالمائة منها تكون إدارتها الرئيسة في الدول المتقدمة"[١].

ولكن أهم هذه الشركات على الإطلاق هي الشركات الخمسمائة الكبرى؛ فطبقا لما ذكرته مجلة (فورشن) في يوليو (١٩٩٧م)، بلغ إجمالي إيراد تلك الشركات الخمسمائة في عام (١٩٩٦م) أحد عشر تريليون وأربعمائة وخمسة وثلاثين مليار دولار، أي ما يعادل نصف الناتج المحلي الإجمالي في العالم كله. أما مَقَـارُّ هذه الشركات على خارطة العالم فتتوزع على عدد محدود من الدول، وهذه الدول - في الواقع - هي التي تحكم قبضتها الحديدية على اقتصاد العالم وتجارته، بما يحقق أهداف العولمة، وأبرز هذه الدول[٢]: الولايات المتحدة الأمريكية وفيها (١٦٢) شركة، الاتحاد الأوروبي وفيه (١٥٨) شركة، اليابان وفيه (١٢٦) شركة.

وحسب مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)؛ فإن أول مائة شـــركة فقط تسيطر على حوالي ثلث ناتج السلع المادية في العالم كله، ويزيد حجم رأس المال الكلي لهذه الشركات على خمسة آلاف مليار دولار، ويبلغ عدد العمال والمستخدمين فيها حوالي (١٥) مليون من جميع أنحاء العالم. ولكن عَشْرُ شركات عملاقة فقط تشغل حوالي ربع هذا

---

(1) محمد عمر باطويح، ومحمد صالح تركي القريشي، التكامل الإقليمي الاقتصادي العربي وتحديات العولمة "دراسة لجانب من محنة أمة في ظل نظام كوني جديد "، في: **العولمة وأبعادها الاقتصادية**، تحرير: فليح حسن خلف، المؤتمر الأول – كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء الأهلية، الزرقاء، الطبعة الأولي، ٢٠٠١م، ص (٢٥٦). وسوف يشار إلى هذا المرجع لاحقاً: محمد باطويح، ومحمد القريشي، التكامل الاقليمي الاقتصادي العربي وتحديات العولمة، مرجع سابق.

(2) أنظر:

- أسعد عبد المجيد، البعد الاقتصادي للعولمة، مرجع سابق، ص (٨٩).
- رعد الحيالي، التعاون الاقتصادي العربي والإسلامي، مرجع سابق، ص (٤٥١).
- عبد السلام المسدي، **العولمة والعولمة المضادّة**، شركة مطـــابع لـــوتس، (د. م)، (د.ط)، ١٩٩٩م، ص (٣٤٧).

العدد، وتصل قيمة رأسمالها الفعلي (موجوداتها) إلى (٣,٥) تريليون دولار، وتنتشر فروعها ووحداتها الإنتاجية في جميع أنحاء العالم.

كما تجدر الإشارة إلى أن غياب صفة الوطنية عن هذه الشركات لا يجعلها ملكاً للبشرية جمعاء، بل على العكس من ذلك، فإن هذه الشركات إنما هي "ملك الأغنياء في دول الشمال تحديدا"(1). مما يجعل مالكو هذه الشركات يتحكمون بمصائر البلدان النامية وشعوبها، ومن هنا ذهب البعض للقول: "صارت هذه الشركات بمثابة الحكومات الخفية تتحكم في أقدار العالم المعاصر"(2). ويبدو ذلك واضحا من خلال تفضيل الشركات فوق القومية بيع التكنولوجيا إلى البلدان النامية (بالجملة) أي (في سلّة أو مظروف) يحتوي على التجهيزات الجديدة نفسها ومخططاتها ورسومها وخصائصها الفنية وشهادات وبراءات الاختراع والعلامات المسجّلة والمسميات الأصلية والتزامات التسليم (النو هاو know how) وخدمات الأخصائيين حتى عندما لا يحتاج المشتري إلى (المظروف) كلّه، وتكفيه منه عناصر معيّنة(3)، وفي بداية الثمانينات قدّرت النفقات الإجمالية للبلدان النامية على اقتناء التكنولوجيا بحوالي (٢٠٠) مليار دولار سنويا، أي (١٣) بالمائة من إنتاجها الوطني.

أما البلدان النامية – التي تمتلك ثروات طبيعية هائلة، وأسواق تصريف واسعة، وموارد كبيرة للأيدي العاملة الرخيصة – فإنها دوما محطّ اهتمام ورعاية رأس المال الأجنبي، وهذا ما أكّد عليه (كلوتشكوفسكي) وغيره بقولهم: "في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية غدا العالم الثالث(*) ميدانا لنشاط الشركات فوق القومية المتزايد. ويدل على تزايد أهميتها أن ثلاثة أرباع توظيفات الرأسمال الخاص الأميركي في البلدان النامية كان في أواسط السبعينات من

---

(1) محمد توهيل، هذه هي العولمة، مرجع سابق، ص (١٣٠).

(2) عبد الفتاح مراد، منظمة التجارة العالمية والعولمة والأقلمة، مرجع سابق، ص (٣٦٩).

(3) كلوتشكوفسكي وآخرون، اقتصاد البلدان الغنية والفقيرة، مرجع سابق، ص (١٦٤).

(*) تم استحداث هذا المصطلح (العالم الثالث) في المفردات الدولية من قبل العالم الفرنسي (ألفرد سوفي Alfred Sauvy) في مقالة له بعنوان: (Trois Mondes, Une Planete)، بمعنى: (عوالم ثلاثة في كوكب واحد)، والتي ظهرت لأول مرة عام (١٩٥٢م) قبيل انعقاد مؤتمر باندونغ، للإشارة إلى كل البلدان النامية التي تختلف من حيث الجوهر عن البلدان الرأسمالية المتطورة وعن الدول الاشتراكية. أنظر:

- Robert J. Holton, Globalization and the Nation-State, P: (12).

- ليف كلوتشكوفسكي وآخرون، اقتصاد البلدان الغنية والفقيرة، مرجع سابق، ص (١٨).

حصة (١٧٩) شركة كبرى، وفي بعض البلدان والفروع نجد تركز التوظيفات الأمريكية أشد؛ ففي المكسيك مثلا سيطرت (١٠) شركات أمريكية على أكثر من (٥٠) بالمائة من جميع التوظيفات الأمريكية، وفي البرازيل سيطرت (١٥) شركة على حوالي (٦٠) بالمائة منها. وفي صناعة استخراج المعادن في أمريكا اللاتينية كانت (١٣) شركة في النصف الأول من السبعينات تمتلك (٩٥) بالمائة من مجموع التوظيفات، وفي صناعة البترول سيطرت (١٥) شركة على (٨٦) بالمائة من التوظيفات، وفي الصناعة التحويلية كانت تمتلك (٢٥) شركة أمريكية كبرى أكثر من نصف جميع التوظيفات الأمريكية في هذا الميدان"[1].

ومما يُميّز هذه الشركات أنها تكون مُتَجَذِّرَةً في الوطن الأم، وأن أغلب القيمة المضافة لإنتاجها، أي ما نسبته (٧٠-٧٥) بالمائة يتم فيه أيضا. كما أن أغلب أصولها الرأسمالية موجودة أيضا في أوطانها الأصلية. "وهذا كله يعني أن الدول المهيمنة على أنشطة العولمة تستمد قوتها الأساسية من العمليات الداخلية، وليس مما تصدره للخارج"[2].

وبشكل عام يمكن القول بأن الشركات متعدية الجنسيات تمتاز بمجموعة من الخصائص، لعل من أبرزها[3]:

١. الضخامة في الحجم؛ ولا يقاس الحجم برأس المال، أو برقم العمالة. وإنما برقم المبيعات، أو رقم الإيرادات الإجمالية، أو القيمة السوقية للشركة.
٢. تعدد الأنشطة وتنوّعها؛ فلا تقتصر أنشطة هذه الشركات على إنتاج سلعة معينة، بل تتعدد منتجاتها في أنشطة متنوعة، ليس لها جامع منطقي يسوّغ قيام الشركة بها، بهدف تقليل احتمالات الخسارة.
٣. الاتساع الجغرافي؛ فلا تقتصر على بلد دون غيره، بل تمتد لفتح فروع شركات تابعة وأخرى حليفة.

---

(1) كلوتشكوفسكي وآخرون، اقتصاد البلدان الغنية والفقيرة، مرجع سابق، بالإحالة على:
- Newfarmer R.S., Mueller W.F. Multinational Corporation in Brazil and Mexico. Structural Sources of Economic and Noneconomic Power. Wash., U.S.Government Printing Office, 1975, P: (42, 43, 52, 105).

(2) عبد الكريم بكار، العولمة، مرجع سابق، ص (٤٢).

(3) علاء الدين ناطورية، العولمة وأثرها في العالم الثالث، مرجع سابق، ص (٥٣).

٤. اعتمادها على المدخرات العالمية؛ من خلال طرح أسهمها في الأسواق العالمية مثل: أسواق طوكيو، زيورخ، فرانكفورت، لندن، نيويورك، وسنغافورة... وغيرها، أو إصدار أسهم جديدة لتعبئة مدخرات محلية في مقارّها.

٥. تعبئة الكفاءات؛ فهي تهدف إلى الاستفادة من الكادر الدولي بعد اجتياز سلسلة من الاختبارات والدورات.

ونظراً للقوة الاقتصادية والمالية التي تمثلها هذه الشركات، فإن بعض الباحثين يركّز على أن هناك آثاراً تتركها هذه الشركات في الدول، سواء أكانت آثارا سياسية أم آثارا أمنية، ومن أهمها[1]:

١. ممارستها للأدوار مختلفة التأثير على السياسات الوطنية للدولة المضيفة.

٢. إن هذه الشركات تمثل في جزء منها عملية صنع السياسة الخارجية لدولها.

٣. تكرار التهديدات التي تمارسها حكومات هذه الشركات ضد الدول المضيفة، والناجمة عن عزم تلك الحكومات على تطبيق قوانينها الخاصة على هذه الشركات، مما يعد تدخلاً في الشؤون الداخلية للدول المضيفة.

٤. استهداف الأنظمة السياسية المناهضة لسياسات حكومات الشركات، أو السعي إلى المحافظة على أنظمة سياسية معينة وتثبيتها في السلطة.

إذاً فالشركات العابرة للحدود القومية تسعى للتحكم بالرساميل والثروات المادية الكوكبية، كما أن أصحابها يسعون للتحكم بالسلطة الكوكبية، وقد باتَ تَحَكّم هذه الشركات الفعّال بالرساميل والموارد الكوكبية كاملاً تقريباً.

---

(1) محمد أحمد السامرائي، **العولمة السياسية ومخاطرها على الوطن العربي**، نشرة إنترنت بتاريخ: ٣-٥-٢٠٠٧م. بالإحالة على: ثامر كامل محمد، التحولات العالمية، ومُستقبل الدول في الوطن العربي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٧م، ص (١٠٧).
http://www.nascd.ps/arabic/international%20cases5.htm[retrieved date 03/05/2007]

أما الطبقات الرأسمالية العابرة للحدود القومية فتحكم بصورة مباشرة، عبر أحـزاب سياسية رأسمالية وطنية، أو أحزاب اجتماعية ديمقراطية غير قادرة أساسا على تهديد المشروع الرأسمالي الكوكبي على حدّ تعبير (سكلير) الذي يضيف قائلا: "إن الطبقة الرأسمالية العـابرة للحدود القومية تكون عابرة لهذه الحدود بثلاثة معان على الأقل: يميل أعضاؤها إلى امتلاك آفاق كوكبية بدلا من محلية حول جملة من القضايا المختلفة، ويميلون إلى أن يكونوا أناساً من بلدان كثيرة، (مواطنين منتمين إلى العالم)، ويميلون إلى تقاسم أنماط حياة متشابهة، خصوصاً أنماط الاستهلاك الترفي للسلع والخدمات"[١] ومن جانبه فإن (لتشنر) يقول بأن هذه الطبقة (الرأسمالية) تضم المجموعات التالية من الناس[٢]:

١. تنفيذيو الشركات العابرة للحدود القومية وفروعها المحلية.
٢. بيروقراطيو أجهزة الدولة المتكوكبة أو السائرة في طريق العولمة.
٣. الساسة والمهنيون ممن يستلهمون النظام الرأسمالي.
٤. النخب الاستهلاكية (التجار، الإعلاميون).

أما هدف هذه الطبقة فيتمثل في تنظيم الظروف التي توفر إمكانية خدمة مـصالحها ومصالح النظام الذي يتوافق معها.

وفي مقابل ذلك نجد من يدافع عن الشركات العابرة للقارات ويرون أنها "تـشكل حاضنة عمليات البحث والتطوير العلمية في العالم، وبالتالي فهي رافعة التطور التكنولـوجي المتسارع – وبخاصة في مجال الكمبيوتر – في أنحاء العالم، ومن الصعب إقناعها بأن لا تكون المستفيد الأول من كل ذلك"[٣]. كما يرى آخرون أن هذه الشركات تخدم عملية التنميـة الاقتصادية في البلدان النامية، وأنها تجلب معها الخبرات والكفاءات.

---

(1) لسلي سكلير، سوسيولوجيا النظام الكوكبي، في: **العولمة الطوفان أم الإنقاذ؟** الجوانـب الثقافيـة والـسياسية والاقتصادية، تحرير: فرانك جي لتشنر، وجون بولي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ومركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م، ص (١٣٢ – ١٣٥) بتصرف.

(2) فرانك جي لتشنر وآخرون، العولمة الطوفان أم الإنقاذ، مرجع سابق، ص (١٣٢).

(3) بشير يوسف، رؤى العولمة ووهم الأمركة، مرجع سابق، ص (١٩٨).

المبحث الرابع

ردود الفعل المصاحبة للعولمة

برزت عدّة اتجاهات ومواقف إزاء العولمة، يمكن إجمالها في الآتي:

١. الموقف الأول يدعو لقبول العولمة:

ينطلق بعض أنصار هذا الموقف من كون العولمة قدراً محتوماً لا مفرّ منه، ويدعون لقبول العولمة بكل أبعادها[١]، وينطلق غيرهم من كونها تشكل تيّاراً مستمراً يدفع إلى قوّة ابتكارية، من خلال تفاعل عوامل ذات مقدرة على الدفع الذاتي؛ وأهم هذه العوامل: عامل الإبداع الابتكاري والمبادر، وعامل التطوير والتحسين المستمر للمنتجات السلعية، وعامل صناعة الفرص من خلال التحالفات الاستراتيجية أو البحث والدراسة والتحليل، وعامل المزج المنظم لتعظيم القدرة والمكانة، وعامل الاتصال ودوره في نقل الصورة والصوت المباشرين إلى الأطراف الأخرى[٢]. في حين يندفع آخرون من قناعاتهم بأن العولمة ما هي إلا وسيلة لتحقيق جملة من الفوائد والمنافع، من أهمها[٣]:

أ. استقطاب المزيد من التدفقات الرأسمالية المباشرة وغير المباشرة.

ب. الاستفادة من فرص توسع التجارة العالمية.

ج. زيادة حجم الصادرات الوطنية.

د. توفير فرص عمل وتوظيف جديدة.

هـ. رفع معدلات النمو الاقتصادي.

و. توزيع استعمالات الموارد بطريقة أكثر فاعلية.

ز. الاستفادة من مواكبة التطورات التكنولوجية.

---

(1) للمزيد أنظر: رعد الحيالي، التعاون الاقتصادي العربي والإسلامي، مرجع سابق، ص (٤٤٨).

(2) أنظر: علاء الدين ناطورية، العولمة وأثرها في العالم الثالث، مرجع سابق، ص (٣٧).

(3) انظر: صلاح الدين كاكو، التعاون الاقتصادي العربي في ميدان التجارة وآفاق تطوره في ظل العولمة، في: العولمة وأبعادها الاقتصادية، فليح حسن خلف (تحرير)، المؤتمر الأول – كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء الأهلية، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م، ص (٣١٢). وسوف يشار إلى هذا المرجع لاحقاً: صلاح الدين كاكو، التعاون الاقتصادي العربي، مرجع سابق.

٢. <u>الموقف الثاني يدعو إلى التكيّف الواعي والتأقلم مع ركب العولمة:</u>

ينطلق أنصار هذا الموقف من مُسَلّمةٍ مفادها أن الانخراط في النظام الاقتصادي العالمي الجديد أمر لا مفرَّ منه، ولكن ينبغي أن يسبق ذلك تكثيف الجهود لرفع القدرات المحلية، وتعزيز القدرة على المنافسة، والسعي للاستفادة من الفرص الجديدة التي يُوفّرها، وتخفيف السلبيات التي يحملها(١). وهذا بطبيعة الحالة يتطلب وجود أنشطة تقوم على الرصد والمراقبة للمتغيرات والمستجدات من أجل استيعابها وتعديلها. ومن هنا رأى البعض أن مناهضي العولمة قادوا الحركة الاجتماعية في العالم نحو نقطة تفكير ناضجة، عندما قرّروا الانتقال بها من الشوارع إلى داخل القاعات(٢).

٣. <u>الموقف الثالث يدعو إلى رفض العولمة والانعزال عن ركبها:</u>

وهم ينطلقون من أن العولمة تقوم على تغييب بعض الامتيازات لفئات معينة من المجتمع، وأنها تؤدي إلى(٣):

أ. تشجيع الانفتاح غير المنضبط والرشيد، مما يخلق أزمات اقتصادية ومالية قاسية.

ب. الإسهام في تراجع قدرة الدولة على صنع قراراتها الاقتصادية وتنفيذها، ورهن هذه القرارات للخارج، من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الاقتصاد الوطني.

ج. تحميل شرائح معينة في المجتمع تكاليف باهظة، تتمثل في فقدان وظائفهم وإضافتهم إلى جيش العاطلين عن العمل.

كما ينطلق أنصار هذا الموقف من وجود أثار غير إنسانية واكبت العولمة، الأمر الذي جعل الاحتجاجات تأخذ طابعا منتظما منذ شهر تشرين ثاني (١٩٩٩م)، حيث شهدت مدينة سياتل في الولايات المتحدة تجمع الآلاف من البشر (أكثر من خمسين ألف متظاهر)(٤)

(1) نبيل سكر، نظام السوق والعدالة الاجتماعية، مرجع سابق.

(2) سعيد اللاوندي، بدائل العولمة، مرجع سابق، ص (٨).

(3) للمزيد أنظر: صلاح الدين كاكو، التعاون الاقتصادي العربي، مرجع سابق، ص (٣١٢).

(4) محمد توهيل، هذه هي العولمة، مرجع سابق، ص (٥٤٩).

من شتى الاتجاهات والملل والنحل والدوافع والأهداف والألوان، للاحتجاج على اجتماع منظمة التجارة العالمية في هذه المدينة وتصاعدت المظاهرات لعدّة أيام، مما أدّى إلى إلغاء الاجتماع.

والواقع أن سياتل كانت مصدر إلهام للحركات الاجتماعية في العالم أجمع، "فقد سجّلت (حركة التنمية العالمية) ومقرها لندن، ازدياد حدة المظاهرات ضد صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، في (٢٣) بلدا فقيرا خلال العام (٢٠٠١م)، وهي مظاهرات قُمِعَت بعد سقوط (٧٦) قتيلا وآلاف الجرحى، والكثير من الاعتقالات"(١).

وتوالت ردود الأفعال والحركات المناهضة للعولمة، ففي تشرين ثاني (٢٠٠٢م) شهدت مدينة فلورنس الفرنسية حشدا أكبر، ضم حوالي مليون متظاهر، على هامش انعقاد المنتدى الاجتماعي الأوروبي، وهو مؤتمر واسع ومفتوح لحركة مناهضة العولمة، شارك فيه (٦٠) ألف مشارك من كافة أنحاء العالم. أما في أمريكا الجنوبية فقد بدأت أول الاحتجاجات في أواسط التسعينات، ثم شهدت مدينة بورتو اليجري البرازيلية في كانون ثاني (٢٠٠٣م) منتدى اجتماعيا موازيا لقمة المنتدى الاقتصادي بدافوس. ومقابل منتدى دافوس السويسري الذي ضم ثلاثة آلاف سياسي ورجل أعمال، فإن مؤتمر البرازيل ضم مائة ألف ناشط من شتى دول العالم(٢).

وتشكل تظاهرة مدينة المكسيك الاحتجاجية، التي جرت في حزيران (١٩٩٥م)، واحدةً من أشكال مقاومة العولمة المتزايدةِ أعدادُها في سائرِ أرجاءِ العالم وأشدّها استنكارا لتأثيرات العولمة(٣).

واحتشد في مدينة جنوه مائتا ألف متظاهر ينتمون إلى سبعمائة منظمة دولية مختلفة(١)، وينطلق رموز مناهضة العولمة أمثال (جوزيه بوفيه Jose Bove) في فرنسا، و(فيتوريو

---

(1) سمير أمين (محرر)، وفرانسوا أوتار (محرر)، **مناهضة العولمة: حركة المنظمات الشعبية في العالم**، ترجمة:سعد الطويل، مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م، ص (٧١).

(2) بشير يوسف، رؤى العولمة ووهم الأمركة، مرجع سابق، ص (٢٠٦).

(3) جوشوا كارلاينر، عولمة القاعدة: إنقاذ الكوكب الأزرق، في: **العولمة الطوفان أم الإنقاذ؟** الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية، تحرير: فرانك جي لتشنر، وجون بولي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ومركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م، ص (٧٥). وسوف يشار إلى هذا المرجع لاحقاً: جوشوا كارلاينر، عولمة القاعدة، مرجع سابق.

إنجلوليتو) في إيطاليا، من أن زعماء الدول الكبرى لا يمثلون - في اجتماعاتهم - إلا حكوماتهم الثماني ولا يمثلون الستة مليار نسمة، عدد سكان الكوكب الأرضي[٢].

وفي بيان وقّعته (١٢٠٠) منظّمة من (٨٧) دولة، جاء فيه، ان منظمة التجارة العالمية قد أسهمت في السنوات الخمس الأخيرة، بدور بارز في تركيز الثروة في أيدي أقلية من الأثرياء، جنبا إلى جنب مع زيادة تفشي الفقر لأغلبية سكان الأرض. وأضاف البيان: إن فتح أسواق جديدة لصالح المؤسسات المتعدية الجنسية، يكون على حساب الاقتصادات الوطنية، والعاملين، والزراعيين، والعديد من الفئات الأخرى وعلى حساب البيئة أيضاً. ثم إن آليات منظمة التجارة العالمية وإجراءاتها معادية للديمقراطية، وتفتقر إلى الشفافية. وطالب البيان بإجراء إصلاحات تسمح بتقييم أثر المنظمة في الجماعات المهمّشة، وفي التنمية الديمقراطية، والبيئة والصحة وحقوق الإنسان وقواعد العمل وحقوق المرأة والطفل[٣].

كما جاء في بيان عن منظمة (أوكسفام) أن دول الشمال تسلك سلوكا حمائيا لمنتجاتها، وأن هذه الإجراءات كلّفت الدول الفقيرة (٧٠٠) مليار دولار سنويا، وهو ما يعادل (١٤) مرة قيمة المساعدات التي تحصل عليها هذه الدول في إطار مساعدات التنمية[٤].

أما في اليابان وكوريا الجنوبية فقد وزعت المنظمات غير الحكومية منشورات، طالبت فيها الدورة الجديدة من مفاوضات منظمة التجارة العالمية بالعمل على إيجاد قواعد جديدة، لضمان الحفاظ على الأمن الغذائي والزراعي وتوقف هجرة المزارعين من الأرض الزراعية.

وفي إطار توضيح جوانب المعارضة يُشار إلى أنه "في جنيف (سويسرا) تمثلت مجموعات المعارضة في رجال الاقتصاد والفكر والمال ومن بينهم (موريس دالاس) الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد، و(سيزان جورج) السياسي الأمريكي الذي يعيش في فرنسا

---

(1) بشير يوسف، رؤى العولمة ووهم الأمركة، مرجع سابق، ص (٢٠٣).

(2) سعيد اللاوندي، بدائل العولمة، مرجع سابق، ص (٩٤).

(3) محمد توهيل، هذه هي العولمة، مرجع سابق، ص (٥٤٩).

(4) محمد توهيل، هذه هي العولمة، مرجع سابق، ص (٥٤٩). بالإحالة على:

- Jamal Zarrouk, Policy Implications of the Uruguay Round for the Arab Countries, in: Said El-Naggar, et. The Uruguay Round and the Arab Countries: Papers Presented at a Seminar Held in Kuwait, (Jan. 7-18, 1995), Washington DC, international Monetary Fund, 1996.

ويرأس مرصد العولمة، والقانوني (لوري ولاش) المسؤول عن جمعية المواطن العام في أوروبا، والمفكر وعالم الاجتماع السويسري (جون زيغلر Jean Ziegler) الذي يطلق عليه ضمير الشعب السويسري وصوت العالم الثالث، ومجمل معارضة هؤلاء تركــزت في: معارضــة انتشار الغذاء الأمريكي في العالم، والتحذير من أن العولمة لا تفعل أمرا ســوى أن تزيــد الأغنياء غنى والفقراء فقرا، بل حذّرت من استعمار أمريكي للعالم. أما في بــاريس، فقــد رفضت المنظمة الفرنسية للمنظمات غير الحكومية الاعتراف بمنظمة التجارة العالمية، وطالبت بفرض ضرائب لمساعدة فقراء العالم، كما طالبت العديد من الجمعيات والنقابات بتعــديل قوانين التجارة العالمية"(1).

وأصبحت الجماعات المناهضة للعولمة تحتفي بالإيطالي (كارلو جولياني) كأول شــهيد لحركة مناهضة العولمة(2)، كما يتساءل مناهضو العولمة "كيف يمكن نسيان ضحايا المــصنع الهندي الذي انفجر عام (١٩٨٥م) مخلّفا وراءه أكثر من (٨٠٠٠) قتيل، ومسؤولية شركة يونيون كاربيد عن ذلك"(3). وكذلك الشركات التي تستغل عمالة الأطفال مثــل شــركة ريبوك التي كانت تستخدم أطفالا باكستانيين دون الثانية عشرة من أعمــارهم لــصناعة كرات القدم.

وفاجأت الحركات المناهضة للعولمة الجميع بقوّة اندفاعها، وبراديكاليــة شــعاراها، وتركت آثارا عميقة. ومن يومها، لا يمكن أن تعقد قمة للدول الرأسمالية أو للمؤســسات المالية الدولية من دون أن تأتي الحركات المناهضة للعولمة للتشويش عليها؛ فمن دافــوس إلى واشنطن، ومن أوكيناوا وبراغ ونيس وجوتنبرغ إلى جنوه، أينما عقدت قمة الدول الثمان الصناعية الكبرى(*)، تدفقت حشود المنظمات المناهضة للعولمة من جميع أنحاء أوروبا. ففــي قمة جنوه (يوليو ٢٠٠١م) اتّهم مناهضو العولمة أعضاء مجموعة الثماني بالتواطؤ فيما بينهم وبما يخدم مصالحهم فقط. ويصفوهم بمجموعة شريرة متخصصة في نهب الفقــراء وجعــل

---

(1) محمد توهيل، هذه هي العولمة، مرجع سابق، ص (٥٥٠).

(2) بشير يوسف، رؤى العولمة ووهم الأمركة، مرجع سابق، ص (٢٠٣).

(3) محمد توهيل، هذه هي العولمة، مرجع سابق، ص (٢٦١).

(*) الدول الثماني: هي مجموعة من الدول الصناعية الكبرى تشمل: الولايات المتحدة وكندا وانجلترا وفرنسا وألمانيا وايطاليا وهولندا وبلجيكا.

الأثرياء أكثر ثراء، فهم لا يمثلون سوى (٨) بالمائة من عدد سكان العالم، ومع ذلك فإنهم يتحكمون بـ (٩٢) بالمائة من اقتصادياته، وبالتالي، فهم يحددون مصائر وأقدار البشرية جمعاء[1].

وفي هذا السياق، تأتي شهادة الخبير الاقتصادي الأمريكي (جوزيف ستيغليتز Joseph Stiglitz)[*] والذي يصف فيها المؤسسات الاقتصادية الدولية بممارسة النفاق الذي يزيد الأغنياء ثراء والفقراء فقرا، ويضيف بأن سياسات صندوق النقد الدولي التي تهدف إلى المساعدة في التكيف في مواجهة الأزمات أدّت في العديد من الحالات إلى المجاعة والهياج الشعبي. وحتى عندما نجحت هذه السياسات في إحداث نمو هزيل لفترة، فإن جزءا كبيراً من هذه المكاسب ذهب في الغالب إلى الأوساط الأكثر ثراءً في هذه البلدان، ثم يتابع قوله بأن العولمة التي تحكمها ثلاث مؤسسات رئيسة هي: صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، لها أثر (مدمّر) في البلدان النامية خاصة الفقراء من هذه البلدان[2].

وبشكل عام يمكن القول إن الذين يسيرون في مظاهرات الاحتجاج سواء أكان ذلك في سياتل، وملبورن، وبراغ، وجنوه، وكويبك، وبانكوك، وبرشلونة، وجوهانسبرغ، ودافوس، وبورتو اليجري، وباماكو، وفلورنسا، وحيدر أباد، أم في غيرها، هم أشخاص توافدوا من جميع أنحاء العالم بأعداد كبيرة لإعلان شكوى ذات طابع عالمي؛ "فقد حذّرت مظاهرات جنيف المناهضة لمنظمة التجارة العالمية من أن الرعب الغذائي – سمة العصر القادم – سيكون أكثر خطرا من الرعب النووي"[3].

---

(1) محمد توهيل، هذه هي العولمة، مرجع سابق، ص (٢٦١).

(*) جوزيف ستيغليتز: خبير اقتصادي أمريكي، حائز على جائزة نوبل في الاقتصاد عام (٢٠٠١م)، وشغل منصب رئيس مجلس المستشارين الاقتصاديين للرئيس الأمريكي السابق (بيل كلينتون)، كما شغل منصب النائب الأول لرئيس البنك الدولي خلال الفترة (١٩٩٧م) وحتى كانون ثاني (٢٠٠٠م)، وهو مؤلف كتاب "العولمة ونقمها ٢٠٠٢م".

(2) الرأي (الأردنية)، العدد ١٣٠٦٤، الاثنين: ٣ تموز، ٢٠٠٦م، ص (٥٩)، في عرض كتاب: جوزيف ستيغليتز، ضحايا العولمة، ترجمة: لبنى الريدي، دار ميريت، القاهرة.

(3) سعيد اللاوندي، بدائل العولمة، مرجع سابق، ص (٦٢).

ولعل في قيام منظمات مثل السلام الأخضر(*)، وأصدقاء الأرض - حيث لها مكاتب في عشرات البلدان، وهي تتولى حملات منسّقة بهدف لجم تدمير الشركات للبيئة العالمية - وكذلك الجماعة المعروفة باسم عين النفط الساهرة (أويل ووتش Oil Watch) التي تتخذ من الإكوادور مقرا لها، حيث تتعاون مع ناشطين عبر العالم الثالث من أجل محاربة إساءات شركات النفط العالمية في المناطق المدارية، خير دليل على عالمية مناهضة العولمة وآثارها.

وقد انبثقت في الهند إحدى أكثر حركات العالم حيوية ضد التأثيرات السلبية للعولمة، حيث شارك ملايين المزارعين وصيادي السمك والنقابيين والعمال في الاحتجاج على تزايد توغل الشركات عابرة الحدود القومية إلى قلب الاقتصاد الهندي(1).

كما جاءت مناشدة البابا (يوحنا بولس الثاني) لزعماء الدول الثماني الكبرى المجتمعين في جنوه (تموز ٢٠٠١م) كي يتخلوا عن أنانيات التجارة ومبادئها المتوحشة، تعبيرا عن نوع من التفاؤل غير المبرّر، يشبه تفاؤل الزعيم الكوبي الشهير (فيدل كاسترو) الذي يراهن على أن تمرّد الصغار كفيل في النهاية بأن يهزم تجبّر الكبار(٢).

وبشكل عام، فإن أبرز جوانب ردود الفعل المعارضة للعولمة، سواء أكان ذلك في سياتل أم في غيرها، يمكن إيجازها فيما يلي(٣):

١. اعتبار أن ما تملكه منظمة التجارة العالمية من سلطة تفوق سلطة الدولة، متناقض مع متطلبات السيادة الوطنية، وهو ما يؤثر في قدرة الدول على سنّ التشريعات والقوانين والقواعد التي تلائم خططها وتوجّهاتها.
٢. اتهام الشركات المتعدية الجنسية باستغلال العمالة في الدول النامية عن طريق تشغيلهم بأجور زهيدة.

(*) السلام الأخضر: (غرين بيس Green Peace) منظمة دولية تهتم بالمحافظة على الحيوانات المهددة بالانقراض، ومنع تلوث البيئة، ورفع الوعي البيئي للجمهور من خلال المواجهات مع الشركات والهيئات الحكومية المتسببة في التلوث، وقد أنشئت المنظمة عام (١٩٧١م) في كولومبيا البريطانية (كندا) للاعتراض على التجارب النووية الأمريكية في ألاسكا.

(1) جوشوا كارلاينر، عولمة القاعدة، مرجع سابق، ص (٧٩).

(2) بشير يوسف، رؤى العولمة ووهم الأمركة، مرجع سابق، ص (٢٠٢).

(3) انظر: محمد توهيل، هذه هي العولمة، مرجع سابق، ص (٥٥١).

٣. معارضة فتح الأسواق للسلع الأمريكية لما يمكن أن يترتب عليه من دخول سلع دون المواصفات البيئية والصحية السليمة.

٤. معارضة تشغيل الأطفال.

٥. اتهام منظمة التجارة العالمية من قبل الجماعات الداعية للحفاظ على البيئة بأنها ستدمّر البيئة.

وتنطلق حركة مناهضة العولمة، أو التحالف ضد العولمة، من جملة من القناعات هي[1]:

أ. أن الليبرالية الجديدة أو (النيوليبرالية) لم تفرز نظاما عالميا جديدا يدعم أمن الشعوب، ويقوي نوازع السلام، وإنما أنتجت احباطات كثيرة، وانتكاسات كبيرة، وصراعات متعددة. وتأتي هذه القناعات من أن الأزمة التي تعيشها حاليا الليبرالية الجديدة تنبع في جانب منها من فشل الإدارة السياسية للعولمة التي انهارت - أو كادت - ركائزها المالية، وفقد خطابها المهيمن المصداقية، فضلا عن تنامي الكفاح الاجتماعي وصعوده.

ب. أن الخيار الذي رجحت كفته عالمياً على الخريطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية طوال الثلاثين عاما الأخيرة كرّس الفوضى والعنف وعدم المساواة بين الدول.

ج. أن الأزمة الاقتصادية الراهنة لم تهبط من السماء، وإنما هي ثمرة فجة لاختيارات القائمين على النظام الاقتصادي الراهن المؤسس على ديمقراطية السوق، ورأس المال المعولم، والذي كان من نتائجه المباشرة أن زادت معاناة الشعب بل واستعباد البشر.

(1) سعيد اللاوندي، بدائل العولمة، مرجع سابق، ص (٨٢).

الفصل الثاني

الرفاه الاقتصادي والاجتماعي ومحكاته

ويتضمن المباحث الآتية:

١. **المبحث الأول**: مفهوم الرفاه ونشأته، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: مفهوم الرفاه.

المطلب الثاني: دولة الرفاهة: المفهوم والنشأة.

المطلب الثالث: دالة الرفاهية الاجتماعية.

٢. **المبحث الثاني**: محكات الرفاه ومقاييسه، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: الكفاءة والأمثلية.

المطلب الثاني: عدالة توزيع الدخول والثروات.

المطلب الثالث: دور الدولة في الحياة الاقتصادية.

المطلب الرابع: المعايير النقدية، والمعايير غير النقدية أو المعايير الاجتماعية.

الفصل الثاني

الرفاه الاقتصادي والاجتماعي ومحكّاته(*)

تمحور الخلاف والصراع - عبر التاريخ - بين المذاهب الاقتصادية المختلفة لأجل العدالة والرفاهية الاجتماعية والاقتصادية. ومن هذا المنطلق اختلفت وجهات النظر بين أتباع هذه المذاهب سواء أكان ذلك فيما يتعلق بالموقف من شكل الملكية، أم بدور الدولة في الحياة الاقتصادية؛ فلم تقف البيروسترويكا في مواجهة الشمولية (في النظام الاشتراكي)، ولا دولة الخصوصية في مواجهة دولة الرقابة والتدخل (في النظام الرأسمالي)، إلا بدعوى تحقيق الرعاية والرفاهية.

فما هو مفهوم الرفاه أو الرعاية؟ ومتى ظهرت دولة الرعاية؟ وماذا يقصد بدالة الرفاهية الاجتماعية؟ وما هي مقاييس الرفاهية ومحكّاتها؟ كل هذه الأسئلة وغيرها ستكون موضوع هذا الفصل بإذن الله تعالى والذي تم تقسيمه إلى مبحثين على النحو المبين تالياً.

(*) لغايات هذه الدراسة سوف يستخدم الباحث مصطلحات الرفاه، الرفاهية، الرفاهـه، الرعايـة، والتحسين كمترادفات لتحمل نفس المعنى. وأما المحكات فتعني المقاييس أو المعايير.

المبحث الأول

مفهوم الرفاه ونشأته

سوف تتناول الدراسة في هذا المبحث مفهوم الرفاه لغة واصطلاحا، وستأتي على بيان أبرز محطات نشأة دولة الرعاية والرفاهية، تمهيدا لقياس أثر العولمة في الرفاهية في الفصل اللاحق.

المطلب الأول: مفهوم الرفاه

أولا: الرفاه لغة:

بالرجوع إلى بعض معاجم اللغة العربية[1] وتحت الجذر الثلاثي (رفه) وجدت الدراسة أن الرَّفاهَةُ والرَّفاهِيَة والرُّفَهْنِيَة: رَغَدُ الخِصْبِ ولينُ العيش، والإرفاه: الادِّهانُ والتَّرْجِيلُ كلَّ يوم، ويعني: التنعم والدَّعَة ومُظاهرة الطعام على الطعام واللباس على اللباس، وقد نهي عنه لأنه من فعل العجم وأرباب الدنيا؛ فقد جاء في الحديث: أنه صلى الله عليه وسلم، نهى عن الإرْفاه وهو كثرة التَدَهُّن والتَنَعُّم، وقيل: التوسع في المطعم والمشرب[2]. والرفاهية: السعة والتنعّم. ورجل (رافهٌ) أي وادع، وهو في (رفاهَة) من العيش أي سعة و(رفاهية) أيضا، و(رَفِّهْ) عن غَريمك أي نَفِّس عَنْه. وجاء أيضا: أرْفِهْ عندي

---

(1) أنظر:

- الإمام الرازي، **مختار الصحاح**، مرجع سابق، ص (٢٤٩).
- أحمد الشرباصي، **المعجم الاقتصادي الإسلامي**، دار الجيل، (د.م)، (د.ط)، ١٩٨١م، ص (١٩٧).
- بطرس البستاني، **محيط المحيط (قاموس مطوّل للّغة العربية)**، مكتبة لبنان، ساحة رياض الصلح، بيروت، طبعة جديدة، ١٩٨٧م، ص (٣٤٤).
- ابن منظور، **لسان العرب المحيط**، مرجع سابق.
- عبدالله البستاني، **البستان (معجم لغوي مطوّل)**، مكتبة لبنان، ساحة رياض الصلح، بيروت، الطبعة الأولى، (١٩٩٢)، ص (٤٢٠).

(2) أبو داود، **السنن**، كتاب الترجُّل، الجزء (٢)، الحديث رقم (٤١٦٠)، ص (٤٧٤).

واسْتَـــرْفِه ورَفِّه عندي: رَوِّح عندي بمعنى أَقِمْ واسترح واستَجِمَّ. وفي حديث عائشة: فلما رُفِّهَ عنه[١]: أي أزيل وأزيح عنه الضيق والتعب.

ثانيا: الرفاه اصطلاحا:

كما هو الحال في تفسير أي مصطلح أو تعريفه، فإن الحال ينطبق - أيضا - علـــى مفهوم الرفاهية، فنجد تعريفا للرفاهية الاقتصادية وآخر للرفاهية الاجتماعية وثالث للرفاهية العامة، في حين أن آخرين لا يرون ضرورة للتفريق بين أجزائها، وأن التفريق بـــين هـــذه الأجزاء من الصعوبة بمكان، بينما يرى آخرون أن بعضها يكون أساسا لبعض، فـــيرى أن: "الرفاهية الاقتصادية أساس الرفاهية الاجتماعية"[٢]. وسوف تأتي الدراسة علـــى توضـــيح المقصود بهذه المفاهيم على النحو المبين تاليا:

١. <u>الرفاهية الاقتصادية (Economic Welfare):</u>

من أبرز التعريفات التي سيقت للرفاهية الاقتصادية، تعريف بيجو[*]: "ذلك الجزء من الرفاهية الاجتماعية الذي يتناوله المقياس النقدي، بطريق مباشر أو غير مباشر"[٣]. ووفقا لهذا التعريف فإن بيجو يرى أن الرفاهية الاقتصادية وثيقة الارتباط بدراسة علم الاقتصاد، وهـــو يفترض أن الزيادة في الرفاهية الاقتصادية تؤدي إلى زيادة مناظرة في الرفاهية العامة.

---

(1) النسائي، **السنن**، باب: حبّ الرجل بعض نسائه أكثر من بعض، الجزء (٧)، الحـــديث رقـــم (٣٩٥٢)، ص (٦٩).

(2) محمد خيري محمد علي، **المدخل إلى الرفاهية الاجتماعية**، دار النهضة العربيـــة، (د.م)، (د.ط)، ١٩٦٦م، ص (١١). وسوف يشار إلى هذا المرجع لاحقاً: محمد خيري، المدخل إلى الرفاهية الاجتماعية، مرجع سابق.

(*) هو آرثر س. بيجو Arthur Cecil Pigou، (١٨-١١-١٨٧٧م - ٧-٣- ١٩٥٩م)، اقتصادي انجليـــزي عمل في مختلف الحقول ومن أبرزها اقتصاديات الرفاه، درس في مدارس هارو Harrow وتخرج من جامعـــة كامبردج Cambridge، حيث تتلمذ على يد الاقتصادي الشهير (ألفرد مارشـــال Alfred Marshall) ثم تفوق على أستاذه، وأصبح أستاذا للاقتصاد السياسي في جامعة كامبردج مـــن عـــام (١٩٠٨م -١٩٤٣م)، ونشر كتابه الشهير (اقتصاديات الرفاه) في العام (١٩٢٠م).

(3) Arthur Cecil Pigou, <u>*The Economics of Welfare*</u>, 4th ed., Part I, Chapter 1, P(11). http://www.econlib.org/LIBRARY/NPDBooks/Pigou/pgEW1.html.

وفي حين يرى البعض أن رفاهية الأفراد تتوقف على كميات السلع والخدمات ومنافعها الاقتصادية(١)، أي أن رفاهية الفرد تكون دالة لمجموع استهلاكه، وبالتالي تكون رفاهية المجتمع قرينة بالناتج القومي، وأن الرفاه في معناه العام "يعتمد على مستويات الإشباع التي يحصل عليها جمهور المستهلكين"(٢). فإن بيجو يخالف هذا الرأي ويرى أن السعادة لا تتوقف على ما يستهلكه الفرد فحسب، بل على استهلاك الأفراد الآخرين، فضلا عن الاستهلاك في الماضي(٣). فالرفاهية - بحسب مفهوم بيجو - لا تتوقف فقط على النشاط أو الاختيار الفردي، بل تتوقف أيضا على النشاط الجمعي والاختيار الجماعي(٤). وعليه فإن هذا المفهوم لبيجو يتفق مع ما ذهب إليه أنس الزرقا، حين أدخل أبعادا أخرى لمفهوم المنفعة، من بينها ما ينفقه المرء على الآخرين، والبعد الأخروي (الثواب والعقاب)، إضافة إلى ما يستهلكه المرء من السلع والخدمات(٥).

كما يتفق مع أولئك الذين يرون أن الرفاه الاقتصادي والاجتماعي يتطلب الموازنة بين عدد من المتطلبات والتي من أبرزها: "الموازنة بين متطلبات تحقيق رفاه (الجيل الحالي) وتحقيق

---

(1) أنظر:
- حسين عمر، **الرفاهية الاقتصادية**، مكتبة القاهرة الحديثة، مطبعة لجنة البيان العربي، (د.ط)، (د.ت)، ص (٩). وسوف يشار إلى هذا المرجع لاحقاً: حسين عمر، الرفاهية الاقتصادية، مرجع سابق.
- محمد خيري، المدخل إلى الرفاهية الاجتماعية، مرجع سابق، ص (٣٦) و ص (١٨٠).

(2) سعيد عبد العزيز عثمان، **قراءات في اقتصاديات الخدمات والمشروعات العامة: دراسات نظرية تطبيقية**، الدار الجامعة، (د.م)، (د.ط)، ٢٠٠٠م، ص (١٠٣). وسوف يشار إلى هذا المرجع لاحقاً: سعيد عثمان، قراءات في اقتصاديات الخدمات والمشروعات العامة، مرجع سابق.

(3) حسين عمر، الرفاهية الاقتصادية، مرجع سابق، ص (١٠٦).

(4) مصطفى رشدي شيحه، **الاقتصاد العام للرفاهية، الجزء الأول، النظرية العامة لنشاط الدولة المالي**، الدار الجامعية، بيروت، (د.ط)، بيروت، ١٩٩٣م، ص (٨٥). وسوف يشار إلى هذا المرجع لاحقاً: مصطفى شيحه، الاقتصاد العام للرفاهية، مرجع سابق.

(5) محمد أنس الزرقا، صياغة إسلامية لجوانب من دالة المصلحة الاجتماعية ونظرية سلوك المستهلك، **الاقتصاد الإسلامي**، بحوث مختارة من المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي، المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٩٨٠م، ص (١٥٥ وما بعدها).

رفاه (الأجيال المقبلة)، أي الموازنة بين الحاضر والمستقبل، وتحقيق نوع من الموازنة في النمو بين المدينة والريف، وبين التوزيع الجغرافي للثروات الطبيعية والتوزيع السكاني"(١).

أما (بروتون) فيتوسع في تفسيره لمعنى الرفاه، ويذهب إلى ما وراء الاستهلاك من السلع والخدمات؛ حيث يشتمل تفسيره على: وجود وقت كاف للراحة، وأشكال مرضية لاستخدام هذا الوقت، والرضى الوظيفي، ووجود ظروف عمل جيدة، ووجود متّسع من الحرية لاختيار الوظائف وطرق المعيشة، إضافة إلى تقدير الذات واحترامها، والاعتماد على الذات والاستقلال الذاتي، والتحرر من الظلم والاضطهاد والتحيّز والأذى والاستغلال والاعتقال التعسّفي، وإمكانية الوصول إلى السلطة والتمكين... وغيرها(٢). ومثله أيضا (منيسي) الذي يرى أن رفاهية الفرد "لا تتوقف على نصيبه من الإنتاج الاقتصادي وغير الاقتصادي فحسب، بل تتوقف أيضا على مدى إفادته من العوامل الطبيعية السائدة في المجتمع الذي يعيش فيه. فقد ينتفع بمزايا طبيعية ثمينة غير متاحة للأفراد المقيمين في البلاد الأخرى؛ كاعتدال الجو الذي يغنيه عن لبس الصوف واستخدام وسائل التدفئة المصطنعة ووفرة الأمطار التي تغنيه عن حفر الآبار وإنشاء السدود، وتوافر الظروف الصحية الملائمة؛ كعدم وجود مستنقعات وأمراض مستوطنة مما يغنيه عن استخدام مبيدات الحشرات والأدوية"(٣).

وهناك عوامل أخرى غير العوامل السابقة تتمثل في مقدار الجهد الذي يبذله الفرد في عمله والذي يحد من وقت فراغه، ويؤدي إلى استنزاف قواه البدنية والعقلية إذا زادت عن حد معين، وقد تختلف الظروف الطبيعية التي تتحكم في الإنتاج باختلاف المناطق، ويتفوق بعضها على البعض الآخر، فتزيد غلة الأرض في الأولى عنها في الثانية دون أن يتطلب ذلك المزيد من العمل.

---

(1) أنظر: http://www.awu-dam.org/politic/26/fkr26-013.htm

(2) هنري بروتون، وآن أربور، **في البحث عن الرفاه**، (مراجعات كتب، ترجمة عبد الرزاق بني هاني، عن مجلة التنمية الاقتصادية والتغير الثقافي، جامعة شيكاغو، العدد (١)، المجلد (٤٨)، ١٩٩٩م) في: **أبحاث اليرموك**، سلسلة العلوم الانسانية والإجتماعية، المجلد (١٦)، العدد (٣)، أيلوم (٢٠٠٠م)، ص (١٨٣).

(3) منيسي أسعد عبد الملك، **مستوى الدخل ومستوى الرفاهية**، المطبعة العالمية، القاهرة، (د.ط)، ١٩٦٠م، ص (٦). وسوف يشار إلى هذا المرجع لاحقاً: منيسي عبد الملك، مستوى الدخل ومستوى الرفاهية، مرجع سابق.

أما (ابن خلدون) فيذهب إلى أبعد من ذلك، عند وصفه حالة الرفاه والترف، بقوله: "إذا زخر بحر العمران وطُلبت فيه الكماليات كان من جملتها التأنقُ في الصنائع واستجادتها فكملت بجميع متمماتها وتزايدت صنائع أخرى"[1]. فهو إذن يربط مستوى الرفاه بتوسع العمران، والانتقال من الضروريات والحاجيات إلى التحسينيات والكماليات، والتوسع في الصناعة. فحالة الرفاه عنده دالة لمستوى تطور العمران والصناعة.

ولقياس مدى الارتباط بين مستوى الرفاهية وزيادة الاستهلاك، فقد أجريت بعض الدراسات لقياس أثر استهلاك الطاقة في مستوى الرفاهية، خلصت إلى أن مستوى الرفاهة ليس مرتبطا بالضرورة بزيادة استهلاك الطاقة، وأخذت الدراسة مثالا على ذلك استهلاك الطاقة في تدفئة البنايات وتبريدها؛ حيث إن استعمال العوازل الحرارية في البنايات، وتصميم البنايات بشكل علمي يستفيد من المعطيات البيئية، يقلل من كمية الطاقة المطلوبة للاحتفاظ بأجواءٍ ملائمةٍ ومريحةٍ داخلَ البنايات. ومن وجهة نظر استهلاك الطاقة فإن عزل البنايات وبناءها بطريقةٍ علميةٍ ملائمةٍ للمناخاتِ السائدة يؤدي إلى تقليلِ استهلاك الطاقةِ بشكلٍ كبير دون أن يؤثر في رفاه الإنسان الذي يسكن هذه البنايات، وتؤكد الدراسات على أن هذا مثالا واحدا من أمثلة كثيرة تدل على إمكانية الاحتفاظ بمستويات حياتية جيدة دون الحاجة إلى تبذير الطاقة. وهذا يدل على أن مستوى الرفاهة والتقدم لا يتناسب طرديا مع معدلات استهلاك الطاقة كما هو معتقد، وعليه فإن التباهي بارتفاع معدلات استهلاك الطاقة في أي بلد لا يعني بالضرورة زيادة الرفاهة أو التقدم الاقتصادي في ذلك البلد بقدر ما قد يعني تفشي أشكال التبذير المختلفة[٢].

ويرى (بيجو) أيضاً أن الرفاهة الاقتصادية – أي مجموع الإشباع – تتعزز بتحويل بعض الموارد المتاحة – القابلة للإنفاق – من الأغنياء إلى الفقراء، على اعتبار أن الإنتاج

---

(1) عبد الرحمن بن خلدون، **المقدمة**، الجزء الثاني، الدار التونسية، المؤسسة الوطنية، الجزائر، (١٩٨٤م)، ص (٤٠١). أنظر أيضاً: انطونيوس كرم، **العرب أمام تحديات التكنولوجيا**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد (٥٩)، نوفمبر، ١٩٨٢م، ص (١٣٥).

(2) سعود يوسف عياش، **تكنولوجيا الطاقة البديلة**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد (٣٨)، فبراير، ١٩٨١م، ص (٢٥١-٢٥٤). وسوف يشار إلى هذا المرجع لاحقاً: سعود يوسف عياش، تكنولوجيا الطاقة البديلة، مرجع سابق.

الكلي لا ينخفض بسبب هذا الإجراء، وهو يرى أن المنفعة الحدية للنقود تنخفض بزيادة الكمية المتاحة منها للفرد، وعلى ذلك فإن الأسرة الفقيرة تحصل على استمتاع أكبر مما تحصل عليه الأسرة الغنية نتيجة لحدوث زيادة في الدخل، وما توفره هذه الزيادة من سلع[1]. وقد أعطت آراء بيجو هذه تأييدا قويا لإعادة توزيع الدخل التي تنطوي عليها تدابير الرفاهة.

٢. الرفاهية الاجتماعية (Social Welfare):

تعرّف الرفاهية الاجتماعية بأنها "حالة تمس حياة الفرد والجماعة، وتتحقق بمتعلقات الحاجات الأساسية البيولوجية للفرد، وهي: الغذاء والكساء والمسكن، كما تتضمن الحاجات الأساسية للحياة في المجتمع، وهي: التعليم والتأمين الاجتماعي والرعاية الصحية، وتظهر سمات هذه الرفاهية في صورة الخدمات الاجتماعية المختلفة"[٢]. ومن هنا فقد ركّز البعض نطاق السياسات الاجتماعية في الرعاية الاجتماعية والأمان الاجتماعي والتعليم والصحة والتشغيل... وغيرها[٣]. وأرجع البعض مفهوم (الاجتماعي) إلى كل ما هو غير اقتصادي.

وعليه فإن الرفاهية الاجتماعية ترتبط بإشباع الحاجات الأساسية للأفراد والأسر والمجتمعات المحلية، سواء أكانت هذه الحاجات مادية (كالغذاء والكساء والسكن والطعام والنوم والراحة وأوقات الفراغ والعمل والأمن والاستقلال)، أم أنشطة تتعلق بالصحة العامة والتربية والتغذية والعمالة والضمان الاجتماعي وغيرها. وهكذا ينظر البعض إلى الرفاهية

---

(1) جون كينيث جالبريث، **تاريخ الفكر الاقتصادي: الماضي صورة الحاضر**، ترجمة: أحمد فؤاد بلبع، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد (٢٦١)،سبتمبر، ٢٠٠٠م، ص (٢٣٠). وسوف يشار إلى هذا المرجع لاحقاً: جون جالبريث، تاريخ الفكر الاقتصادي، مرجع سابق.

(2) محمد خيري، المدخل إلى الرفاهية الاجتماعية، مرجع سابق، ص (٥٢،٣٣). أنظر أيضا: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **السياسات الاجتماعية في البلدان العربية، تحليل بنائي تاريخي**، سلسلة دراسات السياسات الاجتماعية (٥)، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٣م، ص (١٥). وسوف يشار إلى هذا المرجع لاحقاً: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، السياسات الاجتماعية في البلدان العربية، مرجع سابق.

(3) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، السياسات الاجتماعية في البلدان العربية، مرجع سابق، ص (٥).

الاجتماعية على أنها غايةٌ وهدفٌ[1]؛ وحالةٌ ذات سماتٍ معينةٍ تعملُ الجهودُ البشريةُ لتحقيقها، وتبذل طاقتها للوصول إليها.

أما سياسات تحقيق الرفاهية الاجتماعية العمالية – على سبيل المثـــال – فتتمثـــل في مجموعة الوسائل العلمية والفنية التي تتخذ لرفع المستوى المادي والمعنوي للعمال، أي رفـــع مستواهم الاجتماعي والصحي والثقافي، وإيجاد التكيف اللازم بين العامل وبـــين نفـــسه، وكذلك بينه وبين البيئة التي يعمل فيها، والمجتمع الذي يتفاعل معه تكيفا يؤدي إلى أقصى ما يمكن من الكفاية لكل من العامل وصاحب العمل، وللمجتمع الذي يعيش فيه[2].

٣. الرفاه العام (Public Welfare):

الرفاه العام هو تعبير عن حالة الرخاء التي يعيشها أفراد المجتمع، وهو يتعلق بالعرض العام أو المرافق العامة الأساسية التي تقدمها الدولة للمواطنين. وتتشعب ميادين الرفاه العـــام لتشمل الرعاية الصحية، والاجتماعية، والتعليم العام، والبيئة، والإســـكان، والمواصـــلات، والأمن الداخلي... وغيرها.

فالرفاه إذن كلمة ترتبط بالسعادة ورغد العيش، وأن يشعر المرء أن بإمكانه إشـــباع حاجاته الأساسية من مأكل ومشرب وملبس ومسكن، فضلا عن الكماليات، وصـــولاً إلى شعوره بالأمن والطمأنينة وغيرها.

---

(1) جون موريس كلارك، **المؤسسات الاقتصادية وعلاقتها بالرفاه الإنساني**، ترجمة: برهان دجاني، دار مكتبـــة الحياة، بيروت، (د.ط)، ١٩٥٨م، ص (١٠٩). وسوف يشار إلى هذا المرجع لاحقاً: جون موريس كـــلارك، المؤسسات الاقتصادية وعلاقتها بالرفاه الإنساني، مرجع سابق.

(2) محمد خيري، المدخل إلى الرفاهية الاجتماعية، مرجع سابق، ص (٢١٤).

ثالثاً: أبعاد الرفاه:

قدّم (درونوفسكي Drewnowski, 1972) إسهاماً تصنيفياً لأبعاد الرفاه يسهم في إزالة بعض الغموض المرافق لمؤشرات الرفاه العديدة المطروحة: بين قيم حقيقية وأخرى نقدية، وبين قيم نسبية وأعداد مطلقة، وبين وحدات تقاس في لحظة زمنية وأخرى خلال فترة معينة. وأَبْرَزَ عدداً من المصطلحات الجديدة تتلخص في الأبعاد الأربعة التالية[1]:

١. مؤشرات تدفقات الرفاه (Flow of Welfare):

وتعني التعرف إلى كيف أشبعت الحاجات (للفرد أو للسكان) خلال الفترة الزمنية الملائمة: الحريرات المتناولة باليوم، المساحة الطابقية المشغولة بالسكن بالسنة، العناية الطبية المحصل عليها بالسنة، تسجيل الأطفال بالمدارس بالسنة... وهكذا. ويعتبر (درونوفسكي) تدفقات الرفاه مرادفا لما يصطلح عليه عموما (مستوى المعيشة).

٢. مؤشرات حالة الرفاه (State of Welfare):

وتعني رفاه شعب ما في لحظة معينة من الزمن. ومؤشرات حالة الرفاه مختلفة عن مؤشرات تدفقات الرفاه. وستكون مؤشرات حالة الرفاه مقاسة بوحدات مختلفة مخصوصة لكل مؤشر بالقيم المطلقة وليس للوحدة الزمنية. ومن هذه المؤشرات: وضعية التغذية، عدد الأفراد الخالين من الأمراض المزمنة، معدل الأمية، عدد الخريجين... وغيرها. وباعتبار عدم وجود مقابل لهذا المصطلح فإن ذلك يدعو إلى تبنيه كمصطلح جديد.

ويفرق بين المفهومين للرفاه (التدفق والحالة) بمقايستهما بالمؤشرات الاقتصادية، إذ يقابل الناتج القومي أو الدخل وهما تدفق النتائج مفهوم مستوى المعيشة (تدفق الرفاه)، بينما تقابل الثروة القومية ورأس المال مفهوم حالة الرفاه.

وإسهام تدفق الرفاه في تشكيل حالة الرفاه مماثل لإسهام الدخل في تشكيل رأس المال. وأضاف درونوفسكي بعدين جديدين يربطان الرفاه بالمقادير الاقتصادية.

---

(1) محمد عدنان وديع، عادل عبدالله، رولا دشتي، علي نصّار، **مسح التطورات في مؤشرات التنمية ونظرياتها**، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، (د.ط)، ديسمبر ١٩٩٧م، ص (٦١).

٣ . مؤشرات آثار الرفاه (Welfare Effects):

النسبة بين مؤشرات مستوى المعيشة أو مؤشرات الرفاه ومتغيرات الناتج القومي تشكل زمرة من المؤشرات تعبّر عدديا عن توليد الرفاه، أي تقيس (الأثر الرفاهي للنمو الاقتصادي). ويمكن تصور العديد من مؤشرات أثر الرفاه. وهي دوما نسب يكون صورة الكسر فيها (البسط) متغير الرفاه بينما المتغير الاقتصادي يكون المخرج (المقام). ويمكن أن تحسب بالأرقام المطلقة (النسب) أو زيادتها النسبية (نسب النسب) وبتجميعات مختلفة.

٤ . مؤشرات آثار الإنتاجية (Productivity Effects):

يعبر مؤشر آثار الإنتاجية للرفاه عن العلاقة بين مؤشر الرفاه والمتغيرات الاقتصادية المتعلقة بالإنتاجية، بافتراض أن الزيادة في الرفاه ترفع انتاجية العمل وتعزز الانتاج. ويقاس أثر الانتاجية بالنسب بين المتغيرات الاقتصادية ومتغيرات الرفاه. ويمكن أن تكون بالقيم المطلقة أو الزيادات النسبية وبدرجات مختلفة من التجميع.

وبعد الحصول على مؤشرات أثر الرفاه وأثر الانتاجية يمكن بناء ما يسمى (دوال توليد الرفاه) أو (دوال الانتاج المتضمنة العوامل الاجتماعية) على نمط دوال الإنتاج الشائعة. وفي دالة توليد الرفاه سيكون مؤشر ما للرفاه متغيراً تابعا والعوامل الاقتصادية المتغيرات المستقلة. ومؤشرات أثر الرفاه ستنعكس في معلمات الدالة. بينما ستكون دالة الإنتاج الاجتماعية أكثر شبها بدالة الانتاج الشائعة مع فارق أن مؤشر الرفاه سيظهر فيها كواحد من المتغيرات المستقلة.

المطلب الثاني: دولة الرفاهة، المفهوم والنشأة

١. مفهوم دولة الرفاه:

يعبّر مفهوم دولة الرفاه عن التزام الدولة بالنشاطات الاقتصادية التي تقوم بها في مجالات الخدمات الاجتماعية، كتقديم الإعانات النقدية، وتوفير الرعاية الصحية، ونشر التعليم، وتقديم الغذاء والمأوى وغيرها من الخدمات الاجتماعية التي تهدف إلى تحقيق الكفاءة في توجيه الموارد، والعدالة في توزيعها، مع توافر الإمكانية الإدارية لتحقيق ذلك[1].

ويبدو أن البواعث الأساسية لنشوء دولة الرفاهية كانت نابعة من وجـود قناعـات راسخة بأن هناك حاجةً لاتخاذ إجراءات تصحيحية في دور الدولة والواجبات الملقاة علـى عاتقها تجاه رعاياها. فعلى سبيل المثال كانت هناك فلسفات تبرر التفاوت الطبقي بين أفراد المجتمع، وتعتبر هذا التفاوت مزية يجب الدفاع عنها (مزية الفقر)، ومن ناحية أخرى برزت بعض الآثار الاجتماعية الناجمة عن الثورة الصناعية، والتي استوجبت تدخل الدولة لمعالجـة هذه الآثار والتخفيف من تبعاتها. ولم تكن ضغوطات النقابات وتأثير الجماعات والمنظمات بمنأى عن هذه البواعث. بل إن هذه البواعث وغيرها أسهمت بشكل كبير في نشوء دولـة الرفاه والرعاية.

٢. نشأة دولة الرفاه:

تباينت وجهات نظر الباحثين حول نشأة دولة الرفاه أو الرعاية، ما بين الحداثة والقدم، فقد مرّت السياسات الاجتماعية المرتبطة بأنشطة الرفاه على مستوى التصورات والممارسات بمراحل متعددة، ويبدو أن التاريخ شبه الرسمي لها بدأ مع إدراك الآثار الاجتماعية للثورة الصناعية، والسعي إلى التخفيف من تبعاتها. غير أن هناك محاولات غير منظمة لتقديم الخدمة الاجتماعية قد وجدت قبل هذا التاريخ، بدأت بالأعمال الخيرية الفردية والجماعية، ثم تطورت إلى الرعاية الاجتماعية وصولا إلى دولة الرفاه الاجتماعي[2]. وقد

---

(1) Nicholas Barre, *Economics of the Welfare State*, Oxford, New York, Oxford University Press, 2004, P (60 - 61).

(2) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، السياسات الاجتماعية في البلدان العربية، مرجع سابق، ص (٣).

شملت النماذج الأولية لدولة الرعاية سنّ مجموعة من التشريعات والقوانين والأنظمة واللوائح المتعلقة بالأمن الاجتماعي، بهدف الحفاظ على النظام الاجتماعي والسياسي، وتحفيز منظمات المجتمع المدني، والمبادرات الطوعية الفردية، بهدف تقديم قاعدة واسعة ومنوّعة من الخدمات للأفراد غير القادرين، وضمان وجود نظام خدمات ناجع وفعال، يكفل إيصال الخدمات المختلفة إلى مستحقيها بالإضافة إلى وضع البرامج والمشاريع الخدماتية اللازمة للفئات المهمشة. وسوف تأتي الدراسة على أبرز المحطات التي أرّخت لنشأة دولة الرفاه:

١. **دولة الرفاه في أوروبا:** يرى البعض أن مصطلح (دولة الرفاه) من المصطلحات الحديثة، التي بدأ استخدامها في التاريخ المعاصر في ألمانيا في الثمانينات من القرن التاسع عشر، وكانت دولة الرفاه (Welfare State) تطلق مقابل دولة الحرب (Warfare State)، ثم بعد ذلك درج استخدام الكلمة ابتداء من الثلاثينات من القرن العشرين، وترسخ استعماله بعد الحرب العالمية الثانية[1]. وهو ما يؤكد عليه كثير من الباحثين أمثال (جالبريث) الذي يؤكد أن ولادة دولة الرفاهة كانت في ألمانيا في عهد (الكونت أوتون فون بسمارك، ١٨١٥م - ١٨٩٨م)، مستشار ألمانيا، حين نجح في استصدار قانونين - بعد مناقشات مطولة في الرايشستاج - في الأعوام (١٨٨٤م) و (١٨٨٧م) وضعا الصورة الأولى للتأمين ضد الحوادث والمرض والعجز عن العمل وكبر السن، وكان ذلك بدافع الخوف من ثورة عمالية تحاول

---

(1) إيان كريب، **النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس**، ترجمة: محمد حسين غلوم، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد (٢٤٤)، ابريل، ١٩٩٩م، ص (١٤). وانظر أيضا:
- نورينا هيرتس، **السيطرة الصامتة: الرأسمالية العالمية وموت الديمقراطية**، ترجمة: صدقي حطاب، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد (٣٣٦)، فبراير، ٢٠٠٧م، ص (٢٤). وسوف يشار إلى هذا المرجع لاحقاً: نورينا هيرتس، السيطرة الصامتة: الرأسمالية العالمية وموت الديمقراطية، مرجع سابق.
- http://www.darussalam.ae/content.asp?contentd=763 بالإحالة على:
Stephan Leibfried, ***Welfare State Futures: An Introduction, in Welfare State Futures***, 4th. Ed., New York: Cambridge University Press, 2001م; P (1).

فرض نظام اشتراكي[1]. وقد أعقب ذلك اتخاذ إجراءات مماثلة في النمسا والمجر وغيرهما من دول أوروبا.

ويوافقه في الرأي (توهيل) الذي يؤكد بدوره على أن نموذج الزعيم الألماني (بسمارك)، لدولة الرعاية هو النموذج الأول والمرجع الأساس لمختلف نماذج دولة الرعاية. فقد حاول (بسمارك) ومنذ العقد الأخير من القرن التاسع عشر صياغة نموذج خاص بالأمة الألمانية لدولة الرفاه، تسعى للتوفيق بين مصالح الأمة الألمانية وطبقاتها الأساسية المتنافرة (البرجوازية والعمال)، سياسيا واجتماعيا، بهدف إبعاد الطبقة العاملة الألمانية عن الوقوع تحت تأثير الثورية الاشتراكية، ووضع (بسمارك) نظما للرعاية الصحية والمعاشات العامة، ورأى ضرورة تدخل الدولة في تنظيم علاقات السوق.

لكنه يستدرك ذلك حين يقول (والكلام لتوهيل): من الإنصاف القول أن مشروع (هيغل) الفلسفي المجرد عن الدولة، في كتابه (فلسفة الحق) كان أول مشروع نظري للدولة، بصفتها خيارا عاليَ التنظيم وقوة منظمة تحقق مصالح جميع أبناء الأمة الألمانية، التي تجسد ذاتها تاريخيا عبر هذه الدولة الواحدة، لكن (هيغل) لم يطلق عليها تعبير دولة الرعاية (الرفاه) بالمعنى الخاص للكلمة[2]. وبالرغم من ملاحقة (بسمارك) للاشتراكيين الألمان وفي طليعتهم روّاد الاتجاه أو المذهب التصحيحي في الاشتراكية الأوروبية (برنشتين وكاوتسكي) فإن هذين المفكرين هما أول من صاغا إستراتيجية الإصلاحات من داخل الدولة الرأسمالية نحو رأسمالية الرفاه الاجتماعي، دون الحاجة للثورة الماركسية(*) وبالتالي للدولة الثورية[3].

---

(1) جون جالبريث، تاريخ الفكر الاقتصادي، مرجع سابق، ص (٢٢٧،١٢).

(2) محمد توهيل، هذه هي العولمة، مرجع سابق، ص (٣٢٥).

(*) نسبة إلى (كارل ماركس: Karl Marx)؛ (١٨١٨م – ١٨٨٣م): عالم اقتصاد وفيلسوف اجتماعي ألمـاني، مؤسس المذهب الشيوعي.

(3) جون جالبريث، تاريخ الفكر الاقتصادي، مرجع سابق، ص (٢٢٧) وما بعدها. أنظر أيضا: محمد توهيل، هذه هي العولمة، مرجع سابق، ص (٣٢٥).

كما وجدت فكرة هذه الدولة تأصيلها النظري في نظريات (كينـــز)(*) ثم سادت معظم الدول الغربية[1]. وقد حاكت بريطانيا هذا الإجراء بعد (٢٥) عاما، ولم يكن هذا التحرك في انجلترا نتيجة للخوف من الثورة بقدر ما كان نتيجة لقوة النقابات وتأثير بعض الرجال والنساء والمنظمات أمثال (سيدني، وبياترس ويب، هـــ.ج.ويلز، وجورج برناردشو، والجمعية الفابية) وأعطى (أ.س. بيجو) وكان أستاذا بجامعة كامبريدج للفكرة وإجراءاتها المكانة الأكاديمية بكتابه الشهير (اقتصاد الرفاه) الذي نشر في العام (١٩٢٠م)"[٢]. ثم قدّم الزعيم البريطاني (تشرشل) في عام (١٩١١م) أول تشريع يضمن التأمين ضد البطالة. تلاه بعد ذلك النموذج الاسكندنافي لدولة الرعاية الذي أكّد على أهمية المساواة الاجتماعية، والتخلص من التناقضات الاجتماعية[٣].

٢. **<u>دولة الرفاه في الولايات المتحدة الأمريكية:</u>** هناك من يؤرخ لنشوء دولة الرفاه بالكساد العظيم (١٩٢٩م – ١٩٣٤م) في الولايات المتحدة الأمريكية[٤]، وهو ما ينفيه (جالبريث) الذي يؤكد أن فضل السبق يعود إلى ألمانيا. في حين يؤرخ آخرون لنشوء دولة الرفاه في أمريكا بالنصف الثاني من القرن التاسع عشر؛ حيث نظام (مجّانية التعليم الحكومي) للمرحلة الأساسية. ويربط آخرون نشأتها بثلاثينيات القرن

(*) جون ماينارد كينـــز (١٨٨٣م – ١٩٤٦م) عالم اقتصاد بريطاني شهير، كان قد أسهم في إقامة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

(1) حازم الببلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، مرجع سابق، ص (٦٨).

(2) جون جالبريث، تاريخ الفكر الاقتصادي، مرجع سابق، ص (١٢) و ص (٢٢٨).

(3) محمد توهيل، هذه هي العولمة، مرجع سابق، ص (٣٢٥). أنظر أيضا: جـــون جالبريـــث، تـــاريخ الفكـــر الاقتصادي، مرجع سابق، ص (٢٢٧) وما بعدها.

(4) علي توفيق الصادق، المنافسة في ظل العولمة: القضايا والمضامين، في: **القدرة التنافسية للاقتصادات العربية في الأسواق العالمية**، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل، أبو ظبي، العدد الخامس، تشرين أول (اكتوبر)، ١٩٩٩م، ص (٢٦).

العشرين؛ حيث هبط عدد كبير من الاقتصاديين الشبان على واشنطن، وانتشروا في الأجهزة الحكومة، وأخذوا على عاتقهم الدعوة إلى دولة الرفاه وإرساء قواعدها.

غير أن كثيرين يعتبرون أن (فرانكلين د. روزفلت F. D. Roosevelt)(*) هو المؤسس الحقيقي لدولة الرعاية الأمريكية، والتأسيس لنظام التأمين ضد الشيخوخة والأجر المرتفع للمتقاعدين، ونظام الرعاية الصحية(1). وكان الخط العريض الأول لسياسة (روزفلت) يتناول مشكلة الأسعار، والثاني يتعلق بمساعدة العاطلين عن العمل، عن طريق توفير فرص عمل لهم، وسعى الثالث إلى تخفيف المشاق التي تعاني منها هذه الفئات الضعيفة. وكان هذا الخط الأخير من خطوط السياسة هو المصدر الذي نبعت منه دولة الرفاهة التي كانت قد جاءت قبل ذلك إلى أوروبا، وأصبحت الآن في طريقها إلى الولايات المتحدة.

وبالمقابل يرى آخرون أنه كان هناك أشخاص سابقون على هؤلاء في أماكن أخرى، أمثال: (إيفلين م. بيرنز ١٩٠٠م - ١٩٨٥م) في جامعة كولومبيا، و (بول هـــ. دوجلاس ١٨٩٢م - ١٩٧٦م) في جامعة شيكاغو. وأن جامعة وسكونسن كانت هي مصدر كل من الآراء والمبادرات العملية التي تعتبر الأساس لتشريعات الرفاهة. ويعتبرون (جون كومنـــز ١٨٦٢م - ١٩٤٥م)، الأستاذ بتلك الجامعة، الشخصية الأمريكية المناظرة لـــ (بسمارك) و(لويد جورج). ويؤكد هؤلاء أن خطة وسكنسون، في ولاية وسكنسون في ماديسون، هي إنجاز مشترك بين رجال الاقتصاد ورجال السياسة، وقد اشتملت على تنظيم فعال لأسعار خدمات المرافق العامة، وتأييد لحركة النقابات العمالية، وفرض ضريبة على الدخل، بالإضافة إلى نظام التعويض عن البطالة في عام (١٩٣٢م) (٢).

(*) فرانكلين د. روزفلت (١٨٨٢م - ١٩٤٥م): سياسي أمريكي، والرئيس الثاني والثلاثون للولايات المتحـــدة الأمريكية (١٩٣٣م - ١٩٤٥م)، حيث تولى الرئاسة في مارس (١٩٣٣م)، وفي عهده دخلـــت الولايـــات المتحدة الامريكية الحرب العالمية الثانية نصرة لبريطانيا.

(1) جون جالبريث، تاريخ الفكر الاقتصادي، مرجع سابق، ص (٢١٢).

(2) أنظر: جون جالبريث، تاريخ الفكر الاقتصادي، مرجع سابق، ص (٢٣١ وما بعدها).

يضاف إلى ذلك التشريع الذي صاغه (توماس م. إليوت)[*] في العام (١٩٣٥م) والذي وفّر سلسلة من المنح للمحتاجين من كبار السن والأطفال الذين لا عائل لهم، وغير ذلك من أغراض الرفاهة، كما نص على نظام تعويض البطالة ووضع نظام إلزامي للمعاشات التقاعدية لكبار السن. يضاف إلى ذلك أنظمة التأمين الصحي، والمساعدة الشاملة للأسر التي تعول أطفالا، وتوفير المساكن للأسر منخفضة الدخل، وإعانات الإسكان، والتدريب على الوظائف، وغيرها من مكملات الرفاهة للمحتاجين[1].

٣. **دولة الرفاه في الحضارات الأخرى:** يلاحظ من خلال استقراء الدراسات وأدبيات اقتصاديات الرفاه الاقتصادي والاجتماعي أن التأريخ لنشوء دولة الرفاه يعود إلى أوروبا وأمريكا ثم أعقبتها بعد ذلك بقية دول العالم، غير أن هذه الرؤية تجد من يفندها ويؤكد على أنه كانت هناك محاولات غير منظمة لتقديم الخدمة الاجتماعية، بدأت بالأعمال الخيرية الفردية والجماعية، ثم تطورت إلى الرعاية الاجتماعية، وصولا إلى دولة الرفاه الاجتماعي[٢]. وقد كانت هناك دولٌ وحضارات قد سبقت هذه الدول في تبني سياسات الرعاية والرفاه، فعلى سبيل المثال: "أوروبا لم تبدأ بسن التشريعات الصحية إلا في منتصف القرن التاسع عشر، في حين يشير أحد الباحثين التابعين للأمم المتحدة إلى أن قدماء المصريين منذ حوالي ثلاثة وثلاثين قرنا بنوا الحمامات والمراحيض كوحدتين مستقلتين في منازلهم، وكان الحمام والمرحاض إلى جانب حجرة التطيب والمدخل تكون جميعها مجموعة واحدة هي أقرب ما يكون إلى

(*) حفيد أحد رؤساء جامعة هارفارد، ولد عام (١٩٠٧م)، وهو محام شاب من مساشوستس، وأصبح فيما بعد عضوا في الكونجرس عن تلك الولاية، وبعد ذلك مستشارا لجامعة واشنطن في سانت لويس. أنظر في ذلـــك: جون جالبريث، تاريخ الفكر الاقتصادي، مرجع سابق، ص (٢٣٣).

(1) أنظر في ذلك: جون جالبريث، تاريخ الفكر الاقتصادي، مرجع سابق، ص (٢٣٢ - ٢٣٥).

(2) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، السياسات الاجتماعية في البلدان العربية، مرجع سابق، ص (٣).

ما نسميه اليوم مجموعة المرافق الصحية[1]. فالتشريعات الصحية ووجود مرافق صحية منفصلة هي مؤشر على مستوى راق من الحياة والمعيشة.

ولما كان مفهوم الرفاه يرتبط بمدى التزام الدولة بالنشاطات الاقتصادية، كان لا بد من الإشارة إلى أن دور الدولة قد تطور وتغير بتطور الحضارات وتغيرها، بدءا من مصر الفرعونية، والمدن الإغريقية، ثم نمط الإنتاج الآسيوي؛ حيث تدخل الدولة بالأنشطة الزراعية وتوفير تقنيات الري من سدود وقنوات، مرورا بالحضارة الرومانية القديمة، إلى مملكة اسبانيا، وفرنسا، ثم مملكة انجلترا وما صار يعرف بالاستكشافات الجغرافية، حيث كان المال هو الشرط للرفاهية والهيمنة القومية. ثم المدرسة التجارية وما كان يسمى بميزان العقود ويعني السيطرة على الذهب بكل الوسائل ومنع خروجه لتحقيق الرفاهية وتأمين القوة.

(1) فيليب عطيه، **أمراض الفقر: المشكلات الصحية في العالم الثالث**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد (١٦١)، مايو، ١٩٩٢م، ص (٢٩). وسوف يشار إلى هذا المرجع لاحقاً: فيليب عطيه، أمراض الفقر، مرجع سابق.

المطلب الثالث: دالة الرفاهية الاجتماعية(*)

إن فكرة (دالة الرفاهية الاجتماعية Social Welfare Function) قدمت لأول مرة من قبل (ابرام بيرجسون Abram Bergson) في عام (١٩٣٨م)، ووفقا لهذه الفكرة فإن دالة الرفاهية تتوقف على مستويات المنفعة التي يحققها أفراد المجتمع[1]. وقد عرّف (بيرجسون) دالة الرفاهية الاجتماعية بمفاهيم عديدة، ولكنها جميعها مفاهيم عامة تشترك في أن الرفاهية الاجتماعية هي دالة في قيم حقيقية، وهذه القيم تعتمد بدورها على كافة المتغيرات المؤثرة في الرفاهية بصفة عامة، وعلى المتغيرات الأكثر تأثيرا بصفة خاصة[2]. ويرى البعض أن دالة الرفاهية الاجتماعية ما هي إلا وسيلة لاشتقاق خريطة سواء المجتمع لتعبر عن تفضيلاته ورغباته وصولا إلى التوازن العام.

وتتفاوت وجهات نظر الاقتصاديين حول مسألة تجميع المنافع الفردية وصولا إلى دالة الرفاهية الاجتماعية؛ فهناك من يرى إمكانية تجميع دوال الرفاه لاستخراج دالة الرفاهية الاجتماعية، في حين يرى آخرون عدم إمكانية ذلك. وعلى سبيل المثال فإن (بنثام، ومارشال، وبيجو، وغوسن، وكارل منجر، وجيفونز) ترتكز نظرتهم على مسلّمة إمكانية قياس المنافع الفردية، وإمكانية تجميعها لاستخراج دالة الرفاهية الاجتماعية، التي تعظم كلما عظمت المنافع التي يجنيها الأفراد. وقد اعتبر (بنثام)(**) "كل فرد عنصرا في تكوين المجموع الاجتماعي للسعادة، وافترض أن لذائذ الأشخاص المختلفين قابلة للجمع والمقارنة"[3].

(*) في توضيح مفهوم الدالة ومعناها أنظر: محمد أنس الزرقا، صياغة إسلامية لجوانب من دالة المصلحة الاجتماعية ونظرية سلوك المستهلك، مرجع سابق، ص (١٥٧ وما بعدها).

(1) Said Hallaq, _Individual, Society and Social Choice in Islamic Thought_, PhD dissertation, The University of Utah, August, 1990, P: (122),(129).

(2) سعيد عتمان، قراءات في اقتصاديات الخدمات والمشروعات العامة، مرجع سابق، ص (١٢٢).

(**) جيرمي بنثام: Jeremy Bentham (١٧٤٨م – ١٨٣١م): فيلسوف إنجليزي قال بأن المتعة هي غاية الحياة الأساسية، وكان من أوائل من رحّبوا بمذهب النفعية. أنظر: ليزا هـ. نيوتن، **نحو شركات خضراء: مسؤولية مؤسسات الأعمال نحو الطبيعة**، ترجمة: إيهاب عبد الرحيم محمد، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد (٣٢٩)، يوليو، ٢٠٠٦م، ص (٣١٢).

(3) جون موريس كلارك، المؤسسات الاقتصادية وعلاقتها بالرفاه الإنساني، مرجع سابق، ص (٤٧).

واستخدم (بيجو) في تحليله فكرة صافي الناتج الاجتماعي التي تنطوي على إمكان تجميع اشباعات الأفراد، كما استخدم (مارشال) نفس الفكرة لتجميع فوائض المستهلكين [1].

لكن لعدم إمكانية قياس المنفعة عدديا، فقد حل محلها تحليل السواء، ومن أبرز أعلامها (باريتو، وإدجورث، وآرو... وغيرهم). وكانت فكرة (باريتو) حول الوضع الأمثل تنسحب على كل المشاركين في النشاط الاقتصادي - كما سبق ذكره - حيث عمم هذا الوضع بحيث لا يمكن أن يتحسن وضع فرد إلا بالإساءة إلى وضع آخر. واعتبر (آرو Kenneth J. Arrow) التدخل في نظام التوزيع واقتراح دالة موحدة للرفاهية الاجتماعية نقضا للديمقراطية[٢].

وإذا كانت دالة الرفاهية الاقتصادية لأفراد المجتمع معروفة، فإن مهمة الاقتصادي تصبح البحث عن الوسائل والسياسات الاقتصادية الملائمة التي تعظم هذه الدالة، في ظل مختلف القيود المتاحة، سواء الاقتصادية أو التكنولوجية...الخ. وحاول (بيرجسون) تقييد مفهوم دالة الرفاهية من خلال[٣]:

١. التفرقة بين المتغيرات الاقتصادية والمتغيرات غير الاقتصادية المؤثرة في الرفاهية.
٢. أن الرفاهية هي دالة للمنافع الفردية والتي بدورها تعتبر دالة للعديد من المتغيرات الأخرى التي تؤثر على المنافع الفردية.

وقد حاول آرو (Arrow) تحديد شكل دالة الرفاهية الاجتماعية لبيرجسون، وأوضح أن دالة الرفاهية الاجتماعية تعتبر وسيلة لاشتقاق ترتيب اجتماعي (Social Ordering) من التفضيلات الفردية المتاحة، وهو ما يسمى بقاعدة الاختيار الفردي (Individual Preferences Choice Rule)، ويوضح (آرو) أن تحقيق قاعدة الاختيار هذه سوف تخضع لعدد من الشروط المحتملة وذلك للحصول على درجة كبيرة من قبول هذه الترتيبات، إلا أنه

---

(1) حسين عمر، الرفاهية الاقتصادية، مرجع سابق، ص (١٠٨).

(2) عبد الجبار السبهاني، عدالة التوزيع والكفاءة الاقتصادية في النظم الوضعية والإسلام: نظرة مقارنة، **مجلة الشريعة والقانون**، مجلس النشر العلمي، جامعة الإمارات العربية المتحدة، العدد الرابع عشر، يناير ٢٠٠١م، ص (١٨٠). وسوف يشار إلى هذا المرجع لاحقاً: عبد الجبار السبهاني، عدالة التوزيع والكفاءة الاقتصادية في النظم الوضعية والإسلام، مرجع سابق.

(3) سعيد عثمان، قراءات في اقتصاديات الخدمات والمشروعات العامة، مرجع سابق، ص (١٢٢).

يعتقد أن تلك الشروط لن تكون متوافرة بصفة عامة. وعليه فإن هناك بعض الاختلافات بين تعريف (بيرجسون) وتعريف (آرو)، يمكن بيان أبرزها في[1]:

١. عرف (آرو) دالة الرفاهية الاجتماعية كقاعدة للخيار الجماعي وصولا إلى ترتيب اجتماعي من الترتيبات الفردية.

٢. أما مفهوم دالة الرفاهية الاجتماعية لـــ (بيرجسون) فهو مفهوم أكثر عمومية، حيث إن الترتيب الاجتماعي للتفضيلات قد يتم الوصول إليه من خلال الترتيبات الفردية، أو بالعديد من الأساليب الأخرى، ومن بينها أسلوب أو قاعدة الاختيار الجماعي، فالترتيبات الجماعية قد يتم الوصول إليها استنادا إلى حكم عقلاني محدد يتسم بالرشد وهذا الحكم الرشيد يختلف بشدة عن قاعدة الاختيار الجماعي.

ملاحظات على دالة الرفاهية[2]:

١. يرى (بيرجسون) أن تفسير (آرو) لدالة الرفاهية الاجتماعية يمكن اعتباره حالة خاصة من مدخل الحكم العقلاني (مدخل ليتل). وبالتالي فإن اعتماد دالة الرفاهية الاجتماعية على حكم عقلاني يدل على أن هذه الدالة ليست فقط انعكاسا لما يفضله وما لا يفضله الفرد. وإنما انعكاس لمشاورات عديدة بين الأفراد للوصول إلى قرار حكيم بشأن تفضيلاتهم. ومن ناحية أخرى ووفقا لتفسير (آرو) فإن هذه الدالة مصممة بحيث لا تعكس مشورة وآراء الأفراد وإنما انعكاس لآراء ومشورة الموظف العام (Public Official)، والذي قد يحل محل أفراد المجتمع في هذا المجال.

٢. تفسير (آرو) لدالة الرفاهية الاجتماعية يواجه ببعض الصعوبات، أهمها أن قاعدة الاختيار الجماعي لتفضيلات الأفراد قد تستند إلى مجموعة من قواعد الاختيار تكون مفضلة عند البعض وغير مفضلة عند البعض الآخر. والأسلوب الذي يتم من خلاله تجنب هذه الصعوبة هو افتراض أن الوصول إلى دالة الرفاهية الاجتماعية يتم من

---

(1) سعيد عتمان، قراءات في اقتصاديات الخدمات والمشروعات العامة، مرجع سابق، ص (١٢٢-١٢٥).

(2) المرجع السابق، ص (١٢٦).

خلال تجميع التفضيلات الفردية في أسلوب مناسب يسمح باشتقاق ترتيب اجتماعي خاص ينحاز إليه الأفراد دون الالتفات إلى ما تم تقريره مسبقا بواسطة الفرد.

٣. في النظرية الاقتصادية التقليدية – وكما يرى ليتل – فإن دالة الرفاهية الاجتماعية هي صياغة للرفاهية الحكمية (Value Judgement)، أما دالة الرفاهية الاجتماعية لآرو فهي تمثيل لقرار اجتماعي، كما الها وسيلة لاشتقاق ترتيب اجتماعي من التفضيلات الفردية. وفي نظرية الاستحالة لآرو(*) يتضح عدم وجود أسلوب ملائم لاشتقاق ترتيب اجتماعي من التفضيلات الفردية، بما يتفق مع شروط (آرو)، ولكن هذا لا يعني رفض نظرية (آرو) على أساس أها غير مناسبة.

٤. النظرية الاقتصادية التقليدية تأخذ الأذواق والتفضيلات الفردية كما هي وصولا إلى التفضيلات الجماعية. أما تحليل (آرو) فيهتم بتحقيق الملاءمة للترتيب الاجتماعي ليتواءم ويتجاوب مع التغيرات في الترتيبات الفردية الخاضعة لشروطه. ولقد ناقش (ليتل) أنه لا توجد حالة توضح ترتيبات وتفضيلات الأفراد في ظل التغير المستمر في الأذواق. ومن هنا فإن معالجة (آرو) لمشكلة الاختيار الجماعي تُعد غير مناسبة.

(*) توصل آرو من تحليله إلى نتيجة سلبية مؤداها "أنه في ظل شروط معينة مقبولة لا توجد دالة للرفاهية الاجتماعية"، ويشار لهذه النتيجة السلبية في كتب الأدب بنظرية آرو (Arrow Theorem)، وبدقة أكثر بنظرية الاستحالة (Impossibility Theorem)، وقد توصل آرو في نظريته تلك إلى أنه ليس هناك وجود للوسيلة التي تحدد الترتيب الاجتماعي للبدائل الاجتماعية المختلفة والتي تعتمد على التفضيلات الفردية، وتشبع في نفس الوقت معيار الاختيار الاجتماعي الملائم أو الصائب (Reasonableness). وذلك يعني عدم وجود ارتباط بين الرشد الاجتماعي وبين التفضيلات الفردية. وهذا بالطبع يتناقض مع نتائج نظرية اقتصاديات الرفاهية الاقتصادية والتي تعبر بصدق عن وجود مثل هذا الترابط.

المبحث الثاني

محكات الرفاه ومقاييسه

يتوقف مستوى الرفاهية على طائفة من العوامل ذات الطابع الموضوعي والذاتي، وتتفاوت هذه العوامل والمقاييس من مجتمع إلى آخر، ومن بيئة إلى أخرى، بل ومن منطقة إلى أخرى داخل المجتمع الواحد، ومن زمان إلى آخر. كما أن حدودها تضيق أو تتسع بحسب الحضارات والبيئات، ودرجة تقدم المجتمعات. وتتميز هذه المقاييس بالنسبية؛ فما تعتبره بعض المجتمعات مطلبا من مطالب الرفاهية، تراه مجتمعات أخرى مطلبا من الضروريات أو الحاجيات.

كما وتتصف هذه المقاييس أو المؤشرات(*) بالديناميكية والتغير، فما كان يعدّ بالأمس تحسينيا أو رفاهيا أصبح اليوم حاجيا أو ضروريا. وعلى سبيل المثال فقد كان التعليم يعد كماليا بالنسبة للعامة في العصور الوسطى، وكان يقتصر على رجال الدين، ثم أصبح اليوم ضرورة أولية يجب أن يحصل عليها كل فرد من أفراد المجتمع. ومن الأمثلة على ذلك فإن

(*) المؤشر هو مقياس كمي يلخص مجموعة من المعلومات أو الظواهر، وتتخذ المؤشرات شكل الخلاصات الرقمية مثل المعدلات والنسب والأرقام القياسية التي تعكس الظاهرة التي يجري قياسها بالخلفية أو البيئة التي حدثت فيها، وهناك مؤشرات وصفية وأخرى متعلقة بالتغير الاجتماعي والتنمية ويطلق عليها مؤشرات اجتماعية (تقيس الحالة العامة للسكان ومستويات معيشة الفئات الاجتماعية المختلفة كالصحة والتعليم والقوى العاملة والإسكان وغيرها)، كما وتستخدم في تقييم توزيع الرفاه على السكان بما في ذلك توزيع الخدمات الاجتماعية، وتحديد حالة الرفاه العامة بما في ذلك قياس التكلفة الاجتماعية والمردود الاجتماعي. للمزيد أنظر:

- سالم عبدالله رحومه، **مؤشرات التنمية الاجتماعية في ليبيا** (١٩٧٠ – ١٩٨٠م)، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، الطبعة الأولى، ١٩٨٨م.
- محمد عدنان وديع، عادل عبدالله، رولا دشتي، علي نصّار، **مسح التطورات في مؤشرات التنمية ونظرياتها**، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، (د.ط)، ديسمبر ١٩٩٧م، ص (٣٥،١٧١). وسوف يشار إلى هذا المرجع لاحقاً: محمد عدنان وديع وآخرون، مسح التطورات في مؤشرات التنمية ونظرياتها، مرجع سابق.

الأنشطة الاجتماعية في السويد تتضمن مختلف أنواع التأمينات الاجتماعية، بينما في الهند فبالكاد تشتمل على التعليم وبعض المساعدات الاجتماعية المحدودة.

وتختلف الدول فيما بينها اختلافا كبيرا في مستوى تحقيق هذه الأنشطة لأفرادها باختلاف مستويات المعيشة، ومستويات الدخل القومي، والموارد الاقتصادية المتاحة في كل منها، كما تختلف في مقدار ما تخصصه من دخلها القومي للرفاهية الاجتماعية، وإلى طبيعة البناء الاجتماعي فيها. وعليه يمكن القول بأن مجال الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية يختلف باختلاف مستوى الدولة الاقتصادي والاجتماعي.

و لّما كان مفهوم الرفاه يعبّر عن المستوى المرتفع من المعيشة، وعن حالة الرخاء التي يعيشها أفراد المجتمع، وهذه - بطبيعة الحال - ترتبط بفكرة الكفاءة والأمثلية من جهة، وبفكرة التوزيع العادل للثروة من جهة ثانية. لكن الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لا تتعلق فقط بالمظهر الاجتماعي لتوزيع الدخل (العدالة). وبفكرة الحد الأقصى من حيث الفاعلية في تخصيص الإنتاجية (الكفاءة الاقتصادية) فحسب، فإن ذلك يستدعي البحث في مسببات هذا الرخاء من ناحية ومعرفة نواقضه من ناحية أخرى.

وذهب كثير من الباحثين والاقتصاديين إلى وضع أسس ومعايير لقياس مستوى الرفاهية، فمنهم من ربطها بمدى تحقيق الأهداف الاقتصادية في المجتمع، والمتمثلة بالكفاءة والأمثلية، وعدالة التوزيع، والنمو الاقتصادي(*)، وأخيرا الاستقرار الاقتصادي. وهؤلاء يرون أنّ هناك علاقةً وطيدةً، وصلةً وثيقةً ما بين الرفاهِ من جهةٍ، والأهدافَ الاقتصاديةِ من جهةٍ ثانية، فبقدرِ ما تتحققُ هذه الأهداف يكونُ مستوى الرفاهيةِ في ذلك المجتمع.

وهناك من يرى أنها تقاس بطائفة من المؤشرات الإحصائية التي تهيئ الإمكانية لإجراء مقارنات بين البلدان، وتتنوع هذه المؤشرات بين كمية أو نوعية، نقدية أو عينية، موضوعية أو ذاتية، مفصّلة أو مركبة، ولكل منها مشكلاته واستعمالاته(1). ومن بين هذه المؤشرات: حجمُ الاستهلاكِ وبُنْيَتِه لدى السكانِ، ومدى تعادل توزيع الخيرات المادية في المجتمع بين كل أفراده، ومدى توافر الشروط الاجتماعية لحياة السكان مثل: الخدمات الطبية، والصحة،

(*) النمو هو عبارة عن زيادة مستمرة في متوسط دخل الفرد الحقيقي عبر الزمن. (المشرف).

(1) محمد عدنان وديع وآخرون، مسح التطورات في مؤشرات التنمية ونظرياتها، مرجع سابق، ص (١٧١).

والتعليم، والمساكن، والمرافق العامة، وحتى نقاوة الهواء الذي يستنشقه الإنسان، وعلى ارتياحه أو عدم ارتياحه لمنظر الطبيعة المجاورة، وعلى سلامة الموقف بالنسبة له شخصيا ولأمواله، وعلى حماية أعصابه من الهزات والقلق، وعلى مدى تهيئة الإمكانية له كي يلبي حاجاته المادية ومتطلباته الروحية، وعلى حماية مزاجه من المعاناة بسبب الظلم الاجتماعي... وغيرها[1]. وسوف تأتي الدراسة على بيان أبرز هذه المحكات أو المقاييس في المطالب التالية:

(1) كلوتشكوفسكي وآخرون، اقتصاد البلدان الغنية والفقيرة، مرجع سابق، ص (٣٧٢).

المطلب الأول:الكفاءة والأمثلية

أشارت بعض الدراسات إلى أن مفهوم الكفاءة والأمثلية يتعلق بحجم الكعكة أو الفطيرة (Size of the Pie). وتعتبر الكفاءة واحدة من أبرز الأهداف الاقتصادية، وهي في ذات الوقت إحدى مقاييس الرفاه الاقتصادي والاجتماعي، بل إن البعض يعتبرها أولى هذه المقاييس. ويراها آخرون "من لوازم الأمثلية وهما معا من لوازم الرفاهية"[(١)]. كما أن الكفاءة الاقتصادية – ومؤشرها الأساسي تطور الانتاجية كماً ونوعاً – بحاجة إلى كفاءة إجتماعية أو مجتمعية، مؤشراتها الأساسية: تحسين نوعية الحياة، ودعم حقوق المواطنة، وتوسيع خيارات المواطنين وفق مبدأ تكافوء الفرص، وتحقيق الاندماج الاجتماعي[(٢)]. وينطوي مصطلح الكفاءة على:

١. كفاءة فنية (إنتاجية): وهذه تعني أن المجتمع يحقق التوظيف الكامل، وبالتالي فهو يحقق أكبر ناتج ممكن من الموارد المتاحة. ويمكن توضيح ذلك فيما يعبّر عنه بمنحنى إمكانات الانتاج. وهذا المنحنى يتأثر بعدد من العوامل، أبرزها: التكنولوجيا والموارد. وبالتالي فإن هذا المنحنى ينتقل إلى اليمين (إذا توافرت الموارد، أو تطورت وسائل التكنولوجيا المستخدمة)، وقد ينتقل إلى الشمال (إذا نقصت الموارد الاقتصادية، أو تراجعت وسائل التكنولوجيا). وترتبط الكفاءة الفنية بالرفاهية الاقتصادية والاجتماعية من حيث إن الناتج يكون أكبر ما يمكن. ومعلوم أن تحقيق رفاهية الأفراد والمجتمعات تكون دالة في زيادة الناتج، إذ ان المقسوم الاجتماعي يعتمد على الكفاءة الفنية.

---

(1) عبد الجبار السبهاني، **الأسعار وتخصيص الموارد في الاسلام: مدخل إسلامي لدراسة النظرية الاقتصادية، دراسة مقارنة**، دار البحوث للدراسات الاسلامية وإحياء التراث، دبي، الطبعة الأولى، (٢٠٠٥م)، ص (٩٥). وسوف يشار إلى هذا المرجع لاحقاً: عبد الجبار السبهاني، الأسعار وتخصيص الموارد في الاسلام، مرجع سابق.

(2) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، السياسات الاجتماعية في البلدان العربية، مرجع سابق، ص (٥).

٢. كفاءة تخصيصية(1): وهي مجموعة المخرجات المثلى المنتجة بأفضل طريقة وأفضل مزيج وأكثرها فعالية(٢)، بمعنى أن يكون الناتج موافقا للتفضيل الاجتماعي. وتتعلق هذه الكفاءة بمنحنى السواء الذي يحدد أو يعكس طريقة توزيع الدخل، فهذا المنحنى هو الذي يحدد وضع الرفاهية للمجتمع؛ فحينما يكون الأمر متعلقا بإنتاج الضروريات والترفيات فإن تماس منحنى السواء مع منحنى إمكانات الإنتاج في نقطة أقرب إلى الضروريات يعني أن المجتمع يكون أقرب إلى وضع الرفاه الاجتماعي، أما إذا كان التماس قريبا من الكماليات فإن ذلك يعني ابتعاد المجتمع عن الوضع المحقق للرفاه؛ لأن الوضع الأخير يحقق رفاه الطبقة الأكثر ثراء. وعليه يمكن القول إن شرط تعظيم الرفاه الاقتصادي والاجتماعي هو أن تقترن الكفاءة التخصيصية بنظام توزيعي عادل، وعندئذ يكون الإنتاج موافقا للتفضيل الاجتماعي وبالتالي فإن منحى السواء يكون معبرا عن الحاجات الحقيقية لأفراد المجتمع.

وترى الدراسة أهمية التعريج على أبرز تحليلات اقتصاديي الرفاه أمثال: (بيجو)، (مارشال)، (هيكس)، (كالدور)، (ليتل)، (سكيتوفسكي)، و(باريتو)... وغيرهم، والتي يمكن إجمالها على النحو المبين تاليا:

١. تحليل بيجو للرفاهية:

حاول (بيجو) تفسير العلاقة بين الرفاهية الاقتصادية والنتـــائج الاجتماعيـــة، وقـــد استخدم في تحليله فكرة (صافي الناتج الاجتماعي Social Net Product)، وهي تنطـــوي على إمكانية تجميع اشباعات الأفراد، بمعنى أن الرفاهية لا تتوقف على الاختيار الفردي، بل تتوقف أيضا على النشاط الجمعي والاختيار الجماعي. وهو بذلك ينحو نحو (مارشال) الذي كان يستخدم نفس الفكرة لتجميع فـــوائض المـــستهلكين (Consumers' Surpluses)،

(1) للمزيد عن شروط الأمثلية الباريتية للكفاءة التخصيصية أنظر: Bell, Philip w. and Todaro, Michael P., *Economic Theory: an integrated text with special reference to developing areas*, Oxford University Press, Delhi, 1977, PP: (278-288) .

(2) المرجع السابق، ص (٦٨٧). وأنظر أيضاً: http://www.bridge.ids.ac.uk/reports/Macroeconomics-arabic.doc

والذي دعا إلى التدخل الرشيد وزيادة نصيب الدولة من الدخل الموزّع لكي تقوم الدولة بتوزيعه على الأفراد بصورة غير مباشرة بهدف تحقيق الرفاهية الاجتماعية(١).

ولقد استخدم (بيجو) في تحليله فكرتين رئيستين للدلالة في الرفاهية الاقتصادية الكلية: حجم الدخل القومي، وتوزيع الدخل القومي. حيث تنطوي الفكرة الأولى على أن أي زيادة في الدخل القومي الكلي للمجتمع تؤدي إلى زيادة في الرفاهية الاقتصادية. أما الفكرة الثانية فيقول (بيجو) إن التغيرات في توزيع الدخل القومي لصالح الفقراء ستؤدي أيضا إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية(٢).

غير أن (بيجو) في الواقع يُضَمِّن نظريته فكرة أساسية معينة، وهي مجموعة من الشروط الحدية في الإنتاج، حيث يقرر بأن صافي الناتج الحدي الاجتماعي للموارد لا بدّ أن يتعادل في كافة الاستعمالات لكي يمكن أن يصل الناتج القومي إلى أكبر حجم ممكن. فإذا لم تتوافر هذه الشروط فمن الممكن زيادة الناتج القومي الكلي عن طريق نقل الموارد من الاستعمالات التي يكون فيها صافي الناتج الحدي الاجتماعي منخفضا إلى الاستعمالات التي يكون فيها مرتفعا نسبيا. ويرى (بيجو) أن زيادة الرفاهية لأفراد المجتمع تتوقف على ثلاثة شروط يقابلها ثلاث سياسات هي(٣):

أ- الشرط الأول: شرط الكفاءة؛ أي التخصيص الأمثل للموارد، بمعنى: (تساوي المنافع الحدية لعناصر الإنتاج). وهذا الشرط يمكن تحقيقه من خلال سياسة تدخلية يمكن من خلالها تشجيع المشروعات والقطاعات الإنتاجية ذات العائد المتزايد لتحقيق أقصى عائد إنتاجي.

ب- الشرط الثاني: شرط العدالة؛ وهذا الشرط يسمح بزيادة الاستهلاك وإشباع الحاجات الأساسية للأفراد والطبقات الأكثر احتياجا، ويمكن تحقيقه من خلال سياسة اجتماعية للتوزيع كسياسة الأجور المناسبة، وسياسة ضريبية عادلة تحقق العائد الاجتماعي الأقصى.

---

(1) مصطفى شيحة، الاقتصاد العام للرفاهية، مرجع سابق، ص (٨٥).

(2) حسين عمر، الرفاهية الاقتصادية، مرجع سابق، ص (١٠٨).

(3) للمزيد أنظر: مصطفى شيحة، الاقتصاد العام للرفاهية، مرجع سابق، ص (٨٦).

ج- الشرط الثالث: شرط الاستقرار؛ أي منع التقلبات في الدخل والبطالة، ويمكن تحقيقه من خلال سياسة اقتصادية ضد التقلبات بهدف تحقيق النمو الاقتصادي.

٢. مقياس كالدور وهيكس وليتل وسكيتوفسكي:

تدور الفكرة الأساسية في هذه المدرسة حول الإشباع أو الرفاهية، ويقوم التحليل وفق هذه المقاييس على أساس الفرد؛ بمعنى أن الفرد الذي يقع على منحنى سواء أعلى يحظى بإشباع أكبر.

أ- مقياس (كالدور) و(هيكس): قدّم كل من (هيكس) و(كالدور) معيارا جديدا للرفاهية يقوم على (مبدأ التعويض)، وطبقا لهذا المبدأ فإن أية حالة أو مركز اقتصادي سيكون أكثر فاعلية من مركز آخر إذا كان من الممكن للمنتفعين من المركز الجديد تعويض المتضررين منه[١]، وهذا المبدأ يكون قد أضاف شرطا جديدا لزيادة الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية يتمثل في عملية التعويض للمحافظة على المواقف والمميزات المكتسبة[٢]. ووفقا لهذا المقياس - أيضا - يرى (كالدور) أن التعويض أمر (مفترض Hypothetical)؛ أي أنه لا يتم فعلا، وهو ما جعل (ليتل) يعترض بأن التعويض المفترض ليس بالطريقة التي تهدينا إلى أية نتائج عملية حول الرفاهية. في حين يقرر (هيكس) أن هذا المقياس يصلح أن يكون أساسا لأية سياسة اقتصادية سليمة، وهو يؤكد أن دفع التعويض سيميل بالآثار التوزيعية إلى أن تلغي بعضها البعض. كما أن تعويض أي فرد يتضمن - نظريا - دفعه إلى نفس خط السلوك الذي كان عليه من قبل[٣].

ب- وأما (ليتل): فقد خلص إلى أنه "إذا تحققت شروط (هيكس) و(كالدور)، واعتُبِرَ أن التوزيع الجديد للدخل أفضل من التوزيع القديم، فلا بدّ من النص على ذلك صراحة. وإذا كانت الآثار التوزيعية ملائمة، فمن السخف تعضيد فكرة التعويض الفعلي للخاسرين. ومن ثم فلا بدّ من الاعتراف بأن توزيع الدخل هو بمثابة متغير

---

(1) Said Hallaq, *Individual, Society and Social Choice in Islamic Thought*, P: (139).

(2) مصطفى شيحة، الاقتصاد العام للرفاهية، مرجع سابق، ص (٨٨).

(3) حسين عمر، الرفاهية الاقتصادية، مرجع سابق، ص (١٢٧).

أخلاقي يجب أن تعطى له قيمة معينة: متغير أخلاقي ملائم أو غير ملائـــم، أي لا بد أن يكون لدينا مقياس للرفاهية يشتمل بالضرورة على هذا المتغير الأخلاقي"[١].

ثم يختم (ليتل) بأنه قد لا يمكن تبرير سياسة (هيكس) في الرفاهية إلا بالنسبة لتلك التغيرات التي يحتمل معها أن تكون الآثار التوزيعية للدخل الحقيقي طفيفـــة. ولا يصلح مقياس (كالدور – هيكس) إذن – في رأي ليتل – بالنسبة للتغيرات الـــتي تتضمن آثارا توزيعية واسعة النطاق، لأنه ليس من المعقول في مثل هذه الحالـــة أن نذكر أنها ستلغي بعضها البعض. ولهذا فإن الأمر يدعو إلى الحكم الشخصي على ما إذا كان توزيع الدخل الحقيقي توزيعا حسنا أم سيئا. ويقرر (ليتل) أخيرا أنـــه يمكن التوصية بمثل هذا التغير لو أنه استوفى شرط مقياس (كالدور– هيكس) وأن التغير في التوزيع ليس سيئا. فإذا كان التغير سيئا أمكن للتعويض أن يجعله حـــسنا ولا بد من دفع التعويض تبعا لذلك.

ج- مقياس سكيتوفسكي Scitovszky[٢]:

أقام (سكيتوفسكي) الدليل على أن مقياس (كالدور – هيكس) قـــد يـــؤدي إلى التناقض، فإذا كان هناك تغير ما قد استوفى شروط مقياس (كالدور – هـــيكس) ولكن التعويض لم يدفع فعلا، فلا مناص من أن يصبح توزيع الدخل الحقيقي بعد حدوث التغير مختلفا عنه قبل حدوث التغير. وعلى ذلك فمن الممكن أن يحـــدث تغير عكسي.

(1) حسين عمر، الرفاهية الاقتصادية، مرجع سابق، ص (١٢٩).

(2) المرجع السابق، ص (١٣٠).

٣. تحليل باريتو للرفاهية:

يعرف الاقتصادي المشهور (فلفريدو باريتو Vilfredo Parito)(*) الوضع الأمثل (Optimum Position) أو أقصى الرفاهية العامة بأنه ذلك الوضع الذي لا يمكن التحرك منه إلى وضع آخر يصبح فيه كل فرد في النظام الاقتصادي أحسن حالا من ذي قبل، فإذا حدث انتقال معين من الوضع الأصلي إلى وضع آخر تتحقق معه زيادة في الرفاهية لبعض الأفراد، ولكن يترتب عليها نقص في رفاهية الأفراد الآخرين. فليس من الممكن - تبعا لتعريف (باريتو) - تحديد ما إذا كانت الرفاهية الكلية تزداد أو تنقص بعد التغير(1). وبعبارة أخرى فإنه لو حدثت كل من الزيادات الموجبة والزيادات السالبة في رفاهية الأفراد في نفس الوقت، فمن المتعذر مقارنة الوضع قبل حدوث التغير بالوضع بعد حدوث التغير.

ومن المهم إدراك أن مثل هذه المخصصات لا علاقة لها بنمط توزيع الدخل؛ بمعنى أن الوضع الأمثل هو الوضع الذي تستنفد فيه إمكانية تحسين أوضاع البعض إلا على حساب آخرين. وبهذا تكون أمثلية (باريتو) موائمة للاستعمال مع فكرة توزيع الدخل بطريقة غير متساوية على الإطلاق، كما هي موائمة للاستعمال في توزيع للدخل غاية في العدالة والمساواة. وعليهِ فإنَّ الرفاه - حسبَ باريتو - يمثلُ تغييراً في الرفاهِ يجعلُ كلَّ فردٍ أو جزء في المجتمعِ في حالةٍ أفضل دونَ انقاص أي شيءٍ من رفاهِ فردٍ آخر، أو جزء آخر من المجتمع، ويمكنُ لهذا النوعِ من التحسنِ أن يحدثَ حتى في حالةِ عدمِ شعورِ غالبيةِ السكانِ بأيةِ منفعةٍ. ومن هنا يرى البعضُ ان نظريات (باريتو) في الكفاءة والأمثلية على قدرٍ كبيرٍ من الأهميةِ في

(*) باريتو: اقتصادي سويسري (١٨٤٨م - ١٩٢٣م). في كتاب عبد المنعم السيد علي (اقتصادي ايطالي مشهور). وهناك أيضاً من يسميه (فبلن) وآخرون (فلفريدو).

(1) Leftwich, Richard H. and Eckert, Ross D., ***The price System and Resource Allocation***, The Dryden press, Holt - Saunders International Editions, Ninth Edition, 1985, P (12).: أنظر أيضاً

- Bell P.W. and Todaro M.P., *Economic Theory*, P: (287).
- Said Hallaq, *Individual, Society and Social Choice*, P: (122-125).
- http://www.bridge.ids.ac.uk/reports/Macroeconomics-arabic.doc
- حسين عمر، الرفاهية الاقتصادية، مرجع سابق، ص (١١٥-١١٩).

الاستخدامِ لوضعِ إطارٍ لتقييمِ التدخلِ الحكومي وفي فـــرضِ الـــضرائبِ وسياســـة إعـــادةِ التوزيع(١).

ووفقاً لشروطِ (أمثلية باريتو Parito Optimality) لتعظيمِ الرفاهيةِ الاقتصاديةِ، فإنها تتحققُ عندما لا نستطيعُ بإعادةِ تخصيصِ المواردِ الاقتصاديةِ أنْ نجعلَ رفاهيةَ أي شـــخصٍ في المجتمعِ في وضعٍ أفضلَ مما كانَ عليه، دونَ أنْ نجعلَ رفاهيةَ شخصٍ آخرَ في موقفٍ أدنى ممـــا كانت عليه. وهذا ينسحبُ على كلِّ المشاركين في النشاطِ الاقتصادي، فالمستهلكُ ينجـــزُ وضعَهُ الأمثلِ إذا لم يَعُدْ بإمكانه أن يزيدَ من شراءِ سلعة ما إلا بتخليه عن أخرى، وقد عُمِّمَ هذا الوضعُ الترتيـــبيُ ليشملَ كلَّ وضعٍ يَسْتَنْفِذُ التسويةَ بحيثُ لا يمكنُ زيادة رفاهية أحـــدِ الأفرادِ دونَ تخفيضِ رفاهيةِ فردٍ آخر(٢).

ويفسرُ (باريتو) تعريفَهُ الخاصَ بالوضعِ الأمثلِ للرفاهية على أساسِ الاستعانةِ بتحليـــلِ منحنياتِ السواء الخاص بعملياتِ التبادلِ بين فردين، كما في الشكل الذي يظهر بـــالملحق رقم (٣) في نهاية الدراسة، والذي يمثل صندوق (إدجورث Edgeworth).

ووفقا لتحليل (باريتو) فإن كل نقطة على منحنى التعاقد (المبين بالشكل) تمثل وضـــعاً يعبر عن أقصى الرفاهية، وأي نقطة على هذا الخط أفضل من أي نقطة لا تقع على نفـــس الخط. وعليه فإن (باريتو) هو أول من أقام دعائم التحليل الحديث لاقتـــصاديات الرفاهيـــة باستخدام فكرة التفضيل غير القابل للقياس العددي؛ فالوضع الأمثل في تحليل (باريتو) هـــو ذلك الوضع الذي يستحيل معه وضع أي فرد على منحنى سواء أعلى، دون أن يترتب على ذلك وضع فرد آخر على منحنى سواءٍ أدنى(٣).

---

(1) أنظر: http://www.bridge.ids.ac.uk/reports/Macroeconomics-arabic.doc

(2) عبد المنعم السيد علي، **مدخل في علم الاقتصاد** (دراسة في مباديء الاقتصاد الرأسمـــالي والاشـــتراكي) – **مباديء الاقتصاد الكلي**، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجامعة المستنصرية، بغداد، (د.ط)، ١٩٨٤م، ص (٣٤٦). وسوف يشار إلى هذا المرجع لاحقاً: عبد المنعم السيد علي، مدخل في علم الاقتصاد، مرجـــع سابق. وأنظر كذلك:

- عبد الجبار السبهاني، الأسعار وتخصيص الموارد في الاسلام، مرجع سابق، ص (٩٤).
- سعيد عتمان، قراءات في اقتصاديات الخدمات والمشروعات العامة، مرجع سابق، ص (٩٤).
- http://us.f504.mail.yahoo.com/ym/ShowLetter?Msgld&Idx

(3) حسين عمر، الرفاهية الاقتصادية، مرجع سابق، ص (١٢٠).

أما الفروض التي يقوم عليها نموذج (باريتو) في الرفاهية فتتمثل في: ضرورة سيادة ظروف المنافسة الكاملة في القطاع الخاص، وعدم وجود آثار خارجية(*) في جانبي الإنتاج والاستهلاك، بالإضافة إلى وجود أسس كاملة ومقبولة للتصويت في القطاع الحكومي(1).

وبشكل عام يمكن القول إن الأمثلية عند (باريتو) يمكن أن تتحقق إذا تحققت الشروط السبعة التالية(2):

١. الأمثلية في استعمال الموارد: وهذه تتحقق عندما يكون الناتج الحدي للعامل (أ) مقسوما على سعره، مساويا للناتج الحدي للعامل (ب) مقسوما على سعره، وهكذا لجميع عوامل الإنتاج.

٢. الأمثلية في تخصيص الإنتاج: وهذه تتحقق عندما تكون الكلفة الحدية للسلعة (أ) مقسومة على الكلفة الحدية للسلعة (ب) في النشاط (س) مساوية للكلفة الحدية للسلعة (أ) مقسومة على الكلفة الحدية للسلعة (ب) في النشاط (ص).

٣. الأمثلية في تخصيص موارد الإنتاج: تتحقق عندما يكون الناتج الحدي للعامل (أ) في الصناعة (س) مساويا للناتج الحدي لنفس العامل في أي صناعة أخرى.

٤. الأمثلية في الاختيار بالنسبة للمستهلكين: وهذه تتحقق عندما تكون المنفعة الحدية لإنفاقه متساوية في جميع الوجوه؛ بمعنى أن تكون المنفعة الحدية للسلعة (أ) مقسوما على المنفعة الحدية للسلعة (ب) مساويا لسعر السلعة (أ) مقسوما على سعر السلعة (ب)، ومساويا للمنفعة الحدية للسلعة (ن) مقسوما على سعر السلعة (ن).

(*) الآثار الخارجية (Externalities) وهي المنافع أو التكاليف الناتجة عن الفعاليات الاقتصادية، وقد تكون إيجابية ويطلق عليها البعض (الوفورات)، أو سلبية ويطلق عليها (اللاوفورات). وبعبارة أخرى فإن الوفورات تعني المكاسب التي يحصل عليها المستهلك أو المنتج من الوسط الذي يمارس فيه نشاطه، دون أن يقدم لذلك ثمناً، أو يتحمل كلفة. واللاوفورات تعني الأضرار أو التكاليف التي تفرض على المستهلك أو المنتج من الوسط الذي ينشط فيه دون أن يكون قادراً على دفعها أو الحصول على تعويض عنها. أنظر:

- عبد الجبار السبهاني، الأسعار وتخصيص الموارد في الإسلام، مرجع سابق، ص (١١٠).
- http://en.wikipedia.org/wiki/Externality

(1) أنظر: سعيد عثمان، قراءات في اقتصاديات الخدمات والمشروعات العامة، مرجع سابق، ص (٩٥).

(2) عبد المنعم السيد علي، مدخل في علم الاقتصاد، مرجع سابق، ص (٣٤٦). بالإحالة على: Bell and Todaro, *Economics Theory*, P: (287)

٥. الأمثلية في الجهد: وهذه تتحقق عندما تتساوى المنفعة الحدية لما يحصل عليه الفرد من دخل إضافي مع الجهد الإضافي الذي يبذله للحصول على ذلك الدخل الإضافي بنفسه.

٦. الأمثلية في عملية المبادلة: وهذه تعني أن نسبة المنفعة المشار إليها في البند (٤) أعلاه تكون متساوية لجميع المستهلكين للسلع ذاتها.

٧. الأمثلية في الإنتاج: وهذه تتحقق عندما تكون الكلفة الحدية للسلعة (أ) مقسومة على الكلفة الحدية للسلعة (ب) بالنسبة للمنتجين جميعا مساوية لسعر السلعة (أ) مقسوما على سعر السلعة (ب) بالنسبة للمستهلكين جميعا.

لكن هذه الشروط السبعة للأمثلية الباريتية والتي يجب أن تتحقق في آن واحد، لم يرها الاقتصادي الأمريكي (ليرنر Lerner) كافية، فأردفها بخمسة شروط إضافية، اعتبرها كافية مع شروط (باريتو) السبعة الضرورية لتعظيم الرفاهية، وهذه الشروط هي[1]:

١. المنفعة الحدية الاجتماعية (م ح ع)	=	قيمة الناتج الحدي (ق ن ح)
٢. قيمة الناتج الحدي (ق ن ح)	=	الإيراد الحدي الخاص (إ ح خ)
٣. الإيراد الحدي الخاص (إ ح خ)	=	الكلفة الحدية الخاصة (ك ح خ)
٤. الكلفة الحدية الخاصة (ك ح خ)	=	قيمة العامل الحدي (ق ع ح)
٥. قيمة العامل الحدي (ق ع ح)	=	الكلفة الحدية الاجتماعية (ك ح ع)

بمعنى مساواة المنفعة الحدية الاجتماعية بالكلفة الحدية الاجتماعية. وقد اعتبرت هذه المساواة شرطا كافيا لتطابق الرفاه المعظم مع الكفاءة القصوى، وهي حالة خاصة جدا من البناء الباريتي، حيث تتطابق فيها الحسابات الخاصة مع الحسابات الاجتماعية[2]. وعليه فإن عدمَ توافرِ أحد هذهِ الفروض لن يسمح بتحقيقِ التخصيصِ الأمثلِ للمواردِ الاقتصادية،

---

(1) أنظر:

– عبد المنعم السيد علي، مدخل في علم الاقتصاد، مرجع سابق، ص (٣٥٢).

– عبد الجبار السبهاني، الأسعار وتخصيص الموارد في الاسلام، مرجع سابق، ص (١٠٢). بالإحالة على:

- A. Lerner, Economics of Control: Principles of Welfare Economics, New York, Macmillan, 1959, P (76).

(2) عبد الجبار السبهاني، الأسعار وتخصيص الموارد في الاسلام، مرجع سابق، ص (١٠٣). بالإحالة على:

- Pigou A.C., Economics of Welfare, Part 11, Ch. 11.

وسوفَ يترتبُ عليهِ وجودُ انحرافٍ بين التخصيصِ الفعلي للمواردِ وبينَ التخصيصِ الأمثلِ لها.

أما مظاهرُ الرفاهيةِ الاجتماعيةِ المعظّمة ضمنَ النمطِ التوزيعي السائد فتتلخصُ في(1):

١. حالة التوازن العام للإنتاج والتبادل. وهذه تتحقق عند توافر المعايير الأربعة التالية:

أ) عندما يكون معدّل التعويض الحدّي في الاستهلاك (Marginal Rate of Substitution - MRS) متساويا لجميع المستهلكين؛ بمعنى أنه لا يمكن تحسين وضع مستهلك دون الإساءة إلى وضع مستهلك آخر.

ب) عندما يكون معدّل التحويل الحدّي في الإنتاج (Marginal Rate of Transformation - MRTS) متساويا، بمعنى أنه لا يمكن زيادة إنتاج أي سلعة دون أن ينخفض إنتاج سلعة أخرى.

ج) عندما يكون الناتج الحدي لعناصر الإنتاج متساوياً في جميع استخداماته، أو بعبارة أخرى؛ عندما يكون ناتج عنصر الإنتاج متساويا في جميع الشركات التي تنتج هذا المنتج.

د) عندما يتساوى معدل التعويض الحدي في الاستهلاك مع معدل التحويل الحدي في الإنتاج.

٢. غياب الوفورات واللاوفورات.

٣. تقعُّر تام باتجاه نقطة الأصل لمنحنى إمكانيات الإنتاج (في ظل صناعات الكلف المتزايدة)، أي النأي بالسوق عن نواقض الكمال، وصولا إلى الوضع المعظم للرفاهية الاجتماعية.

٤. اكتمال بنية السوق التنافسية

---

(1) Leftwich, Richard H. and Eckert, Ross D., ***The price System and Resource Allocation***, P (152). أنظر أيضا

- عبد الجبار السبهاني، الأسعار وتخصيص الموارد في الاسلام، مرجع سابق، ص (١٠٢).
- http://us.f504.mail.yahoo.com/ym/ShowLetter?Msgld

تقييم نموذج باريتو في الرفاهية[1]:

١. يقضي نموذج (باريتو) في الرفاهية أن لا يكون بالمستطاع تحسين وضع شخص ما دون الإساءة إلى وضع شخص آخر.

٢. هذه الأمثلية لا تتحقق إلا في ظل فروض أساسية: (المنافسة الكاملة، وعدم وجود آثار خارجية - الوفورات واللاوفورات - وعدم وجود سلع أو منتجات عامة)، وهذه الفروض غير واقعية، ويصعب تحقيقها في الواقع العملي، وبالتالي فإن غياب أحد هذه الفروض يترتب عليه فشل نظام السوق ومن ثم نموذج (باريتو).

٣. من أخطر ما يواجه نموذج (باريتو)، نمط توزيع الدخل القومي عند تحقيق التخصيص الأمثل للموارد، حيث إنه اعتبر توزيع الدخل أمراً معطىً، وبحث عن الأمثلية في ظل التوزيع القائم مهما كان بغض النظر عن عدالته، بل إنه افترض – ضمنيا – التوزيع الحالي توزيعا أمثل. فهو إذن لا يهتم بتحديد الطبقات الدخلية التي ينتمي لها الأفراد الذين تزيد منافعهم أو رفاهيتهم، والطبقات الدخلية التي ينتمي لها الأفراد الذين تنخفض رفاهيتهم.

ومن الانتقادات أيضا، ما أوضحه كل من (كالدور) و(هيكس) ان تخصيص الموارد يمكن أن يكون في وضع غير أمثل، بالرغم من أن إعادة التخصيص للموارد لن يترتب عليها زيادة رفاهية أحد الأفراد إلا على حساب انخفاض رفاهية آخرين؛ فإذا كان مقدار الزيادة في رفاهية الأفراد الغانمين (Gainers) تفوق الانخفاض في رفاهية الأفراد الخاسرين (Losers)، فإن تخصيص الموارد لن يكون أمثلاً، وهذا لم يتناوله تحليل (باريتو) في الرفاهية.

---

(1) أنظر:

- سعيد عتمان، قراءات في اقتصاديات الخدمات والمشروعات العامة، مرجع سابق، ص (١٢٩).
- http://us.f504.mail.yahoo.com/ym/ShowLetter?Msgld

المطلب الثاني: عدالة توزيع الدخول والثروات

يقترن موضوع الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية بنظام التوزيع ارتباطاً وثيقاً، بل إن عدالة التوزيع تعتبر شرطاً من شروط تحقيق الرفاهية. وبعبارة أخرى فإن تقليص درجة اللامساواة بين الأفراد أو الزمر الإجتماعية أو الأقاليم، يعتبر واحدا من معايير قياس التنمية وواحداً من مراميها الأكثر أهمية[1]. وكما أن عدالة التوزيع تعتبر هدفاً من الأهداف الاقتصادية، فإنها تعتبر في ذات الوقت شرطاً لتحقيق التوظيف الكامل ومن ثم الكفاءة، وأي مقصد اجتماعي لا يمكن أن يتحقق إذا ما أهملت العملية التوزيعية. وإذا كانت الكفاءة تتعلق بحجم الكعكة أو الفطيرة، فإن "توزيع الدخل هو أكثر موضوعيةً ويتعلق بتقسيم هذه الكعكة أو الفطيرة"[2].

وعليه فإن عدالة التوزيع تعتبر بمثابة اللبنة الأولى في البناء الاقتصادي، وحجرُ الزاويةِ فيه. ومن هنا احتلت قضيةُ التوزيع جوهرُ الخلاف بينَ النظمِ الاقتصاديةِ المختلفةِ. وتكمنُ الفكرةُ الأساسية في أن دولةَ الرفاه، واقتصاد الرفاهيةِ يقضي بوجوبِ تصحيح التوزيعِ ليصبحَ أكثرَ عدالة، وهم بذلك يعتقدون أن ذلك يصبُّ في صالح الرفاهية.

ففي النظام الرأسمالي كان أساس التوزيع هو الملكية، وأن الفرد يحصل على دخل بمقدار ما يملكه من عناصر الإنتاج. فالذي يحدد الدخل هنا هو: مقدار ما يملكه الفرد من عناصر الإنتاج، وسعر وحدة العنصر. وهذا بحد ذاته يعمّق الفجوة ابتداءً، بمعنى أن "اتساع الفجوة السائدة بين رفاهية الفئات الاجتماعية المختلفة (يصبح) أمرا مبرمجا مسبقا"[3]. فالذي يملك أكثر يحقق دخلا أكثر، والذي يملك أقل يحقق دخلا أقل؛ وبهذا يزداد الغنيُّ غنىً والفقيرُ فقراً، وتتسع الفجوةُ بينهما أكثرَ فأكثر.

بينما اختلفت النظرة إلى أسس التوزيع في النظام الاشتراكي، نظراً لأن عناصرَ الإنتاجِ وفقاً لهذا النظامِ تكونُ مملوكةً للجميع، وعليهِ فإنَّ التوزيع يكونُ حسبَ العملِ (في مراحلهِ الأولى)، وحسبَ الحاجةِ (في المراحلِ اللاحقة). ولكن الحاجةُ هنا هي وصفٌ لوفرةِ الإنتاجِ أكثر من كونها أساساً حقوقياً للتوزيع؛ بمعنى أن الإنتاج سيكونُ وافراً بحيث يستطيع كلٌّ

(1) محمد عدنان وديع وآخرون، مسح التطورات في مؤشرات التنمية ونظرياتها، مرجع سابق، ص (٣١).

(2) أنظر: http://us.f504.mail.yahoo.com/ym/ShowLetter?Msgld&Idx

(3) هورست أفهيلد، اقتصاد يغدق فقرا، مرجع سابق، ص (١١٩).

فردٍ أن يحصلَ على كلِّ ما يحتاجُ إليه. وقد تبين أن غيابَ الحافزِ في النظامِ الشيوعي أدّى إلى عدم الكفاءة.

وتجدرُ الإشارةُ أيضا إلى أنَّ مفهومَ العدالةِ التوزيعيةِ مفهومٌ نسبي، فليس هناكَ إجماعٌ أو اتفاقٌ على دلالةِ هذا المفهوم، فهناك من يرى أن الأفضليةَ تكمنُ في أن يكونَ التوزيعُ بين أفرادِ المجتمعِ بالتساوي، في حين يرى آخرونَ أنَّ الأفضليةَ تكونُ للتمايزِ أو التفاوتِ. وإذا كانَ أنصارُ مبدأ (عدم المساواة) يستندون إلى أنَّ ذلك أدعى إلى تحقيقِ الرفاهية، من خلالِ استثارة الحافزِ والدافعيةَ لدى الأفراد، فإن أنصار مبدأ (المساواة) يرونَ أنَّ مبدأهم أقربُ لتحقيقها (الرفاهية)، ولكلٍ منهما تبريراتُهُ وبراهينَهُ التي تؤيِّدُ وجهةَ نظره.

فأما دعاة المساواة: فيرون أن عدمَ المساواةِ ينعكسُ على أنواعٍ أخرى عديدةٍ من اللامساواة، وهذا ما أكّدهُ تقريرُ التنمية البشرية(*) حيثُ جاءَ فيه: "تعكسُ اللامساواةُ في الدخلِ صورة أنواعِ اللامساواة الأوسعَ نطاقاً في فرصِ الحياة، وتؤثر فيها على حدّ سواء بدءاً بفرصةِ البقاءِ على قيدِ الحياة. ففي بوليفيا والبيرو، يبلغ معدل وفياتِ الرضّعِ بين أفقر (٢٠) بالمائة من السكان أربعة إلى خمسةِ أضعاف نظرائهم من أطفال أغنى (٢٠) بالمائة"(1). وهذه واحدةٌ من الآثارِ التي أطاحت بدولةِ الرفاهية.

كما أن اللامساواة تنتهك المباديء الأخلاقية الأساس للعدالة الاجتماعية، بالإضافة إلى انعكاسها السلبي على النمو، وعلى الديمقراطية، وعلى التماسك الاجتماعي، إضافةً إلى إضرارها المباشرِ بالفقراءِ في مجالاتِ الصحةِ والتعليمِ... وغيرها. وقد كتبَ (أفلاطون) في القرنِ الخامسِ قبلَ الميلادِ محذّراً المشرّعين الأثينيّين مما تشكله اللامساواةُ البالغةُ من مخاطر

(*) تُعرّف التنمية البشرية (حسب تقرير HDR – UNDP: 1990,1993, P 104) بأنها عملية توسيع خيارات الناس، وهذه الخيارات تتغير بمرور الوقت، ولكن الخيارات الأساسية الثلاثة على جميع مستويات التنمية هي: أن يحيا الإنسان حياة طويلة وصحية، وأن يكتسب معرفة، وأن يحصل على الموارد اللازمة لمستوى معيشة كريم، فإن لم تكن هذه الخيارات متاحة، فستظل هناك فرص أخرى كثيرة يتعذر الحصول عليها. ويضاف إلى هذه الخيارات خيارات أخرى مثل: الحرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتوافر فرص الخلق والإبداع، والتمتع باحترام الذات وضمان حقوق الإنسان. أنظر: محمد عدنان وديع وآخرون، مسح التطورات في مؤشرات التنمية ونظرياتها، مرجع سابق، ص (٩٣).

(1) تقرير التنمية البشرية للعام (٢٠٠٥م)، اللامساواة والتنمية البشرية، الفصل الثاني، ص (٥٧).

قائلاً: "يجب ألا يوجد بين المواطنين فقرٌ مدقعٌ، أو من جانبٍ آخرَ غنىً فاحش، لأن الاثنين منتجان لشرٍّ عظيم"(١). كما تحدث (أفلاطون) عن العدالةِ واعتبرها قيمةً عليا، بل اعتبرها أمَّ القيمِ وأمَّ الفضائلِ، ولاحظَ أنَّ هناكَ صراعاتٍ طبقيةً يمكن أن تفضيَ إلى تفككِ المجتمـــعِ، وأنَّ الكفيلَ للتخلصِ من هذه الصراعاتِ هو تحقيقُ العدالةِ، ومن أبرزها العدالةُ التوزيعيـــةُ، وصولاً إلى المجتمعِ أو المدينةِ الفاضلة(٢).

وربط بعضهم الرفاه بالمساواة، فقد ذكر (بيجو) بأن الرفاه يزدادُ كلما ازدادَ المقسومُ الاجتماعيُّ، وكلما وُزِّعَ الدخلُ بشكلٍ أقربَ إلى المساواة(٣). كما أشار (جالبريث) إلى أن اللاعدالةَ (عدمَ المساواةِ) في التوزيعِ تُشوّهُ استخدامَ الموارِد، وتُشوّهُ الكفاءةَ بتحويلها المواردَ من حاجاتِ الأكثرية إلى رغباتِ الأقلية. وبهذا المعنى أيضا حاجج (لانكه Lange) حـــولَ تفوّقِ نموذجهِ القائمِ على نمطِ توزيعٍ للدخلِ محققٍ للرفاهية(٤). وكذلك الحالُ مع (مارشال) الذي يرى أن الرفاهيةَ الاجتماعية تتعاظمُ معَ كلٍ إعادةِ توزيعٍ لصالحِ الفقراء، سواءَ تم ذلك بطريقٍ مباشرٍ أم غيرَ مباشرٍ، من خلالِ زيادةِ الطلبِ ومِنْ ثَمَّ ارتفاع التوظيف والكفاءة.

وأما دعاة عدم المساواة: فلهم منطلقاتهم وتبريراتهم – التي يتسترون خلفها – ســـواءَ أكانت تلكَ التبريراتُ تنطلقُ مِنْ أنَّ عدمَ المساواةِ يعطي مزيداً من الحافزيةِ والدافعيةِ نحـــوَ الابتكارِ وبالتالي مزيداً من الرفاهية، أم بسببِ قناعاتٍ ومصالحِ من يقومونَ على هذهِ النظمِ وقدْ قيلَ إنَّ "الشرائع مرآةُ من يسنّها".

فهاهم رجال الكنيسة لم ينكروا انقسام المجتمع إلى أقنان وأحرار، وكانـــت هاتـــان الطبقتان موجودتين بشكل واضح، بل إن الكنيسة نفسها قد أقـــرّت التقـــسيم الطبقـــي،

(1) تقرير التنمية البشرية للعام (٢٠٠٥م)، اللامساواة والتنمية البشرية، الفصل الثاني، ص (٥١).
(2) أفلاطون، المدينة الفاضلة.
(3) جون موريس كلارك، المؤسسات الاقتصادية وعلاقتها بالرفاه الإنساني، مرجع سابق، ص (٥٥).
(4) عبد الجبار السبهاني، الأسعار وتخصيص الموارد في الاسلام، مرجع سابق، ص (١٣٦).

وكانت من أبرز الإقطاعيين، كما برّرت هذا التمايز معتبرة أن العدل المنتظر لا يكون إلا في الآخرة[1].

وها هو (إدجورث Edgeworth) يميز بين طبقات المجتمع، ويرى "أنه لكي تعظم رفاهية المجتمع ومنفعته الكلية ينبغي أن يعطى الارستقراطيون دخولاً أكثرَ مما يعطى العوام، لأن الأولين حساسون... فهم آلاتُ استمتاعٍ كفوءةٍ بعكسِ أفراد الطبقاتِ الدنيا"[2]

ومثلهم أيضا من ينظر إلى تركز الثروة وإلى مزية الفقر (الكلاسيك، إدجورث)، بل إن البعض اعتبر تركز الثروة تسعةَ أعشارِ الفضيلة، واعتبر (آرو Arrow) أن التدخل في نظامِ التوزيعِ ينقضُ الديمقراطية.[3]

وقد دافعَ عددٌ غيرُ قليلٍ من الاقتصاديين في النظمِ الوضعية عن عدم المساواة، وقالوا بأنه يمكن أن يكون هناك أوضاعٌ توازنية مختلفة تبعاً لاختلافِ نمطِ التوزيع، سواء أكان هذا النمط التوزيعي عادلاً أم غير عادل، فهم – إذن – لا يهتمون بنمط التوزيع، بل يتعاملون مع النمط التوزيعي القائم وصولا منه إلى الوضع الأمثل، وعليه فإن شروط الأمثلية لا ترتبط بنمط توزيعي معين، فكل نمط توزيع له مجموعة أوضاع باريتية.

وهنا لا بدّ من التمييز بين نوعين من العدالة هما: (العدالة التوزيعية) و (العدالة التعويضية).

العدالة التوزيعية: وهي تنصرف إلى أسس اكتساب الدخل، أي إلى التوزيع الوظيفي. وقد سبقت الإشارة إلى هذه الأسس في موضع متقدم من الدراسة؛ وذكرت الدراسة بأن أساس التوزيع (في النظام الرأسمالي) هو الملكية، و(في النظام الاشتراكي) هو

---

(1) عبد الجبار السبهاني، الخصخصة والتشريكية: نظرة تقديرية من منطلقات إسلامية، **حولية كلية الشريعة والقانون والدراسات الإسلامية**، جامعة قطر، العدد التاسع عشر، ٢٠٠١م، ص (٤٠٧). وسوف يشار إلى هذا المرجع لاحقاً: عبد الجبار السبهاني، الخصخصة والتشريكية، مرجع سابق.

(2) عبد الجبار السبهاني، عدالة التوزيع والكفاءة الاقتصادية في النظم الوضعية والإسلام، مرجع سابق، ص (١٨٠).

(3) أنظر في ذلك: عبد الجبار السبهاني، عدالة التوزيع والكفاءة الاقتصادية في النظم الوضعية والإسلام، مرجع سابق، ص (١٧٩ وما بعدها).

العمل. إلا أن النظام الاقتصادي في الإسلام ينفرد في أن عملية التوزيع تعقبها عملية إعادة توزيع وفق أسس غير وظيفية من أبرزها: نظام الإرث (على أساس صلة الرحم ودرجة القربى)، ونظام الزكاة (على أساس الحاجة)... وغيرها[1].

العدالة التعويضية: وهي تعني إعادة التوزيع وردم الفجوة بين طبقات المجتمع كليا أو جزئيا، من خلال التحويلات العينية أو النقدية من الطبقات الغنية إلى الطبقات الفقيرة. ومن بين الأساليب المستخدمة لتحقيق العدالة التوزيعية أنظمة الضرائب؛ حيث إن وجود نظام ضريبي تصاعدي يمكن أن يحقق العدالة، وبالتالي الرفاهية، من خلال ردم الفجوة أو الهوّة بين طبقات المجتمع، وقد قامت بريطانيا بتضمين ميزانيتها لعام (١٩١٠م) مثل هذه الإجراءات. وفي هذا الصدد يشار إلى أن (ميلتون فريدمان)[*] هو صاحب اقتراح الرفاهة الأكثر راديكالية في السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، وقد رأى "أن ضريبة الدخل يجب أن تنخفض إلى الصفر عند الاقتراب من شرائح الدخل المنخفضة، وبعد ذلك يجب أن يعطي دخلا عند أدنى الشرائح، على أن يزيد المبلغ مع زيادة الفقر. وكانت تلك هي ضريبة الدخل العكسية، التي تضمن حدا أدنى من الدخل للجميع"[2].

كما "قام الفيزيوقراطيون بمحاولةٍ مدهشةٍ لإنقاذ الاقتصاد الفرنسي المريضِ من مفاسد ملكية آل بوربون المضمحلة، ونادى (كيناي Quesnay)، طبيب الملك وطبيب الحياة الاقتصادية في آن واحد، بضرورة فرض الضرائب على الارستقراطيين من أصحاب الأراضي بدلا من فرضها على الفلاحين المزارعين"[3].

ولكي تحقق الضرائب الغرض المطلوب منها، يجب أن تكون زيادة الضرائب على الدخول العالية؛ أي بالنحو الذي طبقه (روزفلت) في الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك،

---

(1) أنظر في ذلك: عبد الجبار السبهاني، عدالة التوزيع والكفاءة الاقتصادية في النظم الوضعية والإسلام، مرجع سابق، ص (٢٠٩).

(*) ميلتون فريدمان Milton Friedman: اقتصادي أمريكي حائز على جائزة نوبل عام (١٩٧٦م).

(2) هورست أفهيلد، اقتصاد يغدق فقرا، مرجع سابق، ص (١١٣). أنظر أيضا: جون جالبريث، تاريخ الفكر الاقتصادي، مرجع سابق، ص (٢٩١).

(3) جون موريس كلارك، المؤسسات الاقتصادية وعلاقتها بالرفاه الإنساني، مرجع سابق، ص (٤٤).

وأن تتزامن هذه الزيادة مع وجود فرص واسعة لطرح التبرعات المخصصة لخدمة المصلحة العامة من الوعاء الضريبي[1].

ومهما كانَ الحالُ، فإنّ الأمر البيّن هو أن إعادة توزيع الدخلِ القومي من الأعلى إلى الأسفل لا يمكن أن يتحققَ من غيرِ أن ترفع الدولة نسبةَ المعدلاتِ الضريبيةِ المفروضة على شرائح الدخل الواقعة في أعلى السلم. ومن ناحية أخرى، يتسبب العزوف عن إعادة التوزيع لمصلحة شرائح الدخل الواقعة في أدنى السلم، في انهيار روح التكافل بين أبناء المجتمع المعني، وفي تمزيق وحدة هذا المجتمع. لذا صارت عملية إعادة التوزيع من الأعلى إلى الأسفل ومن رأس المال إلى العمل أمراً لا غنىً عنه أبداً بالنسبة إلى وحدة المجتمع[2].

---

(1) هورست أفهيلد، اقتصاد يغدق فقرا، مرجع سابق، ص (١٣٧).

(2) المرجع السابق، ص (٦٧).

المطلب الثالث: دور الدولة في الحياة الاقتصادية

الدولة وتسميتها الأكثر شيوعاً في الولايات المتحدة (الحكومة)(*) هي: "سلطة سيادية في بقعة إقليمية محددة، متمتعة بحق استخدام القوّة في سبيل الحفاظ على النظام الداخلي من ناحية، ومن أجل الدفاع عن أراضيها ضد العدوان من ناحية ثانية، وتنطوي السيادة، بدورها، على أن الدولة هي السلطة العليا في أرضها، تمارس إدارة شؤون مواطنيها وجملة المجموعات والمنظمات التي يشكلونها في تسيير الحياة اليومية"[١].

وعلى مر العصور كان الصراع لأجل الرفاهية يدور حول دور الدولة في الحياة الاقتصادية، إذ أن دولة الرفاهية دولة متدخلة، ومن أبرز مظاهر تدخلها: تقديم الخدمات العامة، وتصحيح الخلل في توزيع الدخول والثروات. وقد سبق وتمت الإشارة إلى أن الخلاف بين المذاهب الاقتصادية كان يتمحور حول طبيعة هذا التدخل وحدوده، وذهب عدد كبير من الاقتصاديين إلى أن "الدولة هي أهم عامل للتقدم الاقتصادي في جميع البلدان. وأن هذا التقدم (وبالتالي الرفاهية) – وتأثيره على المجتمع وعلى مختلف المساهمين فيه – يتوقف بدرجة كبيرة على التوجه الاقتصادي والاجتماعي للدولة، وهو توجه متباين في مختلف الدول، كما يتوقف على فاعلية نشاط الدولة في تحقيق توجهها"[٢]. كما وأكّد الباحثون – المعنيون بتقويم السياسات الاجتماعية وتحليلها – على أهمية فهم العلاقة بين السياسة الاجتماعية وسياقها المجتمعي، وميـّزوا أهمية الدولة في تفعيل أهداف السياسات الاجتماعية، خاصة بالنسبة للفئات المهمّشة[٣].

وللوقوفِ على دورِ الدولةِ في الحياة الاقتصادية وأثر ذلك في الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية، فقد تم تقسيم هذا المطلب إلى العناوين التالية:

(*) هناك فرق بين مصطلحي (الدولة) و (الحكومة)؛ حيث يشير الأول إلى وجود مجتمع أو مجموعة من الأشخاص يعيشون معاً منظّمين سياسيا ولهم سلطة أو حكومة تحكمهم، وهذه الحكومة قد تكون ديمقراطية أو غير ذلك. وبتعبير آخر فإن الحكومة تعني النظام أو الطريقة التي يتم بها الحكم. أنظر:
Said Hallaq, *Individual, Society and Social Choice in Islamic Thought*, P: (71).

(1) فرانك جي لتشنر وآخرون، العولمة الطوفان أم الإنقاذ، مرجع سابق، ص (٣٤٥).

(2) أنظر: كلوتشكوفسكي وآخرون، اقتصاد البلدان الغنية والفقيرة، مرجع سابق، ص (٩٠).

(3) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، السياسات الاجتماعية في البلدان العربية، مرجع سابق، ص (٤).

أولا: الحرية والسلطة أو (الحيادية والتدخل)

كان هناك على الدوام مذهبان رئيسان، تتفاوت وجهات نظرهما حول حدود وطبيعة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية هما: المذهب الحيادي والمذهب التدخلي.

١. المذهب الحيادي:

يرى أنصارُ هذا المذهبِ أنَّ على الدولةِ أن تبقى حياديةً، وليسَ لها أن تتدخلَ في الحياةِ الاقتصادية، لأنَّ تدخلها هذا يقتلُ الحافزَ والدافعَ لدى أفراد المجتمع، كما يقتل الابتكار، وبالتالي يقلل من رفاهيتهم، ومن هنا رأى دعاةُ هذا المذهبِ ضرورةَ تركِ الأمور لقوى السوق، لأن السوقَ أقدرُ على إنجاز مهمة تخصيص الموارد بما يحقق رفاهية الأفراد والمجتمعات. واعتبرَ البعضُ أن تدخلَ الدولةِ عاملاً منقصاً للرفاهية؛ فها هما زعيما المدرسة الروسية الفوضوية (باكونين Bakunin) و (كروبتكين Kropotkin) قد "اعتبرا الدولة والقانون والقمع والملكية الخاصة أعداءَ السعادةِ البشريةِ والرفاه العام"[(١)].

بل إن الأمرَ وصلَ إلى الحدِّ الذي وُصِفَ به تدخل الدولة بالأمر المفزع، كما هو الحال بالنسبة إلى رئيس مقاطعة الزار (مولر)، الذي أعرب عن رأيه بهذا الشأن في حديث له مع صحيفة (زيد دوتشه تسايتونغ Sueddeutsche Zeitung): "ان تزايد تدخل الدولة وتراجع الحرية الاقتصادية قد بلغا حدوداً صارت تفزع المواطنين، وأنه لا بد من الحيلولة دون استمرار هذا التطور السلبي"[(٢)].

وقد نشبَ صراعٌ فكريٌ حادٌ بين الكينـــزيين والنيوكلاسيك، وهو الصراع الذي انتهى بهزيمة الكينـــزية وانتصار الليبرالية النيوكلاسيكية التي دعا أنصارها إلى نبذ التدخل الحكومي، والقضاء على دولة الرفاه، والعودة بالرأسمالية إلى آليات السوق الحرة الطليقة. وهذا الانتصار أخذ سبيله نحو التطبيق تحت شعارات الليبرالية الجديدة[(٣)].

---

(1) دينيس لويد، **فكرة القانون**، تعريب: سليم الصويص، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد (٤٧)، نوفمبر، ١٩٨١م، ص (٢٠).

(2) هورست أفهيلد، اقتصاد يغلف فقرا، مرجع سابق، ص (١٣٩).

(3) رمزي زكي، **الاقتصاد السياسي للبطالة: تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد (٢٢٦)، اكتوبر، ١٩٩٨م، ص (٤٧). وسوف يشار إلى هذا المرجع لاحقاً: رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، مرجع سابق.

٢. المذهب التدخلي:

إذا كانت العقيدة الليبرالية المحدثة تزعم بأن السوق هي فقط القادرة على تأمين أكبر قدر ممكن من الرفاهية لمجمل الاقتصاد العالمي، إذا ما تحررت هذه السوق كلية من العوائق والقيود الحكومية، فإن هناك اقتصاديين يفندون هذه العقيدة، فخبراء اقتصاديون من قبيل الاقتصادي الأمريكي الحائز على جائزة نوبل وكبير الاقتصاديين في البنك الدولي سابقا (جوزيف ستيغليتز Joseph Stiglitz) انطلقوا من الوقائع والمعطيات المرصودة إحصائيا وأبانوا عن مواطن الضعف الكامنة في السوق الحرة وعن النتائج المدمرة التي أفرزها السياسة الليبرالية في الاقتصاد العالمي عامة، وفي الدول النامية على وجه الخصوص[١].

ووفقا للمنطق الاشتراكي أو التدخلي فإن الدولة هي المحرك الرئيس للنشاط الاقتصادي. وينظر أنصار هذا المذهب إلى أن هناك مبررات عديدة تؤيد وجهة نظرهم في تبرير تدخل الدولة للنهوض بمهمات التنمية الاقتصادية، ويشيرون في هذا الصدد إلى أن هناك عددا من المهام أو الموازنات الاقتصادية، التي لا يستطيع القطاع الخاص أو السوق بآلياته المعروفة أن يقوم بها، وإذا ما قام بها فلن ينجزها على النحو المعزز للرفاهية – إما لتدني الأرباح، أو لاحتياج المشروعات إلى مبالغ ضخمة، أو لطول فترة التفريخ لهذه المشروعات، أو لنقص المعارف التكنيكية اللازمة ومهارات تنظيم الإنتاج الكبير وإدارته – خصوصا تلك المهام التي تهدف لتحقيق هدفي الكفاءة الاقتصادية والكفاءة الاجتماعية معا وبالتحديد تحقيق معادلة النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية.

ويستشهد بعض الاقتصاديين على أهمية دور الدولة في تحقيق النمو وتعزيز مستويات الرفاهية بقولهم: "على امتداد ثلاثة عقود كان ثمة نوع من الإجماع على أن تحقيق النمو الاقتصادي وإدخال التحسينات على مستوى المعيشة والرخاء الإنساني يتطلب وجود شكل من أشكال الإدارة المركزية. فمدى التنسيق كان يعد بالغ الضخامة ولا يستطيع أحد غير الدولة توفيره"[٢]. كما بيّنت الخبرة في النصف الثاني من القرن العشرين، بأن الدور التوجيهي والداعم للدولة يمثل أساس التنمية الناجحة في البلدان المتأخرة في التصنيع، وان

---

(1) هورست أفهيلد، اقتصاد يغدق فقرا، مرجع سابق، ص (١٩).

(2) يرغن وستانسلاف، برجا التحكم والقيادة، مرجع سابق، ص (٣٧٩).

تدخل الدولة ضروري لإحداث الشروط الأساسية للتصنيع، وذلك من خلال الاستثمار في البنى التحتية وتنمية الموارد البشرية والاصلاح الزراعي؛ ففي المراحل الأولى للتصنيع يكون دور الدولة الرئيس حماية المصانع الناشئة عبر التعرفات والوسائل الأخرى. أما في المراحل الأخيرة للتصنيع، فإن طبيعة تدخل الدولة في السوق يجب أن يتغير ليصبح وظائفياً أو مؤسساتياً أو استراتيجياً[١].

وربط البعض تحقيق المساواة بين الفقراء والأغنياء بالدولة واعتبروها الكفيل الأخير بخلق الشروط الضرورية لتحقيق ذلك، ورأوا أن تقليص نشاطات الدولة يعني محاباة الأغنياء على حساب الفقراء[٢]. ومن هنا قال الأفغاني (في رسالة الرد على الدهريين): إن الأمم في رفاهتها والشعوب في راحتها وانتظام أمر معيشتها محتاجة إلى الحكومة بأي أنواعها، وهي لا تقوم إلا برجال يقومون بمجموعة من النشاطات من بينها جباية الأموال التي تفرضها على الرعايا ومن ثم صرف هذه الأموال في المنافع العامة للرعية[٣].

وفي الجانب المقابل ربط بعض مشاهير الاقتصاديين بين غياب الدور الحكومي والأزمات الاقتصادية؛ ففي مؤتمر (بريتون وودز ١٩٤٤م) رأى كل من الاقتصادي البريطاني (جون ماينارد كينـــز) ومعه نائب وزير الخزانة الأمريكي (هاري ديكستر وايت) الملهم الروحي لهذا المؤتمر، أن انعدام التوجيه الحكومي لحركة رأس المال كان أحد أسباب الأزمة الرهيبة التي مرّ بها الاقتصاد العالمي في الثلاثينيات"[٤]. في حين كانت أبرز السمات المميزة لتطور بلدان آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية بعد الحرب العالمية الثانية هو زيادة دور الدولة الاقتصادي، واتساع نطاق تدخلها في الحياة الاقتصادية، وتأثيرها على كل جوانب تجديد الإنتاج الاجتماعي[٥].

---

(1) مارتن خور، العولمة: إعادة نظر، مرجع سابق، ص (١٤٠).

(2) هورست أفهيلد، اقتصاد يغدق فقرا، مرجع سابق، ص (٥٨).

(3) عزت قرني، **العدالة والحرية في فجر النهضة العربية الحديثة**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلـــسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد (٣٠)، يونيو، ١٩٨٠م، ص (٢٢٢). بالإحالة على (الرد) و (العروة الـــوثقى) للأفغاني.

(4) هورست أفهيلد، اقتصاد يغدق فقرا، مرجع سابق، ص (١٩٦).

(5) كلوتشكوفسكي وآخرون، اقتصاد البلدان الغنية والفقيرة، مرجع سابق، ص (١٩٣).

وباستقراء تاريخ النظم الاقتصادية، يدرك المرء بجلاء أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين مستوى الرفاهة من جهة، وتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وعدم ترك ذلك لآليات السوق واليد الخفية من جهة أخرى. فتدخل الدولة كان على الدوام مهما وضروريا لضمان الرفاهية، وبمقدار غياب الدولة عن الحياة الاقتصادية ينعكس الأمر سوءا على مستويات المعيشة والرفاهية للطبقات الأدنى في المجتمعات. كما يبدو واضحا للعيان أهمية تدخل الدولة في ضمان تحقيق العدالة والكفاءة وبالتالي الرفاهية، سواء أكان ذلك متمثلا في منع الاحتكار وتنظيمه، أم من خلال الإنفاق الحكومي لتعزيز الطلب الفعال، أم من خلال إعادة تخصيص الموارد تحقيقاً للمساواة في توزيع الدخول والثروات... إلى غير ذلك من مبررات يمكن إجمالها في:

أ. الموازنة بين متطلبات تحقيق رفاه (الجيل الحالي) وتحقيق رفاه (الأجيال المقبلة)، أي الموازنة بين الحاضر والمستقبل.

ب. تحقيق نوع من الموازنة في النمو بين المدينة والريف، وبين التوزيع الجغرافي للثروات الطبيعية والتوزيع السكاني.

ج. الموازنة بين التطور في القطاعات الاقتصادية، وخاصة بين الصناعة والزراعة، وكذلك بين فروع الصناعة التحويلية، وأنواع المحاصيل الزراعية، والربط بين ذلك كله مع الإمكانات المادية والبشرية المتاحة والقدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطني.

د. الموازنة ما بين الادخار والاستثمار والاستهلاك، وكذلك بين الأسعار والدخول، إلى غير ذلك من موازنات اقتصادية.

هـ. المفاضلة بين توجهات التطور التكنولوجي واختيار التكنولوجيا المناسبة وتوطينها.

إذاً الدولة هي الوحدة السياسية، حيث تقوم السلطة أو الحكومة، بإجراءات أو قوانين تؤدي إلى رفاهية السكان الذين يكونون مواطنين لهذه الدولة[1]. فسياسة الإمام منوطة بتحقيق المصلحة، وسياسة الحكومة منوطة بتحقيق رفاهة الشعوب. وعليه فإن الهدف من

---

(1) محمد عبد الغني السعودي، **قضايا افريقية**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد (٣٤)، اكتوبر، ١٩٨٠م، ص (٢٠٠).

تدخل الدولة لا يتوقف على إزالة التناقضات والخلل، بل وتحقيق معدلات أكفأ في الأداء بما يحقق مستويات عالية في النمو، مع ضمان عدالة التوزيع وضمان علاقات متوازنة بين الاقتصاد الوطني والاقتصادات العالمية. إلى جانب حل مشكلات الفقر والبطالة والحفاظ على البيئة والإسكان وغير ذلك من أمور.

ثانيا: الاقتصاد العام والاقتصاد الخاص

(١) المشروعات والخدمات العامة:

الحديث عن الاقتصاد العام يتطلب الحديث عن المشروعات والمرافق العامة. فالمرفق العام هو "تعبير عن نشاط أو خدمة ترتبط بحاجات المجتمع، ويتولى هذا النشاط الحكومة أو أحد أشخاص القانون العام، كما أن هذه الخدمات يتم تقديمها بشكل مستمر ومنتظم"[١].

وعرف (سامولسون Samuelson) المنتجات والحاجات العامة وفقا لخصائصها بأنها "تلك المنتجات التي تتسم بوجود الآثار الخارجية (Externalities) في جانبي الإنتاج والاستهلاك، وظاهرة تزايد غلة الحجم (Increasing Returns to Scale) أو الظاهرتين معا"[٢].

فالمنتجات العامة (Public Goods) تستهدف إشباع الحاجات العامة لأفراد المجتمع، وهي تتميز بخصائص معينة من أبرزها:

١. وجود الآثار الخارجية (Externalities).

٢. عدم القدرة على الاستبعاد (Non-Excludability).

٣. عدم وجود تنافس في الاستهلاك (Non-Rival Consumption).

وفيما يتعلق بالآثار الخارجية فقد تكون موجبة (Positive) في صورة منافع تعود على المجتمع، وقد تكون سالبة (Negative) في صورة تكاليف إضافية يتحملها المجتمع. وبشكل عام فإن وجود الآثار الخارجية يجعل نظام السوق غير قادر على التخصيص الكفء للموارد

---

(1) مصطفى كمال وصفي، التكييف القانوني للمشروعات العامة، **مجلة العلوم الإدارية**، العدد الثالث، ديسمبر ١٩٦٧م، ص (١٠٩-١٧٠). أنظر أيضا: سعيد عتمان، قراءات في اقتصاديات الخدمات والمشروعات العامة، مرجع سابق، ص (٢٢).

(2) سعيد عتمان، قراءات في اقتصاديات الخدمات والمشروعات العامة، مرجع سابق، ص (٤٠).

(Efficient Allocation) أو كما يسمى بالتخصيص الأمثل (Optimal Allocation) والذي يتحقق عندما تتعادل المنافع الحدية الاجتماعية (Marginal Social Benefits) مع التكاليف الحدية الاجتماعية (Marginal Social Costs)، وهو ما يعرف بتحقق شرط الكفاءة.

وفيما يتعلق بالخاصية الثانية، عدم القدرة على الاستبعاد، يشار إلى أن بعض المنتجات العامة، وتحديدا المنتجات الاجتماعية تتمتع بخاصية عدم القدرة على استبعاد أحد الأشخاص من استهلاكها، ويترتب على ذلك أنه إذا تم إنتاج المنتجات العامة التي تتمتع بهذه الخاصية وتقديمها إلى أحد الأفراد، فسوف يستفيد منها الآخرون دون القدرة على استبعادهم من الانتفاع بها، وفي مثل هذه الظروف لا يستطيع جهاز الثمن تحديد سلم التفضيل الاجتماعي للأفراد، ومن ثم يفشل جهاز الثمن كلية في تخصيص الموارد تجاه إشباع هذه المنتجات. وعليه تعتبر هذه المنتجات من قبيل الخدمات غير القابلة للتسويق، ومن ثم تتحدد أولويات الإنفاق العام عليها من خلال الآليات السياسية كبديل عن آليات جهاز الثمن، ويتم تمويلها من حصيلة الموارد السيادية العامة للدولة (الضرائب)[1]. وهذه الخاصية أيضا تجعل المنفعة التي يستمدها كل فرد لا يمكن تجزئتها، وأن زيادة المنافع التي يحصل عليها أحد الأفراد لا تؤثر على المنافع التي يتمتع بها الآخرون.

أما الخاصية الثالثة، عدم وجود تنافس في الاستهلاك، فتعني أن زيادة استهلاك أحد الأفراد من أحد المنتجات العامة، لا يترتب عليه نقص استهلاك الآخرين، ومن ثم فإذا كانت متاحة لأحد المستهلكين فإنها سوف تكون متاحة في نفس الوقت لبقية المستهلكين، وبنفس المقدار، ودون تحمل المجتمع لنفقات إضافية. وعليه فإن استبعاد أحد الأفراد من استهلاك هذه المنتجات يعني تقليل رفاهية المجتمع، والابتعاد عن التخصيص الكفء للموارد الاقتصادية نظرا لصفرية التكلفة الحدية في الأجل القصير[2].

وبشكل عام فقد تباينت وجهات نظر الاقتصاديين حول الاقتصاد العام والاقتصاد الخاص، وكل منهم يرى أن وجهة نظره تخدم الرفاهية أكثر من نظيرها، ووجد هناك:

---

(1) سعيد عتمان، قراءات في اقتصاديات الخدمات والمشروعات العامة، مرجع سابق، ص (٥٧).

(2) المرجع السابق، ص (٦٢).

١. مدارس ترى أن المعيار الأساس هو الحساب الاقتصادي الخاص، ومن هذه المدارس:

مدرسة لوزان (فالراس)، المدرسة النمساوية (كارل منجر)، ومدرسة كمبردج (مارشال). ومثلهم أيضا (فون ميز Von Misse) الذي أنكر وجود حساب اقتصادي عام. وترى هذه المدارس أن "مطالبة القطاع الخاص بتقديم الأعمال والخدمات العامة، بلا ثمن أو بثمن زهيد، ينطوي على تناقض؛ فهذا القطاع يعمل من أجل الربح كما هو شائع ومعروف"(١).

٢. بينما أثبت آخرون إمكانية قيام حساب اقتصادي عام، ومنهم: (بارون Barone) و (ديربن Durbin) و (لانجه Lange) و (ليرنر Lerner). واستند هؤلاء إلى أن اقتصاديات الرفاه ترتبط بالنشاط العام، فالأفراد يسعون إلى تحقيق مصالحهم وتعظيم منافعهم عندما يكونون مستهلكين، وتعظيم أرباحهم عندما يكونون منتجين، وتعظيم عوائد الإنتاج عندما يكونون مالكين لعوامل الإنتاج، فالكل يريد تعظيم المردود. لكن سعي الوحدات الاقتصادية وراء استمثال أوضاعها يقود إلى الإضرار بمصلحة الآخرين، ومن هنا رأوا أنه لا بد من استدراك ذلك بقوامة النشاط العام(٢).

غير أن واحدة من المسلمات التي يكاد يجمع عليها كثيرون هي أن رفاهية أفراد المجتمع ترتبط ارتباطا مباشرا بالمرافق العامة، سواء أكان ذلك في الدول الرأسمالية أم في الدول الاشتراكية، غير أن هذه المرافق لا تنجز كلها من خلال نظام السوق، أو أنها تنجز بكميات أقل من الاحتياجات الحقيقية لأفراد المجتمع؛ مثل إنتاج الطاقة وتنقية المياه، واستغلال وسائل النقل البري والبحري والجوي. وعليه فإن نظام السوق قد يفشل كليا أو جزئيا في إشباع حاجات المجتمع من السلع العامة، لأنه يصعب استبعاد أحد الأفراد من استهلاكها، كما في العدالة والدفاع والأمن... وغيرها.

ويتوقف مستوى الرفاهية التي ينعم بها الأفراد في أي مجتمع من المجتمعات، بغض النظر عن درجة نموه الاقتصادي، على حجم الخدمات العامة المقدمة، ومستوى جَوْدَة تلك

(1) هورست أفهيلد، اقتصاد يغدق فقرا، مرجع سابق، ص (١٣٦).

(2) عبد الجبار السبهاني، محاضرات لطلبة الدكتوراه، قسم الاقتصاد والمصارف الاسلامية، جامعة اليرموك، اربـــد، (٢٢-٢-٢٠٠٥م).

الخدمات، والتي تتوقف بدورها على حجم الموارد الاقتصادية المخصصة للقطاع الحكومي ومستوى الأداء الاقتصادي داخل هذا القطاع[1]. وهذا يعني أن تحسين حجم وجودة الخدمات العامة المقدمة، تساهم مساهمة فعالة في زيادة مستوى الرفاهية؛ فالشوارع، والطرقات الآمنة، والهواء النقي، وخفض الضوضاء التي تخلقها وسائط النقل، وحماية مياه الأنهار من التلوث... وغيرها تجسّد سلعا ينتفع منها الجميع من غير حاجة إلى أن يدفعوا ثمنا معينا في كل مرة ينتفعون فيها بهذه السلعة أو تلك[2]. وبهذا المعنى، فإن المستوى المعيشي لا يتوقف على الدخل الذي يحصل عليه المرء فقط، وإنما على ما تقدمة الدولة من خدمات ومشاريع عامة.

ومن الجوانب الاقتصادية التي تتعلق مباشرة بموضوع الرفاهية تسعير منتجات المرافق والمشروعات العامة؛ إذ تتسم غالبية المرافق العامة بأنها تعمل في صناعات تخضع لظاهرة تزايد غلة الحجم، أو تناقص التكاليف، وعليه ففي ظل تناقص التكاليف أو تزايد غلة الحجم (Increasing Returns to Scale)، فإن التسعير الحدي سوف يحقق رفاهية أكبر للمستهلكين مقارنة بسعر أقصى ربح، وسعر التعادل، ولكن ذلك يكون على حساب تحقيق خسائر تشغيلية للمنتج. أما في ظل تزايد التكاليف فإن سعر التعادل يحقق أقصى رفاهية للمستهلكين مقارنة بالسعر الحدي وسعر أقصى ربح، ولكن ذلك يكون على حساب عدم تحقيق أرباح غير عادية للمنتج، بينما نجد أن التسعير الحدي يحقق أرباحا تشغيلية موجبة، وفي نفس الوقت يتضمن كمية أكبر وسعر أقل مقارنة بالسعر المحدد وفقا لأقصى حجم من الأرباح[3].

---

(1) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ESCWA)، **الضمان وشبكات الأمان الاجتمـــاعي في إطـــار السياسات الاجتماعية**، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٣م، ص (٥). وسوف يشار إلى هذا المرجع لاحقـــاً: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا ESCWA)، الضمان وشبكات الأمـــان الاجتمـــاعي، مرجع سابق. وأنظر أيضا: سعيد عتمان، قراءات في اقتصاديات الخدمات والمشروعات العامة، مرجع سابق، ص (١٣).

(2) هورست أفهيلد، اقتصاد يغدق فقرا، مرجع سابق، ص (١٣٢).

(3) للمزيد أنظر: سعيد عتمان، قراءات في اقتصاديات الخدمات والمشروعات العامة، مرجع سابق، ص (١٧٩ وما بعدها).

وقد تباينت وجهات النظر حول آلية تقديم الخدمات العامة، ما بين مؤيد لتقديمها مجانا، ومعارض لتلك الوجهة. أما أصحاب الرأي القائل بضرورة تسعير الخدمة العامة، فيرون أن هناك مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية تقف وراء سياسة التسعير، لعل من أبرزها: ترشيد استخدام الخدمات العامة، وإجراء تعديلات في نمط توزيع الدخل من خلال التمييز في السعر بين قطاعات المنتفعين أو المناطق، وتوسيع قاعدة الاستفادة من الخدمة العامة. وهم يرون أيضا أن تسعير الخدمة العامة قد يكون أفضل من تقديمها مجانا – من وجهة نظر تحقيق العدالة الاجتماعية – وذلك عندما تكون نسبة المنتفعين بهذه الخدمات ضئيلة، أو إذا كان المنتفعون بها قادرين على الدفع؛ لأن إتاحة مثل هذه الخدمات مجانا يعني تحويل الدخل من ممولي الضرائب العامة إلى الفئة القادرة، فيرتفع بذلك دخلها الحقيقي على حساب إنقاص دخول ممولي الضرائب.

ومن وجهة نظر الرفاهية الاقتصادية فإن تسعير منتجات المشروعات والمرافق العامة وفق سياسة تعظيم الأرباح سوف يؤدي إلى اختلال تخصيص الموارد؛ لأن ذلك يتطلب أن يتعادل السعر مع التكلفة الحدية، وهذا لا يتحقق إلا في ظل سوق يمتاز بالمنافسة التامة، وهو أمر غير ممكن في الواقع العملي. فقد أثبت الواقع العملي أن "المرافق العامة تتمتع بنوع من القوة الاحتكارية (Monopolistic Power)، ووجود هذه القوة الاحتكارية في ظل اتباع مبدأ أقصى حجم من الأرباح يتضمن اختلالا بتفضيلات المستهلكين وانتقاصا من رفاهيتهم. وفي مثل هذه الظروف الاحتكارية سوف يكون السعر اكبر من التكلفة الحدية وسوف يتحدد مستوى الإنتاج والاستهلاك عند مستويات أقل من الحجم الأمثل المرغوب فيه اجتماعيا"(1).

وعلى أية حال لا بدّ من الإشارة إلى أن العرض العام ينقسم إلى قسمين: سلع يحكمها الاستثناء، وهي قابلة للتسعير، وسلع لا يحكمها الاستثناء، وهي ذات وفورات كبيرة. وهذه

(1) Leftwich, Richard H. and Eckert, Ross D., ***The price System and Resource Allocation***, P (491).

الأخيرة لن يقوم القطاع الخاص بانتاجها بالحجم الأمثل المعظّم للرفاهية مع أنها مطلب اجتماعي للرفاهية، فيتعين على الدولة النهوض بها[1].

ومن وجهة نظر الرفاهية الاجتماعية يعد نموذج التمييز السعري التصاعدي في تسعير الخدمات العامة (المتصلة مباشرة برفاهية أفراد المجتمع) والمقدمة للأغراض المنـــزلية أو المستهلكين النهائيين، من أكثرِ نماذجِ التسعيرِ كفاءةً في تحقيقِ العدالةِ الاجتماعيةِ، وتدنية الأضرار التي يمكن أن تلحق بأصحاب الدخول المنخفضة، شريطة أن يكون السعر في الشرائح الاستهلاكية الدنيا أقل من التكلفة الحدية للإنتاج، وأكبر منها في الشرائح الاستهلاكية المرتفعة.

(1) للمزيد حول تسعير المشروعات العامة أنظر: عبد الجبار السبهاني، الأسعار وتخصيص الموارد في الإسلام، مرجع سابق، ص (٤٨٥).

(٢) الخصخصة أو التخصيص (Privatization):

تعددت مفاهيم الخصخصة(*) وتراوحت بين مفهوم ضيق ومفهوم واسع، أما المفهوم الضيق فيتعلق بخصخصة الملكية؛ وهو عبارة عن مجموعة من الوسائل والأساليب التي يتم من خلالها نقل ملكية المشروعات العامة إلى القطاع الخاص. وأما المفهوم الواسع فيتعلق بخصخصة الإدارة؛ وهو عبارة عن مجموعة من الوسائل والأساليب يمكن من خلالها إدارة أصول وموارد القطاع العام وفقا لنفس الأسس والمباديء السائدة في القطاع الخاص، وهذه تتضمن الفصل بين الإدارة والملكية بغض النظر عن شكل الملكية.

وباتت الخصخصة منهجا وأسلوبا، اعتمدت عليه العديد من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، وقد حظيت برامج الخصخصة بتأييد واسع، سواء في الدول المتقدمة أم الدول النامية، وسيقت لها مبررات عديدة، من أبرزها تحقيق الكفاءة الاقتصادية بصفة عامة، والكفاءة الإنتاجية بصفة خاصة. ولعل هذه المبررات كانت نابعة من القناعات بما اتصفت به المؤسسات الحكومية من سوء إدارة، وتبذير في الإنفاق، وروح بيروقراطية، إلى غير ذلك من سلبيات.

وبشكل عام فإن عملية الخصخصة يمكن أن تتضمن:

١. عملية النقل الكامل أو الجزئي لأصول وموارد القطاع العام إلى القطاع الخاص.
٢. السماح للقطاع الخاص بإدارة أصول وممتلكات القطاع العام من خلال عقود الإدارة (Management Contracting) مع استمرار الملكية العامة لها.
٣. السماح للقطاع الخاص بإدارة أصول وممتلكات القطاع العام من خلال عقود التأجير (Leasing Contracting) وعقود الامتياز.
٤. عملية التخلص من كافة القيود والعقبات التي تحد من قدرة الإدارة على تشغيل الأصول المتاحة بفاعلية إستنادا إلى الاعتبارات الاقتصادية وبعيدا عن الاعتبارات السياسية.

(*) لتحليل العلاقة بين الخصخصة من جهة، والكفاءة الاقتصادية بنوعيها: الكفاءة التخصيصية (Allocative Efficiency)، والكفاءة الإنتاجية أو الفنية (Productive or Technical Efficiency) من جهة أخرى، أنظر: سعيد عتمان، قراءات في اقتصاديات الخدمات والمشروعات العامة، مرجع سابق، ص (٣٢٧ وما بعدها).

واحتل موضوع الخصخصة نقاشا كبيرا ومطولا، بين أولئك الذين يؤيدون هذه البرامج - من وجهة نظر الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية - وأولئك الذين يعارضونها، وادّعى كُلٌّ منهما أن رأيه هو الأقرب لتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لأفراد المجتمع. وقد جُرّبت هذه البرامج في العديد من الدول حيث "لجأت حكومات كل من انجلترا، وأمريكا، واليابان، وفرنسا، والمجر، واستراليا، وبولندا، وتركيا، وشيلي، والأرجنتين، وجامايكا، ومصر وغيرها، إلى صياغة برامج لتخصيص منشآتها الحكومية، تتمشى مع الظروف والخصائص التي تمر بها تلك الدول والأهداف المنوط بها تحقيقها. إلا أن بعض هذه الدول قد حقق نجاحا رائدا (انجلترا وكولومبيا البريطانية) ونجاحا مقبولا (شيلي وتركيا وجامايكا) في حين تعثرت برامج البعض الآخر، وحققت نتائج عكسية (الفلبين والمكسيك)"[1].

مما تقدم يتضح أن مستوى الرفاهية يتعزّز بوجود دور بارز وفعال للدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، لأن مثل هذا الدور يضمن تحقيق توزيع عادل للدخول والثروات، وهذا بطبيعة الحال أقرب إلى الكفاءة. ومن ناحية أخرى فإن إنشاء المشروعات والمرافق العامة من قبل الحكومة أدعى إلى تحقيق الكفاءة من قيام القطاع الخاص بها؛ لأن الأولى محكومة بالربحية الاجتماعية في حين أن القطاع الخاص محكوم بالربحية الاقتصادية.

(1) سعيد عثمان، قراءات في اقتصاديات الخدمات والمشروعات العامة، مرجع سابق، ص (٣٢٣).

المطلب الرابع: المعايير النقدية والمعايير غير النقدية

أولا: المعايير النقدية (معيار الدخل الفردي):

من أبرز المعايير النقدية وأوسعها انتشارا لقياس الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية معيار أو مستوى الدخل الفردي[1] (متوسط الدخل، وصافي الدخل النقدي)، ومعيار الناتج القومي، فقد أجريت دراسات عديدة أثبتت أن هناك (غالبا) علاقة طردية بين مستوى الدخل الفردي أو مستوى الناتج القومي من جهة وحالة الرفاه التي يعيشها أفراد المجتمع من جهة ثانية، ومن هذه الدراسات على سبيل المثال: دراسة الهولندي (ميثوريست Methorst) سنة (١٩٣٢م)، والتي أثبتت أن معدل وفيات الأطفال في هولندا يرتفع بانخفاض الدخل النقدي للعائلة وينخفض بارتفاع هذا الدخل، وكذلك الحال في دراسة أخري للأمريكي (وودبري Woodbury) سنة (١٩٢٠م) والتي توصلت إلى ذات النتائج. مما يعني أن ارتفاع الدخل يعتبر مؤشرا على ارتفاع مستوى الرفاه، على اعتبار أن انخفاض معدل وفيات الأطفال يعد مقياسا من مقاييس الرفاهية. فمعيار الدخل يعني أنه كلما زاد الدخل الفردي الحقيقي، كلما اقتربنا من الرفاهية.

ويعتبر نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي من أبسط المعايير وأكثرها شيوعا، سواء في قياس معدل النمو الاقتصادي في دول معينة لفترة محدّدة، أو لمقارنة مستوى النمو الاقتصادي بين بلدين أو أكثر. ومعلوم أن الحصول على متوسط الدخل الحقيقي للفرد يكون بقسمة الدخل القومي الحقيقي للدولة على عدد سكانها، ويعبر عنه بواسطة عملة مشتركة كالدولار وغيره. إلا أن هذا المعيار عليه من المآخذ والاعتراضات ما يمكن إجماله في:

---

(1) أنظر:

- درويش، حسين العشري، **التنمية الاقتصادية**، دار النهضة العربية، بيروت، (د.ط)، ١٩٧٩م، ص (١٩).
- محمد خيري، المدخل إلى الرفاهية الاجتماعية، مرجع سابق، ص (١٨٥).

١. متوسط الدخل لا يعطي – وحده – فكرة صادقة عن حصة كل فرد من هذا الدخل ما لم يكن هناك نظام توزيعي عادل[١].

٢. صافي الدخل النقدي الذي يكسبه الاقتصاد لا يقيس صافي مجموع الإضافة الحقيقية للقيم الاقتصادية[٢].

٣. معيار الدخل الفردي لا يمثل إلا واحدا من عدة مدخلات تنتج الرفاهية[٣]. فمستوى معيشة الأفراد لا يتوقف على الدخل الذي يحصل عليه المرء فحسب، بل يدخل فيه أيضا تلك الخدمات والمشاريع العامة التي تقدمها الحكومة. فلا مراء في أن خفض سعر المياه ورسوم نقل القمامة وتكاليف تزويد المساكن والعمارات بما تحتاجه من مياه ساخنة لأغراض التدفئة، سيرفع من المستوى المعيشي للعائلات ذوات الدخول المتدنية من غير الحاجة إلى زيادة الأجور والدخول النقدية التي تتحصل عليها هذه العائلات.

غير أن (أفهيلد) يرى بأن معيار الناتج القومي لا يشكل معيارا يمكن من خلاله قياس مستوى الرفاهية المتحققة فعلا في المجتمع، وهو يرى بأن يكون متوسط صافي الدخول الحقيقية التي يتقاضاها جميع العاملين والعاطلين الراغبين في العمل هو المعيار. وقد أشار إلى ذلك في موضع آخر بقوله: "تنطوي دراسة تطور الناتج القومي على خطأ فادح حين لا تأخذ هذه الدراسة التطور السكاني بعين الاعتبار"، ويدلل على ذلك بقوله: "دعنا نفترض أن ثمة دولة نامية درج كل فرد من مواطنيها على إنتاج رطل من الأرز سنويا، وأن حجم هذه الدولة قد تضاعف بعد مضي ثلاثين عاما، وإن استمرار كل مواطن في إنتاج الكمية نفسها التي درج على إنتاجها، سيعني، والحالة هذه، أن حجم الناتج القومي قد تضاعف أيضا بعد مضي الثلاثين عاما؛ أي أن المواطنين ظلوا على ما هم عليه من فقر مدقع، وإن كان الناتج القومي قد ارتفع إلى ضعف القيمة التي كان عليها في السابق". ويؤكد في موقع آخر بأن ارتفاع الحصة التي يجنيها الفرد الواحد من سكان العالم في المتوسط من الناتج المتحقق على مستوى العالم هي المعيار الصائب للتعرف على دور الاقتصاد العالمي في زيادة

---

(1) منيسي عبد الملك، مستوى الدخل ومستوى الرفاهية، مرجع سابق، ص (٩).

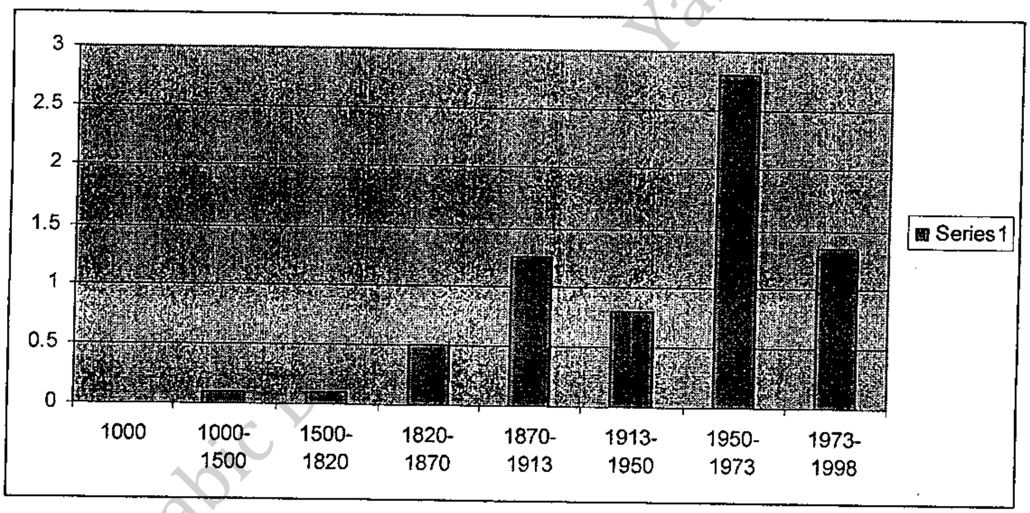
(2) جون موريس كلارك، المؤسسات الاقتصادية وعلاقتها بالرفاه الإنساني، مرجع سابق، ص (١٣٥).

(3) تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP)، ١٩٩٠م.

الرفاهية. والملاحظ هو أن النمو السنوي، الذي طرأ على حصة الفرد الواحد من الإنتاج العالمي، كان من الضعف بحيث إنه لم يكن حتى نموا خطيا - في الحقبة الليبرالية المحدثة - التي مرّ بها الاقتصاد العالمي بين عام (١٩٧٣م) وعام (٢٠٠٠م). وهذا النمو كان في تراجع مستمر، بل إن معدله فقد نصف قيمته على الرغم من تراجع نمو سكان العالم تراجعا ملموسا مقارنة بالحقبة السابقة على الحقبة الليبرالية المحدثة[1]. كما في الشكل رقم (١) المبين تاليا:

شكل رقم (١)

شكل يبين أن النمو السنوي للناتج العالمي (حصة الفرد الواحد) قد انخفض معدله إلى نصف قيمته في الحقبة الليبرالية المحدثة، أي منذ السبعينات.



المصدر: هورست أفهيلد، **اقتصاد يغدق فقرا: التحول من دولة التكافل الاجتماعي إلى المجتمع المنقسم على نفسه**، ترجمة: عدنان عباس علي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد (٣٣٥)، يناير، ٢٠٠٧م، ص (١٨١).

---

(1) هورست أفهيلد، اقتصاد يغدق فقرا، مرجع سابق، ص (٤٩) و (١٨١).

ثانيا: المعايير غير النقدية (المعايير الاجتماعية)

إذا كانت الجوانب الاقتصادية في التنمية تمتاز بقابلية نسبية للقياس المباشر (أو على الأقل تعتبر كذلك) فإن معظم الجوانب الاجتماعية في التنمية وأهدافها ليست قابلة للقياس مباشرة، أو ليست معرّفة بوضوح(1). وقد اتضح مما تقدم أن إحصاءات الناتج والدخل القوميين ذات قيمة كبيرة في قياس الأداء أو الإنجاز الاقتصادي، إلا أنهما يخضعان لعدد من الحدود التي تحد من فائدتهما كمقياس للرفاه الاقتصادي. وأهم هذه الحدود هي(2):

١. القيم الاقتصادية مقابل القيم الاجتماعية: فأرقام الدخل والإنتاج القوميين تقيس القيمة الاقتصادية للإنتاج وليس قيمته الاجتماعية التي تعكس القيمة الحقيقية للسلع والخدمات.

٢. التكاليف الاقتصادية مقابل التكاليف الاجتماعية: فالتكاليف الاقتصادية هي دفعات لقاء الإنتاج القومي، ويمكن قياسها بمصطلح نقدي، أما التكاليف الاجتماعية فتتناول أشياء ذاتية غير محسوسة دائما، كالانحلال العام في البيئة الاجتماعية والطبيعية الناجم عن النشاط الإنتاجي الجاري.

٣. قيمة أوقات الفراغ: يجب أن يشتمل الرفاه الاقتصادي على أوقات الفراغ الميسورة للأفراد، لأن المجتمع القادر على إنتاج مقدار أكبر من السلع والخدمات بمقدار أقل من الجهد هو أفضل حالة من غيره، وهذا ما لا تقيسه إحصاءات الدخل والإنتاج القوميين.

٤. التغيرات النوعية في الإنتاج القومي: فقد تكون هذه التغيرات كبيرة جدا بحيث لا يمكن مقارنة قيمة صنف ينتج الآن مع قيمة نفس الصنف أنتج سابقا لعدم وجود أساس للمقارنة، وليس هناك أسلوب ملائم معروف يصلح لاحتساب هذه التغيرات النوعية في مجاميع الدخل والإنتاج.

٥. تركيب الإنتاج: إذ أن المجاميع المختلفة للإنتاج لا تبين تركيب الإنتاج القومي، ولا يمكن معرفة أثر زيادة الإنتاج القومي بالأسعار الثابتة في الرفاه الاقتصادي دون

---

(1) محمد عدنان وديع وآخرون، مسح التطورات في مؤشرات التنمية ونظرياتها، مرجع سابق، ص (٤٣).

(2) عبد المنعم السيد علي، مدخل في علم الاقتصاد، مرجع سابق، ص (٣٤).

معرفة تركيب الإنتاج الذي قد يتغير مع الوقت (مثلا إنتاج السلاح وما أشبه مقارنة بالأنواع الأخرى من الإنتاج).

٦. توزيع الإنتاج القومي: إذ لا تبين أرقام الدخل والإنتاج القوميين كيفية توزيع الدخل بين أفراد المجتمع، وهو أمر لا يمكن تجاهله في أي تحليل لأثر مستوى معين من النشاط الاقتصادي في الرفاه الاجتماعي.

٧. دخل الفرد وإنتاجه: فمن الضروري مراعاة الزيادة في السكان لإجراء مقارنات مفيدة للرفاه الاقتصادي في أوقات مختلفة، لأن زيادة السكان بأسرع من زيادة مجموع الإنتاج لن تؤدي إلى أي تحسن في مستوى الرفاه المادي.

وعليه فقد تم اللجوء إلى عدد غير محدود من المؤشرات والمقاييس غير النقدية، أو ما يسمى بمقاييس الرعاية الاجتماعية التي تؤشر على مستوى الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية. وقد نظّرت الدول المتقدمة للرعاية الاجتماعية باعتبارها إحدى الضرورات الإنسانية، وعَدّتها احدى الإنجازات الحضارية للدولة الحديثة. وهذه الرعاية لا تقتصر على أصحاب الاحتياجات الخاصة فحسب كالأطفال وكبار السن والمعاقين، بل تعتبرها حقا لكل إنسان وفي أي مرحلة من مراحل حياته، لذا اهتمت بتوفير الرعاية الاجتماعية بصورها المختلفة والتي تراوحت - كما سبق ذكره - ما بين الأنشطة المتعلقة بالصحة العامة، والتربية، والتغذية، والضمان الاجتماعي، مرورا بالهواء الذي يتنفسه أفراد المجتمع، وصولا إلى المزاج العام لهم. وقد أعتبرت هذه المقاييس ضرورة للتماسك الاجتماعي، ووجود مجتمع قوي، كضرورتها للنمو الاقتصادي. وسوف تتناول الدراسة بعض هذه المقاييس بشيء من الإيجاز، بالقدر الذي يخدم الموضوع، فهناك على سبيل المثال:

أ. أنشطة الرفاهية الاجتماعية المتعلقة بالصحة العامة: وهي التي تعزز خدمات الصحة العامة والرعاية الطبية، إذ تعتبر الحالة الصحية للسكان أحد أهم المؤشرات الاجتماعية لقياس التطور[1]، ومن هنا تقوم بعض الدول بتوفير خدمات التأمين الصحي. ويمكن أن يقاس المستوى الصحي (كمقياس للرفاهية) وفقا لهذا المفهوم

(1) محمد عدنان وديع وآخرون، مسح التطورات في مؤشرات التنمية ونظرياتها، مرجع سابق، ص (٢٢٦).

بعدد من المؤشرات، من أبرزها: عدد السكان بالنسبة لكل طبيب (فكلما كان عدد الأطباء أكثر كلما دلّ ذلك على ارتفاع المستوى الصحي للمجتمع)، وينبغي عدم إهمال مستوى الأطباء من حيث مواكبة التطورات العلمية والطبية والتكنولوجية الحديثة، والوقوف على طرق ووسائل العلاج الحديثة وتوافر الأجهزة الطبية الحديثة أيضا، ومواكبة الأدوية والعقاقير المكتشفة، ومن المؤشرات أيضا: عدد السكان لكل سرير في المستشفيات، وعدد السكان لكل ممرض أو ممرضة، ومعدّل وفيات الأطفال والمواليد. كما يمكن أن تقاس بانخفاض معدلات الخصوبة وغيرها.

ب. أنشطة الرفاهية الاجتماعية المتعلقة بالتربية والتعليم(*): وهي الأنشطة التي تؤدي إلى ارتفاع نسبة الحضور إلى المدرسة واستغلال أوقات الفراغ. ويمكن أن تقاس الرفاهية وفقا لهذا المفهوم بعدد رياض الأطفال والمدارس والمعاهد العلمية وكليات المجتمع والجامعات ومراكز محو الأمية وتعليم الكبار، وعدد المكتبات العامة لكل ألف نسمة. كما يمكن أن تقاس بنسبة التسرب في المدارس، ومستوى التجهيزات والوسائل التعليمية، وإلزامية التعليم، ونسبة طلاب التعليم الفني إلى طلاب التعليم العام، ونسبة الإنفاق على التعليم... وغيرها.

ج. أنشطة الرفاهية الاجتماعية المتعلقة بالتغذية: وهي الأنشطة التي تهدف إلى تحقيق مستويات أفضل من التغذية للأفراد، وأن تكون ميسّرة لأكبر عدد ممكن من أفراد الشعب، ولذلك تقوم بعض الدول بتقديم وجبات الطعام والحليب للطلاب في مدارسها، وتعتبر ذلك واحدا من ضرورات التعليم. كما يندرج تحت هذا المفهوم أيضا زيادة السعرات الحرارية من البروتينات والسكريات في غذاء الأفراد.

د. أنشطة الرفاهية الاجتماعية المتعلقة بالعمالة: وهي الأنشطة التي تنمّي خدمات الرفاهية في ميدان العمالة، ويعتبر هذا المجال من أهم مجالات التنمية وبالتالي الرفاه،

(*) يعتبر ارتفاع المستوى التعليمي في المجتمع دليلا على تقدمه ونموه، لأن نتائج التعليم تتجاوز مداه، وتخدم مجالات أخرى، وإن رفع المستوى التعليمي لدى الفرد يرفع من مستواه الصحي والمعيشي ويزيد من قدرته على استيعاب التقنية الحديثة، وبالتالي فإن التعليم يوفر الأطر الفنية الكفؤة القادرة على استخدام التكنولوجيا لصالح تنمية المجتمع ورفاهيته.

ذلك لأنه يرتبط بالعمل والإنتاج. وقد ميّز بعض الباحثين بين الرفاهية الاجتماعية للمجتمع ككل، والرفاهية الاجتماعية العمالية؛ حيث إن الرفاهية الاجتماعية بالنسبة للعمال تدور حول الاهتمام بالعنصر البشري كعنصر أساس من عناصر الإنتاج، ويمكن أن تقاس بتوافر حد أدنى للأجور، وحد أقصى لساعات العمل، كما تتضمن وجود فترات كافية للراحة والإجازات، وبرامج التدريب والتوجيه المهني، بالإضافة إلى التأمين ضد البطالة، وتأمينات إصابات العمل ومكافآت نهاية الخدمة وموضوع تشغيل الأحداث والنساء في الصناعة... وغيرها.

هـ. أنشطة الرفاهية الاجتماعية المتصلة بالضمان الاجتماعي(*): وهي تتضمن أقساط التأمين الاجتماعي، ومعاشات المساعدات والمعونات الاجتماعية، والتأمين ضد العجز والشيخوخة. كما يمكن أن تقاس بتضامن الوحدة الاجتماعية سواء أكانت مجتمعا محليا أم حيّا أم أسرة، حيث يعكس التضامن الاجتماعي قوّة أعمال الرعاية وبرامج الخدمات والرفاهية.

و. أنشطة الرفاهية الاجتماعية الأخرى: المتصلة بالإسكان وتخطيط المدن، والنواحي القضائية وغيرها. مثل توفير العرض الضروري للسكن على سبيل التملك بالشراء أو على سبيل التأجير.

ويضيف بعض الاقتصاديين معايير أخرى مثل[1]: ارتفاع درجة التوطن الصناعي(**) وانخفاض نسبة السكان المشتغلين بالزراعة (إذ أن توطين الصناعة هو أحد أساليب الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية، ولأن ارتفاع نسبة المشتغلين بالزراعة يرتبط بالفقر)، ومنها أيضا

(*) الضمان الاجتماعي هو نظام شمولي يتضمن مجموعة من التأمينات التي تهدف إلى حماية المواطنين من بعض، أو جميع المخاطر، التي قد يتعرضون لها، وذلك من منطلق أساسي يقضي بتوفير دخل للمواطنين في حالة فقدانه القدرة على العمل نتيجة لإصابته أو عجزه أو شيخوخته أو لأي سبب آخر، ولأسرته في حال وفاته، بما يحقق لأفراد المجتمع وللأسر الأمن المادي.

(1) أنظر: محمد خيري، المدخل إلى الرفاهية الاجتماعية، مرجع سابق، ص (٣٦-٣٧)، وص (١٨٩)

(**) وضع المؤلف (محمد خيري) مقياسا لدرجة التوطن الصناعي بقسمة عدد عمال الصناعة من الذكور مقسوما على عدد أفراد القوة العاملة من الذكور، مضروبا في (١٠٠).

كثرة إنتاج البروتينات، وعدم تركيز الإنتاج الزراعي في الحبوب والمواد الأولية، وارتفاع نسبة تحويل الحبوب إلى منتجات لحومية، وأن لا تكون معظم الصادرات من المنتجات الأولية، وزيادة نصيب الفرد من التجارة الخارجية، ويسر التسهيلات الإئتمانية ووسائل التمويل(*) السليم. ويضيف غيرهم حجم الاستهلاك الفردي من القوى المحركة (إذ من الثابت تاريخيا أن هناك علاقة بين مستوى الرفاهية ومستوى استهلاك الفرد للقوى المحركة والصلب والاسمنت بالإضافة إلى المستحدثات الفنية كالإلكترونيات)، وارتفاع نصيب الفرد من الخدمات العامة؛ كالنقل، والمواصلات، والخدمات الهاتفية، والكهرباء.

وهناك مقاييس أخرى للرفاهية غير التي سبق ذكرها، مثل العوامل الطبيعية كاعتدال المناخ ووفرة الأمطار وغيرها، وفي هذا المعنى يقول ستودنسكي: "قد تنتج دولة معينة كمية محدودة من السلع الاقتصادية، غير أنه بفضل اعتدال مناخها، وكثرة السلع المتاحة فيها، وتوافر بعض العوامل الوضعية فقد تصلح هذه السلع القليلة لاشباع الحاجات المادية وغير المادية إلى حد بعيد. وعلاوة على ذلك قد يستطيع أفراد المجتمع بفضل سخاء الطبيعة الحصول على هذه السلع بمقدار ضئيل في الجهود فتتاح لهم أوقات كثيرة. ومن جهة أخرى، وبسبب هذه العوامل الطبيعية والوضعية... قد يقوّم هؤلاء الأفراد السلع غير الاقتصادية أكثر مما يقومون السلع الاقتصادية فيفضلون التمتع بضوء الشمس والمناظر الطبيعية الجميلة والألعاب الرياضية البدنية والحفلات الاجتماعية عن امتلاك الثروة المادية"(١).

ومن أبرز المقاييس في هذا الصدد:

١. دليل تنمية الموارد البشرية (IHRD): جمع (هاربسون ومايرز Harbison & Mayers, 1964) بيانات دولية شملت (٧٥) دولة عن بعض مؤشرات الموارد البشرية التي انتقوها في محاولة لتشكيل دليل لتنمية الموارد البشرية، وتضمنت بيانات المؤشرات المنتقاة المجمّعة ما يلي(٢):

(*) في المرجع وردت التموين وليس التمويل.

(1) منيسي عبد الملك، مستوى الدخل ومستوى الرفاهية، مرجع سابق، ص (٧).

(2) محمد عدنان وديع وآخرون، مسح التطورات في مؤشرات التنمية ونظرياتها، مرجع سابق، ص (٣٣٠).

أ. عدد الأساتذة في المستويين الابتدائي والثانوي لكل عشرة آلاف من السكان.

ب. عدد المهندسين والتخصصات العلمية لكل عشرة آلاف نسمة.

ج. عدد الأطباء وأطباء الأسنان لكل عشرة آلاف نسمة من السكان.

د. التلاميذ المسجلون في المستوى الابتدائي كنسبة مئوية من عدد السكان ذوي العمر (٥-١٤) عاما.

هـ. النسبة المئوية للطلاب المسجلين في التعليم العالي في كليات العلوم والتقنية.

و. النسبة المئوية للطلاب المسجلين في التعليم العالي في كليات الانسانيات والفنون الجميلة والحقوق.

٢. مقياس ميلر وفورم[١]: اتخذ هذا المقياس لتوضيح نمو المجتمع المحلي وارتفاع مستوى الرفاهية الاجتماعية فيه، ويشتمل هذا المقياس على جميع النواحي المتصلة بالحياة الاجتماعية مثل: الخدمات الأولية (عدد محلات البقالة والمطاعم والملابس والأثاث والبنوك... وغيرها)، وإدارة الخدمات العامة (الماء والكهرباء والتلفون ومراكز الدفاع المدني والأمن العام)، ووسائل الاتصال والمواصلات والتعليم، والصحة، والخدمات المهنية (عدد الأطباء، عدد أطباء الأسنان، عدد المرضين، العيادات الخاصة والعامة، عدد الأسرّة في المستشفيات...) وغيرها.

٣. مقياس ثورنديك[٢]: حيث وضع ثورنديك مقياسا لرفاهية المدينة يتكون من عشرة بنود هي:

أ. معدل وفيات الأطفال.

ب. مقدار الاعتمادات المالية التي تصرف على إنشاء الحدائق وصيانتها، ووسائل الترفيه الأخرى.

ج. مقدار القيمة الدفترية لثمن المدارس والمكتبات والمقاصف وكل وسائل الترفيه.

---

(1) محمد خيري، المدخل إلى الرفاهية الاجتماعية، مرجع سابق، ص (١٦٤ وما بعدها).

(2) المرجع السابق، ص (١٦٤ وما بعدها).

د. مقدار القيمة الكلية لجميع الممتلكات العامة كالمدارس وآلات الحريق والسجون ومصلحة المياه... وغيرها.

هـ. مقدار الاعتمادات المخصصة لإدارة المدارس وصيانتها.

و. عدد الأشخاص المتعلمين.

ز. عدد الكتب المعارة من المكتبات العامة.

ح. عدد تلاميذ المدارس.

ط. عدد حائزي أجهزة التلفون.

ي. عدد المنازل المزوّدة بالكهرباء.

وكما يبدو فإن هذه المقاييس والمؤشرات تكاد تتشابه إلى حد كبير في البيانات الداخلة في كل منها.

وإذا كانت المقاييس السابقة تكشف عن درجة الرفاهية الاجتماعية التي يتمتع بها الأفراد والمنطقة فإن هناك بعض المظاهر والملامح التي تكشف عن انعدام الرفاهية مثل: ارتفاع نسبة السكان المشتغلين بالزراعة، تفشي البطالة المقنّعة بين السكان، انخفاض نصيب الفرد من رأس المال العيني والدخل القومي، عدم قدرة الغالبية العظمى من السكان على الادخار نظرا لعدم كفاية الدخل لمقابلة المطالب الضرورية للحياة، كثرة عدد الأفراد المستحقين للمساعدات الاجتماعية، شدة التزاحم، ارتفاع نسبة البطالة ونسبة الطلاق، ونسبة جنوح الأحداث، وجرائم البالغين، وارتفاع نسبة ذوي العاهات من السكان كالعمى والصمم والبكم.

الفصل الثالث

واقع الرفاهية في ظل العولمة

ويتضمن المباحث الآتية:

١ . **المبحث الأول:** أثر العولمة في الكفاءة والأمثلية، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: مستويات الفقر والجوع (مستوى المعيشة).

المطلب الثاني: مستويات البطالة والتشغيل.

٢ . **المبحث الثاني:** أثر العولمة في أنماط توزيع الدخول والثروات. وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: تعميق التفاوت.

المطلب الثاني: تبرير التفاوت.

المطلب الثالث: تخصيص الموارد.

المطلب الرابع: توزيع مكاسب التجارة العالمية.

٣ . **المبحث الثالث:** أثر العولمة في دور الدولة في الحياة الاقتصادية. وفيه مطلبان:

المطلب الأول: السيادة وتقرير المصير.

المطلب الثاني: خصخصة المشروعات العامة.

٤ . **المبحث الرابع:** أثر العولمة في مقاييس الرعاية الاجتماعية، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: أثر العولمة في مستويات التعليم والصحة.

المطلب الثاني: أثر العولمة في البيئية.

المطلب الثالث: أثر العولمة في الأمن الاجتماعي.

المطلب الرابع: أثر العولمة في مستويات الديمقراطية وحقوق الإنسان.

الفصل الثالث

واقع الرفاهية في ظل العولمة

عرضت الدراسة في فصلها الأول لمفهوم العولمة ومؤسساتها، وارتباطهما بالرأسمالية العالمية، التي تدعو إلى الحرية الاقتصادية وتقييد دور الدولة، وفي فصلها الثاني أوضحت - الدراسة - مفهوم الرفاه ومحكاته والمعايير المستخدمة لقياسه. وتثور هنا تساؤلات عديدة من أبرزها:

١. هل يمكن القول بأن العولمة قوة معزّزة للرفاهية الاقتصادية والاجتماعية؟
٢. إلى أي مدى نجحت العولمة الاقتصادية في تحقيق أهدافها (المعلنة) على المستوى العالمي؟
٣. هل نجحت العولمة فعلا في مكافحة الفقر والبطالة وسوء توزيع الدخل؟
٤. هل تحسنت أحوال البلدان النامية اقتصاديا، واجتماعيا؟

لا يجاب على هذه التساؤلات ببساطة، نظرا للتعقيد الذي يتلفع به مفهوم العولمة. وعليه فسوف تتناول الدراسة في هذا الفصل - بإذن الله تعالى - قياس أثر العولمة ومؤسساتها في الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية، سواء أكان ذلك في الدول المتقدمة (راعية العولمة وربّانتها) أم في الدول النامية. وذلك من خلال استقراء المعطيات ذات الصلة بهذا الموضوع.

بداية تجدر الإشارة إلى أن العولمة قد أسهمت في ترك آثار إيجابية على النشاط الاقتصادي؛ فقد أتاحت فرصا غير مسبوقة في الاتصالات والمعلومات والهندسة الوراثية، وزيادة معدلات الإنتاج، وتجدد السلع وتنوعها، وزيادة جودتها، وبروز قيم جديدة لا يزال بعضها على مستوى الشعار؛ كحماية حقوق الإنسان، والشفافية، والمحاسبية، وضرورة المشاركة والديمقراطية - وبروز أهمية البعد أو المكوّن الاجتماعي كبعد رئيس في استدامة التنمية واطّرادها[1].

(1) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، السياسات الاجتماعية في البلدان العربية، مرجع سابق، ص (٦).

لكن هذه الدعاوى ينبغي أن لا تنسينا المظاهر السلبية للعولمة، والمتمثلة في عدم التساوي في توزيع ثمرات النمو (مشكلة توزيع الدخل والفقر النسبي) ومشكلة البطالة، والموارد المعطلة، وارتفاع الأسعار، والتضخم، وتلوث البيئة، وتناقص جودة الحياة[1]. فبعد مرور هذه الأعوام تزعزعت الزراعة في البلدان الفقيرة، وانهار الأمن الصحي والغذائي للشعوب، واعتُديَ على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتلوّثت البيئة، وقُدّم منطلق الربح على حقوق الأجيال القادمة[٢].

كما خلصت دراسات عديدة إلى أن ما آلت إليه الأمور على مستوى الرفاه الاقتصادي والاجتماعي، يكشف عن مظاهر خلل حقيقية، سواء في ارتفاع مستويات الفقر والجوع، وارتفاع معدلات البطالة، وانخفاض مستويات الأجور، وزيادة حدّة التفاوت في الدخول والثروات بين أفراد المجتمعات، وتدهور مستويات المعيشة، واضمحلال دور الدولة في الحياة الاقتصادية، وتراجع معدلات النمو الاقتصادي، وتفكك البنية الاجتماعية، وزيادة التلوث البيئي... إلى غير ذلك من أمور لا تكشف عن تحسن مستوى الرفاه. وإذا كان نشاط التصدير قد تزايد على مستوى العالم فإن كل دولار ينتج عن هذا النشاط لا يذهب منه إلا ما يقل عن رُبُعَه إلى الدول النامية. واقتصرت انجازات العولمة على الدول الغنية دون الفقيرة، وهذه الدول لا تشكل سوى ما نسبته (١٤) بالمائة من سكان العالم، وتستحوذ في نفس الوقت على ثلاثة أرباع الناتج العالمي.

وبات راسخا في الأذهان أن عولمة الاقتصاد بطريقتها الحالية، لم تؤد إلا إلى شيئين[٣]: الأول: هو زيادة الأقوياء قوة، والأثرياء ثراء. والثاني: هو تكريس عدم الاندماج بين الفئات الاجتماعية بعضها ببعض، أو بينها وبين البيئة المحيطة. وهو ما أشارت إليه اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ESCWA) من أن العولمة قد صاحبها – في المجال الاقتصادي والاجتماعي – زيادة معدّلات البطالة على مستوى العالم، كما زادت معدّلات الفقر،

---

(1) مصطفى رشدي شيحة، الاقتصاد العام للرفاهية، ص ١٢٨

(2) مختار بن حفصه، مرجع سابق. وانظر كذلك: الكريم حمودي، **العولمة هل تعزز المصارف الإسلامية؟**، قدس برس، ٢٠٠١/٦/١٤، نشرة إنترنت بتاريخ: ٥-٣-٢٠٠٧م.
http://www.islamonline.net/arabic/economics/2001/06/article4.shtml[retrieved date 05/03/2007]

(3) سعيد اللاوندي، بدائل العولمة، مرجع سابق، ص (١١٧).

ودخلت فئات جديدة إلى دوائره، خاصة من الشباب المتعلم تعليما جامعيا، نتيجة لاستخدام تقنيات كثيفة رأس المال، وبروز مرونة عالية في نظم التشغيل حاصرت العمل الدائم وأحلّت محلّه العمل المؤقت الذي لا يضمن الكثير من حقوق العاملين[1]. فعلى سبيل المثال، في أمريكا اللاتينية كانت نسبة العمال الذين يعملون بلا عقود قد زادت في العام (١٩٩٦م) في تشيلي إلى (٣٠) بالمائة، وفي الأرجنتين إلى (٣٦) بالمائة، وإلى (٤١) بالمائة في بيرو[2].

كما أوجزت بعض الدراسات التقويمية المصاحبات والآثار الاجتماعية والاقتصادية للعولمة – معتمدة على بيانات تقارير التنمية البشرية التي يصدرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (United Nations Development Programs - UNDP) وكان في مقدّمة تلك المصاحبات: تدنّي أوضاع الكثير من البشر في الدول النامية، مما أفضى إلى فقر قدراتهم وحرمانهم البشري، ولم تقتصر تأثيرات العولمة على الحرمان والتفاوت في مجتمعات الجنوب فقط، بل شملت أيضا شرائح من سكان مجتمعات الشمال المصنّعة؛ إذ يعيش مائة مليون مواطن دون خط الفقر، وحوالي سبعة وثلاثين مليونا بلا عمل، ولم يكمل حوالي ثلث البالغين مرحلة التعليم الثانوي، كما قَدّرت منظمة العمل الدولية (ILO) المتعطلين على مستوى العالم بحوالي بليون مواطن، وهو ما يساوي ثلث قوّة العمل العالمية، كما زادت الفجوة في الحرمان محليا ودولياً، وبين الريف والحضر، والذكور والإناث، والفقراء والأغنياء[3].

كما أشارت بعض الدراسات إلى وجود مشكلات اجتماعية ناشئة عن عدم التوازن بين التغير في البنية الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية، ومن هذه المشاكل ارتفاع معدلات الجرائم وانحرافات الأحداث والطلاق... وغيرها، وقد أرجعت هذه الدراسات سبب هذه

---

(1) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، السياسات الاجتماعية في البلدان العربية، مرجع سابق ص (٦).
بالإحالة على:
- Watkins, K., Making Globalization Work for the Poor, in *Finance and Development*, March 2002, PP (24-27).

(2) نورينا هيرتس، السيطرة الصامتة: الرأسمالية العالمية وموت الديمقراطية، مرجع سابق، ص (٦٠).

(3) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، السياسات الاجتماعية في البلدان العربية، مرجع سابق، ص (٦).
بالإحالة على:
- Innerarity , F. , Goal of Society for all , in *International Social Science Journal*, No. 162, December , 1999 , PP (437-442).

المشكلات إلى عدم التكيف الاجتماعي مع المتغيرات الاقتصادية والتكنولوجيا المتلاحقة، أو بعبارة أخرى عدم التوافق بين التقدم الاقتصادي السريع والتغير الاجتماعي البطيء[1].

وللوقوف على أهم آثار العولمة في الرفاهية، فقد تم تقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث على النحو المبين تاليا.

(1) سالم عبدالله رحومه، **مؤشرات التنمية الاجتماعية في ليبيا** (١٩٧٠ - ١٩٨٠)، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، الطبعة الأولى، ١٩٨٨م، ص (٢٩) وما بعدها.

المبحث الأول

أثر العولمة في الكفاءة والأمثلية

سبقت الإشارة إلى أن أبرز مستلزمات الكفاءة أن يكون هناك:

١. استخدام كامل للموارد الاقتصادية، وبالتالي تحقيق أكبر ناتج ممكن من الموارد المتاحة.

٢. أن يكون الإنتاج موافقا لسلّم التفضيل الاجتماعي.

٣. أن يكون توزيع الدخول والثروات محققا للعدالة بين أفراد المجتمع الواحد، كما بين المجتمعات.

فهل أسهمت العولمة في تحقيق ما تقدّم؟ أم انها على العكس من ذلك، فاقمت في تعميق المشكلة من حيث توظيف الموارد، وتوزيع الدخول والثروات، وغيرها؟.

بداية لا بدّ من الإشارة إلى أن النظام الرأسمالي — من خلال صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، جنبا إلى جنب مع الاتفاقية العامة للتعرفات والتجارة (الجات) ثم (منظمة التجارة العالمية منذ كانون الثاني ١٩٩٥م) - قد مأسس وتمدّد ليكوّن نظاماً عالمياً، وهذا النظام "مرتبط بمستويات أعلى من تمركز الثروة، والفقر، واللامساواة على النطاق العالمي"(١).

كما أن النظم الاقتصادية الوضعية لم تفلح في تحقيق الكفاءة المرجوّة، لأسباب أهمها: عدم اعتمادها أسسا ومؤسسات كفيلة بإحراز العدالة التوزيعية، ليس محليا فحسب بل وعالميا أيضا، ذلك أن الأداء الاقتصادي في (الهوامش) يقوم على شرط حضاري ومؤسسي يتحرى مصالح (المراكز) المعبر عنها بآليات مختلفة، وقد جسدت قسمة العمل الدولية هذه الحقيقة بوضوح(٢).

---

(1) ساسكيا ساسن، مدينة من؟ العولمة وبروز مزاعم جديدة، في: **العولمة الطوفان أم الإنقاذ؟** الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية، ترجمة: فاضل جتكر، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ومركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤. ص (١٤١).

(2) عبد الجبار السبهاني، عدالة التوزيع والكفاءة الاقتصادية في النظم الوضعية والإسلام، مرجع سابق، ص (٢٢٣).

ومن جهة ثانية، لم تفلح هذه النظم في تحقيق الكفاءة التخصيصية - من حيث موافقة الإنتاج لسلّم التفضيل الاجتماعي - ولعل السبب في ذلك يعود إلى فشل السوق في تحقيق المنافسة التامة من ناحية، ووجود النـــزعة الاحتكارية في بنيته من ناحية أخرى، وهو ما أشاروا إليه بقولهم: "الخطر الكامن في سيطرة عدد محدود من الشركات على مجال ناتج معين هو أن أهداف الكفاءة والمساواة سوف تتأثر. فنقص المنافسة يمكن أن يشجع عدم الكفاءة، كذلك يمكن أن يغري الشركات في مجال ناتج معين على التواطؤ بطريقة تتعارض مع مصلحة الجمهور"[(١)].

وعليه فسوف يتناول هذا المبحث قياس آثار العولمة على الكفاءة والأمثلية، من خلال تقسيمه إلى مطلبين.

المطلب الأول: اتجاهات مستوى المعيشة (الفقر والمجاعة)

الفقر مفهوم معقد، لا يمكن تعريفه بمؤشر واحد فقط، وأي محاولة لتعريفه لا بد وأن تأخذ في اعتبارها معايير متعددة مثل: الدخل، الممتلكات، التعليم، التغذية، إمكانية الحصول على خدمات الصحة وغيرها. وإذا كان الاقتصاديون يعتمدون على معيار الدخل لقياس الفقر، فقد يكون مبررهم لاستخدام هذا المعيار هو توفر البيانات الإحصائية، إلا أن المعيار لا يخلو من عيوب كثيرة، "فمثلا مبلغ (١٠٠) دولار قد يشتري سلعا أساسية في الهند أكثر مما يشتريه منها في الولايات المتحدة، بسبب فروق تكاليف المعيشة واختلاف القوة الشرائية للعملة من بلد إلى آخر"[(٢)]. والفقر بمفهومه الشامل يعني: "ندرة الموارد أو تبديدها أو توزيعها على نحو غير عادل"[(٣)].

---

(1) فرانسيس مور لابيه، وجوزيف كولينـــز، **صناعة الجوع: خرافة الندرة**، ترجمة: أحمد حسان، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب (عالم المعرفة)، الكويت، العدد (٦٤)، أبريل، ١٩٨٣، ص (٢٦٨). وسوف يشار إلى هذا المرجع لاحقاً: فرانسيس مور لابيه وآخرون، صناعة الجوع: خرافة الندرة، مرجع سابق.

(2) جاك لوب، **العالم الثالث وتحديات البقاء**، ترجمة: أحمد فؤاد بلبع، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد (١٠٤)، أغسطس، ١٩٨٦م، ص (١٧٠).

(3) فيليب عطيه، أمراض الفقر، مرجع سابق، ص (٦).

وللفقر مقياسان أو بعدان؛ مطلق ونسبي، أما البعد المطلق فيعني مطابقة ما يمتلكه الإنسان لحاجاته البدنية (المادية) والروحية كنوع بيولوجي، أو كفرد من أفراد المجتمع، فالإنسان يحتاج إلى أن يستهلك يوميا كمية معينة من السعرات الحرارية، وأن يحصل على الحماية المناسبة من تقلبات الطقس. وأهم شكل للفقر المطلق هو المجاعة وسوء التغذية لمئات الملايين من الناس، بالإضافة إلى تدهور الصحة وتدني الحالة البدنية للإنسان، وانعدام المساكن واستحالة الحصول على التعليم.

وفي ضوء ذلك يمكن القول إن عدد الذين يعيشون في فقر مطلق (أي على شفا الهلاك والانقراض) على مستوى البلدان النامية حوالي (٤٠) بالمائة من مجموع السكان(1). ووفقا لتقرير لجنة إدارة شؤون المجتمع العالمي فإن "عدد السكان الذين يندرجون في فئة (الفقراء فقرا مطلقا) وفقا لتصنيف البنك الدولي، قد ارتفع إلى (١,٣) مليار في عام (١٩٩٣م). وهذا المستوى من الفقر ينم عن إملاق حاد، فهو يمثل الحياة على حافة البقاء. وعلى سبيل المثال، يعتبر وجود مصدر قريب لمياه الشرب الآمنة نوعا من الرفاهية بالنسبة للفقراء فقرا مطلقا، وفي بلدان عديدة مثل: بوتان، وأثيوبيا، ولاوس، ومالي، ونيجيريا، لا يتمتع حتى بهذا (المستوى) سوى أقل من نصف السكان"(2).

أما الفقر النسبي؛ فيرتبط بمقارنة المعايير الحياتية الملازمة لمختلف البلدان، من خلال استخدام المؤشرات لتحديد مستوى المعيشة بين بلد وآخر(3)، كما ستأتي الدراسة على بيانه.

وكما أن مفهوم الفقر نسبي، فإن مفهوم الغنى - أيضا - مفهوم نسبي، والأشكال التي يتجسد فيها الغنى تتغير في سياق التطور الاقتصادي؛ فالغنى لدى القبائل الرعوية كان يتجلى

---

(1) كلوتشكوفسكي وآخرون، اقتصاد البلدان الغنية والفقيرة، مرجع سابق، ص (٣٧٣ وما بعدها بتصرف).

(2) لجنة إدارة شؤون المجتمع العالمي، **جيران في عالم واحد** (نص تقرير)، ترجمة: مجموعة من المترجمين، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد (٢٠١)، سبتمبر، ١٩٩٥م، ص (٣٤). وسوف يشار إلى هذا المرجع لاحقاً: لجنة إدارة شؤون المجتمع العالمي، جيران في عالم واحد، مرجع سابق. وأنظر أيضا:

- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، السياسات الاجتماعية في البلدان العربية، مرجع سابق، ص (٦). بالإحالة على:
- Innerarity, F., Goal of Society for all, in ***International Social Science Journal***, No. 162, December 1999, PP (437-442).

(3) كلوتشكوفسكي وآخرون، اقتصاد البلدان الغنية والفقيرة، مرجع سابق، ص (٣٧٣ وما بعدها بتصرف).

في عدد رؤوس الماشية التي يمتلكها، وعند أرباب العمل المعاصرين يتجلى في موجودات حساباتهم في البنوك أو فيما تحتويه حقائبهم من الأسهم والسندات[١]. وعليه يمكن القول أن قياس الفقر تسوده المعايير المزدوجة؛ "فمعيار البنك الدولي (وهو دولار في اليوم) لا ينطبق إلا على البلدان النامية. ولا يسلّم كل من البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوجود الفقر في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية. وفضلا عن هذا فإن معيار الدولار الواحد يوميا يتناقض تناقضا صريحا مع المنهجيات المقررة التي تستخدمها الحكومات الغربية والمنظمات الحكومية الدولية في تعريف الفقر وقياسه في البلدان المتقدمة"[٢].

ومن جانبه، يؤكد (ميشيل شوسودوفيسك)[*]، على هذه الحقيقة بقوله: إن البنك الدولي قد حدد – بشكل تعسفي – عتبة الفقر بدولار واحد يوميا للفرد، وأن مجموعات السكان التي يبلغ دخلها بالنسبة للفرد أعلى من دولار يوميا ليست فقيرة[٣]. وهو بذلك ينتقد هذا التقسيم المتحيز، الذي يسعى البنك إلى فرضه وتكريسه، بغض النظر عن الظروف الفعلية على مستوى البلدان. ويضيف قائلا: إن هناك شواهد كثيرة تؤكد أن مجموعات كبيرة من السكان يبلغ دخل الفرد فيها دولارين أو ثلاثة دولارات أو حتى خمسة دولارات يوميا، ومع ذلك تظل فقيرة (أي عاجزة عن الوفاء بالمصروفات الأساسية على الطعام والملبس والملجأ والصحة والتعليم).

ومن هنا قامت – في الغرب – أساليب قياس الفقر على المستويات الدنيا لإنفاق الأسرة اللازمة للوفاء بالمصروفات الأساسية على الطعام والملبس والملجأ والصحة والتعليم. فمثلا يقاس الفقر – في الولايات المتحدة – بمضاعف تكلفة كمية معينة من الغذاء يفترض أنها كافية لتوفير الحد الأدنى، ويعدّل هذا المضاعف حسب عدد أفراد الأسرة والموقع

---

(1) كلوتشكوفسكي وآخرون، اقتصاد البلدان الغنية والفقيرة، مرجع سابق، ص (٣٧٢).

(2) سعيد اللاوندي، بدائل العولمة، مرجع سابق، ص (٢٢٦).

(*) أستاذ الاقتصاد بجامعة أوتاوا.

(3) ميشيل شوسودوفسكي، **عولمة الفقر: تأثير اصلاحات صندوق النقد والبنك الدوليين**، ترجمة جعفر علي السوداني، بيت الحكمة، بغداد، الطبعة الأولى، (د.ت)، ص (١٧). وسوف يشار إلى هذا المرجع لاحقاً: ميشيل شوسودوفسكي، عولمة الفقر، مرجع سابق. وانظر أيضا: سعيد اللاوندي، بدائل العولمة، مرجع سابق، ص (١١٩).

الجغرافي[1]. كما وضعت إدارة الضمان الاجتماعي في عام (١٩٦٠م) مقياساً لعتبة الفقر يتألف من (تكلفة غذاء أدنى كافية مضروبة في ثلاثة لمراعاة المصروفات الأخرى)، وقد استند هذا المقياس إلى توافق واسع داخل الإدارة الأمريكية. وبلغت عتبة الفقر في الولايات المتحدة لأسرة تتألف من أربعة (اثنان من الكبار وطفلان) (١٦٠٣٦) دولار في عام (١٩٩٦م)، ويترجم هذا الرقم إلى دخل بالنسبة للفرد يبلغ أحد عشر دولارا يوميا (مقابل معيار الدولار في اليوم الذي يستخدمه البنك الدولي للبلدان النامية)، وفي عام (١٩٩٦م) كان (١٣,١) بالمائة من سكان الولايات المتحدة و (١٩,٦) بالمائة من سكان المدن في المناطق الرئيسة دون عتبة الفقر[2].

ولو طبقت منهجية مكتب التعداد الأمريكي (المستندة إلى تكلفة الغذاء الدنيا لتحديد معيار الفقر) على البلدان النامية، فإن الأغلبية الساحقة من سكان البلدان النامية سوف تصنف على أنها فقيرة، ولكن مؤشرات البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفقر إنما تريد (من تحديد معيار الدولار يوميا) التمويه والتضليل بهدف التخفيف من حدة وخطورة الفقر العالمي، وتصوّر الفقراء على أنهم أقلية تمثل (١,٣) مليار نسمة أي ما نسبته خمس سكان العالم.

وبناء على المعطيات المصاحبة للعولمة، والنتائج التي آلت إليها أحوال العالم المعيشية خلال الحقبة الأخيرة، يدرك المرء بجلاء أنه "لم يعد في وسعه - في يومنا الراهن - أن يتحدث عن وجود رفاهية ينعم بها بنو البشر على مستوى العالم أجمع؛ فالجوع المخيم على قارة بأكملها (أفريقيا) والفقر في أمريكا الجنوبية، والفاقة التي تعاني منها الشرائح الواقعة في أدنى السلم الاجتماعي في أغنى دول العالم. إن هذا كله يمنعنا من الزهو ويحرم علينا الرضا عما بلغناه"[3]. كما إن الاقتصاد المعولم لم يفشل في تحقيق نسب نمو مرتفعة والحدّ من

---

(1) جيردا ج. فيلنباوم، **رفاه المسنين: مناهج للتقدير المتعدد الأبعاد**، منظمة الصحة العالمية، جنيف، ١٩٨٤م، ص (٥٤).

(2) أنظر:

- محمد عدنان وديع وآخرون، مسح التطورات في مؤشرات التنمية ونظرياتها، مرجع سابق، ص (١٧١).
- سعيد اللاوندي، بدائل العولمة، مرجع سابق، ص (٢٢٧).

(3) هورست أفهيلد، اقتصاد يغدق فقرا، مرجع سابق، ص (٢٠٦).

ظاهرة البطالة فحسب، بل نسف المكاسب الاجتماعية القديمة، ورمى بفئات اجتماعية متعددة كانت تحظى بمستوى معيشي محترم، إلى هوّة البطالة والفقر المدقع[1].

وأشارت منظمة العفو الدولية[*] في تقريرها لعام (٢٠٠١م) إلى أن العولمة قد دفعت بقضية الفقر قدما لتضعها في مقدمة القضايا الملحّة المتعلّقة بحقوق الإنسان[2]. وكان الأمين العام للأمم المتحدة قد أشار إلى وجود (٥٥٠) مليون نسمة في العالم يبيتون جياعا كل ليلة، وأن (١,٥) مليار نسمة يعيشون في فقر مدقع[3]. كما أشارت إحصاءات دولية تعود إلى عام (١٩٩٨م)، إلى أن حوالي ثلاثة بلايين من البشر – أي ما يقارب نصف سكان العالم – يعيشون على دخل يبلغ أقل من دولارين في اليوم[4]. وجاء في إحصاءات البنك الدولي "أن (١٨) بالمائة من العالم الثالث هم من شديدي الفقر، وأن (٣٣) بالمائة هم من الفقراء، على أساس أن الحد الأعلى للفقر هو دولار في اليوم، أي ما لا يزيد عن (٣٧٠) دولار في السنة"[5]. وعلى الرغم من أن الخيرات المادية والسلع هي أوفر الآن بما لا يقاس عليه من قبل، فإن عدد البشر الذين لا يجدون المأوى والعمل والقوت هو عدد يتنامى باضطراد، ومن بين (٤,٥) بليون من البشر الذين يعيشون في البلدان النامية، نجد أن الثلث تقريبا لا يحصلون على مياه صالحة للشرب، وأن الخمس من بين جميع أطفال العالم يتلقون واردا غذائيا ناقصا، وهناك حوالي بليونين من البشر يعانون من فقر الدم[6]. وجاء في البيان

---

(1) محمد توهيل، هذه هي العولمة، مرجع سابق، ص (٤٥٢).

(*) منظمة العفو الدولية: Amnesty International؛ المنظمة الدولية لحقوق الانسان، تأسست عام (١٩٦١م) على يدي المحامي البريطاني (بيتـر بينينسون)، وتهدف إلى ابلاغ الرأي العام بانتهاكات حقوق الانسان، خصوصا تلك المتعلقة بحرية الرأي أو المعتقد، ولها فروع في معظم بلدان العالم.

(2) منظمة العفو الدولية، تقرير عن حقوق الإنسان لعام (٢٠٠١م)، أنظر التقرير على موقع الإنترنت.
http://ara.amnesty.org/library/Index/ARAORG100022002?open&of=ARA-LBN[retrieved date 25/06/2007]

(3) رياض المومني، **واقع ومستقبل الاقتصاديات الاسلامية في ظل العولمة**، ورقة عمل مقدمة إلى: ندوة العولمة وانعكاساتها على العالم الاسلامي في المجالين الاقتصادي والثقافي، المعهد العالمي للفكر الاسلامي، والمنظمة الاسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسسكو)، وجامعة آل البيت، عمان، خلال الفترة ٣-٤ أيار ٢٠٠٦م.

(4) محمد توهيل، هذه هي العولمة، مرجع سابق، ص (٥٣٦).

(5) محمود خالد المسافر، الفقر في ظل العولمة، **الطريق**، العدد السادس، تشرين ثاني – كانون أول، ٢٠٠١، السنة الستون، بيروت، ص (٩٩).

(6) محمد توهيل، هذه هي العولمة، مرجع سابق، ص (٥٣٦).

الصادر عن الحملة التي نظمها المنتدى الاقتصادي العالمي المنعقد عام (٢٠٠١م) في المدينة السويسرية دافوس: "أن الفقر يسمم حياة ما يقرب من نصف سكان المعمورة"[1].

وإذا ما سلّمت الدراسة بأن مستوى الاستهلاك يعبّر عن مستويات الرفاهية – وفقا لمبدأ النفعية – فقد أشارت بعض الدراسات الأكثر حداثة إلى أن الفرد الأمريكي – في أمريكا الشمالية يستهلك "خمسة أضعاف ما يستهلكه الفرد المكسيكي، وعشرة أضعاف ما يستهلكه الصيني، وثلاثين ضعف ما يستهلكه الفرد في الهند"[2]. كما أشارت دراسات أخرى إلى أن كل طفل يولد في الدول المتقدمة يستهلك ما بين (٢٠) إلى (٣٠) ضعف ما يستهلكه أطفال العالم الثالث[3].

وفي أفريقيا، تسجل حصة الفرد الواحد من الدخل انخفاضا مستمرا منذ سبعينات القرن المنصرم، أما أمريكا الجنوبية فإن حالها ليست أفضل من حال أفريقيا. وإذا كانت حصة الفرد الواحد من الدخل قد دأبت على النمو حتى السبعينات، فالملاحظ هو أن هذه الحصة قد توقفت عن النمو في عام (١٩٨٠م). كما أن عدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر قد ارتفع بين عامي (١٩٨٠م) و(٢٠٠٠م) من (١٢٠) مليونا إلى (٢١٤) مليونا أي أن نسبتهم بلغت (٤٣) في المائة من مجمل عدد السكان. ويعاني حوالي (٩٢,٨) مليون نسمه أي ما نسبته (١٨,٦) في المائة من سكانها من وطأة فقر مدقع وعوز مطلق[4].

وبحسب برنامج الأمم المتحدة للتنمية في عام (١٩٩٨م)، فإن مؤشر الفقر يرصد نحو (٢٠٠) مليون فرد في الهند من أصل مليار يعيشون حياة ملائمة، وفي أمريكا وبريطانيا يعيش (١٥) بالمائة من السكان تحت خط الفقر[5]. وعلى صعيد الدول الاسلامية الأعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي – ووفقا للمقياس العالمي لخط الفقر والذي يعادل دولاراً واحداً

---

(1) هورست أفهيلد، اقتصاد يغدق فقرا، مرجع سابق، ص (٢٠٦).

(2) نورينا هيرتس، السيطرة الصامتة: الرأسمالية العالمية وموت الديمقراطية، مرجع سابق، ص (١٢).

(3) عبد الرزاق طبيشات، قمة الأرض: تطلعات الدول النامية، **دراسات وابحاث بيئية**، مؤسسة فريدريش ناومان والبرنامج الوطني للتوعية والاعلام البيئي، وجمعية عمال المطابع التعاونية، عمان، الطبعة الاولى، ١٩٩٣م، ص (٩٥-١٠٣). وسوف يشار إلى هذا المرجع لاحقاً: عبد الرزاق طبيشات، قمة الأرض: تطلعات الدول النامية، مرجع سابق.

(4) هورست أفهيلد، اقتصاد يغدق فقرا، مرجع سابق، ص (١٨٣).

(5) سعيد اللاوندي، بدائل العولمة، مرجع سابق، ص (٣١).

يوميا – فقد بلغ متوسط مؤشر حدة الفقر (٢٩,٢) بالمائة في عام (٢٠٠١م)، وتفاوتت هذه النسبة على المستوى الوطني حيث بلغت في أذربيجان أكثر من (٦٨) بالمائة عام (١٩٩٥م)، ومثلها في سيراليون عام (١٩٨٩م)، بينما لم تبلغ (٦٤) بالمائة في تشاد وغامبيا، و(٥١) بالمائة في قرغيزيا في عقد التسعينات[1].

أما على مستوى الدول العربية، وعلى الرغم من أن قاعدة البيانات عن مدى الفقر وتضاريسه بالغة الضعف، ولا تكاد تتوافر عنها بيانات معتبرة، مما يقلل من وضوح صورة الفقر، فإن الاتجاه العام يشير – منذ التسعينات – إلى تزايد معدلات الفقر، وهذا التزايد له العديد من التأثيرات في القدرات البشرية، مما يعني إعادة إنتاج الفقر بشكل أوسع. وتقدّر بعض الدراسات أن حوالي خمس السكان في البلاد العربية يعيشون حالة فقر الدخل – أقل من دولارين في اليوم – غير أن فقر القدرات وعدم المساواة في الفرص الاجتماعية والاقتصادية يعد أكثر بروزا من فقر الدخل[2].

وفيما يتعلق بالعوامل التي أسهمت في تزايد معدلات الفقر، فيمكن إرجاعها إلى عدد من العوامل المستجدّة – بالإضافة إلى العوامل التاريخية، والخلل في توزيع الثروة، وهشاشة الاقتصاد العربي – منها تحوّل جانب من الفائض الاقتصادي لصالح القطاع الخاص المحلي والدولي نتيجة تبنّي سياسات التكيّف الرأسمالي، وانحسار نسبي في أدوار الدولة في الإنتاج والإنفاق العام، هذا بالإضافة إلى برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي التي نفّذها بعض الدول العربية نتيجة للأزمات الاقتصادية التي مرّت بها، وازدياد حدّة المديونية، كما في مصر والأردن والمغرب وتونس واليمن وموريتانيا والسودان... وغيرها[3].

وعلى سبيل المثال بدأت اليمن عام (١٩٩٤م) برنامج الإصلاح الاقتصادي، بهدف إعادة هيكلة الاقتصاد والمجتمع، ومعالجة الظروف الاقتصادية، وانتهاج برنامج التحرير الاقتصادي، إلا أن هذه المرحلة أسهمت في خفض معدلات النمو، وتفاقم الاختلالات

---

(1) احمد محمد علي، **التحديات الاقتصادية التي تواجه الأمة**، نشرة إنترنت بتاريخ:١٤-٨-٢٠٠٧م.
http://www.themwl.org/Subject/default.aspx?d=1&1=AR&cici=52[retrieved date 14/08/2007]

(2) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، السياسات الاجتماعية في البلدان العربية، مرجع سابق، ص (٩).

(3) أنظر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، السياسات الاجتماعية في البلدان العربية، مرجع سابق، ص (١٣١-١٣٢).

الهيكلية[1]. وتدل البيانات المتاحة عن نسب الفقر في اليمن أنها قد بلغت (٤٨,٩) بالمائة، كما تشير نتائج مسح الفقر عام (١٩٩٩م) إلى أن نسبة الأسر التي تعاني من الفقر الحاد أو فقر الغذاء بلغت (٢٧,٤) بالمائة من إجمالي الأسر[٢].

وفي الأردن، توصَّلت دراسات للبنك الدولي اعتمدت على خطي الفقر المدقع والمطلق، إلى أن خط الفقر المدقع هو (١٠٤) دنانير للفرد سنويا، وخط الفقر المطلق هو (١٣٩) دينارا، وأن السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر المطلق يقدّرون بحوالي (١٥) بالمائة. وأن الفقراء يتركّزون في المناطق الحضرية، حيث الكثافة السكانية العالية والتكاليف المعيشية المرتفعة. وفي دراسة أخرى للبنك الدولي عام (١٩٩٩م) فإن عدد الفقراء قد ازداد خلال الفترة (١٩٨٦م-١٩٩٢م) بنسبة (١١,٩) بالمائة، وتعود هذه الزيادة إلى الانكماش الاقتصادي وتراجع الناتج المحلي الإجمالي نتيجة انتهاج سياسة الإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة[٣].

أما في لبنان، فتشير المؤشرات المرتبطة بالدخل إلى أن درجة إشباع (٤٢,٨) بالمائة من العائلات ما زالت منخفضة، و(٣٢,٤) بالمائة منها متوسطة، ولم تبلغ نسبة الأسر القادرة على الادخار أكثر من (١١) بالمائة، في حين تضطر نسبة (٣٨,٣) بالمائة من الأسر للاستدانة، وأن (٢٨) بالمائة من الأسر اللبنانية تعيش تحت خط الفقر المطلق في المناطق الحضرية، وأن (٧,٥) بالمائة من الأسر تعيش تحت خط الفقر المدقع، وهذه النسب تشير إلى وجود ظاهرة الحرمان بين أكثر من ثلث اللبنانيين[٤].

وكذا الحال في مصر، فقد أشار برنامج الأمم المتحدة إلى أن (٢٢,٩) بالمائة يعيشون تحت خط الفقر، وأن (٣٤) بالمائة يفتقدون القدرة البشرية، ومضمون هذه النسب أن

---

(1) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، السياسات الاجتماعية في البلدان العربية، مرجع سابق، ص (٤٠).

(2) جامعة الدول العربية، الإدارة العامة للشؤون الاجتماعية، **أوضاع المرأة الفقيرة في بعض الدول العربية: دراسة مقارنة**، المؤتمر العربي حول المرأة والفقر المنعقد في الدار البيضاء من (٢٠-٢٣) آذار - مارس، ٢٠٠١م، المجلد الثالث، ص (٢٢).

(3) أنظر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، السياسات الاجتماعية في البلدان العربية، مرجع سابق، ص (١٣٤).

(4) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، السياسات الاجتماعية في البلدان العربية، مرجع سابق، ص (٨٧).

(١٣) مليون مصري يعانون من فقر الدخل، وأن (٢١) مليون يعانون من فقر القدرة[*].

كما تتدنى نسبة الفقراء الذين لا تتصل منازلهم بمياه نقية إلى أكثر من ضعف النسبة الخاصة بغير الفقراء[1].

كما قدرت منظمة الصحة العالمية عام (١٩٧٥م) في تحليل الموقف للبلدان النامية أن (١,٢) مليار نسمة أو (٦٢) بالمائة من سكان الدول النامية – وعلى الأخص سكان الريف – يعيشون بدون إمدادات كافية من المياه، ويفتقرون إلى الحصول على المياه الآمنة بسهولة[2]. كما يعيش أكثر من مليار نسمة في فقر مدقع، ويعاني الجوع فرد واحد من مجموع ستة أفراد في هذه الدول[3]. وهناك ما نسبته (٢٠) بالمائة من أطفال العالم الثالث ينقصهم البروتين (السعرات الحرارية اللازمة)، إضافة إلى مليار إنسان في الدول النامية (ربع سكان العالم الثالث) يعانون من فقر الدم[4]. ويعاني (٨٠٠) مليون نسمة من الجوع وسوء التغذية المزمن[5]، يموت منهم (٣٠) مليون في كل عام – بسبب الجوع – وهم الذين يشار إليهم "بأهم لا يأكلون إلى حد الكفاية"[6].

وأما بخصوص كارثة المجاعة، فقد وصلت في أثيوبيا إلى ذروتها، أواخر العام (١٩٨٤م)، حين وصل فريق تلفزيوني من هيئة الإذاعة البريطانية ليخرق ستار الصمت عندما عرض فيلماً تسجيلياً على شاشات التلفزيون العالمية هياكل عظمية تتحرك بوهن كأنها أشباح بعثت من القبور[7].

(*) طور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مقياسا لقياس فقر القدرات في مصر بالاعتماد على مؤشرات نسبة الأطفال ناقصي الوزن دون الخامسة، ونسبة حالات الولادة التي تتم دون طبيب أو ممرضة أو قابلة، ونسبة الإناث في سن السادسة وأكثر، اللاتي لم يتلقين أي نوع من التعليم.

(1) جامعة الدول العربية، المؤتمر العربي حول المرأة والفقر، مرجع سابق، ص (٤٤).

(2) فيليب عطيه، أمراض الفقر، مرجع سابق، ص (٢١٢).

(3) عبد الرزاق طبيشات، قمة الأرض: تطلعات الدول النامية، مرجع سابق، ص (٩٥-١٠٣).

(4) سعيد اللاوندي، بدائل العولمة، مرجع سابق، ص (٨ الحاشية).

(5) محمد توهيل، هذه هي العولمة، مرجع سابق، ص (٥٣٨).

(6) سعيد اللاوندي، بدائل العولمة، مرجع سابق، ص (٣٣).

(7) فيليب عطيه، أمراض الفقر، مرجع سابق، ص (٢٥).

وتستفحل أزمة الغذاء (المستديمة) عاما بعد عام، ولعل خير ما يلخص هذا الواقع الأليم تلك الفقرة من البيان الرسمي للجنة المستقلة للشؤون الإنسانية الدولية التي انعقدت في تونس في أيار (١٩٨٤م) والتي تقول: "لقد بلغ مدى المشكلة حدا أنه لا يوجد في القارة بلد بالكاد لم تمسه دورة الفقر والجوع والمرض وتدهور البيئة"(١).

وإذا ما توافر الغذاء في بلدان العالم الثالث فإنه يتميز بأنه غير متوازن، ويفتقر إلى السعرات الحرارية الكافية، والمواد البروتينية، خاصة البروتينات الحيوانية، كما أن نصيب الفرد من البروتين الحيواني في معظم البلدان النامية لا يتجاوز عشرة جرامات يوميا، وهي تقل كثيرا عن الحد الضروري، وأكثر ما يتعرض لعبء هذا النقص الفئات الأكثر حساسية للنقص الغذائي كالأطفال والحوامل والمرضعات.

ولا تعود الأسباب الحقيقية لتفاقم مشكلة الفقر وازدياد حدّتها إلى (نظرية مالتس)(*) على الرغم من أن هذه النظرية ما زالت تستخدم على نطاق واسع، ويروّج لها في كل مكان تتواجد فيه ظاهرة الفقر، للتعمية على الأسباب الحقيقية لهذه الظاهرة، وهو ما أكّد عليه أحد الباحثين بقوله: "وصلت حملات تحديد النسل في بعض البلاد كالهند إلى حد التعقيم الإجباري، وهدفها في الأساس إسدال ستار وهمي على الأسباب الحقيقية للفقر، لا سيّما في بلدان العالم الثالث التي تعد الموارد البشرية فيها من أهم الموارد الاقتصادية لو أحسن استخدامها"(٢). كما وتؤكد الحقائق العلمية والدراسات أن المساحة المزروعة في العالم لم تبلغ – حتى الآن – أكثر من بليونين من الأفدنة؛ أي (١:٨) من المساحة التي يمكن زراعتها، بل إنه بالإمكان استقبال أربعة أمثال أعداد البشر الحاليين مع إمكانية توفير قدر كاف من

---

(1) فيليب عطيه، أمراض الفقر، مرجع سابق، ص (٣٤).

(*) ظهر كتاب مالتس تحت اسم (رسالة في السكان) عام (١٧٨٩م)، وتقول أسس نظريته على أن هناك موارد اقتصادية وسكان. والسكان أكبر من الموارد الاقتصادية، وأن السكان يتزايدون بمتوالية هندسية، بينما تتزايد الموارد بمتوالية عددية. وهذا يعني أن هناك صعوبة بالغة في إمكانية توفير الغذاء للجنس البشري. ومن وجهة نظر مالتس أنه لا بد أن يتم التخلص من جزء من السكان الموجودين على الأرض، ومن أجل ذلك نادى بالحروب وعدم مواجهة المجاعات، فأفضل شيء يمكن تقديمه للفقراء ليس هو الإعانات بل أن نتركهم يموتون جوعا. أنظر: http://islamway.com/?iw_s=Article&iw_a=view&article_id=2012. [retrieved date 16/6/2007]

(2) فيليب عطيه، أمراض الفقر، مرجع سابق، ص (٨).

الغذاء لهم[1]. ولعلّ هذا ما جعل الاقتصادي (آمارتيا سين Amartya Sen) الحائز على جائزة نوبل يقول: "المجاعات يمكن أن تحدث مع أن الصوامع مليئة بالقمح"[2].

و لم يقتصر تأثير العولمة في البلدان النامية وحسب، بل امتدّ ليصيب أكثر الدول تقدما، وعلى سبيل المثال كان عدد من هم في حاجة إلى المعونات الاجتماعية في ألمانيا يقل عن (١,٥) مليون مواطن عام (١٩٧٠م)، وارتفع هذا العدد إلى ما يزيد عن (٤,٥) مليون مواطن عام (٢٠٠٢م)[3].

أما حجم الناتج الاقتصادي في المنطقة العربية فيدعو للدهشة؛ إذ أن مجمـل النـاتج الاقتصادي العربي في نهاية القرن العشرين (٦٠٤ مليار دولار) يتعدى بالكاد نـاتج دولـة أوروبية واحدة مثل اسبانيا (٥٥٩ مليار دولار)، ولا يصل إلى ناتج أخرى مثـل ايطاليـا (١٠٧٤ مليار دولار)[4]، وفيما يتعلق بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد، فقد أشار تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام (٢٠٠٣م) إلى تراجع موقع البلدان العربية مقارنة مع غيرها من بلدان العالم. وعلى سبيل المثال فقد كان الناتج العربي للفرد يصل إلى نصف نظيره في شرق آسيا عام (١٩٧٠م)، وبحلول عام (٢٠٠١م) أصبح الناتج العربي للفرد يقل عن سُبع نظيره في شرق آسيا[5].

وفيما يتعلق بالمديونية الخارجية للبلدان النامية – التي ترتبط ارتباطا وثيقا بتسبيب الفقر وتنعكس على المستويات المعيشية للأفراد والمجتمعات – يمكن القول انها قد تضاعفت عدة مرات، واستفحلت منذ ستينات القرن الماضي؛ كما هو موضح بالجدول رقم (١) المبين تاليا.

---

(1) فيليب عطيه، أمراض الفقر، مرجع سابق، ص (٨). بالإحالة على: جوزيه دي كاسترو، جغرافية الجوع، ترجمة: زكي الرشيدي، مراجعة: محمود موسى، الألف كتاب. طبعة دار الهلال، القاهرة، (د.ت)، ص (١٢).

(2) نورينا هيرتس، السيطرة الصامتة: الرأسمالية العالمية وموت الديمقراطية، مرجع سابق، ص (٥٦).

(3) هورست أفهيلد، اقتصاد يغدق فقرا، مرجع سابق، ص (١٧).

(4) تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام (٢٠٠٣م): **نحو إقامة مجتمع المعرفة**، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، ص (١٣٥).

(5) تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام (٢٠٠٣م): نحو إقامة مجتمع المعرفة، المرجع السابق، ص (٩١).

وبتبسيط أكثر لأرقام المديونية، فإن كل طفل في العالم الثالث مدين لحظة مولده بما يصل (١٠٠٠) دولار[1]. وقد أدّت هذه المديونية إلى زعزعة بلدان بأكملها نتيجة انهيار عملتها الوطنية[*].

جدول رقم (١)

جدول يبين تطور المديونية الخارجية للبلدان النامية عبر الزمن

السنة	المديونية بمليارات الدولارات
١٩٦٠	١٨
١٩٦٥	٣٧
١٩٧٠	٧٤
١٩٧٥	٢٠٧
١٩٨٠	٦١٠
١٩٨٥[**]	١٠٠٠
١٩٨٧	١١٩٠
١٩٨٨	١٢٢٩
١٩٩٠	١٣٠٠
١٩٩٣	١٥٠٠
١٩٩٤	٢٠٠٠

الجدول من إعداد الباحث وقد استخلصت الأرقام والاحصائيات من عدد من المراجع[٢]

---

(1) عبد الرزاق طبيشات، قمة الأرض: تطلعات الدول النامية، مرجع سابق، ص (٩٧).

(*) حجم الديون الكلية لجميع الدول النامية يبلغ نحو ترليوني دولار (١٩٩٤). انظر World Bank, World Debt Tables, 1994-95, Washington, 1994. وأنظر أيضا: ميشيل شوسودوفسكي، عولمة الفقر، مرجع سابق، ص (١٧).

(**) في المرجع الأصلي تكرر ذكر العام (١٩٨٠)، وقدر الباحث ان المقصود هو (١٩٨٥).

(2) أنظر:

- فؤاد مرسي، **الرأسمالية تجدد نفسها**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد (١٤٧)، مارس، ١٩٩٠م، ص (٢٥٦).

وكانت خدمة الديون لا تزيد على (٢,٦) مليار دولار في عام (١٩٦٠م)، ثم قفزت لتصل إلى (٩٢) مليار دولار في عام (١٩٨٤م)[أ]. وهكذا - سنة بعد سنة - تتضاعف أعباء خدمة الدين وتتعاظم وطأته على الاقتصاد الهش في البلدان النامية؛ ففي عام (١٩٨٧م) ازدادت نسبة الدين حوالي (٨,٧) بالمائة عن نسبتها عام (١٩٨٦م). وتتركز ثلاثة أرباع المديونية الدولية القائمة في عشر دول نامية هي: المكسيك، والبرازيل، وكوريا الجنوبية، والهند، واندونيسيا، والأرجنتين، ومصر، وفنـــزويلا، والفلبين، وماليزيا. وعندما طلب صندوق النقد الدولي من بعض هذه الدول إجراء تخفيض جذري في وارداتها، استجابت لذلك كل من البرازيل والمكسيك، وحققتا فائضا تجاريا ولكن باستنـــزاف ماليتيهما وتقليص أسواقهما الداخلية، وهبط - نتيجة لهذا الإجراء - الدخل الفردي في البرازيل بين عامي (١٩٨٠م) و (١٩٨٣م) بنسبة (٢٣) بالمائة، كما تضاعفت البطالة ثلاث مرات، وتحول حوالي (٤٠) بالمائة من الطاقة الصناعية إلى طاقة عاطلة[٢].

المطلب الثاني: مستويات البطالة والتشغيل

قبل الحديث عن أثار العولمة على مستويات البطالة والتشغيل، تستعير الدراسة مفهوما للبطالة يشير إلى أن "البطالة تعنيَ أكثر من مجرد تعطيل توظيف مدخل من المدخلات الإنتاجية، أو مورد طبيعي من الموارد، ذلك أن المورد الطبيعي أو المعدن الذي لا يوظف في الدورة الإنتاجية السارية، يحافظ على رصيده، وقد ترتفع قيمته... لكن تعطّل العمل يعني ضياع فرصة موقوتة لا تُعَوّض من عمر العامل الإنتاجي، ومن عمر قوّة الأمة المنتجة، هذا فضلا عما تعنيه من حرمانه دخله الضروري لإدامة معيشته، زيادة على الإفرازات الضارة

- مارتن خور، العولمة: إعادة نظر، مرجع سابق، ص (٤٧).
- World Bank, World Debt Tables, 1994-95, Washington, 1994.
- ميشيل شوسودوفسكي، عولمة الفقر، مرجع سابق، ص (١٧).
- سعاد خيري، العولمة: وحدة وصراع النقيضين، مرجع سابق، ص (٣٢).

(أ) فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها، مرجع سابق، ص (٢٥٦). ورد في المرجع أن خدمة الدين قد بلغت (٩٢٠) مليار دولار في عام (١٩٨٤م)، ولدى مراجعة الجداول في نفس المرجع ومراجع أخرى تبين أن المقصود (٩٢) مليار دولار.

(2) فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها، مرجع السابق، ص (٢٦٤) بتصرف.

للتعطل عن العمل وتكاليفه، بدءا بإعانات البطالة، وانتهاء بتكاليف المصحات النفسية، ومحاربة الجريمة"(1).

وكان المؤمَّلُ من العولمة أن تؤدي إلى فتحُ الحدود أمامَ الأيدي العاملة، ومقاومة الرقابة التي تحد من حرية الإنسان وحركته. وكان المطلوب من التجارة العالمية الحرة - التي تعتبر واحدة من أهم الدعائم التي قامت عليها العولمة - أن تكون وسيلة لتنامي النواتج القومية في جميع دول العالم المشاركة في هذه التجارة. كما اعتقد دعاة التجارة الحرة أن نمو النواتج القومية سيؤدي - بكل تأكيد - إلى تزايد فرص العمل الجديدة، وأن تزايد هذه الفرص هو أفضل السبل لتمكين العاملين من الحصول على وسائل العيش الكريم. وقد حَلُمَ العمال - وفقا لذلك - بالعيش الكريم، واستبشروا بالحياة الرغدة، إلا أن الواقع قد صدمهم وأفسد عليهم حُلُمَهُم، حتى فاقوا على واقع مرير؛ فقد فيه البعض وظائفهم، وتردت حالة الكثيرين منهم بسبب تآكل أجورهم ورواتبهم، وساءت ظروف العمل التي يعملون بها، واكتشفوا أن "المنهج المطبق لا يفي بمتطلبات أي واحدٍ من المرامي المذكورة آنفا... بل إن التجارة العالمية الحرة لا تعزز نمو النواتج القومية في بلدان العالم كافة... وأنها تسبب لبلدان العالم أو أقاليمه الأخرى أفدح الأضرار وأعظم الخسائر... كما لم تخلق فرص عمل أصيلة، أي فرص عمل يحصل العمال من خلالها على عقود عمل دائمة، وبالأجر المتعارف عليه في الأسواق"(2). كما أدركوا بما لا يدع مجالا للشكّ أن "النظام العالمي الحالي يسمح فقط بانتقال رؤوس الأموال ويغلق الأبواب في وجه العمال، ويشجع ما يسمى (ترحيل

---

(1) عبد الجبار السبهاني، الأسعار وتخصيص الموارد في الإسلام، مرجع سابق، ص (١٨). أنظر أيضا:
- سعيد أبو الفتوح محمد بسيوني، **الحرية الاقتصادية في الإسلام وأثرها في التنمية**، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، (د.ت)، ص (٣٤٤).
- عبد الجبار السبهاني، الخصخصة والتشريكية، مرجع سابق، ص (٤١٣).

(2) تقرير التنمية البشرية للعام (٢٠٠٥م)، **التعاون الدولي على مفترق طرق**: المعونة والتجارة والأمن في عالم غير متساو، ص (١١٣). أنظر أيضا: هورست أفهيلد، اقتصاد يغدق فقرا، مرجع سابق، ص (٢٠٠).

الوظائف) إلى الدول الأقل تقدّما للاستفادة من يد عاملة أقل تكلفة، والهدف النهائي دائما هو تعظيم أرباح الشركات، وفي الوقت نفسه، تفادي هجرة العمال إلى دول الشمال"(1).

كما لم تتمكن التجارة الحرة من تحقيق الكفاءة؛ فمنطق السوق يحتم على كل شركة انتهاج معايير النظام الرأسمالي، وهذا النظام يحقق كفاءته المطلوبة من خلال خفض التكاليف إلى أدنى مستوى ممكن على المستوى العالمي، وهذا يحتم خفض الأجور؛ أي أنه يحتم خفض أحد أهم مصادر القوة الشرائية في العالم، مما يعني أن السوق الحرة تعاقب كل من تسول له نفسه زيادة الأجور، وبهذا النهج تصل السوق الحرة إلى حالة الإنتاج بأدنى كلفة(٢)، ويكون ذلك على حساب خفض الأجور، وتقويض فرص العمل على مستوى العالم أجمع، وتنامي معدلات البطالة بنحو مناظر لنمو التجارة العالمية.

وكان من المفروض أن يؤدي استخدام الميكنة والتكنولوجيا الحديثة مثل الكمبيوتر والروبوت إلى تحرير العمال من العمل الرتيب ومخاطره، فضلا عن تقليل ساعات العمل بالنظر لإنتاجيته العالية، واقتحامه درجات الحرارة العالية، وغير ذلك من ظروف العمل غير الملائمة للإنسان. ولكن العلاقات الرأسمالية أدّت إلى المزيد من الاستغلال، وإدارة العمل عن طريق الإجهاد(٣). الأمر الذي جعل هناك مخاوف مبررة لدى جزء من العمال المنظمين فيما يخص التأثير السلبي للتكنولوجيا الجديدة في ظروف عملهم، إضافة إلى احتمال التقليص الكبير في عدد العاملين في مهن واختصاصات معينة(٤). كما حدث مع العمال الانجليز الذين شلّت مصانع النسيج في بداية القرن التاسع عشر حركتهم. كما تشرد مؤخرا من جراء هذه الميكنة ثمانمائة ألف عامل فرنسي من العمل، وهو نفس المصير الذي لاقاه الآلاف من عمال

---

(1) جوزيف ستيغليتز، **حصاد العولمة: إفقار الدول النامية وتهميش الطبقة الوسطى**، جريدة الرأي، العدد ١٣١٦٠، السبت: ٧ تشرين أول، ٢٠٠٦، ص (٦). وسوف يشار إلى هذا المرجع لاحقاً: جوزيف ستيغليتز، حصاد العولمة، مرجع سابق.

(2) هورست أفهيلد، اقتصاد يغدق فقرا، مرجع سابق، ص (١٨٤) و ص (٦٩).

(3) سعاد خيري، **العولمة: وحدة وصراع النقيضين؛ عولمة الرأسمال والعولمة الإنسانية**، دار الكنوز الأدبية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠، ص (١١). وسوف يشار إلى هذا المرجع لاحقاً: سعاد خيري، العولمة: وحدة وصراع النقيضين، مرجع سابق.

(4) كلوتشكوفسكي وآخرون، اقتصاد البلدان الغنية والفقيرة، مرجع سابق، ص (١٧٣).

المكسيك بعد أن شلّت (النافتا NAFTA)(*) عملهم ليحل الشقاء محل اسطورة الرخاء تلك التي سوف لن تتحقق إلا في بلاد الكبار(١).

وإذا كان البعض يدّعي أن هناك ملايين من فرص العمل الجديدة تم إيجادها، فيمكن – عندئذ – الرد عليهم بأن هذه الفرص ليست حقيقية، بل إنها "فرص عمل في ظروف بائسة داخل الورش الغارقة في بحار العرق"(٢). وكانت أكثر الفئات تضرراً هي فئة العمال الأقل مهارة؛ ففي ظل العولمة يزداد الطلب على العمالة الماهرة، ويقل على الأقل مهارة، مما يوسّع الهوّة في الدخل بين الفئتين ويعمّقها. وهو ما أكّده كل من (سلوتر وسواغل Slaughter and Swagel, 1997) من حيث تزامن العولمة مع مستويات أعلى من البطالة بين العمالة الأقل مهارة(٣)، ودعّم هذه الرسالة – أيضا – (غاري بورتلس) وزملاؤه(٤). وهكذا تبرز آثار العولمة بشكل أوضح في الطبقة العاملة التي تفتقر إلى المهارات العالية؛ حيث تتقلص أجورها وتنحدر إلى صفوف الفقراء(٥).

أما برامج صندوق النقد الدولي، فقد فشلت في الوصول بالاقتصاد المتخلف الى مستوى من النمو يسمح بمواجهة الأعداد المتزايدة من العاطلين عن العمل، حيث جاء في تقرير صادر عن منظمة العمل الدولية، قامت به لجنة عالمية تمثل (٢٦) عضوا، بينهم أحد

(*) North American Free Trade Agreement، اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية.

(1) عبدالله عثمان عبدالله، **أيديولوجيا العولمة: من عولمة السوق إلى تسويق العولمة**، دار الكتاب المتحدة، الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠٠٣م، ص (٧٥)بتصرف.

(2) بيتر مارتن، ما يسوّغ العولمة أخلاقيا، **العولمة الطوفان أم الإنقاذ؟** الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية، تحرير: فرانك جي لتشنر، وبولي، جون، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ومركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤، ص (٣١)

(3) ماتيو جي سلوتر، وفيليب سواغل، هل تؤدي العولمة إلى خفض الأجور وتصدير فرص العمل؟ في: **العولمة الطوفان أم الإنقاذ؟** الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية، ترجمة: فاضل جتكر، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ومركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤، ص (٣١٦).

(4) فرانك جي لتشنر وآخرون، العولمة الطوفان أم الإنقاذ، مرجع سابق، ص (٢٦٣).

(5) جوزيف ستيغليتز، حصاد العولمة، مرجع سابق، ص (٦) بتصرف. أنظر أيضاً:

- بيان طبارة، **آثار العولمة على أسواق العمالة في منطقة الاسكوا**، نشرة إنترنت بتاريخ: ١٤-٦-٢٠٠٧م.

- http://www.islamset.com/arabic/aioms/globe/res/tabara1.html[retrieved date 14/06/2007]

الحاصلين على جائزة نوبل، ونشرته منظمة العمل الدولية في شباط (٢٠٠٤م) أن البطالة العالمية قد وصلت الى (١٥٨) مليون إنسان، وهي أعلى نسبة سجلت حتى تاريخه[1].

كما ان المنهج الليبرالي المحدث لم يساعد بلدان العالم على التخفيف من وطأة البطالة، بل إن العكس هو الصحيح[2]. وأن البطالة تعتبر من أبرز عيوب الاقتصاد الخاص وواحدة من تقييدات الإنتاج فيه[3]. وكان (كينز) قد أشار إلى: "أن البطالة من سمات اقتصاد السوق غير المنظّم"[4]. كما أثبت الواقع أن تغيير بنية الاقتصاد – بسبب تأثير الثورة العلمية والتكنولوجية – يزيد من مشكلة البطالة؛ حيث إن التأهيل وخبرة العمل في المنتجات التقليدية غالبا لا يصلحان للمنتجات الجديدة، وبالنتيجة "ينشأ موقف متعارض هو ازدياد البطالة مع ظهور نقص شديد في الأيدي العاملة من تأهيل معين في الوقت ذاته"[5]. فالعمال الذين يتمتعون بالمؤهلات والقدرات يستطيعون الوصول إلى بعض الأعمال، في حين يجد آخرون إن الأعمال المناسبة بعيدة دوماً عن متناولهم[6].

وليس هذا فحسب، بل إن العمل فقد أهميته في الكثير من دول العالم، بسبب حرية التجارة (والعولمة)، وذلك لأن رأس المال صار قادرا على الانتقال إلى ما يسمى بدول الأجور المنخفضة أو الزهيدة، وعلى سبيل المثال لا الحصر فإن "القطاع الصناعي الألماني قد نقل إلى خارج البلاد (٢,٨) مليون فرصة عمل في الفترة الواقعة بين عام (١٩٩١م) وعام (٢٠٠١م)"[7]. وفي ألمانيا أيضا ألغى عمالقة صناعة الكمبيوتر (آي بي أم IBM) و(ديجتال إكويبمنت Digital Equipment) و(سيمنز نيكس دورف Siemens - Nixdorf) ما

---

(1) جريدة الرأي الأردنية، العدد (١٢٢١١)، الصادر يوم الخميس الموافق ٢٦ شباط ٢٠٠٤، ص (٣٤)، تحت عنوان: العولمة تثير مشاكل اجتماعية وسياسية واقتصادية في العالم العربي.

(2) هورست أفهيلد، اقتصاد يغدق فقرا، مرجع سابق، ص (٨ مقدمة المترجم).

(3) جون موريس كلارك، المؤسسات الاقتصادية وعلاقتها بالرفاه الإنساني، مرجع سابق، ص (٢٤٨).

(4) نورينا هيرتس، السيطرة الصامتة: الرأسمالية العالمية وموت الديمقراطية، مرجع سابق، ص (٢٥ – الحاشية).

(5) كلوتشكوفسكي وآخرون، اقتصاد البلدان الغنية والفقيرة، مرجع سابق، ص (١٥٣).

(6) تقرير منظمة العمل الدولية. نشرة إنترنت بتاريخ: ٧-٦-٢٠٠٧م. أنظر:
http://www.ilo.org/public/arabic/region/arpro/beirut/employment/employment21 htm[retrieved date 07/06/2007]

(7) هورست أفهيلد، اقتصاد يغدق فقرا، مرجع سابق، ص (١٢ مقدمة المترجم).

يزيد على عشرة الاف فرصة عمل منذ عام (١٩٩١م)[1]. وارتفع عدد العاطلين عن العمل في ألمانيا إلى ما يزيد على أربعة ملايين حتى عام (٢٠٠٢م)[2]. وفي أمريكا أيضا سرّحت شركة (أي بي أم IBM) بين العامين (١٩٩١م) و (١٩٩٥م) نحو (١٢٢) ألفا من موظفيها، وخفّضت مجموع الأجور بمعدل الثلث[3].كما فقدت الولايات المتحدة الأمريكية منذ العام (٢٠٠٠م) وظائف بمعدل (٧٠) ألف وظيفة شهريا[4]. وَوُجّهت سلسلة من الانتقادات للرأسمالية بلغت ذروتها في الهجمات التي شنّها زعيم الحزب الديمقراطي الاجتماعي في ألمانيا (فرانتز مونتيفيرينج)، حيث اتهم رجال الأعمال الذين ينقلون الإنتاج إلى الدول ذات الأجور المتدنية بأنهم يؤكدون بهذا على فرط جشعهم وافتقارهم إلى الإحساس بالمسؤولية الاجتماعية، ثم شبه مديري صناديق الأسهم الدولية بوباء الجراد الذي يحتل الشركات ويستغلها ثم ينتقل إلى غيرها بعد أن يكون قد أتم عمله التخريبي وأجهز عليها[5].

فالشركات تسعى لكسب المزيد من الأرباح ولو كان ذلك مصحوبا بنسب مرتفعة من البطالة وتسريح العمالة، وهذه الشركات تبرر لنفسها التخلص من العمالة الزائدة بحسب إدّعائها في سبيل إرضاء المساهمين أو ملاك هذه الشركات؛ والمثال الصارخ على ذلك "ما حدث في مارس عام (٢٠٠١م) عندما بررت شركة (ماركس سبنسر) العالمية إغلاق العديد من محلاتها وألغت نحو (٤٤٠٠) وظيفة، بأنها تريد ضمان دخل ملياري جنيه استرليني للمساهمين حتى نهاية مارس عام (٢٠٠٢م)"[6].

---

(1) هانس بيترمارتن وشومان، فخ العولمة، مرجع سابق، ص (١٨٩).

(2) هورست أفهيلد، اقتصاد يغدق فقرا، مرجع سابق، ص (٢٨).

(3) نورينا هيرتس، السيطرة الصامتة: الرأسمالية العالمية وموت الديمقراطية، مرجع سابق، ص (٦٠-٦١).أنظر أيضا: هانس بيترمارتن وشومان، فخ العولمة، مرجع سابق، ص (٢٢٢).

(4) ليزا هـ. نيوتن، **نحو شركات خضراء: مسؤولية مؤسسات الأعمال نحو الطبيعة**، ترجمة: إيهاب عبد الرحيم محمد، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد (٣٢٩)، يوليو، ٢٠٠٦م، ص (٢٢٨). وسوف يشار إلى هذا المرجع لاحقاً: ليزا نيوتن، نحو شركات خضراء، مرجع سابق، مع الإشارة إلى رقم الصفحة.

(5) هانز ويرنز سن، **رأسمالية الجراد**، نشرة إنترنت بتاريخ: ٧-٧-٢٠٠٧م. http://www.project-syndicte.org/commentary/sinn4/Arabic[retrieved date 07/07/2007]

(6) سعيد اللاوندي، بدائل العولمة، مرجع سابق، ص (٢١٢).

ولا يلوح في الأفق نهاية لضياع فرص العمل، بل العكس هو المتوقّع، فبعد تحليل الدراسات التي قام بها البنك الدولي، ومنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، والفريق البحثي لدى المؤسسة الاستشارية الرائدة على المستوى العالمي (Mckinsey Global Institute) وغير ذلك من التقارير الصادرة عن القطاعات والمشاريع المختلفة، توصل كل من (بيترمارتن وشومان) إلى اعتقاد مفاده أن البطالة ستهدد خمسة عشر مليون عامل ومستخدم في الاتحاد الأوروبي في السنوات القادمة[1].

وعلى مستوى البلدان العربية، فقد أكّد تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام (٢٠٠٠م) أن معظم البلدان العربية تعاني من معدلات بطالة مرتفعة تقدّر بحوالي (١٠) بالمائة من القوة العاملة، على تفاوت بين الأقطار العربية، حيث وصل معدل البطالة السافرة في الإمارات (٢,٦) بالمائة، والبحرين (٣,١) بالمائة، ووصل إلى (٢٩) بالمائة في الجزائر[2]. ولعل الجديد والخطير في أمر البطالة في البلاد العربية هو تزايد هذه الظاهرة بين الشباب ممن هم في سن (١٥-٢٤) عاما حيث وصل نصيب هذه الفئة العمرية من البطالة نسباً مرتفعة، وكما يظهر بالجدول رقم (٢) المبين تالياً.

---

(1) هانس بيترمارتن وشومان، فخ العولمة، مرجع سابق، ص (١٩٨).

(2) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، السياسات الاجتماعية في البلدان العربية، مرجع سابق، ص (١١) و (١٣٠).

جدول رقم (٢)

جدول يبين نسب البطالة بين الشباب من سن (١٥-٢٤) عاماً في بعض البلدان العربية، حسب السنوات المبينة إزاء كل منها.

الدولة	السنة	النسبة المئوية
البحرين	١٩٩٧	٦٤,٧
الجزائر	١٩٩٩	٦٥,٧
المغرب	١٩٩٩	٣٩,٥
قطر	١٩٩٧	٤٤,٦
مصر	١٩٩٨	٦١,٥

الجدول من إعداد الباحث بالرجوع إلى: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، السياسات الاجتماعية في البلدان العربية، الصفحات (١١، ٣٥، ١٣٠)، وتقرير التنمية البشرية لدولة البحـــرين، ١٩٩٨م، ص (٩٢). وقد وردت هذه النسب في المراجع المذكورة آنفاً وغيرها من المواقع على شبكة الإنترنت لنفس الفئة العمرية، ويرى الباحث أن هذه الفئة العمرية لا تمثّل سن العمل، وربما كان المقصود بها الشباب من هذه الفئـــة غـــير المنتظمين على مقاعد الدراسة. ومما تجدر الإشارة إليه أن النسب المذكورة لمعدلات البطالة قد لا تعكس بدقة مطلقة الواقع الراهن في هذه البلدان (لأن النسب المذكورة لا تغطي السنوات الحالية) إلا أن الحقيقـــة الـــتي لا يمكن إنكارها هي تفوق معدلات بطالة الشباب في كافة هذه البلدان عن معدلات البطالة العامة. والاســـتنتاج الرئيسي من هذه النسب يكمن في حقيقة ضعف تفعيل المشاركة الاقتصادية لأهم فئة نشطة وهي الشباب.

و لم يقف الأمر عند هذه المستويات، بل إن معدلات البطالة آخذة في الارتفاع، وعلى سبيل المثال لا الحصر، فقد ارتفعت نسبة البطالة في البلدان العربية من (٣) بالمائة عام (١٩٨١م) إلى (٦,٣) بالمائة عام (١٩٩١م)، وتزايد المعدل خلال هذه الفترة من (٦,٦) بالمائة إلى (١٤,٧) بالمائة[1]؛ وبلغت نسبة البطالة في اليمن (٨,٢) بالمائة عام (١٩٩٨م)، وبدأ معدل البطالة السافرة يتصاعد منذ نهاية الثمانينيات حتى وصل إلى (١١,٩) بالمائة عام (٢٠٠٠م)[2].

(1) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، السياسات الاجتماعية في البلدان العربية، مرجع سابق، ص (٣٥). بالإحالة على: تقرير التنمية البشرية لدولة البحرين، ١٩٩٨م، ص (٩٢).

(2) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام (٢٠٠٢م): خلق الفرص للأجيال القادمة**. أنظر أيضا: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، السياسات الاجتماعية في البلدان العربية، مرجع سابق، ص (٦١).

وفي لبنان تشير البيانات الإحصائية إلى أن معدل البطالة السافرة عام (١٩٩٧م) بلغ (٨,٥) بالمائة، وتراوحت نسبة العاطلين عن العمل بين (٧) بالمائة و (٩) بالمائة من مجموع القوى العاملة عام (٢٠٠٢م)، منهم (٧٩) بالمائة من الذكور، مع ازدياد نسبة العاملين في أعمال هامشية[1]. أما في مصر، فقد قفزت معدلات البطالة الصريحة عام (١٩٩٣م) إلى معدلات مرتفعة تجاوزت (١٠) بالمائة، وتأرجحت حول هذا المعدل منذ ذلك الوقت[2].

ومن السياسات التي تتبعها الشركات متعددة الجنسيات اتجاهها إلى نقل بعض صناعاتها، أو بعض المراحل الإنتاجية فيها وخاصة المكثفة للعمل، إلى بعض الدول النامية ذات الكثافة السكانية العالية، من أجل تجاوز مشكلة ارتفاع الأجور، وتخفيضا للتكاليف، من أجل الإبقاء على قدرتها التنافسية والمحافظة عليها في الأسواق العالمية، وحتى داخل أسواق الدول النامية[3]. وعلى سبيل المثال، فقد نقلت شركة (نايك Nike) الأمريكية لصناعة الأحذية إنتاجها إلى اندونيسيا – سعيا وراء تدني الأجور – وصارت تستخدم صبايا وفتيات في مقتبل العمر، لقاء أجر أدنى من الأجر الذي تحدده القوانين، وعلى سبيل المثال "إذا كانت تكاليف زوج الأحذية لا تتجاوز (١٢) سنتا أمريكيا، فإن زوج الأحذية هذا يباع في الولايات المتحدة الأمريكية بسعر يتراوح بين (٨٠) إلى (١٠٠) دولار أمريكي"[4]. والأدهى من ذلك أن (مايكل جوردان) نجم كرة السلّة الأمريكي يحصل على أموال لقاء

---

(1) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، السياسات الاجتماعية في البلدان العربية، مرجع سابق، ص (٨٦).

(2) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية**، ٢٠٠٢م، جدول (٢٣) بالملاحق. أنظر أيضاً:

- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، السياسات الاجتماعية في البلدان العربية، مرجع سابق، ص (١١٨) و (١٣١).
- منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **نحو استراتيجية وبرامج لخلق فرص توظيف جديدة والحد من الفقر في مصر**، جنيف، آب، ١٩٩٧م.

(3) كاظم جاسم علي العيساوي، العولمة وانعكاساتها على عملية التنمية في الدول النامية، في: **العولمة وأبعادها الاقتصادية**، خلف، فليح حسن (تحرير)، المؤتمر الأول – كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الزرقاء الأهلية، الطبعة الأولى، ٢٠٠١، ص (٥٣١).

(4) هورست أفهيلد، اقتصاد يغدق فقرا، مرجع سابق، ص (٢٤٢).

عرضه هذا الحذاء على شاشة التلفزيون خلال عام (١٩٩٧م) تزيد على رواتب (٣٠) ألف عامل إندونيسي يعملون في تصنيعه[1].

وفي تايوان - أيضا - تنتج شركة (فورموزا Formosa) ملابس الرياضة بتكليف من قبل شركة (أديداس Adidas) الألمانية، وتستخدم العاملات لفترات تزيد عن (١٤) ساعة في اليوم لقاء أجر يعد بالسنتات، ولا تسمح هذه الشركة للعاملات بشرب الماء أو الذهاب إلى دورة المياه إلا مرتين فقط طيلة ساعات العمل، وبعد طرح تكاليف الحافلة التي تنقلهن إلى المصنع، لا يتبقى للعاملات سوى (٣٠) ماركا كدخل أسبوعي[2].

و لم يقف الأمر عند هذا الحدّ، بل إن اقتصاديات التضخم قد أَفرَغَت ما في جوفها، فارتفعت معدلات البطالة على مستوى العالم أجمع، و لم يحقق النمو الاقتصادي خلال الأعوام الثلاثين الأخيرة للعاملين بأجر أي شيء، مع أنهم يشكلون حوالي (٩٠) في المائة من مجمل القوى العاملة[3]. وجاء في تقديرات منظمة العمل الدولية أن "نسبة العاطلين عن العمل كليا أو جزئيا حوالي (٣٠) بالمائة من قوى العمل في العالم البالغ تعدادها (٢,٥) مليار شخص"[4]؛ ففي الولايات المتحدة الأمريكية ارتفعت معدلاتها إلى الضعف عام (١٩٩٥م)، وفي نفس الوقت تدنت الأجور إلى مستويات ملحوظة[5]. وفي ألمانيا تراجعت فرص العمل و لم تزد الفرص المسجلة في القطاع الصناعي سنة (٢٠٠١م) على (٨,٥) مليون

---

(1) عبد الحي زلوم، **إمبراطورية الشر الجديدة: الإرهاب الدولي ضد الإسلام**، الموسسة العربية للدراسات والنشر، (د.م)، الطبعة العربية الأولى، ٢٠٠٣م، ص (٢٤٨). وسوف يشار إليه لاحقا: عبد الحي زلوم، امبراطورية الشر الجديدة، مرجع سابق.

(2) هورست أفهيلد، اقتصاد يغدق فقرا، مرجع سابق، ص (٢٤٢).

(3) المرجع السابق، الصفحات (١٥٧،١٧١).

(4) سعاد خيري، العولمة: وحدة وصراع النقيضين، مرجع سابق، ص (٢٩). وقد أشارت بعض الدراسات إلى أن عدد العاطلين عن العمل في العالم أصبح حوالي مليار عاطل منهم (١٥%) من الدول العربية والإسلامية، ويعتقد الباحث أن هذا الرقم مبالغا فيه، ولم يعثر الباحث على ما يؤيد ذلك. ذكرت ذلك: سهى عبيد، **العولمة والإسلام**، نشرة إنترنت بتاريخ: ١٤-٦-٢٠٠٧م.
http://www.islamtoday.net/questions/show_articles_content.cfm?id=71&catid=73&artid=218#5[retrieved date 14/06/2007]

(5) لستر ثورو، **مستقبل الرأسمالية "كيف تصوغ القوى الاقتصادية الراهنة عالم الغد"**، ترجمة عزيز سباهي، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م، ص (٢١١ وما بعدها).

فرصة عمل[1]. كما تقلصت نسبة القوى العاملة المستخدمة في التصنيع في بلدان الاتحاد الأوروبي من (٣٠) بالمائة في عام (١٩٧٠م) إلى (٢٠) بالمائة في عام (١٩٩٤م)[2].

وفي هونغ كونغ بلغ معدل البطالة حدا تاريخيا في عام (١٩٩٩م) حيث قدر بـ (٦,٣) بالمائة[3]. وفي تايوان، بلغت نسبة العاطلين عن العمل في مايو عام (٢٠٠١م) ما نسبته (٤) بالمائة، وهي أعلى نسبة تسجل منذ (٢٣) عاما حيث بلغ عدد العاطلين عن العمل رسميا (٤١١) ألف عامل. أما في الصين، فقد تنامت معدلات البطالة طبقا للبيانات الرسمية حيث ارتفعت من (٢,٣) بالمائة عام (١٩٩١م) إلى (٢,٦) بالمائة عام (١٩٩٣م) إلى (٢,٨) بالمائة عام (١٩٩٤م) إلى (٣) بالمائة عام (١٩٩٥م) إلى (٣,١) بالمائة عام (١٩٩٧م) لتبلغ (٤) بالمائة عام (١٩٩٨م). في حين أن المختصين في الحكومة أعلنوا صراحة أن نسبة البطالة في عام (١٩٩٧م) كانت في الحقيقة (٧) بالمائة[4].

واتخذ تنظيم النشاط الاقتصادي في البلدان العربية نمط المشروعات الصغيرة وغير النظامية؛ وعلى سبيل المثال فإن (٩٨) بالمائة من المنشآت في مصر يعمل فيها فردان على الأكثر، أما المشروعات التي يعمل بها مائة عامل فأكثر فلا تشكل إلا ما نسبته (١) بالمائة فقط، وفي الأردن فإن (٩٤) بالمائة من المشروعات يعمل بها أقل من (٥٠) عاملاً، حسب إحصاءات البنك الدولي[5].

وارتفعت معدلات البطالة في الأردن من (١٥,٦٥) بالمائة عام (٢٠٠٤م) إلى (١٧,٥٦) بالمائة عام (٢٠٠٥م)[6]. وبحسب التقرير الصادر عن برنامج الأمم المتحدة

---

(1) هورست أفهيلد، اقتصاد يغدق فقرا، مرجع سابق، ص (١٧١).

(2) مارتن وولف، ما سبب هذا الكره للسوق، مرجع سابق، ص (٢٨).

(3) سمير أمين، وفرانسوا أوتار، مناهضة العولمة، مرجع سابق، ص (١٥).

(4) المرجع السابق، الصفحات (١٨، ٣٨).

(5) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام (٢٠٠٣م)**: نحو إقامة مجتمع المعرفة، ص (١٣٣-١٣٤).

(6) دائرة الإحصاءات العامة، المملكة الأردنية الهاشمية، **التعداد الزراعي**، ٢٠٠٧م. جاءت مؤشرات البطالة لكل محافظة على حده، وقام الباحث باستخراج المؤشر العام من خلال جمع المؤشرات لكل محافظة وقسمة ذلك على عدد المحافظات. أما مؤشرات البطالة للمحافظات فكانت على النحو التالي للسنوات ٢٠٠٤م، ٢٠٠٥م على التوالي: (عمان: ٩,١، ١١,٧)، (البلقاء: ١١,٨، ١٤,٤)، (الزرقاء: ١٠,١، ١٣,٤)، (مأدبا:

الإنمائي (UNDP) لعام (٢٠٠٠م)، أوضح التقرير "أن الآفاق الوظيفية هي أكثر ما يشغل بال الفئات الشابة، وخصوصاً عدم القدرة على إيجاد فرص عمل على الإطلاق، أو الخشية من قبول عمل لا يتناسب مع الطموحات المادية والمهنية"[1]. كما أظهرت نتائج مسح العمالة والبطالة الذي نفّذته دائرة الإحصاءات العامة خلال شهر شباط من عام (٢٠٠٧م)، أن معدل البطالة في الفئات العمرية (١٥-١٩) ، (٢٠-٢٤) سنة كان مرتفعاً، حيث بلغ (٤٠,٨) بالمائة، (٢٧,٤) بالمائة على التوالي مقارنة بالفئات العمرية الأخرى، وأوضحت النتائج أن حوالي (٧٤,٤) بالمائة من المتعطلين يتركّزون في الفئة العمرية (٢٠-٣٩) سنة[2]. وهذه المرحلة العمرية هي أكثر مراحل العمر عطاءً لو تم استغلالها بشكل صحيح.

وهكذا يمكن القول أن العولمة والتجارة الحرة، لم تفلحا في تخفيف حدّة البطالة، بل إن ظاهرة البطالة أصبحت واحدة من أبرز معالم النظام الرأسمالي[3]، وبهذا يكون السوق قد فشل فشلا ذريعاً في استخدام الموارد بكفاءة.

١٧،١٤,٦)، (اربد: ١٦,٢، ١٧,٥)، (المفرق: ١٦,٣، ١٩,٩)، (جرش: ١٨,٩، ١٨,٥)، (عجلون: ١٨,٢، ١٦,٦)، (الكرك: ٢١,٥، ٢٤)، (الطفيلة: ٢٢، ٢١,٦)، (معان: ١٦، ٢٠,٩)، (العقبة: ١٣,٢، ١٥,٣).

(1) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام (٢٠٠٠م).
(2) جريدة الرأي (الأردنية)، العدد (١٣٣٦٢)، الخميس، الموافق: ٣ أيار (٢٠٠٧م)، الجزء الرابع، ص (٤).
(3) عبد الجبار السبهاني، الأسعار وتخصيص الموارد في الإسلام، مرجع سابق، ص (١٣٨).

المبحث الثاني

أثر العولمة في أنماط توزيع الدخول والثروات

المطلب الأول: تعميق التفاوت

سبق للدراسة أن ذكرت بأن العولمة قد بشّرت - من خلال أجهزها المختلفة - بنمو اقتصادي مطّرد، ورخاء اجتماعي وفير، وعدالة في توزيع الخيرات على مستوى العالم أجمع، ينعم بها الأفراد والمجتمعات على حدّ سواء، نتيجة لفتح الحدود أمام التجارة الحرة بين الدول، وتسهيل انسيابها، وخفض التعرفات الجمركية أمامها. إلا أن ذلك كان حبرا على ورق، ورجما بالغيب لا واقع يسنده. وباتت إحدى السمات البارزة لهذا العالم المعاصر أنه بات يجمع بين الفقر والثراء، وبين الجوع والتخمة؛ فنجد شعوبا غنية ومتخمة بالغنى، وشعوبا أخرى فقيرة أشد الفقر، وبائسة أشد البؤس؛ فالمكاسب توزعت على فئة ضئيلة العدد فقط، أما الآخرون، فإنهم خسروا ما كسبته هذه الفئة الضئيلة. وبات ينطبق عليهم القول: "إن الطبقة الموسرة تتضخم إلى غير حد، والطبقة المعسرة لا تفتأ تهزل حتى تلتصق بأديم الأرض"(1).

ويؤكد على هذا المعنى أيضاً، الخبير الاقتصادي الأمريكي (ستيغليتز) بقوله: "رغم الوعود البرّاقة التي صاحبت انطلاق موجة العولمة، وفوائدها المنتظرة - التي رُوّجَ لها على نطاق واسع في العالم - فإنها ما زالت تنتج العديد من الاختلالات الاجتماعية والاقتصادية، سواء على الصعيد العالمي بين الدول أم داخل المجتمعات، الأمر الذي جعل الأصوات المعارضة للعولمة أكثر حدّة في ظل اتساع الهوّة بين الطبقات الاجتماعية في الدول المتقدمة، كما تراجعت الوعود السابقة بتحقيق الرفاهية والازدهار لشعوب العالم(2).

كما أفرز هذا النظام طبقة الواحد بالمائة حيث "يملك واحد بالمائة من السكان (٧٠) بالمائة من الثروة، كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية باعتراف (كلينتون)، وهذا

(1) يوسف القرضاوي، **فقه الزكاة: دراسة مقارنة لأحكامها وفلسفتها في ضوء القرآن والسنة**، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الرابعة والعشرون، ٢٠٠٠م، ج (٢٤)، ص (٤٦). بالإحالة على: محمد فريد وجدي، الإسلام دين عام خالد، الطبعة الأولى، ص (١٧٩-١٨١).

(2) جوزيف ستيغليتز، حصاد العولمة، مرجع سابق.

يعني أن (٣٠) بالمائة من الموارد تخصص لحاجات ال (٩٩) بالمائة الباقية من السكان وهو تناشز شائن في البناء الاقتصادي والاجتماعي"[١]. وهو ما يؤكده أحد مستشاري السياسات لدى منظمة (أوكسفام OXFAM)(*)، من أن التجارة الدولية كرّست التفاوت في الدخول بحيث ان (٧٥) بالمائة من كل دولار يتم توليده من خلال نشاط الصادرات يذهب إلى أغنى دول العالم، بينما لا يذهب منه للبلدان المتخلفة سوى (٣) بالمائة فقط[٢].

واتسعت رقعة عدم المساواة بين البلدان – وثيقة الارتباط بالعولمة – واستمرت فجوات الدخل بين دول الشمال والجنوب بالاتساع؛ وكان كوفي عنان(**) قد أشار في مؤتمر دافوس (١٩٩٧م) إلى أن الأوضاع الاقتصادية في مائة دولة نامية باتت الآن أسوأ مما كانت عليه قبل خمسين عاماً"[٣]. فمنذ سيادة المنهج الليبرالي المحدث، تعمق انقسام المجتمع بنحو متسارع ومتواصل، "ولم يشهد التاريخ الحديث مثل هذه الهوّة التي تفصل بين الفقراء والأغنياء في الاتساع، ولا مثل هذه الأعداد من المستبعدين، أو الذين لا نصير لهم؛ ففي لندن يترصّد الذين يغسلون زجاج السيارات – متأبطين مسّاحات وحاملين دلاء من المياه القذرة – السائقين عند إشارات المرور. وفي مانهاتن يفتش أناس في الحاويات عن علب المشروبات الفارغة مقابل خمسة سنتات ثمن العلبة الفارغة الواحدة. وفي الوقت الذي يُنفق فيه الأمريكيون سنويا ثمانية بلايين دولار على مواد التجميل، لا يجد فيه العالم تسعة بلايين دولار – حسب تقديرات الأمم المتحدة – لتوفير ماء الشرب النظيف والمرافق الصحية"[٤].

كما ترسّخ التمايز بين المراكز والأطراف، وحُكم على بلدان كثيرة بالتخلف والتبعية، تارة من خلال فرض الهيمنة غير المباشرة عليها واستغلال خيراتها، وتحويلها إلى مصدر يزوّدها بالمواد الخام، وسوقا لتصريف بضائعها، وتارة من خلال إغراقها بالديون وفوائدها،

---

(1) عبد الجبار السبهاني، عدالة التوزيع والكفاءة الاقتصادية في النظم الوضعية والإسلام، مرجع سابق، ص (١٧٥-٢٣١).

(*) اوكسفام: Oxfam: منظمة إغاثة بريطانية. وهذا الإسم هو اختصار للفظة: (لجنة أكسفورد لاغاثة المجاعة).

(2) كيفن واتكنـز، حتى تصبح العولمة في خدمة الفقراء، التمويل والتنمية، مارس، ٢٠٠٢، ص (٢٤-٢٧).

(**) كوفي عنان: الأمين العام السابق للأمم المتحدة.

(3) كمـال حطـاب، عولمـة دافـوس بـلا رحمـة، اسـلام أون لايـن، ٢٠٠٣/٦/١٩، انظـر: http://islamonline.net/Arabic/economics/2003/06/article08.shtml.

(4) نورينا هيرتس، السيطرة الصامتة: الرأسمالية العالمية وموت الديمقراطية، مرجع سابق، ص (١٥).

حتى باتت ديون بعض الدول تفوق دخلها الوطني. وقد أفادت إحصاءات دولية "بأن ديون العالم الثالث بلغت (٧٠) مليار دولار عام (١٩٧٠م)، وأصبحت (١٥٠٠) مليار عام (١٩٩٣م)"[١]. وفي المقابل ارتفع صافي دخول المشاريع وأصحاب الثروة ارتفاعا متصاعدا "ففي ألمانيا كانت هذه الدخول قد ارتفعت عام (٢٠٠٤م) بنسبة قياسية بلغت (١٠,٧) بالمائة، وفي الوقت ذاته كان العمال المأجورون يئنون تحت وطأة البطالة، ويعانون من شدّة النتائج التي ترتبت على تراجع مستوى الرعاية الاجتماعية"[٢].

وبدلا من اختزال مظالم عدم المساواة، يمكن القول إن عولمة التجارة تؤدي إلى تفاقمها، وهي تفعل ذلك داخل الدول وبينها على حدّ سواء، "ففي البلدان الغنية المزعومة وحاملة راية التجارة الحرة – وفي مقدمتها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة – لا أحد يجادل حول الهوّة المتزايدة اتساعا بصورة مطّردة من حيث الدخل والفقر، حتى أن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تتظاهر بالقلق من حين إلى آخر"[٣].

وعليه فإن العولمة تعتبر عملية غير عادلة بالنسبة لتوزيع الفوائد والخيرات. الأمر الذي يؤدي إلى الاستقطاب(*) بسبب الاختلال في التوازن ما بين القليل من البلدان والجماعات الرابحة من جهة، والكثير من البلدان والجماعات الخاسرة أو المهمّشة من جهة ثانية. وأنه يمكن ملاحظة ذلك من خلال تمركز مصادر الاستثمار والنمو والتكنولوجيا الحديثة في بلدان قليلة (عموما أمريكا الشمالية وأوروبا واليابان)، في حين جرى استثناء أكثرية البلدان النامية من هذه العملية، أو تم مشاركتهم هامشيا بشكل يؤذي مصالحهم[٤].

---

(1) سعاد خيري، العولمة: وحدة وصراع النقيضين، مرجع سابق، ص (٣٢).

(2) هورست أفهيلد، اقتصاد يغدق فقرا، مرجع سابق، ص (٢١).

(3) بيرنار كاسن، إنقاذا للمجتمع، في: **العولمة الطوفان أم الإنقاذ؟ الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية**، تحرير: فرانك جي لتشنر، وبولي، جون، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ومركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤، ص (٣٦).

(*) الاستقطاب: يعني امتصاص الفائض المنتج في الأطراف لصالح المراكز. أنظر: سمير أمين، الفجوة بين الفقراء والأغنياء (الاشكاليات – الآليات – المستقبل)، مرجع سابق.

(4) مارتن خور، العولمة: إعادة نظر، مرجع سابق، ص (٢٩-٣٠).

ويزداد وقع اللامساواة في توزيع الدخل والثروة سوءاً – من منظور التنمية الإنسانية – لأنها تعني حرمان الغالبية من القدرات البشرية، من المشاركة السياسية الفعّالة، نتيجة للترابط المتزايد بين الثروة والقوّة السياسية، وهذه بحدّ ذاتها عناصر جوهرية للرفاه الإنساني[1].

وهناك جملة من الأرقام التي تؤكد أن النظام الاقتصادي الحالي يكرس عدم العدالة، "ففي الفترة بين عامي (١٩٧٠م) و (١٩٨٥م) زاد الدخل القومي العالمي بنسبة (٤٠) بالمائة لكن حدثت زيادة في الفقراء بنسبة (١٧) بالمائة، ويعاني حوالي (٥٠٠) مليون نسمة من سوء التغذية، ويموت نحو (١٧) مليون طفل في المرحلة الابتدائية، وأكثر من (٢٧٥) مليونا في المرحلة الثانوية"[2]. وحتى لا يتصور البعض أن هذه الأرقام مقصورة على دول العالم الثالث – الأكثر تضررا من العولمة – يُذكر أن هناك أكثر من (١٠٠) مليون شخص يعيشون تحت خط الفقر في الدول الصناعية الكبرى. وصنّف المكتب الأمريكي العام للإحصاء (U.S Bureau of Statistics) في مطلع القرن الحادي والعشرين أنه يوجد حوالي (٤٠) مليون شخص – في أمريكا وحدها – مشرّدون دون مأوى، ويوجد في كل مدينة أمريكية كبيرة أحياء تعاني فقرا مدقعا.

وبيَّنت تقارير التنمية البشرية للأعوام (١٩٩٦م) و (٢٠٠٥م) أنه وعلى مدى ثلاثة العقود الماضية، كان هناك اتجاه واضح نحو تركز الثروة، وأن الوضع الاقتصادي للعديد من الدول قد بات أكثر سوءاً، وتناقصت مستويات الدخل عمّا كانت عليه في الستينات والسبعينات. كما أشارت التقارير إلى أن المكاسب الاقتصادية لم تلحق سوى عدد قليل من البلدان على حساب العديد منها. وأن الانحدار الاقتصادي في معظم أجزاء العالم النامي دام لفترة أطول وأعمق من الوضع الذي ساد الركود الكبير في الثلاثينات؛ فمن بين (٧٣) بلدا تتوافر عنها بيانات، هناك (٥٣) بلدا – تضم ما يزيد عن (٨٠) بالمائة من سكان العالم – تشهد تزايد اللامساواة، بينما تشهد تقلّصها تسعة بلدان فقط تمثل (٤) بالمائة من سكان العالم، وتتباين اللامساواة في الدخل على نحو ملحوظ عبر الأقاليم؛ ففي الإجمال تسجل أمريكا اللاتينية وأفريقيا جنوب الصحراء أعلى المستويات من اللامساواة؛ في حين تسجل

---

(1) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام (٢٠٠٣م): نحو إقامة مجتمع المعرفة، ص (١٣٧).

(2) سعيد اللاوندي، بدائل العولمة، مرجع سابق، ص (٨٤).

مناطق جنوب آسيا وبلدان منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي مستويات أقل من ذلك بكثير[1].

فهناك إذن تمايز أفقي، وتمايز عمودي بين المراكز والأطراف، أو بين الدول الغنية والدول الفقيرة، وأن اللامساواة في توزيع الدخول والثروات تتفاقم في جميع أنحاء العالم. وأشارت إحدى الباحثات إلى عمق ذلك التمايز بقولها: "إذا كان معدل الدخل للفرد الواحد في بلدان المراكز هو أكثر من (٢٠) ضعف معدّل دخل الفرد في بلدان الأطراف، فإن معدّل دخل الأغنياء في المراكز يزيد عن (١٧٠) ضعفا عن دخل الفرد في بلدان المراكز نفسها، وأن واحد بالمائة من سكان الولايات المتحدة(*) يملكون ثروات تزيد قيمتها عن مجمل ما يملكه (٩٠) بالمائة من الشعب الأمريكي"[2].

وبات الوضع القائم في مجتمعات أوروبا يتصف - في عالم تتحكم فيه العولمة - بوجود فئة قليلة العدد نسبيا تزداد ثراء من يوم إلى آخر، وطبقة وسطى صارت تفقد مكاسبها مع مرور الأيام، وشريحة اجتماعية لم تعد تشارك بمكاسب النمو أصلا، وبالتالي صار الكثير من أبنائها يئنون تحت وطأة أوضاع اقتصادية واجتماعية تتدهور باستمرار[3]. وباتت الفوارق بين الأغنياء والفقراء أعظم ما تكون، وانقسم المجتمع إلى طبقتين متباعدتين؛ يعيش أفراد الطبقة المترفة منها داخل حصون أو قلاع، تحميها من حسد البائسين، وتقيها من قيام المعدمين المحرومين بالاعتداء عليها وعلى أملاكها، وعلى سبيل المثال "توجد في نيروبي جزيرة صغيرة تنعم بأرقى الكماليات في محيط من فقر وبؤس لا يخطران على البال أبدا... وفي شيكاغو وميامي ولوس أنجلوس يعيش ملايين من المواطنين في داخل قلاع محصنة تحصينا

---

(1) تقرير التنمية البشرية للعام (٢٠٠٥م)، اللامساواة والتنمية البشرية، الفصل الثاني، ص (٥٥). أنظر أيضاً:
- تقرير التنمية البشرية للعام (١٩٩٦م).
- مارتن خور، العولمة: إعادة نظر، مرجع سابق، ص (٣٠).

(*) من ابرز أصحاب المليارات وأرباب المال على مستوى العالم: بيل غيتس، وروبرت مردوخ، وجان لوك لاغاردير، وتيد تورنز، وكونراد بلاك. أنظر: سيرج حليمي، حين يتعرض العالم لطوفان صحافة السوق، العولمة الطوفان أم الإنقاذ؟ الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية، تحرير: فرانك جي لتشنر، وبولي، جون، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ومركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤، ص (٤١).

(2) سعاد خيري، العولمة: وحدة وصراع النقيضين، مرجع سابق، ص (٣٧).

(3) هورست أفهيلد، اقتصاد يغدق فقرا، مرجع سابق، ص (٢٠٦).

محكما"(١). وهو ما أكّده تقرير التنمية الصادر عن الأمم المتحدة عام (٢٠٠٤م) من أن دول العالم أخذت تتحول تدريجيا إلى عالم تسوده اللامساواة؛ وأخذت الشرائح المنعّمة تتوارى عن الأنظار خلف مساكن تقع في أحياء محكمة العزلة(٢).

زيادة على ذلك، يمكن أن ينظر إلى العولمة على أنها أداة تكرّس عدم المساواة، وتزيد حال المعدمين سوءا. الأمر الذي جعل بعضهم ينعتها بأنها "تبني عالما من الرابحين والخاسرين، إذ تسرع القلة نحو الرفاهية بينما يحكم على الغالبية بالشقاء واليأس"(٣). وبهذا المعنى أيضا أشارت منظمة العفو الدولية في تقريرها لعام (٢٠٠١م) إلى أن اتساع نطاق العولمة قد جلب معه المزيد من الثراء للبعض والفاقة واليأس لآخرين، وأصبح لزاما على نشطاء حقوق الإنسان ليس فحسب تعزيز العدالة القانونية، وإنما تعزيز العدالة الاجتماعية أيضا(٤).

هذه الأمثلة وغيرها كثير، هي خير مثال على أن العولمة لم تقدّم للبشرية سوى وعود بالرفاه والعدالة، كذّبتها المقدمات والنتائج الملموسة حتى الآن. بل إنها تتناقض مع فكرة التوزيع العادل للثروة، وأسهمت بشكل مباشر في تركيز الثروة بأيدي فئة محدودة؛ (واحد بالمائة تزداد ثراء يوما بعد يوم، في حين تتضوّر الغالبية (٩٩) بالمائة جوعا)، كما أنها تزيد من ربحية الأغنياء وأصحاب النفوذ الرأسمالي على حساب الدول النامية، فلا يكاد يصل للدول النامية الا الحدود الدنيا، وهذا أبعد ما يكون عن العدل في توزيع الثروة. "فالمؤسسات المالية الحديثة والشركات متعدية(*) الجنسية وآليات الاستثمار الدولي وثورة المعلومات لم تسهم في رخاء الناس، لأن من يجني الثمار غير من يكدح في إنتاجها، ولذلك لم يزد المدينون إلا عسرا والمقلّون إلا فاقة(٥).

---

(1) هورست أفهيلد، اقتصاد يغدق فقرا، مرجع سابق، ص (١٦٣).

(2) تقرير التنمية البشرية للعام (٢٠٠٤م). وقد أشار هورست أفهيلد إلى ذلك - أيضا - بكتابه "اقتصاد يغدق فقرا"، ص (١٦٥)، حيث أشار إلى التقرير الصادر قبل عامين دون أن يذكر العام.

(3) أنطوني جيدنز، عالم جامح، مرجع سابق، ص (٣٥).

(4) تقرير منظمة العفو الدولية لعام (٢٠٠١م)، مرجع سابق.

(*) في المرجع وردت (متعددة) وليس (متعدية) الجنسية، وقد سبق بيان الفرق بينهما.

(5) عبد الجبار السبهاني، **الوجيز في الفكر الاقتصادي الوضعي والإسلامي**، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الأولى، ٢٠٠١، ص (٢٢١). وأنظر: عبد الجبار السبهاني، الخصخصة والتشريكية، مرجع سابق، ص (٤٢٤).

ومما يُعَضّدُ هذه المقولة أيضاً ما ذكره وزير مالية كولومبيا (سانتوس Santos) بقوله: " إن ما يروّعني أنني دفعت ثلاثة دولارات ثمنا لفنجان من القهوة في لندن وهذا المبلغ بالكاد يذهب منه واحد بالمائة فقط للدول المنتجة مثل إندونيسيا، وأوغندة، ونيكاراغوا، أو كولومبيا. ويمكنني أن أؤكد لكم أن ما يسمونه العولمة هو عبارة عن مأساة للدول المنتجة"[1]. ومثله أيضا المثال الذي ساقة (بوكسبرغر) من "أن مصانع النسيج في غواتيمالا تقوم بإنتاج قمصان من ماركة (Larph-Lauren) تباع في ألمانيا بسعر (١٦٠-٢٠٠) مارك، في حين يدفع للعاملة هناك (٣) ثلاثة ماركات يوميا، وهذه الماركات الثلاثة لا تكفي لشراء (٢) كيلو غرام فاصوليا في ألمانيا"[2].

وأكّد على ذلك أستاذ الاقتصاد (شوسودوفيسك Chossudovsk) في جامعة (أوتاوا Ottawa) حينما ذكر تفاصيل تكاليف إنتاج (١٢) قميص في بنغلادش لحساب شركة أميركية، وأوضح فيه أن الأجرة التي تدفع للعمال لقاء إنتاج كمية القمصان هي (٥) خمسة دولارات فقط، في حين تباع كمية القمصان هذه بمبلغ (٢٩٢,٦) دولار[3]. وهذا بطبيعة الحال أبعد ما يكون عن تحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي، الذي يستند إلى العدالة في توزيع الدخول والثروات، والتي تعتبر ركيزة أساسية من الركائز التي يقوم عليها مفهوم الرفاه.

وخلال ثلاثينَ سنةً ماضية، تضاعف الانتاج الزراعي في الولايات المتحدة الأمريكية، وتضاعف استخراج الفحم خمس مرات، وزاد انتاج النفط الخام بمعدل اثني عشر ضعفا، ولكن الفلاحين ظلوا يحصلون على عائدات متدنية على الرغم من زيادة المحصول، وصار الإنتاج الصناعي يتركز بسرعة في أيدي عدد قليل من الشركات الكبرى[4].

وعلى صعيد المكاسب التصديرية، فإن المنتجين من الفلاحين والعمال الزراعيين لا يستفيدون سوى القليل من زيادة مكاسب التصدير الزراعية لبلادهم، ويرجع ذلك – بشكل جزئي – إلى أن جزءا ضئيلا من سعر التصدير يصل إليهم منذ البداية، وعلى سبيل

---

(1) عبد الحي زلوم، مرجع سابق، ص (٢٥٠).

(2) جيرالد بوكسبرغر، وهارالد كليمنتا، مرجع سابق، ص (١٥٨).

(3) انظر المثال في كتاب: عبد الحي زلوم، امبراطورية الشر الجديدة، مرجع سابق، ص (٢٤٩).

(4) نورينا هيرتس، السيطرة الصامتة: الرأسمالية العالمية وموت الديمقراطية، مرجع سابق، ص (٢٣٣).

المثال يعاني (٧٥) بالمائة من الأطفال تحت سن الخامسة في جواتيمالا من سوء التغذيـــة، ولا يكسب العمال المهاجرون إلى مزارع البن أكثر من دولار واحد يوميا[1].

وتؤكّد تقارير الأمم المتحدة الحقيقة ذاتها، فقد جاء في تقارير برامج الأمم المتحدة الإنمائية ما يظهر التفاوت في توزيع الدخل بين سكان العالم بوضوح[2]. وجاء في تقرير الأمم المتحدة لعام (٢٠٠٤م) أن سكان الدول الخمسين الأقل نموا في العالم (LDCs)، والبالغ عددهم نحو (٧٤٢) مليون نسمة، أي ما نسبته (١١) بالمائة من سكان العالم. لا يحصلون إلا على نسبة لا تزيد عن (٦ر٠) بالمائة من الناتج المحلي العالمي الإجمالي (GDP)[3]. كما تحدّث البعض عن التوزيع غير العادل للأجور والثروات الذي يأخذ شكلا كروكيا للكأس الذي تتسع فوّهته ويضيق باقي جسمه، كما في الشكل رقم (٢) التالي، والمعبر عن توزيع الناتج المحلي الإجمالي العالمي لعام (١٩٨٩م) [4]؛ حيث يستحوذ خمس سكان العالم بما نسبته (٨٢,٧) بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، في حين يستحوذ الخمس الأفقر من السكان بما نسبته (١,٤) بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

---

(1) فرانسيس مور لابيه وآخرون، صناعة الجوع: خرافة الندرة، مرجع سابق، ص (١٨١) بتصرف.

(2) روبرت هنترويد، تصاعد عدم المساواة في توزيع الدخل العالمي، التمويل والتنمية، ديسمبر، ٢٠٠١، ص (٣٧-٣٩).

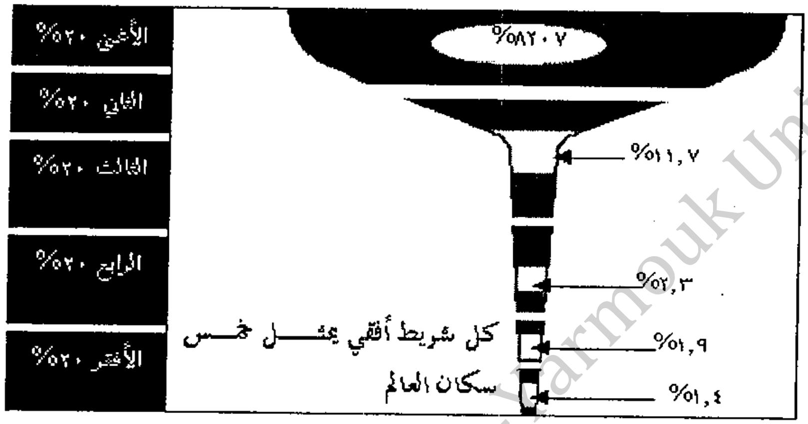
(3) أنظر: http://www.unctad.org/Templates/Page.asp?intItemID=3713&lang=1

(4) United Nations Development Program , 1992, Human Development Report, 1992.

الشكل رقم (٢)

شكل يبين توزيع الناتج المحلي الإجمالي العالمي لسنة ١٩٨٩م

(نسبة مئوية من الإجمالي مع ترتيب أخماس السكان وفقا للدخل)



المصدر: United Nations Development Program , 1992, Human Development Report, 1992.

وبشكل عام يمكن القول إن البلدان الرأسمالية المتطورة تتميز - من حيث جميع مؤشرات الرفاهية، بما في ذلك حجم الاستهلاك وبنيته اللذان يتوقفان على مقدار الدخل وجودة الحياة - بالفوارق العميقة جدا، وبأشد درجات الظلم الاجتماعي؛ فالهوة بين أغنى الناس وأكثرهم فقرا سحيقة للغاية، وهي آخذة بالاتساع؛ والثروات الهائلة التي تقدّر بمليارات كثيرة من الدولارات تملكها بعض العشرات من أثرى الناس في العالم، في حين يعاني مليارات الناس من الفقر المدقع والحرمان، ولا يملكون أية مداخيل أو أموال تساعدهم في سدّ رمق العيش. ولا يقتصر هذا الأمر على البلدان النامية فحسب، بل إن الموت - بسبب المجاعة والبرد والحرمان الناجم عن البؤس - يتواجد كذلك في العواصم العالمية للغرب وفي أطرافه البعيدة[1].

(1) كلوتشكوفسكي وآخرون، اقتصاد البلدان الغنية والفقيرة، مرجع سابق، ص (٣٧٢) بتصرف.

ويظهر التفاوت الكبير في تزايد عدد أصحاب المليارات ونموّهم في ظل العولمة(*)؛ وتتجلى حقيقة هذا التفاوت بالنظر إلى عالم اليوم الذي أفرز "مائتا ثري يملكون أكثر مما يملكه ملياري نسمة على وجه المعمورة"[1]. وتشير الاحصائيات إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية وحدها، كان فيها (١٧٠) ملياردير في عام (١٩٩٨م)، مرتفعا من (١٤٩) ملياردير في عام (١٩٩٦م)، في حين لم يكن عددهم يزيد على (١٣) ملياردير في عام (١٩٨٢م). وأن هناك أكثر من (٣٥٨) ملياردير عالمي تزيد ثرواتهم عن مجموع ما يملكه

(*) ارتفع عدد الأثرياء في الولايات المتحدة الأمريكية إلى مستويات غير مسبوقة منذ قرن، لكن هذه الزيادة يرافقها اتساع في الفروقات الاجتماعية بحسب تحقيقات عدة نشرت في الآونة الأخيرة؛ فوفقا للتقرير الأخير الـــذي نشرته مجلة (فوربيس) والذي يرصد أثرياء العالم للعام (٢٠٠٧م) أشار التقرير إلى أن أصحاب المليارات قـــد ارتفع عددهم ليصل إلى (٩٤٦) ملياردير على مستوى العالم، تصل ثروتهم إلى ما يقرب من (٣,٥) تريليون دولار في حين كان عددهم (٧٩٣) ملياردير في العام (٢٠٠٦م). ومن بين أصحاب المليارات هناك أكثر من (٤٠٠) ملياردير في الولايات المتحدة وحدها، يمتلكون أكثر من (١٢) بالمائة من الناتج المحلي الإجمـــالي، أي بقدر ما يمتلكه (١٠٠) مليون أمريكي. وبحسب مكتب دراسات السوق (تي إن أس) فإن ما لا يقـــل عـــن (٨,٩) مليون أسرة أمريكية كانت تملك في عام (٢٠٠٥م) ثروة تفوق قيمتها المليون دولار. ولفت (ايمانويل ساز) الخبير الاقتصادي الفرنسي الذي يدرس في جامعة كاليفورنيا إلى أن واحد بالمائة من الأمريكيين الأكثر ثراء يمتلكون دخلا يفوق دخل (٩٥) بالمائة من السكان. ويزيد متوسط الأجر لأحد الرؤساء التنفيـــذيين في الشركات الأمريكية عن (٣٢٦) مرة متوسط أجر العامل العادي بحسب مؤســـسة (ايكونوميـــك بوليـــسي انستيتيوت Economic Policy Institute). أنظر:

- http://arabic.cnn.com/2007/business/3/9/forbes.billionaires/index.html [retrieved date 22/09/2007]
- http://www.asharqalawsat.com/print/default.asp?did=409892 [retrieved date 22/09/2007]
- جريدة الرأي (الأردنية)، العدد (١٣٢٦١)، الاثنين الموافق ٢٢ كانون ثاني ٢٠٠٧م، ص (٤٨)، تحـــت عنوان (ارتفاع غير مسبوق لعدد الأثرياء الأمريكيين).
- سمير أمين، وفرانسوا أوتار، مناهضة العولمة، مرجع سابق، ص (١٥٧). بتصرف.

(1) حمزه زوبع، **العولمة لم توفر خبزا ولا دواء**، مقدونيا، ٢٠٠١/٨/٦، نشرة أنترنـــت بتـــاريخ: ٢٥-٥-٢٠٠٥م.
http://www.islamonline.net/Arabic/Politics/2001/08/article5.shtml[retrieved date 25/05/2005]

(٢,٨) مليار إنسان على ظهر الأرض[١]. وهو ما أكّدته إحصاءات دولية تعود إلى عام (١٩٩٨م)، من أن مجموع الثروة التي يتنعم بها ثلاثة أشخاص من أكثر الناس غنى في العالم، يفوق في مقداره الناتج الإجمالي لحوالي (٤٨) بلدا تعدّ من أفقر البلدان، وتضم نحو (٦٠٠) مليون نسمة[٢].

بل إن شخصا واحدا بمفرده (بيل غيتس Bill Gates) رئيس شركة مايكروسوفت، يمتلك ثروة تعادل ثروة مدينة أمريكية تعداد سكانها نصف مليون نسمة[٣]. وبقياس آخر، فإن هذه الثروة يمكن أن تعادل أو تزيد على صافي ثروات مليار مواطن هندي[٤]. أو ما يفوق ضعف إجمالي الناتج القومي لكل من أوغندا، وكينيا، وتنـــزانيا مجتمعة"[٥]. ومثله أيضا (أنتوني أورايلي Anthony O'Reilly) مدير متجر المواد الغذائية الأمريكي العملاق (هاينـــز Heintz)، والذي يبلغ راتبه السنوي (٨٠) مليون دولار، أي ما يعادل (٤٠) ألف دولار في الساعة[٦].

ومع أن التفاوت بين البلدان الغنية والفقيرة تفاوت قديم، إلا أن هذا التفاوت ازداد حدّة منذ نهاية القرن العشرين، وأكّد على ذلك آخرون بقولهم: إن التوسع الرأسمالي على

---

(1) جيرالد بوكسبرغر وهارالد كليمنتا، **الكذبات العشر للعولمة**، ترجمة عدنان سليمان، (د.ط)، (د.ن)، (د.م)، ص (١٥٨). أنظر أيضا: محمد توهيل، هذه هي العولمة، مرجع سابق، ص (٥٣٦).

(2) سعيد اللاوندي، بدائل العولمة، مرجع سابق، ص (١١٧).

(3) عبد الحي زلوم، إمبراطورية الشر الجديدة، مرجع سابق، ص (١٣). في مراجع أخرى ذكر أنه يمتلك ثروة تعادل صافي ثروات (١٠٦) مليون مواطن أمريكي، أي ثلث السكان تقريبا. أنظر: محمد توهيل، هذه هي العولمة، مرجع سابق، ص (٢١٦). وأنظر: بشير يوسف، رؤى العولمة ووهم الأمركة، مرجع سابق، ص (٢١٨). كما وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأرقام تعود للعام (٢٠٠٣م)، في حين ارتفعت ثروته لتصل إلى (٥٦) مليار دولار (أي بزيادة مقدارها ستة مليارات دولار عن ثروته في العام الماضي)، حسب آخر التقارير التي نشرتها مجلة فوربس لعام (٢٠٠٧م).

(4) بشير يوسف، رؤى العولمة ووهم الأمركة، مرجع سابق، ص (٢١٨). أنظر أيضا:
- محمد توهيل، هذه هي العولمة، مرجع سابق، ص (٢١٦).
- عبد الحي زلوم، إمبراطورية الشر الجديدة، مرجع سابق، ص (١٣).

(5) منظمة العفو الدولية، تقرير عن حقوق الانسان وحقوق العمال، في: **العولمة الطوفان أم الإنقاذ؟** الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية، ترجمة: فاضل جتكر، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ومركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ص (٣٣٦).

(6) هانس بيترمارتن وشومان، فخ العولمة، مرجع سابق، ص (٢١٧).

صعيد عالمي قد أنتج استقطابا لم يسبق له مثيل منذ آلاف السنين، ففي أوائل القرن التاسع عشر لم يتجاوز مدى التفاوت الأقصى في توزيع الثروة بين (٨٠) بالمائة من سكان الكوكب نسبة الواحد إلى اثنين، ثم أصبحت في عام (١٨٢٠م) واحد إلى ثلاثة، ثم قفزت هذه النسبة عام (١٩٦٠م) لتصبح واحد إلى ثلاثين، وبعد قرنين من التوسع الرأسمالي - أي في عام (١٩٩٠م) - صارت هذه النسبة واحد إلى ستين، وأصبحت حاليا (١٩٩٧م) بمقدار واحد إلى خمس وسبعين، وما زالت الأرقام تتوالى والفجوة تتسع وتتعمق[(1)].

وعلى مستوى البلدان العربية، فإن الاستقطاب بين الفقراء والأغنياء قد ازداد وضوحا على مستوى توزيع الدخل، ففي مصر - على سبيل المثال - ارتفعت حصة الشريحة الأغنى خلال الثمانينيات من (٢٧) بالمائة إلى (٢٨) بالمائة في الحضر، ومن (٢١) بالمائة إلى (٢٨) بالمائة في الريف. وانخفضت حصة الشريحة الأفقر في الأردن من (٧,٣) بالمائة إلى (٦) بالمائة[(2)].

وجاء في التقرير الصادر عن الأمم المتحدة عام (١٩٨٨م) أن الدخل الفردي في أكثر من (٧٠) بلدا كان في عام (١٩٩٨م) أقل مما كان عليه قبل عشرين عاما من ذلك التاريخ[(3)]. كما أشار تقرير التنمية البشرية لعام (١٩٩٢م) الصادر عن الأمم المتحدة (UNDP) إلى أن خمس سكان العالم في البلدان المتطورة يتمتعون بـــ (٧٢,٧) بالمائة من الدخل العالمي الكلي، في حين تراجعت حصة الخمس الأكثر فقرا من البشرية من (٢,٣) بالمائة في عام (١٩٦٩م)، إلى (١,٥) بالمائة في عام (١٩٨٩م)، إلى (١,٤) بالمائة في عام (١٩٩٢م)، وصولا إلى (١,١) بالمائة في عام (١٩٩٤م)[(4)].

---

(1) سمير أمين، الفجوة بين الفقراء والأغنياء (الاشكاليات - الآليات - المستقبل)، مرجع سابق. أنظر أيضا:
- سعيد اللاوندي، بدائل العولمة، مرجع سابق، ص (٨ الحاشية)، و ص (١١٧).
- محمد توهيل، هذه هي العولمة، مرجع سابق، ص (٥٣٦). وقد ذكر بأن التفاوت قد وصل إلى (٨٢) ضعفا عام (١٩٩٥م).
- http://thirdworldforum.net/Arabic/Samir_amin_Writings/Gap_between_riches_and_poors_(SA).htm.

(2) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، السياسات الاجتماعية في البلدان العربية، مرجع سابق، ص (١٠). بالإحالة على: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية، ٢٠٠٢م، ص (٨٦-٨٧).

(3) أنظر: محمد توهيل، هذه هي العولمة، مرجع سابق، ص (٥٣٦).

(4) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، تقرير التنمية البشرية لعام (١٩٩٢م). وأنظر كذلك:

كما ازدادت حصة الواحد بالمائة من الأمريكيين الأكثر ثراء من (٨) بالمائة في عام (١٩٨٠م) إلى (١٦) بالمائة في عام (٢٠٠٤م)، مما يعد أقوى نسبة منذ الحرب العالمية الثانية. وبالمقابل فقد انخفض الدخل الحقيقي للفرد إلى أقل مما كان عليه في السبعينات في عشرين بلدا من البلدان المجاورة للصحراء الأفريقية[1]. وهذا يعبر عن عمق التناقض الطبقي الذي أفرزته العولمة[*].

إذن يتعلق التحدي الرئيس الذي يواجه العولمة بالتفاوت، سواء أكان ذلك التفاوت بين البلدان، أم داخل البلدان ذاتها، ويتجلى هذا التفاوت في صورة اختلال نصيب الفرد من الثروة، وهو ينطبق على اقتسامها بين البلدان الغنية والفقيرة أو بين مختلف الشرائح داخل كل بلد على حده[2]. والتفاوت المبني على أساس الثروة يشكّل أولى حلقات الوصل في سلسلة من اللامساواة، وهذه السلسلة تتعقب الناس طوال حياتهم؛ وعلى سبيل المثال فإن إمكانية حصول النساء - في الأسر الفقيرة – على عناية خلال فترة الحمل، ورعاية خلال الولادة من كوادر طبية مدرّبة، أقل احتمالا مما هي للأخريات. كما يُرجّح أن يكون دخل

- بشير يوسف، رؤى العولمة ووهم الأمركة، مرجع سابق، ص (٢١٧).
- مارتن خور، العولمة: إعادة نظر، مرجع سابق، ص (٣٠).

(1) أنطوني جيدنز، عالم جامح، مرجع سابق، ص (٣٦).

(*) يذكر أن هناك (٢٠) بالمائة من سكان العالم تستحوذ على (٨٥) بالمائة من الناتج العالمي الإجمالي، وعلى (٨٤) بالمائة من التجارة العالمية. وتفيد معطيات البنك الدولي للإنشاء والتعمير أن متوسط حجم االناتج الإجمالي الداخلي للفرد الواحد من السكان في البلدان الغنية حسب مصطلحات البنك المذكور بلغ في عام (١٩٨٤م) في الولايات المتحدة الأمريكية (١٥٣٩٠) دولارا، وفي سويسرا (١٦٣٣٠) دولارا، في حين أن هذا المتوسط في (٣٦) من أكثر البلدان فقرا هو (٢٦٠) دولارا؛ (في الهند (٢٦٠) دولارا وفي أثيوبيا (١١٠) دولارات)، وفي (٤٠) بلدا يبلغ متوسط الدخل (١٢٥٠) دولارا؛ (ما بين (٤٥٠) دولارا في موريتانيا و(١٦٢٠) دولارا في سوريا)، وفي (٢٠) بلدا يتجاوز المتوسط (١٩٦٠) دولارا؛ بين (١٧٠٠) دولارا في شيلي، (٧٢٦٠) دولارا في سنغافورة. وعلى العموم نجد أن مستوى الدخل المتوسط للفرد الواحد من السكان في البلدان النامية أقل (١١) مرة مما في الدول الغربية المتطورة. أنظر:

- هانس بيترمارتن وشومان، فخ العولمة، مرجع سابق، الصفحات (١١، ٦٠).
- عبد الحي زلوم، إمبراطورية الشر الجديدة، مرجع سابق، ص (١٣).
- كلوتشكوفسكي وآخرون، اقتصاد البلدان الغنية والفقيرة، مرجع سابق، ص (١١).
- بشير يوسف، رؤى العولمة ووهم الأمركة، مرجع سابق، ص (٢١٧).

(2) بشير يوسف، رؤى العولمة ووهم الأمركة، مرجع سابق، ص (٢٠٨) بتصرف.

الأطفال الذين لا يُكملون دراستهم أدنى من دخل غيرهم، وهكذا تنتقل دورة الحرمان من جيل إلى آخر[1]. وهو ما أكّد عليه روسو(*) من أن عدم المساواة في الثروة يجعل أغلبية الشعب في ذلّ؛ لأن القلة التي تتحكم في الثروة تتحكم أيضا في أرزاق الأغلبية، وتكون نتيجة ذلك أن تنعدم الحريات الأساسية لهذه الأغلبية، وليس عدم المساواة – في نظر روسو – إلا مظهرا من المظاهر التي خلقتها المدنية[2].

وقد عُرِضَ العديد من المقترحات الرامية إلى تحقيق الإصلاحات الاجتماعية منها: المطالبة بالحد من إعادة التوزيع السلبية لمصلحة أصحاب الثروة والدخول العالية، وضرورة الوقوف في وجه عملية تهميش الشرائح الواقعة في أدنى السلّم الاجتماعي، وهذا يعني المناداة بضرورة التخلي عن نمط التوزيع الذي بات حقيقة واقعة منذ انتصار الليبرالية المحدثة، لكن هذه المقترحات لاقت معارضة لم تعرف الهوادة من قبل المنتفعين من نمط التوزيع هذا؛ إذ اعتادت هذه الشريحة الاجتماعية على التمتع بالمزايا التي تتمتع بها حاليا، وأضحت ترى أن هذا النمط للتوزيع هو – فقط- النمط العادل[3].

---

(1) تقرير التنمية البشرية للعام (٢٠٠٥م)، التعاون الدولي على مفترق طرق: المعونة والتجارة والأمن في عالم غير متساو، اللامساواة والتنمية البشرية، الفصل الثاني، ص (٥٧).

(*) جان جاك روسو (١٧١٢م – ١٧٧٨م)، أشهر فلاسفة القرن الثامن عشر.

(2) محمد بديوي، علم الاجتماع الاقتصادي، مرجع سابق، ص (٢٦٥).

(3) هورست أفهيلد، اقتصاد يغدق فقرا، مرجع سابق، ص (١٤٣).

المطلب الثاني: تبرير التفاوت

مما تقدم يمكن للمرء أن يدرك بوضوح أن هناك مصلحة كبيرة لأرباب العمل الغربيين في إبقاء الهوّة – أو حتى توسيعها – بين المعايير الحياتية للبلدان المتطورة والبلدان النامية، "لأن هذه الهوة بالذات هي أساس الحصول على أرباح أعلى من التوظيفات في الأماكن التي تكون فيها الأجور أدنى كثيرا من متوسط مستواها العالمي... ثم إن للأوساط الحاكمة في الدول الغربية والشركات فوق القومية مصلحة في تشديد التمايز الاجتماعي والمالي لمجتمع البلدان النامية، وفي توسيع الشقة بين الغنى والفقر هناك، لأن الفئات الغنية من السكان والتي تتبنى المعايير الغربية للاستهلاك ملزمة – من خلال منـزلتها – بأن تكون سندا وحليفا في نشر نفوذها وفي نشاطها الخاص في البلدان الفقيرة"[١]. وهذه المصلحة – أيضا – جعلت حفنة متناقصة من مستثمري الأرض والشركات الغذائية تسيطر على جزء يتزايد أكثر فأكثر من غذائنا، وأصبحنا نتعرض لتصنيع متزايد وغير ضروري، ينتج عنه جوع البعض، وسوء تغذية الكثيرين[٢]. وبتنا نرى وجود أقلية متخمة يصاب الكثير من أفرادها بالعلل المترتبة على الإفراط في الغذاء، وأكثرية جائعة يتعرض أطفالها – فضلا عن كبارها – لأبشع أمراض سوء التغذية ونقص النمو، وفي أحيان كثيرة للمجاعة التي تفضي إلى الموت"[٣].

و لم يقف الأمر عند حد التغاضي عن سلبيات التوزيع وتفاوته، بل إن اقتصاد السوق قد تحصّن ضد كل دعوى لإعادة التوزيع، ونظّر للتفاوت، وأسس له ولمزاياه[٤]، وعلى سبيل المثال، فقد أشار آرو (Arrow) إلى أن وحدة دالة الرفاهية الاجتماعية تتناقض مع الديمقراطية[٥]. وقد سُجّل عن حزب العمال (في مانهاتن) قوله "إن تكوين الثروة الآن أهم من توزيعها"[٦]. وأكّد (إدجورث Edgeworth) أن أبناء الطبقات الغنية أكثر قدرة على الاستمتاع واستقصاء الإشباع من أبناء الطبقات الفقيرة ويجب إعطاؤهم دخولا أكبر على

---

(1) كلوتشكوفسكي وآخرون، اقتصاد البلدان الغنية والفقيرة، مرجع سابق، ص (٣٧٥-٣٧٦) بتصرف.

(2) فرانسيس مور لابيه وآخرون، صناعة الجوع: خرافة الندرة، مرجع سابق، ص (١٥).

(3) عبد الخالق عبد ربه، **العالم المعاصر والصراعات الدولية**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد (١٣٣)، يناير، ١٩٨٩م، ص (١١٩).

(4) عبد الجبار السبهاني، الأسعار وتخصيص الموارد، مرجع سابق.

(5) عبد الجبار السبهاني، الأسعار وتخصيص الموارد، مرجع سابق، بالإحالة على: Tisdell , P (256).

(6) نورينا هيرتس، السيطرة الصامتة: الرأسمالية العالمية وموت الديمقراطية، مرجع سابق، ص (١٥).

حساب العوام[1]. ومن هنا فلا غرابة - إذن - أن تعلن تاتشر (رئيسة وزراء بريطانيا السابقة) في عام (١٩٨٥م) على الملأ قولها: "أنتم لا تسيؤون إلى الفقراء عندما تعملون على دفع رواتب عالية للمسؤولين الكبار"[٢]. وهاهو (جاريت هاردين)، أستاذ الايكولوجيا[*] البشرية في جامعة كاليفورنيا يُشبّهَ أنانية ثلّة الأغنياء تجاه الفقراء، بقارب النجاة، بقوله: "إذا سمحنا لأي شخص بركوب قارب نجاتنا، فسوف نغرق جميعا"[٣]. فهم (الأغنياء) والحالة هذه لن يسمحوا للفقراء مشاركتهم الموارد المتاحة. وفي نفس الوقت يجري خداع الناس بصورة مرعبة عن (النقص أو الندرة) من جهة و (الانفجار السكاني) من جهة أخرى، وهكذا تستخدم الاستعارات والمصطلحات لصالح أفراد القلة الذين استولوا على السلطة والثروة لأنفسهم، وهي القوى التي تخرب باستمرار رفاهية الناس في البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء.

المطلب الثالث: تخصيص الموارد

إذن الموضوع ليس موضوع ندرة الموارد، بقدر ما هو سوء توزيعها، فالموارد وفيرة، والإنتاج يتعاظم، لكن ذلك ما زال مصحوبا بمجاعات كثيرة، ولعل خير ما يُدلل على ذلك، أن السوق الأوروبية المشتركة قد قررت التخلص من آلاف الأطنان من الزبدة، كي لا ينخفض سعرها في السوق، ونفس الشيء يحدث في الولايات المتحدة حيث يتم إتلاف جزء من إنتاج القمح أو الفواكه إذا ما تطلبت ضرورات السوق ذلك[٤]. وكذا هو الحال في البرازيل، حيث يلقى محصول البن في المحيطات خشية انخفاض أسعاره، ومثل ذلك كثير.

ولو أن الأغنياء تخلّوا عن جزء يسير من ثرواتهم بحيث يعاد إنفاقها وتوزيعها على الفقراء، لتناقصت هذه الفجوة - الآخذة في الاتساع - بينهم، ولتلاشت عوامل الاحتقان والحسد والضغينة بين الفئات المتناقضة؛ فقد أشارت بعض الإحصائيات - في بداية الألفية

---

(1) عبد الجبار السبهاني، الخصخصة والتشريكية، مرجع سابق، ص (٤١٦).

(2) نورينا هيرتس، السيطرة الصامتة: الرأسمالية العالمية وموت الديمقراطية، مرجع سابق، ص (٢٩).

(*) الايكولوجيا: علم البيئة.

(3) فرانسيس مور لابيه وآخرون، صناعة الجوع: خرافة الندرة، مرجع سابق، ص (٢٩٤).

(4) أنظر: فيليب عطيه، أمراض الفقر، مرجع سابق، ص (٨).

الجديدة - إلى أن "هناك نحو مليار ونصف المليار شخص يعيشون في فقر مدقع، بينما (١٥) بالمائة من ثروة نحو (٢٢٥) شخصا من الأكثر غنى على كوكب الأرض تكفي لمواجهة متطلبات التغذية، والسكن، والصحة والتربية لفقراء العالم"[١].

وبناء على ما تقدم، يمكن الجزم بأن الأمن الغذائي الحقيقي لن يتحقق - مهما بلغ الإنتاج - ما دامت موارد إنتاج الغذاء يسيطر عليها أقلية ضئيلة، وتستخدم فقط لإثرائها؛ ففي معظم البلدان التي يجوع فيها الناس، يسيطر كبار الملاك على معظم الأرض. وقد أظهرت دراسة عن (٨٣) بلدا، أن ما يزيد قليلا عن (٣) بالمائة من كل ملاك الأرض، أي أولئك الذين يملكون (١١٤) فدانا أو أكثر يسيطرون على نحو (٧٩) بالمائة من كل الأرض المزروعة[٢]. وتضرب (فرانسيس مور) مثلا على ذلك بقولها: "إذا كان رجال أعمال المزارع في كولومبيا يجدون أن بإمكانهم كسب المزيد من النقود بزراعة علف الماشية لمصنعين مثل (رالستون يورينا) أكثر مما يكسبون من زراعة نبات مثل الفول، فإنهم سيزرعون العلف. وحين يكتشف مزارع تجاري مكسيكي في (سينالوا)، أن بإمكانه كسب عشرين ضعفا من زراعة الطماطم للتصدير، بالنسبة إلى زراعة القمح، فمن المؤكد أنه سيتحول إلى زراعة الطماطم، وإذا وجد كبار المزارعين في أمريكا الوسطى والجنوبية، ان زراعة الأزهار للتصدر تجلب لهم ربحا أكبر مما تجلبه زراعتهم الذرة للناس المحليين فإنهم سيزرعون الأزهار"[٣].

المطلب الرابع: توزيع مكاسب التجارة العالمية

يُنظر للعولمة على أنها مسألة تخص العالم الصناعي في الشمال، أما المجتمعات النامية في الجنوب فلا دور لها في هذا الأمر، أو أن دورها محدود جدا. فعلى صعيد التجارة العالمية، يتجلى الفارق بوضوح أكبر بين البلدان الغنية والفقيرة، حيث تتصادم المصالح الاقتصادية بحدة كبيرة، وتتجلى أسباب التناقضات العميقة وترتسم أسس الاستغلال الدولي[٤]. وتعني المشاركة في التجارة العالمية بالنسبة للبلدان ظهور فرع خاص في اقتصادها تنفصم فيه علاقاته

(1) سعيد اللاوندي، بدائل العولمة، مرجع سابق، ص (١١٧) بتصرف.

(2) فرانسيس مور لابيه وآخرون، صناعة الجوع: خرافة الندرة، مرجع سابق، ص (١٨).

(3) فرانسيس مور لابيه وآخرون، صناعة الجوع: خرافة الندرة، مرجع سابق، ص (١٣٣).

(4) كلوتشكوفسكي وآخرون، اقتصاد البلدان الغنية والفقيرة، مرجع سابق، ص (٩٥).

التشابكية مع الاقتصاد الوطني في الوقت الذي تتكامل فيه مع السوق العالمية، التي تستند إلى التعمق المتواصل للتقسيم الدولي.

ويتجلى ذلك بالنظر إلى اتجاهات التجارة الخارجية، حيث إن الـشركات الكـبرى متعدية الجنسيات تتركّز في أمريكا، أما التي ليست في أمريكا فتوجد عادة في البلدان الغنيـة لا الفقيرة. وذكرت إحصائيات منظمة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، أن هناك ما يقرب من أربعين ألف شركة تمتلك مصانع في ما يزيد على ثلاث دول، وصلت قيمة مبيعات المائة الكبرى منها إلى ما يقرب من (١,٤) بليون دولار في العام الواحد[١].

وتهيمن الشركات العابرة للقارات على ثلثي التجارة العالمية. بل إن أرباح التجارة العالمية يتم توزيعها على الشركات العالمية العملاقة التابعة للدول الصناعية الكبرى"[٢]، حيث تسيطر (٥٠٠) شركة تمثل كبرى شركات العالم – تتوزع بين أمريكا وأوروبا واليابان – على ثلثي التجارة الدولية، ويتجاوز إيرادها في العام الواحد ما نسبته (٤٥) بالمائة من الناتج العالمي[٣]. وهناك نحو مائة شركة عابرة للقارات – تمثل الموتور المحرك للعولمة الاقتصادية ومقرها في الدول الصناعية الكبرى – تستأثر بنحو (٧٠) بالمائة من حركة التجارة العالمية، وتقود نحو (٨٠) بالمائة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ومع ذلك لا تقوم بتوظيف سوى أقل من (٣) بالمائة من العمال في العالم[٤].

وذكرت بعض الإحصائيات أن حصة الشركات متعدية[*] الجنسيات من الناتج العالمي قد تزايد من (١٧) بالمائة في أواسط الستينات، إلى (٢٤) بالمائة عام (١٩٨٢م)، وأكثر من (٣٠) بالمائة عام (١٩٩٥م)[٥]. وتتمتع أكبر (٢٠٠) شركة متعدية الجنسية بنفوذ اقتصادي

---

(1) هانس بيترمارتن وشومان، فخ العولمة، مرجع سابق، ص (٢٠٦).

(2) حمزه زوبع، العولمة لم توفر خبزا ولا دواء، مرجع سابق.

(3) علاء الدين الطواها، **العولمة واعادة النمط الرأسمالي عالمياً: دراسة سوسيولوجية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، ٢٠٠٤م، ص (٩٥). أنظر أيضا: رياض المومني، واقع ومستقبل الاقتصاديات الاسلامية في ظل العولمة، مرجع سابق.

(4) سعيد اللاوندي، بدائل العولمة، مرجع سابق، ص (١١٧) بتصرف.

(*) في المرجع وردت (متعددة) وليس (متعدية) الجنسيات.

(5) أسعد عبد المجيد، البعد الاقتصادي للعولمة، مرجع سابق، ص (٨٩).

أكبر مما لدى نسبة الأخماس الأربعة الأشد فقرا من البشرية[1]، و(٧٣) بالمائة من التجارة العالمية[2]. حيث وصلت نسبة مبيعاتها عام (١٩٨٢م) إلى (٢٤) بالمائة من الناتج المحلي القائم العالمي من تلك السنة. وبحلول عام (١٩٩٢م) ارتفعت قيمة معدلاتها بالنسبة إلى (٢٦,٨) بالمائة[*]. وتزيد مبيعات شركتي (جنرال موتورز General Motors) و (فورد Ford) على إجمالي الناتج المحلي لجميع دول ما وراء الصحراء الأفريقية، وتزيد الأصول المالية لشركات (أي بي إم IBM) و (بي بي BP) و (جنرال إليكتريك General Electric) على القدرات الاقتصادية لمعظم الأمم الصغيرة، وتزيد عائدات مبيعات أسواق (وول - مارت Wall-Mart) الأمريكية على عائدات معظم دول وسط وشرق أوروبا بما في ذلك بولندا وجمهورية التشيك وأوكرانيا والمجر ورومانيا وسلوفاكيا[3].

فهناك - إذاً - عدم توازن حاد في العلاقات التجارية بين الدول المصنعة الكبرى والدول الفقيرة، وعلى سبيل المثال فإن واردات فرنسا لا تتعدى (٣) بالمائة من ناتجها الإجمالي من الدول الفقيرة، في حين أن صادراتها إلى نفس الدول تصل إلى (٦٠) مليار فرنك فرنسي[4]. وعلى مستوى البلدان العربية، هبطت حصة الواردات العالمية من البلدان العربية غير النفطية من (٥٧) بالمائة في الأعوام (١٩٨٠م - ١٩٨٤م)، إلى (٣٧) بالمائة عام (١٩٩٧م - ١٩٩٨م) على الرغم من تزايد حجم التجارة العالمية[5]. ولم تقف الأمور عند

---

(1) منظمة العفو الدولية، تقرير عن حقوق الانسان وحقوق العمال، في، العولمة الطوفان أم الإنقاذ. مرجع سابق، ص (٣٣٦).

(2) سعيد اللاوندي، بدائل العولمة، مرجع سابق، ص (٦٤).

(*) وصلت مبيعات هذه الشركات إلى (٣٠٤٦) بليون دولار عام (١٩٨٢) من الناتج المحلي القائم العالمي والبالغ (١٢٦٠٠) بليون دولار من تلك السنة. وبحلول عام (١٩٩٢) بلغت مبيعاتها (٥٨٦٢) بليون دولار من الناتج المحلي القائم (٢١٩٠٠) بليون دولار. أنظر: مارتن خور، العولمة: إعادة نظر، مرجع سابق، ص (٢٢).

(3) نورينا هيرتس، السيطرة الصامتة: الرأسمالية العالمية وموت الديمقراطية، مرجع سابق، ص (١٣).

(4) أسعد عبد المجيد، البعد الاقتصادي للعولمة، مرجع سابق، ص (٨٨).

(5) وارد براون، وأناليزا فيديلينو، وكريم نشاشيبي، أداء الصادرات والقدرة التنافسية في البلدان العربية، في: **القدرة التنافسية للاقتصادات العربية في الأسواق العالمية**، تحرير: علي توفيق الصادق، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل، أبو ظبي، العدد الخامس، تشرين أول (اكتوبر)، ١٩٩٩م، ص (١٢٤).

هذا الحد، بل إن خسائر الشرق الأوسط تقدر بـ (٧٠٠) مليار دولار عام (٢٠٠٥م) نتيجة إغلاق الأسواق أمام الصادرات[(١)].

وإذا ما نظر المرء إلى الصراعات الدائرة هنا وهناك، في أجزاء مختلفة في أنحاء العالم، يمكنه أن يستنتج بكل وضوح أن أبعاد الصراع العالمي توضّحه الأوزان النسبية للقوى العالمية المتصارعة في تجارة العالم وفي الإنتاج العالمي، والجدول رقم (٣) التالي يوضح اتجاهات الأوزان النسبية لبعض الدول في التجارة العالمية.

جدول رقم (٣)

جدول يبين الأوزان النسبية لبعض الدول في التجارة العالمية والإنتاج العالمي

الدولة	حصة الدولة من حجم التجارة الخارجية العالمية (نسبة مئوية)
الاتحاد الأوروبي[(*)]	١٩,٧
الولايات المتحدة الأمريكية	١٦,٣
اليابان	٩,٣
كندا	٥,١
الصين	٤,٤
هونغ كونغ	٤,٢

الجدول من عمل الباحث، بناء على بعض البيانات المستقاة من بعض المراجع. أنظر: محمد توهيل، هذه هي العولمة: المنطلقات والمعطيات والآفاق، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢، ص (٢٥٧).

و لم يقف الأمر عند الصراعات العالمية، بل أدت التجارة الحرة إلى سلسة من الكوارث والأزمات؛ فالأزمة التي عصفت بالاقتصاد العالمي (يوم الجمعة الأسود) سنة (١٩٢٩م) تسببت بسرعة خاطفة في الدمار الاقتصادي الذي حاق بجميع بلدان العالم – المرتبط بعضه بالبعض الآخر – من خلال الأسواق المحررة من التوجيه الحكومي، وخلافا لما تزعمه منظمة

---

(1) جريدة الرأي الأردنية، العدد (١٢٢٤٣)، الصادرة يوم الاثنين الموافق ٢٩آذار ٢٠٠٤، ص (١٦)، تحت عنوان: المركز العربي للتنمية يطالب بمبادرة اقتصادية جديدة على مبدأ الشراكة الدولية.

(*) مع ملاحظة أن النسبة التي تخص الاتحاد الأوروبي لا تتضمن التجارة الخارجية البينية بين الاتحاد الأوروبي.

التجارة العالمية، لم تؤد السياسة الحمائية والضرائب الجمركية المطبقة عام (١٩٣٠م) إلى البؤس الذي عمّ العالم أجمع، بل قادت إليه الأزمة التي عصفت بالاقتصاد العالمي القائم على مبادىء النظرية الليبرالية[1]. ولو أن دول العالم كانت قد انتهجت في عام (١٩٢٩م) سبل الحماية الاقتصادية، لكان من الممكن جداً أن تقتصر آثار الكساد على اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية فقط.

ولم تكن هذه الأزمة أول كارثة تنشأ عن فلسفة التجارة الحرة؛ (فبيت كابيلير Beat Kappeler) كان قد وصف في مقالة نشرها في صحيفة (Die Zeit) أولى حقب التجارة الحرة في القرن التاسع عشر بقوله: "لقد خَلَقَت اتفاقية التجارة الحرة المبرمة بين بريطانيا وفرنسا في عام (١٨٦٠م) النظام التجاري الأوروبي، تماما كما خَلَقَت الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) النظام العالمي للتجارة الحرة عقب الحرب العالمية الثانية... وتصدّع هذا النظام إبّان انهيار البورصة في عام (١٨٧٣م)، وكان هذا الانهيار قد نشر ظلاله في فيينا أولا؛ وانتقل من ثم إلى الولايات المتحدة الأمريكية وإلى باقي دول العالم. وهذا ليس بالأمر العجيب؛ فأسواق المال كانت بفضل أخذ بلدان العالم بقاعدة الذهب متشابكة تشابكا لا يختلف كثيرا عن التشابك السائد حاليا... وكان هذا التشابك القناة التي انتقلت عبرها الصدمات الاقتصادية إلى كل الدول الصناعية"[2].

في ضوء ما تقدّم من معطيات تستخلص الدراسة أن المؤسسات المالية العالمية، ومن ورائها الدول الغنية، تسعى دوما إلى إقناع البلدان النامية بفوائد العولمة، وضرورة الانخراط في الاقتصاد العالمي. إلا أن هذه البلدان (النامية) باتت تعاني الأمرّين - على حدّ تعبير ستيغليتز - جرّاء اتفاقيات التجارة الحرّة مع دول الشمال ذات الشروط المجحفة وغير العادلة، ونراه يؤكد على أنه "بعد مرور عشر سنوات تقريبا على توقيع اتفاقية النافتا التي تهم دول أمريكا الشمالية والمكسيك، ازدادت الفروق في الدخل بين المكسيك والولايات المتحدة إلى أكثر من (١٠) بالمائة"[3]. الأمر الذي جعله يسخر من وصفات صندوق النقد الدولي التي يقدمها بين الحين والآخر للدول النامية بقوله: "لو كان المرء قد لقّن ببغاء بترديد

(1) هورست أفهيلد، اقتصاد يغدق فقرا، مرجع سابق، ص (١٩٤).

(2) المرجع السابق، ص (١٩٧).

(3) جوزيف ستيغليتز، حصاد العولمة، مرجع سابق.

مصطلحات من قبيل: ضبط عجز الموازنة، والخصخصة، وانفتاح الأسواق، لما كان هذا المرء في حاجة إلى طلب النصح من صندوق النقد الدولي في الثمانينات والتسعينات، فهذه الإجراءات كانت بمنزلة الأركان الثلاثة التي أقام عليها المسؤولون نصائحهم المستقاة من واشنطن"[(١)].

فهذه الشهادة جاءت من رحم مؤسسات العولمة، ومن كبار المستشارين الاقتصاديين فيها، ولم يقف الأمر عند هذا الحدّ، بل إنه (ستيغليتز) رسم صورة دقيقة – في مؤلفه الموسوم (ظلال العولمة Schatten der Globalsierun) – للهيمنة المتزايدة التي تتمتع بها مصالح رأس المال في عالم اليوم. وقد كتب قائلا: "إن الهدف من مليارات الدولارات التي يقدمها صندوق النقد الدولي هو دعم سعر الصرف لفترة قصيرة، وتمكينه من المحافظة على مستوى لا يمكن المحافظة عليه في الأمد الطويل؛ وفي هذه الأثناء سيكون في وسع الأجانب والأغنياء أن يهربوا بأموالهم – مستخدمين أسواق المال التي جرى تحريرها من القيود الحكومية بفعل الضغوط التي مارسها الصندوق على بلدان العالم – إلى خارج البلد بشروط تناسب تطلعاتهم"[(٢)].

يضاف إلى ما تقدّم، أن العولمة وأدواتها قد أفرزت بعض النواحي المزعجة، والتي يمكن رَدُّها إلى اتساع دائرة اللامساواة، ومن أبرز هذه النواحي[(٣)]:

أولا: إن التركيز الزائد للدخل القومي في أيدي أشخاص قلائل، لم يكن مصحوبا باستثمار أكبر ونمو أسرع؛ فجوهر الموضوع يكمن في ترافق الأرباح المتزايدة والاستثمار الراكد، مع ارتفاع البطالة. وهذه مسألة طبيعية بسبب ضعف حجم السوق الناتج عن سوء التوزيع.

ثانيا: قيام بعض العوامل التي تتسبب باتساع رقعة اللامساواة في عالم العولمة بإعاقة الاستثمار وتبطيء النمو. وللتدليل على ذلك فإن:

١. سرعة التحرر المالي فَصَلَت النواحي المالية عن التجارة والاستثمار الدوليين.

---

(1) هورست أفهيلد، اقتصاد يغدق فقرا، مرجع سابق، ص (١٩٨).

(2) المرجع السابق، ص (١٢٠).

(3) مارتن خور، العولمة: إعادة نظر، مرجع سابق، ص (٣٣).

٢. ارتفاع معدلات الفائدة - بسبب سياسات النقد التقييدية - قَدْ رَفَعَ مِـــنْ تكاليف الاستثمار، وساق منفذي المشاريع للتركيز على شـــراء البـــضائع الثانوية وبيعها.

٣. التشجيع الذي أقرّهُ التحرر المالي - عن السيولة، والـــدخول الـــسريع إلى الأسواق المالية والخروج منه، بُغيةَ تحقيقِ مكاسب سريعة - قد أضعف مـــن حيوية الشباب المطلوبة تجاه التزامات أطول أمدا للاستثمار في أصول إنتاجية جديدة.

٤. أثناء عملية الهيكلة المشتركة، فإن عزل العمالة وتخفيض الرواتب قد زاد من عدم الطمأنينة في الوظائف والدخل.

وتختم الدراسة هذا المبحث ببيان أهم مؤشرات الأغنى والأفقر بين مجموعـــات دول العالم وفق احصائيات عام (١٩٩٧م)، بالجدول رقم (٤) المبين تاليا.

جدول رقم (٤)

جدول يبين أهم مؤشرات الأغنى والأفقر بين دول العالم حسب المجموعات لعام (١٩٩٧م)

البيان	مجموعة الدول الأغنى (٢٠% من سكان العالم)	مجموعة الدول الوسط (٦٠% من سكان العالم)	مجموعة الدول الأفقر (٢٠% من سكان العالم)
إجمالي الناتج المحلي العالمي	%٨٦	%١٣	%١
إجمالي صادرات العالم	%٨٢	%١٧	%١
الاستثمار المباشر في العالم	%٦٨	%٣١	%١

مصدر الجدول: بشير شريف يوسف، رؤى العولمة ووهم الأمركة: دراسة تحليلية، دار رؤى للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م، ص (٢٤٤). نقلا عن: مصطفى العبد الله الكفري.

المبحث الثالث

أثر العولمة في دور الدولة في الحياة الاقتصادية

سبقت الإشارة إلى أن الرفاهية وتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وجهان لعملة واحدة، أو أهما توأمان سياميان(*). ولا يمكن للرفاهية الاقتصادية والاجتماعية أن تتحقق دون أن يكون هناك سلطة ترعاها وتحميها، وإذا ما تحققت فلن تكون بالمستوى المطلوب. وربط الاقتصاديون بين التقدم الاقتصادي (وبالتالي الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية) وبين دور الدولة، وأجمعوا أن الدولة تعتبر أهم عامل لتحقيق ذلك.

أما الخلاف فقد تركّز بشكل رئيس حول تأثير العولمة في دور الدولة، وأثيرت حيال هذا الموضوع تساؤلات عديدة، من أبرزها: "هل مازالت الدولة وقادها السياسيون بالقوة نفسها، أم أنّ الجميع فقدوا أهميتهم أمام القوى الجديدة التي باتت تشكل الوضع العالمي؟"[1]. وهو ما سيجيب عنه هذا المبحث.

تؤكد اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا ESCWA) أن التوجهات الاقتصادية الجديدة لن تمكن الدولة من مواجهة تحديات العولمة وقصور السوق في تحقيق الكفاءة الاقتصادية، ولن تتمكن من الوفاء باحتياجات السكان والمجتمعات المحلية من الخدمات الاجتماعية الأساسية والتنموية، ومن التصدي لمشاكل الفقر والبطالة[2]. إذ ان العولمة ومؤسساها تنتقص من دور الدولة وتُـحَجّمُه، بل وتطالب بانسحابها وتنحيتها بعيدا عن الحياة الاقتصادية.

(*) التوأمان السياميان: هما توأمان ملتصقان ببعضهما البعض، وهما نسبة إلى سيام (تايلند سابقا)، وان عملية فصلهما غير مضمونة النتائج، وقد تنجح أو تفشل. وهذا يعني أن الرفاه لصيق بوجود دور فاعل للدولة، وأي محاولة لإبعاد الدولة عن الحياة الاقتصادية لن تكون نتائجها مضمونة تجاه تحسين مستوى الرفاه.

(1) أنطوني جيدنز، عالم جامح، مرجع سابق، ص (٣٨).

(2) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، السياسات الاجتماعية في البلدان العربية، مرجع سابق، ص (٤١).

وفي إشارة إلى آثار العولمة على دور الدولة الوطنية، أشارت دراسات عديدة إلى أن هناك عاملين متفاعلين ومتقاطعين قد أفضيا إلى التغير في الأدوار التقليدية للدولة الوطنية العربية – على سبيل المثال – باعتبارها دولة الرفاه الاجتماعي، وهذان العاملان هما[1]:

١. تبني الدول العربية لسياسات التكيف الهيكلي، وفي الوقت ذاته تزايد هيمنة الشركات المتعدية الجنسيات على الاقتصاد العالمي.

٢. تزايد دور القطاع الخاص المحلي في الاستثمار، ومن ثم تزايد نصيبه من عوائد هذا الاستثمار.

وقد أثّر ذلك في دور الدولة الوطنية في توجيه الاقتصاد الوطني، كما أدّى إلى تقليص نصيبها من الفائض الاقتصادي، وهو ما ترتب عليه تقلص أدوارها ومساهمتها في دعم كثير من برامج ومشروعات التنمية الاجتماعية، مثل: التعليم والصحة والثقافة (بشكل عام)، والتشغيل (بشكل خاص)، كما تخلّت عن دورها في تحقيق العدالة الاجتماعية، وهو ما أسهم في: تفاقم مشكلات البطالة، وتزايد أعداد الفقراء، وتشغيل الأطفال، وغبن المرأة في العمل وشروطه وعوائده، بالإضافة إلى إلغاء الدعم التدريجي عن السلع الاستهلاكية الأساسية، وبالذات السلع الغذائية، وانخفاض نسبة الإنفاق على الدعم الحكومي الموجه للسلع والخدمات العامة كالكهرباء والمياه.

ويستشفّ ذلك بوضوح من خلال استعراض الشروط الخاصة ببرامج الإصلاح التي يتبنّاها صندوق النقد الدولي، والتي تحث على استبعاد الدولة وتنحيتها عن الحياة

---

(1) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا ESCWA)، الضمان وشبكات الأمان الاجتماعي، مرجع سابق، ص (٨). بالإحالة على:

- Yhya, Toward , ***Integrated Social Policies , Conceptual Analysis***, ESCWA , Beirut , 2002 .

وأنظر أيضا:

- اسماعيل صبري عبدالله، **توصيف الأوضاع العالمية الراهنة**، مشروع مصر ٢٠٢٠، منتدى العالم الثالث، مكتب القاهرة، رقم (٢)، ١٩٩٩م، مواضيع متفرقة.
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، السياسات الاجتماعية في البلدان العربية، مرجع سابق، ص (٤٠).
- الجمهورية العربية اليمنية، تقرير التنمية البشرية، الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، صنعاء، ٢٠٠٠م – ٢٠٠١ م، ص ص (٤-٦).

الاقتصادية، وتتمثّل هذه الشروط في[1]: خفض النفقات الحكومية وخاصة على القطاعات الاجتماعية، السيطرة على الأجور، فتح السوق المحلية على السوق العالمية، تشجيع الاستثمار الأجنبي، خفض العملة الوطنية من أجل زيادة الصادرات، بيع القطاع العام والاتجاه نحو الخصخصة.

ويصب في نفس الاتجاه أيضا، تلك الحقائق العديدة التي تمخّضت عنها العولمة، والتي تتجلى في وجوب أن ترضخ الحكومات القومية للأنظمة والالتزامات، في العديد من الوسائل الواقعة تحت سلطة منظمة التجارة العالمية. وبناء عليه فإن السياسات الاقتصادية للبلدان النامية ستصنع تحت مظلة المفاوضات مع منظمة التجارة العالمية، بدلا من صنعها قوميا في قاعات البرلمان، أو من قبل أصحاب السلطة في الحكومة أو مجلس الوزراء[٢].

وما ينطبق على الدول العربية يمكن تعميمه - بشكل أو آخر - ليشمل بقية دول العالم الثالث كاتجاه عام - له استثناءات مع بلدان شرق آسيا التي تقدم مثالا متميزا على جدوى التمسّك بمركزية السياسات الاجتماعية وأهمية دور الدولة منها - فالمقارنة بين بلدان: كالبرازيل والفلبين وسريلانكا التي انطلقت نحو التحرير الاقتصادي، في مقابل اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان التي تمسّكت بالدور المحوري للدولة، تظهر عدم المساواة في توزيع الدخل وتزايد معدلات الفقر في المجموعة الأولى، في حين أن بلدان شرق آسيا التي نسّقت وربطت معدلات النمو الاقتصادي بتحسين المستويات الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين، حققت نتائج أكثر إيجابية[٣].

وتتجلى أثار العولمة وانعكاساتها على دور الدولة في الحياة الاقصادية والاجتماعية، بالنظر إلى اتجاهات بعض المؤشرات؛ كالسيادة وتقرير المصير، والمشروعات العامة. وذلك في المطالب التالية.

---

(1) كمال حطاب، رؤية إسلامية نحو العولمة، مرجع سابق، ص (٩١-٩٨).

(2) مارتن خور، العولمة: إعادة نظر، مرجع سابق، ص (٢٦).

(3) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا ESCWA)، الضمان وشبكات الأمان الاجتماعي، مرجع سابق، ص (٨). وأنظر أيضا:

- اسماعيل صبري عبدالله، **توصيف الأوضاع العالمية الراهنة**، مرجع سابق.

المطلب الأول: السيادة وتقرير المصير

يُروِّج أنصار العولمة لأفكارهم من خلالِ تَسْفيهِ دورِ الدولة، وإظهارها على أنها تشكلُ عائقاً أمامَ تقدُّمِ البشريةِ، فقد أشار بعض الاقتصاديين الأمريكيين، وأيديولوجيي الجماعة الاقتصادية الأوروبية، إلى أن السيادة الوطنية لبعض الدول مفهوم ولّى زمانه، وأن الدولة تشكل عَقَبَةً كؤوداً أمامَ تقدمِ البشرية. وهو ما أكّد عليه الاقتصادي الأمريكي (براون) بقوله: "إن السيادة الوطنية يمكن أن تعيق التنظيم الفعّال للنشاط الاقتصادي، ونشرِ التكنولوجيا في العالمِ بأسره، وبلوغِ مستوىً معيشي أرفع للسوادِ الأعظمِ من البشرية، وهي غالباً ما تغدو عائقاً بالفعل"(١).

وهكذا أفرزتِ العولمةُ واقعاً تراجعَ فيهِ دورُ الدولةِ في الحياةِ الاقتصاديةِ، وأثبتت السوق العالمية – في ظل العولمة – أنها لم تعد تعبأ بالحدود الدولية، وتقلّصَ نتيجةً لذلكَ دورُ الدولةِ، واختُزِلت قدرتُها على تقريرِ مصيرِها. بل إن بعضَ الدولِ فَقَدَتْ معظمَ سيادَتِها، كما فَقَدَ الساسَةُ معظمَ قُدراتِهم على التأثيرِ في سيرِ الأحداثِ، "وأصبحتِ الدولُ مجرّدَ نَسْجٍ من الخيال، على حَدِّ تعبيرِ الكاتبِ الياباني كينيتشي أوهماي"(٢). وأكّد على ذلك (هانز تيتمير Tietmeyer) الرئيس السابق للبنك الألماني (German Bundesbank) بقوله: "على الساسة أن يدركوا أنهم الآن تحت سيطرة الأسواق المالية، وما عادوا موضوعاً للمناقشات الوطنية"(٣).

كما تحوّل ميزان القوى تحوّلا جذريا بين السياسة والتجارة عبر العقدين الماضيين، تاركا وبشكل متزايد رجال السياسة في منـــزلة أدنى من منـــزلة تلك القوة الاقتصادية الضخمة للأنشطة التجارية الكبيرة، على حدّ قول بعض خبراء اقتصاد العولمة. وأن هذه العملية التي أطلقها محور (تاتشر – ريغان)، وازداد تسارعها بنهاية الحرب الباردة، قد كبرت بشكل مخيف في العشرين سنة الأخيرة، ومن أي زاوية يتم النظر إلى هذه الظاهرة يلاحظ أن الشركات الكبرى تتولى مسؤوليات الحكومة"(٤).

---

(1) كلوتشكوفسكي وآخرون، اقتصاد البلدان الغنية والفقيرة، مرجع سابق، ص (١٢٦).

(2) أنطوني جيدنز، عالم جامح، مرجع سابق، ص (٢٨).

(3) نورينا هيرتس، السيطرة الصامتة: الرأسمالية العالمية وموت الديمقراطية، مرجع سابق، ص (٦٥).

(4) المرجع السابق، ص (١٨).

كما ترصد الدراسة بعض الاعتـــرافات لكبار اللاعبين في الأسواق المالية العالمية، أمثال (جورج سوروس George Soros)(*)، الذي أكّد في حديث له عام (١٩٩٨م) تراجع قدرة الدول على تقرير مصيرها، بقوله: " تمخضت العولمة عن زيادة الانحراف... وأدّت إلى اختزال قدرة الدول المنفردة على تقرير مصائرها"(١). فهذه الشهادة هي اعتراف واضح وصريح من أحد أكبر المستفيدين من ثمار العولمة، يؤكد فيها تراجع سيادة الدول. ولا شكّ أن هناك كثيرين أمثالة يعترفون بهذه الحقيقة.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل إن الأمر وصل إلى ما هو أبعد من ذلك، فقد أفرزت العولمة تطورا جديدا يدعو إلى الاستغراب، وباتت الحكومات تستعطف الشركات وتسترضيها، كما حصل في ألمانيا حيث لجأت بعض الدوائر الحكومية، الخاوية الميزانية، بتقديم الرشوة للشركات العملاقة، التي تملك الواحدة منها مالاً يزيد على ما تملكه مجموعات من الدول. وعلى سبيل المثال لا الحصر، "دفعت إدارة بلدية هامبورغ إلى شركة البواخر الكورية (Hanjin) خمسين ألف يورو، وذلك لإغرائها بعدم إغلاق أبواب فرعها في المدينة، وكان مدير الشركة (Chan-Hee Won) قد هدد مسؤولَ الشؤونِ الاقتصاديةِ في المدينة، السيناتور (غونار أولدال) بأن شركته ستغلق أبواب فرعها في المدينة وتسرح جميع العاملين في الفرع"(١). وبلغ حدّ الاستهزاء من الساسة والحكام باسترضائهم أرباب

(*) جورج سوروس: نشأ في هنغاريا وكان أبوه محاميا يهوديا واستطاع أن ينقذ عائلته من معسكرات الاعتقال بالتظاهر بأنهم مسيحيون، وكان جورج - أو جيوري كما كان يعرف في ذلك الحين - في الخامسة عشرة من العمر، عندما انتهت الحرب. وبعد ذلك عاش في ظل الحكم الشيوعي في هنغاريا حتى سافر في سن السابعة عشرة إلى لندن عبر سويسرا، حيث عمل في مطبخ، ودرس في مدرسة لندن للاقتصاد. وفي تلك الكلية تأثر بـــ (كارل بوبر Karl Popper)، الفيلسوف الذي وضع اصطلاح المجتمع المفتوح (نقيض الدكتاتورية)، ثم انتقل في أواخر الخمسينيات إلى العمل المصرفي، ومن لندن إلى الولايات المتحدة حيث سرعان ما أصبح خبيرا في بيع وشراء الأصول المالية. وفي يوم الأربعاء، السادس عشر من سبتمبر عام (١٩٩٢م) وحده حقق ربحا مقداره بليون دولار أمريكي بمراهنته ضد قدرة الجنيه الاسترليني على البقاء في آلية معدل الصرف الأوروبي. ونتيجة لذلك أجبرت بريطانيا على خفض قيمة الجنية، والخروج من آلية سعر الصرف. وقدر في ذلك الحين أن ما حققه سوروس - في قماره هذا - قد كلّف كل بريطاني (١٢) جنيها من احتياطي النقد الذي خسره بنك انجلترا، في محاولاته اليائسة لدعم الجنيه الاسترليني. أنظر: نورينا هيرتس، السيطرة الصامتة: الرأسمالية العالمية وموت الديمقراطية، مرجع سابق، ص (١٨١-١٨٢).

(1) فرانك جي لتشنر وآخرون، العولمة الطوفان أم الإنقاذ؟ مرجع سابق، ص (٢٢).

المال إلى الحدّ الذي شبّهتهم فيه الاقتصادية الانجليزية (هيرتس) بأنه عالم يركع فيه مُمَثّلونا المُنتخَبون أمام رجال المال والأعمال، ولا يتورّعون عن الرقص لهم. وصارت الحكومات التي حاربت في الماضي من أجل الأرض، تناضل الآن بشكل عام من أجل مؤشرات السوق، وغدت إحدى وظائف هذه الحكومات الأولى إيجاد بيئة يمكن أن تزدهر فيها الشركات وتجتذبها[٢].

وفي هذا الصدد أيضا أشار الاقتصادي الياباني (أوهماي) إلى أن الدول القومية - التي تقوم آليات أسواق الرساميل الكوكبية بتقزيم قدرتها على التحكم بمعدلات الصرف أو حماية عملاتها - أصبحت بالغة الهشاشة أمام النظام المفروض بفعل قرارات اقتصادية متّخذة في أماكن أخرى من قبل أناس ومؤسسات غير خاضعة لسيطرتها الفعلية[٣].

ووصل الأمر أيضا إلى تهديد سيادة الدول وشَلّ قدراتها، حيث "ترتبط إحدى فرضيات الاقتصاد الكوكبي الأساسية بتلاشي سيادة الدول على اقتصاداتها؛ فالعولمة الاقتصادية تؤدي فعلا إلى توسيع دائرة الاقتصاد إلى ما وراء حدود القومية"[٤].

ونظرا لتراجع سيادة الدول، باتت ثلّة من الأشخاص - من أرباب المال - يتحكمون بمقاليد الشعوب، ويقودون زمام الحكومات، ويديرون اقتصادات بلادهم، تاركين للساسة دور المشاهد المغلوب على أمره. "ففي سبتمبر عام (١٩٩٢م) اقتفى بضع مئات من مديري المصارف وصناديق الاستثمار، خطى عملاق المال (جورج سوروس)، وراهنوا بمليارات الدولارات على تخفيض سعر صرف الجنيه الإسترليني والليرة الإيطالية، ولم يكن بمستطاع المصرف المركزي البريطاني والمصرف المركزي الإيطالي وقف انخفاض سعر صرف عملتيهما، وإن كانا قد جندا كل احتياطييهما من الدولارات والماركات تقريبا لدعم سعر

---

(1) هورست أفهيلد، اقتصاد يغدق فقرا، مرجع سابق، ص (١٤٧).

(2) نورينا هيرتس، السيطرة الصامتة: الرأسمالية العالمية وموت الديمقراطية، مرجع سابق، ص (١٤).

(3) كنيتشي أوهماي، نهاية الدولة القومية، في: العولمة الطوفان أم الإنقاذ؟ مرجع سابق، ص (٣٦٦).

(4) ساسكيا ساسن، مدينة من؟ العولمة وبروز مزاعم جديدة، في: العولمة الطوفان أم الإنقاذ؟ مرجع سابق، ص (١٣٩).

الصرف، وبالتالي تعين عليهما الانسحاب من نظام النقد الأوروبي، وما انطوى عليه من أسعار صرف ثابتة، وإن كانت العضوية فيه من مصلحتهما الاقتصادية"[1].

ومن الأمثلة المؤيدة لذلك أيضا أن البرلمان الأوروبي كان قد صوّت في العام (١٩٩٦م) على تصنيع هرمونات اصطناعية من لحم البقر بواقع (٣٦٦) صوتا مع منع تصنيعه، و لم يخالف المنع أحد، اعتمادا على دليل قوي بأن هذا التصنيع يمكن أن يؤدي إلى الإصابة بالسرطان، ويقلل من خصوبة الذكور، ويؤدي - في بعض الحالات - إلى بداية مبكرة للمراهقة عند الأطفال. وبعد هذا المنع بثلاثة شهور - واستجابة لجماعات الضغط - اشتكت الولايات المتحدة الأمريكية إلى منظمة التجارة العالمية بحجة أن قرار المنع شكّل حاجزاً أمام الاستيرادات، وأصدرت منظمة التجارة العالمية في العام (١٩٩٧م) قرارا من مصلحة الولايات المتحدة[2] وينسف قرار البرلمان الأوروبي.

وعليه يمكن القول إن مؤسسات العولمة قد أدّت إلى تراجع سيادة الدول تاركة ذلك لقوى السوق، وهو ما أكّد عليه أحد الاقتصاديين بقوله "إن الاتفاقيات المبرمة في رحاب منظمة التجارة العالمية جرّدت أصحاب القرار السياسي من أي إمكان للتراجع، ولو جزئيا، عن الانفتاح الاقتصادي. وكانت (ماريا ميس Maria Mies) على حق حين أشارت إلى أن المسؤولين السياسيين يكبلون أيديهم بأنفسهم حين يصادقون بملء إرادتهم على اتفاقيات تسلبهم القدرة على اتخاذ القرارات، وتجبرهم على ترك اتخاذ هذه القرارات للأسواق"[3]. وغدا السوق هو السلطان الذي بيده قرار الحكم على سلوك الحكومات، أو طاحونة الشيطان كما يصفه (غارودي)؛ فمن يتصرف على نحو يتعارض مع رغبات السوق، أي من يقدم القليل ويرفض ترويض النقابات العمالية وخفض الضرائب، يجازف بتحويل دولته أو منطقته إلى صحراء قاحلة. وهكذا لم تعد السياسة هي السلطة التي تحدد عملية توزيع الخيرات المنتجة، بل أصبح الفصل بشأنها بيد السوق، وأمست السياسة خادما مطيعا يمتثل

(1) هانس بيترمارتن وشومان، فخ العولمة، مرجع سابق، ص (٩٧).
(2) نورينا هيرتس، السيطرة الصامتة: الرأسمالية العالمية وموت الديمقراطية، مرجع سابق، ص (٩٦).
(3) هورست أفهيلد، اقتصاد يغدق فقرا، مرجع سابق، ص (١٤٤).

بأمر السوق، والدولة المستسلمة للسوق لا قدرة لها على تحقيق توزيع أكثر عدالة للخيرات، حتى وإن طالبتها بذلك الأكثرية الساحقة من المواطنين[1].

وأصبحت منظمة التجارة العالمية تحدد – مع بقية المؤسسات المالية الدولية – مصير المليارات من البشر، "ولم تجعل أمامها غير هدف واحد بسيط وواضح وهو الحرية المطلقة في التبادل السلعي، والمنافسة التامة، مخضعة كل شيء إلى قوانين السوق: البيئة بمائها وهوائها وتربتها، والإنسان: قوته ودواؤه ومدرسة الأطفال وقاعة المسرح وغيرها"[2]. ولا يقتصر اهتمام منظمة التجارة العالمية على تنظيم التجارة العالمية والأسواق الدولية، والشركات متعدية الجنسية، بل يتجاوز ذلك إلى الأسواق الداخلية للدول، وسلب سيادتها، وبذلك تتحول منظمة التجارة العالمية من سلسلة مفتوحة من المفاوضات بشأن تحرير التجارة العالمية إلى مؤسسة دولية كبيرة، خادمة لمصلحة الرأسمال العالمي. وقد شبه (توماس فريدمان) – الحائز على جائزة البوليتزر – تحركات رأس المال الأجنبي بالقطيع الإلكتروني، وأنه يتوجب على دول العالم الثالث أن تلتزم بشروط المنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، ومنظمة التجارة العالمية، من خلال توفير بيئة آمنة للمحافظة على رأس المال الأجنبي كي لا يهرب، لأنه يشبه القطيع الذي يرد الماء أو المرعى، وإذا ما شعر بالخطر ولّى هاربا، ثم لا يلبث أن يعود حين يشعر بالأمان، فهو إذن لا يراعي مصلحة البلدان النامية إلا بحدود ما تُدرّه عليه من فوائد[3].

يضاف إلى ذلك أنه بات بإمكان مديري الأموال والمصارف والشركات، وكذلك الملايين من الأشخاص – في ظل الاقتصاد العالمي الإلكتروني الحديث – إرسال مبالغ خيالية من أقصى العالم إلى أقصاه، بمجرد الضغط على زر الكمبيوتر، وهم إذ يفعلون ذلك بوسعهم أن يُقَوّضوا أركان اقتصاد دول كان يُعْتَقَدُ أنَّ لها صلابةَ الصخرِ، كما حدثَ لاقتصاد آسيا[4].

---

(1) هورست أفهيلد، اقتصاد يغدق فقرا، مرجع سابق، ص (٢٨٥).

(2) مختار بن حفصه، منظمة التجارة العالمية تواصل مسعاها من أجل تسليع العالم، نشرة إنترنت، مرجع سابق.

(3) توماس فريدمان، **السيارة ليكساس وشجرة الزيتون محاولة لفهم العولمة**، ترجمة ليلى زيدان، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٩م.

(4) أنطوني جيدنز، عالم جامح، مرجع سابق، ص (٢٩).

المطلب الثاني: خصخصة المشروعات العامة

أشارت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا إلى أن الاتجاهات الحديثة المرتبطة بالتطور التكنولوجي والمعلوماتية والعولمة، وضخامة الاستثمارات اللازمة للتطور الاقتصادي والاجتماعي، قد أسهمت في تضاؤل قدرة الحكومات، وتقليص دور الدول في إشباع المشروعات والخدمات العامة، تاركة ذلك لصالح القطاع الخاص الذي أصبح يقدم هذه المشروعات على أسس تجارية ربحية، مما أثّر سلبا في الأسر والأفراد[1]. وربما كانت هذه الإشارة الصادرة عن هذه اللجنة نابعة من أن الحكومات قد تراجعت مصادر الأموال المتاحة لها، مما حَدَّ من قدرتها على النهوض بهذه المشروعات التي ينعكس أثرها على رفاهية الأفراد والمجتمعات؛ فالتجارة الحُرّة لم تمكّن الحكومات من جني الأموال الضرورية لإعادة التوزيع، وإنشاء المشروعات العامة، "وصارت قيمة الأموال الموجودة تحت تصرف الحكومات في تراجع مستمر بفضل المنافسة الشرسة على جذب الاستثمار وإغراء المشاريع في التوطن بالبلد المعني... ولم يعد يتوافر لدى الحكومة أي مال يمكنها أن تخصصه لإعادة التوزيع"[٢].

من هنا جاءت الدعوات إلى خصخصة المشروعات العامة وتصفيتها، وتقليص دور الدولة في الحياة الاقتصادية، بل إن المشروع الليبرالي الجديد اتخذ من الخصخصة أيديولوجية تتعهد الدولة بفرضها، تارة بالترغيب (بهدف تحقيق الكفاءة الاقتصادية، على اعتبار أن المشروعات العامة لا تحقق الكفاءة بحسب معايير الربحية التجارية)، وتارة أخرى بالترهيب (والتلويح بعصي كثيرة، منها: عصا المديونية، وعصا الغذاء، وعصا المساعدات والقروض المشروطة). ولم يقف الأمر عند هذا الحدّ، بل إن بعض المؤسسات الدولية ربطت بين التخلف والقطاع العام، فالبنك الدولي كان قد وصف - في بداية الثمانينات - التوسع في المشاريع العامة بأنه عقبة كؤود في سبيل النمو الاقتصادي، وأن تكلفة التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية هي أكبر من أية عوائد محتملة[٣].

---

(1) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا ESCWA)، الضمان وشبكات الأمان الاجتماعي، مرجع سابق، ص (٣).

(2) هورست أفهيلد، اقتصاد يغدق فقرا، مرجع سابق، ص (١٧٥).

(3) عبد الجبار السبهاني، الخصخصة والتشريكية، مرجع سابق، ص (٤١١) بتصرف.

واتخذ المحافظون - الذين فازوا بالانتخابات البريطانية عام (١٩٧٩م)، والولايات المتحدة الأمريكية عام (١٩٨٠م) - عقيدة اقتصادية مختلفة كلية كمبدأ لسياستهم، وهي ما تسمى (بالليبرالية الجديدة أو المحدثة) التي نادى بها كل من: (ميلتون فريدمان)، المستشار الاقتصادي للرئيس الأمريكي (رونالد ريغان Ronald Reagan)، و(فريدرش فون هايك Friedrich August Von Hayek)[*]، مستشار رئيسة الوزراء البريطانية (مارغريت تاتشر Margaret Thatcher)، وأوكلا إلى الحكومة مهمة الحفاظ على الإطار العام للنظام الرأسمالي، مؤكدين على أنه كلما تمتعت المشروعات بحرية أكبر - بشأن استثماراتها واستخدامها للأيدي العاملة - كان النمو أكبر، والمستوى الاقتصادي أعلى للجميع، وبناء على هذا الاعتقاد راحت الحكومة الغربية - الليبرالية النـــزعة في غالبيتها - تبذل في الثمانينيات، قصارى جهدها من أجل تحرير رأس المال من القيود. فألغت على - جبهة عريضة - ما كان سائدا من رقابة وتدخلات حكومية؛ و لم تكتف بهذا فقط، بل راحت تضغط على كل الشركاء الرافضين لتطبيق هذا النهج، للأخذ بالتوجه الجديد مهددين إياهم بعقوبات تجارية وبوسائل الضغط الأخرى [١].

وقد أكّدت منظمة العفو الدولية أن انبثاق السوق الكوكبية ينطوي عليها تضاؤل سيطرة الحكومات على الأمور الاقتصادية، وأن أهلية الدولة ومشروعيتها تتراجعان، بسبب خصخصة الخدمات العامة، بما فيها الجيش والأجهزة الأمنية والشرطية والصناعات الرئيسة[٢]. وأمسى همّ السياسات الاقتصادية في الدول الرأسمالية يتركز على تقليص دور

(*) فريدرش فون هايك (١٨٩٩-١٩٩٣) من أعلام الاقتصاديين، كان أستاذا للاقتصاد في جامعات لندن وشيكاغو وفرايبورغ في ألمانيا. وله العديد من المؤلفات في الفلسفة والسياسة والاقتصاد، ولعل مؤلفه "الطريق إلى العبودية" واحد من أهم مؤلفاته. وقد حصل على جائزة نوبل للاقتصاد في عام (١٩٧٤م).

(1) هانس بيترمارتن وشومان، فخ العولمة، مرجع سابق، ص (٢٠٢). أنظر أيضا: رمزي زكي، **الاقتصاد السياسي للبطالة: تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد (٢٢٦)، اكتوبر، ١٩٩٨م، ص (٤٧).

(2) منظمة العفو الدولية، تقرير عن حقوق الانسان وحقوق العمال، في: العولمة الطوفان أم الإنقاذ؟ مرجع سابق، ص (٣٣٦).

الدولة وعلى خصخصة مشاريع القطاع العام [1]. مما أدّى إلى إضعاف الدولة القومية بسبب عمليات التحديث الاقتصادي على حدّ قول هنتنغتون[2]، أو تآكلها على رأي آخرين [3].

وهكذا صارت الوظائف السيادية للدولة تخضع للخصخصة، وحلّت شركات الأمن والحماية محل أجهزة الأمن التابعة للدولة (الأمن الداخلي)، بهدف تأمين الحراسة للأفراد والمنشآت. كما باتت الجيوش المرتزقة تخوض حروباً شرسة باسم الدولة بدلا من الجيوش النظامية، بدعوى نشر الحرية والديمقراطية – على حدّ زعمهم – كما هو الحال في العراق وأفغانستان والبوسنة والهرسك وغيرها، ومن الأمثلة على هذه الشركات: شركة بلاك ووتر الأمريكية(*) التي تعمل في العراق،... وغيرها من الشركات التي تعمل في بقاع أخرى من دول العالم.

إلا أن النتائج التي تحققت على أرض الواقع، والأوضاع التي آلت إليها الأمور جاءت على العكس من ذلك تماما، سواء أكان ذلك في الدول المتقدمة أم الدول النامية. فقد أثبت الواقع أن "النظم القائمة على أساس التملك الخاص أصبحت تعاني من ميول متأصلة تجنح بها بعيدا عن الكفاءة، ومنها: البطالة... وتدني مستوى الفعالية الاقتصادية... وانحراف الإنتاج عن الحاجات الحقيقية... وغيرها"[4]. وعليه يمكن القول إن الباحثة (نورينا هيرتس) قد تكون محقّة في ربطها الثغرات الأمنية (في مطارات الولايات المتحدة الأمريكية في الحادي عشر من سبتمبر)، وحوادث اصطدام القطارات (في (بادنغتون وهاتفيلد Paddington , Hatfield) في المملكة المتحدة) ببرامج الخصخصة؛ وتستند في ربطها هذا إلى أن القطاع الخاص يحكمه مبدأ تحقيق أقصى الأرباح، وتعزز رأيها بلجوء بعض الشركات إلى مقاولين خصوصيين لتوفير الأمن – ومن الطبيعي أن يكون المقاولون الذين يتم استئجارهم أقل

---

(1) هورست أفهيلد، اقتصاد يغدق فقرا، مرجع سابق، ص (٧ مقدمة المترجم).

(2) صاموئيل بي هنتنغتون، صدام الحضارات، في: العولمة الطوفان أم الإنقاذ؟ مرجع سابق، ص (٦٢).

(3) عبدالله عثمان عبدالله، **أيديولوجيا العولمة**، مرجع سابق، ص (٧٩).

(*) وهي شركة أمريكية تقدم خدمات أمنية وعسكرية، وتعتبر واحدة من أبرز الشركات العسكرية الخاصة، وقد تعرضت لانتقادات واسعة بعد نشر كتاب (مرتزقة بلاك ووتر ... جيش بوش الخفي)، الذي قال إنها تدعم الجيش الأمريكي بالعراق، ويتمتع جنودها بالحصانة من الملاحقات القضائية.

(4) عبد الجبار السبهاني، الخصخصة والتشريكية، مرجع سابق، ص (٤١٣).

المتقدمين سعرا - وهؤلاء المقاولون يذهبون لاستئجار أقل الناس تكلفة (أقل الأجور)، وبالتالي تُسند الأمور لمن هم أقل كفاءة وخبرة[1].

ومن جهة أخرى بات نشاط القطاع العام مرتبطا بظهور فئة ذات امتيازات كبيرة ونفوذ سياسي هي البرجوازية البيروقراطية[2]. وهو ما أكّد عليه (أوهماي) بقوله: "لم تعد مهمة الدولة الدفاع عن مصالح الشعب وتحسين نوعية حياته، بل للحفاظ على كراسي أولئك المسكين بزمام السلطة"[3]. وعندئذ تتقدم المصالح الخاصة على أي مصلحة اجتماعية و"تظل الحقيقة هي أن مجتمع التجارة والأعمال لن يضع أبدا مصلحة الزبون والتجارة الأخلاقية والاستثمار الاجتماعي فوق كسب المال حين يتعارض الاثنان"[4].

كما أن فكرة خصخصة المشاريع الحكومية قد فقدت بريقها ومصداقيتها بنحو ملموس، وعلى سبيل المثال فقد تم خصخصة مؤسسة سكك الحديد في هولندا، إلا أن (هانس دييكستال Hans Dijkstal)، رئيس الحزب الحاكم طالب بضرورة العودة إلى ملكية الحكومة لمؤسسة سكك الحديد، على الرغم من أنه هو نفسه كان في السابق في مقدمة المشيدين بمزايا الخصخصة[5]. وشبّهَ (يرغن) عكوف بعض الحكومات على الخصخصة بأنه "أكبر مزاد علني في تاريخ العالم؛ فالحكومات راحت تتخلى عن الأصول والموجودات التي كانت تملكها، وكل الأشياء باتت معروضة للبيع؛ من مصانع الصلب، وشركات الهواتف والمرافق الكهربائية، إلى الخطوط الجوية والسكك الحديدية، فالمزاد يجري على قدم وساق في مختلف أنحاء العالم"[6].

ولـمّا كان أحد مظاهر الخصخصة المعاصرة الدعوة إلى تحرير الأسعار، فقد تمخض عن ذلك أن جنحت الأسعار إلى الارتفاع؛ نظرا لأن المشروعات الخاصة محكومة بتحقيق أقصى ربح اقتصادي، دون الأخذ بعين الاعتبار الربحية الاجتماعية، كما هو الحال في

---

(1) للمزيد أنظر: نورينا هيرتس، السيطرة الصامتة: الرأسمالية العالمية وموت الديمقراطية، مرجع سابق، ٢٠٠٧م، ص (٢١٧).

(2) كلوتشكوفسكي وآخرون، اقتصاد البلدان الغنية والفقيرة، مرجع سابق، ص (١٩٧).

(3) كنيتشي أوهماي، نهاية الدولة القومية، في: العولمة الطوفان أم الإنقاذ؟، مرجع سابق، ص (٣٧١).

(4) نورينا هيرتس، السيطرة الصامتة: الرأسمالية العالمية وموت الديمقراطية، مرجع سابق، ص (٢٢١).

(5) هورست أفهيلد، اقتصاد يغدق فقرا، مرجع سابق، ص (١٢٢).

(6) يرغن وستانسلاف، برجا التحكم والقيادة، مرجع سابق، ص (٣٧٧).

المشروعات العامة التي تنهض بها الدولة. وهناك شواهد كثيرة تؤيد ذلك، "ففي المدن التي خُصخصت فيها عمليات توزيع المياه، ارتفعت تكلفة الماء بشكل كبير، مما أثر بشكل واضح في ميزانيات الأسر الفقيرة التي تنفق ما يصل إلى (١٠) بالمائة من دخلها على استهلاك الماء"[1]. وخلال منتدى لاهاي، احتج مواطنون فلبينيون على أسعار الماء في مانيلا، وعلى نوعيتها الرديئة، بعد إسناد إدارتها لشركة ليونيز للمياه. وحصل مثل ذلك أيضا، في بوليفيا؛ ففي عام (١٩٩٩م) أدت خصخصة خدمات المياه في مدينة كوتشابامبا (بوليفيا) إلى قيام مظاهرات احتجاج جماهيرية، فقد أدى العقد بين السلطات وشركة بكتيل متعدية الجنسية، إلى رفع سعر المياه بشكل خطير (٤٠٠) بالمائة، دون ضمان وصول المياه للمجتمعات الريفية والسكان الأصليين[2].

وليست تجارب الدول النامية بأوفر حظا، بل إنها أشد مرارة، وانطوت على ملابسات ومضاعفات ليست في صالح شعوبها، ولم تعزّز من استقلالها، حيث جُرّدت الدول من قوامتها على الحياة الاقتصادية، واستبيحت الاقتصادات الوطنية من خلال آلية السوق الدولية.

وعلى صعيد الدول العربية، ونتيجة لسياسات التحرر الاقتصادي التي انتهجتها بعض الدول استجابة لبرامج الإصلاح الاقتصادي، فقد تقلّص دور الدولة وتراجع بشكل كبير، بل إن بعض الدول قد أعادت النظر في التشريعات الضريبية والإدارية والتنظيمية والمؤسسية التي تكفل تدعيم آليات السوق، وتشجيع حرية التجارة، والتحول إلى اقتصاد السوق، وبالتالي قامت بإلغاء الدعم عن السلع الأساسية، وانخفضت نسبة الإنفاق على الدعم الحكومي الموجه للسلع والخدمات العامة مما أدى إلى رفع أسعار تلك السلع وتلك الخدمات. وعلى سبيل المثال "فقد انخفض الدعم الحكومي للسلع والخدمات العامة في اليمن من (١٧,٥) بالمائة عام (١٩٩٦م) إلى (٥,٩) بالمائة من الإنفاق عام (٢٠٠٠م)"[3].

---

(1) سمير أمين، وفرانسوا أوتار، مناهضة العولمة، مرجع سابق، ص (٢٠٥).

(2) سمير أمين، وفرانسوا أوتار، مناهضة العولمة، مرجع سابق، ص (٢٠٨).

(3) أنظر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، السياسات الاجتماعية في البلدان العربية، مرجع سابق، ص (٤٠). وأنظر كذلك: الجمهورية العربية اليمنية، تقرير التنمية البشرية، الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، مرجع سابق، ص (٤-٦).

المبحث الرابع

أثر العولمة في مقاييس الرعاية الاجتماعية

لم تقتصر آثار العولمة على زيادة جيوب الفقر والجوع، وتنامي نسب البطالة، واتساع الفجوة في الدخول والثروات، وتراجع دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، بل إن الأمر قد انعكس على كثير من مقاييس الرعاية الاجتماعية الأخرى ذات الصلة برفاهية البشر، والتي من أبرزها: المستويات الصحية، والتعليم، والبيئة، والأمن الاجتماعي، والديمقراطية، وحقوق الإنسان ... وغيرها.

ونتيجة للسياسات الاقتصادية – التي انتهجتها بعض الدول تمشّيا مع العولمة – فقد ظهرت جوانب عديدة يمكن أن تميط اللثام، وتزيل القناع عن وجه العولمة، وتكشف بوضوح عن تراجع مستويات الرفاه الاقتصادي الاجتماعي من وجهة نظر المقاييس الاجتماعية. خصوصا إذا ما علمنا أن "الحاجات الأساسية لسكان العالم، من طعام وشراب وتعليم وعناية صحية، يمكن تلبيتها بمبلغ لا يتجاوز (٤) بالمائة من مجموع الثروة التي يمتلكها (٢٢٥) من أصحاب الثروات الأعظم؛ فتلبية الحاجات الصحية والمتطلبات الغذائية لجميع سكان العالم لا تكلّف أكثر من (١٣) بليون دولار، وهو مبلغ أقل مما ينفقه سكان الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في كل عام على عطورهم وحدها، حسب تقارير الأمم المتحدة"(1). وتسوق الدراسة بعض الأمثلة للتدليل على هذه الحقيقة.

ففي أواخر القرن العشرين – وعلى مستوى أفريقيا جنوب الصحراء، وجنوب آسيا وأجزاء من أمريكا اللاتينية – أغلقت العيادات الطبية، والمدارس، وأنكر على مئات الملايين من الأطفال الحق في التعليم الابتدائي، وظهرت الأمراض المعدية ومن بينها السل والملاريا والكوليرا.

وإذا كان هذا حال الدول الغنية، التي تسودها نظم ديمقراطية وقوانين مُنَظِّمَة لشؤونها المختلفة، فلنا أن نتصور حال الدول الفقيرة التي تقل أو تنعدم فيها تلك المعطيات. وإذا كان انعدام الأمن بصُوَرِه المختلفة يُعَدُّ من آثار العولمة على المجتمعات، فإن تراجع الرعاية

---

(1) محمد توهيل، هذه هي العولمة، مرجع سابق، ص (٥٣٧).

الاجتماعية يُعَدُّ صورةً أخرى من صُوَرِها، بل إنَّ حالةَ التعولم الاقتصادي قد جعلت المنفعة المادية مقدّمة على أية منفعة أُخرى[1].

وللوقوف على آثار العولمة على مقاييس الرعاية الاجتماعية فقد تم تقسيم هذا الفصل إلى المطالب التالية.

المطلب الأول: أثر العولمة في مستويات التعليم والصحة

أولا: أثر العولمة في مستويات التعليم:

لم تُفلح العولمة – كما لم تفلح الدول التي انضوت تحت لوائها – في القضاء على الأمية، أو محوِها، بل إن العولمة قد تسببت في ترويج الأمية وتبريرها، وعمّت حالة التسرب من المدارس. وبينما كان التعليم – قبل العولمة – حقاً لجميع أفراد المجتمع، وكان واجباً على الدولة أن تقوم عليه وتدعمه، بحيث يكون متاحاً للجميع، بات الآن مقصوراً على أولئك القادرين على الدفع دون غيرهم.

ولعلّ السبب في ذلك يعود بالدرجة الأولى إلى تراجع مصادر التمويل لدى دول العالم الثالث، وعجز هذه الدول عن القيام بتمويل مؤسسات التعليم من جامعات ومعاهد ومدارس ورياض أطفال، ودعم برامج البحث العلمي، بل إن عددا من هذه الدول قد لجأ إلى خصخصة التعليم وأوكلته إلى القطاع الخاص، فارتفعت بذلك رسوم الدراسة والتعليم سنةً تِلْوَ السَنَة، و لم يعد بمقدور السواد الأعظم من الناس متابعة تعليمهم ولو كانوا من أولئك المتفوِّقين. و لم يعد بوسع الشريحة الأكبر من المجتمع تعليم أبنائها، مع الها أكثر شرائح المجتمع حاجة للتعليم لدرء شبح الفقر والجهل.

وعلى سبيل المثال، أشارت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا إلى أنه ما زال هناك (٨٤٠) مليون فرد من البالغين يعانون الأمية، وأن هناك (١١٠) مليون طفل لم

(1) محمد توهيل، هذه هي العولمة، مرجع سابق، ص (٤٧٠).

يلتحقوا بالمدارس[1]. كما وتشير إحصائيات (اليونيسيف UNICEF) ومعلوماتها إلى أن نسبة الأميات في أفريقيا تصل إلى (٨٥) بالمائة، بينما تبلغ نسبة الأميين (٦٧) بالمائة، وفي آسيا بلغت نسبة الأميات (٦٦) بالمائة وللرجال (٤٤) بالمائة، وفي أمريكا اللاتينية (٣٠) بالمائة للنساء و (٢٤) بالمائة للرجال، بالمقارنة مع نسبة أمية في أوروبا (٧) بالمائة للنساء و(٤٠) بالمائة للرجال[2]. وبلغت نسبة الأمية في موريتانيا حوالي (٦٢) بالمائة، وفي السودان (٥٣) بالمائة[3]. كما لا يحصل كثير من الأطفال الذين يظلون على قيد الحياة على أي تعليم، ولا يلتحق بالمدارس الثانوية سوى ما يزيد قليلا على (٤٠) بالمائة من الأطفال المؤهلين لذلك[4].

وأما بخصوص العلماء والفنيين وحصّة العالم الثالث منها فلا تُبَشّر بخير، إذ أن نصيب الاقتصادات النامية بعامة من العدد الكلي من العلماء والتقانيين لم يتجاوز (١٢) بالمائة في أواخر الثمانينات؛ أو ما يعادل (٤٣) عالماً لكل مليون نسمة في البلدان النامية مقابل (٥٩٦) عالماً في البلدان المتقدمة، وهو ما يعادل أكثر من ثلاثة عشر ضعفا[5].

(1) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، السياسات الاجتماعية في البلدان العربية، مرجع سابق، ص (٦). بالإحالة على:
Innerarity , F. , Goal of Society for all , in: ***International Social Science Journal***, No. 162, December , 1999 , PP (437-442).

(2) أنظر: فيليب عطيه، أمراض الفقر، مرجع سابق، ص (١١).

(3) سهى عبيد، **العولمة والإسلام**، مرجع سابق.

(4) لجنة إدارة شؤون المجتمع العالمي، جيران في عالم واحد، مرجع سابق، ص (٣٥).

(5) نوفل قاسم علي الشهواني، فجوة العلم والتقانة العربية في مواجهة العولمة، في: العولمة وأبعادها الاقتصادية، خلف، فليح حسن (تحرير)، المؤتمر الأول – كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الزرقاء الأهلية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م، ص (٥٧٠). بالإحالة على:
Foltyn, J., New Technologies - New Topical Issues of Development Economics , Trialogue Review , Vol. (1) , No. (2), (1993) P: (1-2).

ثانيا: أثر العولمة في المستويات الصحية

ترصد الدراسة إجماعاً عند علماء الاقتصاد والصحة وعلم الاجتماع على وجود علاقة قويّة بين الفقر وتدني مستويات الدخل والمعيشة من جهة، وبين تدني المستويات الصحية من جهة أخرى. وهو ما يعني أن العولمة قد أثّرت سلبا في المستويات الصحية بسبب تأثيرها المباشر في المستويات المعيشية للأفراد والمجتمعات على حدّ سواء. كما يمكن القول إن التفاوت في الدخول والثروات يؤدي أيضا إلى زيادة عدد وفيات الأطفال؛ بمعنى أن نسبة الوفيات بين أطفال الفقراء تكون أكبر منها بين أطفال الأغنياء حتى في البلد الواحد، ناهيك عن الفوارق بين البلدان الفقيرة والغنية، وأن فجوة عدد الوفيات بين الأطفال الأغنياء ونظرائهم الفقراء آخذة في الاتساع. ويُؤَكّد تقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة عام (٢٠٠٥م) هذه الحقيقة، حيث يشير إلى أن "تقصير الحكومات القطرية والمجتمع الدولي في هزم أنواع اللامساواة المبنية على أساس الثروة، يكلّف خسارة حياة أكثر من ستة ملايين طفل كل عام"(١).

ويتجلى تأثير العولمة في المستويات الصحية وتراجعها من زاويتين: فمن جهة سُحِبَت الخدمات الصحية العامة التي تقدمها الدولة، ومن جهة ثانية تمّ إفقار الناس، بحيث لم يعد بمقدورهم شراء الخدمات الصحية. ويُستَشَفُّ ذلك بوضوح من تقرير التنمية البشرية الذي ربط بين الفقر ومستويات الصحة حين أشار إلى عدد من الحقائق الهامة، (والتي ربما يمكن ادراجها تحت سوء الإدارة المنهجة والافساد المستهدف للقطاع العام)، ومن أبرز هذه الحقائق(٢):

١. غالبا ما يعيش الفقراء في مناطق تُؤَمَّنُ لها الخدمات الصحية الأساسية على نحو متناثر، أو تكون مرافقها الصحية مفتقرة إلى العقاقير والموظفين المدربين.
٢. أن فرض رسوم على الرعاية الصحية الأساسية يزيد ويعمّق اللامساواة؛ إذ من الممكن أن تمثل المدفوعات لهذه الرعاية حصة كبيرة من دخل الفقراء، وتؤدي إلى انخفاض الطلب، وعدم استكمال المعالجات، وعلى سبيل المثال، فإن زيارة علاجية

---

(1) تقرير التنمية البشرية للعام (٢٠٠٥م)، التعاون الدولي على مفترق طرق: المعونة والتجارة والأمن في عالم غير متساو، اللامساواة والتنمية البشرية، الفصل الثاني، ص (٦٢).

(2) تقرير التنمية البشرية للعام (٢٠٠٥م)، التعاون الدولي على مفترق طرق، المرجع السابق، ص (٦٤).

واحدة – في فيتنام – تكلّف ما نسبته (٤٠) بالمائة من الدخل الشهري للذين هم بين أفقر (٢٠) بالمائة من السكان.

٣. حيثما تكون الخدمات الصحية العامة متوفرة، فإن الفقراء لا يستعملونها في أحوال كثيرة، وعلى سبيل المثال، وجد مسح – في الهند – في أحد أفقر مقاطعات راجستان أن العائلات الفقيرة تلجأ إلى موفري الخدمات الصحية الخاصين (القطاع الخاص)، حتى مع وجود الخدمات العامة المجانية – اسمياً – ذلك لأن أكثر من نصف المراكز الصحية وجدت مغلقة خلال فترات يفترض أن تكون مفتوحة، وعندما تفتح، غالبا ما يكون المركز مفتقرا إلى وجود موظف مدرّب.

ومما يعزز هذا الاتجاه أيضا، ذلك التقرير الذي كُتبَ عن أعمال منظمة الصحة العالمية (١٩٨٤م–١٩٨٥م) والمقدّم إلى جمعية الصحة العالمية، وإلى الأمم المتحدة، حيث جاء فيه إشارة واضحة إلى ضعف الهياكل الأساسية الصحية؛ وهو ما يشير إلى وجود حاجتين أساسيتين[1]:

١. حاجة البلدان النامية إلى التركيز على تنمية هياكلها الأساسية الصحية.

٢. ضرورة قيام البلدان الأكثر رخاء بدعمها في ذلك بروح التضامن الدولي في مجال الصحة.

وفيما يتعلق بالمؤشرات التي تدلّ على الواقع الصحي – في دول العالم بشكل عام وفي دول العالم الثالث بشكل خاص – فقد أشارت بعض الدراسات والمسوحات إلى عدد منها تتمثل في: معدلات وفيات الأطفال الرضع، ومعدلات العمر المتوقع للشخص عند الميلاد، ومعدلات الأمراض السارية أو المعدية والطفيلية، بالإضافة إلى عدم وجود مصادر مياه مأمونة، وسوء التغذية أو الأغذية المعدّلة وراثيا. ولا يقتصر الأمر على ذلك، بل يتعداها ليشمل مشكلات إقامة البنية الأساسية لإصحاح البيئة الخاصة بمياه الشرب النقية وتصريف الفضلات وتوفير المسكن الصحي، ومكافحة الحشرات الناقلة للعدوى، وتطوير النظم الصحية القادرة على مجابهة كل هذه المشكلات... وغيرها.

---

(1) أنظر: فيليب عطيه، أمراض الفقر، مرجع سابق، ص (١٣).

وعلى سبيل المثال أشارت بعض الدراسات إلى أن معدل وفيات الأطفال تقسم - طبقاً للمقاييس المقترحة للأمم المتحدة - إلى ثلاثة مستويات(1):

١. المستوى المنخفض: حيث يكون معدل وفيات الرضع أقل من (٥٠) وفاة لكل ألف مولود حي.

٢. المستوى المتوسط: من (٥٠-١٠٠) وفاه لكل ألف مولود حي.

٣. المستوى المرتفع: أعلى من (١٠٠) وفاه لكل ألف مولود حي.

ومن المؤسف حقا، أن جميع بلدان العالم الثالث - بلا استثناء - تقع في المستويين الأوسط والمرتفع، في حين يقتصر المستوى المنخفض على الدول المتقدمة كالولايات المتحدة وكندا وأوروبا الغربية واستراليا واليابان.

ولتسليط الضوء على واقع المستويات الصحية التي يعيشها الأفراد والمجتمعات - كأحد مقاييس الرفاه الاقتصادي والاجتماعي - ولكي تكتمل الصورة على نحو أكثر تحديدا في بيان آثار العولمة عليها، فسوف تأتي الدراسة على بعض المؤشرات والأرقام والنسب والإحصائيات والمقتطفات من تقارير منظمة الصحة العالمية، وتقارير التنمية البشرية، وغيرها من المنظمات الدولية (وهي تقارير رسمية تصدر عن هيئات عالمية تجسد الواقع المؤلم الذي تعانيه بلدان العالم الثالث) لإيضاح الوضع الصحي في عدد من البلدان التي تتفاوت في موقعها الجغرافي على امتداد القارات الثلاث: آسيا، وأفريقيا، وأمريكا الجنوبية.

فقد أشارت اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (الإسكوا) إلى أن هناك (١,٢) بليون شخص لا تتاح لهم مصادر مياه مأمونة(*)، ويعاني نصف بليون نسمة من سوء التغذية، وأن معدل وفيات الأطفال الذين تقل أعمارهم عن (٥) سنوات قد بلغ (٩٥) وفاه لكل ألف نسمة في الجنوب، وهو يساوي خمسة أضعاف ما هو في بلدان الشمال، وبلغ معدل وفيات الأمهات في الجنوب (٤٧١) وفاة لكل مائة ألف سيدة، وهو يصل إلى (١٥) ضعف ما هو

---

(1) فيليب عطيه، أمراض الفقر، مرجع سابق، ص (١٨).

(*) في حزيران – يونيو (١٩٩٧م) نظرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الاستثنائية في دراسة تحذر من أنه "إذا لم تتخذ تدابير وقائية، فقد يواجه ثلثا سكان العالم مشاكل تتعلق بندرة المياه العذبة ونوعية المياه بحلول عام (٢٠٢٥م)". أنظر: تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن أعمال المنظمة (١٩٩٨م)، الفصل الرابع، البعد البيئي، على موقع الإنترنت: http://www.un.org/arabic/docs/sgrpt98/sg984.htm

عليه في الشمال. ويعيش حوالي (٥٠) بالمائة من سكان العالم على حوالي (٥) بالمائة من الدخل العالمي[1]. وفي البلدان النامية منخفضة الدخل، لا يعيش سبعة وثلاثون من بين كل ألف رضيع حتى إتمام عامهم الأول. ويبلغ معدل وفيات الأطفال الرضع عشرة أمثاله في البلدان الغنية[2]. وفي أمريكا وحدها يوجد (٤٥) مليون أمريكي لا يتمتعون بالتأمين الصحي، و (٢٥) بالمائة من المصابين بأمراض مزمنة لا يحصلون على تغطية شاملة لأمراضهم المزمنة، وهناك الملايين من الأمريكيين يواجهون أزمة محتملة، فهناك من هم غير مؤهلين للحصول على بعض برامج التأمين[3].

وأشار تقرير منظمة الصحة العالمية لعام (٢٠٠٥م) إلى أن هناك نحو (٥٣٠) ألف امرأة يلقين حتفهن أثناء الحمل أو الولادة، كما يولد ما يربو على ثلاثة ملايين طفل ميتين، ويلقى ما يربو على أربعة ملايين وليد حتفهم في الأيام أو الأسابيع الأولى من عمرهم[4].

وفي العالم الثالث أيضا، تشير أرقام الأمم المتحدة إلى أن مليار نسمة محرومون من الرعاية الصحية، وإلى وفاة (١٤) مليون طفل سنويا قبل بلوغهم السنة الخامسة من العمر، ويموت سنويا حوالي (٣) ملايين طفل من أمراض يمكن التحصُّن ضدَّها. ويعاني أيضا (١٥٠-١٦٠) مليون طفل دون سن الخامسة سوء التغذية معاناة خطيرة[5]. كما أشار تقرير منظمة الصحة العالمية إلى أن هناك دراسة شملت (٢,٧) مليون ولادة في سبعة بلدان نامية أظهرت أنه لم يحصل على التدخلات الرئيسة التي تنقذ الأرواح إلا (٣٢) بالمائة فقط من النساء اللاتي يحتجن إليها[6]. وكانت تقديرات الثمانينات قد أشارت إلى أن نصيب

---

(1) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، السياسات الاجتماعية في البلدان العربية، مرجع سابق، ص (٦). بالإحالة على:
Innerarity, F., Goal of Society for all, in: *International Social Science Journal*, No. 162, December , 1999 , PP (437-442).

(2) لجنة إدارة شؤون المجتمع العالمي، جيران في عالم واحد، مرجع سابق، ص (٣٥).

(3) نورينا هيرتس، السيطرة الصامتة: الرأسمالية العالمية وموت الديمقراطية، مرجع سابق، ص (٦٢).

(4) تقرير منظمة الصحة العالمية لعام (٢٠٠٥م). أنظر:
http://www.who.int/mediacentre/news/releases/2005/pr16/ar/pring.html

(5) عبد الرزاق طبيشات، قمة الأرض: تطلعات الدول النامية، مرجع سابق، ص (٩٥-١٠٣).

(6) تقرير منظمة الصحة العالمية لعام (٢٠٠٥م)، مرجع سابق.

الفرد من الميزانية السنوية للصحة في البلدان النامية يقدر ما بين نصف دولار إلى دولار واحد بالمقارنة مع ما يقارب (٣٠–٤٠) دولار للفرد في الدول الصناعية الغربية(1).

وفي اندونيسيا – على سبيل المثال – يتميز الموقف الصحي بارتفاع معدل وفيات الأطفال الرضع، ومعدلات الإصابة والوفاة نتيجة الأمراض السارية، ولا تتوافر البيئة الصالحة للجانب الأعظم من السكان، كذلك فإن مستويات التغذية المنخفضة فضلا عن الأمراض المعدية، هي سبب رئيس يؤدي إلى وفيات الرضع والأطفال، وهناك نسبة عالية للإصابة بأمراض العيون والجلد، كما ان العدوى بالأمراض الديدانية شائعة بنسبة مرتفعة، وتزيد من سوء مشاكل التغذية، إضافة إلى أن فقر الدم منتشر بدرجة عالية وخاصة بين الأطفال والنساء الحوامل(٢).

وفي المكسيك ازدادت وفيات الأطفال المبكرة بسبب سوء التغذية بنسبة (١٠) بالمائة خلال السنوات العشر الماضية، وتناقصت المساحة المخصصة لزراعة محاصيل الغذاء الأساسية –الذرة والقمح والبقول والأرز– بنسبة (٢٥) بالمائة خلال نفس الفترة(٣).

أما في موزامبيق فيموت (٢٥) بالمائة من الأطفال قبل بلوغ الخامسة من العمر بسبب الأمراض المعدية، ووصل معدل وفيات الرضع في المالديف أيضا إلى حوالي (١٢) بالمائة لأسباب لا تختلف في جوهرها عن الأسباب سالفة الذكر. وفي أثيوبيا – فبالإضافة إلى نكبات الجفاف والمجاعة – هناك الأمراض السارية، وسوء التغذية، وانخفاض مستوى الصحة، وارتفاع نسبة وفيات الرضع لما يزيد عن (١٥,٥) بالمائة، وانخفاض متوسط العمر المتوقع عند الميلاد إلى أدنى المستويات، ومثلها أيضا (أوغندا وجامبيا وتنزانيا وغيرها (٧٠) بالمائة من وفيات الأطفال دون الخامسة بسبب أمراض سوء التغذية) وزائير، وغيرها(٤).

وفي زامبيا، شهد النصف الثاني من تسعينات القرن العشرين هبوطا ملحوظا في معدل وفيات الطفولة بين أغنى خمس السكان بنسبة (٦) بالمائة، أي أسرع مما حدث بين الخمس

---

(1) فيليب عطيه، أمراض الفقر، مرجع سابق، ص (٩).

(2) أنظر: فيليب عطيه، أمراض الفقر، مرجع سابق، ص (١٥) وما بعدها.

(3) فرانسيس مور لابيه وآخرون، صناعة الجوع: خرافة الندرة، مرجع سابق، ص (١٣٤).

(4) أنظر: فيليب عطيه، أمراض الفقر، مرجع سابق، ص (١٥) وما بعدها.

الأفقر بثلاثة أضعاف. وفي غانا تحصل (٣٦) بالمائة من وفيات الأطفال بين أفقر (٢٠) بالمائة من السكان، فيما تبلغ (٧) بالمائة بين أغنى (٢٠) بالمائة منهم[1].

وعلى المستوى الإقليمي، تستنتج الدراسة أن المستويات الصحية تتفاوت داخل القطر الواحد، حيث تحظى المدينة بالاهتمام الأكبر من حيث مستويات الرعاية الصحية وأعداد المراكز التي تقدمها، مقارنا بالريف الذي يعاني كثيرا من الإهمال وانخفاض المؤشرات الصحية. وهذا – بطبيعة الحال – يشير إلى عدم المساواة وعدم العدالة في توزيع مدخلات الرعاية بأنواعها الأولية والوقائية والعلاجية. كما وتستنتج الدراسة أن هناك علاقة بين مستويات المعيشة (فقر البلد أو غناه) من جهة، ومستويات الصحة (معدلات الوفاة، معدلات العمر عند الولادة، ومعدلات الأمراض) من جهة أخرى؛ فكلما كان البلد أقرب إلى درجة الفقر وكان مستوى المعيشة فيه منخفضا، كلما كانت معدلات الوفيات والأمراض أكبر، ومعدلات العمر عند الولادة أقل، والعكس بالعكس سواء أكان ذلك على مستوى الأفراد أم الجماعات أم الدول.

أما على مستوى البلدان العربية، فترى الدراسة أنها تعاني – في معظمها – من اختلالات في الأبعاد المتعلقة بالحالة الصحية، مقارنة بالبلدان النامية أو المتقدمة. ويؤيد ذلك ما أوردته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا من أمثلة تتمثل في[2]:

١. تتفاوت معدلات العمر المتوقع عند الميلاد – والتي تعكس التقدم في المستوى الصحي – تفاوتا كبيرا؛ حيث بلغت حوالي (٤٥) سنة في الصومال وجيبوتي، مقارنة مع (٧٥) سنة في الإمارات (وهو قريب من مستواه في المجتمعات المتقدمة).

٢. العمر المتوقع للنساء يساوي نظيره عند الرجال، أو يتجاوزه – في جميع البلاد العربية – ولا يزيد الفارق بينهما عن (٢,٥) سنة في حوالي ثلثي البلدان العربية، أما الثلث الباقي فالفارق يتراوح بين (٣) سنوات و(٣,٥) سنة، وهو أقل من متوسط الفارق العالمي البالغ (٤) سنوات.

(1) تقرير التنمية البشرية للعام (٢٠٠٥م)، التعاون الدولي على مفترق طرق: المعونة والتجارة والأمن في عالم غير متساو، اللامساواة والتنمية البشرية، الفصل الثاني، ص (٦١).

(2) أنظر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، السياسات الاجتماعية في البلدان العربية، مرجع سابق، ص (١٢٧).

٣. تتفاوت وفيات الرضع والأطفال الذين تقل أعمارهم عن (٥) سنوات تفاوتا كبيرا بين البلدان العربية؛ فيتراوح معدّل وفيات الرضّع ما بين (١٠,٢) وفاه لكل ألف طفل في قطر، و(٢٠) وفاة لكل ألف طفل في الإمارات والبحرين والكويت، وتصل إلى (٧٥,٣) وفاة لكل ألف طفل في اليمن.

٤. فيما يتعلق بمعدلات وفيات الأمهات فإنها تزيد في ثلث البلدان العربية عن (٢٠٠) وفاه لكل مائة ألف حالة ولادة مولود حي، في حين تشهد بعض البلدان تحسنا في هذا المؤشر؛ حيث تصل هذه النسبة في ثلث البلدان العربية إلى (٧٥) وفاة لكل مائة ألف حالة ولادة، بينما نجح بلدان عربيان فقط في تخفيض معدل الوفيات إلى مستوى منخفض جدا بالمعايير الدولية – هما الإمارات العربية المتحدة والكويت – حيث انخفضت إلى (٥) وفيات لكل مائة ألف ولادة حية.

كما وأشارت دراسات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) أيضا إلى بعض مؤشرات الفقر البشري أو فقر القدرات – على مستوى البلدان العربية – والتي من أبرز مؤشراتها[1]:

١. ان الأشخاص الذين لا يتوقع أن يعيشوا حتى سن الأربعين تبلغ نسبتهم (١٣,١) بالمائة مقابل (١٢,١) بالمائة على مستوى العالم.

٢. ان نسبة السكان الذين لا يحصلون على مياه مأمونة هي حوالي الخمس، ونسبة الذين لا يتاح لهم الصرف الصحي في حدود (٢٩) بالمائة.

ومن جانبه، فقد أشار تقرير التنمية البشرية للجمهورية العربية اليمنية، إلى أن قطاع الخدمات الصحية يعاني من نقص الكوادر المدربة، وأن هناك تركيزاً على الخدمات العلاجية دون الوقائية، وعلى الحضر دون الريف. كما أوضح التقرير أن معدّل الخصوبة ما زال مرتفعا مقارنة بالبلدان العربية، وأن العمر المتوقع عند الولادة لا يزال منخفضا جدا مقارنة بالمستويات العربية أو العالمية، وأن هناك ارتفاعا في معدلات وفيات الأطفال، بالإضافة إلى

(1) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، السياسات الاجتماعية في البلدان العربية، مرجع سابق، ص (٩-١٠).

أن هناك ما يزيد عن ثلث السكان محرومون من المياه المأمونة، ويعانون من عدم وجود الصرف الصحي[1].

وفي لبنان، برزت اختلالات بنيوية في القطاع الصحي تشير إلى هيمنة القطاع الخاص، وتراجع دور القطاع الحكومي، وقيام تفاوت في توزيع الخدمات الصحية كماً ونوعاً بين مختلف المناطق لصالح تمركز شديد في بيروت وجبل لبنان، وكذلك تركز وجود التجهيزات المتطورة في عدد محدود من المستشفيات الكبيرة. فضلا عن التشوه في تكوين الخدمات الصحية من حيث غلبة الجانب العلاجي على الجانب الوقائي، وارتفاع كلفة العناية الصحية بما يشكل عبئا على إنفاق الأسر اللبنانية، كما توجد ازدواجية في نظام تسعير الخدمات الطبية بين ما يدفع فعليا وما تدفعه مؤسسات الضمان الصحي الأساسية[2].

وإذا ما أخذ المرء بعين الاعتبار اتفاقية حقوق الملكية المتعلقة بالتجارة (Trade – Related Intellectual Property Rights - TRIPs) فسوف يجد أن الخسارة التي لحقت بالبلدان النامية أكبر بكثير منها في البلدان المتقدمة، وبهذا المعنى أشار (جيدنز) إلى أن بعض البلدان النامية قد أُجبرت على إدخال تشريع حقوق الملكية الفكرية مع مواصفات قياسية للحماية، مشابهة لتلك المطبقة في دول الشمال. وهذا من شأنه أن يعيق التطور التكنولوجي الطبيعي لبلدان الجنوب، ويُتَوَقَّعُ أن ترتفع أسعار الأدوية بسرعة في عدد من البلدان، مما يخفض من فرصة حصول المستهلكين عليها، ويشير أيضا إلى أنه وبسبب ارتفاع الأسعار فقد بدأت بالفعل مشكلة مثيرة للاهتمام في عدم استطاعة مرضى فقدان المناعة المكتسبة (السيدا) في البلدان النامية من الحصول على العقاقير التي تحمل براءة اختراع[3]. وتزداد المشكلة سوءا إذا ما عرفنا أن هناك (٣٤) مليون شخص في عام (٢٠٠٠م) مصابين بمرض الإيدز[4].

---

(1) الجمهورية العربية اليمنية، تقرير التنمية البشرية، الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، صنعاء، ٢٠٠٠م – ٢٠٠١م، ص ص (٤–٦).

(2) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، السياسات الاجتماعية في البلدان العربية، مرجع سابق، ص (٧٣–٧٤).

(3) مارتن خور، العولمة: إعادة نظر، مرجع سابق، ص (٥٩–٦٠).

(4) رياض المومني، واقع ومستقبل الاقتصاديات الاسلامية في ظل العولمة، مرجع سابق.

المطلب الثاني: أثر العولمة في البيئة

يمكن تعريف البيئة على أنها: "كل ما هو خارج عن كيان الإنسان، وكل ما يحيط به من موجودات؛ فالهواء الذي يتنفسه الإنسان، والماء الذي يشربه، والأرض التي يسكن عليها ويزرعها، وما يحيط به من كائنات حية أو من جماد، هي عناصر البيئة التي يعيش فيها، وهي الإطار الذي يمارس فيه حياته ونشاطاته المختلفة"(1). وبتعبير آخر هي الوسط الذي ينشط فيه الإنسان.

أما التلوّث فيشمل "كل ما يؤثر في جميع عناصر البيئة بما فيها من نبات وحيوان وإنسان، وكذلك كل ما يؤثر في تركيب العناصر الطبيعية غير الحية مثل: الهواء، والتربة، والبحيرات، والبحار"(2). ويرى بعض الباحثين أن تلويث البيئة يعني إفسادها من جانب الإنسان(3).

بداية لا بدّ من الإشارة إلى أن عصر التكنولوجيا والمعلوماتية قدَّم فوائد جمَّة، وإنجازات عديدة، لرفاهية الجنس البشري، وقد سبق وتّمت الإشارة إلى بعض جوانب هذه الإنجازات، إلا أن هذه الفوائد وتلك الإنجازات لم تخلُ من كثير من المخاطر على راحته، وعلى صحته، وعلى البيئة التي يعيش فيها؛ إذ أن الإنسان – في سعيه لتحقيق رغباته – يدخل على البيئة الكثير من التعديلات والتغييرات التي تضعه – في كثير من الأحيان – في موقع نزاع مستمر مع الطبيعة؛ وهو نزاع يعاني فيه كلا الطرفين منذ زمن.

وإذا ما نظر المرء حوله، يدرك بوضوح أن التغيير الذي كان يدخله الإنسان على البيئة في الماضي كان محدودا، أما التغييرات التي يحدثها الإنسان في البيئة الآن فتتميّــز بأنها جذرية إلى حد كبير، مما حدا بالكاتب الصحفي (هاملتون) إلى القول: "إذا كانت القنبلة الهيدروجينية أكثر اختراعات الإنسان قوة وإحداثا للدمار، فإن هناك الكثير من التأثيرات التي

---

(1) أحمد مدحت إسلام، **التلوث مشكلة العصر**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد (١٥٢)، أغسطس، (١٩٩٠م)، ص (٩). أنظر أيضا: عبد الهادي علي النجار، **الإسلام والاقتصاد: دراسة في المنظور الإسلامي لأبرز القضايا الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد (٦٣)، مارس، ١٩٨٣م، ص (١٨١).

(2) أحمد مدحت إسلام، التلوث مشكلة العصر، مرجع سابق، ص (١٧).

(3) عبد الهادي علي النجار، الإسلام والاقتصاد، مرجع سابق، ص (١٨١).

يحدثها في البيئة أكثر لطفا في مظهرها ولكنها ليست أقل ضررا، ولعل أهمها تلوث الهواء والماء والكميات الهائلة من العوادم الصلبة المتخلفة عن انتشار أنماط الإنتاج على نطاق واسع، والاستهلاك الكبير في أرجاء العالم"[1]. كما أظهرت العديد من الدراسات أن السبب وراء انخفاض معدّل سقوط الأمطار يعود إلى (الأفعال البشرية) على سطح الأرض. ففي دارفور على سبيل المثال، اعتبر (بان كي مون) الأمين العام للأمم المتحدة أن التغيرات المناخية خلال العقدين الماضيين هي أساس الأزمة في دارفور؛ حيث دفع القحط والجفاف بطرفي النـــزاع إلى الاقتتال على الطعام ومصادر المياه[2].

وتؤكد آخر التقارير الصادرة في باريس في شهر شباط (٢٠٠٧م) عن فريق هيئة الأمم المتحدة المختص بتغيرات المناخ (IPPC) بأن البشرية بدأت تعيش أول المؤشرات التي تدل على التدمير المناخي العالمي، ومنها: ارتفاع درجة الحرارة على وجه الأرض، والأقطاب المتجمدة آخذة بالانهيار، وهطول أمطار صاخبة، وحدوث الفيضانات في مناطق معينة، وازدياد انتشار الجفاف والتصحر[*] في مناطق أخرى[3]. ويضيف التقرير بأن التوقعات والتصورات المناخية هي بحالة سيئة ومظلمة، وأن الإرتفاع في درجات الحرارة على الكرة الأرضية قادم لا محالة، بسبب التطور الصناعي. ووصل الارتفاع في درجة الحرارة في آخر (١١) سنة إلى أعلى المستويات منذ تاريخ البدء في قياسات درجات الحرارة عام (١٨٥٠م)، مع أن مناخ الكرة الأرضية كان مستقرا وثابتا عشرات الآلاف من السنين. ويرجع التقرير أسباب هذا التغير إلى الغازات المنطلقة عن الاحتراق للمواد الخام لاستخراج الطاقة كالبترول

---

(1) محمد السيد عبد السلام، **التكنولوجيا الحديثة والتنمية الزراعية في الوطن العربي**،المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد (٥٠)، فبراير، ١٩٨٢م، ص (١١٢).

(2) http://www.arabchemistry.net/forums/index.php?showtopic=3266&st=40

(*) التصحر: Desertification: ينص تعريف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (١٩٩٤م) على أن التصحر هو تدهور الأرض في المناطق القاحلة وشبه القاحلة، وفي المناطق الجافة وشبه الرطبة، الذي ينتج من عوامل مختلفة تشمل التغيرات الناخية والنشاطات البشرية. أنظر: ليزا نيوتن، نحو شركات خضراء، مرجع سابق، ص (٣١٥).

(3) مصطفى الجعار، معالجة التدمير المناخي لا يتم إلا بتعاون الجميع، جريدة الرأي (الأردنية)، العدد (١٣٤٥٥)، السبت، الموافق ٤ آب ٢٠٠٧م، ص (٣٤).

والفحم وغيرها من الغازات الأرضية (كالميثان وثاني أكسيد الكربون)، وهذا الاحتراق يؤدي إلى حدوث ظاهرة الدفيئة الزجاجية (The Green House Effect: GHE)(*).

وباتت مشكلات التلوث واحدة من أكبر المشاكل الشاملة(**) التي تواجـه المجتمـع العالمي في العصر الحديث، وأكثرها خطرا على مستقبل الحياة على هذا الكوكب؛ ذلك أن الآثار الجانبية للتلوّث تكاد تصيب كل شيء؛ بدءاً بالهواء والماء، مرورا بالغـذاء والـدواء، وصولاً إلى الضوضاء التي نعيش في خضمها، ونعاني آثارها صباح مساء. ولعل السـبب في ذلك نابع من أن "النظم البيئية لا تعترف بالحدود الوطنية، فتلوث المياه يتحـرك بـسهولة خلال الأنهار والخزانات الجوفية والآبار المشتركة، وينتقل التلوث الجوي عـبر مـساحات شاسعة،كما أن الحوادث الكبرى والكوارث الصناعية تنقل الإشعاعات والمواد السامة خلال الدول والأقاليم"(١). وبالتالي فإن كوكب الأرض بات معرّضا لكارثة مناخية محقّقة، الأمـر

(*) ماهية ظاهرة الدفيئة الزجاجية هو أن الحياة البيولوجية على الأرض تتطلب معدلا معينا من درجة الحرارة، والتي يتم المحافظة عليها من خلال عملية طبيعية تحدث في الغلاف الجوي للأرض بشكل طبيعي يدعى الدفيئة الزجاجية، وتتم من خلال طبقة جوية مكونة من بخار الماء والغازات مثل ثاني أكسيد الكربون (CO_2) والميثان (CH_4)، وهذه الغازات تسمح بمرور أشعة الشمس من خلالها لتصل إلى سطح الأرض، ولكن هذه الغازات لا تسمح للأشعة المعكوسةعن سطح الأرض بالمرور للفضاء الخارجي إذا زادت عن حد معين. ويترتب على هذه الظاهرة تغير بيئي يتمثل في: ارتفاع منسوب مياه البحار، وتآكل الشواطيء، وتأثر الإنتاج الزراعي. أنظر: مصطفى الجعار، معالجة التدمير المناخي، المرجع السابق. وأنظر أيضا: محمد عدنان وديع وآخرون، مسح التطورات في مؤشرات التنمية ونظرياتها، مرجع سابق، ص (٤٣٨).

(**) يطلق نعت المشاكل الشاملة على المشاكل المتميزة بأربع خصائص أساسية هي: (١) يتوقف بقاء البشرية على حل هذه المشاكل، فكل منها اذا اشتدت وتفاقمت وفقا للاتجاهات القائمة يهدد بفناء الحضارة البشرية في المعمورة. (٢) تمس هذه المشاكل جميع بلدان وشعوب العالم بغض النظر عن مساحتها وموقعها ومستوى تطورها الاقتصادي ونظامها السياسي الاجتماعي (٣) يتطلب حلها تضافر جهود جميع بلدان العالم والمجتمع الدولي بأسره (٤) كل هذه المشاكل مترابطة فيما بينها ترابطا وثيقا، وينعكس اشتداد إحداها بنحو أو بآخر على سائر المشاكل ويهيء حل إحداها في الوقت ذاته الإمكانيات لحل المشاكل الأخرى. أنظر: ليف كلوتشكوفسكي وآخرون، اقتصاد البلدان الغنية والفقيرة، مرجع سابق، ص (١٣٢).

(1) أحمد حمزه، التشريعات البيئية في الوطن العربي، في: **دراسات وأبحاث بيئية**، مؤسسة فريدريش ناومان والبرنامج الوطني للتوعية والاعلام البيئي، وجمعية عمال المطابع التعاونية، عمان، الطبعة الاولى، ١٩٩٣، ص (١٨٨).

الذي أثارَ حفيظةَ عددٍ من الخبراءِ والممثلين الدوليين(*) وجعلهم يحذّرون أنه "لم يبق أمام العالم سوى ثمانية أعوام لانقاذ كوكب الأرض من كارثة مناخية بسبب الغازات المسببة للاحتباس الحراري"(١).

وتزداد مشكلات البيئة عمقا، وتبدو أكثر وضوحا إذا عرفنا أنه لا توجد قوانين خاصة بالبيئة والسلامة العامة - وإذا وجدت فإنها ما تزال دون المستوى المطلوب، ولا تتفق مع متطلبات العمل البيئي ولا تواكبه، ويتم صياغتها لتكون بمثابة مُسكّن وقتي، أو لتقديم حلول جزئية، حيث تبيع الشركات العالمية بضائع يمنع بيعها في البلدان الصناعية، مثل الأدوية رديئة النوعية، ومبيدات مدمّرة، وسجائر عالية المحتوى من النيكوتين والقطران، ناهيك عن الأطعمة الفاسدة وغيرها.

أما مسببات التلوّث فتتنوّع وتتعدد "ما بين الكيماويات السامة والأسمدة والمبيدات والفضلات الصلبة والسموم الفطرية، علاوة على تأثيرات الأشعة الحرارية والكهرومغناطيسية والإشعاعات المؤينة(**) والضوضاء وغير ذلك"(١). ومن هنا يربط كثير من الباحثين مشاكل

(*) اجتمع عدد من الخبراء والممثلون الدوليون من كبار خبراء المناخ في العالم، معنيون بدراسة تغير المناخ، في مدينة بروكسل عاصمة بلجيكا أواخر شهر نيسان (٢٠٠٧م)، وكانوا قد اجتمعوا في باريس في شهر شباط (٢٠٠٧م)، وقبل ذلك اجتمعوا في بانكوك. شاركوا في اجتماعات الهيئة الدولية المعنية بدراسة تغير المناخ التابعة للأمم المتحدة، وشارك في الاجتماعات أكثر من (٢١٧) ممثلا حكوميا من (١٠٥) دولة.

(1) أنظر:

- تقرير أممي، لم يبق سوى ثمانية أعوام لإنقاذ كوكب الأرض، كوكب الأرض في خطر، نشرة إنترنت بتاريخ: ٥-٥-٢٠٠٧م. http://www.dw-world.de/popups/popup_printcontent/0,,2472984,00.html[retrieved date 05/05/2007]
- وزراء البيئة لمجموعة الـ (٨) يجتمعون في المانيا، نشرة إنترنت بتاريخ: ٥-٥-٢٠٠٧م. http://newsvote.bbc.co.uk/mpapps/pagetools/print/news.bbc.co.uk/hi/arabic/sci_tech/n...[retrieved date 05/05/2007]

(**) التأيّن (طاقة التأين): هي الطاقة اللازمة لفصل الالكترون الأبعد عن النواة من الذرة وهي في الحالة الغازية، وتقاس بالكيلو جول/مول. أنظر: أحمد جمعه برهم وآخرون، الكيمياء للمرحلة الثانوية - الفرع العلمي، وزارة التربية والتعليم، المطبعة الوطنية، عمان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م، ص (٥٠٩). وانظر أيضا: عادل جرار وآخرون، الكيمياء، وزارة التربية والتعليم، مطابع الجمعية العلمية الملكية، عمان، الطبعة الثالثة، ١٩٧٨م، ص (٣٣٥).

البيئة ومخاطرها بشكل مباشر بظاهرة العولمة المتزايدة[٢]. وبنشاط الإنسان الاقتصادي، حيث **غدت المشاكل البيئية أسوأ بكثير مما كانت عليه بسبب عمليات الاقتصاد العالمي ذات** الأسواق الحرة"[٣]؛ فتسميم الجو يجعل الهواء غير صالح لتنفس البشر، وبالتالي فإن نقص كمية الأكسجين في جو الأرض - إلى مستوى يغدو غير كاف لتلبية حاجات النشاط الحيوي للجسم البشري - يثير مزيداً من القلق. فطبقا لإحصائيات مصلحة البيئة الاتحادية في برلين، بلغت درجة تلوث الهواء الناتج عن حرق النفايات وعادم السيارات في عام (١٩٩٠م) لكل متر مكعب (١٠) مكرو من الغبار، و (٠,٠٢) مكروجرام كادميوم، و (٥) مكروجرام كلورهتروجين، و (٥٠) مكرو ثاني أكسيد الكبريت، وأول أكسيد الكربون، وقد قررت الحكومة الاتحادية في ابريل عام (١٩٩٠م) تحديد كمية انبعاث (Dioxine) بما لا يتجاوز (٤) مكرو لكل متر مكعب على أكثر تقدير[٤]. ومن المعروف أن انبعاث الغازات الكربونية وغيرها من السيارات والمصانع تتسبب في تغيير المناخ الجوي وارتفاع درجات الحرارة عن معدلها العادي وتآكل طبقة الأوزون.

كما يؤدي تلوث مخزون المياه الاحتياطي - وخصوصا الأنهار والبحيرات العذبة - إلى إتلاف الثروة السمكية، ويجعل الماء غير صالح للاستعمال. وإذا ما تم استخدامه في ري المزروعات فسوف يؤدي إلى إتلاف المحصول، ويجعل المنتجات الزراعية ضارة بصحة الإنسان. وفي هذا الصدد أيضا تمت الإشارة إلى الوضع المأساوي الذي أفرزته العولمة حيث "القمامة والصراصير وأناس يموتون كاظمين الغيظ... ويعيش البعض أوضاعا مأساوية على هامش مجتمع الرفاهية... وهذه الأوضاع تسود في يومنا الراهن، وليس في العصور الوسطى،

---

(1) فيليب عطيه، أمراض الفقر، مرجع سابق، ص (١٩٦ وما بعدها).

(2) أنطوني جيدنز، **عالم جامح: كيف تعيد العولمة تشكيل حياتنا**، ترجمة: عباس خضير كاظم وحسن ناظم، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠٠٣، ص (٥٠).

(3) مارتن خور، العولمة: إعادة نظر، مرجع سابق، ص (١٥).

(4) عبد العزيز الغنام، سياسة ألمانيا والحزب الديمقراطي الحر تجاه البيئة، في: **دراسات وأبحاث بيئية**، مؤسسة فريدريش ناومان والبرنامج الوطني للتوعية والاعلام البيئي، وجمعية عمال المطابع التعاونية، عمان، الطبعة الاولى، ١٩٩٣، ص (٦٥).

كما أنها ليست في العالم الثالث، بل هي موجودة في هامبورغ، في حي بيلبروك، في شارع بيرتيليوس على وجه التحديد"[١].

وفي تقريرها حول حقوق الإنسان وحقوق العمال، فقد أشارت منظمة العفو الدولية إلى أن التغييرات التي تتعرض لها البيئة والنظم البيئية "تنطوي على مضاعفات بالغة الخطورة بالنسبة إلى جميع حقوقنا كبشر؛ فحقوق العمل؛ مهددة بالمواد الكيميائية السامّة، وبمواد جديدة، وبالنفايات. وحقوق الخدمات الصحية؛ مهدّدة بالتلوّث وبالكوارث الشبيهة بكارثة تشيرنوبل. وحقوق أقوام الأورغواي في الملكية، وحرية الحركة؛ مهدّدة بأخطار تلويث التربة، وما من أحد يستطيع تجنب آثار زيادة حرارة كوكب الأرض. ومن شأن الآثار الفعلية للنظم الاقتصادية أن تسخر من عقلانيتها المزعومة وأن تؤدي إلى تجريدنا من حقوقنا"[٢].

وفي محاولة لإلقاء عبء نفقات صيانة التوازن الايكولوجي على البلدان النامية، تنقل البلدان الرأسمالية المتطورة إلى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية أنواع الإنتاج التي تلوث البيئة[٣]. فمنطق السوق الذي قُسّم به العالم إلى عالمين: المركز — الهامش، هي الثنائية التي فُلسفت من خلالها حملات التجويع والحداثة وصاحبتها أزمات تلوّث البيئة وتدميرها[٤]. فقد قامت عدة دول صناعية بعملية نقل مصانعها لدول العالم الثالث بهدف التخلص من النفايات الصناعية الخطرة على البيئة (هواء وتربة ومياه)، وإبعادها عن الدول المتقدمة[٥]. ومنها على سبيل المثال الصناعات غير الحيوية[*]، أو الصناعات القديمة أو المريضة والتي بدأ

---

(1) هورست أفهيلد، اقتصاد يغدق فقرا، مرجع سابق، ص (١٦٠).

(2) منظمة العفو الدولية، تقرير عن حقوق الإنسان وحقوق العمال (١٩٩٨)، في: العولمة الطوفان أم الإنقاذ؟، مرجع سابق، ص (٣٣٩).

(3) كلوتشكوفسكي وآخرون، اقتصاد البلدان الغنية والفقيرة، مرجع سابق، ص (١٣٣).

(4) عبدالله عثمان عبدالله، أيديولوجيا العولمة، مرجع سابق، ص (٣٣).

(5) بشير يوسف، رؤى العولمة ووهم الأمركة، مرجع سابق، ص (٣٢٠).

(*) الصناعات الحيوية مثل: الصناعات الإلكترونية والكهربائية، أما الصناعات غير الحيوية أو الدنيا والمتقادمة تكنولوجيا مثل: الصناعات كثيفة العمالة، وصناعات تجميع الأجهزة والأدوات والسيارات، والصناعات بسيطة التكنولوجيا كالنسيج والغذاء والإطارات والملابس، والصناعات الملوثة للبيئة مثل تكرير النفط، وبعض

نقلها من دول الشمال نحو الجنوب في نهاية الستينات من القرن العشرين[1]. وإذا ما أثيرت قضايا البيئة في اجتماعات الهيئات الأممية المعنية بدراسة المناخ، تجد أن الأصوات المعارضة تصدر من الدول الصناعية التي لا يهمها أمر سلامة المناخ أو تدميره، بقدر ما تهمها أرباحها الاقتصادية، وفي هذا الصدد فقد أشار (هانس فيرولمي) رئيس برنامج تغير المناخ العالمي التابع للصندوق العالمي للحياة البرية، إلى أن المعارضين بشدّة كانوا يبررون معارضتهم بالقول "إن التكلفة ستدمّر اقتصادياتهم"[2] مع أن تكاليف خفض الانبعاثات الحرارية لا يتجاوز (٠,١) بالمائة من إجمالي الناتج المحلي السنوي، وأن (٤٠) بالمائة من الحل متاح باستخدام البنية الأساسية المتوفرة، على حدّ تعبير رئيس البرنامج.

وبهذا الصدد أيضا أشار أحد الباحثين إلى أن "حرية التجارة والخصخصة ستعيد هيكلة الاقتصاد العالمي بما يحقق مصالح الدول الصناعية على حساب الدول الأقل نموا دون أدنى ضمانة، وستجد هذه الدول أن أداءها الاقتصادي بلا مناخ حمائي قد أضحى هباءً منثوراً، وستجد أن آلية السوق الدولية قد أوكلت إليها مهمة تخزين النفايات أو تصنيع المنتجات الملوثة للبيئة[3]. وعلى سبيل المثال، ترسل مدينة نيويورك معظم نفاياتها بالشاحنات إلى فرجينيا، كما وتنقل النفايات الصلبة (خصوصا البقايا السامة من أجهزة وشاشات الكمبيوتر المطروحة، والزجاجات البلاستيكية الملقاة) إلى دول العالم النامي، حتى أصبحت الولايات المتحدة المركز العالمي للتلوث[4].

وما قصّة السفينة (كارين ب) ببعيدة عن الذاكرة، حيث ظلت عدة شهور تنتقل بين موانيء العالم وكانت تحمل على ظهرها (٢١٠٠) طن من النفايات السامة (أو المشعة)، كان

الصناعات الحديدية كثيفة استهلاك الخامات أو الطاقة من نفط وغاز طبيعي وكهرباء... وغيرها. أنظر: فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها، مرجع السابق، ص (٣٠٢).

(1) فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها، مرجع السابق، ص (٢٩٦). بالإحالة على:
Galbraith and S. Menshikov , Capitalism , Communism and Coexistence. London, 1988, P (12).

(2) تقرير أممي، لم يبق سوى ثمانية أعوام لإنقاذ كوكب الأرض، كوكب الأرض في خطر، نشرة إنترنت، مرجع سابق.

(3) عبد الجبار السبهاني، الخصخصة والتشريكية، مرجع سابق، ص (٤٤٥).

(4) ليزا نيوتن، نحو شركات خضراء، مرجع سابق، ص (٢٣٢).

قد سبق ودفنتها الشركات الإيطالية في (نيجيريا) بمساعدة سماسرة ووسطاء محليين ثم اضطرت إلى سحبها بعد ضجة إعلامية ودبلوماسية غاضبة في الثلث الأخير من عام (١٩٨٨م)، وفي نفس الفترة تقريبا وعلى امتداد ثمانية شهور كاملة ظلت النفايات الكيماوية مرتفعة السمية تتسرب إلى الأرض اللبنانية سرا بمساعدة سماسرة وتجار ومستوردين. وخلال أربعة شهور من عام (١٩٨٨م) سجلت وكالة حماية البيئة الأمريكية طلبات لنقل نفايات كيميائية من أمريكا إلى أفريقيا تفوق ما تلقته من طلبات خلال سنوات أربع ماضية، وتناقلت وسائل الإعلام أن هناك شركة سويسرية تتفاوض على دفن ثلاثة ملايين ونصف مليون طن من النفايات على الحدود بين (غينيا بيساو) و (السنغال) و (بنين)، وأن شركة بريطانية كتبت عقدا بستة ملايين دولار مقابل دفن مليون برميل من النفايات من دول أوروبية، وأن (الجابون) ودول أمريكا اللاتينية والكاريبي تواجه مشروعات بلا عدد لاستيراد هذه السموم تحت مسميات مختلفة. كما يقدر بأن أمريكا لديها (٢٦٥) مليون طن من هذه النفايات سنويا تحتاج إلى التخلص منها، وأن دول السوق الأوروبية لديها سنويا (٣٥) مليون طن، وأن دول العالم الثالث الفقيرة هي المرشحة دائما لدفن هذه النفايات توفيرا لتكاليف معالجتها والتخلص منها داخل الدول الصناعية نفسها"[1].

وليت الأمر يقف عند هذا الحد، بل إن الأمر أخطر من ذلك بكثير، وتتجلى خطورة الأمر من خلال النظر إلى موقف الولايات المتحدة الأمريكية تجاه المسائل الدولية الكبرى؛ فموقفها تجاه قرارات نظافة البيئة في قمة الأرض في الأرجنتين مخز للغاية، كما أن مجلس شيوخها رفض المصادقة على معاهدة لحظر إجراء التجارب النووية[2]. ومن جهة ثانية وقفت أمريكا ضد معاهدتي المناخ والتنوع البيولوجي (في قمة ريو دي جانيرو في البرازيل، عام ١٩٩٢م)، حيث تقضي المعاهدة الأولى[*] بوجوب وضع برامج عمل لتخفيض انبعاث

(1) فيليب عطيه، أمراض الفقر، مرجع سابق، ص (١٩٦ وما بعدها) بتصرف.

(2) عبدالكريم بكار، العولمة، مرجع سابق، ص (٣٨).

(*) بروتوكول كيوتو (Kyoto Protocol) المصمم للتخلص التدريجي من غازات الدفيئة. وقد اعتمد بروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الاطارية حول التغير المناخي، في الدورة الثالثة لمؤتمر الأطراف الذي عقد في كيوتو في اليابان في أوائل ديسمبر (١٩٩٧م)، والتي صيغت في ريو دي جانيرو عام (١٩٩٢م). ويشمل البروتوكول تعهدات ملزمة قانونا إلى معظم بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على تخفيض انبعاثاتها من غازات الدفيئة البشرية المنشأ (ثاني اكسيد الكربون والميثان،

الغازات التي تسبب سخونة الكرة الأرضية، وتهدف الثانية إلى حماية مصادر العالم الجينية[١].

وتجاوز أمر تلويث البيئة حدوده بكثير، إذ باتت ترعاه مؤسسات العولمة في وضح النهار ودونما استحياء، "فكثيرا ما تدخلت منظمة التجارة العالمية لمنع الحكومات من استخدام المقاطعة أو فرض الرسوم الجزائية على الشركات التي وجدتها هذه الحكومات تعمل بطرق غير مقبولة خلقيا أو غير سليمة بيئيا... وفي جميع الحالات البيئية التي ناقشتها منظمة التجارة العالمية حكمت هذه المنظمة في مصلحة الشركات ضد رغبات حكومات منتخبة بصورة ديمقراطية، وبدأت هذه المنظمة حروبا تجارية أو أقرّتها، وعرّضت صحتنا للخطر"[٢].

ومن جانب آخر، فقد أدّى التقدم الصناعي الهائل – خلال العقود الأخيرة – إلى إحداث ضغوطات كبيرة على كثير من الموارد الطبيعية واستنـــزافها، وباتت معظم المشكلات البيئية ناتجة عن الاستغلال الجائر وغير المبرّر للموارد، خصوصا تلك الموارد غير المتجددة كالفحم، وزيت البترول، وبعض الخامات المعدنية، والمياه الجوفية. هذا بالإضافة إلى ظهور أصناف جديدة من المواد الكيميائية لم تكن تعرفها البيئة من قبل، فتصاعدت بعض الغازات الضارة من مداخن مئات المصانع، ولوَّثَت الهواء، وألقت هذه المصانع بمخلفاتها ونفاياتها الكيميائية السامة في البحيرات وفي الأنهار، وأسرف الناس في استخدام المبيدات الحشرية، والمخصّبات الزراعية وأدى كل ذلك إلى تلوث البيئة بكل صورها، فتلوث الهواء، وتلوث الماء، وتلوثت التربة واستهلكت، وأصبحت بعض الأراضي غير قادرة على الإنتاج[٣]، ودخل الكثير من الخامات المتجددة في دائرة الخامات غير المتجددة، واختفت غابات بأكملها عن الوجود، وزحفت الصحراء على المناطق الخضراء، واختفت أنواع كثيرة

واكسيد النيتروز، والمركبات الكربونية الفلورية الهيدروجينية، والمركبات الكربونية الفلورية المشبعة، وسادس كلوريد الكبريت) بخمسة في المائة على الأقل دون مستويات العام (١٩٩٠م)، خلال فترة الالتزام الممتدة من (٢٠٠٨م) إلى (٢٠١٢م).

(1) أنظر: عبد الرزاق طبيشات، قمة الأرض: تطلعات الدول النامية، مرجع سابق، ص (١٠١).

(2) نورينا هيرتس، السيطرة الصامتة: الرأسمالية العالمية وموت الديمقراطية، مرجع سابق، ص (٩٧).

(3) أحمد مدحت إسلام، التلوث مشكلة العصر، مرجع سابق، ص (١٤).

من الكائنات الحية، وأصبحت بحيرات وأنهار كثيرة بدون حياة، واتسعت مساحة الأراضي الملوّثة، ووصل الاعتداء إلى طبقات الجو العليا[1].

وعلى سبيل المثال أشارت دراسات إلى بعض جوانب تلوث طبقات الجو العليا؛ حيث يتصاعد سنويا (٦) بلايين طن ثاني أكسيد الكربون، إضافة إلى الغازات الملوثة الأخرى مثل ثاني أكسيد الكبريت، وأول أكسيد الكربون والسخام والغبار والكثير من الجزيئات والكلوروفلوروكاربون والميثان والهالون... وغيرها؛ مما يتسبب بالضباب الدخاني والأمطار الحمضية[*] وتآكل طبقة الأوزون[٢]. حتى وصلت مساحة المنطقة المتضررة من طبقة الأوزون (أو ما يسمى بثقب الأوزون) مساحة القارة الأمريكية بأكملها سنة (١٩٨٥م)[٣] وما زالت هذه المساحة في ازدياد مستمر.

أما التربة فلم تكن أوفر حظا من طبقات الجو العليا، فقد تدهورت حالة التربة، وفقدت ملايين الهكتارات من الأراضي الزراعية سنويا. ومن هنا يمكن إدراك أهمية تحذير الهيئة العالمية للبيئة والتنمية من الانعكاسات السلبية على البيئة منذ عام (١٩٨٧م) حيث جاء في تحذيرها أن "كل عام يشهد تحوّل ستة ملايين هكتار من الأرض الجافة المنتجة إلى صحراء قاحلة لا قيمة لها، وفي غضون ثلاثة عقود من شأن ذلك أن يشكل مساحة تساوي مساحة المملكة العربية السعودية تقريبا... كما ويجري تدمير أكثر من أحد عشر مليون هكتار من الغابات سنويا، وهذا من شأنه أن يساوي في غضون ثلاثة عقود، مساحة تكاد أن توازي

---

(1) طالب الحارثي، الحتميات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية والدينية لحل مشكلة السكان، في: **دراسات وأبحاث بيئية**، مؤسسة فريدريش ناومان والبرنامج الوطني للتوعية والاعلام البيئي، وجمعية عمال المطابع التعاونية، عمان، الطبعة الاولى، ١٩٩٣ ص (١٢٠).

(*) المطر الحمضي: Acid Rain؛ مطر يحتوي على كميات كبيرة من المواد الكيماوية الضارة نتيجة لحرق مواد مثل النفط والفحم.

(2) والتر رودل، ممثل مؤسسة فريدريش ناومان في الأردن، دور التعاون الدولي في حماية البيئة، في: **دراسات وأبحاث بيئية**، مؤسسة فريدريش ناومان والبرنامج الوطني للتوعية والاعلام البيئي، وجمعية عمال المطابع التعاونية، عمان، الطبعة الاولى، ١٩٩٣، ص (٨٣-٩٥).

(3) طالب الحارثي، الحتميات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية والدينية لحل مشكلة السكان، مرجع سابق، ص (١٢٢).

مساحة الهند"[١]. وحذّر الصندوق العالمي للطبيعة من أن (٣٠) إلى (٦٠) بالمائة من غابة الأمازون التي تحوي (٤٠) ألف نوع من النباتات، و (٤٢٧) جنسا من الثدييات قد يتحول إلى سهول مقفرة، كما أدرجت على لائحة الروائع المهدّدة صحراء شيواوا الممتدّة بين الولايات المتحدة والمكسيك، والتي تؤوي أكثر من (٣٥٠٠) نوع من النباتات والحيوانات النادرة[٢]. وأشارت إحدى الباحثات إلى نوع آخر من أنواع التلوث، وهو التصحر؛ حيث تصبح الأرض ملحية، وعديمة الفائدة، وتستشهد على ذلك بالصحارى العراقية، التي كانت تسمى - ذات يوم - بالهلال الخصيب[*]، وتم تحويلها إلى ساحات للقتال[٣].

وعلى الرغم من إدراك الجميع واقتناعهم بضرورة ترشيد استهلاك الموارد الطبيعية، وعدم استنـــزافها، والحيلولة دون نضوبها، مراعاة لمصالح الأجيال المستقبلية، إلا أن أحدا لم يتقيد بذلك، بل إن أنانيتهم (أفراداً وجماعات ودول) قد دفعتهم للتفرد باستهلاكها دون غيرهم. وباتت الموارد تستخدم للترفيات على حساب الضروريات.

فمنذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية في ريودي جانيرو في عام (١٩٩٢م) لم يحدث أي تغيير ملموس في النمط العالمي لاستهلاك الموارد الطبيعية، فأغنى (٢٠) بالمائة من دول العالم لا تزال تستحوذ على (٨٥) بالمائة من الاستهلاك العالمي للخشب، وعلى (٧٥) بالمائة من الحديد والصلب، وعلى (٧٠) بالمائة من الطاقة، والنتيجة المترتبة على هذه الحقيقة تعني أنه لن يكون هناك أبدا بوسع كل سكان المعمورة التنعم معاً بهذا الرفاه المتحقق على حساب الطبيعة[٤].

---

(1) الهيئة العالمية للبيئة والتنمية، من كرة أرضية واحدة إلى عالم واحد، في: **العولمة الطوفان أم الإنقاذ؟ الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية**، ترجمة: فاضل جتكر، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ومركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤، ص (٦٤٥).

(2) وزراء البيئة لمجموعة الـ (٨) يجتمعون في ألمانيا، نشرة إنترنت بتاريخ: ٥-٥-٢٠٠٧م.
http://newsvote.bbc.co.uk/mpapps/pagetools/print/news.bbc.co.uk/hi/arabic/sci_tech/n...[retrieved date 05/05/2007]

(*) الهلال الخصيب: Fertile Crescent؛ تعبير أطلقه المؤرخ الأمريكي (جيمس بريستيد) على المنطقة الخصبة الممتدة على شكل هلال من جنوب العراق إلى شماله، ومن ثم إلى سوريا وفلسطين حتى السواحل الشرقية للبحر المتوسط. أنظر: ليزا نيوتن، نحو شركات خضراء، مرجع سابق، ص (٣٠٧).

(3) ليزا نيوتن، نحو شركات خضراء، مرجع سابق، ص (٢٣٣).

(4) هانس بيترمارتن وشومان، فخ العولمة، مرجع سابق، ص (٧٠).

ومما يُدلّل على صدق هذا الاستنتاج أيضا، ذلك التقرير الذي أصدره معهد (وورلد ووتش World watch) الأمريكي، وجاء فيه: "إذا لم تبذل جهود جديدة للحيلولة دون إفساد البيئة بالتلوث، وبقطع الأشجار، وبتحويل الأرض البكر إلى مزارع غير مخططة، فإن نحو (٢٠) بالمائة من أنواع الكائنات الحية التي تعيش على سطح الأرض قد تنقرض في خلال الثلاثين عاما القادمة، بواقع عدة مئات من أنواع النبات والحيوان كل يوم"[1].

أما على مستوى بلدان العالم الثالث، فتعاني هذه البلدان من مشكلات التلوث البيئي متعدد الأبعاد؛ فالتلوث البيئي في بلدان العالم الثالث يختلف جذريا عنه في البلدان المتقدمة؛ ذلك لأن تلوث البيئة في البلدان الأخيرة مشكلة ترتبط بالدرجة العالية من التصنيع التي وصلت إليها. أما تلوث البيئة في البلدان النامية فيرتبط بمستوى متخلف من التصنيع، يعكس في الواقع حقيقة الاتجاه المتزايد نحو تصدير التكنولوجيا المتخلفة، من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية، وما كارثة مصنع (يونيون كاربيد) في مدينة بوبال الهندية[*] في أواخر عام (١٩٨٤م) والتي نتجت بسبب تسرب أحد المنتجات الكيميائية الوسيطة مرتفعة السمية، وأسفر الحادث عن وفاة أكثر من (٢٥٠٠) شخص، وإصابة أكثر من مائة ألف آخرين، بالإضافة إلى الخسائر في المحاصيل والحيوانات - فيما وصف بأنه أسوأ كارثة صناعية في التاريخ - إلا خير دليل على هذا.

---

(1) أحمد مدحت إسلام، التلوث مشكلة العصر، مرجع سابق، ص (١٥).

(*) في ديسمبر سنة (١٩٨٤م) بدأ فجأة تسرب غاز سام بدرجة عالية هو (أيزوسيانات الميتيل MIC) وذلك من الخزان (E610) في هذا المصنع حيث يتم تصنيع مبيدين للطفيليات هما: Sevin and Temik، وتسربت المياة داخل الخزان وأدّت إلى ردّة فعل كيميائية، وقد كانت أجهزة الانذار كلها معطلة تلك الليلة؛ فبسبب الاقتصاد في النفقات كان جزء منها لا يعمل، والجزء الآخر في التصليح. وفي غرفة تشغيل المصنع أشارت الآلات المخصصة لقياس ضغط الغاز في الخزان إلى ارتفاع في الضغط، لكن الموظفين اعتادوا تلك الإبر التي تستنفر من دون سبب لعدم صيانتها، و لم تعد تقلقهم بتاتا. وهكذا انتشر اثنان وأربعون طنا من غاز MIC فوق المدينة، وهي كمية تفوق مرتين الحد الأقصى من المخزون المسموح به. وقد قدرت حكومة ماديا براديش في الأساس عدد القتلى ب (٣٨٢٨)، وفي نوفمبر تراجعت الأرقام الرسمية للوفيات إلى (٣٥٩٨)، لتعود وترتفع إلى (٧٥٧٥) في أكتوبر (١٩٩٥م)، فيما تتحدث مصادر عن (٢٠) ألف قتيل. أنظر: ليزا نيوتن، نحو شركات خضراء، مرجع سابق، ص (٣٣٨).

والتلوث في البلدان النامية يمتد من لفافة التبغ إلى عادم السيارات التي وجدت طريقها إلى شوارع العالم الثالث، بعد أن مَنَعَت دول المنشأ التصريح لها بالعمل، لمنافاتها قوانين التلوث بها، ومن معلبات الأغذية الفاسدة إلى مبيدات الحشرات ذات التكلفة الرخيصة التي يمكن أن تتمخض عنها نتائج وخيمة بالنظر إلى سميتها البالغة، ومن النفايات الكيماوية من مختلف الضروب والأنواع إلى النفايات الإشعاعية التي تبحث عن مقبرة فلا تجد غير أرض البلدان المنكوبة ملاذا للراحة، إن لمشكلة التلوث – في البلدان النامية – حديثا خاصا، لكن يكفي أن نعلم أن استقصاء أجرته منظمة الصحة العالمية منذ عهد قريب، يبين أن (٢٦) بلدا من بين عينة مكونة من (٣٦) بلدا في مرحلة النمو الصناعي المتوسط أو السريع، لم تسن سوى تشريعات تافهة أو جزئية ضد التلوث[1].

كما وتجدر الإشارة أيضا إلى أن الغازات المتدفقة من مداخن المصانع تحتوي على كثير من الشوائب والمواد المعلقة، كما تحتوي على أبخرة بعض المركبات شديدة السمية مثل مركبات الزرنيخ، والفوسفور، والكبريت، والسيلينيوم، كما قد تحمل معها بعض مركبات الفلزات الثقيلة مثل مركبات الزئبق، والرصاص، والكادميوم وما إليها، وتبقى هذه الشوائب معلقة في الهواء على هيئة أيروسول، أو ضباب خفيف[2].

وتشكل المخلفات الصناعية التي تلقى في المجاري المائية خطرا حقيقيا على كافة عناصر البيئة، ذلك لأن أغلب هذه المخلفات تحتوى على كثير من المواد الكيميائية ذات التأثير السام، ويطلق على هذا النوع من التلوث (التلوث الكيميائي) والذي يعتبر واحداً من أخطر أنواع التلوث المعروفة في عصرنا الحديث، وقد ظهر هذا التلوّث بوضوح في النصف الثاني من القرن العشرين نتيجة للتقدم الصناعي الهائل خصوصا في مجال الصناعات الكيميائية[3].

ففي أوروبا – على سبيل المثال – يتسبب تسرب الأحماض بقتل الغابات والبحيرات وتدمير التراث الفني والمعماري للأمم، كما يؤدي احتراق الوقود المستخرج من الحفريات إلى ملء الجو بغاز ثاني أكسيد الفحم، ويتسبب بالارتفاع التدريجي لحرارة كوكب الأرض، وثمة غازات صناعية أخرى تنطوي على خطر استنـــزاف طبقة الأوزون الحامية للكوكب إلى

(1) أنظر: فيليب عطيه، أمراض الفقر، مرجع سابق، ص (١٤-١٥)، و ص (١٩٥) بتصرف.
(2) أحمد مدحت إسلام، التلوث مشكلة العصر، مرجع سابق، ص (٤٧).
(3) أحمد مدحت إسلام، التلوث مشكلة العصر، مرجع سابق، ص (٩٩-١٠٠).

درجة تؤدي إلى مضاعفة الإصابات البشرية والحيوانية بالسرطانات زيادة حادّة، وإلى نسف مسلسل غذاء المحيطات[(١)].

يضاف إلى ذلك السموم التي ينفثها الإنسان في الجـو يوميـا "بـسبب اسـتعماله الـمُرَكّبات المختلفة من الهيدروكربونات الحاوية على الفلور والكلور، والتي تؤدي إلى قتل طبقة الأوزون في أعالي غلافنا الجوي، والتي تعدّ نظارتنا الواقعية من الأشعة فوق البنفسجية الحارقة القادمة من الفضاء الخارجي الى كوكبنا، وقد وصلت مساحة المنطقة المتضررة مـن طبقة الأوزون التي سميت ثقب الأوزون، مساحة القارة الأمريكية بأكملها سنة (١٩٨٥م)، وهي في ازدياد مستمر"[(٢)].

ويكاد يتفق المحللون والعلماء على أن أحد العوامل الرئيسة المسؤولة عن ظهور أزمـة المياه عالميا هو تلوث الطبقات الجوفية، وهذا التلوث مرتبط بعملية التصنيع؛ حيـث يلقـى بأغلب الصرف الصناعي مباشرة في الأنهار، أضف إلى ذلك الإفراط في استخدام الأسمـدة والمبيدات الزراعية في الشمال والجنوب على حد سواء[(٣)].

وها هي المدن الصينية – على سبيل المثال – تنفث غيوما عظيمة من الغازات السامة تغطي (١٧٠٠) كيلو متر في عمق المحيط الهادي، ويستيقظ كل يوم سكان مدينة شانغهاي ليجدوا مدينتهم تئن تحت وطأة دخان برتقالي اللون غامق. وفي (شينغ دو Cheng du) هناك آلاف من أفران الكلس ومعامل الطوب لم تزوّد بالفلاتر أو المرشّحات الضرورية المناسبة، وبالتالي فإنها راحت تنفث، وعلى مدى عشرات الكيلومترات، دخانا أبيض وأسود[(٤)].

---

(1) للاطلاع على المزيد من الاحصائيات عن الأزمات البيئية أنظر: الهيئة العالمية للبيئة والتنمية، من كرة أرضية واحدة إلى عالم واحد، في: العولمة الطوفان أم الإنقاذ؟ الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية، ترجمة: فاضل جتكر، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ومركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤، ص (٦٤٥) وما بعدها.

(2) طالب الحارثي، الحتميات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية والدينية لحل مشكلة السكان، مرجع سابق، ص (١٢٢).

(3) سمير أمين، وفرانسوا أوتار، مناهضة العولمة، مرجع سابق، ص (٢٠٤). بتصرف.

(4) هانس بيترمارتن وشومان، فخ العولمة، مرجع سابق، ص (٧٥).

وفيما يتعلق بالأغذية المعدّلة وراثياً، فلم يَعُد خافيا تزايد أنـواع الأغذيـة الـضارّة بالإنسان وتنوّعها؛ فمن جنون البقر، مرورا باللحوم المهرمنة، وصولا إلى الدجاج الفاسـد، وأنفلونزا الطيور، وعلى سبيل المثال فإن قضية الـ (B.S.E) في المملكة المتحدة – أو مـا يسمى بمرض جنون البقر – تثير كثيرا من المخاوف فيما يخص تأثيرها علـى البـشر"[1]. ناهيك عن فقدان الأطعمة مذاقها الطبيعي كالفواكه والخضروات بسبب التهجين، ويكفي للتدليل على ذلك، المثال الذي أشار إليه (توماس فريدمان) عن طماطم ساوث جيرسي ذات الحجم الكبير والمليئة بالعصير المفعم بالنكهة والطعم المذهل، إلا أن ما يعيبها تفاوت حجـم حبّاتها وبعض الشقوق في أعلاها، وسرعة فسادها أثناء النقل. وقد اعتاد الناس الـذهاب في رحلات خاصة، وقطع مسافات طويلة، لشراء هذا النوع من الطماطم، نظرا لمذاقه الـذي يشبه مذاق الفاكهة. وبعد فترة من الزمن ذهبوا لشرائها، ووجدوا أنها قد اختفت وظهـر بدلاً منها في أسواق المزارعين نوع جديد من الطماطم يتميز في تجانس حجمه، ولونه الأحمر الوردي، ومذاقه الشمعي، واختفاء التشققات التي كانت تعيبه، مما يجعل من السهولة تخزينه لفترة أطول وشحنه إلى أماكن بعيدة، لكن أغرب ما في الأمر أن مذاقها قد اختلف كليـا، والأسوأ، هو أنهم ما زالوا يطلقون على تلك الطماطم المصنوعة في المعامل (طماطم ساوث جيرسي)، وبعبارة أخرى، فقد تخلصوا من الطماطم ولكنهم احتفظوا باسم الماركة لكـي يستطيعوا بيعها في أنحاء العالم على أنها طماطم جيرسي، حتى وإن اختفى المذاق والشكل[2].

ولم يعد هناك رقابة صحية أو قوامة للمجتمع على النشاط الخاص، ولم تعد المحاصيل المعدّلة وراثيا تزرع على نطاق ضيّق أو محدود، وإنما تزرع على مستويات تجاريـة واسـعة بهدف تحقيق أطماع تجارية شرسة؛ فقد أشارت بعض الدراسات إلى "أنّ المحاصيل المعدّلـة وراثيا تزرع في (٣٥) مليون هكتار من الأرض في شتى أصقاع العالم، وهي مساحة تعـادل مرّة ونصف مساحة بريطانيا. ومعظم هذه المحاصيل تزرع في شمال أمريكا وفي الصين، وهي

(1) أنطوني جيدنز، عالم جامح، مرجع سابق، ص (٥٣).

(2) توماس فريدمان، **السيارة ليكساس وشجرة الزيتون: محاولة لفهم العولمة**، ترجمة: ليلى زيدان، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٩م، ص (٥٣٣) بتصرف.

محاصيل تشمل الصويا، والذرة، والقطن، والبطاطا"[1]. ويكمن الخطر في هذا النوع من الزراعة في استعمال الكثير من المبيدات والأسمدة الكيميائية المدمّرة للبيئة فضلا عن صحة الإنسان.

وهذه صرخات (جوزيه بوفيه)[*]، زعيم فيدرالية المزارعين الشهير، وهو يجدد نداءاته بإنقاذ البشرية من أضرار (الطعام الرديء)، وهو يشبه العولمة بطاحونة كبيرة تريد أن تلتهم (أي شيء، وكل شيء)، لكي تمتلئ خزائن أمريكا[٢]. ولعله يربط بين أطماع منتجي الأغذية المعدّلة وراثياً وضغوطاتهم على منظمة التجارة العالمية في تسهيل حركة البضائع والمنتجات وانتقالها بين البلدان بقوله إن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية قد ألحقت أضرارا بالغة بمنتجي الألبان في مقاطعة أفينيون الفرنسية، عندما رفعت الجمارك على استيراد الجبن الفرنسي المعروف باسم (روكفور) بنسبة (١٠٠) بالمائة. وليس هذا فحسب، بل نجده يحذر من توسيع مفهوم السوق الذي تروّج له منظمة التجارة العالمية، والتي تضطر معها بعض البلدان إلى تحطيم مواطنيها بقبول الاستيراد بأسعار متدنية، مما يصيب الإنتاج المحلي في مقتل، ويضرب مثالا على ذلك بما حصل في المكسيك؛ عندما سمحت الحكومة هناك باستيراد كميات ضخمة من الذرة بأسعار مخفضة، فكانت النتيجة كساد إنتاجها الوطني من الذرة[٣].

ومن المشكلات البيئية ذات الصلة أيضا، الأمطار الحمضية؛ وهي ظاهرة حديثة لفتت الأنظار هذه الأيام، بعد أن سببت كثيرا من الأضرار لمختلف عناصر البيئة المحيطة بنا. وعلى ما يبدو فإن ظهور هذه الأمطار الحمضية قد صاحب بداية الثورة الصناعية في منتصف القرن التاسع عشر، فقد جاء ذكر هذا المصطلح في تقرير كتبه كيميائي بريطاني عام (١٩٧٢م) يدعى (روبرت انجوس سميث Robert Angus Smith)، والذي ربط ما بين الدخان والرماد

---

(1) أنطوني جيدنز، عالم جامحمرجع سابق، ص (٥٧). أنظر أيضا: ليزا نيوتن، نحو شركات خضراء، مرجع سابق، ص (٢٣٤).

(*) يعتبر جوزيه بوفيه، المولود في فرنسا عام (١٩٥٣م)، عدو الأمركة الأول في العالم، وزعيم حركة مناهضي العولمة، وزعيم فيدرالية المزارعين في أوروبا، وقد ألقت الشرطة القبض عليه بسبب هجومه على أحد مطاعم ماكدونالدز في مدينة ميو جنوب فرنسا، وأصبحت صورته – بيديه المغلولتين – رمزا لرفض العولمة.

(2) سعيد اللاوندي، بدائل العولمة، مرجع سابق، ص (٥٢).

(3) انظر: سعيد اللاوندي، بدائل العولمة، مرجع سابق، ص (٢٠٠).

المتصاعد في الهواء من مداخن المصانع في مدينة مانشستر بانجلترا، وبين تلك الحموضة التي **لوحظت في مياه الأمطار المتساقطة على المناطق المحيطة بهذه المدينة، ولم ينتبه المجتمع الغربي** إلى خطورة هذه الأمطار إلا منذ أعوام قليلة. وقد أشارت دراسات إلى أن السبب الرئيس في تكوين هذه الأمطار هو محطات القوى والمراكز الصناعية الضخمة التي تنتشر في كثير من الدول، والتي تحرق كميات ضخمة من الوقود، وتدفع إلى الهواء يوميا بكميات هائلة من الغازات الحمضية مثل: ثاني أكسيد الكبريت، وكبريتيد الهيدروجين، وأكاسيد النيتروجين(١)

أما الحديث عن التلوث الإشعاعي فذو شجون، إذ أن البلدان النامية ليست بمنأى عن مخاطر الإشعاع، ليس بسبب النفايات المشعة التي يتم دفنها في أراضيها فحسب وإنما أيضا نتيجة أي حادث نووي قد يؤدي إلى تلوث البيئة بالإشعاعات(٢). ومن الأمثلة الحية التي ما زالت خالدة في الأذهان حادث انفجار مفاعل تشيرنوبل النووي في أوكرانيا سنة (١٩٨٦م) والذي يعتبر أسوأ حادث نووي على الإطلاق، منذ بَدَأَ استخدام الطاقة النووية للأغراض الصناعية عام (١٩٤٠م)، حيث نفث المفاعل المنفجر حوالي سبعة أطنان من المواد المشعة في مساحات شاسعة من العالم.

وحتى لا تطفو مشاكل البيئة على السطح، وتكون العولمة ومؤسساتها – ممثلة بالرأسمالية الليبرالية – موضع انتقاد، تلجأ بعض الدول إلى الخداع الإعلامي، وتظليل الرأي العام العالمي بشتى الطرق والأساليب، وتقوم بحملات إعلانية لترويج أفعالها. فعلى سبيل المثال، تم تضليل أنصار البيئة قبيل شن الحرب على العراق من قبل قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، إذ قامت شبكة (CNN) وغيرها من وسائل الإعلام بالترويج للحرب وتلميعها من خلال عرض صور لطائر يموت بسبب بقع النفط التي ادَّعَوا – زوراً – أن العراقيين القساة قد سكبوها فوق مياه الخليج. وما لبثت الحقيقة أن ظهرت، وتبين أن الطائر الذي تم عرضه في وسائل الإعلام هو من طيور (ألاسكا Alaska)، وأنه قتل بسبب النفط الذي سرّبته شركة (إيسو ESSO) النفطية الأمريكية، وليس الرئيس العراقي صدام حسين. وقد اعتذرت (CNN) عن هذا التضليل. ومثل ذلك أيضا، المصنع الذي دمّرته آلة

---

(1) أحمد مدحت إسلام، التلوث مشكلة العصر، مرجع سابق، ص (٦٩).

(2) فيليب عطيه، أمراض الفقر، مرجع سابق، ص (٢٠٨).

الحرب الأمريكية في السودان، وادّعى البنتاغون - باطلا - أنه يحتوي على منشآت لتصنيع الأسلحة. وتبين بعد حين أنه يقّوم بتصنيع الحليب للأطفال، و لم يقف الأمر عند هذا الحد، بل قامت إدارة القناة الفضائية بفصل مراسلها (بيتـــر آرنت Peter Arnet) الذي كشف النقاب عن هذه الحقيقة، وأرسلوا مكانه (كريستيان أمانبور Christiane Amanpur) التي حظيت بالمال والشهرة لتنفيذها أجندة الرأسمالية المعلوماتية[1].

(1) عبد الحي زلوم، **إمبراطورية الشر الجديدة**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (د.م)، الطبعة العربية الأولى، ٢٠٠٣، ص (٢٤١-٢٤٢) بتصرف.

المطلب الثالث: أثر العولمة في الأمن الاجتماعي

قبل أن يسأل القاريء: "ما علاقة العولمة بالأمن الاجتماعي ومستويات الجريمة؟" ترى الدراسة أن الآثار السلبية الناجمة عن العولمة – بدءا من تزايد معدلات الفقر والجوع وارتفاع مستويات البطالة، واتساع الهوّة بين الفقراء والأغنياء، إلى تنحي الدولة عن دورها الرئيس في الحياة الاقتصادية، وانتهاءً بالآثار الاجتماعية الأخرى – تؤدي جميعها دون أدنى شك إلى استنبات النـزعات الإجرامية في نفوس المحرومين والمضطهدين والفئات المهمّشة. وأصبحت القضية الأمنية في ظل العولمة هاجساً مشتركا للجميع، "فالحدود التجارية قد أزيلت... وأصبح الإجرام الدولي أكثر اتساعاً، وصارت عالمية الجريمة تزداد مساحة، وأصبحت الجريمة المنظمة(*) دولية أكثر منها محلية"(١).

ونتيجة للتفاوت الصارخ بين الدخول والثروات بين الدول من جهة، وبين أفراد المجتمعات من جهة أخرى، تشكلت طبقتان متباعدتان في مستويات المعيشة: طبقة غنية وأخرى فقيرة. وأصبح هناك فجوة آخذة بالاتساع بشكل كبير، مما يعني تهميشا لبعض الدول أو لبعض فئات المجتمع، وهذا (التهميش) بطبيعة الحال يغذي العنف الاجتماعي والطائفي وشيوع الصراعات، ويثير في النفوس دوافع اليأس والقنوط، والشعور بالظلم والاغتراب، وينمي الأحقاد والضغائن. وهكذا باتت النـزعة الإجرامية أكثر حدّة ووضوحا، مما جعل (روبرت إي دافولي Robert E. Davoli) المدير التنفيذي لإحدى الشركات الأمريكية العملاقة، يعترف أن النظام الأمريكي والرأسمالية انحراف وتضليل؛ حيث إن لديهم أعلى معدلات الجريمة في العالم، ولديهم أناس يعيشون على قارعة الطريق، دون أن يلقي أحدٌ لهم بالاً(٢).

(*) الجريمة المنظّمة: تعبير عن مجتمع إجرامي يعمل خارج إطار الشعب والحكومة ويضم في مكوناته الآلاف من المجرمين الذين يعملون وفقا لنظام بالغ الدقة والتعقيد، يفوق النظم التي تتبعها أكثر المؤسسات تطورا وتقدما كما يخضع أفرادها لأحكام قانونية سنّوها لأنفسهم تتسم بالقسوة والشدّة على من يخرج على ناموس الجماعة، وتمتد الشبكات الإجرامية المنظمة في معظم دول العالم خارج حدودها الوطنية

(1) محمد شلال العاني، **عولمة الجريمة: رؤية إسلامية في الوقاية**، كتاب الأمة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، العدد (١٠٧)، جمادى الأولى، ١٤٢٦هـ، السنة الخامسة والعشرون، ص (٣٥).

(2) عبد الحي زلوم، إمبراطورية الشر الجديدة، مرجع سابق، ص (١٣).

وهو ما أكّده البيان الصادر عن الحملة (Task Force) التي نظمها المنتدى الاقتصادي العالمي المنعقد عام (٢٠٠١م) في المدينة السويسرية دافوس، وجاء فيه: "أن الملايين من بني البشر صاروا يئنون تحت وطأة تفاقم اللامساواة والاضطراب الاقتصادي، وشيوع الصراعات الدموية، والعمليات الإرهابية[١]. ولم يقف الأمر عند هذا الحدّ، بل إن الفقر، والتفاوت المفرط في الدخل، قد أدّيا إلى الإحساس العميق بالحسد والظلم والسخط. وازداد نتيجة لذلك الشعور بالحسد وحب الانتقام، خصوصا مع ظهورهما (الفقر والتفاوت) من خلال قنوات التلفاز العالمية[٢].

كما تجلّت النتائج التراكمية للعولمة بتعميق سلسة جديدة من الانقسامات الطبقية وترسيخها: بين من يزدهرون في الاقتصاد المعولم ومن لا يفعلون؛ وبين أولئك الذين يتقاسمون قيم العولمة ونظرائهم الذين يفضلون ألا يفعلوا، وبين من يستطيعون تنويع مخاطر العولمة ومن لا يستطيعون أن يفعلوا ذلك[٣]. وعلى سبيل المثال لا الحصر، فقد ازداد الشرخ الاجتماعي في هونغ كونغ توسعاً بسبب اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، والذي يعتبر واحدا من أعلى مستويات اللامساواة في العالم[*].

وتعزو كثير من الدراسات ظاهرة ارتفاع نسبة الجريمة والتشرد إلى العولمة وما نتج عنها من آثار ومصاحبات؛ فمن جهة، ارتبطت بعض أنواع الجرائم بالبطالة والفقر وعدم المساواة في الدخول والثروات وضغوط العمل التي لا تراعي الجانب الإنساني. ومن جهة ثانية، ساعدت ثورة التكنولوجيا والاتصالات على تسخير التقنيات الحديثة وتوظيفها في

---

(1) هورست أفهيلد، اقتصاد يغدق فقرا، مرجع سابق، ص (٢٠٦).

(2) لجنة إدارة شؤون المجتمع العالمي، جيران في عالم واحد، مرجع سابق، ص (٣٥).

(3) جيوفري غاريت، السياسة الحزبية في الاقتصاد الكوكبي، في: **العولمة الطوفان أم الإنقاذ؟ الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية**، ترجمة: فاضل جتكر، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ومركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤، ص (٤٠٤).

(*) كان متوسط دخل الأغنياء في نهاية عام (١٩٩٩م) يساوي (٢٣) ضعف متوسط دخل الفقراء، وكان العشرة بالمائة الأكثر ثروة يحصلون على (٣٦) بالمائة من الدخل القومي، في حين كان العشرة بالمائة الأكثر فقرا يحصلون على (٢) بالمائة من ذلك الدخل. أنظر: سمير أمين، وأوتار، مناهضة العولمة، مرجع سابق، ص (١٥).

عالم الجريمة، وازدادت الجرائم المستحدثة(*)، وظهرت أساليب متعددة ومتنوعة في فن ارتكاب الجرائم وإخفائها لم تكن معروفة من قبل. كما أسهمت "التجارة غير المشروعة - بالمخدرات والنساء والأسلحة والأموال المغسولة - في العنف والجريمة اللذين يتهددان الأحياء السكنية في شتى أنحاء العالم، إضافة إلى تزايد نفوذ الجريمة المنظمة، التي يقدّر انها تحصد (١,٥) مليون تريليون دولار سنويا، بحيث تباري الشركات متعددة الجنسية كقوة اقتصادية؛ فمنظمات الجريمة العالمية قادرة على توريط السياسة ودوائر الأعمال والشرطة في الإجرام، بحيث تجني بذلك ثمار العولمة، وتقيم شبكات تتسم بالكفاءة وتزيد نفوذها عمقا واتساعا"(١).

ويكفي للتدليل على ذلك الاستشهاد ببعض نتائج الدراسات الصادرة عن بعض المؤسسات الدولية؛ فقد أظهرت دراسة حديثة أجراها البنك الدولي في أكثر من خمسين بلدا أن تعاظم اللامساواة في الدخل يؤدي إلى ارتفاع معدلات جرائم القتل، كما خلص تقرير الأمم المتحدة العالمي الصادر عام (١٩٩٩م) حول الجريمة والعدالة، إلى أن التوتر الاقتصادي والاجتماعي النابع من العولمة المعاصرة (مقاسا بالبطالة واللامساواة وعدم كفاية الدخل) يعتبر العامل الأكثر في تفسير تنوع جرائم التماس في بلدان العالم، وهي الجرائم التي تضمن الهجمات والتهديدات والعنف الجنسي والمضايقات الجنسية والسرقة"(٢). وكان مؤتمر الأمم المتحدة حول الجريمة المنظمة المنعقد في نوفمبر عام (١٩٩٤م) قد أشار إلى ان "هناك زيادة ملحوظة في الجريمة الدولية، مشيرين إلى تأثير وسائل النقل الحديثة والاتصالات المتقدمة،

(*) الجرائم المستحدثة: هي أنماط جديدة من السلوك الإجرامي، التي يمارسها الأفراد نتيجة للتطورات العلمية والتقنية، التي سبقتها ثورة الاتصالات والمعلومات وقلبت الكثير من الموازين والمفاهيم والمباديء التي استقرت في الميادين القانونية والثقافية والاقتصادية. أنظر:

- محمد شلال العاني، عولمة الجريمة، مرجع سابق، ص (٣٤).
- عباس أبو شامية، **العلاقة بين العولمة والجرائم المستحدثة:** تعريف بالظاهر الإجرامية المستحدثة، حجمها.. أبعادها.. ونشاطها في الدول العربية، بحث مقدم لندوة الظواهر الإجرامية المستحدثة وسبل مواجهتها، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م، ص (٢٩).

(1) محمد توهيل، هذه هي العولمة، مرجع سابق، ص (٤٧٠).

(2) محمد توهيل، هذه هي العولمة، مرجع سابق، ص (٤٨٨).

وتخفيف الرقابة على الحدود، وكل هذه الأشياء التي تدعو لها العولمة وتنادي بها بقوّة"[1].

كما أكّدت دراسة حديثة لباحثة انجليزية على ذات النتائج، حين أشارت إلى أن معدلات الجريمة الأعلى بما في ذلك جرائم القتل وجرائم العنف ترتبط باتساع الفروقات في الدخل، سواء أكان ذلك في الغرب أم في الأمم النامية[2].

ونتيجة لتراجع دور الدولة وتخليها عن دورها الاجتماعي، فقد أوكلت هذه المهمة للقطاع الخاص – الذي يغلب عليه طابع الأنانية – مما أثر سلبيا في برامج الرعاية الاجتماعية المقدّمة للأفراد والمجتمعات، والتي أسهمت بدورها في ظهور جرائم الانتحار وغيرها. فعلى سبيل المثال، كانت اليابان تُعَدُّ واحدة من أكثر دول العالم رفاهية لشعوبها، إلا أن استجابتها لمتطلبات السوق العالمية التنافسية قد أدى إلى تراجع دور الشركات اليابانية في دعم برامج الرعاية والضمان الاجتماعي، واختفت نتيجة لذلك أنظمة التوظيف مدى الحياة التي كانت توفر بصورة ناجحة ضمانا اجتماعيا، واختفت معها أيضا كثيرا من برامج الإعانات مثل كوبونات المدارس والتأمينات الصحية وغيرها، مما أدى إلى أن "ارتفعت نسبة الانتحار بمعدل الثلث من العام (١٩٩٧م) إلى العام (١٩٩٩م)"[3]. وهذا دليل واضح على التوتر الاجتماعي وارتفاع معدلات الجرائم التي يمكن ردُّها إلى تراجع دور الدولة في الحياة الاقتصادية.

وتشير الدلائل والتقارير الدولية – أيضا – إلى أن العولمة كان لها أثر سلبي في المجتمعات؛ فقد أدّت عملية الهيمنة الاقتصادية للشركات الكبرى إلى أن تغيبت القيمة الأخلاقية عن القيمة المادية، وبرزت ظواهر عدّة، أهمها انعدام حالة الأمن بصوره المختلفة. ويعد الأمن الوظيفي في مقدمة احتياجات الإنسان لتوفير متطلبات الحياة المناسبة له، إلا أن حالة التعولم دفعت إلى تراجع هذا الأمن أو انعدامه.

وهناك أمثلة عديدة تصب في نفس الاتجاه؛ ففي العام (١٩٩١م) أيضا شنق (إشيرو أوشيما) ابن الرابعة والعشرين نفسه، وكان موظفا في شركة (Dentsu Inc.) اليابانية التي تعتبر أكبر وكالة إعلان في العالم، وذلك بعد أن عمل ثمانية عشر شهرا بمعدل (٨٠) ساعة

---

(1) محمد شلال العاني، عولمة الجريمة، مرجع سابق، ص (٣٥).

(2) نورينا هيرتس، السيطرة الصامتة: الرأسمالية العالمية وموت الديمقراطية، مرجع سابق، ص (٦٤).

(3) المرجع السابق، ص (٢١٩).

في الأسبوع، وكان - في الأيام الأخيرة التي انتحر فيها - لا يغادر المكتب قبل الساعة السادسة صباحا، وإذا به يجد نفسه قبل أن يعود إلى العمل مطرودا من وظيفته، وما أقل المرات التي كان يظفر فيها بالنوم لأكثر من ساعتين. وكان قبل موته بشهر قد قال لرئيسه: "لم أعد قادراً على أن أعمل كإنسان" (كناية عن عمالة العبيد التي لا ترحم). وقد أدانت المحكمة العليا في اليابان هذه الشركة وحمّلتها مسؤولية دفع الشاب إلى العمل الشاق حتى قتل نفسه، وفشلت في الحيلولة دون وفاته. ولم تكن قصة (إشيرو) قصة فريدة، فحوادث الانتحار نتيجة الإفراط في العمل أصبحت تتكرر كثيرا، وهناك عشرة آلاف حادثة سنويا من هذا النوع، ونحو خمسين قضية من هذا النوع أمام المحاكم أيضا(1).

وعلى مستوى الدول والمجتمعات، أفرزت العولمة حالة من عدم الاستقرار العالمي؛ حيث كثرت التدخلات في شؤون الدول، تارة بحجة إرساء الديمقراطية، وتارة أخرى بحجة حماية الأقليات وحقوق الإنسان، ومن أبرز الأمثلة على ذلك ما حصل في الصومال عام (١٩٩٣م) والبلقان عام (١٩٩٤م) وغيرهما. ولكن الأمر اختلف بعد أحداث الحادي عشر من أيلول عام (٢٠٠١م) حيث أخذ التدخل منحى آخر بحجة محاربة الإرهاب، وتم احتلال دول مثل العراق وأفغانستان. مما يؤكد أن الولايات المتحدة الأمريكية تتبع أسلوب الحرب في التغيير لفرض العالم الرأسمالي وإحكام سيطرتها على مقدرات الشعوب(2).

---

(1) نورينا هيرتس، السيطرة الصامتة: الرأسمالية العالمية وموت الديمقراطية، مرجع سابق، ص (٦٣).

(2) أنظر: رياض المومني، واقع ومستقبل الاقتصاديات الاسلامية في ظل العولمة، مرجع سابق.

المطلب الرابع: أثر العولمة في مستويات الديمقراطية وحقوق الإنسان

أولا: أثر العولمة في مستويات الديمقراطية

عندما باشرت بكتابة هذا المطلب، بادرتني ابنتي - ذات الأربعة عشر ربيعا - بسؤالها عن العلاقة بين العولمة والديمقراطية من جهة، وحقوق الإنسان من جهة ثانية؟. وقد يكون لسان حالها يعبر عن تساؤل الكثيرين. لكن سرعان ما تنبهت وأدركت العلاقة حين قلت لها أن المصالح التجارية تتغلب في كثير من الأحيان على حقوقنا كبشر، وعلى دور الحكومات وسيادتها.

وقبل بيان آثار العولمة على الديمقراطية (كأحد مقاييس الرفاه الاقتصادي والاجتماعي)، تورد الدراسة بعض مفاهيم الديمقراطية؛ فقد عُرّفت على أنها "نظام يشتمل على التنافس الفاعل بين الأحزاب السياسية من أجل الحصول على مناصب في السلطة. فحيث توجد ديمقراطية، توجد معها الانتخابات المنتظمة الحرة والعادلة التي يمكن لجميع أفراد الشعب الاشتراك بها... وهذه الحقوق المتعلقة بالمشاركة الديمقراطية تتماشى مع الحريات الاجتماعية مثل حرية التعبير عن الرأي والمناقشة وحرية تأسيس المجموعات والمؤسسات السياسية وحرية الانضمام إليها"[(١)]. كما عرفت بأنها "العملية التي تسمح للمواطن المشاركة في القرار الذي يؤثر على وجوده، وتعطيه حقه في الكلام، وأن تسمع رأيه، وتضعه في الاعتبار"[(٢)]. وربطها البعض بالبعد الأيديولوجي بقولهم "ليست الديمقراطية إلا منظومة عقائدية، غالبا ما ينطلق أتباعها في الغرب، من الرغبة الكريمة في منحها لباقي العالم، بل وحتى إقحامها عليه بوصفها الصيغة الوحيدة للتنظيم السياسي الكوني الشامل"[(٣)].

أما فيما يتعلق بآثار العولمة على الديمقراطية، فقد سبق وتمّت الإشارة إلى أن العولمة قد أسهمت في تراجع دور الدولة وتلاشي سيادتها، في حين تتطلب الديمقراطية دولة ذات سيادة، لكن هذه السيادة أصبحت أمرا مُشَوّشا في ظل نظام العولمة[(٤)]. وباتت الديمقراطية

---

(1) أنطوني جيدنز، عالم جامح، مرجع سابق، ص (١٠٤).

(2) سعيد اللاوندي، بدائل العولمة، مرجع سابق، ص (٢٩).

(3) روبرت جاكسون، ميثاق العولمة، مرجع سابق، ص (٦٤٧)، فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ والانسان الأخير، مرجع سابق.

(4) أنطوني جيدنز، عالم جامح، مرجع سابق، ص (١١٧).

أولى ضحايا التجارة الحرّة والأزمات المستعصية للعولمة، فآلية عمل العولمة تؤدي بالفعل إلى توسيع الهوّة المادية الفاصلة بين مراكز صنع القرار من جهة وأولئك الذين يتـأثرون بتلـك القرارات من الجهة المقابلة، حين تبتعد هيئات تمثيلية وحكومات منتخبة عن مواقع التحكم بصانعي القرار الحقيقيين(١). وهو ما أكّد عليه الكاتب الفرنسي (آنيا سبورامونيه) في دراسة له بعنوان (نحو تغيير العالم) أن الأسواق باتت تحل محل الناخبين؛ بمعنى أن منطقها الغالب هو الذي يقرر وليس مندوبو الشعب(٢). وعليه باتت الديمقراطية مفرغة من محتواهـا، وباتـت أصوات المال هي الموجِّه للقرار.

ففي ظل النظام الرأسمالي الليبرالي، اضمحلّت القوى السياسية وأصبح القول الفصل فيه للعولمة، الأمر الذي جعل (جونتر جراس)(*) يسخر من أحوال اليوم حيث أصبحت الحريات تتحدد وفقا لسوق البورصة(٣). وقد ظهر بكل وضوح أن التجارة الحرة لا تتفق مع أسـس الديمقراطية، بل إن التجارة الحرّة كانت على الدوام تتفوّق على الديمقراطية. وعليـه فـإن اختفاء الديمقراطية يعني اختفاء الحرية أيضا. و"حينما تخضع الدول إلى السوق على النحـو السابق تتقوض الديمقراطية ولا يعود لها وجود. وتأسيسا على هذه الحقيقة، فإن الليبراليـة المحدثة – المطلّة علينا من خلال العولمة – ليست هجوما كاسـحا علـى دولـة التكافـل الاجتماعي فحسب، بل هي هجوم كاسح على الديمقراطية أيضا"(٤).

وقد يُحاجج البعض بان الديمقراطية قد امتدت إلى أجزاء كبيرة من العالم، وبات سهلا على المرء أن يرى ممارساتها في العديد من الدول. وعندئذ يمكن الرد بأن "الواقع يدل على أن ممارسات الديمقراطية شكلية في أغلـب الأحيـان... وتتبـدى أو تظهـر في العمليـات الانتخابية... إلا أن مضمونها يبتعد كثيرا عن الديمقراطية المثالية"(٥). فالديمقراطية والحالة هذه أضحت شعاراً زائفاً ومفرغاً من محتواه. كما يمكن الرد بأن الديمقراطية تبدو مـن الخـارج

---

(1) بيرنار كاسن، إنقاذا للمجتمع، مرجع سابق، ص (٤١). أنظر أيضا: محمد توهيل، هذه هي العولمة، مرجع سابق، ص (٤٥٤).

(2) سعيد اللاوندي، بدائل العولمة، مرجع سابق، ص (٣٤).

(*) جونتر جراس: أديب ألماني حاصل على جائزة نوبل في الآداب.

(3) هانز ويرنز سن، رأسمالية الجراد، مرجع سابق.

(4) هورست أفهيلد، اقتصاد يغدق فقرا، مرجع سابق، ص (٢٨٦)، و ص (٢٦٨).

(5) سعيد اللاوندي، بدائل العولمة، مرجع سابق، ص (٢٨)، بتصرف.

زهرة مرهفة (على حد تعبير جيدنز)، وعلى الرغم من انتشارها، ما يزال هناك الكثير من الأنظمة الجائرة؛ ففي كوسوفو أجبر مئات الآلاف من الناس على ترك بيوتهم، فيما أهملت جميع الدعوات إلى الالتزام بحكم القانون"[1]. بل إن ستيغليتز يؤكّد على أن العولمة باتت خطراً على الديمقراطية، فهي تَسْتَبْدِلُ بالدكتاتوريات القديمة دكتاتوريات المالية الدولية[2].

وإذا كانت الأمم الغربية عموما، والولايات المتحدة على وجه الخصوص، تعلن على الملأ - ليل نهار - أنها أعدّت العدّة لنشر الديمقراطية في العالم بأسره، وبالقوة إن لزم الأمر، فتجدر الإشارة إلى أن "نشر الديمقراطية في العالم يَفترض إعادة تشكيل العالم بنحو يعكس روح الدساتير الديمقراطية، فالديمقراطية تعني العمل برأي الأغلبية الساحقة، وليس برأي قوة مركزية واحدة تنفرد باتخاذ القرارات"[3]. وعلى الرغم من زعمها بأن الديمقراطية هي أولويتها الرئيسة، وعلى الرغم أن صوتها هو أعلى الأصوات في دعم الديمقراطية، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية قد جعلت الديمقراطية تحتل - بانتظام - مقعداً خلف الرأسمالية، وبات تراجع الديمقراطية أوضح ما يكون لديها[4].

وعندما تتحدث الولايات المتحدة الأمريكية عن نشر الديمقراطية فإن ما تعنيه حقا هو نشر ما يروق لها من الديمقراطية الليبرالية، والحقيقة أن سياساتها توحي بأن ما تهتم به أكثر من غيره هو العنصر الليبرالي فقط، أو حتى بشكل أكثر تحديدا، العناصر الاقتصادية فقط في الليبرالية، فهي تشجع المواقف الليبرالية من حقوق الإنسان فقط إلى الحد الذي تتماشى فيه مع تنمية اقتصاد السوق[5].

ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل إن مؤسسات العولمة قد أسهمت في وأد الديمقراطية وشرّعت لذلك، فها هو ميثاق الأمم المتحدة يجيز لبعض الدول استخدام حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن الدولي؛ "فإجازة حق النقض لدول معينة يتنافى - أصلا - مع الأسس الديمقراطية... إضافة إلى أن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تتجاهل الأمم المتحدة ومجلس

---

(1) أنطوني جيدنز، عالم جامح، مرجع سابق، ص (١١٩).

(2) الرأي، العدد ١٣٠٦٤، الاثنين: ٣ تموز ٢٠٠٦، ص (٥٩).

(3) هورست أفهيلد، اقتصاد يغدق فقرا، مرجع سابق، ص (٢٩٨).

(4) عبدالكريم بكار، العولمة، مرجع سابق، ص (٣٨).

(5) نورينا هيرتس، السيطرة الصامتة: الرأسمالية العالمية وموت الديمقراطية، مرجع سابق، ص (٩٤).

الأمن الدولي، اعتقادا منها أنها بسلوكها هذا ستجبر الأمم المتحدة على انتهاج سياسة تعكس إرادة القوة العظمى في العالم... ولعل من نافلة القول التأكيد هنا أن هذه السياسة الأمريكية لا تنسجم مع زعمها بأنها تريد نشر الديمقراطية في كل أرجاء المعمورة... فالعالم الذي ترى فيه أمة واحدة أن من حقها تقرير ما إذا كانت هذه الحكومة أو تلك تصلح لإدارة شؤون بلد أجنبي، أو تقرير ما إذا كانت هذه الدولة أو تلك من جملة (دول محور الشر)، هو عالم لا علاقة له بالديمقراطية لا من قريب ولا من بعيد... بل إن عالما من هذا القبيل ديمقراطي كديمقراطية دولة بوليسية؛ تتيح لمواطنيها انتخاب أعضاء البرلمان انطلاقا من الأسماء الواردة في القائمة المجازة من قبل الحكومة ذاتها"[1]. فالديمقراطية المقصودة – والحالة هذه – ليست نظاما إنسانيا محايدا، بل إن لها علاقة وصلة بأيديولوجيا العولمة[2]. ويكفي للتدليل على تراجع مستويات الديمقراطية الحقيقية واستبدالها بالدكتاتورية الأمريكية ما حصل ويحصل في بعض الدول الإسلامية (كالجزائر، وافغانستان، والعراق، وفلسطين... وغيرها)؛ فإذا ما وصل حزب أو جماعة ذات ميول إسلامية إلى المجالس التشريعية أو سدة الحكم – عن طريق صناديق الاقتراع الحرّة والنـزيهة – تثور ثائرة أمريكا وتدعو إلى إلغاء الانتخابات أو عدم الاعتراف بالحكومات التي أفرزتها صناديق الاقتراع، لا لشيء إلا لأن أجندة هذه الأحزاب وهذه الجماعات لا تروق لدكتاتورية أمريكا.

ثانيا: أثر العولمة في حقوق الإنسان

مما لا شك فيه أن الحقوق السياسية والمدنية تدعّمت كثيرا في عصر العولمة، وباتت لغة حقوق الإنسان هي اللغة التي تتغنى بها معظم الدول في هذا العصر، وذلك لعدة أسباب، من بينها[3]: التطور المذهل في تكنولوجيا الاتصال وثورة المعلومات، بحيث لم يعد بالإمكان إخفاء الانتهاكات التي تحدث لحقوق الإنسان، وأصبح من السهل التحرك دوليا في مواجهة

---

(1) هورست أفهيلد، اقتصاد يغدق فقرا، مرجع سابق، ص (٢٩٩).

(2) يوسف محمد الصواني، **حقوق الإنسان في عصر العولمة**، صحيفة الزحف الأخضر، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، نشرة إنترنت بتاريخ: ٥-٥-٢٠٠٧م.
http://www.mafhoum.com/press6/184S27.htm[retrieved date 05/05/2007]

(3) محمد توهيل، هذه هي العولمة، مرجع سابق، ص (٤٩٦).

الانتهاكات المحلية، هذا بالإضافة إلى ثورة التجارة العالمية التي ضاعفت نقاط الاتصال بين المجتمعات.

وتتشابك العلاقة بين حقوق الإنسان والعولمة بشكل كبير، حيث تؤثر العولمة بتجلياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية تأثيرا عميقا في حقوق الإنسان في كل هذه المجالات، وأصبحت حقوق الإنسان جزءا من القانون الدولي. و لم تعد الانتهاكات الجسيمة التي تحدث لحقوق الإنسان في أي مكان من العالم، من الشؤون الداخلية للدولة ، بل أصبحت تَدْخُل في اهتمام المجتمع الدولي ككل، وتتطلب تدخله، وإن كانت معايير التدخل ما زالت تثير الكثير من الجدل[1]. وقد اتسعت دائرة حقوق الإنسان لتشمل قضايا لا يمكن معالجتها في نطاق إقليمي محدود، وإنما يكون ذلك على مستوى الكوكب، مثل الحق في السلام، والحق في التنمية، والحق في بيئة نظيفة.

لكن في واقع التطبيق العملي في الحياة، تتجلى التناقضات الكبيرة في انتهاكات حقوق الإنسان، حتى من تلك الدول – التي تدّعي – أنها الراعي لحقوق الإنسان؛ و لم يعد تراجع الديمقراطية أمام المصالح التجارية السمة الوحيدة البارزة في معظم القرن الماضي، بل إن حقوق الإنسان هي الأخرى هبطت إلى مرتبة أدنى مما كانت عليه قبل سنوات. وإلا فما الذي يفسّر استخدام أمريكا لحق (الفيتو) في مجلس الأمن الدولي أكثر من (١٥٠) مرة حتى نهاية عام (٢٠٠٠م) لحماية إسرائيل من أي قرار يدينها، أو يوقع عليها عقوبة نتيجة أعمالها الوحشية، ومذابحها ضد الشعب الفلسطيني، ناهيك عن عمليات الإبادة التي تشهدها أماكن كثيرة على سطح الأرض، وصناعة الجوع... وغيرها.

وقد أشار تقرير منظمة العفو الدولية لعام (٢٠٠٥م) إلى أنه في غضون عام (٢٠٠٤م)، تعرضت الحقوق الإنسانية لعامة الناس من الرجال والنساء والأطفال للازدراء، أو لانتهاكات جسيمة في كل بقعة من بقاع العالم. وما برحت المصالح الاقتصادية، وصور النفاق السياسي، وصنوف التمييز في مختلف الجوانب الاجتماعية، تُشْعل أوار النزاعات في شتى أنحاء العالم. وبدا أن (الحرب على الإرهاب) كانت فعالة في الانتقاص من المبادئ

---

(1) محمد فايق، **حقوق الإنسان في عصر العولمة: رؤية عربية**، محاضرة ألقيت في برلين، بتاريخ ٢٤ مارس ٢٠٠٠، أمام المنظمة العالمية لحقوق الانسان. مطبوعة على موقع الانترنت.
http://www.ibn-rushd.org/arabic/m.fayk-arab.html

العالمية لحقوق الإنسان بأكثر من فعاليتها في مواجهة الإرهاب العالمي، وكان الإهمال الكامل تقريباً هو مصير الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للجماعات المهمَّشة[1].

وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية أكثر الدول استخداما لحق (الفيتو) في مجلس الأمن، إلا أنها لا تدفع حصتها في ميزانية الأمم المتحدة، وتراكمت ديونها إلى درجة منقطعة النظير، ومع ذلك نجد أنها رفضت التوقيع على اتفاقية لمنع إنتاج الألغام المضادّة للأفراد لاعتبارات اقتصادية بحتة على الرغم من وقوع آلاف الضحايا سنويا نتيجة استخدام هذا السلاح الفتّاك، بل إن الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة الأكثر حديثا عن حقوق الإنسان والأكثر عدوانا عليها[٢].

والإدعاء باهتمام أمريكا بحقوق الإنسان هي أجندة اقتصادية صريحة. إذ تقيم الحكومات حقوق الإنسان على أسس اقتصادية خالصة، بدلا من أن تقيمها على أسس أخلاقية[٣]. فالفرد لا يتمتع بأية وضعية حقوقية دولية ذات شأن إلا في أجزاء معينة من العالم، حيث التنظيم الدولي أكثر تطورا، كما في المجلس والاتحاد الأوروبيين[٤].

وهكذا يتبين أن حقوق الإنسان قد ديست في ظل العولمة، وتمرّغت كرامة الإنسان غير المنتمي لعالم الغرب الرأسمالي.

---

(1) تقرير منظمة العفو الدولية لعام (٢٠٠٥م)، مرجع سابق.

(2) عبدالكريم بكار، العولمة، مرجع سابق، ص (٣٨).

(3) نورينا هيرتس، السيطرة الصامتة: الرأسمالية العالمية وموت الديمقراطية، مرجع سابق، ص (٩٠).

(4) روبرت جاكسون، ميثاق العولمة، مرجع سابق، ص (٢٠٩).

الفصل الرابع

التقدير الإسلامي للعولمة والرفاه

ويتضمن المباحث الآتية:

١. **المبحث الأول:** العولمة من وجهة النظر الإسلامية.

المبحث الثاني: الرفاه الاقتصادي والاجتماعي من وجهة النظر الإسلامية وضمانات تحقيقه. وفيه مطلبان:

المطلب الأول: مفهوم الرفاه ونشأته من وجهة النظر الاسلامية

المطلب الثاني: ضمانات تحقيق الرفاه في النظام الاسلامي

٣. **المبحث الثالث:** الاستراتيجيات المقترحة للتعامل مع العولمة.

الفصل الرابع

التقدير الإسلامي للعولمة والرفاه

سوف تتناول الدراسة – في فصلها الختامي هذا – مفهوم العولمة وأثرها في الرفاه الاقتصادي والاجتماعي من وجهة النظر الإسلامية، وستأتي على أبرز الضمانات التي يمكن من خلالها تحقيق مستويات أعلى من الرفاهية، ثم تنتهي ببيان الدور المطلوب من الدول الإسلامية – الأكثر تضررا – تجاه العولمة، ثم الاستراتيجيات المقترحة للتعامل معها.

فقد سبق وأوضحت الدراسة أن مستويات الرفاه الاقتصادي والاجتماعي قد تراجعت بشكل كبير وازدادت سوءاً في ظل النظام الليبرالي المحدث، ولم يكن هناك أية ضمانات تحول دون تراجع هذه المستويات. وتبين أيضا أن بنية النظام الرأسمالي كانت على الدوام تحمل في ثناياها طابع الأنانية والنزعة الاحتكارية، ولم يكن هناك ثمة شك في أن العولمة مرتبطة بالمنافسة (السوق)، في حين أثبت الواقع فشل المنافسة وفشل السوق.

وكانت أبرز مظاهر فشل السوق تتمثل في: عدم القدرة على تحقيق الكفاءة والرفاهية، إضافة إلى فشلها في ضمان المنافسة التامة، وفي ضمان عدالة التوزيع، والاستخدام الكامل[1]. كما أثبتت التجارب والبراهين أن السوق – وفقا لمباديء الليبرالية – تستطيع أداء الدور المطلوب منها فقط في حالة "فرض قواعد هي بمنزلة أياد خفية قادرة على توجيه اليد الخفية في الأسواق ذاتها إلى الاتجاه الصحيح، ولكن من ذا الذي يقرر الاتجاه الصحيح؟ وكيف سينهض صاحب القرار بهذه المهمة؟ بمعنى ما هي الخطط التي سيتبعها لتوجيه السوق إلى الاتجاه الصحيح؟"[2].

ومن جهة ثانية، فقد تبين أن سوق المنافسة التامة ليس بالضرورة أن يكون هو الأفضل على الإطلاق، فهناك حالات عديدة يكون فيها سوق الاحتكار أفضل من سوق المنافسة التامة، بل يتفوق عليها في كفالة شروط الأمثلية عبر الزمن؛ كما في صناعات الكلف المتناقصة، وفي السلع العامة ذات الوفورات. بحيث يمكن القول – بشكل عام – إن

---

(1) أنظر: عبد الجبار السبهاني، الأسعار وتخصيص الموارد في الإسلام، مرجع سابق، ص (١٠٥).

(2) هورست أفهيلد، اقتصاد يغدق فقرا، مرجع سابق، ص (٢٢٨).

"اختلاف بنى السوق باختلاف البنى التكنولوجية وظروف السوق هو الأكثر كفاءة وان **التنظيم المناسب للسوق قد يتغير مع التطور التاريخي**"(1). ومن هنا يمكن الجزم بأن السوق في ظل النظام الاسلامي أكثر كفاءة منه في ظل النظم الوضعية، وهناك جملة من القواعد والضوابط التي تنظم السوق بما يحقق مصالح المتعاملين فيه، وبهذا يستقر التعامل داخل المجتمع. وهذه القواعد والضوابط تتدخل في تأمين هيكل سوق سليم ومنضبط، من خلال أحكام كثيرة، كما في ضمان تحقق شروط التراضي(*) والمعرفة، والنهي عن بعض البيوع(**)، ومنع الاحتكار... وغيرها. في حين يترك لآلية السوق أن تعمل بشكل عفوي ما لم يكن هناك مبرر للتدخل بآلية السوق (نظام الأسعار).

---

(1) عبد الجبار السبهاني، الأسعار وتخصيص الموارد في الإسلام، مرجع سابق، ص (١٢٧).

(*) التراضي يشمل ثمن التراضي أو أجر التراضي، وهما معتبران شرعاً حيث إن ثمن التراضي هو العامل المشترك بين منحنى السعلة الموجب الميل والذي يعكس استعداد المنتج لعرض السلعة بكميات أكبر مع كل زيادة في السعر، ومنحنى طلب السعلة سالب الميل الذي يعكس رغبة أكبر في شراء السلعة مع كل انخفاض في سعرها... وكذا الحال مع أجر التراضي. عبد الجبار السبهاني، محاضرات لطلبة الدكتوراه، جامعة اليرموك، اربد، ٢٠ نيسان (٢٠٠٤م).

(**) البيوع المنهي عنها تشمل: بيع الملامسة، وبيع المنابذة، وبيع الحصاة، والبيع على البيع، والسوم على السوم، والنجش، وتلقي الركبان، وبيع الحاضر للباد... وغيرها. أنظر في ذلك:

- محمد بن علي بن محمد الشوكاني، **نيل الأوطار**؛ شرح منتقى الأخيار من أحاديث سيد الأخيار، كتاب البيوع، مكتبة الإيمان، المنصورة، (د.ت)، ص (١٧٧-٢٢٨).
- سعيد أبو الفتوح محمد بسيوني، **الحرية الاقتصادية في الإسلام وأثرها في التنمية**، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، (د.ت)، ص (٥٣٦ وما بعدها).

المبحث الأول

العولمة من وجهة النظر الإسلامية

مما تقدّم يمكن للمرء أن يدرك بكل وضوح أن عولمة اليوم تتميز بماديّتها البحتة، وانحرافها عن الأخلاق والمثل، حيث أفرزت نظاما اقتصاديا طفيلياً جديداً، تحفّه المخاطر من كل جانب، وعزمت على فرض مفاهيمها ورؤاها أحادية الجانب، في الوقت الذي تتشدّق فيه بالتعدّدية، كما أن أجندتها محشوّة بأعمال الإبادة الجماعية الوحشية. وفي حين تنادي بحقوق الإنسان وتدّعي الديمقراطية، فإنها توغل في الديكتاتورية، وتؤمن بالمال إلهاً وحيداً(١).

وهكذا فإن عولمة الغرب اقتصادية الأساس، تغلب عليها صبغة النفعية والأنانية وتحقيق المصالح المادية الخاصة، وهي تسعى إلى الهيمنة على العالم برفع القيود عن الأسواق والبضائع ورؤوس الأموال، وهذا يفضي - بطبيعة الحال - إلى تعميق النزاعات والصراعات، وبالتالي تقسيم العالم إلى عالمين: عالم القوى الكبرى ذي المؤسسات العالمية، وعالم الدول النامية أو المتخلفة، والتي ينبغي عليها أن تلحق بالعالم الأول وتسير في فلكه ورحابه. وقد أشار (ألك نوف Alec Nove) إلى أن المجتمعات التي لا تهتم إلا بالربح سوف تتفكك، فالفساد بالمعنى الحرفي والمجازي يمكن أن يزدهر حيث يصبح جمع المال المطمح الأساس والمعيار المسيطر للنجاح(٢). كما أشار (جوزيف شومبيتر Joseph Schumpeter) إلى أنه ما من نظام اجتماعي يمكن أن ينجح إذا كان يفترض أن كل فرد فيه لا يحدوه إلا مصلحته النفعية قصيرة الأجل(٣).

في حين أن عالمية الإسلام أو عولمة الاستخلاف عالمية الهدف والغاية والوسيلة، بعيدة كل البعد عن الأنانية والنسبية، تضع في مقدمة أهدافها الإيثار، وتسعى ليعم النفع والخير

---

(1) عبد الحي زلوم، إمبراطورية الشر الجديدة، مرجع سابق، ص (٢٣٦) بتصرف.

(2) محمد عمر شابرا، **الإسلام والتحدي الاقتصادي**، ترجمة: محمد زهير السمهوري، المعهد العالمي للفكر الاسلامي، (د.م)، (١٩٩٦م)، ص (٢٨١). بالإحالة على:

- Alec Nove, The Economics of Feasible Socialism, 1983, p (7).

(3) محمد عمر شابرا، الإسلام والتحدي الاقتصادي، مرجع سابق، ص (٢٨١). بالإحالة على:

- Joseph Schumpeter, Quoted by W. Brus, Journal of Comparative Economics, Vol. 4, 1980, P (53).

الجميع دون استثناء. وهي تقوم على أساس التعارف والانفتاح على الثقافات الأخرى، بلا نفي أو إقصاء أو إكراه. لقوله سبحانه وتعالى:﴿ لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشۡدُ مِنَ ٱلۡغَيِّۚ ﴾(1). فمنذ بزغت شمس الإسلام، صاح في الناس بوحدتهم في المربوبية لرب واحد، وبوحدتهم في البنوّة لرجل واحد، وبوحدتهم في الإنسانية لهدف واحد، صاح فيهم بالوحدة في كل ذلك، وقضى على مظاهر التفرقة التي اخترعها الإنسان وجعل بها من نفسه طبقات: السادة والأراذل، الأغنياء والفقراء، الألوان والعنصرية، الغربية والشرقية(2). وقد قرر بعض الباحثين أن العالمية مبدأ ربّاني خالد تقتضيه قاعدة الإيمان بالإله الواحد، والرب الواحد، والخالق الواحد، والمدبر الواحد، مثلما تقتضيه وحدة الأسرة البشرية والأخوة الإنسانية، وتفرضه وحدة السكن الواحد (الأرض)، وتمليه ضرورات محضن العيش المشترك، وغرفة النوم المشتركة (البيئة)، وتحتمه المصالح المشتركة والمصير المشترك، وتوجيه مسؤوليات النهوض بالمهمة المشتركة (عمارة الأرض وإقامة العدل)، وقرّرت الشريعة أن الناس شركاء في أساسيات الحياة؛ فالماء والغذاء والدواء والكساء والسكن ينبغي أن لا تحتكر، ولا يحرم من امتلاكها أو الانتفاع بها أحد من الناس تحت أي ظرف من الظروف، وقررت أن عولمة الخير والتراحم بين الناس، وعولمة الانتفاع بمرافق الحياة واجب ديني وضرورة شرعية(3).

وهكذا تنتظم البشرية كلها في نسب واحد، وفي إله واحد، وتختفي المنازع والفوارق، لتبرز تلك الصلة الكبرى الوثيقة العميقة التي تشمل الناس جميعاً على اختلاف الملل والنحل، والأجناس والألوان واللغات والأقوام(4). وهكذا أيضا كانت الحضارة الإسلامية عالمية بكل ما في الكلمة من معنى، وأشارت آيات القرآن الكريم في أكثر من موضع، إلى أن الإسلام يحمل رسالة عالمية شاملة تخاطب كافة الأجناس والأعراق بل الإنسانية جمعاء(5)، دون نظر

(1) سورة البقرة: الآية (٢٥٦).

(2) محمود شلتوت، **الإسلام عقيدة وشريعة**، دار الشروق، بيروت، (د.ط)، (د.ت)، ص (٤٥٢).

(3) حامد بن أحمد الرفاعي، **العالمية والعولمة: رؤية إسلامية**، مطابع مؤسسة المدينة للصحافة (دار العلم)، جده، ١٤٢٦هـ، ص (١٨).

(4) سيد قطب، **السلام العالمي والإسلام**، مكتبة وهبة، ١٤ شارع الجمهورية، الطبعة الخامسة، ١٩٦٦م، ص (١٠٦).

(5) عبد الحي زلوم، إمبراطورية الشر الجديدة، مرجع سابق، ص (٢٣٥) بتصرف.

إلى ما بينهم من فروق شخصية كذكورة وأنوثة، وبياض وسواد، أو فروق اجتماعية؛ كرئاسة ومرؤوسية، وحاكمية ومحكومية، وغنى وفقر[1]. وتكرر الخطاب القرآني الموجّه للناس جميعا وليس لفئة خاصة (١٨٢) مائة واثنتين وثمانين مرة، كقوله تعالى:﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗ ﴾[2]. كما تحوّل الخطاب الذي تحمله رسالة الإسلام من قومية الأديان ومحدودية مقاصدها، إلى عالمية الإسلام وشمولية مقاصده، ومن عزلة المجتمعات البشرية وتضادّها وتصارعها، إلى وحدة الأسرة البشرية وتعاون مجتمعاتها، وسمع الناس لأول مرة في تاريخهم فكرة المجتمع الإنساني، وفكرة التعايش، من غير تمايز بينهم على اختلاف قومياتهم وأجناسهم وأعرافهم وأديانهم وأوطانهم[3].

وقامت حضارة الإسلام على القاسم المشترك بين حضارات العالم وتفاعلت معها أخذاً وعطاءً. بل إن الحضارة الإسلامية تفاعلت مع الاختلاف بين البشر باعتباره من حقائق الكون، وذكر القرآن الكريم أن الفوارق بين البشر من حيث الجنس واللغة، هي ذاتها من عوامل التعارف[4]. قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن ذَكَرٖ وَأُنثَىٰ وَجَعَلۡنَٰكُمۡ شُعُوبٗا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْۚ إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٞ ﴾[5].

---

(1) محمود شلتوت، الإسلام عقيدة وشريعة، مرجع سابق، ص (١٢).

(2) سورة النساء: الآية (١).

(3) علي أحمد الجمل، **التربية المتوازنة مدخل لتطوير مناهج التاريخ الإسلامي لمواجهة تحديات العولمة**، بحث غير منشور، ندوة: مناهج التعليم الديني في العالم الاسلامي: التحديات والآفاق، المعهد العالمي لوحدة الأمة الاسلامية، معهد التربية والترقية الانسانية، الجامعة الإسلاميةالعالمية، ماليزيا، ٦-٨ سبتمبر، (٢٠٠٥م). بالإحالة على: حامد أحمد الرفاعي، **الإسلام والنظام العالمي الجديد**، رابطة العالم الإسلامي، مكة المكرمة، السنة السادسة عشر (١٤١٩هـ)، العدد (١٤٦)، ص (٧٣-٧٥).

(4) عبد الله بن سعد العمري، **مناهج التعليم الديني وتحديات العولمة والحداثة والتكنولوجيا**، بحث غير منشور، بحث غير منشور، ندوة: مناهج التعليم الديني في العالم الاسلامي: التحديات والآفاق، المعهد العالمي لوحدة الأمة الاسلامية، معهد التربية والترقية الانسانية، الجامعة الإسلاميةالعالمية، ماليزيا، ٦-٨ سبتمبر، (٢٠٠٥م).

(5) سورة الحجرات: الآية (١٣).

وفي حين جاءت رسالات الأنبياء – قبل سيدنا محمد صلى الله عليه وسلّم – إلى أقوام بعينها؛ حيث أرسل موسى عليه السلام إلى قوم فرعون، لقوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَىٰ بِآيَاتِنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِ ﴾[1]. وأرسل عيسى عليه السلام إلى بني اسرائيل خاصة، لقوله تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُم ﴾[2]. وهكـذا بقيـة الرسل؛ قال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ ﴾[3]. وقـال تعـالى: ﴿ وَإِلَىٰ عَادٍ أَخَاهُمْ هُودًا ﴾[4]. وقال تعالى: ﴿ وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا ﴾[5]. وقال تعـالى: ﴿ وَلُوطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ ﴾[6]. وقال تعالى: ﴿ وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا ﴾[7]. جـاءت رسـالة الإسلام للناس جميعا على اختلاف مشاربهم ومنابتهم دون استثناء. لقولـه تعـالى: ﴿ قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا ﴾[8]. وقوله تعـالى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾[9]. كمـا وصف الخالق نفسه بأنه (رب العالمين) في أربع وثلاثين آية من آيات القرآن الكريم[10].

فرسالة الإسلام توحّد بين البشر جميعاً (رجالاً ونساءً) في الخلق والنـشأة والكرامـة والحقوق الإنسانية، ووحدة الالوهية وحرية الاختيار ووحدة القيم، وتقوم عالمية الإسـلام على أساس تكريم بني آدم (الجنس البشري) وتفضيله على جميع الخلائـق، لقولـه تعـالى:

---

(1) سورة الزخرف: الآية (٤٦).

(2) سورة الصف: الآية (٦).

(3) سورة هود: الآية (٢٥)، سورة المؤمنون: الآية (٢٣)، سورة العنكبوت: الآية (١٤).

(4) سورة الأعراف: الآية (٦٥)، سورة هود: الآية (٥٠).

(5) سورة الأعراف: الآية (٧٣)، سورة هود: الأية (٦١).

(6) سورة الأعراف: الآية (٨٠)، سورة النمل: الآية (٥٤)، سورة العنكبوت: الآية (٢٨).

(7) سورة الأعراف: الآية (٨٥)، سورة هود: الآية (٨٤)، سورة العنكبوت: الآية (٣٦).

(8) سورة الأعراف: الآية (١٥٨).

(9) سورة سبأ: الآية (٢٨).

(10) محمد فؤاد عبد الباقي، **المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم**، دار الأندلس للطباعة والنشر، بيروت، (د.ط)، (د.ت)، ص (٢٨٦).

﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيٓ ءَادَمَ وَحَمَلْنَٰهُمْ فِي ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَفَضَّلْنَٰهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾(1). وقوله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع: "يا أيها الناس ألا إن ربكم واحد، وإن أباكم واحد، ألا لا فضل لعربي على أعجمي ولا أعجمي على عربي، ولا لأحمر على أسود، ولا أسود على أحمر، إلا بالتقوى"(2).

وإذا كانت عولمة الغرب تدّعي أنها تضع في مقدمة أهدافها المعلنة توحيد الإنسانية وتذويب الفوارق بينها، وتعظيم عملية الاختلاط والامتزاج العرقي بين البشر، وصولا إلى عالم إنساني خال من العصبيات والإقليميات والمتناقضات. فقد أسفرت النتائج عن تعميق الانقسامات والخلافات، وطفت على السطح دعوات تدعو إلى صدام الحضارات(*)، وهُمِّشَت تبعاً لذلك دول ومجتمعات. وتبين أيضا أن العولمة قد رسّخَت مفهوم الفردية وعمّقته، بحيث وصل الأفراد إلى قناعات مفادها أن حقيقة وجودهم محصورة في فرديتهم، وأن كل ما عدا ذلك أجنبي لا يعنيهم في شيء، حيث تقوم العولمة على إلغاء كل ما هو جماعي وتهدف إلى طمس الروح الجماعية، بحيث يصل الأفراد إلى حالة من فقدان الشعور بالانتماء لوطن أو دولة أو أمة. ولعل هذا ما يُبَشّر بزوالها إذ "لا يمكن لأي نظام مبني بكليته على الأنانية أن يعمر طويلا... لأن في الطبيعة الإنسانية إمكانيات للاستجابة لحس الغاية الجماعية"(3).

في حين تجّلت – لأول مرة – في ظل عالمية الإسلام مباديء النظام العالمي الواحد وقيمه التي تدعوهم إلى إقامة العدل بينهم، والتوادّ في معاملاتهم. و لم يكن النظام العالمي الواحد الذي دعا إليه الإسلام نظام هيمنة أو فرض سيطرة وبطش نفوذ، بل كان نموذجا لإقامة العدل والمساواة بين الناس بغض النظر عن دينهم وأجناسهم وألوانهم؛ فالمساواة بين المسلم والذمي هي الأصل في الشريعة الإسلامية، والذميون كالمسلمين سواء بسواء،

---

(1) سورة الإسراء: الآية (٧٠).

(2) الإمام أحمد، المسند، الجزء (٥)، الحديث رقم (٢٣٥٣٦)، ص (٤١١). قال الشيخ شعيب: صحيح.

(*) صدام الحضارات: إسم كتاب، لمؤلفه صومائيل هنتنجتون، يحذر فيه الإدارة والمجتمع الأمريكي من الصدام المرتقب بين الحضارات.

(3) جون موريس كلارك، المؤسسات الاقتصادية وعلاقتها بالرفاه الإنساني، مرجع سابق، ص (٢٤٧).

والقاعدة الفقهية تؤكد أن لهم ما للمسلمين، وعليهم ما على المسلمين، إلا ما كان متعلقـــا بأمر العقيدة والعبادة(1).

وهكذا شكّلت الحضارة العربية والإسلامية قوّة عالمية عظمى، ودولة امتـــدّ نفوذهـــا ليصل من اسبانيا حتى الصين. وضمّت تحت لواء سيطرهّا أناساً من مختلف العقائد والأعراق تجاوز عددهم مئات الملايين. الأمر الذي دعا (كارلي فيورينا Carly Fiorina)(*) إلى القول في خطاب لها ألقته عام (٢٠٠١م): "إن الإسلام كان الجسر الذي ربط بين شعوب أكثـر من (١٠٠) دولة، وكانت جيوشه تتكون من جنود من مختلف الجنسيات"(٢). وليست هذه الشهادة بالأمر الجديد، فقد كان المجلس الذي أقامه رسول الله صلى الله عليه وسلم للشورى يتكون من سلمان (الفارسي)، وصهيب (الرومي)، وبـــلال (الحبـــشي)، وصـــحابة مـــن (العرب)، وكان مجلسه صلى الله عليه وسلم عالميا ومتعدد الجنسيات واقعا وتطبيقـــاً منـــذ اللحظة الأولى.

وعليه فلا بد من الوعي بحقيقة عالمية الاسلام المنسجمة مع الفطـــرة والمتّجهـــة نحـــو التوحيد والتوازن والعدل؛ حيث تقوم عالمية الإسلام على أسس راسخة تتمثل في المـــصدر الذي تستمد منه والعناصر التي ترتكز عليها. أما بالنسبة للمصدر فإنه يتمثـــل في القـــرآن الكريم والسنة الثابتة عن الرسول صلى الله عليه وسلم والنموذج التطبيقـــي الأول لتعـــاليم القرآن والسنة المتمثل بمجتمع الرسول صلى الله عليه وسلم وأصحابه. وأما بالنسبة للعناصر فإنها تتمثل في توحيد الله تعالى والإيمان برسالة نبيه محمد صلى الله عليه وسلم وأنـــه خـــاتم الأنبياء والمرسلين، والإيمان باليوم الآخر، والتدبر في الكون وتحصيل العلم الشرعي ومقاومة الإلحاد والكفر والانحراف(٣).

ومن هنا تبدو الاختلافات جلية بين عالمية الإسلام ومفهوم العولمة المعاصرة؛ فبينمـــا تقوم عالمية الإسلام على عالمية الجنس البشري والقيم المطلقة، وتحترم خصوصية الـــشعوب والثقافات المحلية وتفرّدها، ترتكز العولمة على نفي واستبعاد ثقافـــات الأمـــم والـــشعوب

---

(1) علي أحمد الجمل، التربية المتوازنة مدخل لتطوير مناهج التاريخ الإسلامي لمواجهة تحديات العولمة، مرجع سابق.

(*) الرئيسة التنفيذية لشركة هيوليت باكارد (Hewlet Packard).

(2) عبد الحي زلوم، إمبراطورية الشر الجديدة، مرجع سابق، ص (٢٣٥).

(3) عبد الرحمن الزنيدي، العولمة الغربية والصحوة الإسلامية، مرجع سابق.

(وإقصائها)، وتدعو إلى فرض الهيمنة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية الغربية وخصوصا الأمريكية على العالم أجمع، مع التركيز على العالم الإسلامي[1].

فعالمية الإسلام أو عولمة الاستخلاف هي العولمة التي تحقق الحاجات الوجودية للإنسان؛ أي إنسان في جانبيه المادي والروحي، وتضعه في موقعه الصحيح في هذا الوجود وتقيم العدل في حياته وعلاقاته، بعكس العولمة الانفصامية التي اتخذت منهج الفصل بين جانبي الإنسان المادي والروحي لتتجه إلى إشباع أحدهما ونفي الآخر، وبات عمادها الإلهاء الحسي والتمتع المادي الذي أصبح قاعدة الفكر والحركة والتعامل الفردي والدولي في مقابل نفي القيم الانسانية والسمو الروحي[2]. وبذلك تكون عالمية الإسلام قد أحدثت تحولا جذريا في حياة الناس، وهي ترتقي بهمومهم واهتماماتهم ومسؤولياتهم من المستوى القومي والاقليمي إلى المستوى الأممي والعالمي، مقررة وحدة البشرية وتكامل مصالحها وأمنها، وأن الأرض سكنهم المشترك، ينبغي المحافظة على سلامتها وعدم إفسادها، وأنها خزانة رزقهم، عليهم أن يحسنوا استخدام مفاتيحها، وأن يتقنوا فنون ومهارات تفعيل مخزوناتها، وعليهم أن يلتزموا قيم العدل والإحسان في نظم ومعايير الانتفاع بمسخراتها، بما يحقق كرامة الإنسان وأمنه وكفايته[3].

وبعكس أدوات العولمة التي تدّعي زوراً أنها تهدف إلى تحقيق العدالة الدولية، وأنشأت لذلك محكمتها الخاصة - التي تطبّق أحكامها على الضعفاء دون الأقوياء، وإلا فما الذي يمنع أن يخضع جنود القوات الأمريكية المشاركين في قوات حفظ السلام الدولية إلى المساءلة؟ في حين يخضع بقية جنود العالم لذلك - يحدّثنا التاريخ الإسلامي عن السبق الحضاري للعدل الدولي في الإسلام، ويؤكد بأن المسلمين هم أول من أقاموا محكمة عدل دولية جادّة وفعّالة، كما تروي مفاخرها الحادثة المشهورة التي تقص على الناس خبر شكوى دويلة سمرقند — التي حررها الإسلام من الاحتلال الأجنبي - ولم يكره أهلها في مقابل ذلك على الإسلام، عملا بشريعة القرآن ﴿ لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ ﴾[4] فما كان من أهلها إلا أن عقدوا صلحا مع

---

(1) عبد الله بن سعد العمري، مناهج التعليم الديني وتحديات العولمة والحداثة والتكنولوجيا، مرجع سابق.

(2) عبد الرحمن الزنيدي، العولمة الغربية والصحوة الإسلامية، مرجع سابق.

(3) حامد بن أحمد الرفاعي، العالمية والعولمة: رؤية إسلامية، مرجع سابق، ص (٣٠).

(4) سورة البقرة: الآية (٢٥٦).

المسلمين، كان من شروطه عدم بقاء الجيش المسلم المنتصر على بيزنطة وفارس في بلادهم، غير أن الجيش الإسلامي لم يلبث أن دخل البلاد بعد نصف قرن ملتمسا بعض المبررات التي لم يوافق عليها أهل البلاد فأوفدوا إلى الخليفة (عمر بين عبد العزيز) وشكوا إليه احتلال الجيش المسلم لبلادهم، و لم يكن لديهم غير صحيفة الصلح منذ عهد الخليفة (عمر بن الخطاب)، فأمر الخليفة (عمر بن عبد العزيز) بتأليف محكمة تسمع دعوى البلاد المغلوبة على الجيش الفاتح، وقضت المحكمة بالجلاء من سمرقند عملا بنصوص المعاهدة[1].

(1) علي أحمد الجمل، التربية المتوازنة مدخل لتطوير مناهج التاريخ الإسلامي لمواجهة تحديات العولمة، مرجع سابق، أيضا: ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، الجزء الثاني، ص (٣٤٤)

المبحث الثاني

الرفاه الاقتصادي والاجتماعي من وجهة النظر الإسلامية وضمانات تحقيقه

المطلب الأول: مفهوم الرفاه ونشأته من وجهة النظر الاسلامية

أولاً: المفهوم:

لم يرد مصطلح (الرفاه) في القرآن الكريم بهذا اللفظ، إلا أن معناه ورد بألفاظ متعددة، منها: الرغد والتنعم والنعيم والحبور والسرور. ووردت مناقضاته بمعانٍ مثل: ضنك العيش، وتبدل الحال من النعمة إلى نقيضها، والأخذ بالذنب... وغيرها. وستأتي الدراسة على بيان هذه المعاني على النحو المبين تاليا:

(١) معاني الرفاه في القرآن الكريم:

أ. الرغد: وقد وردت بصيغة (رَغَداً) (٣) ثلاث مرات:

قوله تعالى: ﴿ وَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾(١).

وقوله تعالى: ﴿ وَإِذْ قُلْنَا ٱدْخُلُوا۟ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةَ فَكُلُوا۟ مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا وَٱدْخُلُوا۟ ٱلْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا۟ حِطَّةٌ نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطَٰيَٰكُمْ ۚ وَسَنَزِيدُ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾(٢).

وقوله تعالى: ﴿ وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ ءَامِنَةً مُّطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِّن كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ ٱللَّهِ فَأَذَٰقَهَا ٱللَّهُ لِبَاسَ ٱلْجُوعِ وَٱلْخَوْفِ بِمَا كَانُوا۟ يَصْنَعُونَ ﴾(٣).

---

(1) سورة البقرة: الآية (٣٥).

(2) سورة البقرة: الآية (٥٨).

(3) سورة النحل: الآية (١١٢).

ب. التَنَعُّم أو النعيم: وقد وردت مترادفات هذه الكلمة بصيغ عدّة منها: أنعَمَ وأنعَمْت وأنعمنا ونعماء والنعيم ونعّمه وأنعمها ونعمة... وغيرها، ومن أبرز هذه الآيات:

قوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا ٱلْإِنسَٰنُ إِذَا مَا ٱبْتَلَىٰهُ رَبُّهُۥ فَأَكْرَمَهُۥ وَنَعَّمَهُۥ فَيَقُولُ رَبِّىٓ أَكْرَمَنِ ﴾[1].

وقوله تعالى: ﴿ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ فَأُو۟لَٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّۦنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَ ۚ وَحَسُنَ أُو۟لَٰٓئِكَ رَفِيقًا ﴾[2].

وقوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ مِنكُمْ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ فَإِنْ أَصَٰبَتْكُم مُّصِيبَةٌ قَالَ قَدْ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَىَّ إِذْ لَمْ أَكُن مَّعَهُمْ شَهِيدًا ﴾[3].

وقوله تعالى: ﴿ يُبَشِّرُهُمْ رَبُّهُم بِرَحْمَةٍ مِّنْهُ وَرِضْوَٰنٍ وَجَنَّٰتٍ لَّهُمْ فِيهَا نَعِيمٌ مُّقِيمٌ ﴾[4].

وقوله تعالى: ﴿ وَلَئِنْ أَذَقْنَٰهُ نَعْمَآءَ بَعْدَ ضَرَّآءَ مَسَّتْهُ لَيَقُولَنَّ ذَهَبَ ٱلسَّيِّـَٔاتُ عَنِّىٓ ۚ إِنَّهُۥ لَفَرِحٌ فَخُورٌ ﴾[5].

ج. الحبور: ومعناه التنعم والسرور، وقد وردت مشتقات هذا اللفظ في القرآن مرتان:

قوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فَهُمْ فِى رَوْضَةٍ يُحْبَرُونَ ﴾[6]. قال مجاهد وقتادة: يُنَعَّمون[7].

---

(1) سورة الفجر: الآية (١٥).

(2) سورة النساء: الآية (٦٩).

(3) سورة النساء: الآية (٧٢).

(4) سورة التوبة: الآية (٢١).

(5) سورة هود: الآية (١٠).

(6) سورة الروم: الآية (١٥).

(7) محمد علي الصابوني، **مختصر تفسير ابن كثير**، دار القرآن الكريم، بيروت، الطبعة السابعة، ١٩٨١م، ص (٥٠).

وقوله تعالى: ﴿ ٱدۡخُلُواْ ٱلۡجَنَّةَ أَنتُمۡ وَأَزۡوَٰجُكُمۡ تُحۡبَرُونَ ﴾[1]. أي تُنعَّمون وتُسعَدون[2]، أو تُسرُّون سُرورا يظهر أثره على وجوهكم[3]، ويشيع السرور في أعطافكم وقسماتكم فيبدو عليكم الحبور[4].

(٢) نقيض الرفاه في القران الكريم:

أ. الضنك وضيق العيش: وقد ورد في قوله تعالى: ﴿ وَمَنۡ أَعۡرَضَ عَن ذِكۡرِي فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةٗ ضَنكٗا وَنَحۡشُرُهُۥ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ أَعۡمَىٰ ﴾[5]. أي معيشة فيها المشقة والكبد والعناء.

ب. تبدُّل الحال من النعمة ورغد العيش إلى نقيضها: وقد ورد في قوله تعالى: ﴿ لَقَدۡ كَانَ لِسَبَإٖ فِي مَسۡكَنِهِمۡ ءَايَةٞۖ جَنَّتَانِ عَن يَمِينٖ وَشِمَالٖۖ كُلُواْ مِن رِّزۡقِ رَبِّكُمۡ وَٱشۡكُرُواْ لَهُۥۚ بَلۡدَةٞ طَيِّبَةٞ وَرَبٌّ غَفُورٞ فَأَعۡرَضُواْ فَأَرۡسَلۡنَا عَلَيۡهِمۡ سَيۡلَ ٱلۡعَرِمِ وَبَدَّلۡنَٰهُم بِجَنَّتَيۡهِمۡ جَنَّتَيۡنِ ذَوَاتَيۡ أُكُلٍ خَمۡطٖ وَأَثۡلٖ وَشَيۡءٖ مِّن سِدۡرٖ قَلِيلٖ ﴾[6]. فبعد رغد العيش والجنات عن اليمين والشمال والرزق الوفير، أدّى إعراض أهل سبأ عن شرع الله وترك التمسك بالقيم الصالحة إلى زوال هذه النعم، بل كان إعراضهم سبباً في أن "أنزل الله عليهم سيلا جارفا كسر سدّ مأرب، فطغى الماء وتدفقت السيول فأغرقت بساتينهم وهدمت مساكنهم وأهلكت الحرث والنسل، وتبدّلت جنّتيهم اللتين كانتا مضرب المثل في الجودة والثمار بجنتين قاحلتين بهما بعض أشجار لا تثمر إلا كل ثمر مرّ بشع"[7].

---

(1) سورة الزخرف: الآية (٧٠).

(2) محمد علي الصابوني، **مختصر تفسير ابن كثير**، مرجع سابق، ص (٢٩٥).

(3) محمد علي الصابوني، **صفوة التفاسير**، دار القرآن الكريم، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٩٨١م، ص (١٦٤).

(4) سيد قطب، **في ظلال القرآن**، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة السابعة، ١٩٧١م، ص (٣٥١).

(5) سورة طه: الآية (١٢٤).

(6) سورة سبأ: الآيات (١٥- ١٦).

(7) محمد عبد المنعم الجمّال، **التفسير الفريد للقرآن المجيد**، المجلد السابع، (د.ن)، (د.ط)، (د.ت)، ص (٢٥٢٨).

ج. الأخذ بالذنب: كما في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَٰكِن كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾[1].

وبعد بيان مفهوم الرفاه في القرآن الكريم، تذكّر الدراسة بما جاء في فصلها الثاني، من أن مفهوم الرفاه يعبر عن النشاطات التي تقوم بها الدولة في مجالات الخدمات الاجتماعية وشبكات الأمن الاجتماعي؛ من قبيل تقديم الإعانات النقدية والعينية كالغذاء والمأوى، وتوفير الرعاية الصحية، ونشر التعليم، وغيرها. وقد تبين — في الفصل الثالث من الدراسة — أن هذه الأمور قد تأثّرت بشكل كبير؛ فتقلّصت الإعانات وتراجعت مستويات التشغيل، وارتفعت بالمقابل مستويات الفقر والجوع، كما تقلّص دور الدولة وانسحبت من الحياة كلياً أو جزئيا. ولم يكن هناك من ضمانات ترعى الرفاه. إلا أن الأمر في النظام الاقتصادي الإسلامي مختلف تماما، حيث إن دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية دور أصيل وليس ثانوياً؛ فهي مسؤولة عن ضمان سبل العيش الكريم وتحقيق السعادة والاستقرار والرخاء للفرد والمجتمع على حدّ سواء. والإنسان — في النظام الاقتصادي الإسلامي — يمثّل اللبنة الأولى في بناء المجتمع، وهو حجر الأساس في صرحه. والدولة مسؤولة عن إنشاء البنية التحتية التي تحقق الرفاه ليس للإنسان فحسب، بل وحتى للحيوان، وقد عبّر الخليفة الثاني، (عمر بن الخطاب)، رضي الله عنه عن ذلك بوضوح بقوله: "لو أن شاة عثرت في العراق، لسُئل عنها عمر، لما لم تُمَهد لها الطريق".

وإذا كانت شبكات الأمن الاجتماعي تتضمن مجموعة الآليات والأنشطة المترابطة المستخدمة لتحقيق الاستقرار للأفراد والجماعات، وتحرير الإنسان من الحاجة والعوز والحرمان، والحد من خسائره وحمايته من الأخطار الداخلية والخارجية غير الملائمة والتي قد يتعرض لها، سواء أكانت من صنع الإنسان كالأزمات المالية والانحسار الاقتصادي، أو طبيعية كالجفاف والقحط والأوبئة[2]. فإنها تهدف — في ذات الوقت - إلى دعم الاستقرار

---

(1) سورة الأعراف: الآية (٩٦).

(2) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا ESCWA)، الضمان وشبكات الأمان الاجتماعي، مرجع سابق، ص (١).

والتماسك الاجتماعي وتحقيق التوازن بين مكونات المجتمع وفئاته، ودعم القيم الإيجابية في المجتمع والوقاية من المشكلات الاجتماعية التي تهدد استقراره الاجتماعي مثل البطالة والفقر والتهميش الاجتماعي.

وتتفاوت أهداف السياسات الاجتماعية وتتباين مضامينها وآليات تحقيقها ونمط الإلتزام والوفاء بها - فرديا أو جماعيا - وفقا لفلسفة النظام الاجتماعي للمجتمع، وهي على نوعين: وقائي وعلاجي، وتهدف إلى إحداث تغيير مقصود في أنماط توزيع الأصول الرأسمالية والفرص الاجتماعية. أما مسؤولية تنفيذ هذه السياسات وتفعيلها فيقع على كاهل الأفراد (في النظم الليبرالية الكلاسيكية)، وعلى كاهل المجتمع (في النظم الاشتراكية)[1]. أما النظام الاقتصادي الإسلامي، فيجمع بين الاثنين، إذ ينهض الأفراد بجزء غير يسير من هذه السياسات الاجتماعية، وتنهض (الدولة) (المجتمع) بالجزء المتبقي منها. ولا يترك منها شيء للصدفة، فلا مجال في ديننا للصدفة، لقوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾[2].

وإذا كان مفهوم الرفاه والنفعية[*] - في النظم الاقتصادية الوضعية - يرتبط في بعض تعاريفه بما يستهلكه الفرد من سلع وخدمات[3]، وتسيطر القيم الاستهلاكية على الأفراد والمجتمعات وينظر إليها على أنها غاية الوجود الإنساني. فإن هذا المفهوم - في النظام الاقتصادي الإسلامي - يختلف كثيراً؛ فليست كل رغبة أو ميل حاجة معتبرة شرعاً، بل يُنظر إلى الاستهلاك بحسب الحالة، ويجب أن يكون بالقدر الذي يُؤمِّن فاعلية المجتمع؛ فتارةً يكون واجباً لحفظ النفس، وتارةً يكون مندوباً لقوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي

---

(1) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **السياسات الاجتماعية في البلدان العربية، تحليل بنائي تاريخي**، سلسلة دراسات السياسات الاجتماعية (٥)، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٣م، ص (٥-١٠).

(2) سورة القمر: الآية (٤٩).

(*) يكون للشيء منفعة في النظام الرأسمالي إذا كان يحقق القيمة المادية، أي إذا كان له في السوق ثمن، لأن دفع الثمن برهان كاف على أن في الشيء منفعة، ولا اعتبار بعد ذلك لأي شيء آخر، وليس مهما أن يكون هذا الشيء ضارا في مجتمعات أخرى أو من وجهات نظر أخرى، فما يجلب الثمن يكون نافعا؛ فالحشيش والخمر والبغاء لها قيمة ولها ثمن. أما منفعة الشيء في الاسلام فتعني صلاحيته لاشباع حاجة الإنسان المعتبرة شرعا، وهذا هو الأساس الذي يجعل السلع مقبولة أو غير مقبولة للانتاج ولدخول السوق. أنظر: ابراهيم عبد الرحمن زيدان، **الإسلام والرأسمالية وصراع الحضارات**، (د.ن)، (د.ط)، عمان، ٢٠٠٤م، ص (١٨١-١٨٧).

(3) محمد عدنان وديع، وآخرون، مسح التطورات في مؤشرات التنمية ونظرياتها، مرجع سابق، ص (٥٩).

﴿أَخْرَجَ لِعِبَادِهِۦ وَٱلطَّيِّبَٰتِ مِنَ ٱلرِّزْقِ﴾[1]، وتارةً يكون منهياً عنه كما في حالة الخمر والميتة ولحم الخنزير والدم مما يضر بالطاقات الجسمية أو العقلية، بل وحتى في المباحات، كما في حالة الإفراط في استهلاك الطعام والشراب الذي يكون سببا في بعض الأمراض والآلام، فقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك بقوله: "ما ملأ آدمي وعاءً شراً من بطنه، فإن كان ولا بد؛ فثلث لطعامه وثلث لشرابه وثلث لنفسه"[2]. وقد قيل: "المعدة بيت السداء والحمية رأس الدواء"[3].

ووفقا للمفهوم الإسلامي أيضاً، فإن مفهوم المنفعة يتجاوز البعد الفردي، ويُدخل فيه أبعادٌ اجتماعيةٌ أخرى، كالبعد الإيثاري والبعد الأخروي[4]؛ كما هو موضح بالملحق رقم (٥) في نهاية الدراسة. "فالمستهلك المسلم ليس أنانياً يقتصر اهتمامه على نفسه وعلى من يعول فقط، بل هو – في مجال إنفاقه وتصرفه في دخله – يهتم بإخوانه المسلمين"[5] لأنه يؤمن بالغيب والثواب العظيم في الآخرة[6]؛ فعلى سبيل المثال يزداد رضى الفرد المسلم (ورفاهته) بإنفاقه على والديه أو أسرته، أو حتى بإنفاقه على أقربائه أو اليتامى والمحتاجين من المسلمين، لقوله تعالى: ﴿وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ذَوِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينَ وَٱبْنَ

---

(1) سورة الأعراف: الآية (٣٢).

(2) النسائي، السنن الكبيرة، باب: ذكر القدر الذي يستحب للإنسان من الأكل، الجزء (٤)، الحديث رقم (٦٧٦٨)، ص (١١٧).

(3) من كلام الحارث بن كندة، طبيب العرب.

(4) للمزيد أنظر:

– محمد عمر شابرا، الإسلام والتحدي الاقتصادي، مرجع سابق، ص (٢٨٠).

– محمد أنس الزرقا، السلوك الاستهلاكي في الاسلام، في: **السياسة الاقتصادية في إطار النظام الاسلامي**، وقائع ندوة السياسة الاقتصادية في الاسلام التي عقدت في سطيف بالجزائر من ١٤-٢٠ أيار ١٩٩١م، تحرير: منذر قحف، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، جده، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م، ص (٣٥١).

– حاتم القرنشاوي، سياسات التشغيل وتوظيف الموارد في الاقتصاد الاسلامي، في: **السياسة الاقتصادية في إطار النظام الاسلامي**، مرجع سابق، ص (٤٥٣).

(5) عبد الحميد عبد اللطيف محبوب، نحو نظرية في سلوك المستهلك المسلم والرفاهية الاقتصادية، **مجلة بحوث الاقتصاد الاسلامي**، العدد (٢)، المجلد (١)، ١٩٩٩م، ص (٥).

(6) بوعلام بن جيلاني، ويوسف عبدالله الزامل، قياس دالة الاستهلاك في إطار اسلامي، **مجلة بحوث الاقتصاد الاسلامي**، العدد (٢)، المجلد (٢)، ١٩٩٢م، ص (٤٠).

﴿ٱلسَّبِيلِ وَٱلسَّآئِلِينَ وَفِي ٱلرِّقَابِ﴾[1]. يضاف إلى ذلك أيضا أن الإسلام لم يبح للغني أن يستقل بمتعة ماله وأن ينفرد بحق الانتفاع به دون أن يمدّ يده لسد حاجة المحتاج من اخوانه أو دولته[2]. ويمكن أن يستشفّ ذلك من الحديث المروي عن الصحابي الجليل أبي ذر الغفاري، والذي جاء فيه: كنت أمشي مع النبي صلى الله عليه وسلم في حرّة المدينة فاستقبلنا أحد فقال: يا أبا ذر، قلت: لبيك يا رسول الله، قال: ما يسرّني أن عندي مثل أحد هذا ذهباً، أموت وعندي منه دينارٌ، إلا أن اقول به في عباد الله هكذا وهكذا وهكذا عن يمينه وعن شماله وعن خلفه، ثم مشى. فقال: "الأكثرون هم الأقلون يوم القيامة إلا من قال هكذا وهكذا"[3]. وهذا الحديث يبين الدور الاجتماعي الذي يجب أن تلعبه الثروة في مصلحة المجتمع، فعوضاً عن احتكارها من قبل أقلية وتكديسها، كما هو الحال في الدول الرأسمالية، ويحرم منها المحتاجون، يجب أن أن توظف في سدّ كل حاجات المحتاجين، وتمويل المصالح العامة في المجتمع الاسلامي، عندئذ يكون الأكثرون في هذه الدنيا هم الأكثرون بالحسنات يوم القيامة[4]. وقد يحاجج البعض أن هذه الأبعاد موجودة أيضاً في الفكر الاقتصادي الوضعي، حيث أشار كل من ماسجريف ماسجريف إلى قريب من هذا المعنى[5]، وعندئذ يمكن الرد عليهم ان الإسلام كان قد سبقهم بقرون، وجعل ذلك من مستلزمات الإيمان ومقتضياته، وليس منّةً يتفضل بها الأغنياء على الفقراء.

ولا يرتبط الرفاه بزيادة كمية الانفاق (مطلقاً)، إذ هناك آيات عديدة تدعو إلى الاعتدال في الإنفاق وعدم المبالغة فيه إسرافاً أو تقتيراً، لقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَنفَقُواْ لَمْ يُسْرِفُواْ وَلَمْ يَقْتُرُواْ وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا﴾[6]. وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ

---

(1) سورة البقرة: الآية (١٧٧).

(2) محمود شلتوت، الإسلام عقيدة وشريعة، مرجع سابق، ص (٢٧١).

(3) البخاري، الصحيح، باب: من أجاب بلبيك وسعديك، الجزء (٥)، الحديث رقم (٥٩١٣)، ص (٢٣١٢).

(4) صالح كركر، **نظرية القيمة: العمل والعمال والعدالة الاجتماعية في الاسلام وفي المذاهب والنظم الوضعية، دراسة مقارنة**، (د.ن)، (د.م)، (د.ت)، ص (١١٧).

(5) Richard A. Musgrave, and Peggy B. Musgrave, *Public Finance in Theory and Practice*, Fifth edition, McGraw-Hill Book Company, International Edition, 1989.

(6) سورة الفرقان: الآية (٦٧).

مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ ٱلْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا ﴾(١). كما يتميز النظام الاسلامي بوجود ضوابط تتعلق بتخصيص الاستهلاك بين الحاضر والمستقبل، تَتَمَثَّل في مفاهيم الأولويات والاعتدال والتوازن والكفاية في قضاء الحاجات(٢). فمن حيث الأولويات يتدرج الانفاق المخصص للفرد بين ثلاثة مستويات(*): الضروريات والحاجيات والتحسينيات. ومن حيث الاعتدال ينصرف مفهومه إلى كل من مقدار الإنفاق ووقته، وكل إنسان فيه فقيهٌ في نفسه. وأما بخصوص حدّ الكفاية فينصرف إلى مفهوم كفاية الأمثال أو كفاية الأوساط بحسب الحالة، وقد تغطي مساحة من الزمن تقدر بكفاية العمر أو حول هجري، على اختلاف بين الفقهاء بين موسّع ومضيّق(٣). وأما فيما يتعلق بالتوازن، فيعني

---

(1) سورة الإسراء: الآية (٢٩).

(2) أنظر: نجاح عبد الحليم أبو الفتوح، التفضيل الزمني وقرار الادخار في الاقتصاد الاسلامي، مجلة الاقتصاد الاسلامي، المجلد التاسع.

(*) قسّم ابن خلدون ومثله أيضا الشاطبي الحاجات الإنسانية إلى: ضرورية، حاجية، وكمالية أو تحسينية. أنظر:

- منذر قحف (محرر)، **السياسة الاقتصادية في إطار النظام الاسلامي**، مرجع سابق، ص (٢٢٣).
- عبد الرحمن بن خلدون، **المقدمة**، الجزء الثاني، الدار التونسية، المؤسسة الوطنية، الجزائر، ١٩٨٤م، ص (٤٣٨).
- أبو اسحق الشاطبي، **الموافقات في أصول الأحكام**، المجلد الأول، الجزء الثاني، دار الفكر، ١٣٤١هـ، ص (٣).
- عبد اللطيف الهمّيم، **الدولة ووظيفتها الاقتصادية في الفقه السياسي الإسلامي**: دراسة مقارنة، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م، ص (٥٧٣).

(3) أنظر تفصيل ذلك في:

- يوسف القرضاوي، **فقه الزكاة: دراسة مقارنة لأحكامها وفلسفتها في ضوء القرآن والسنة**، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الرابعة والعشرون، ٢٠٠٠م، ج (١)، ص (٥٦٤-٥٧٠).
- ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد ظاهري، **المحلى**، ج (٦)، المكتب التجاري للطباعة والنشر، بيروت، (د.ت)، ص (١٥٦).
- الإمام أبو حامد محمد بن محمد الغزالي، (ت ٥٠٥هـ)، **إحياء علوم الدين**، ج (١)، دار المعرفة، بيروت، (د.ط) ، (د.ت)، ص (٢٠١).
- أبي عبيد القاسم بن سلام، **كتاب الأموال**، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، (١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م)، ص (٥٦١).

العدل الذي يحقق الوسطية ولا ينصرف إلى الحاضر فقط، وإنما يراعي الحاضر والمستقبل. إذ يتميز النظام الاسلامي عن غيره من النظم بمراعاة مصالح الأجيال المستقبلية، وأصل ذلك أن الخيرات المتاحة في الكون خَلَقَها الله للناس جميعاً، وأن الأمة الاسلامية أمة واحدة على امتداد الزمان والمكان. قال تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿ وَٱلْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ ﴾[2]. ومن هنا يَنظرُ المسلمُ إلى أن هذه الخيرات إنما هي حقٌ لغيرِه كما هي حقٌ له، لقوله صلى الله عليه وسلم "لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحبَ لنفسه"[3]، ولأن المسلم يؤمنُ بأن تركَ عيالِه أغنياء أفضلُ بكثيرٍ من تركِهم عالةً يتكففونَ الناسَ، لقوله صلى الله عليه وسلم: "إنك إن تذر ورثتك أغنياء خير من أن تذرهم عالة يتكففون الناس"[4]. كما أن منطق الاستخلاف يقتضي أن يتعامل الإنسان مع موارد الطبيعة وفقاً لما يحقق مصالح الأجيال. في حين أن شروط باريتو للأمثلية لا تقول شيئا عن المفاضلة بين أوضاع الأجيال الحاضرة والأجيال اللاحقة.

إذن هناك مراعاةٌ لوحدة دالة الرفاهية الاجتماعية وتوحيدٌ لسُلّمِ الاستهلاكِ الاجتماعي، وهناك مسؤوليةٌ مشتركةٌ لاشباعِ حاجاتِ من لا يستطيع أن يشبع حاجاته؛ من خلال دعوة الإسلام إلى إنفاق العفو وبذل الفضل[*] ومحاسبة المجتمع على التقصير تجاه الآخرين، وبذلك تحول المجتمع الاسلامي إلى "مجتمعٍ متراحمٍ متعاونٍ متآخٍ متحابٌ متناصرٍ

(1) سورة البقرة: الآية (٢٩).

(2) سورة الرحمن: الآية (١٠).

(3) البخاري، الصحيح، باب: من الإيمان أن يحب لأخيه ما يحب لنفسه، الجزء (١)، الحديث رقم (١٣)، ص (١٤).

(4) البخاري، الصحيح، باب: رثى النبي صلى الله عليه وسلم خزامة بن سعد، الجزء (١)، الحديث رقم (١٢٣٣)، ص (٤٥٣٥).

(*) من أبرز الدعاة لإنفاق العفو وبذل الفضل، الصحابي الجليل أبو ذر الغفاري رضي الله عنه، الذي كان يدعو إلى انفاق كل العفو (وهو ما يفيض عن النفقات الحقيقية)، من جانب الأغنياء لتحسين وضع احوالهم الأقل حظا منهم. وقد اعتبر بعض الصحابة أن آراء أبي ذر متطرفة، وقد شكاه معاوية إلى أمير المؤمنين عثمان رضي الله عنه، فاستقدمه عثمان إلى المدينة، وأنزله بالربذة وحده حتى مات بها في خلافة عثمان رضي الله عنه. أنظر آراء أبي ذر في هذا الموضوع في: أحكام القرآن للجصاص. وتفسير ابن كثير. أشار إلى ذلك أيضا شابرا، الإسلام والتحدي الاقتصادي، مرجع سابق، ص (٢٨٥).

متضامنٍ وقت اليسارِ والإعسار"[1]، وقد قررت الشريعة مبدأ ضمان الحاجات الأساسية لجميع رعايا الدولة من مسلمين وذميين، وذلك بالعمل على تأمين الغذاء والكساء والعلاج والمسكن وكل الحاجات الأساسية التي لا يمكن الاستغناء عنها عن طريق ما قررته الشريعة من قواعد لمحاربة صور الحاجة والعوز في المجتمع واشباع حاجات كل انسان فيه معتمدة في سبيل الوصول إلى ذلك ما تراه محققا للمصلحة من الوسائل والأساليب. ويؤثر عن الإسلام في هذا الصدد تلك الحادثة الشهيرة حين وجد الخليفة عمر بن الخطاب رجلاً كهلاً يسأل الناس، وقال له: "ما أنصفناك إن أخذنا شبيبتك...".

"وقد أعطى الاسلام الحاكم المسلم سلطات واسعة في الظروف الطارئة لمعالجة المشكلات الاقتصادية، وتحقيق العدالة الاجتماعية، بما يراه مناسبا ومحققا لمصلحة الأمة وضمن القواعد الشرعية المقررة"[2]. ولعلّ المبدأ الذي قرّره الاسلام بضمان الحاجات الأساسية لكل فرد من أفراد مجتمعه يفوق كل ما تفتّق به الذهن البشري من مباديء التأمين الاجتماعي وغيرها، وقدّم الإسلام في ذلك سبقاً مذهلاً يدل بكل وضوح على أن هذه الشريعة شريعة إلهيةً وضعت المباديء الكفيلة بحل المشكلات الانسانية في كل زمان ومكان إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها[3]. وينطلق الإسلام من وجوب رعاية كل الأفراد في المجتمع الإسلامي، والسعي إلى تربيتهم تربية إسلامية حقة، وإشباع كل حاجاتهم المشروعة، وهو بهذا يحقق أرقى صور العدالة الاجتماعية حتى تجعل من كل أفراد المجتمع أفرادا أقوياء متقاربين في معاشهم، لا يوجد بينهم محتاج وهم مكتفون ولا محروم معدم وهم موسرون[4].

وقد أكّد القرآن في أكثر من آية أن المال مال الله، وأن الناس جميعا عباد الله، ومن هنا فإن هذا المال لجميع عباد الله يحافظ عليه الجميع وينتفع فيه الجميع، لقوله تعالى:

---

(1) وهبة الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثانية، ١٩٩٧م، الجزء التاسع (المستدرك)، ص (٣٩٥).

(2) صالح كركر، نظرية القيمة، مرجع سابق، ص (١١٩).

(3) المرجع السابق، ص (١٤٠).

(4) المرجع السابق، ص (٩٩).

﴿ هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ﴾[1]. ومن هنا أضاف القرآن المال إلى الجماعة، وجعله قواما لمعاشهم، قال تعالى: ﴿ وَلَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ ﴾[2]. وقال تعالى: ﴿ وَلَا تُؤْتُوا۟ ٱلسُّفَهَآءَ أَمْوَٰلَكُمُ ٱلَّتِى جَعَلَ ٱللَّهُ لَكُمْ قِيَٰمًا ﴾[3]. وتحقيقا لانتفاع الجميع به، وتطهيراً للنفوس من بواعث الأثرة فيه، حارب الإسلام في المالكين له والقائمين عليه، خلق البخل – وهو وليد الشحّ – الذي يمنع من البذل والإنفاق، كما حارب السفيه الذي يودي بالمال في غير وجوه النفع، وإقامة المصالح[4]. قال تعالى: ﴿وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِۦ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾[5]. وقوله تعالى: ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُم ۖ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ ۖ ﴾[6]. وقال تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ وَيَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبُخْلِ ﴾[7].

ومن صور توحيد دالة الرفاهية الاجتماعية في النظام الاسلامي، ما أكّده حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم: "ان الأشعريين إذا أرملوا في الغزو، أو قلّ طعام عيالهم بالمدينة جمعوا ما كان عندهم في ثوب واحد ثم أقتسموه بينهم في إناء واحد بالسوية، فهم مني وأنا منهم"[8]. فهذا الحديث يشير إلى نوعية التصرف الذي يحبّذه الرسول صلى الله عليه وسلم عندما يتعرض المجتمع إلى مشكلات اقتصادية صعبة في ظروف طارئة. كما قرّر الفقهاء – أخذاً من نصوص شرعية متعددة – أن كفاية الفقراء حق واجب في أموال الأغنياء، على الحاكم المسلم أن يقوم بتنفيذه بما يراه مناسباً، وقرروا أن اطعام الجائع وكسوة العاري من فروض الكفاية التي تجب على المسلمين القادرين على القيام بها، فإذا قام بها

---

(1) سورة البقرة: الآية (٢٩).

(2) سورة البقرة: الآية (١٨٨).

(3) سورة النساء: الآية (٥).

(4) محمود شلتوت، الإسلام عقيدة وشريعة، مرجع سابق، ص (٢٥٧).

(5) سورة الحشر: الآية (٩)، سورة التغابن: الآية (١٦).

(6) سورة آل عمران: الآية (١٨٠).

(7) سورة النساء: الآية (٣٧)، سورة الحديد: الآية (٢٤).

(8) البخاري، الصحيح، باب: الشركة في الطعام، الجزء (٢)، الحديث رقم (٢٣٥٤)، ص (٨٨٠).

بعضهم بالقدر الذي يكفي سقطت عن الباقي، وإلا فإنهم يأثمون جميعاً بتركها[1]. وهو ما قرّره أيضا الإمام الغزالي بقوله: "إذا أصاب المسلمين قحط وجدب وأشرف على الهلاك جمعٌ، فعلى الأغنياءِ سدُّ مجاعتِهِم ويكون فرضاً على الكفاية"[2]. وأكّد عليه الموصلي في الاختيار "من اشتدّ جوعه حتى عَجزَ عن طلبِ القوت، ففرضٌ على كلِّ من عَلِمَ بِهِ أن يُطْعِمَهُ أو يدلّ عليهِ من يُطعمهُ صوناً له عن الهلاكِ، فإن امتنعوا عن ذلكَ حتى ماتَ اشتركوا في الإثم"[3].

وعلى عكسِ أولئكَ الذينَ يَرْبطونَ الرفاهَ بالثروةِ المادية (المال)، ينفردُ النظامُ الإسلامي في مَوْقفِه المتميزِ والفريد، فلا يُنْكرُ أهميةَ المالِ بَلْ نَجدهُ قَدْ جَعَلَ لهُ قيمةً كبيرةً ومكانةً مرموقةً، وما من ريبٍ في أنَّ "كلَّ ما تتوقفُ عليهِ الحياةُ في أصلِها وكمالِها، وسعادَتِها وَعزّها، من علمٍ وصحةٍ وقوةٍ، واتساعِ عمرانٍ وسلطانٍ، لا سبيلَ إليهِ إلا بالمالِ... ونظرَ القرآنُ الكريم إلى الأموالِ نظرةً واقعيةً؛ فوصفها بأنها زينةُ الحياة، وسَوَّى في ذلك بينَها وبينَ الأبناءِ، ووصفَها بأنها قِوامٌ للناس"[4]. إلا أنَّ ما يُمَيِّزُ الفلسفةَ التي يقومُ عليها النظامُ الإسلامي تكمنُ في أن المجتمعَ الذي يطلبهُ الإسلامُ ليسَ هو مجتمعُ الرفاهيةِ المادية، وإنما هو مجتمعُ الإنسانيةِ في السلوكِ والمعاملةِ. إذْ قَلَّما يَبْقى مجتمعُ الرفاهيةِ المادّية مُتماسِكاً فترةً طويلةً، دونَ أنْ يطلبَ المزيدَ منَ هذهِ الرفاهية، والمزيدُ منها يَنْطَوي على فناءِ المجتمعِ نفسِهِ وانهيارِهِ. ثم قلّما يكونُ مجتمعُ الرفاهيةِ المادية مجتمعاً سعيداً ومطمئناً، لأنَّ ظواهرَ الانحلالِ والقلقِ هي أولى آثار الرفاهيةِ المادية في النفسِ البشرية[5].

---

(1) محمد عمر شابرا، الإسلام والتحدي الاقتصادي، مرجع سابق، ص (٢٧١). أنظر أيضا: صالح كركر، نظرية القيمة، مرجع سابق، ص (١٣٧).

(2) أبو حامد محمد بن محمد الغزالي، **إحياء علوم الدين**، دار المعرفة، بيروت، (د.ط) ، (د.ت).

(3) أبو الفضل عبدالله بن محمود الموصلي، **الاختيار لتعليل المختار**، دار الفكر العربي، القاهرة، (د.ط)، ١٩٧٠م، ج (٢)، ص (١٢٩). أنظر: صالح كركر، نظرية القيمة، مرجع سابق، ص (١٣٧).

(4) محمود شلتوت، الإسلام عقيدة وشريعة، مرجع سابق، ص (٢٥٠).

(5) محمد البهي، **الفكر الإسلامي والمجتمع المعاصر: مشكلات الأسرة والتكافل**، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٧٣، ص(٣٩٣).

ومن جهة أخرى فإن الحياة البسيطة لا تعني انتفاء الرفاهية، ولكنها تستعيض عن رفاهية البدن برفاهية العقل وإعلاء الروح[1]. وبناءً عليه يمكن القول ان سميث كان قد أصاب عين الحقيقة في رؤيته ان "زيادة الثروة لا تؤدي إلى زيادة متناسبة في السعادة. فالأشخاص الذين يكسبون ثروات كبيرة ويأملون في أن يحصلوا من ورائها على السعادة يصابون بخيبة الأمل"[2]. ومن هنا وجدت بعض الأصوات التي ترتفع بين الفينة والأخرى - حتى من بعض الملاحدة - مطالبة بإعادة الاعتبار للجوانب الروحية والخلقية، معترفةً أن الرفاه المادي وحدة غير كاف؛ فها هو (أوريوليو بوسي)[*] يقول: "إنني لست مؤمنا ولكنني أعتقد أن العامل الروحي أساس للإنسان، ولهذا انقطعنا عن القيم الخلقية والروحية اللامادية لكي نسير خلف آلهة الرفاه المادي، وأعتقد أن الناس بدأوا يتحققون من اننا ضحينا أكثر مما ينبغي في سبيل هذا الغرض وهذا الرفاه المادي"[3].

ومثله أيضا القديس (توماس الأكويني)[**]، في أصول الحكم (De Regimine Principium)، الذي كتب في القرن الثالث عشر، أشار في بعض فقراته إلى أن "السعادة الإنسانية تعتمد على المباديء الأخلاقية كما تعتمد في الرفاهية المادية، وهناك شرطان ضروريان لكي يحيا الفرد حياة طيبة، وأول هذين الشرطين وأكثرهما أهمية أن يسلك فاضلاً، لأن الفضيلة هي التي تتيح للإنسان أن يحيا حياة رضية. أما الشرط الثاني، وهو أمر ثانوي

---

(1) محمد بديوي، علم الاجتماع الاقتصادي، مرجع سابق، ص (١٣٢).

(2) جون موريس كلارك، المؤسسات الاقتصادية وعلاقتها بالرفاه الإنساني، مرجع سابق، ص (٤٦).

(*) الرئيس المؤسس لنادي روما الاقتصادي، ورئيس لعدد من المؤسسات والشركات الكبرى في أيطاليا.

(3) صالح الصالحي، الحاجات الأساسية في الاقتصاد الإسلامي، في: السياسة الاقتصادية في إطار النظام الاسلامي، مرجع سابق، ص (٢٥١).

(**) القديس توماس الأكويني Saint Thomas d'Aquin، أكبر فلاسفة المسيحيين في العصور الوسطى، عاش في القرن الثالث عشر (١٢٢٦ – ١٢٧٤م). رأى أن من أول واجباته أن يعود بالمسيحية إلى طابعها الأصيل، وأن يخفف على قدر المستطاع من تيار الزهد الذي أخذ يباعد بين الناس وبين التمسك بالعقيدة لمنافاته لروح المسعى والرغبة في الاستمتاع بخيرات الأرض. أنظر: محمد بديوي، علم الاجتماع الاقتصادي، مرجع سابق، ص (١٩١).

ويعد بمنـــزلة الأداة أو الوسيلة، فهو كفاية تلك الخيرات المادية التي يكـــون اســـتخدامها ضروريا لكي يسلك المرء سلوكا فاضلا"[1].

إذاً الترجيحاتُ الأخلاقيةُ لتحقيقِ دالةَ الرفاهيةِ الاجتماعيةِ أمرٌ لا مفرَّ منهُ، وبالتالي لا بدّ من وجودِ قواعدَ تحكُمُهُ، وهو الأمر الذي أشارَ إليه بعضُ فقهاءِ المسلمين منذُ قرون[*]، فقواعدُ الترجيحِ اللازمة لتحقيقِ دالة المصلحةِ الاجتماعيةِ موجودةٌ في الفقهِ الاسلامي، وهذهِ القواعدُ هي التي تحددُ الأولويات، وتبينُ كيفيةَ الترجيحِ عندَ تعارضِ الأهدافِ الاجتماعيةِ أو تعارض المصالح بين الأفراد.

وعند الحديث عن مفهوم التنمية الاقتصادية على اعتبار أنها رديفٌ لمفهوم الرفاه، تجدر الاشارة إلى أن مفهوم التنمية في النظام الاسلامي يندرج تحت مفهوم العمارة[٢]، وهذا المفهوم أشمل وأعم من مفهوم التنمية، لأن الهدف من العمارة لا يقتصر على اشباع الحاجات المادية، بل يتعداها إلى ما هو أبعد من ذلك. وينظر الاسلام إلى التنمية نظرة شمولية، ويعتبرها جزءاً من التنمية الانسانية بجوانبها المادية والروحية والاجتماعية والسياسية، ويتضمن تنمية الأرض وما فيها من موارد طبيعية، وتنمية الانسان الذي هو الهدف والأساس. كما أن التنمية في الاسلام فرض وضرورة في نفس الوقت، وتقوم على التعامل المنضبط مع الموارد المتاحة في الكون، وهي عبادة وواجب من واجبات الاستخلاف، لقوله تعالى: ﴿ هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ وَٱسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا ﴾[٣]، أي طلب منكم اعمارها.

---

(1) ماريا لويزا برنيري، **المدينة الفاضلة عبر التاريخ**، ترجمة: عطيات أبو السعود، المجلس الوطني للثقافة والفنـــون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد (٢٢٥)، سبتمبر، ١٩٩٧م، ص (٨٠).

(*) توصل كل من: الإمام أبو حامد الغزالي (ت: ٥٠٥هـــ)، والإمام أبو اسحق الشاطبي (ت: ٧٩٠هـــــ) إلى مفهوم دالة المصلحة الاجتماعية منذ قرون بالاستناد إلى القرآن الكريم والسنة النبوية، وبذلك يسجل لهما فضل السبق على اقتصاديي الرفاه في النظم الاقتصادية الحديثة. أنظر: أنس الزرقا، صياغة إسلامية لجوانب من دالــة المصلحة الاجتماعية ونظرية سلوك المستهلك، مرجع سابق، ص (١٥٦ وما بعدها).

(2) السيد عطيه عبدالواحد، **دور السياسة المالية الإسلامية في تحقيق التنميـــة الاقتـــصادية، التوزيـــع العـــادل للدخول، التنمية الاجتماعية**، دار النهضة العربية، القاهرة، (د.ط)، (د.ت)، ص (٣٦٥).

(3) سورة هود: الآية (٦١).

والتنمية الاسلامية لا تستهدف زيادة الانتاج فقط، وانما تستهدف أيضا عدالة التوزيع، وعليه فإن التنمية في المفهوم الاسلامي تقوم على دعامتين أساسيتين هما: الاستخدام الأمثل للموارد،، وهذا يحقق شرط الكفاءة، والعدالة التوزيعية لثمار التنمية، وهذه تحقق شرط العدالة. وهاتان الدعامتان هما الأساس في تحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي الذي تسعى له كل النظم الاقتصادية، وعليه فإن وفرة الانتاج مع سوء التوزيع هو احتكار لا يرضاه الاسلام، وعدالة التوزيع دون انتاج كافٍ هو تكريس للفقر والبؤس الذي يرفضه الاسلام.

ولتحقيق عمارة الأرض، إحدى غايات النظام الاقتصادي الاسلامي، فقد جمع النظام في تناغم طبيعي وتوازن دقيق بين الروح والمادة، بين الشعائر والشرائع، بين الفرد والجماعة، بين الآخرة والأولى، وحقق التناسق الفاعل بين هذه العناصر، مؤكـداً علـى تكاملـها لا تنافرها، في عدالة واعتدال، ومحددا أدوار العمل، وواضعا الضوابط الحاكمة للأداء، لمنع كل الممارسات الخاطئة، والمعوقة فعلا لمسيرة الاستخدام الأشمل والأكفأ للمـوارد، في حـدود الاستطاعة، وإذا ماحدثت انحرافات فإنها بالقطع وقتية، يصححها النظام آنياً وذاتيـاً مـن خلال رقابة ذاتية متيقظة على الأداء على كافة المستويات؛ ومن خلال توجيه من الدولة عن طريق دورها المالي والاقتصادي من ناحية، وعن طريق أداة الحسبة من ناحية أخرى؛ ومـن خلال نظام ثواب وعقاب محدد، يمتد من هذه الحياة إلى الحياة الآخرة[1].

---

(1) عبد الحميد الغزالي، **الانسان أساس المنهج الاسلامي في التنمية الاقتصادية**، مركز الاقتصاد الاسلامي، إدارة البحوث، (د.م)، ١٩٨٨م، ص (١٣-١٤).

ثانياً: النشأة:

على عكس النظم الوضعية التي تنبّهت حديثا لأنظمة الرفاه والرعاية، يسجّل للنظام الاسلامي فضل السبق على هذه النظم بسنوات بل بقرون عديدة، إذ تعتبر نظم التأمينات الاجتماعية (الضمان الاجتماعي) حديثة النشأة، فقد ظهرت مع ظهور الدولة الحديثة، نتيجة للتطور الصناعي والاقتصادي، ويرى بعض الباحثين أن فكرة الضمان الاجتماعي في المجتمع المعاصر بدأت بالتأمين الاجتماعي أيام بسمارك في ألمانيا عام (١٨٨١م)[1]، بينما ورد أول استخدام لمصطلح الضمان الاجتماعي (Social Security) في التشريع الأمريكي عام (١٩٣٥م)، على اثر أزمة الكساد العالمي الكبير، خريف عام (١٩٢٩م) عندما صدر القانون الأمريكي للضمان الاجتماعي لمساعدة كبار السن والعاطلين عن العمل. وتلا ذلك تداول المصطلح في تشريعات دول العالم وفي المواثيق الدولية، مثل ميثاق الأطلنطي (١٩٤١م)، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة عام (١٩٤٨م)، الذي تشير المادة (٢٥) منه إلى أن الضمان الاجتماعي حق من حقوق الإنسان، أي أن لكل إنسان الحق في مستوى لائق من المعيشة لتأمين صحته وسعادته هو وأفراد عائلته، من حيث الغذاء والكساء والخدمات الطبية في حالات تعرضه للبطالة والمرض والعجز والشيخوخة [2].

وجاء التوسع في الإنفاق الاجتماعي في الولايات المتحدة متأخرا، فلم تُظهر الدولة اهتماماً حقيقياً في توسيع ميزانية الرفاه بشكل ملموس إلا بمجيء إدارتي كنيدي وجونسون (١٩٦١م - ١٩٦٨م)، ولم يعلن الرئيس جونسون حرباً وطنيةً على الفقر إلا في العام (١٩٦٤م) وسط ازدهار كبير ونمو اقتصادي مستدام[3].

إذن محاولات التنظير للسياسات الاجتماعية وأنظمة الرفاه والرعاية تعتبر حديثة النشأة في النظم الاقتصادية الوضعية، وقد جاءت هذه المحاولات استجابة وتفاعلا مع الأوضاع

---

(1) عبد السلام العبادي، في تعقيب له على محمد أنس الزرقا، خطة الإسلام في إعادة توزيع الدخل والثروة، في: السياسة الاقتصادية في إطار النظام الاسلامي، مرجع سابق، ص (٤٧٠).

(2) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا ESCWA)، الضمان وشبكات الأمان الاجتماعي، مرجع سابق، ص (١).

(3) نورينا هيرتس، السيطرة الصامتة: الرأسمالية العالمية وموت الديمقراطية، مرجع سابق، ص (٢٤).

المجتمعية. فقد سبق وتمّت الإشارة إلى أن المجتمعات الحديثة أرجعت نشوء دولة الرفاه وتبني السياسات الاجتماعية – في أحسن الأحوال – إلى الثورة الصناعية، نتيجة للآثار التي ترتبت على هذه الثورة ورغبة في التخفيف من تبعاتها. بل إن بعض الدراسات أشارت إلى أن مفهوم دولة الرفاهية لم يكن قد استقرّ في الاقتصادات الغربية – بل في أكثرها رقيّاً – حتى نهاية الحرب العالمية الثانية(1). في حين أن دولة الرفاه والرعاية في النظام الاقتصادي الإسلامي جاءت ابتداءً، فقد نشأت مع نشوء الدولة ذاتها؛ فمنذ اللحظة الأولى التي وصل فيها الرسول محمد صلى الله عليه وسلم إلى المدينة المنوّرة وبدأ بتأسيس نواة الدولة الإسلامية، كانت المؤاخاة بين المهاجرين والأنصار واحدة من أبرز مظاهر الدولة، وواحدة من الأسس التي قامت عليها الدولة، والتي لم يسبقها و لم يعقبها مثيل في تاريخ البشرية كله. وحادثة المؤاخاة هذه جعلت الأنصار يسارعون إلى قسمة ممتلكاتهم مع اخوتهم المهاجرين وجعلتهم يتوارثون فيما بينهم حتى نزل قوله تعالى: ﴿وَأُوْلُواْ ٱلْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَٰبِ ٱللَّهِ﴾(2).

ولقد كانت المؤاخاة تجربة رائدة من تجارب العدل الاجتماعي، ضرب الرسول صلى الله عليه وسلم فيها مثلا رائعا على مرونة الإسلام وانفتاحه في الظرف المناسب على أشدّ أشكال العلاقات الاجتماعية مساواة وعدلا. وردّ فيها وفق الخطاب الالهي الذي لا يحابي ولا يداجي على كل القائلين بأن الاسلام جاء لكي يمثّل اصلاحا جزئيا للمسألة الاجتماعية، لأن العصر الذي تصوغه وسائل الانتاج لم يتح له أن يتحرك لصياغة عالم جديد من العلاقات لم تسمح المرحلة الانتاجية بعد بصياغته و لم تأمر بها، وهذا الإدّعاء مخطيء من بدايته لأنه قائم على النظرية المادية التي فنّدها الاسلام وحكم عليها بالفشل(3).

---

(1) أنظر: عبد الجبار السبهاني، الأسعار وتخصيص الموارد في الإسلام، مرجع سابق، ص (٤٨٠). وما أشار إليه من مراجع بهذا الخصوص.

(2) سورة الأنفال: الآية (٧٥)، سورة الأحزاب: الآية (٦).

(3) عماد الدين خليل، **دراسة في السيرة**، مؤسسة الرسالة ودار النفائس، بيروت، الطبعة العاشرة، ١٩٨٦م، ص (١٥٤). أنظر أيضا: صالح كركر، نظرية القيمة، مرجع سابق، ص (١٢٢). (كلاهما ذكر هذه العبارات وبنفس الكلمات دون أن يشير أي منهما من أين استقياها، و لم يعرف الباحث أيهما أسبق إلى ذلك وإن كان يغلب على الظن أن العبارة تعود للدكتور عماد الدين خليل).

ومن هنا يمكن الجزم بأن نظام التكافل الاجتماعي في الإسلام يقوم على المعالجة الجذرية للمسألة الاجتماعية[1]، يبدأ بالتكافل الأسري، مروراً بتكافل أهل الحي، وصولاً إلى تكافل المجتمع ككل؛ ويقرر أن "عاطفة الأمومة وحدها تكفي في رعاية الوليد، وأن عاطفة الأبوة وحدها تكفي في النهوض له وللأم بالنفقة، ولكن الإسلام يضيف إلى العاطفة الفطرية التكليف الصريح، شأنه في ذلك شأنه في كل جوانب الحياة، إنه يَبُثُّ العقيدة، ويستثير الوجدان، ولكنه لا يدع التكاليف غامضة مبهمة، ولا يَكِلُها لمجرد الوجدان والعاطفة. وإنما يحددها بالنص ويؤيدها بالتشريع... وينسحب هذا التكافل بين أفراد الأسرة جميعاً: يقوم بالتكاليف أقربُ عاصب، ثم من يَليه، حتى يأتي دورُ ذَوي الأرحام. ويَرِثُه كذلك أقربُ عاصب، فالذي يليه، على ذات النظام. لكي يكون هنالك نوعٌ من التأمين الاجتماعي في داخل الأسرة. وذلك غير الضمانات الاجتماعية المفروضة على الجماعة وعلى الدولة"[2].

وبذلك تكون دولة الإسلام قد أقامت مجتمع التكافل الاجتماعي، والذي يعتبر لازماً من لوازم الأخوة، بل هو أبرز لوازمها، وهو شعور الجميع بمسؤولية بعضهم عن بعض، وأن كل واحد منهم حامل لتبعات أخيه، ومحمول على أخيه، يسأل عن نفسه ويسأل عن غيره[3]. وبهذا يكون الاسلام قد جعل التكافل الاجتماعي إداة رئيسة من أدوات التوزيع، وجعله هدفا دائما له حتى يعم الرفاه المجتمع في مجموعه[4].

وقد تميز التاريخ الإسلامي بمجتمع التكافل بين أفراده، وكانت تدفع رواتب تقاعدية دورية من بيت مال المسلمين للأرامل واليتامى والأطفال والعجزة والشيوخ، بغض النظر عن دينهم وعرقهم؛ إذ كانت الحاجة هي المعيار الأساس لاستحقاق هذه الرواتب، وسادت في المجتمع الإسلامي أخلاق التكافل والتضامن الاجتماعي من خلال الزكاة والوقف وكفالة الأيتام والصدقات، والعديد من الممارسات الاجتماعية الإيجابية.

---

(1) أنظر: Said Hallaq, *Individual, Society and Social Choice,* P: (95-109).

(2) سيد قطب، السلام العالمي والإسلام، مرجع سابق، ص (١٠٠).

(3) محمود شلتوت، الإسلام عقيدة وشريعة، مرجع سابق، ص (٤٣٥).

(4) عقاب أحمد أبو ناصر، **نظرية التوزيع**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع (عمان)، ودار أجنادين للنشر والتوزيع (الرياض)، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م، ص (٨٤).

المطلب الثاني: ضمانات تحقيق الرفاه في النظام الاسلامي

أولا: الكفاءة والأمثلية:

سبق وأشارت الدراسة إلى أن أحد مستلزمات الكفاءة الفنية تحقيق أكبر ناتج ممكن من الموارد المتاحة، وأن من مستلزمات الكفاءة التخصيصية أن يكون الناتج موافقا للتفضيل الاجتماعي. وعند الإشارة إلى بعض مواطن فشل السوق خلصت الدراسة إلى أن "اقتصاد السوق يعاني من البطالة والركود، كما يعاني من انحراف الانتاج وتهميش الحاجات الحقيقية للجمهور"[1]. وهو ما يعني أن الموارد المتاحة لم تُوظّف بالكامل و لم يكن الانتاج أكبر ما يمكن، وأن الموارد لم يتم تخصيصها بما يحقق أكبر قدر من الرفاهية. وعليه فإن العولمة ونظام السوق لم يحققا الكفاءة سواء الفنية أم التخصيصية، في حين أن النظام الاقتصادي الإسلامي قد أفلح بتحقيق الشرط الضروري والشرط الكافي للكفاءة الاقتصادية، وقدّم من الضمانات ما يكفل استمرارية تحقيقها على الدوام من خلال جملة أحكام كضرورة توظيف المُوارد وعدم تعطيلها، والنهى عن اكتناز المال وشرّع من الأنظمة ما يكفلها كما في الزكاة والوقف والحمى وكفارات الأيمان والنذور وصدقات التطوع والوصيات والهبات... وغيرها.

١. **الفقر والجوع**

تبين أن الشريحة الفقيرة كانت هي الشريحة الأكثر تضررا من بين شرائح المجتمع في ظل العولمة والنظام الليبرالي، كما تبين أن هذه الشريحة قد ازدادت فقراً وتهميشاً، في حين أن النظام الاسلامي قد انتصر لها وأحاطها بنوع من العناية والرعاية، وكان الفقراء والمساكين "أجدر الأفراد وأحقهم بالصدقات، وقد خصّهم الإسلام مع هذا بالإطعام الذي شرعه في أجزية الأخطاء التي يقع فيها المؤمنون؛ ككفارة اليمين، والقتل الخطأ، والإفطار في رمضان، والإعتداء على محظورات الإحرام والحرم، كما جعل لهم حقا في الغنيمة والفيء، ثم جعل إهمالهم وعدم الحض على طعامهم آية من آيات التكذيب بالدين"[2]، لقوله تعالى:

---

(1) عبد الجبار السبهاني، عدالة التوزيع والكفاءة الاقتصادية في النظم الوضعية والإسلام، مرجع سابق، ص (٢٢٣).

(2) محمود شلتوت، الإسلام عقيدة وشريعة، مرجع سابق، ص (١٠٠).

﴿أَرَءَيْتَ ٱلَّذِى يُكَذِّبُ بِٱلدِّينِ ﴿١﴾ فَذَٰلِكَ ٱلَّذِى يَدُعُّ ٱلْيَتِيمَ ﴿٢﴾ وَلَا يَحُضُّ عَلَىٰ طَعَامِ ٱلْمِسْكِينِ ﴾(1).

وبينما اختلفت مواقف الدول والمجتمعات وتباينت من قضية الفقر والتعامل معها، وكان تعاونها – في محاربة الفقر – نابعاً من المصلحة المشتركة للمجتمع الدولي الذي ينظر إلى الفقر على أنه "المحرك الذي يقف وراء جميع الأمراض الاجتماعية كالهجرة والتضخم السكاني وانتشار وباء الايدز وتدهور البيئة، بل وحتى وراء الإرهاب منذ الحادي عشر من سبتمبر (٢٠٠١م)"(2)، فقد اعتنى الإسلام بعلاج الفقر ورعاية الفقراء، وذوي الحاجة والضعف، بطريقة لم يسبق لها نظير في ديانة سماوية، ولا في شريعة وضعية، سواء ما يتعلق بجانب التربية والتوجيه، وما يتعلق بجانب التشريع والتنظيم، وما يتعلق بجانب التطبيق والتنفيذ(3)، وألقى على عاتق الدولة، مسؤولية تحقيق الضمان الاجتماعي في المجتمع منذ خمسة عشر قرناً؛ إذ لا يخلو مجتمع من المجتمعات من فقراء وأغنياء.

وحاول التشريع الاسلامي أن يسد حاجة الفقراء بجميع أنواعهم، لأن المجتمع الذي يكون غالبيته فقراء أو بائسين لا يكون مزدهرا ولا سعيدا كما أشار آدم سميث(4)، فشرع لذلك النظم الكفيلة بالقضاء على هذه الظاهرة المرضية في المجتمع؛ ولم يجعل "الخروج من إسار الفقر مسؤولية الفقراء أنفسهم"(5)، فالدولة مسؤولة مسؤولية كلية عن الفقراء والأرامل والعجزة وغيرهم ممن لا يقدرون على كفاية أنفسهم، ويحق لكل فقير أن يطالب الدولة بالإنفاق عليه إذا لم يكن هناك من ينفق عليه. وهذه المسؤولية تجعل الدولة مسؤولة عن جميع أفراد المجتمع، لأن الاسلام لا يعترف بمشكلة الفقر كأمر واقع، لذلك أوجد لها

---

(1) سورة الماعون: الآيات (١-٣).

(2) سمير أمين (محرر)، وفرانسوا أوتار (محرر)، **مناهضة العولمة: حركة المنظمات الشعبية في العالم**، ترجمة:سعد الطويل، مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤، ص (٢٢٤).

(3) يوسف القرضاوي، فقه الزكاة، مرجع سابق، ص (٥٢).

(4) تقرير التنمية البشرية للعام (٢٠٠٥م)، اللامساواة والتنمية البشرية، الفصل الثاني، ص (٥٢).

(5) سمير أمين وفرانسوا أوتار ، مناهظة العولمة، مرجع سابق، ص (٢٢٤).

الحلول الكفيلة بالقضاء عليها. والتاريخ الاسلامي يؤكد أن الدولة الإسلامية كانت تنفق من بيت مال المسلمين على الفقراء والعجزة والأرامل وغيرهم[1].

و لم ينتصر أي نظام للفقراء والمساكين كما انتصرت لهم الشريعة الاسلامية، حيث أعطت للجائع عند الضرورة أن يقاتل في سبيل حقه في الطعام الزائد عند غيره، فإن قُتل الجائع فعلى قاتله القصاص، وأن قُتل المانع فإلى لعنة الله[2]. كما لم تقف الشريعة الاسلامية عند عقوبة مانع الزكاة بالغرامة المالية، أو بغيرها من العقوبات التعزيرية، بل أوجبت سلّ السيوف وإعلان الحرب على كل فئة ذات شوكة تتمرد على أداء الزكاة[3]. كلّ هذا انتصاراً لحق الفقير المشروع بنص القرآن الكريم، لقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلۡفُقَرَآءِ وَٱلۡمَسَٰكِينِ وَٱلۡعَٰمِلِينَ عَلَيۡهَا وَٱلۡمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمۡ وَفِي ٱلرِّقَابِ وَٱلۡغَٰرِمِينَ وَفِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱبۡنِ ٱلسَّبِيلِۖ فَرِيضَةٗ مِّنَ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٞ﴾[4]، وقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ فِيٓ أَمۡوَٰلِهِمۡ حَقّٞ مَّعۡلُومٞ ﴿٢٤﴾ لِّلسَّآئِلِ وَٱلۡمَحۡرُومِ﴾[5]. وقوله تعالى: ﴿وَفِيٓ أَمۡوَٰلِهِمۡ حَقّٞ لِّلسَّآئِلِ وَٱلۡمَحۡرُومِ﴾[6]. ولعلّ هذا المنهج الرباني الفريد هو الذي أدّى إلى محو شبح الفقر من المجتمع وعم الخير والرخاء فيه كما حصل في الصدر الأول من التاريخ الاسلامي، فبعد أن كان مجتمع الرسول صلى الله عليه وسلم مجتمع الرعاة والحفاة، مجتمع الأسودين، الماء والتمر، مجتمع أكل عروق النباتات وجلود الحيوانات المحروقة والمسحوقة، أصبح المجتمع الاسلامي على عهد الخليفة الراشد الخامس عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه، رغم اتساع أطراف الدولة المسلمة مجتمع اليسر والرفاه[7].

---

(1) مصطفى العبدالله، **علم الاقتصاد والمذاهب الاقتصادية**، مطبعة الاتحاد، (د.ط)، دمشق، ١٩٨٩م - ١٩٩٠م، ص (١٩٩). أيضا: محمد فاروق النبهان، مرجع سابق، ص (٣٨٥).

(2) ابن حزم في كتابه المحلى في باب الزكاة في شرحه لحديث المسلم أخو المسلم.

(3) يوسف القرضاوي، فقه الزكاة، مرجع سابق، ص (٧٨).

(4) سورة التوبة: الآية (٦٠).

(5) سورة المعارج: الآيات (٢٤-٢٥).

(6) سورة الذاريات: الآية (١٩).

(7) صالح كركر، نظرية القيمة، مرجع سابق، ص (١١٤).

والمتتبع لموقف الإسلام من الفقر يجد أن هناك عدّة ضمانات تنبثق منها تعاليم الإسلام، لعلّ من أبرزها:

١. فريضة الزكاة التي وَضعت الفقراء في أول قائمة المستهدفين منها. قال تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلۡفُقَرَآءِ وَٱلۡمَسَٰكِينِ﴾[1]. وقد سبق وذكرت الدراسة أن الأمر لم يقف عند فرض الزكاة وترك أدائها لأهواء المكلّفين بها، وما قتال أبي بكر الصديق رضي الله عنه لمانعي الزكاة إلا خير مثال على ذلك، فعلى الرغم من الظروف التي كانت تحيط بالدولة الإسلامية آنذاك، إلا أنه أصرّ على قتال المرتدين ومانعي الزكاة، قائلا: "والله لو منعوني عناقاً(*) كانوا يؤدّونها لرسول الله لقاتلتهم على منعها"[2].

٢. كفارات الأيمان والنذور: فقد أوجبت الشريعة الإسلامية على من ينكث بيمينه أو نذره أن يكفّر عن ذلك بإطعام الفقراء والمساكين. كما في قوله تعالى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغۡوِ فِيٓ أَيۡمَٰنِكُمۡ وَلَٰكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا عَقَّدتُّمُ ٱلۡأَيۡمَٰنَۖ فَكَفَّٰرَتُهُۥٓ إِطۡعَامُ عَشَرَةِ مَسَٰكِينَ مِنۡ أَوۡسَطِ مَا تُطۡعِمُونَ أَهۡلِيكُمۡ أَوۡ كِسۡوَتُهُمۡ﴾[3]. فقد قدّم عزّ وجل إطعام المسكين على الصيام. ومثل ذلك كثير، منها كفّارة المحرم الذي يقتل الصيد متعمداً، والظهار، وغيرها، فقد جعل من كفارات ذلك إطعام الفقراء والمساكين، لقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقۡتُلُواْ ٱلصَّيۡدَ وَأَنتُمۡ حُرُمٞۚ وَمَن قَتَلَهُۥ مِنكُم مُّتَعَمِّدٗا فَجَزَآءٞ مِّثۡلُ مَا قَتَلَ مِنَ ٱلنَّعَمِ يَحۡكُمُ بِهِۦ ذَوَا عَدۡلٖ مِّنكُمۡ هَدۡيَۢا بَٰلِغَ ٱلۡكَعۡبَةِ أَوۡ كَفَّٰرَةٞ طَعَامُ مَسَٰكِينَ أَوۡ عَدۡلُ ذَٰلِكَ صِيَامٗا لِّيَذُوقَ وَبَالَ أَمۡرِهِۦ﴾[4].

---

(1) سورة التوبة: الآية (٦٠).

(*) وفي روايات أخرى (عقالاً) بدل (عناقاً)، والعناق: الأنثى من أولاد الماعز، والعقال: الحبل الذي يعقل به البعير، وقيل العقال: زكاة عام وله شواهد في اللغة، (أنظر: يوسف القرضاوي، فقه الزكاة، مرجع سابق، الجزء الأول، ص (٨٠).

(2) البخاري، الصحيح، باب: وجوب الزكاة، الجزء (٢)، الحديث رقم (١٥٥٣)، ص (٥٠٧).

(3) سورة المائدة: الآية (٨٩).

(4) سورة المائدة: الآية (٩٥).

٣. الدعوة إلى إنفاق العفو وبذل الفضل، أي ما زاد عن حاجة الإنسان، قال تعالى: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ﴾[١]. وفيما أخرجه مسلم وأبو داود والبيهقي وغيرهم، عن أبي سعيد الخدري قال: "بينما نحن في سفر مع النبي صلى الله عليه وسلم، جاءه رجل على راحلة له، قال: فجعل يصرف بصره يمينا وشمالا، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من كان معه فضل ظهر فليعد به على من لا ظهر له، ومن كان له فضل من زاد فليعد به على من لا زاد له، قال: فذكر من أصناف المال ما ذكر، حتى رأينا أنه لا حقّ لاحد منّا في فضل"[٢]. وقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: لو استقبلت من أمري ما استدبرت لأخذت فضول أموال الأغنياء فقسمتها على فقراء المهاجرين.

٤. محاسبة المجتمع على التقصير تجاه الآخرين، فلم يقف الأمر عند الدعوة لإنفاق العفو وبذل الفضل، بل إن الاسلام يحاسب المجتمع على التقصير في سدّ حاجة المحتاجين، لقوله صلى الله عليه وسلم: "ما آمن بي من بات وجاره إلى جنبه جائع وهو يعلم"[٣]. وقوله أيضا: "أيّما أهل عرصة باتوا وفيهم امرؤ جائع فقد برئت منهم ذمة الله"[٤]. ويؤثر عن (عمر بين الخطاب) رضي الله عنه قوله: "لو أصاب الناس السَنَةَ[*] لأدخلت على أهل كل بيت مثلهم، فإن الناس لم يهلكوا على أنصاف بطونهم"[٥]. واستنبط (المناوي) في فيض القدير "أن السلطان في المسغبة[*] يفرّق

---

(1) سورة البقرة: الآية (٢١٩).

(2) مسلم، الصحيح، باب: استحباب المواساة بفضول الأموال، الجزء (٣)، الحديث رقم (١٧٢٨)، ص (١٣٥٤).

(3) الطبراني، المعجم الكبير، الجزء (١)، الحديث رقم (٧٥١)، ص (٢٥٩).

(4) الامام أحمد، المسند، الجزء (٢)، الحديث رقم (٤٨٨٠)، ص (٣٣). قال شعيب: إسناده ضعيف.

(*) السنة (بفتح السين والنون): المجاعة والشدة.

(5) صالح كركر، نظرية القيمة، مرجع سابق، ص (١٣٠).

واستنبط (المناوي) في فيض القدير "أن السلطان في المسغبة(*) يفرّق الفقراء على أهل السعة بقدر ما لا يحيق بهم"[١].

٥. مراعاة ضوابط الإستهلاك من حيث الأولوية، حيث قرّر الفقهاء أن "لا يراعى تحسيني إذا كان في مراعاته إخلال بحاجي، ولا يراعى حاجي إذا كان في مراعاته إخلال بضروري"[٢].

٦. تطهير نفوس الأفرد والجماعات من الشح والإسراف والترف، فقد أعدّ الإسلام النفوس للبذل والعطاء في القيام بحق الله وحق الناس، وكان له في ذلك من أساليب الترغيب في البذل والترهيب من الضن ما يملأ قلب المؤمن بمبدأ التضحية، وأنها سبيل الله في الحياة الطيبة التي تكفل للفرد والجماعة سعادة الدنيا والآخرة [٣]. وقد قرن عزّ وجلّ بين الإيمان والإنفاق وإطعام الفقير في أكثر من موقع.

٧. ربطُ الإنفاق بالأجر الدنيوي فضلا عن الأجر الأخروي، ورفعُ مكانة الإنفاق والبذل والعطاء في سبيل الله، ويذكر في هذا المقام أن القرآن وحده قد حثّ على الإنفاق في أكثر من سبعين آية تصف الانفاق والمنفقين بأحسن الأوصاف مبشرة إياهم بخير الجزاء يوم القيامة[٤]. قال تعالى: ﴿ مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَٰعِفَهُۥ لَهُۥ ﴾[٥]. وقوله تعالى: ﴿مَّثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ كَمَثَلِ

(*) المسغبة: أشد أنواع المجاعة.

(1) محمد بن عبد الرؤوف تاج العارفين المناوي، **فيض القدير في شرح الجامع الصغير**، الجزء (٤)، المكتبة التجارية، مصر، (د.ط)، ١٣٥٦هـ، ص (٣٥٠).

(2) محمد فاروق النبهان، الاتجاه الجماعي في التشريع الاقتصادي الاسلامي، مرجع سابق، ص (١٢٦).

(3) محمود شلتوت، الإسلام عقيدة وشريعة، مرجع سابق، ص (٢٦١).

(4) صالح كركر، نظرية القيمة، مرجع سابق، ص (١١٦).

(5) سورة البقرة: الآية (٢٤٥)، سورة الحديد: الآية (١١).

﴿... حَبَّةٍ أَنۢبَتَتۡ سَبۡعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنۢبُلَةٖ مِّاْئَةُ حَبَّةٖۗ وَٱللَّهُ يُضَٰعِفُ لِمَن يَشَآءُۚ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ﴾(1).

٨. تهيئة الكون وتذليله للبشرية: حتى يتمكن الإنسان من القيام بواجب الخلافة، وعبادة الله، والانتفاع بما في الكون واستغلاله، قال تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِي خَلَقَ لَكُم مَّا فِي ٱلۡأَرۡضِ جَمِيعٗا﴾(2)، وقوله تعالى: ﴿أَلَمۡ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ سَخَّرَ لَكُم مَّا فِي ٱلۡأَرۡضِ وَٱلۡفُلۡكَ تَجۡرِي فِي ٱلۡبَحۡرِ بِأَمۡرِهِۦ وَيُمۡسِكُ ٱلسَّمَآءَ أَن تَقَعَ عَلَى ٱلۡأَرۡضِ إِلَّا بِإِذۡنِهِۦٓۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِٱلنَّاسِ لَرَءُوفٞ رَّحِيمٞ﴾(3)، وقوله تعالى: ﴿أَلَمۡ تَرَوۡاْ أَنَّ ٱللَّهَ سَخَّرَ لَكُم مَّا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ وَأَسۡبَغَ عَلَيۡكُمۡ نِعَمَهُۥ ظَٰهِرَةٗ وَبَاطِنَةٗۗ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِي ٱللَّهِ بِغَيۡرِ عِلۡمٖ وَلَا هُدٗى وَلَا كِتَٰبٖ مُّنِيرٖ﴾(4). فالأرض مذلّلة بظاهرها وباطنها للبشرية كلها، والناس متساوون في الإفادة منها دون تمييز بين فئة وفئة، أو أمة وأخرى.

٩. إخبار الإنسان أن رزقه مودع في هذه الأرض، كما يفهم من قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِي جَعَلَ لَكُمُ ٱلۡأَرۡضَ ذَلُولٗا فَٱمۡشُواْ فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُواْ مِن رِّزۡقِهِۦۖ وَإِلَيۡهِ ٱلنُّشُورُ﴾(5).
وقد أخبر الله عز وجل في آيات أخر أن هذا الرزق موجود في هذه الأرض كما في قوله تعالى: ﴿وَقَدَّرَ فِيهَآ أَقۡوَٰتَهَا فِيٓ أَرۡبَعَةِ أَيَّامٖ سَوَآءٗ لِّلسَّآئِلِينَ﴾(6).

---

(1) سورة البقرة: الآية (٢٦١).
(2) سورة البقرة: الآية (٢٩).
(3) سورة الحج: الآية (٦٥).
(4) سورة لقمان: الآية (٢٠).
(5) سورة الملك: الآية (١٥).
(6) سورة فصلت: الآية (١٠).

١٠. كفالة الرزق والمعاش لجميع الخلق دون استثناء: قال تعالى: ﴿ وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ۝٥٦ مَآ أُرِيدُ مِنْهُم مِّن رِّزْقٍ وَمَآ أُرِيدُ أَن يُطْعِمُونِ ۝٥٧ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ ﴾[1]. والمخلوقات مدعوّة لتحصيل هذا الرزق وعليها أن تُعمل عقلها وفكرها لتحصل عليه.

١١. المساواة في الكرامة الإنسانية: فقد ساوى الله تعالى بين البشر في أصل الخليقة، فخلقهم من أم وأب واحد، لا فضل لجنس على جنس، ولا كرامة لإنسان على آخر لقوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِىٓ ءَادَمَ وَحَمَلْنَٰهُمْ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَفَضَّلْنَٰهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا ﴾[2]. وقد اقتضت الكرامة الإنسانية تمتعهم بالرزق والسعي لتحصيله دون اعتبار لغني أو فقير، ودون اعتبار لآحاد أو جماعات.

وعليه فإن فهم هذه الضمانات لا يعني أن الإسلام لا يؤمن بالتفاوت بين البشر في الكسب والمهارة والقدرات العقلية. قال تعالى: ﴿ أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ ۚ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُم مَّعِيشَتَهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۚ وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَٰتٍ لِّيَتَّخِذَ بَعْضُهُم بَعْضًا سُخْرِيًّا ۗ وَرَحْمَتُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ ﴾[3]. فكان من الطبيعي أن يوجد في الناس الغني والفقير، فالغنى والفقر ليس ممنوعا في منطق الإسلام إذا كان الأمر لا يرجع إلى الاستغلال أو بسبب استخدام الوسائل غير المشروعة، أو الإثراء على حساب الآخرين.

---

(1) سورة الذاريات: الآيات (٥٦-٥٨).

(2) سورة الإسراء: الآية (٧٠).

(3) سورة الزخرف: الآية (٣٢).

٢. العمل والبطالة

كانت البطالة سمة من سمات نظام السوق، وهي مرتبطه بهيكله[١]، فعلى الرغم من أن العولمة قامت على أسس كان من بينها فتح الحدود بين الدول، بهدف تسهيل انتقال الأيدي العاملة، إلا أنها لم تفلح في الحد من معدلات البطالة، بل فاقمت من حجم المشكلة طولاً وعرضاً. وقد تبين في الفصل الثالث أن معدلات البطالة قد ارتفعت إلى أرقام غير مسبوقة على كافة الصعد والمستويات، وانخفضت معدلات الأجور إلى درجة لا تكاد تكفي لسدّ الرمق، فضلاً عن تسريح أعداد غفيرة كانت إلى حدّ قريب تجد فرصةً للعمل. حتى باتت واحدةً "من أبرز مثالب النظام الاقتصادي الحر عجزه عن تأمين فرصة العمالة لجميع المؤهلين لها"[٢].

وقد أشارت منظمة العمل الدولية إلى تفاقم هذه المشكلة بقولها: "رغم سنوات من الجهود، فانه لا تبدو أية دلالة على تحسن هذه الحالة؛ بل أننا نجد على العكس من ذلك أن كثيراً من البلدان التي كان في مقدورها الإبلاغ عن نجاحها في ساحة العمالة منذ سنوات قليلة أصبحت الآن تواجه مشاكل جديدة. فقد عادت البطالة إلى الظهور في بلدان شرق آسيا. وتواجه البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في أوروبا الوسطى والشرقية مشاكل عنيدة تتعلق بسوق العمل. ويمكن أن يلاحظ في أمريكا اللاتينية ارتفاع في مستوى البطالة واطراد في اكتساب العمل الطابع غير النظامي، في أن معاً. ولا تزال مشاكل العمالة في أفريقيا مستعصية على الحل. وارتفع مستوى العمالة في بعض البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، لا سيما في الولايات المتحدة، ولكن البطالة المرتفعة ما زالت سائدة في بلدان أخرى منها[٣].

فالعولمة والحالة هذه لم تُحَسِّن من وضع الطبقة العاملة، و لم تكن أرحم بحالة العمال من الحضارات القديمة، والأنظمة الاقتصادية الأخرى؛ وكانت طبقة العمال هي الأكثر

---

(1) أحمد عبد العزيز النجار، **نحو استراتيجية جديدة للتنمية الاقتصادية في الدول النامية**، (د.ن)، الخرطوم، ١٩٦٩م، ص (٢٠).

(2) جون موريس كلارك، المؤسسات الاقتصادية وعلاقتها بالرفاه الإنساني، مرجع سابق، ص (٢٤٢).

(3) أنظر تقرير منظمة العمل الدولية، الموقع على شبكة الإنترنت:
http://www.ilo.org/public/arabic/region/arpro/beirut/employment/index.htm

تضرراً على مرّ العصور. فقد أجمعت كل الحضارات تقريبا على احتقار العمال، وحشرهم في أوضع فئة في مجتمعاتها، وحتى الشيوعية رغم أن نظريتها قامت على محو الطبقية وسيادة العمال في كل الأمور، إلا أن واقع الدول الشيوعية إلى حد الآن فنّد ذلك، وجعل من العامل الحقيقي أداة إنتاج كبقية الأدوات، لا اعتبار لها ولا تساهم في اتخاذ القرار، ولا حتى تستشار فيه؛ فالعمال في المجتمعات الماركسية يقادون كقطيع الحيوانات ويأكلون ما أمكن ليتهيأوا للإنتاج أكثر، وينتجون ليأكلوا أقل من انتاجهم، ويتركوا القسط الأكبر من ذلك للدولة تستنـــزفه لقضاء مصالحها المختلفة التي قد تتناقض في العديد من الحالات مع مصالح العمال أنفسهم(١).

غير أن وضع العمل والعمال في النظام الاسلامي، مختلفٌ تماماً، فقد أولى الإسلامُ العملَ أهميةً خاصةً، واهتم به كما لم يهتم به أيُّ نظامٍ آخر. فمن ناحية أمر بالعمل بقوله تعالى: ﴿ وَقُلِ ٱعْمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾(٢). ومن ناحية أخرى حَضّ على اتقان العمل، لقوله صلى الله عليه وسلم: "ان الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه"(٣). كما واعتبر الاسلام العمل الوسيلة الأولى للارتزاق، والدعامة الأساسية للإنتاج، والعنصر الفعّال في كل طرق الكسب التي أباحها الإسلام، بل هو أبرّ طرق الكسب وأطيبها(٤). وأوجد له من الضمانات ما لم يوجده أي نظام آخر لا في الحضارات القديمة ولا في النظم الحديثة. فقد "أحاط الشرع حقّ الأجير بضمانات متعددة هي: الرضا والعدالة أو الكفاءة والعرف"(٥).

ونظر الإسلام إلى الإنسان عموما، والعامل على وجه الخصوص، نظرة تكريم، واعتبره خليفة الله في الأرض. قال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ

---

(1) صالح كركر، نظرية القيمة، مرجع سابق، ص (٢٣٥).

(2) سورة التوبة: الآية (١٠٥).

(3) أبو يعلى، المسند، الجزء (٧)، الحديث رقم (٤٣٨٦)، ص (٣٤٩).

(4) سعيد أبو الفتوح محمد بسيوني، الحرية الاقتصادية في الإسلام وأثرها في التنمية، مرجع ســابق، ص (٣٤٤-٣٤٥).

(5) عبد الوهاب المصري، في العدالة الاقتصادية: توزيع الدخل في الاسلام، **نهــج الإســلام**، وزارة الأوقــاف، الجمهورية العربية السورية، العدد (٨٣)، السنة (٢٢)، كانون أول، ٢٠٠٠م، ص (٥٢-٥٥).

خَلِيفَةً ﴾[١]. وخلافة الله لا تتم إلا بالعمل الصالح، فإذا نكص عن القيام بهذه المهمة اعتبر عاصياً، وفي هذا المعنى يقول سيد قطب رحمه الله: "وفق التصور الاسلامي يعتبر الإنسان الذي لا يفجّر ينابيع الأرض ولا يستغل طاقات الكون المسخّرة له، عاصيا لله، ناكلا عن القيام بالوظيفة التي خلقه الله لها... ومعطّلا لرزق الله الموهوب للعباد... وهكذا يخسر الآخرة لأنه خسر الدنيا"[٢].

وإذا كان النظام الرأسمالي قد بخس العمل حقّه – شأنه في ذلك شأن النظام الشيوعي – وتميّزت الحضارات القديمة بصدق المقولة: "بقدر ما كان العمل البشري هو المنبع الأساس لكل الثروات بقدر ما كانت الثروة تعود لغير العمال"[٣]. فقد ألحّ الإسلام على أن يعود مردود العمل كاملا إلى العامل وشنّع على سرقة العامل. ومكّن الاسلام العامل من وسائل عديدة تمكنه من الحصول على ثمرة عمله كاملة؛ فمنحه حق ابرام عقد العمل، بكل ما يحتويه من شروط، ومكّنه من تملك ثمرة عمله ملكية فردية، وعمل الاسلام على حماية تلك الملكية. كما فَرَضَ على الدولة توفيرَ وسيلةِ الانتاج للعامل إذا كان هذا الأخير لا يمتلكها حتى لا يقع استغلالَهُ من طرفِ مالكِ وسيلةِ الانتاج الذي يستأجره في استخدامها[٤]. وعلى سبيل المثال، فقد أوضحت (جوان روبنسون) كيف أن العامل يتعرض للاستغلال في ظل النظام الرأسمالي بسبب قيام الاحتكار في سوق المدخلات كما في سوق بيع الناتج، كما في الشكل الذي يظهر بالملحق رقم (٤) في نهاية الدراسة.

وفيما يتعلق بحماية العمال وحقوقهم، تجدر الإشارة إلى أن المجتمعات الحديثة كانت قد لجأت لتحقيق ذلك من خلال النقابات العمّالية[*]، وهذه النقابات حديثة النشأة نسبياً، حيث أشارت بعض الدراسات إلى أن ظهور النقابات العمالية بالمعنى المألوف لم يظهر إلا

---

(1) سورة البقرة: الآية (٣٠).

(2) سيد قطب، في ظلال القرآن،مرجع سابق، ج (٢).

(3) صالح كركر، نظرية القيمة، مرجع سابق، ص (٢٨٩).

(4) المرجع السابق، ص (٢٩١).

(*) النقابة: اتحاد مستديم من العمال الأجراء لحماية وتقدم حياة أفراده في العمل، وتقوم على الرغبة التعاونية بين أفرادها وراء غرض مشترك. أنظر: مهدي حسن زويلف، إدارة الأفراد والعلاقات الاقتصادية، دار المثنى للطباعة والنشر، بغداد، الطبعة الثانية، ١٩٨٦م، ص (٢٩٤).

بعد عام (١٧٠٠م)، وكانت الدوافع وراء ذلك مصدرها القلق الناجم عن التنافس الصناعي، ورغبة العامل في الحصول على اكتساب معلومات فنية تساعد على تقدم الصناعة[1]. كما أشير إلى أن أقدم النقابات ظهوراً إلى حيّز الوجود ربما كانت في أمريكا اللاتينية وجاءت مصاحبةً للنضالات التي قادتها في الأرجنتين والمكسيك والبرازيل وشيلي وبيرو وكولومبيا وفنزويلا مع تطور التصنيع[٢]. ولكن منذ أعوام السبعينات، وبفضل تطور الديمقراطية، فقد شهدت ولادة نشاط نقابي جديد أكثر استقلالية، وأقل بيروقراطية

في حين قام النشاط النقابي في المجتمع الإسلامي[*] على أساس التعاون على البر والتقوى منذ البداية، وكانت طبيعة هذا النشاط تختلف تماما عن طبيعة النشاط النقابي الذي أفرزه الوضع الاقتصادي والاجتماعي الذي حصل بعد قيام الثورة الصناعية في أوروبا الغربية. فقد فرض نمط الانتاج الرأسمالي – الذي تكون فيه فئة قليلة من الرأسماليين مالكة لوسائل الانتاج، في حين تكون فئة عريضة جدا من العمال مستأجرة من طرف الأولين أو تعيش بطالة على أمل أن تجد شغلا – أن يقوم النشاط النقابي على فكرة التناقض والصراع بين الطبقتين، طبقة ملاك وسائل الانتاج التي تحاول أن تجني من العامل أعلى مستوى من الربح ولا تعطيه الا الشيء القليل الذي يجدد له حيويته ومقدرته على العمل (كما في قانون الأجر الحديدي)[**]، وطبقة العمال التي لا تملك إلا سواعدها المفتولة والتي تسعى بتكتّلها ونضالها الموحد إلى أن تحصل على نصيبها من عملية الانتاج كاملا أو قريبا من الكمال، وبعبارة أخرى، قام النشاط النقابي في الدول الرأسمالية ليحدّ من استغلال الرأسماليين الفاحش للعمال، هذا الاستغلال الذي تعتبره الرأسمالية شرعيا بل مثّل احدى الركائز الأساسية التي قام عليها النظام الرأسمالي، فهذا الأخير يركز على حرية التملك وحرية الاستغلال وحرية الاستهلاك للأفراد[٣].

---

(1) مهدي حسن زويلف، **إدارة الأفراد والعلاقات الاقتصادية**، دار المثنى للطباعة والنشر، بغداد، الطبعة الثانية، ١٩٨٦م، ص (٢٩٥) و (٣١٠).

(2) سمير أمين، وفرانسوا أوتار، مناهضة العولمة، مرجع سابق، ص (١٤٤).

(*) للمزيد عن أصل وجذور النشاط النقابي في الاسلام أنظر: صالح كركر، نظرية القيمة، مرجع سابق، ص (٢٨٤-٢٨٧).

(**) قانون الأجر الحديدي لريكاردو.

(3) صالح كركر، نظرية القيمة، مرجع سابق، ص (٢٨٥).

وعلى الرغم من أن العمالة تمثل العنصر الجوهري في ولاية منظمة العمل الدولية – على حدٍّ تعبير المنظمة – وبدون العمالة المنتجة، يظل هدف بلوغ مستويات لائقة من العيش والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتحقيق الذات، أمراً من قبيل الوهم[1]، إلا أن المجتمعات الحديثة لجأت إلى حماية حقوق العمال من خلال النقابات العمالية، التي لم تفلح في منع استغلالهم وهضم حقوقهم، في حين شرّع الإسلام من الضمانات ما يحفظ هذه الحقوق، كما لم يحفظها أي نظام أرضي، وتتمثل هذه الضمانات في:

١. تعبئة الموارد البشرية ومنع تعطلها، فإذا كان البعضُ قد اعتبر العملَ أمراً أساسياً في حياةِ الناسِ باعتبارِه أهمَّ مصدرٍ للثروةِ، واعتبروه ضرورياً وواجباً في حياة المجموعة التي يتمتعُ أفرادُها بسلامة الجسم والعقل[٢]. فقد مجّد الإسلام العمل، خاصة اليدوي منه، وحثّ عليه وجعله واجباً شرعيا في حدود معينة، وجعل الحرف جميعها من فروض الكفاية، وأكّدت سنته صلى الله عليه وسلم القولية والعملية ذلك[٣]. أما شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله، فقد ذهب إلى أكثر من تمجيد العمل والحث عليه، ليجعل منه أمرا واجبا شرعا، تكون كل الأمة آثمة إذا وقعَ اهمالُ شيء منه تحتاجه. وهو يخرجُ من فكرةِ وجوبِ العملِ وكونِهِ فرضُ كفايةٍ بنتيجتينِ هامتين: الإجبارُ على العمل حين الضروروة بتدخلٍ من ولي الأمر، وتحديدُ الأجرةِ لئلا يتحكم أحدُ الفريقين بالآخر. ويؤكد على أنه إذا كان الناسُ محتاجين إلى فلاحةِ قومٍ أو نساجتهم أو بنائهم صار هذا العملُ واجباً، يجبرهم وليُّ الأمرِ عليه إذا امتنعوا عنه بعِوَضِ المثلِ، ولا يمكنهم من مطالبة الناس بزيادةٍ عن عِوَضِ المثل، ولا يمكن الناس من ظلمهم بأن يُعطوهم دون حقهم[٤]. إذن يُستشفّ من ذلك أن العامل لن يبخس حقّه ولن يظلم في أجره

(1) أنظر تقرير منظمة العمل الدولية، في الموقع على شبكة الإنترنت، سبق ذكره.

(2) صالح كركر، نظرية القيمة، مرجع سابق، ص (١٦١).

(3) عبد الجبار السبهاني، **الوجيز في الفكر الاقتصادي الوضعي والإسلامي**، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م، ص (٢٥٢).

(4) أنظر: ابن تيمية، **الحسبة في الاسلام**، تحقيق: سيد بن محمد أبي سعدة، مكتبة دار الأرقم، الكويت، ١٣٠٣هـ-١٩٨٣م. أيضاً: صالح كركر، نظرية القيمة، مرجع سابق، ص (١٥٩-١٦٠).

وسوف يكون أجره مساوياً لأجر أقرانه في الصنعة أو الحرفة. وهذه الضمانة تقود إلى الضمانة التالية.

٢. كفاية الأجر، وضمان حدّ أدنى من الأجور للعامل، فالأجور في الاسلام تتحدد حسب القاعدة العامة المستندة إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَٰنِ ﴾(١)، والعدل هنا هو توفير وسائل العيش للعامل(٢)، ويجب أن تغطي كل الحاجات الاساسية للأجير من مسكن ومأكل ومشرب وزوجة ونقل وأدوات منزلية وغيرها(*).وقد جاء في الأثر عنه صلى الله عليه وسلم قوله: "من ولي لنا عملا وليس له منزلا فليتخذ منزلا، أو ليست له زوجة فليتزوج، أو ليس له خادما فليتخذ له خادما، أو ليس له دابة فليتخذ دابة" ويجب أن يكون مستوى الأجور مقارناً بالإنتاج بحيث لا يؤدي إلى تكديس الثروة بين أيدي فئة قليلة من الناس، من كبار الملاّك، كما هو الحال في الدول الغربية المصنّعة في ظل النظام الرأسمالي، أو بين يدي الدولة كما هو الحال في الدول الاشتراكية. وذلك مصداق قوله تعالى: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةًۢ بَيْنَ ٱلْأَغْنِيَآءِ مِنكُمْ ﴾(٣)، وتختلف هذه الرؤية الاسلامية التي أنصفت الاجير وأعطته حقه كاملاً وراهنت على التنمية على أساس العدل الاجتماعي وتقريب الشقة بين مختلف أفراد المجتمع، عن الرأسمالية التي ضحّت بمصلحة العمّال والفقراء(٤). ومما تجدر الإشارة إليه أن الدراسة كانت قد أشارت إلى أن النظم

---

(1) سورة النحل: الآية (٩٠).

(2) طاهر عبد المحسن سليمان، **علاج المشكلة الاقتصادية في الإسلام**، (د.ن)، (د.م)، الطبعة الأولى، ١٩٨١م، ص (٧٥).

(*) قرر معظم علماء الشريعة أنه يجوز أن يكون الأجر على منفعة من منافع الأبدان أقل من المقدار الذي يغطي الحاجات الأساسية للأجير، لكن في هذه الحالة من واجب المجتمع دولة أو أفرادا أن يوفّروا لذلك الأجير بقية ما يحتاجه مثلما يجب على المجتمع توفير الحاجيات للعاطلين الذين لم يجدوا شغلا رغم سعيهم لايجاده، وكذلك للعاجزين عن العمل. أنظر: صالح كركر، نظرية القيمة، مرجع سابق، ص (٢٧٠).

(3) سورة الحشر: الآية (٧).

(4) صالح كركر، نظرية القيمة، مرجع سابق، ص (٢٧١).

الرأسمالية واقتصاد السوق محكومة بتحقيق أقصى ربحية اقتصادية، وبالتالي فإنها تقوم بتوظيف عوامل الانتاج إلى الوقت الذي يتساوى فيه أجره مع انتاجيته الحدية بغض النظر عن كفاية هذا الأجر أو عدم كفايته، في حين ينظر الإسلام الى كفاية الأجر المعطى للعامل، وهو بذلك ينظر إلى ما هو أبعد من الربحية الاقتصادية التي يحكم بها نظام السوق، ويهدف إلى تحقيق الربحية الاجتماعية واستقرار المجتمع. وقد أشارت بعض الدراسات إلى أن "هناك نظرية تقول بأن ارتفاع الأجور يؤدي إلى زيادة العمالة، لأنها تزيد في توزيع القوة الشرائية وفي تنوعها"[١].

٣. ربط العمل بالإيمان، ويتضح ذلك من خلال استعراض الآيات القرآنية، حيث وردت لفظة العمل ومشتقاتها في القرآن الكريم في حوالي ثلاثمائة وستين آية[٢]، وفي معظم هذه الآيات وردت لفظة العمل إلى جانب لفظة الإيمان، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾[٣]. ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل إن الشريعة الإسلامية قد جعلت بعض الذنوب لا يكفّرها إلا العمل، لقوله صلى الله عليه وسلم: "إن من الذنوب ذنوبا لا يكفّرها إلا الهمّ بطلب المعيشة"[٤]. وجاء في الحديث "إن الله يحب العبد المؤمن المحترف"[٥]. وقوله صلى الله عليه وسلم: "كالاً من تعبه". وقوله صلى الله عليه وسلّم: "هاتان يدان يحبهما الله ورسوله". وقوله صلى الله عليه وسلّم: "ما أكل أحد طعاماً قط خيراً من أن يأكل من عمل يده"[٦].

---

(1) جون موريس كلارك، المؤسسات الاقتصادية وعلاقتها بالرفاه الإنساني، مرجع سابق، ص (٢٢٩).

(2) أنظر: محمد فؤاد عبد الباقي، المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، مرجع سابق.

(3) سورة البقرة: الآية (٢٧٧)، سورة يونس: الآية (٩)، سورة هود: الآية (٢٣)، سورة الكهف: الآية (٣٠) و (١٠٧)، سورة مريم: الآية (٩٦)، سورة لقمان: الآية (٨)، سورة فصلت: الآية (٨)، سورة البروج: الآية (١١)، سورة البينة: الآية (٧).

(4) الطبراني، **المعجم الأوسط**، الجزء (١)، الحديث رقم (١٠٢)، ص (٣٨). وهو خبر موضوع كما في مجمع الزوائد، الجزء (٤)، الحديث رقم (٦٢٣٩)، ص (١٠٩).

(5) الألباني، **الجامع الصغير وزياداته**، الحديث رقم (٣٦٢٧)، ص (٣٦٣). وهو ضعيف.

(6) البخاري، **الصحيح**، باب: كسب الرجل وعمل يده، الجزء (٢)، الحديث رقم (١٩٦٦)، ص (٧٣٠).

٤. إعطاء الفقير القادر على العمل أصلاً انتاجيا، إذ من المتفق عليه بين فقهاء الشريعة الاسلامية جوازُ إخراجِ جزء من الزكاة على شكل أصول انتاجية تمكّن الفقير من مواصلة الكسب(١)، واستندوا إلى ذلك بما حدث مع الرجل الذي جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم يسأله، فأعطاه النبي فأساً وأرشده أن يذهب فيحتطب(٢).

٥. التعجيل بدفع الأجر وعدم تأخيره، فقد روي عن أبي هريرة رضي الله عنه عن الرسول صلى الله عليه وسلم أنه قال: "أعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه، وأعلمه أجره وهو في عمله"(٣). وقد ألحّت هذه الأحاديث الشريفة على التعجيل بتسليم الأجر لأن العامل لم يعمل إلا لحاجته إلى المال، فلا يجوز إذن تأخير الأجر عن إتمام العمل والإضرار بمصالح العامل(٤). كما لا تجوز المماطلة في حقّ الأجير، أو استيفاء منفعة منه بغير عوض. وذهب فقهاء المسلمين للقول بأن من استخدم عاملاً بغير أجره فكأنما استعبدهُ، أخذاً بحديث قدسيٍ اعتبر آكل جهد العامل بمثابة من باع حراً وأكل ثمنه(٥)، فقد روي عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: قال الله عزّ وجلّ: "ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة، ومن كنت خصمه خصمته: رجل أعطي بي ثم غدر، ورجل باع حرّاً وأكل ثمنه، ورجل استأجر أجيراً فاستوفى منه و لم يُوَفِّه أجره"(٦).

٦. معلومية الأجر، بحيث يعرف العامل أو الأجير مقدار الأجر الذي سيحصل عليه لقاء عمله، حتى لا يُبخَس حقّهُ، كما جاء بالحديث السابقِ ذِكرُهُ، وتتضمن معلومية الأجر

---

(1) أبو الحسن علي بن محمد الماوردي، **كتاب الأحكام السلطانية**، دار الفكر، بيروت، (د.ت)، (د.ط). أيضاً: عبد الحميد الغزالي، الانسان أساس المنهج الاسلامي في التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص (١٣-١٤).

(2) البخاري، الصحيح، باب الاستعفاف في المسألة، الجزء (٢)، الحديث رقم (١٤٠١)، ص (٥٣٥).

(3) سنن البيهقي الكبرى، الجزء (٦)، الحديث رقم (١١٤٣٤)، ص (١٢٠).

(4) صالح كركر، نظرية القيمة، مرجع سابق، ص (٢٧٥).

(5) عبد الوهاب المصري، في العدالة الاقتصادية: توزيع الدخل في الاسلام، **نهج الإسلام**، وزارة الأوقاف، الجمهورية العربية السورية، العدد (٨٣)، السنة (٢٢)، كانون أول، ٢٠٠٠م، ص (٥٢-٥٥).

(6) البخاري، الصحيح، باب: إثم من باع حرا، الجزء (٢)، الحديث رقم (٢١١٤)، ص (٧٧٦).

أن يكون الأجر معتمداً على الحرية والرضا والطواعية، فلا يجوز الإكراه على العمل، ولا إلحاق الظلم بالأجير.

٧. إعانة العامل وعدم تكليفه فوق طاقته، حيث تقتضي القيم الاسلامية أن يَعتبر أرباب العمل المستخدَمين بمثابة أعضاء في أسرهم، وهذا يقتضي معاملة المسلمين باحترام ورأفة وضمان رفاهيتهم[1]. حتى الأرقاء الذين كانوا يعملون تحت إمرة أسيادهم نظر إليهمُ الإسلامُ نظرةً إنسانية، وطلب من أسيادهم أن لا يُكلّفوهم مالا يُطيقون، وطلب منهم إعانتهم إن هم كلّفوهم بشيء من ذلك، كما جاء في قوله صلى الله عليه وسلم: "فإذا كلّفتموهم فأعينوهم". فالتكليف لا يكون إلا في دائرة قدرة الإنسان وطاقته، والقاعدة الشرعية أنه لا تكليف إلا بالمستطاع[٢].

٨. توجيه الناس للاقتداء بالأنبياء، فإذا كان الأنبياء وهم أكرم الخلق على الله قد اتخذوا لهم حرفاً يعتاشون بها، فالأولى بأفراد المجتمع أن يقتدوا بهم. وقد أشارت آيات القرآن الكريم إلى أن الأنبياء اتخذوا حرفاً، فعلى سبيل المثال كان داود عليه السلام يصنع الدروعَ ويصنعُ الخوصَ وكان يأكل من عمل يده، وكان آدم حراثاً، ونوح نجاراً، ولقمان خياطاً، وطالوت دباغاً وقيل سقاءً، فالصنعة يكفُ بها الانسانُ نَفسَهُ عن الناس ويدفع بها عن نفسه الضرر والبأس[٣].

(1) محمد عمر شابرا، الإسلام والتحدي الاقتصادي، مرجع سابق، ص (٣٠٩).

(2) سعيد أبو الفتوح محمد بسيوني، الحرية الاقتصادية في الإسلام وأثرها في التنمية، مرجع سابق، ص (٣٤٤).

(3) صالح كركر، نظرية القيمة، مرجع سابق، ص (١٥٢).

ثانيا: نظام التوزيع:

على الرغم من الانتكاسات المتعددة التي طالت الأفراد والمجتمعات في ظل العولمة، في جميع مناحي الحياة، إلا أن نظام التوزيع كان الأكثر انتكاسة علـــى الإطـــلاق؛ ذلـــك أن التفاوت بين الأغنياء والفقراء بدا صارخاً، سواء أكان ذلك علـــى مـــستوى الأفـــراد أم المجتمعات أم الدول، وحضيت بالمكاسب فئة ضئيلة العدد، كانت قـــد خـــسرتها البقيـــة المتضررة، الأمر الذي حجّم من رفاهية الأفراد والمجتمعات. وقد "كشفت بعض الدراسات عن وجود خلل في توزيع الثروة والأصول الرأسمالية، وبدلا من تهذيب هذا الخلل بضرائب عقلانية عادلة، أو شبكات أمان اجتماعي فاعله، هناك تزايد في الاســـتقطاب، وتزايـــد في معدلات الفقر وآليات الإفقار والاستبعاد الاجتماعي"[(١)]. وتبين أن العولمة قد سببت ظلما اجتماعياً باعتراف علماء الغرب[(٢)].

وتبين أن الرأسمالية قد انحازت في توزيعها للثروات إلى الطبقة المالكة لوسائل الانتاج، فمعظم قوانين المعاملات الاقتصادية في البلاد الرأسمالية تأتي لتعزز جانب الأثريـــاء علـــى حساب العمال والمعدمين، وهذا التصرف يأتي نتيجة لما تراه الأيديولوجية الرأسماليـــة مـــن ضرورة تكديس الثروات بين أيدي عدد قليل من الناس المعروفين بمهاراتهم في إيجاد المجالات الجيدة للاستثمار وتحقيقها وإنجاحها، فتستعمل تلك الثروات في الاستثمارات عوضا عـــن استعمالها في الاستهلاك لو قدّر لها أن سُلّمت إلى ضِعاف الحـــال[(٣)]. ومـــن هنـــا ذهـــب (إدجورث Edgeworth) للقول: "لكي تعظم رفاهية المجتمع ومنفعته الكلية ينبغي أن يعطى الارستقراطيون دخولا أكثر مما يعطى العوام، لأن الأولين حساسون... فهم آلات استمتاع كفوءة بعكس أفراد الطبقات الدنيا"[(٤)].

---

(1) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، السياسات ا لاجتماعية في البلدان العربية، تحليل بنـــائي تـــاريخي، مرجع سابق، ص (١٤٨).

(2) أنظر نشرة إنترنت بتاريخ: ١٦-٦-٢٠٠٧م.
http://islamway.com/?iw_w=Article&iw_a=view&article_id=2012.[retrieved date: 16/6/2007].

(3) صالح كركر، نظرية القيمة، مرجع سابق، ص (٩٥).

(4) عبد الجبار السبهاني، عدالة التوزيع والكفاءة الاقتصادية في النظم الوضعية والإســـلام، مرجـــع ســـابق، ص (١٨٠).

وتباينت وجهات النظر حول قضية التوزيع في النظم الاقتصادية المختلفة، ففي حين ينظر البعض إلى العملية التوزيعية على أنها محكومة بالقوانين الجبرية (ريكاردو، كما في قانون الأجر الحديدي وقانون الريع)، ينظر آخرون إلى تركز الثروة (الكلاسيك، إدجورث، آرو) وتكلموا عن مزية الفقر، واعتبر البعض تركز الثروة تسعة أعشار الفضيلة. وبالمقابل ينظر آخرون بمنظار توسيع قاعدة الملكية (ماركس) الذي اعتبر العمل أساس القيمة، و لم يهتم البعض بعدالة التوزيع، وهم يرون أن الكفاءة والأمثلية يتحققان بغض النظر عن التوزيع (باريتو). وبدوره فقد تراجع النظام الاشتراكي عن مبادئه لدواعي تدني الإنتاجية بسبب غياب الحافز[1].

إلا أن الأمر مختلف في النظام الاقتصادي الإسلامي، هذا النظام الذي يتميز بوسطيته ومنهجه الرباني، الصالح لكل زمان ومكان، والذي يتجلى فيه منطق العدل المطلق، حيث ينفرد بنظام توزيعي فريد، لا يرتبط بمرحلة أو بيئة دون أخرى، كما أنه مُبرأ من النسبية والإنتمائية، فلا يرتبط بشكل الإنتاج، ولا بقوة الطبقات الاجتماعية. فالقانون الاسلامي "الذي لم يضعه فرد، و لم تضعه طبقة، و لم تضعه سلطة؛ هو القانون المبرأ من الميل في صف فرد، ومن محاباة طبقة على طبقة، ومن مراعاة سلطة. ومن ثم فهو الحاجز دون طغيان طبقة على طبقة، وهو الوقاية من ذلك الصراع الذي تحسبه المذاهب المادية ضربة لازب"[2]. وهكذا يتميّز النظام الاسلامي بقدرته على ضمان تحقيق الرفاهية لجميع أفراد المجتمع، لأن العدالة هي الأساس لتحقيق الرفاهية. وقد اعتبر الفقهاء العدالة "عنصراً أساسيا في مقاصد الشريعة، بحيث يستحيل تصور مجتمع مسلم مثالي لم تتوطّد فيه العدالة"[3]. الأمر الذي دعا أحد الباحثين الغربيين إلى أن يصرّح قائلا: "بلا عدالة ليس ثمة سلام دائم، وبلا سلام دائم ليس ثمة رفاهية اقتصادية لأبناء المعمورة كافة، وليس ثمة تنمية اقتصادية مستديمة"[4].

---

(1) للمزيد أنظر: عبد الجبار السبهاني، عدالة التوزيع والكفاءة الاقتصادية في النظم الوضعية والإسلام، مرجع سابق، ص (١٧٩ وما بعدها).

(2) سيد قطب، السلام العالمي والإسلام، مرجع سابق، ص (١٠٥).

(3) محمد عمر شابرا، **نحو نظام نقدي عادل: دراسة للنقود والمصارف والسياسة النقدية في ضوء الإسلام**، ترجمة: سيد محمد سكر، مراجعة: رفيق المصري، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، هرندن، الولايات المتحدة الأمريكية، الطبعة العربية الأولى، (١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م)، ص (٤٠).

(4) هورست أفهيلد، اقتصاد يغدق فقرا، مرجع سابق، ص (١٤ مقدمة المترجم).

ونظام التوزيع الذي شرعة الإسلام يختلف عن أي نظام آخر، فقد سبق الإسلام النظام الرأسمالي والنظام الشيوعي، فهو ليس واحدا منهما، وهو ليس خليطا منهما، كما أنه ليس مستمدا من مجموعهما، إنما هو نظام قائم مستقل بذاته، ففي حين تضع الرأسمالية الفرد في بؤرة اهتمامها، تضع الشيوعية المجتمع في بؤرة الاهتمام، والاقتصاد (حُرٌ) في النظام الرأسمالي، و(مُوَجَّهٌ) في النظام الشيوعي. وعلى حين يضحي النظام الرأسمالي بالعدالة الاجتماعية من أجل الفرد فإن الشيوعية تضحي بالفرد من أجل عظمة الدولة، وهكذا يتنازل كل من النظامين عن شيء في مقابل شيء آخر، وقد نشأ كل نظام منهما كرد فعل للظروف السائدة في مجتمعه وعصره[1].

كما يتميز نظام التوزيع في الإسلام بأنه لا يلغي التفاوت بين الناس، وفي ذات الوقت لا يكرّس التفاوت الطبقي. لأن مثل هذا التفاوت يكون سببا في خراب المجتمعات بسبب التحاسد والتباغض والشقاق[2]، فالخلل الذي يحصل في المجتمعات يكون ناتجاً عن وجود تفاوت بين طبقاته (فئة مترفة وفئة معدومة)، وقد أشارت آيات القرآن الكريم إلى أن وجود المترفين في الأمة يكون سبباً من أسباب الخراب الاجتماعي. قال تعالى: ﴿ وَإِذَآ أَرَدْنَآ أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا۟ فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا ٱلْقَوْلُ فَدَمَّرْنَٰهَا تَدْمِيرًا ﴾[3]، كما اعتبر (ابن خلدون) أن الترفُ من الأمور المؤذنَة بزوالِ العمران، أو هو تعبيرٌ عن المرحلةِ الأخيرةِ من مراحلِ العمران، حيثُ تنتهي بعدها دورةُ الحضارةِ لتقومَ دولةٌ أخرى، ولتبدأ معها دورةٌ أخرى[4].

هذه الحقيقة أعلنها الإسلام منذ خمسة عشر قرنا، ويعترف بصدقها اليوم كبار مُفَكّري الغربِ ومُصلحية، وإن لم يشعروا بسبق الإسلام إياهم. فها هو الكاتب الإنجليزي الشهير (هـ. ج. ولز) يعترف بأن: "وجود طبقة الأغنياء غير المسؤولين، يؤدي إلى ضياع

---

(1) محمد بديوي، علم الاجتماع الاقتصادي، مرجع سابق، ص (٢٣٤ - ٢٣٥).

(2) سعيد أبو الفتوح محمد بسيوني، الحرية الاقتصادية في الإسلام وأثرها في التنمية، مرجع سابق، ص (٤٨٠).

(3) سورة الإسراء: الآية (١٦).

(4) ابن خلدون، المقدمة، مرجع سابق، وأنظر كذلك: الإسلام وقضايا العصر، نشرة إنترنت بتاريخ: ٢٧-٧-٢٠٠٧م.

http://www.islamonline.net/Arabic/contemporary/Economy/2001/1/article5.shtml
[retrieved date 27/07/2007]

مصادر الثروة الإنسانية إلى درجة عظيمة؛ إذ هو يجعل أفكار الشباب مبتذلة، ويفسد أخلاق من في إمكانهم الإنتاج، كذلك يحمل معه إمكان التدخل التعسفي في حياة المجتمع السياسية والعقلية"[١].

وفي ضوء ما تقدّم، يمكن القولُ إن التوزيعَ في الإسلامِ قَدْ حَضِيَ باهتمامٍ كبير، سواءً في أُسُسِه الحقوقيةِ أم المؤسساتِ التي يعتمِدُها لإنفاذ قَضائِها التوزيعي. وقد كُيِّفَت هذه المؤسساتُ لتُصبحَ مؤسساتٍ لإدارةِ الثروة بكفاءةٍ مثلما هي مؤسساتٌ لتوزيعها بعدالة، فالشريعة حين أثبتت الحقوق فإنها أثبتتها مداراةً للصالح العام من خلال المقايضة بين مزية الحق الفردي وتكليف الوظيفة الاجتماعية، وكلُ ذلك في إطارِ منظومةِ أحكامٍ موضوعية وقيمٍ أخلاقيةٍ مُستوعِبَةٍ لكافة جوانبِ الفعاليةِ الاقتصاديةِ وفي ظلِّ فلسفةِ الإسلامِ المعرفيةِ والسلوكية[٢]. ولقد طبّق هذا النظام في الصدر الأول للدولة الإسلامية حتى أن عامل عمر بن عبد العزيز لم يجد فقيرا في ولايته يستحق الزكاة[٣].

أما ضمانات عدالة التوزيع في النظام الاسلامي فيمكن إيجازها على النحو التالي[٤]:

١. في مجال التوزيع الابتدائي، يربط الاسلام بين إنشاء حق التملك وإدامته بدوام العمل الاقتصادي، والمشاركة الايجابية فيه. وهناك جملة من الأحكام تؤكد ذلك كما في أحكام الإحياء والإقطاع، لقوله صلى الله عليه وسلم: "من أحيا أرضاً ميتة فهي له"[٥]. والهدف في ذلك واضح يدعو إلى إدامة العمل، واستصلاح الأرض الموات، فإذا انقطع العمل لم يعد هناك حق في الاحتفاظ في الأرض أو الأصل. فقد استرجع رسول الله

---

(1) محمد بديوي، علم الاجتماع الاقتصادي، مرجع سابق، ص (٢٠٤).

(2) للمزيد أنظر: عبد الجبار السبهاني، عدالة التوزيع والكفاءة الاقتصادية في النظم الوضعية والإسلام، مرجع سابق، ص (٢٢٤).

(3) طاهر عبد المحسن سليمان، علاج المشكلة الاقتصادية في الإسلام، مرجع سابق، ص (٢٤٠).

(4) للمزيد أنظر:

- عبد الجبار السبهاني، الوجيز في الفكر الاقتصادي الوضعي والإسلامي، مرجع سابق، ص (٢٥٣).
- عبد الجبار السبهاني، الأسعار وتخصيص الموارد في الإسلام، مرجع سابق.
- عبد الجبار السبهاني، عدالة التوزيع والكفاءة الاقتصادية في النظم الوضعية والإسلام، مرجع سابق.

(5) الإمام مالك، الموطأ، باب: القضاء في عمارة الموات، الجزء (٢)، الحديث رقم (١٤٢٤)، ص (٧٤٣).

صلى الله عليه وسلم أرضاً كان قد أقطعها للأبيض بن حمّال عندما علم أن الملح فيها كالماء العدّ ولا يحتاج إلى جهد لاستخراجه. كما استرجع عمر بن الخطاب رضي الله عنه أرضاً من بلال بن الحارث المزني كان قد أقطعها إيّاه رسول الله صلى الله عليه وسلم قائلاً له: "إنما أقطعك لتعمل، فخذ ما قدرت على عمارته وردّ الباقي"(1). بهدف منع الاحتجاز وتعطيل الأرض.

٢. في مجال التوزيع الوظيفي، يحرم الإسلام المكافآت الطفيلية كالفائدة والريع من خلال أحكام كثيرة منها أحكام الربا والصرف والمخابرة والكراء (على رأي المانعين للكراء). فالإسلام يحدّ من دخل الملكية، ويعزّز من دخل العمل، وهو بذلك يقلّص الفجوة بين أصحاب الملكيات والعاملين، وهذا يعتبر انتصاراً لطبقة العمّال.

٣. في مجال إعادة التوزيع، حيث آليات الزكاة والميراث... وغيرها؛ فالزكاة تعيد توزيع الثروة على رأس كل حول، وأما الميراث فيعيد توزيعها مع نهاية كل دورة حياة. وفي حين يكون أساس توزيع الزكاة هو الحاجة، فإن أساس توزيع الميراث هو القرابة، ولم يقتصر الأمر على الزكاة والميراث، وإنما يندب الفرد إلى أبعد من ذلك من خلال الأحكام ومنظومة القيم الاسلامية، حيث تتعايش في نظام الإسلام التوزيعي اعتبارات العمل والملكية والحاجة كأسس حقوقية ترعى اعتبارات العمارة والعدالة بذات الوقت.

فالشريعةُ الاسلاميةُ تحتوي على سياسات تضمنُ استمراريةَ وفعاليةَ إعادةِ توزيعِ الدخلِ لصالحِ أصحابِ الدخولِ المحدودةِ، لتُمَكِّنَ كلَّ مسلمٍ من التمتعِ بمستوى ملائم للمعيشة(٢). بل إن الأمر يتجاوز المسلمين ليشمل كافة أفراد المجتمع الذين يعيشون في كنف الدولة الاسلامية من مسلمين وذميين. وهكذا يتضح أن نظام التوزيع الإسلامي أكثر التصاقا بالمقصد الاجتماعي، سواء أكان ذلك في التوزيع الأولي أم في التوزيع الوظيفي أم في عملية

---

(1) الخطيب البغدادي، **تاريخ دمشق**، الجزء (١٠)، ص (٤٢٦).

(2) مختار محمد متولي، أحكام الشريعة الإسلامية ودالة الاستهلاك في الدول الاسلامية المعاصرة: دراسة قياسية، **مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الاسلامي**، المجلد (١)، ١٩٨٩م، ص (٨).

إعادة التوزيع، وأن نظام التوزيع في النظام الاقتصادي الإسلامي يجعلنا أقرب ما نكون من شرط الكفاءة.

وقد صنّف بعض الباحثين وسائل إعادة التوزيع إلى وسائل إجبارية وأخرى اختيارية[1]؛ أما وسائل إعادة التوزيع الاجبارية فتتضمن: الإنفاق على الأقارب، والزكاة، وزكاة الفطر، والتوظيف المالي، والقرض العام الإلزامي، والفيء، والخراج، وخمس الغنيمة، والعطاء، والكفارات المالية، والنذور، والعواقل، والديات، والمواريث. وأما وسائل إعادة التوزيع الاختيارية فتتضمن: الصدقات النافلة التطوعية المؤقتة منها والجارية، والوصايا والهبات والهدايا، والعواري، والقروض، ووضع الجوائح، والإبضاع[*].

فالنظام الاقتصادي الإسلامي - من وجهة نظر النظام التوزيعي - أقدر على تحقيق الكفاءة من النظم الاقتصادية الوضعية، وبالتالي فإنه أقدر على تحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي[2]. أما ملامح التفوق في النظام التوزيعي في الإسلام، وآثاره في تأمين الكفاءة الاقتصادية، فيمكن إيجازُ أبرزها في:

---

(1) عبد الوهاب المصري، في العدالة الاقتصادية: توزيع الدخل في الاسلام، **نهج الإسلام**، وزارة الأوقاف، الجمهورية العربية السورية، العدد (٨٣)، السنة (٢٢)، كانون أول، ٢٠٠٠م، ص (٥٢-٥٥).

(*) هي بعض وسائل إعادة التوزيع، وتعني:

- **العواري** (جمع عارية): وهي ما تعطيه غيرك على أن يعيده إليك. (أنظر: مصطفى ابراهيم، المعجم الوسيط، المكتبة الاسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، (د.م)، الطبعة الثانية،١٠٧٢م، ج (٢)، ص (٦٣٦).
- **والجوائح** (جمع جائحة): وهي الآفة السماوية التي لا يمكن معها تضمين أحد، مثل: الريح والبرد والحر والمطر والجليد والصاعقة ونحوها، ويلحق بذلك التلف الذي تحدثه جيوش الكفار واللصوص. (أنظر: رفيق يونس المصري، أصول الاقتصاد الإسلامي، دار القلم، دمشق، والدار الشامية، بيروت، ١٩٨٩م، ص (٢٢٧).
- **والإبضاع**: هو عمل العامل لرب المال، متبرعاً دون أجر ولا حصةمن الربح، وفيه معنى المعروف والإرفاق، ويكون العامل وكيلاً دون أجر، ومن الابضاع التجارة بمال اليتيم والربح كله لليتمي. (أنظر: رفيق المصري، المرجع السابق، ص (٢٤٦-٢٤٧).

(2) عبد الجبار السبهاني، عدالة التوزيع والكفاءة الاقتصادية في النظم الوضعية والإسلام، مرجع سابق، ص (١٩٠).

١. نظام الزكاة، فالزكاة عملية تصحيح لتوزيع الثروة في المجتمع الإسلامي، وهي تمثل نسبة معينة من أموال الأغنياء ترد على الفقراء، والأساس التوزيعي فيها قائم على أساس الحاجة. بعكس النظم الوضعية التي تنبهت – مؤخرا – إلى القضية التوزيعية، ولم يكن انتصارها للتوزيع العادل لاعتبارات أخلاقية أو اجتماعية، وإنما لاعتبارات الكفاءة الاقتصادية(١). وعليه فإن نظام الزكاة ينفرد عن غيره مما هو معمول به في النظم الأخرى، "ولا سبيل إلى مقارنة الضرائب في الأنظمة والقوانين الوضعية بالزكاة في الإسلام، فالضرائب ليست دائما موضوعة على أساس العدل، وليست دائما محترمة في أدائها، وليست دائما مردودة على الضعفاء، أما الزكاة، فبالإضافة إلى كونها إحدى الفرائض الخمسة التي لا يتم إسلام المرء إلا بها قولا وعملا وعقيدة، فهي تمثل أيضا ومن جانب آخر، عملية تصحيح توزيع الثروة في المجتمع الإسلامي"(٢). والضريبة تمس الدخل فقط أما الزكاة فتمس الثروة والدخل معا(٣)، وهي عبارة عن مدفوعات تحويلية تخرج من الأغنياء وتعود على الفقراء، وتقوم بتقليص الفجوة لكنها لا تلغيها بشكل نهائي. والزكاة بهذا المفهوم تعزّز الرفاه الاجتماعي، بعكس أمثلية باريتو التي ترى أن الرفاه يتعزز أو يزداد عندما لا يمكن تحسين وضع شخص أو جهة دون الإساءة إلى شخص أو جهة أخرى، وعليه فإن "إعادة التوزيع من الأغنياء إلى الفقراء ليست (تُحسّن باريتو)، ويظل مع ذلك مقرفا تماما"(٤). وقد أشار العوضي إلى أن الزكاة خندق يجب أن يتخندق فيه العالم الاسلامي لمواجهة غياب العدالة الاجتماعية في العولمة المعاصرة، فالأموال التي تجب فيها الزكاة يدخل في وعائها جميع الدخول والأنشطة الاقتصادية القائمة الآن في الاقتصاد المعاصر، وهي تمثل حصن الأمان لتحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمعات الاسلامية، وتأتي أهمية الزكاة من أنه

---

(1) عبد الجبار السبهاني، عدالة التوزيع والكفاءة الاقتصادية في النظم الوضعية والإسلام، مرجع سابق، ص (١٨٥).

(2) صالح كركر، نظرية القيمة، مرجع سابق، ص (٩٩).

(3) رفعت العوضي، الزكاة والنظام العالمي الجديد، نشرة إنترنت بتاريخ: ١٦-٦-٢٠٠٧م.
http://islamway.com/?iw_w=Article&iw_a=view&article_id=2012.[retrieved date: 16/6/2007]

(4) تقرير التنمية البشرية للعام (٢٠٠٥م)، اللامساواة والتنمية البشرية، الفصل الثاني، ص (٥٣).

ليس هناك مال ولا نشاط لا يدخل في وعاء الزكاة، وقدّرت دراسة اقتصادية أكاديمية عن الزكاة في مصر أنها تقدر بحدود عشرة مليارات جنيه[١].

٢. نظام الإرث، فقد وضع الاسلام نظاما فريدا للميراث يرمي إلى تحقيق توزيع أكثر عدالة للثروة. وتحدد أحكامه على أساس الأهداف الاجتماعية والاقتصادية للشريعة الاسلامية. فما من أحد يستطيع حرمان الوريث الشرعي إلا إذا كان مرتداً أو إذا ثبت أنه قام بقتل المورِّث المُتَوَفَّى. كما انه ما من أحد يستطيع أن يوصي بأكثر من ثلث ماله، ويجب أن يكون هذا الثلث لأغراض الصدقة أو لأشخاص لا يورثون شرعا إلا اذا وافق الورثة الآخرون[٢]. وعليه فإن المذهب الاسلامي يختلف عن المذهبين: الماركسي والرأسمالي اللذين كانا يتجاذبان السياسات الاقتصادية في العالم؛ إذ ان المذهب الماركسي ألغى الميراث كلية، والثاني جعل للمورث السلطان الكامل في ماله بعد الوفاة كما كان له السلطان الكامل فيه حال حياته، وكلاهما طرح الأسرة جانبا[٣]. كما يستشف من نظام الإرث أن الشارع الحكيم قد اتّجه في تقسيم الميراث إلى التوزيع لا إلى التجميع؛ فلم يجعل وارثا واحدا ينفرد بالتركة.

٣. الكفارات بالاطعام، إذ تُعَدُّ صورة من صورِ إعادة توزيع الثروات في المجتمع، وهذه الكفارات كثيرة ومتعددة، وقد سبقت الإشارة إلى بعض أنواعها عند الحديث عن الضمانات ضد الفقر والجوع.

٤. الوظيفة الاجتماعية لحق الملكية، ثمة مبدأ آخر يقرره الإسلام في ملكية المال وهو رفضه لأن يُحبَّسَ في أيدي فئة قليلة، يُتَداوَلُ بينهم ولا يجده الآخرون. أما إذا كان هناك ظرفٌ استثنائيٌ يواجهُ المجتمع، فإنَّ للإسلامِ موقفاً آخر، وجاء في الأثر "إذا جاع المسلمون فلا مال لأحد". وقد أوقف أمير المؤمنين عمر بن الخطاب حد السرقة، المقرر بنصوص واضحة في القرآن، عندما حلّت المجاعةُ بالمسلمين، اجتهاداً منه وإيماناً بأنَّ للحدودِ حكمةً ينتفي التطبيق لو انتفت[٤]. وهذه الوظيفة لحق الملكية تُحقّقُ

---

(1) رفعت العوضي، الزكاة والنظام العالمي الجديد، مرجع سابق.

(2) محمد عمر شابرا، الإسلام والتحدي الاقتصادي، مرجع سابق، ص (٣٣٥).

(3) طاهر عبد المحسن سليمان، علاج المشكلة الاقتصادية في الإسلام، مرجع سابق، ص (١٦١).

(4) محمد بديوي، علم الاجتماع الاقتصادي، مرجع سابق، ص (٢٣٦).

الكفاءةَ أكثرَ من أي نظامٍ آخر. كما أن الإسلام يُحَرِّمُ تكتيلَ الأموالِ إلى أن تصبحَ في يدِ أقلّيةٍ تتداولها بينها، ويُحرِّمُ منها عمومُ الأمّة، ويحثُ على أنْ يُقْسَمَ الفيء بين جميع الأفراد، معللاً ذلك بقوله تعالى: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنكُمْ﴾[1]. أي حتى لا يصبحَ المالُ المكتسبُ مقصوراً على ذوي الثراءِ يتداولونه بينهم دونَ أنْ يشيعَ تداولهُ بينَ الجميع. وهكذا نجدُ الإسلامَ يُحَرِّمُ بصفةٍ صريحةٍ الرأسماليةَ العصريةَ التي تجعلُ المالَ دولةً بينَ الأغنياء، "ذلك أنَّ تَضَخُّم المالِ في جانبٍ والخسارةُ في الجانبِ الآخرِ مثارُ مفسدةٍ عظيمة، فوقَ ما يُثيرُهُ من أحقاد، فالمحرومون اللذين لا يجدونَ ما يُنفقون إما أنْ يَحْقِدوا على ذوي الثراءِ الفاحش، وإما أنْ تتهاوى نُفوسُهم وتتهافت، وتَتَضاءلُ قيمَتُهُم الذاتية في نظر أنفسهم، فتهونُ عليهم كرامَتُهُم أمامَ سَطْوةِ المال"[2].

٥. احياء الموات، منع الاحتجاز، الحمى، أراضي الفتوح، الوقف... وغيرها. فكلها آليات معاكسة تماماً للخصخصة، وهي تهدف إلى منع المورد من أن يقع تحت الملكية الخاصة، بل لإشباع الحاجات الاجتماعية.

ثالثا: دور الدولة ومكانتها:

الحديث عن دور الدولة في النظام الاسلامي أوسع بكثير من أن تحيط به هذه الوريقات، فقد سبق وأشير إلى أن دور الدولة الاسلامية يتجاوز حاجات البشر ليصل إلى الجماد والنبات والحيوان، وتقوم على تنظيم العلاقة بين الإنسان والكون من حوله، لتكون علاقة وئام وتسخير، لا علاقة صراع وقهر، وسوف تقتصر الدراسة في هذه الجزئية على التأشير إلى أبرز ملامح تفوق دور الدولة في النظام الاسلامي عنه في النظم الوضعية بحدود ما يخدم هدف الدراسة.

وإذا كانت بعض الدراسات قد أشارت إلى وجود نظامين بديلين لا أكثر: فإما الحرية الاقتصادية الكاملة الشاملة، وإما الاشتراكية، فقد كان بعض الباحثين أكثر إنصافاً حين

---

(1) سورة الحشر: (٧).

(2) محمد بديوي، علم الاجتماع الاقتصادي، مرجع سابق، ص (٢٠٥).

أشار بقوله: "إن جميع الممكنات البديلية لها واقعة بين الطرفين؛ فالحرية الاقتصادية المطلقة أو التسيب الاقتصادي خرافة. ومهما كان الاقتراب منها شديدا، فلا بد من ممارسة الكثير من المراقبة"(1). ويؤكد صدق هذه المقولة الواقع الذي تعيشه البشرية، فقد جرّبت البشرية كلا النظامين وكانت هناك على الدوام مشاكل ناجمة عن كل منهما.

إذن الحديثُ عن دورِ الدولةِ ومكانتها يستدعي الحديثَ عن فشل السوق، الذي بات واحداً من سمات النظام الرأسمالي الذي تغلب عليه نزعة الفردية والأنانيـة، حـتى "أصـبح مستحيلا في الاقتصاد الحديث أن توكل إلى (اليد الخفية) مُهِمَّةَ تحويلِ المصلحةِ الذاتيةِ الفذةِ إلى جهازٍ كفءٍ وقادرٍ على مواجهةِ كل حاجةٍ اجتماعية"(2). وقد سبق وتمّت الإشـارة إلى بعض مواطن فشل السوق في بداية هذا الفصل، الأمر الذي يدفع نحو ضرورة وجـود دورٍ فاعلٍ للدولة، إذ بدونها لا تكتمل جوانب الرفاه ولا تتحقق؛ ففي مجال تنظيم السوق ومنـع الاحتكار، كان لا بدّ من جهة تمنعه أو تُنَظِّمَهُ، وفي مجال التوزيع كان هناك ضرورة لوجود سلطة تقوم عليه وترعاه، وفي مجال تحقيق الاستقرار والنمو وقيام المشروعات العامة، كان لا بد من دور فاعلٍ للدولة لما لها من إمكانات مادية، ونظراً لعزوف القطاع الخاص عن القيام بهذا الدور في بعض الصناعات. وتأسيساً عليه أكّد بعض أساتذةِ علم الاقتصاد علـى دور الدولة بقولهم: "كان التسويغ الأساس لدور الدولة متمثلا بمفهوم إخفاق السوق... ونتيجة لهذا الإخفاق، كان لا بدّ للدولة من أن تتدخل وتوفر ذلك القدر المطلوب من التنسيق"(3). فالأمر والحالة هذه "لا يدور حول إفراط الدولة في التدخل أو في عدم التدخل، بل يـدور حول المهام التي يتعين على الدولة النهوض بها، والنهج الذي تتبعه للنهوض بهـذه المهـام، وكذلك حول المصادر المالية التي يتعين على الدولة الاستعانة بها وهي تنهض بالمهام المطلوبة منها"(4).

وقد أشير أيضاً إلى أن المذاهب الاقتصادية تكاد تكون مجمعة على أهمية تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، على الرغم من تفاوتها في نطاق وحدود هذا التدخل. كما تبين أن

---

(1) جون موريس كلارك، المؤسسات الاقتصادية وعلاقتها بالرفاه الإنساني، مرجع سابق، ص (٢٣٩).

(2) جون موريس كلارك، المؤسسات الاقتصادية وعلاقتها بالرفاه الإنساني، مرجع سابق، ص (١٧٤).

(3) يرغن وستانسلاف، برجا التحكم والقيادة، مرجع سابق، ص (٣٧٩).

(4) هورست أفهيلد، اقتصاد يغدق فقرا، مرجع سابق، ص (١٤٠).

الصراع الفكري والأيديولوجي والسياسي كانت تتنازعه تيارات الليبرالية والاشتراكية، وكانت دولة الرعاية والرفاه تقف على الدوام في منتصف المسافة بينهما. فمن ناحية أسفرت النظم الليبرالية عن أمراض الفقر والجوع واللامساواة والبطالة وبعض المظالم الاجتماعية الأخرى، ومن ناحية أخرى، أسفرت الاشتراكية عن قيود وعقبات نتجت عن التخطيط المركزي وأدّت إلى تعميق البؤس البروليتاري.

وهكذا تولدت قناعات بضرورة وجود نظام اقتصادي عالمي يجمع بين النظامين، وخلصت دراسات عديدة إلى أن الخصائص الجديدة التي ينبغي للاقتصاد العالمي الجديد أن يتصف بها، تكمن في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، والحيلولة دون اندلاع الأزمات الاقتصادية، وعليها أن تلتزم أيضا باتخاذ كل الخطوات الضرورية لرفع رفاهية مجتمعات العالم أجمع، ورفاهية المجتمع الوطني، وتعزيز التكافل بين أبناء المجتمع الواحد. وبالإضافة إلى هذه التعهدات والالتزامات فإن على الحكومات أن تركز جهدها على توظيف الخيرات الاقتصادية لتخطي التفاوت الاقتصادي بين فئات المجتمع، سواء على مستوى الدولة الواحدة أم على مستوى العالم أجمع، فَتَخَطّي التفاوت الاجتماعي شرطٌ ضروريٌ لأن يتصف عالم المستقبل بالعدالة المنشودة والسلام المطلوب، فمن غير عدالة ليس ثمة سلام دائم، ومن غير سلام دائم ليس ثمة رفاهية اقتصادية للجميع. وللوصول إلى هذه الأهداف، لا بد من حماية دخول العاملين بأجر من التدهور الذي يلحق بها من جراء سعر العمل في السوق العالمية، كما لا بد من الحيلولة دون تحول الدولة إلى مؤسسة هزيلة تفتقر إلى الموارد التي تحتاجها للنهوض بمهمة الرعاية الاجتماعية، وتستلزم هذه الأمور وجود نمو معين في حجم السلع والخدمات المنتجة[1]. وليس كالإسلام نظام يضمن العدالة والسلام والرفاهية للجميع، وليس مثله نظام يحفظ حقوق العاملين ويضمن الانتاج الحقيقي، ويمتلك من الموارد ما يمكنه من النهوض بهذه المهمات دون الحاجة إلى فرض المزيد من الضرائب، فالدولة الإسلامية لها مواردها التي لا تتوافر لغيرها، وهي أقدر على تجاوز اخفاقات السوق من غيرها من النظم الأخرى، ويتضح ذلك من خلال الملامح التالية:

---

(1) هورست أفهيلد، اقتصاد يغدق فقرا، مرجع سابق، ص (٢٩٢).

(١): في مجال تنظيم السوق ومنع الاحتكار، وتنظيم تفضيلات المستهلكين

كانَ أحدُ أبرز مظاهر فشل السوق عدمُ قُدْرَته على تحقيقِ المنافسة الكاملة، وتبين أنَّ النظام الرأسمالي يحمل في ثناياه وجود النـــزعةَ الاحتكارية، الأمرُ الذي جعل من تدخل الدولة ضرورة لا بدّ منها لضمان مستوىً مقبول من الرفاهية لأفراد المجتمع، سواء أكان ذلك من خلال منع الاحتكار الذي يختزل الرفاهية، أم تنظيمه وموازنته وتعويضه في الحالات التي يكون فيها الاحتكار ضرورياً من وجهة نظر الرفاهية؛ فقد أشارت بعض الدراسات إلى "أنه عند قيام بعض درجات الاحتكار في سوق الناتج فإن الناتج القومي الصافي والرفاهية الاجتماعية لا تُعَظَّم"[١]. وهو ما أكّده أيضا (ليرنر) بقوله ان الاحتكار يؤدي إلى خسارة اجتماعية صافية[٢]. في حين أشارت دراسات أخرى إلى أن الاحتكار يكون مقدماً على سوق المنافسة في بعض الحالات، وليس بالضرورة أن يكون سوق المنافسة التامة هو الأفضل على الإطلاق، فهناك حالات عديدة يكون سوق الاحتكار أفضل من سوق المنافسة التامة، بل يتفوق عليها في كفالة شروط الأمثلية عبر الزمن[*]، كما في صناعات الكلف المتناقصة، وفي السلع العامة ذات الوفورات. وفي كلا الحالين يكون تدخل الدولة أمراً ضرورياً لتنظيم السوق الذي تختلف بنيته وتتغير باختلاف البنى التكنولوجية وظروف السوق[٣].

وإذا كان المسَوِّغ لتدخل الدولة في ظل النظام الرأسمالي يتمثل في فشل السوق، فـــإن النظام الاسلامي جعل دور الدولة أمرا ضروريا، يحول دون إخفاقات السوق التي تمخـــض عنها النظام الرأسمالي، فالدولة الاسلامية تمنع الاحتكار وتنظمه، وتقوم بموازنته أو تعويضه،

---

(1) عبد الجبار السبهاني، الأسعار وتخصيص الموارد في الإسلام، مرجع سابق، ص (١١٩).

(2) سعيد أبو الفتوح محمد بسيوني، الحرية الاقتصادية في الإسلام وأثرها في التنمية، مرجع سابق، ص (٥٥٩).

(*) أشار السبهاني في موضع أخر أن نظريو الرفاهية قد رصدوا حالات تكون فيها الدولة مدعوة لتنظيم الاحتكار، أو لموازنته أو لتعويضه، أو لإنتاج السلع العامة، سيما ذات الوفورات. وفي كل واحدة من هذه الحالات فإن التدخل الحكومي يكون ضروريا لأجل الرفاهية الاجتماعية، إلا أنه ينقض شروط الأمثلية الباريتية وفلسفة اقتصاد السوق. أنظر:

- عبد الجبار السبهاني، الوجيز في الفكر الاقتصادي الوضعي والإسلامي، مرجع سابق، ص (١٥٦).
- عبد الجبار السبهاني، الخصخصة والتشريكية، مرجع سابق، ص (٤٤٩).

(3) عبد الجبار السبهاني، الأسعار وتخصيص الموارد في الإسلام، مرجع سابق، ص (١٢٧).

من خلال موقفها من الاحتكار ومصادر قوة المحتكر والموقفُ من السلع المحتكرة، حيث مصادرة الطعام المحتكر وبيعه جبراً عن صاحبه بسعر المثل أو مثل السعر. كما تمنع الاستغلال وسوء استخدام الحق والمضارّة فيه، ويقع على عاتقها مراقبة معاملات الأفراد ونشاطاتهم والاشراف عليها، من خلال جهاز الحسبة، والتأكد من مطابقة المواصفات والمقاييس للانتاج، والنظافة العامة وسلامة السلع المعروضة، والتأكد من سلامة الأوزان، وعدالة الأسعار وغيرها.

أما فيما يتعلق بتفضيلات المستهلكين ودور الدولة في تنظيمها، فقد أشار بعض الباحثين إلى وجود بعض الأنماط من السلوك الشاذ؛ كما في الاستهلاك المظهري، وحب الانفراد، والتميز، وفي مثل هذه الحالات يكون تدخل الدولة أمراً ضرورياً(*). مع أن موقف الاسلام من الاستهلاك واضح ومتميز؛ فهناك حد من الاستهلاك مطلوب شرعا لتحقيق مقاصد الشريعة في الاقتصاد، وفي الحياة الانسانية العامة، وفي ذات الوقت يصبح الإستهلاك فوق حد معين ضاراً[1].

وقد أبان (شارل كولي Charles H. Cooley) أن جهاز السوق الذي يسيطر على القيم – التي تسمي نفسها القيم الاقتصادية – ليس مجرد جهاز لتسجيل ما يفضله الشعب بشكل حيادي، بل هو مؤسسة اجتماعية لها تحيزاتها الخاصة[2].

(*) من أبرز الأمثلة على أنماط الاستهلاك الشاذ في عالمنا الاسلامي اليوم، والتي تدل بوضوح على عدم عقلانية بعض المستهلكين: (شراء لوحة ارقام سيارات بمبلغ (٧) مليون دولار من أحد رجالات الخليج العربي، وشراء رقم لهاتف خلوي بمبلغ (١٠) مليون ريال قطري، وشراء قميص أحد لاعبي الرياضة بمبلغ يقارب (٧٠-١٠٠) ألف يورو، وشراء كرة قدم بمبلغ (كذا) لأن أحد اللاعبين سجل بها هدف الفوز في إحدى المباريات الدولية... وغير ذلك من الأنماط الشاذة.

(1) محمد أنس الزرقا، السلوك الاستهلاكي في الاسلام، في: **السياسة الاقتصادية في إطار النظام الاسلامي**، وقائع ندوة السياسة الاقتصادية في الاسلام التي عقدت في سطيف بالجزائر من ١٤-٢٠ أيار ١٩٩١م، تحرير: منذر قحف، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، جده، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م، ص (٣٤٥).

(2) جون موريس كلارك، المؤسسات الاقتصادية وعلاقتها بالرفاه الإنساني، مرجع سابق، ص (٥٤).

(٢): في مجال عدالة التوزيع

كشف نمط التوزيع الذي تمخضت عنه العولمة ونظام السوق عن وجود خلل كبير، وقد أُشير إلى أن الفجوة بين دخول الفقراء والأغنياء قد ازدادت عمقاً واتساعاً وأصبحت أكبر ما يمكن، وباتت هناك قناعات راسخة بضرورة وجود سلطة (دولة) تقوم على ردم هذه الفجوة وتقليصها لتعزيز الرفاه الاجتماعي، لأن "الأمل في أن يخلق النظام الاقتصادي – بنحو عفوي ومن تلقاء نفسه – ظروفا تحابي شرائح المجتمع الدنيا والوسطى، زيف لا طائل منه، ولا أساس يدعمه" على حدّ قول أفهيلد[1]، فمنطق السوق يحتم على كل شركة انتهاج معايير النظام الرأسمالي، أي الوصول بالكفاءة إلى أعلى مستوى ممكن، وخفض التكاليف إلى أدنى مستوى متاح.

وتنبع أهمية تدخل الدولة من أن "الدولة تحدد بالدرجة الأولى الأساس الحقوقي لعمل الجهاز الاقتصادي في البلاد، وهذا الأساس الحقوقي في البلدان الرأسمالية هو حرية العمل الخاص الذي تدعمه الدولة نفسها إلى أقصى حد، وتساعد العمل الخاص عندما يكون عاجزا أو قليل المردود، وتتحمل الدولة كذلك عبء أداء الوظائف الضرورية للمجتمع، بما فيه العمل الخاص"[2].

في حين أن النظام الاسلامي قدم من الضمانات ما يحول دون تفاقم هذه الفجوة، وقد سبق وتمت الإشارة إلى بعض جوانب تميز النظام الاسلامي في هذا الصدد سواء من حيث التوزيع الأولي أم الوظيفي فضلاً عن قوامته على إعادة التوزيع من خلال الزكاة، كل ذلك بهدف ضمان عدالة التوزيع وتحقيق التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع. حيث تقتضي العدالة في المفهوم الاسلامي أن توزّع ثمار التنمية على أفراد المجتمع وأقاليمه، فلا تحابى فئة على فئة ولا طبقة على طبقة.

---

(1) هورست أفهيلد، اقتصاد يغذق فقرا، مرجع سابق، ص (٦٩).

(2) كلوتشكوفسكي وآخرون، اقتصاد البلدان الغنية والفقيرة، مرجع سابق، ص (٩٠).

(٣): في مجال تحقيق النمو والاستقرار

أدّت الكوارث والأزمات الاقتصادية المتعاقة، كيوم الاثنين الأسود عـــام (١٩٨٧م)، وانهيار سوق الأوراق المالية في وول ستريت في نيويـــورك عـــام (١٩٢٩م)، إلى ارتفـــاع معدلات البطالة، وارتفاع مستويات الأسعار وغيرها من المشاكل الاقتصادية، الأمر الـــذي كان قد أدّى الى تأييد سياسي وشعبي كبير لشتى أشكال التدخل الحكومي، لمعالجة أمراض السوق واستقرار النظام النقدي، والحيلولة دون ارتفاع الأسعار. فعلى سبيل المثال "تعرضت برامج دولة الرعاية لهزّات عنيفة بدءاً من عقد السبعينات من القرن العـــشرين، وذلـــك في سياق ارتفاع أسعار النفط. لكن انهيار الاشتراكية في أوروبا الشرقية وعولمة الأسواق أفقـــد دولة الرعاية العديد من مصادر دخلها، وقدرتها على تمويل مشاريعها الاجتماعية"[١]. ومـــن جهته فقد أشار ستيغليتز إلى بعض مواطن فشل السوق والتدهور الـــدوري في النـــشاطات الاقتصادية والتراجع النسبي والمطلق في نمو الناتج القومي، وأكّد أن هذه الظواهر قد عصفت بالنظام الرأسمالي في القرنين الأخيرين من الزمن، وقادت إلى بطالة عظيمة، وإلى تعطيل قسم معتبر من المعدات الرأسمالية[٢].

كل هذه الكوارث والمشاكل كان سببها النظام الرأسمالي الذي كان يدعو على الدوام إلى تخلي الدولة وتنحّيها عن وظيفتها في الحياة الاقتصادية. مما جعل هناك ثمّة نوع من الإجماع – على امتداد العقود الثلاثة الماضية – على "أن تحقيق النمو الاقتصادي وإدخال التحسينات على مستوى المعيشة والرخاء الإنساني يتطلب وجود شكل من أشكال الإدارة المركزية. لأن مدى التنسيق يعد بالغ الضخامة ولا يستطيع أحد غير الدولة توفيره"[٣]. الأمر الذي دعا بعض الباحثين لطرح عدد من التساؤلات بقوله: "ألم يكن هذا التدخل من قبل الدولة في شؤون اقتصادها أمرا مبررا، بمنأى عن المنظور الأيديولوجي، بل بحكم أزماتها وكوارثها؟ ألم يكن مبررا من قبل الحكومات الرأسمالية المتعددة المستلهمة لمقولة جون مايناردكينـــز لتحقيق دولة الرفاه؟"[٤].

---

(1) محمد توهيل، هذه هي العولمة، مرجع سابق، ص (٣٢٥).

(2) هورست أفهيلد، اقتصاد يغدق فقرا، مرجع سابق، ص (٢٢٨).

(3) يرغن وستانسلاف، برجا التحكم والقيادة، مرجع سابق، ص (٣٧٩).

(4) عبدالله عثمان عبدالله، ايديولوجيا العولمة، مرجع سابق، ص (٦٤).

وهكذا فإن مسؤولية الدولة الاسلامية لا تقف عند توفير الأمن والقضاء والدفاع، ولا تقتصر على التعليم والصحة وتنظيم الأسواق، بل إن الأمر يتجاوز ذلك ليصل إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي بهدف الوصول إلى الرفاه الاقتصادي والاجتماعي.

(٤): في مجال المشروعات العامة(*)

أشارت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين مستويات الرفاهية وحجم الخدمات والمشروعات العامة في إي بلد، حيث إن "الخدمات الاجتماعية تهدف إلى تحقيق الكفاءة في توجيه الموارد، والعدالة في توزيعها، مع توافر الإمكانية الإدارية لتحقيق ذلك"(١). وهذا يتطلب – بكل تأكيد – وجود جهة ذات سلطة (الدولة) ترعاها وتسهر على تحقيقها، الأمر الذي لم تفلح العولمة في تحقيقه، حيث تبين أن العولمة تدعو إلى انسحاب الدولة وتقليص دورها، وإيكال مهمة النهوض بالخدمات الاجتماعية إلى القطاع الخاص أو الجمعيات والمؤسسات الأهلية. ونظراً لكون هذه المشروعات تقع خارج اهتمام القطاع الخاص، لم يقم بها – إما لتدني ربحيتها، أو لارتفاع مخاطرها، أو لطول فترة التفريخ(**)، أو لكبر حجمها وارتفاع التمويل اللازم لانشائها – مما أدى إلى تراجع مستويات الرفاهية.

في حين أن النظام الإسلامي – وانطلاقاً من أن الدولة الإسلامية دولة رفاهية – قد أوكل هذه المهمة للدولة، وجعل ذلك من صميم واجباتها، جنباً إلى جنب مع النشاط الطوعي الذي يقوم به الأفراد والجماعات. فدور الدولة في النظام الاسلامي دور أصيل وليس استثناء، ويقع على عاتقها وظائف أساسية تتعدى دور الدولة المحايدة، فلا تقتصر وظيفتها على الأمن والدفاع والقضاء، بل تتعداها لتشمل انشاء البنية التحتية، من جسور وطرق وسدود وأنفاق، وشق الترع وتشييد المدارس والمستشفيات، وغيرها من المشروعات العامة، هذا بالإضافة إلى استكمال انتاج السلع التي لا يقوم بانتاجها القطاع الخاص، والتزامها بتوفير العرض العام ورعاية المصالح العامة. وإذا كان قيام الدولة بهذه الأمور يتطلب

(*) للمزيد أنظر: Musgrave and Musgrave, *Public Finance in Theory and Practice.*

(1) Nicholas Barre, *Economics of the Welfare State*, Oxford, New York, Oxford University Press , 2004, P (60 - 61).

(**) فترة التفريخ تعني فترة استرداد العائد على الاستثمار.

- في النظم الوضعية - فرض المزيد من الضرائب والرسوم على المواطنين، بهدف تمويل هذه المشروعات نظراً لمحدودية مواردها، فإن الأمر في الدولة الإسلامية مختلف تماماً من حيث قدرتها على التمويل، لأن قيد التمويل ليس واردا عليها كما هو الحال بالنسبة لاقتصاد السوق لما لها من موارد خاصة، حيث موضوعات الاستخلاف، بالإضافة إلى دور الزكاة ومؤسسات الوقف، وأنظمة الحمى، وأنظمة التمويل الأخرى.

وأولى الإسلام موضوع الإنفاق العام عناية تامة، ووضع له نظرية متكاملة، في الوقت الذي لم يكن فيه للإنفاق العام أية قواعد صحيحة في باقي دول العالم، عندما حدّد رسول الله صلى عليه وسلم معالم للنظام الاسلامي تشريعا وتنفيذا، إذ كانت مالية الدولة مندمجة في مالية الحاكم ينفق كيف يشاء دون مراعاة للصالح العام، وكان أول تنظيم للإنفاق في مال الدولة أعقب غزوة بدر مباشرة، وذلك في قوله تعالى: ﴿وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَىْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ إِن كُنتُمْ ءَامَنتُم بِٱللَّهِ وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا يَوْمَ ٱلْفُرْقَانِ﴾[1]. ولم تكتف الدولة بالإنفاق على الجهاز الإداري فقط فضلا عن النفقات الاجتماعية، بل إنها أقامت القواعد الأساسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وظهر ذلك في عهد (عمر) رضي الله عنه؛ فعندما استولى المسلمون على أراضي العراق والشام ومصر أقيمت السدود والقناطر والتـرع وعبدت الطرق. والنظام المالي الاسلام يرى أن دور الإنفاق العام يجب أن يتعدى تسيير المرافق التقليدية كالأمن والدفاع والصحة والتعليم والمواصلات، إلى تحقيق أهداف الدولة الاسلامية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ما يتـرتب عليه زيادة الإنتاج ومضاعفة العمران. وقد أرسى النظام المالي الإسلامي ضوابط وقواعد فريدة في الإنفاق العام، جعلت منه أكثر ضبطا وصلاحية ونفعا وتحقيقا للأغراض المرجوة منه، بعد أن جعل هناك ترتيب أولويات في النفقات العامة في ضوء مفهوم الحاجة في الفكر الإسلامي، الذي ينبني على معيار المصلحة العامة في الاشباع. كما أنشأ نظاما متكاملا للرقابة على الإنفاق العام قابلا للتطوير على

---

(1) سورة الأنفال: الآية (٤١).

حسب كل عصر ومصر، ومن ثم لم يدع لولي الأمر مجالا سوى التقيد بضوابط وقواعد تحكم تصرفه في المال العام لمصلحة الأمة[1].

كما أن الفكر المالي الاسلامي يرى أن النفقة العامة تقوم بدور أساسي في تحقيق تقدم المجتمع وتنميته، ورفع مستوى المعيشة، فهو يراها سببا مباشرا لإحداث الرواج الاقتصادي بما يتبعه من زيادة في المعاملات، يتبعها زيادة في الأرباح وارتفاع في دخل الأفراد، تستطيع الدولة أن تقتطع منه كمية أكبر تقوم بإنفاقها في الدورة التالية، وهكذا تستمر العملية في حركة صعودية، يزيد الانفاق العام فيزيد مقدار الرواج، ويرتفع مستوى الأرباح والدخول وبالتالي مستوى المعيشة، ويزيد دخل الدولة، وهكذا في كل مرة تبتديء من نقطة أكثر ارتفاعا في مستوى الإنفاق العام، وبالطبع دون أن يؤدي ذلك إلى التضخم[2].

رابعا: الرعاية الاجتماعية
(التعليم، الصحة، البيئة، الأمن الاجتماعي، الديمقراطية وحقوق الانسان).

اهتمت الشريعة الاسلامية بالإنسان واعتبرته حجر الزاوية في كل عملية تنمية، اقتصادية كانت أم اجتماعية؛ فالانسان هو أداة التنمية ووسيلتها، وهو هدفها وغايتها. ومن هنا اهتم الاسلام بالانسان اهتماماً متميزاً يبدأ قبل ولادته – حيث يبدأ باختيار أمه، لقوله صلى الله عليه وسلم: "تخيّروا لنطفكم"[3] – مروراً بكونه جنيناً في بطن أمه، ثم عند ولادته حيث يُؤَذَّن في اذنه اليمنى وتقام الصلاة في اذنه اليسرى، استمراراً بارضاعه وفطامه لقوله تعالى: ﴿ وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ ۖ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ ﴾[4]، وقوله تعالى: ﴿ وَحَمْلُهُۥ وَفِصَٰلُهُۥ ثَلَٰثُونَ شَهْرًا ﴾[5] وصولاً إلى ما بعد وفاته ومواراته اللّحد.

---

(1) حسن صادق حسن، الإنفاق وضوابطه في الاقتصاد الإسلامي، في: السياسة الاقتصادية في إطار النظام الاسلامي، مرجع سابق، ص (٥١٣ وما بعدها).

(2) يوسف ابراهيم يوسف، **محاضرات في تاريخ الفكر الاقتصادي الإسلامي**، جامعة الأزهر، كلية التجارة، ١٩٨٢م، ص (١١٥-١١٦).

(3) ابن ماجه، السنن، باب: الاكفاء، الجزء (١)، الحديث رقم (١٩٦٨)، ص (٦٣٣).

(4) سورة البقرة: الآية (٢٣٣).

(5) سورة الأحقاف: الآية (١٥).

وركزت عليه من حيث التعليم والصحة والأمن الاجتماعي وغيرها. وتتجلى بعض ملامح هذا الاهتمام من خلال:

أولاً: التعليم:

لم تهتم ديانة من الديانات بالعلم كما اهتمت به الشريعة الاسلامية، فقد جعل الاسلام طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة، وحث على طلبه ولو في الصين، كما رفع من مكانة العلم والعلماء، ودعا إلى تعلُّم مختلف العلوم، بل جعل العلم يمتد ثوابه حتى بعد وفاة الانسان.

وتتضح أهمية تركيز الإسلام على طلب العلم والتعلم بشكل أكثر وضوحا خصوصا في هذا العصر الذي أصبح العلم فيه وسيلة لبلوغ كل الأهداف، ومن ذلك أن الحصول على كل المعارف والسيطرة عليها تعتبر في هذا العصر الشرط الأساس لتحقيق التقدّم، وقد لا تجدي وفرة الثروات الطبيعية والكثافة السكانية، دولة من الدول شيئا في تحقيق التقدم ما لم تأخذ بأسباب استيعاب معارف العصر والسيطرة عليها(1).

وتتجلى بعض جوانب هذا الاهتمام في:

١. أوَّلُ كلمةٍ نزلت من القرآن "اقرأ"، قال تعالى: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ﴾(2).
٢. أوَّلُ قسمٍ في القرانِ الكريم جاءَ بحرفٍ من حروفِ الكتابة يليها أداة الكتابة، قال تعالى: ﴿نٓ ۚ وَٱلْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ﴾(3).
٣. ربطُ الايمانِ بالعلم، ورفعُ مكانةِ العلمِ والعلماء، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟﴾(4). وقال تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾(5)، وقال تعالى: ﴿يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍ﴾(6). بل إن

(1) صالح كركر، نظرية القيمة، مرجع سابق، ص (٢٨٠).
(2) سورة العلق: الآية (١).
(3) سورة القلم: الآية (١).
(4) سورة فاطر: الآية (٢٨).
(5) سورة الزمر: الآية (٩).
(6) سورة المجادلة: الآية (١١).

الشريعةَ الإسلاميةَ قد فَضَّلَت العالم على العابد، كما في قوله صلى الله عليه وسلم: "فضل العالم على العابد كفضلي على أدناكم"[1]. وقوله صلى الله عليه وسلم: "لئن تغدو فتتعلّم باباً من العلم خير من أن تصلي مائة ركعة"[2]، والمقصود هنا مائة ركعة من صلاة النافلة. وقوله صلى الله عليه وسلم: "من سلك طريقاً يلتمس فيه علماً سهّل الله له به طريقا إلى الجنة"[3]. وقال صلى الله عليه وسلم: "طلب العلم فريضة على كل مسلم"[4]. و لم يقف الأمر عند هذا الحد، بل إن الشريعة الاسلامية جعلت ثواب العلم يمتد لما بعد الموت، لحديثه صلى الله عليه وسلم: "إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث... علم ينتفع به"[5].

٤. فداء الأسرى مقابل تعليم الصحابة، فقد طلب رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقوم كل أسير يريد الفداء بتعليم عشرة من الصحابة، في وقت كانت فيه الدولة الاسلامية في أشد الحاجة للأموال، وكان بإمكانه صلى الله عليه وسلم أن يطلب مقابل ذلك ما يشاء من أموال، وهذا يدل على مدى اهتمامه صلى الله عليه وسلم بالعلم والحرص عليه.

ثانيا: الصحة:

كشفت الدراسة عن تدني المستويات الصحية وتراجعها، وعن تزايد أعداد الوفيات لأفراد ومجتمعات الدول النامية في ظل العولمة، وربطت ذلك بتراجع مستويات المعيشة، وسوء توزيع الدخول الثروات. ومّما لا شكّ فيه أن انخفاض مستويات الصحة سبب في انخفاض إنتاجية العمل وقلّة كفاءته، وتُشَكّل حجر عثرة في سبيل تحديث الاقتصاد وتطويره، وعامل هدم وتخلف. كما ان التفاوت في الدخول والثروات يؤدي أيضا إلى زيادة عدد وفيات الأطفال؛ بمعنى أن نسبة الوفيات بين أطفال الفقراء تكون أكبر منها بين أطفال

---

(1) الترمذي، السنن، باب: ما جاء في فضل الفقه على العبادة، الجزء (٥)، الحديث رقم (٢٦٨٥)، ص (٥٠).

(2) ابن ماجه، السنن، باب: فضل من تعلم القرآن وعلمه، الجزء (١)، الحديث رقم (٢١٩)، ص (٧٩).

(3) مسلم، الصحيح، الجزء (٤)، الحديث رقم (٢٦٩٩)، ص (٢٠٧٤).

(4) ابن ماجه، السنن، باب: فضل العلماء والحث على طلب العلم، الجزء (١)، الحديث رقم (٢٢٤)، ص (٨١).

(5) مسلم، الصحيح، الجزء (٣)، الحديث رقم (١٦٣١)، ص (١٢٥٥).

الأغنياء حتى في البلد الواحد، ناهيك عن الفوارق بين البلدان الفقيرة والغنيـــة، وأن فجـــوة عدد الوفيات بين الأطفال الأغنياء ونظرائهم الفقراء آخذة في الاتساع. ومن هنا ركّـــزت الشريعة الاسلامية على سلامة الفرد وصحته، والاعتناء به من حيث نظافته وسلامة غذائه، ووقايته من الأمراض وعلاجه منها، لأن سلامة الفرد وصحته تكون أساسا في صحة المجتمع. فهذا رسول الله صلى الله عليه وسلّم يوجّه المؤمنين للعناية بصحتهم لأن "المؤمن القوي خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف وفي كل خير"[1]، ولأن قوّة الجسد وسلامته واحدة مـــن متطلبات العمل النافع المنتج.

وقد ضَمِنَت الشريعة الاسلامية توفير سبل الرعاية الصحية لأفراد المجتمـــع، وحمّلـــت الدولة عبء القيام بذلك. وتقتبس الدراسة في هذا المقام قول سيد قطب رحمه الله "ان الأمر يبلغ حد تحميل الدولة مسؤولية أن تضمن لكل وليد فرصة الصحة الطبيـــة بمنحـــه أبـــوين صحيحين على قدر المستطاع، لأن تكافؤ الفرص لا يبدأ بعد الميلاد، فالميلاد موعد متـــأخر جداً لتحقيق هذا التكافؤ... فإذا كان الوالدان محرومين، فمن الطبيعي جداً أن يأتي المولـــود حاملاً لما يحمله والداه من الضعف والأمراض والآفات، فحتى وإن حصلت المعجزة وتدورك بالعناية الكافية بعد الولادة، فسوف لن يكفيه ذلك لتكون له نفس الامكانيات البدنية وغيره من المواليد الذين توفرت لهم العناية حتى من قبل حمل أمهاتهم بهم"[2].

وأما فيما يتعلق بالضمانات التي قدّمتها الشريعة الاسلامية تجاه الرعاية الصحية فيمكن استعراض ملامحها من خلال:

١. الاعتناء بنظافته العامة، فقد أوجب الاسلام الطهارة كل الوقت، وهذه تستلزم الغسل عقب كل مرة تلامس فيها النساء، وأوجبه كل أسبوع أو كل جمعه، لقوله صلى الله عليه وسلم: "غسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم"[3]، وأما النظافة اليومية فقـــد

---

(1) مسلم، **الصحيح**، الجزء (٤)، الحديث رقم (٢٦٦٤)، ص (٢٠٥٢).

(2) سيد قطب، **معركة الاسلام والرأسمالية**، دار الشروق، بيروت، الطبعة التاسعة، ١٩٨٣م. وأنظر: صالح كركر، نظرية القيمة، مرجع سابق، ص (١٤٥-١٤٦).

(3) البخاري، الصحيح، باب: وضوء الصبيان ومتى يجب عليهم الغسل، الجزء (١)، الحديث رقم (٨٢٠)، ص (٢٩٣).

تكفل بها وجوب الوضوء لكل صلاة[1]. هذا فضلا عن اهتمامه بتنظيف الفم والأسنان واستعمال السواك مع كل صلاة. وقد تجاوزت الشريعة الإسلامية غيرها من الشرائع، بل وسبقتها في الحثّ على النظافة ورعاية الشؤون الصحية حتى في أدقِّ الأمور، خصوصا في المرافق والأماكن العامة. وفي هذا الإطار ذهب البعض إلى منع أحمال الروث والزبل والرماد وأشباه ذلك من الدخول إلى الأسواق لما فيها من الضرر بلباس الناس، وعلى المحتسب أن يأمر أهل الأسواق بكنسها وتنظيفها من الأوساخ والطين وغير ذلك مما يضر بالناس. ولا تقتصر الوقاية الصحية في مجال المرافق العامة فحسب، بل يمتد هذا العرف إلى أدق التفاصيل المهنية؛ وعلى سبيل المثال ينبغي على المحتسب أن يأمر الفرّانين والخبّازين برفع سقائف أفرانهم، ويجعل في سقوفها منافس واسعة للدخان، ويأمرهم بكنس بيت النار في كل تعميرة، وغسل المعاجن وتنظيفها، بل ويتدخل في نظافة يديه وملابسه، وأن يرتدي من الملابس ما يحول دون نزول العرق أو تساقط الشعر في العجين، إلى غير ذلك من أمور السلامة العامة[٢].

٢. نظرت الشريعة الاسلامية إلى أن سلامة العقل تكمن في سلامة الجسم، فالعقل السليم في الجسم السليم. ومن هنا حثّت على العناية بالجسم وتربيته التربية السليمة، وأمرت بالتداوي والعلاج، والأخذ بأسباب التخلص من الأمراض، والبحث عن الدواء المناسب، لقوله صلى الله عليه وسلم: "تداووا عباد الله، فإن الله تعالى لم يضع داءً إلا وضع له الدواء"[٣].

٣. الدعوة إلى الاهتمام بالمأكل والمشرب والاعتدال فيهما، بدءاً من الدعوة إلى إتمام رضاعة المولود، لأن إتمام الرضاعة يكون سببا في صحة الطفل، وهذا ينعكس بدوره

(1) ربيع محمود الروبي، **التكافل الاجتماعي في القرآن الكريم:تحليل اقتصادي وفقهي**، (د.ن)، (د.م)، ١٩٩٨م، ص (٢٥٦).

(2) علي يوعلا، السوق وتكوين الأسعار في الاقتصاد الإسلامي، في: السياسة الاقتصادية في إطار النظام الاسلامي، مرجع سابق، ص (١٤٩).

(3) ابن ماجه، **السنن**، باب: ما أنزل الله داءً إلا أنزل له شفاء، الجزء (٢)، الحديث رقم (٣٤٣٦)، ص (١١٣٧).

عليه يافعا ثم كهلا، قال تعالى: ﴿ وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ ۖ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ ﴾[1]، إلى الاعتدال في تناول الطعام لقوله صلى الله عليه وسلم: "ما ملأ آدمي وعاءً شراً من بطنه ..."[2]، والصوم شهراً في السنة عدا النوافل.

٤. إخراج بعض المأكولات أو المشروبات الضارة بصحة الإنسان وعقله، من قائمة استهلاكاته، فقد حرّمت الشريعة الاسلامية الخمر والميتة والدم ولحم الخنزير... وغيرها، لما لها من أضرار فادحة على الجسم والعقل.

ثالثاً: البيئة:

أدّت النزعة الأنانية التي تمخّضت عنها العولمة إلى تلويث البيئة واستنزاف خيراتها، وتبيّن أنه لم يكن هناك أي نوع من الشعور بالمسؤولية تجاه الأفراد أوالمجتمعات أو الموارد، فضلاً عن مراعاة مصالح الأجيال. وإذا كانت هناك بعض التوجهات هنا وهناك للحد من الأضرار البيئية، فلا تعدو كونها متواضعة جداً، لا ترقى الى المستوى المطلوب، وأنها جاءت نتيجة للمطالبات والضغوطات التي تمارسها جماعات الضغط وأنصار البيئة والمناخ. ومن ناحية أخرى فإن العلماء المعاصرين حين تحدّثوا عن اختلال التوازن البيئي، وأثر ذلك في الحياة، لم يربطوا بين ما توصلوا إليه وبين خالق السموات والأرض، و لم يربطوا بين تعاليم الخالق وموقف الانسان من هذه التعاليم.

والحديث عن التوازن البيئي في الفكر الوضعي يقتصر على الناحية المكانية دون الناحية الزمانية؛ فهو ينشغل فقط بالهواء والماء، ومخازن الفضلات، والضجيج أو الضوضاء، والاهتزازات والطاقة النووية، والفنون الانتاجية (التكنولوجيا)، ويتجاهل الناحية الزمانية، التي تنصرف إلى التأمل الواعي في مصائر السابقين من الأجيال. وبقي الأمر على هذه الحال حتى عام (١٩٧٢م) حيث عقد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية، بمدينة ستوكهولم،

---

(1) سورة البقرة: الآية (٢٣٣).

(2) الإمام أحمد، المسند، الجزء (٤)، الحديث رقم (١٧٢٢٥)، ص (١٣٢).

عاصمة السويد، وأعطى هذا المؤتمر مفهوما متسعا للبيئة، بحيث أصبحبت تدل على أكثر من مجرد عناصر طبيعية (ماء وهواء وتربه ومعادن ومصادر للطاقات ونباتات وحيوانات)[1]. ثم تلا ذلك بعض الاتفاقيات الدولية لحل مشاكل البيئة العالمية مثل: بروتوكول مونتريال (Montreal Protocol)، المصمم لإيقاف تدمير طبقة الأوزون، وبروتوكول كيوتو، المصمم للتخلص التدريجي من غازات الدفيئة[2].

وعلى عكس النظام الرأسمالي، فقد اهتم النظام الاسلامي بالبيئة ومكوّناتها بطريقة منضبطة وواعية، تحفظ حقوق الأجيال عبر الزمن. وتظهر بعض ملامح اهتمام الشريعة الاسلامية بالبيئة ومنهجها في التعامل مع مواردها في[3]:

١. تسخير السموات والأرض وما بينهما للإنسان؛ فقد أعلن القرآن الكريم أن السموات والأرض وما بينهما قد سخرت لخدمة الإنسان، ومن ثم كانت تلك السموات وهذه الأرض وما بينهما المسرح الطبيعي الذي يتحرك فيه الانسان، وفي هذا يقول الله تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾[4]. وقوله تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلْفُلْكَ لِتَجْرِيَ فِي ٱلْبَحْرِ بِأَمْرِهِۦ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلْأَنْهَٰرَ﴾[5]. وقوله تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ دَآئِبَيْنِ﴾[6]. وقوله تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ﴾[7].

---

(1) عبد الهادي علي النجار، **الاسلام والاقتصاد: دراسة في المنظور الاسلامي لأبرز القضايا الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد (٦٣)، مارس، ١٩٨٣م ص (١٨٨).

(2) أنظر: ليزا نيوتن، نحو شركات خضراء، مرجع سابق، ص (٢٤١).

(3) عبد الهادي علي النجار، الاسلام والاقتصاد: دراسة في المنظور الاسلامي لأبرز القضايا الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة، مرجع سباق، ص (١٨٤-٢١١). وأنظر: محمد عمر شابرا، الإسلام والتحدي الاقتصادي، مرجع سابق، ص (٢٦٤).

(4) سورة الجاثية: الآية (١٣).

(5) سورة ابراهيم: الآية (٣٢).

(6) سورة ابراهيم: الآية (٣٣).

(7) سورة ابراهيم: الآية (٣٣). سورة النحل: الآية (١٢).

٢. جعل الله تعالى من شروط الاستخلاف الحفاظ على كل النعم التي أنعم الله بها على عباده، فالإنسان بوصفه خليفة، ليس هو المالك الأساس لهذه الموارد، بل مجرد أمين عليها. قال تعالى: ﴿وَأَنفِقُوا۟ مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ﴾[1].

٣. جعل الاسلام الحياة وأساليب تطويرها إلى الأفضل، أمانة بين يدي الإنسان، والحفاظ عليها يعني الالتزام بشرط حمايتها من المرض والجوع والألم وكل أنواع الحرمان، ولا سبيل إلى ذلك إلا بحماية البيئة التي هي مستودع بقية النعم. ولما كانت الموارد لمنفعة الجميع وليس لمنفعة القلة فقط، فيجب استخدامها استخداماً عادلاً لرفاهية الجميع، فالموارد ليست لرفاهية الفرد وأسرته فحسب، بل لرفاهية الآخرين أيضاً. قال تعالى: ﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾[2].

٤. ربط دوام النعم بالشكر، قال تعالى: ﴿لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾[3]، ومن مقتضى ذلك أن أي إساءة الى الموارد الطبيعية بالتلويث أو الإفساد أو سوء الاستخدام أو حرمان الناس منها بغير حق، تتعارض مع شكر الله على نعمه، بل هو قتل بطيء للنفس التي سخر الله لها السموات والأرض وما بينهما. والشكر ليس كلمة تقال، وإنما هو علم وعمل يقوم به الانسان تجاه خالقه وعباد الله.

٥. نظر الإسلام إلى وحدة البيئة، وجعل التعامل مع الموارد البيئية مشروطاً بالحفاظ على سلامتها، وجعلها صالحة لإشباع حاجات كل الأجيال، بصرف النظر عن موقف أي جيل منها من قضية الوحدانية أو من الإسلام ككل. فالمسلم حينما يتعامل مع هذه الموارد لا يتصرف في عزلة عن غير المسلم بحيث يتجاهل حق هذا الأخير في أن ينتفع بنعم الله في الأرض.

٦. قررت الشريعة الاسلامية أن أي ضرر يقع على الفرد أو الجماعة من خلال إفساد أو تلويث البيئة هو مما يرفضه الاسلام، ويطالب بمقاومته، بل إن الشريعة الاسلامية تعتبر

---

(1) سورة الحديد: الآية (٧).

(2) سورة الحشر: الآية (٩).

(3) سورة ابراهيم: الآية (٧).

أن أي إفساد للموارد هو افساد للحياة على الأرض، وحمايتها هو حماية للبيئة ببعديها الزماني والمكاني، على أساس أن الحاضر هو ابن الماضي، وهو بذرة المستقبل.

٧. طالبت الشريعة الاسلامية أن يتم التعامل مع البيئة بطريقة تحافظ على سلامتها، بما في ذلك توفير أسباب البقاء الصحي والنظيف لها، بل إنها جعلت نظافة البيئة والمحافظة عليها مرتبة من مراتب الإيمان، وقررت أن "إماطة الأذى عن الطريق صدقة"[١].

رابعاً: الأمن الاجتماعي:

تمت الإشارة في الفصل السابق إلى أن معدلات الجريمة قد ازدادت وتفاقمت في ظل العولمة، فقد أسهمت البطالة متفاعلة مع التضخم وانحسار أدوار الدولة في التوظيف والتشغيل إلى تزايد فرص الإفقار والإقصاء الاجتماعي، كما أفضت إلى انحسار فرص شرائح وفئات اجتماعية في إشباع حاجاتها الأساسية من الغذاء، والصحة، والسكن، والتعليم. في حين عالجت الشريعة الإسلامية الوسائل المخلّة بالأمن الاجتماعي، وجففت منابع الجريمة بأساليب شتى، تبدأ بالوقاية منها، من خلال تربية الضمير وتهذيب النفس وتطهير الاخلاق، حتى تترك النفوس الشر رغبة عنه وكراهية له، وتصوير الجرائم بصورة بشعة قبيحة تنفر منها الطباع السليمة. و لم تكتف بذلك، بل بيّنت الأحكام المتعلقة بالجرائم، ومن ثم ألزمت الشريعة أتباعها بإقامة الشعائر الدينية، لما لها من أثر كبير في تصويب السلوك والابتعاد عن الفواحش والمنكرات، وألزمت الجماعة بالتناصح فيما بينهم والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهيأت بعد ذلك كلّه متطلبات الحياة الكريمة ليعيش الناس في جو آمن مطمئن لا يعتدي فيه على أمن الجماعة إلا إنسان شرير ينبغي إصلاحه أو معاقبته. وبهذا فإن المنهج الإسلامي "يكفل لكل فرد كما يكفل للجماعة كل عناصر العدالة والكفاية والاستقرار والطمأنينة، ويكفّ عنه عوامل الاستفزاز والإثارة، وكل عوامل الكبت والقمع، وكل عوامل الظلم والاعتداء، وكل عوامل الحاجة والضرورة، وبذلك يصبح الاعتداء في مثل هذا المجتمع الفاضل المتوازن المتكامل على النفس والحياة، أو على النظام العام، أو على الملكية

---

(١) البخاري، الأدب المفرد، باب: سقي الماء، الجزء (١)، الحديث رقم (٤٢٢)، ص (١٥٢).

الفردية جريمة بشعة منكرة، مجرّدة من البواعث المبرّرة أو المخففة بصفة عامة"[1]. وهكذا استطاعت الشريعة الاسلامية تركيز دعائم الأمن والاستقرار الاجتماعي حتى سار الراكب بين صنعاء وحضرموت دون أن يخشى إلا الله والذئب على غنمه.

وتتجلى ملامح النظام الاسلامي وأسلوبه في تحقيق الأمن الاجتماعي في جملة من الأمور من أبرزها:

١. الوقاية من الجرائم من خلال تعبئة الموارد البشرية وعدم تعطلها، انطلاقاً من القناعة بأن البطالة سبب رئيس في عدم الاستقرار الاجتماعي، ومن هنا فقد "طالب الإسلام الناس بالعمل، وألزم أولياء الأمر بالهيمنة عليهم، وسدّ حاجاتهم عن هذا الطريق، الذي يزيل عنهم وصمة التقاعد عن الأعمال النافعة. وبذلك يشتغل كل امريء بشأنه، ولا يجد مجالا للتفكير في سلب، أو نهب، أو قتل، أو في شيء من أنواع الإجرام التي تغري بها البطالة، ويدفع إليها التعطل"[2]. قال تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ ذَلُولًا فَٱمْشُوا۟ فِى مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا۟ مِن رِّزْقِهِۦ ۖ وَإِلَيْهِ ٱلنُّشُورُ﴾[3]. وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ فَٱسْعَوْا۟ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ وَذَرُوا۟ ٱلْبَيْعَ ۚ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٩﴾ فَإِذَا قُضِيَتِ ٱلصَّلَوٰةُ فَٱنتَشِرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ وَٱبْتَغُوا۟ مِن فَضْلِ ٱللَّهِ وَٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ كَثِيرًا لَّعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾[4].

٢. العدالة الاجتماعية، حيث تعتبر سبيلاً من سبل الوقاية من ارتكاب الجرائم، فقد ضمنت الشريعة الاسلامية للإنسان فوق حياته المادية بالعمل، حياة أخرى نفسية سعيدة، ترجع إلى كفالة حقوقه الشخصية والاجتماعية، بتقرير العدل في أدق صوره، وتقرير التواصي بالخير، والتناهي عن الشر، وتقرير معونة الفقراء الذين لا يجدون عملا، أو لا يستطيعون. وبذلك تصل الحقوق إلى أربابها، التي يستوجبونها بأعمالهم وكفاياتهم، دون تحكيم لأي اعتبار آخر من حسب أو نسب، أو التي يستوجبونها

---

(1) سيد قطب، في ظلال القرآن، مرجع سابق، ص (٨٧٣).

(2) محمود شلتوت، الإسلام عقيدة وشريعة، مرجع سابق، ص (٢٩٦).

(3) سورة الملك: الآية (١٥).

(4) سورة الجمعة: الآيات (٩-١٠).

بمقتضى التضامن الاجتماعي، والتكافل الإنساني الذي وضع الإسلام مبدأه، وقرره كأصل من أصول الاجتماع، وعلى أنه دين يثاب المرء على فعله، ويعاقب على تركه[1]. ولا ريب أنه متى ضمنت الحقوق على هذا الوجه، ووصلت إلى أصحابها وتمتعوا بها، اطمأنت نفوسهم، وانطفأت لديهم ثورة الغضب والانتقام، التي كثيراً ما يبعثها الشعور بالظلم، وغمط الحق في هذه الحياة، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا۟ ٱلْأَمَـٰنَـٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحْكُمُوا۟ بِٱلْعَدْلِ﴾[2]. وبذلك انطبق عليهم قوله تعالى: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِى صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَٰنًا عَلَىٰ سُرُرٍ مُّتَقَـٰبِلِينَ﴾[3].

خامساً: الديمقراطية وحقوق الإنسان

ما أن فصلت الرأسمالية الدين عن الدولة، حتى أخذت تبحث عن مصادر أخرى غير الدين لرعاية شؤون المجتمع، فكانت الديمقراطية بلسمها الشافي، فأقامتها على عقيدتها، رغم أن الديمقراطية ليست من ابداعات الرأسمالية، بل كانت في الأصل أسلوبا لرعاية شؤون المدن الإغريقية، فتم ابتعاثها من ذاك الماضي وابتناؤها على الرأسمالية، وهي تعني حكم الشعب، أي أن يحكم الشعب نفسه بنفسه. لكن (مقرطة) الشعوب لا تعني إعطاءها حريتها، فلم تترافق الديمقراطية مع الحرية في كل مراحل ظهورهما عند الشعوب، ولكن الديمقراطية صارت من أعظم أساليب أمريكا في هيكلة علاقات الشعوب ومن ثم السيطرة عليها، وذلك لأن الديمقراطية في الأصل فكرة خيالية، أمكن إيجاد مضامين عدة تحت اسمها هذا، والديمقراطية لها القدرة على تمييع أقوى الأفكار، وعرقلة أحكام السياسات؛ فأمريكا تستطيع إنشاء الأحزاب العميلة الغارقة بالرشوة وفساد الذمم والتبعية الفكرية والتنظيمية والتمويلية، ثم تعمل بواسطتها لتداول السلطة المسلوبة من الشعوب[4].

---

(1) محمود شلتوت، الإسلام عقيدة وشريعة، مرجع سابق، ص (٢٩٦).

(2) سورة النساء: الآية (٥٨).

(3) سورة الحجر: الآية (٤٧).

(4) ابراهيم عبد الرحمن زيدان، الإسلام والرأسمالية وصراع الحضارات، مرجع سابق، ص (٧١-٧٤).

ولم تقف الأمور عند هذا الحد، بل إن أمريكا التي تدّعي أنها راعية الديمقراطية، وتشنّ حروبا باسمها، تقف ضد الديمقراطية ولا تعترف بها إن هي أفرزت تيارات تتضارب مع مصالحها، والأمثلة على ذلك كثير بدءاً من الجزائر حين فاز التيار الإسلامي، وانتهاءً بفلسطين إثر فوز حماس في انتخابات أشرفت عليها الادارة الامريكية ووصفتها بالنزاهة. فالديمقراطية التي تعترف بها أمريكا هي التي تخدم مصالحها.

أما في النظام الاسلامي فإن العقد الاجتماعي (البيعة) يقوم على التلازم بين عقدين: عقد الإيمان وعقد الأداء في الحكم؛ فعقد الإيمان يمثل الفارق الجوهري بين البيعة والديمقراطية، حيث إن عقدها الاجتماعي يقوم على عقد الأداء فقط مع تغيب عقد الإيمان. وعقد الإيمان في البيعة يرد مرجعية التشريع إلى الله تعالى، بينما عقد الأداء في الديمقراطية يرد مرجعية التشريع إلى الشعب، وهذا ينشيء فوارق جوهرية بين المنهجين. وقد ركزت الديمقراطية على الوسائل والآليات ولو على حساب الأهداف والغايات أحيانا، بينما البيعة ركزت على الغايات والأهداف، وجعل الوسائل طوعا لها تتغير بمقتضى الأحوال والأزمان والتراضي بين الناس، كما ان البيعة تقرر التكامل والتناصح بين مسؤوليات طرفي عقد الأداء وفق ضوابط عقد الإيمان، بينما الديمقراطية تقوم على أساس التعارض والتضاد بين مسؤوليات طرفي عقد الأداء[1].

وفي مقابل الديمقراطية، أمر القرآن بالشورى[*]، وجعلها عنصرا من العناصر التي تقوم عليها الدولة الإسلامية، وأفرد في القرآن سورة كاملة باسم (الشورى). والشورى المطلوبة في الاسلام ليست ذات طابع تجميلي لمجرد المصادقة على القرارات التي يتخذها الحكام. بل إن المطلوب منها هو أن تكون مؤسسة مستقلة تقوم بمناقشة حرة غير مقيّدة، دون أن يتطرق إليها الخوف، لجميع القضايا المتعلقة بالمصلحة العامة ضمن إطار الشريعة، وقيام السلطة التنفيذية بتنفيذ جاد ومخلص لجميع السياسات التي تتبلور على هذا النحو. إن مؤسسة الشورى تستدعي أوسع مشاركة ممكنة للناس في شؤون الدولة، إما مباشرة أو من

---

(1) حامد بن أحمد الرفاعي، العالمية والعولمة: رؤية إسلامية، مرجع سابق، ص (٦٥-٦٦).

(*) للمزيد عن الشورى أنظر: Said Hallaq, _Individual, Society and Social Choice in Islamic Thought_, P: (78-80).

خلال مندوبين عنهم(1). أما الشكل المحدد لتنفيذ هذا الأمر الواجب فتقرره الأمة على أساس الظروف التي تعيشها.

وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يشاور أصحابه فيما لم ينزل عليه فيه الوحي، وكان في بعض الأحيان يعدل عن رأيه، ويأخذ برأي أصحابه، وقد حدث أنه أخذ برأيه ورأي (أبي بكر) في حادثة أسرى بدر، ورفض العمل برأي (عمر) ومن وافقه، فنزلت آيات شديدة العتب على النبي صلى الله عليه وسلم في أنه لم يأخذ برأي الآخرين، وقد كان هو الأوفق بحالتهم في هذا الوقت، قال تعالى: ﴿ مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَكُونَ لَهُۥٓ أَسْرَىٰ حَتَّىٰ يُثْخِنَ فِي ٱلْأَرْضِ ۚ تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنْيَا وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْـَٔاخِرَةَ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾(2).

وكانت الشورى أصلاً في إدارة الشؤون الجماعية، وقد درج على ذلك أصحاب الرسول صلى الله عليه وسلم، فكان (أبو بكر) يستشير الصحابة، وكان يأخذ برأي غيره، وكان (عمر) رضي الله عنه يجمع كبار الصحابة في عهده وكان يمنعهم من الخروج من المدينة لمكان حاجته إلى استشارهم، وكان الأساس في الاستشارة كفالة الحرية التامة في إبداء الآراء ما لم تمس أصلاً من أصول العقيدة أو العبادة. "والشورى من الأمور التي تركت نظمها دون تحديد، رحمة بالناس غير نسيان، توسعة عليهم، وتمكينا لهم من اختيار ما يتاح للعقول وتدركه البشرية الناضجة، وما دام المقصود هو أصل المشورة، والوصول بها إلى قوانين التنظيم العادل التي تجمع الأمة ولا تفرقها، والتي تعمر وتبني، ولا تخرب وتهدم، فالأمر في الوسيلة سهل ميسور"(3).

وأما فيما يتعلق بمسألة حقوق الإنسان التي تتشدّق بها الدول الرأسمالية، وتدّعي أنها تسهر على رعايتها وحمايتها، فتجدر الإشارة إلى أن هذه المسألة كانت حتى القرن العشرين، مسألة شبه غائبة وغير مرئية، حتى صدور إعلانات الأمم المتحدة ومواثيقها عن حقوق الإنسان في النصف الثاني من القرن الماضي(*). في حين أن هذه المسألة قد ظهرت مع

---

(1) محمد عمر شابرا، الإسلام والتحدي الاقتصادي، مرجع سابق، ص (٣٠٠). بالإحالة على: Abul A'la Mawdudi, Human Rights in Islam, (1976), P: (37).

(2) سورة الأنفال: الآية (٦٧).

(3) محمود شلتوت، الإسلام عقيدة وشريعة، مرجع سابق، ص (٤٤١).

(*) الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨)، الميثاق الدولي لحقوق الإنسان (١٩٦٦).

ظهور الدين الإسلامي، فقد اهتمت الشريعة الاسلامية بحقوق الإنسان بطريقة متميزة وفريدة، وقد أكّد بعض الباحثين أن الإسلام هو النظام الوحيد الذي تعامل مع رسالة الإنسان في الحياة بمنهجية شاملة ومتكاملة، كما أن الاسلام هو النظام الوحيد الذي أكد المعادلة الدقيقة بين حقوق الانسان وواجباته، واعتبر أيّ اهمال لحقوق الانسان أو واجباته إنما هو نوع من الاعتداء على رسالة الانسان في الحياة. وأضاف قائلاً: "لا أحسب أحدا يجادل بأن المسيرة البشرية اليوم تعاني من أزمة حادة في القيم، ومما لا شك فيه كذلك أن مأساة تدهور كرامة الانسان وانتهاك حقوقه إنما هو ثمرة مؤلمة لأزمة القيم المتفاقمة في العالم"[١].

وإذا كانت مسألة حقوق الإنسان قد برزت على جدول أعمال الخطاب الدولي في النصف الثاني من القرن العشرين"[2]. فإن هذه المسألة تزامنت في الإسلام مع بداية الدين الإسلامي. ويكفي للتدليل على ذلك أن مقولة عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - "متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً"، باتت أول بنود الميثاق العالمي لحقوق الإنسان.

وبالنظر إلى مواد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي تتغنى به الشعوب والمجتمعات، كواحد من أهم التشريعات التي أحدثت نقلة نوعية في مجال حقوق الإنسان، تكفي الإشارة إلى أن الدين الإسلامي كان قد مأسس لها منذ ما يزيد عن خمسة عشر قرناً، واعتبرها من الحقوق المكتسبة لا الممنوحة. ومن هذه الحقوق ذات الصلة بالرفاه ما جاء في المواد من (٢٢) إلى (٢٧) والتي يمكن توضيحها على النحو المبين تاليا[٣]:

المادّة (٢٢): "لكل شخص بصفته عضوا في المجتمع الحق في الضمانة الاجتماعية القائمة على أساس انتفاعه بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي لا غنى عنها لكرامته، ولنمو شخصيته، نموا حرا بفضل المجهود القومي والتعاون الدولي، وذلك وفقا لنظمها ومواردها".

---

(1) حامد بن أحمد الرفاعي، العالمية والعولمة: رؤية إسلامية، مرجع سابق، ص (٦٥-٦٦).

(2) روبرت جاكسون، ميثاق العولمة، مرجع سابق، ص (٤٩).

(3) محمد خيري، المدخل إلى الرفاهية الاجتماعية، مرجع سابق، ص (٥٠).

المادّة (٢٣): "لكل شخص الحق في العمل، وله حرية اختياره بشروط عادلة مرضية، كما أن له حق الحماية من البطالة" و "لكل فرد دون أي تمييز الحق في أجر متساو للعمل"، و "لكل فرد يقوم بعمل الحق في أجر عادل مرض، يكفل له ولأسرته عيشة لائقة بكرامة الإنسان، تضاف إليه عند اللزوم وسائل أخرى للحماية الاجتماعية".

المادّة (٢٤): "لكل فرد الحق في الحصول على أوقات للراحة والفراغ على أن يشمل ذلك تحديدا مناسبا لساعات العمل وإجازات دورية بغير بأجر".

المادّة (٢٥): "لكل فرد الحق في أن يعيش في مستوى معقول من المعيشة، بحيث يتوافر له ولأسرته الصحة والمعيشة الطبية بما يتضمنه ذلك من غذاء وكساء ومسكن ورعاية صحية وخدمات اجتماعية لازمة، وكذلك حق الضمان في حالات التعطل والمرض والعجز والترمل والشيخوخة أو غير ذلك من العجز عن تكسب العيش لأسباب لا يستطيع التحكم فيها".

المادّة (٢٦): "لكل فرد حق التعلّم، ويجب أن يكون التعليم مجانا في مرحلته الأولى على الأقل، كما يجب أن يكون التعليم الأولي إلزاميا، وينبغي أن يوفر التعليم الفني والصناعي، وأن تتاح فرص متكافئة للتعليم الجامعي على أسس الكفاية".

المادّة (٢٧): "لكل فرد حق الاشتراك بحرية في النشاط الثقافي في المجتمع الذي يعيش فيـــه، وحق التمتع بالفنون والمساهمة في التقدم العلمي وفي الانتفاع بمزاياه".

المبحث الثالث

الاستراتيجيات المقترحة للتعامل مع العولمة

تفاوتت الرؤى والتطلعات بين المفكرين والمحللين، بل وبين الدول والمجتمعات، تجاه الطريقة التي ينبغي اتباعها للتعامل مع العولمة؛ فمن ناحية، رفض البعض التعامل مع العولمة وناصبها العداء، ومن ناحية ثانية، نادى آخرون بالانخراط السريع والكامل فيها. ولعل الموقف الرافض نابع من النظرة إلى أن العولمة تمثل موجة استعمارية جديدة، وبالتالي من غير الممكن أن يتوقع المرء منها أي أثر ايجابي في حياة الشعوب التي ستخضع لهيمنة الدول المستفيدة منها. في حين أن الموقف الداعي إلى الاندماج السريع فيها، نابع من الاعتقاد بأن العولمة تشكل إطارا جديدا للعلاقات الدولية يتيح فرصا وإمكانيات أكبر لجميع الشعوب لتحقيق التقدم والتنمية الشاملة.

وعلى مستوى بلدان العالم الثالث عموما ومنها البلاد العربية والاسلامية، يرى البعض أن الموقف من العولمة ينحو نحو المقاومة والمواجهة، وهذه المواجهة تتخذ شكلين رئيسين: الأول هو المقاومة عن طريق تجاهل ما يجري واعتباره حركة خارجية لا تعنيها وغير ذات أهمية مع السعي إلى الحفاظ على البنيات والهياكل التقليدية المعروفة. أما الثاني فهو مواجهتها باسم عولمة بديلة تحل محلها[1]. وإن كانت الدراسة لا تتفق إلى حدّ كبير مع هذا الرأي، لعدم وجود بوادر النهوض بعولمة بديلة في الأفق القريب.

وتمثل العولمة الاقتصادية – التي يشهدها الاقتصاد العالمي – تحديا خطيرا للعالم الإسلامي واقتصادياته، فالعالم الإسلامي مهدد، ويعيش مرحلة من الضعف والتهميش، في الوقت الذي يفتقد فيه لأية إستراتيجية اقتصادية لمواجهة تلك الأخطار. ويؤكد الواقع أهمية – بل حتمية – بناء آليات وإستراتيجيات قادرة على مواجهة تحديات العولمة في ثوبها الحالي، أو أي ثوب آخر قد تظهر فيه. فمهما نادت العولمة بأن تنظيم الاقتصاديات في بوتقة واحدة، جاعلة من العالم سوقاً واحدة، ومن الجودة والكفاءة معيارا للتنافس، ومهما كانت

---

(1) برهان غليون، رهانات العولمة: **العولمة البديلة أو استراتيجية التعامل الناجع مع العولمة**، نشرة إنترنت بتاريخ ١٧-٧-٢٠٠٧م.

http://www.josor.net/article_details.php?thesid=63&catid=6[retrieved date 17/07/2007]

النظرة إليها سلبا أم إيجابا، فإنها قد فرضت نفسها كأمر واقع لا مفر منه. وهذا الواقع حمل في طياته أعباء اقتصادية وغير اقتصادية، كان لها آثارٌ وانعكاسات على الدول الإسلامية كافة[1] خصوصا وأن المجتمعات العربية تعيش تغيرات بنيوية سريعة وعميقة، نتيجة تفاعل عوامل خارجية وداخلية، ارتبطت الخارجية منها بمصاحبات العولمة وتداعياتها، وارتبطت الداخلية بتبني سياسات اقتصادية وقطاعية تكاد تتمحور حول ما سمي بسياسات التكيف الهيكلي، وهو ما ترتب عليه نتائج وتأثيرات على عدد من الفئات والشرائح الاجتماعية[2].

فالعولمة قد تكون مفيدة وطبيعية إذا قامت على أساس التعاون والمشاركة الإيجابية بين الدول، إلا انه وللأسف، وعلى الرغم من مشاركة الدول النامية في كل المؤسسات والمجالس العالمية، وعلى الرغم من مواردها الكبيرة، وتعداد سكانها الكبير، إلا أنها لا زالت مهمشة وبعيدة كل البعد عن القرار الاقتصادي والسياسي العالمي. و لم يقف الأمر عند هذا الحدّ، بل إن العولمة قد أسهمت في تهميش هذه الدول إلى أن سلبتها سيادتها الوطنية وهيبتها وكرامتها؛ فعلى سبيل المثال ما زالت الثروات والدخل والتجارة والاستثمار من نصيب الدول الصناعية الكبرى، بالرغم من المؤتمرات الاقتصادية العالمية ومن كل الأصوات المنادية بإنصاف هذه الدول[3].

وقبل البدء بالحديث عن الاستراتيجيات المقترحة للتعامل مع العولمة، لا بد من الإشارة إلى أن العولمة – مهما كانت حقيقتها وطبيعتها – ليست خيرا كلها، وليست شرا كلها، وإنما لها إيجابياتها التي تحمل في ثناياها فرصا لا تتحقق إلا بشروط معينة، ولها سلبياتها ومخاطرها التي يمكن تفاديها (أو التخفيف منها) بأساليب شتى. وعليه يمكن الاستفادة من هذه الفرص لتحقيق أهداف محلية ووطنية، وغايات إنسانية وعالمية، كما يمكن تجنب مخاطرها وتبعاتها السياسية والاقتصادية والثقافية.

(1) رياض المومني، واقع ومستقبل الاقتصاديات الإسلامية في ظل العولمة، مرجع سابق.

(2) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، السياسات ا لاجتماعية في البلدان العربية، تحليل بنائي تاريخي، مرجع سابق، ص (١٣).

(3) رياض المومني، واقع ومستقبل الاقتصاديات الإسلامية في ظل العولمة، مرجع سابق.

وتتفق الدراسة مع ما أشار إليه أحد الباحثين من ضرورة أن تتسم الاستراتيجيات المتاحة أمام العالم الاسلامي بثلاث خصائص(1):

١. أن تكون ممكنة: أي قابلة للتطبيق في ضوء القدرات المتاحة والقيود الراهنة النابعة من التكوين الاجتماعي والاقتصادي للدول الاسلامية ومن النظام العالمي. وهذا يتطلب من الخبراء والمفكرين والأكاديميين صياغة مشروع عام طويل الأمد للتعامل مع تحديات العولمة مثل إنشاء سوق اسلامية مشتركة.
٢. أن تتسم بالنظرة الشاملة: من خلال تحليل مختلف المتغيرات، ومدى تأثر بعضها ببعض في إطار نظرة شمولية.
٣. أن تتعلق الاستراتيجيات بالعمليات التي تثيرها العولمة بجميع جوانبها الاقتصادية والسياسية والأمنية والثقافية، وهذا يتطلب أن يكون هناك مستويات للتعامل عند كل عملية من عمليات العولمة، سواء أكان ذلك على مستوى الدولة أم على المستوى المشترك بين الدول الاسلامية أم من خلال التعاون بين الدول الاسلامية وباقي دول الجنوب وغيرها من القوى الدافعة للعولمة.

وفيما يتعلق بالاستراتيجيات المطروحة أمام العالم الإسلامي للتعامل مع العولمة، فقد أشار عدد من الباحثين إلى أنها تنحصر في ثلاث استراتيجيات، يمكن تلخيصها على النحو المبين تالياً(2):

١. **الاستراتيجية الأولى: فك الارتباط مع الغرب والاعتماد على الذات**: بمعنى الفكاك من قبضة النظام الرأسمالي العالمي، ورفض هذه الظاهرة، من خلال التركيز على تنمية الموارد الذاتية لكل دولة، والتعاون الاقليمي بين الدول الاسلامية. ولعل هذه الاستراتيجية تنطلق من النظرة الى أن العولمة مرتبطة بالرأسمالية والهيمنة

---

(1) محمد السيد سليم، **العولمة واستراتيجيات الدول الإسلامية**، نشرة إنترنت بتاريخ: ١٦-٧-٢٠٠٧م.
http://www.islamonline.net/arabic/mafaheem/2003/03/article01-2/shtml[retrieved date 16/07/2007]

(2) أنظر:
- سهى عبيد، العولمة والإسلام، مرجع سابق.
- عبد الرحمن الزنيدي، العولمة الغربية والصحوة الإسلامية، مرج سابق.
- محمد السيد سليم، العولمة واستراتيجيات الدول الإسلامية، مرجع سابق.

الأمريكية. إذ ترى هذه الاستراتيجية أن الخطوة الأولى لمواجهة الفكر الرأسمالي، هو كشف فساد هذا المبدأ وكشف ناحيته الاستعمارية المبنية على هذه العقيدة الفاسدة، ممثلة بأمريكا والغرب عامة، ومواجهتها في الصراع الفكري الى جانب الكفاح السياسي، وتوضيح مدى خطأ وظلم العقيدة الرأسمالية التي أقامت هذه الأفكار، وبالتالي خطأ السياسة الداخلية والخارجية من المنظور الرأسمالي[1]. وتنظر هذه الاستراتيجية إلى أن التنمية المعتمدة على الذات كانت على الدوام هي الصفة المميزة لتراكم رأس المال في المراكز الرأسمالية. وهي تفترض التحكم في الشروط الخمسة الأساسية للتراكم الآتية[2]:

أ. التحكم المحلي في إعادة إنتاج قوة العمل؛ وهذا يفترض في مرحلة أولى أن سياسة الدولة تضمن تنمية زراعية تنتج فائضا من الطعام بكميات كافية، وبأسعار تتمشى مع متطلبات ربحية رأس المال. وفي مرحلة ثانية، أن يتبع الإنتاج الواسع للمنتجات السلعية، التوسع في رأس المال وفي كمية الأجور.

ب. التحكم المحلي في وسائل تركيز الفائض، الأمر الذي لا يفترض فقط وجود مؤسسات مالية وطنية، ولكن استقلاليتها بالنسبة لحركة رؤوس الأموال العابرة للحدود كذلك، بما يضمن القدرة الوطنية على توجيه الاستثمار.

ج. التحكم المحلي في السوق، الذي يصير في مجمله محجوزا للإنتاج الوطني، حتى في غياب حماية قوية جمركية أو غير جمركية، والقدرة المكملة على المنافسة في السوق العالمي، جزئيا على الأقل.

د. السيطرة المحلية على الموارد الطبيعية، وهذا يعنى إلى جانب ملكيتها الرسمية، قدرة سلطة الدولة على الاختيار بين استغلالها أو الإبقاء عليها كاحتياطي. وبهذا المعنى فإن الدول البترولية التي لا تستطيع أن تستحكم بمواردها (ولا تستطيع أن تغلق المحبس) لا تملك هذه السيطرة.

---

(1) ابراهيم عبد الرحمن زيدان، الإسلام والرأسمالية وصراع الحضارات، مرجع سابق، ص (٦).

(2) سمير أمين، وفرانسوا أوتار (محرر)، مناهضة العولمة، مرجع سابق، ص (٣٢٢).

هـ. وأخيرا، السيطرة المحلية على التكنولوجيا سواء أكانت محلية أم مستوردة، بمعنى أن يكون ممكنا إعادة إنتاجها بسهولة دون الحاجة لاستيراد مدخلاتها الأساسية باستمرار (مكونات أو معرفة فنية).

٢. **الاستراتيجية الثانية: الاندماج الكلي مع العولمة:** وتشير هذه الاستراتيجية إلى القبول بشروط هذا النظام ومحاولة الحصول على أقصى مكاسب يطرحها، مع النظر إلى الخسائر المحتملة على أنها مكاسب في المدى البعيد. وربما كانت هذه الاستراتيجية نابعة من حتمية العولمة، وأن تفاديها ليس بالأمر السهل، انسجاماً مع التحذير الذي أطلقه الرئيس الأسبق لمؤسسة دايملر بنز (إدزارد رويتر Edzard Reuter) سنة (١٩٩٣م) والذي مفاده "إن المنافسة في القرية المعولمة تشبه الزوبعة، لا أحد يستطيع البقاء بمنأى عنها"[1]. ولكن تجدر الإشارة إلى أن هذه الاستراتيجية تتطلب من الطرف المقابل أن يكون مؤهلا لهذا الاندماج وإلا فإنه سيذوب ويتلاشى أمامها.

٣. **الاستراتيجية الثالثة: التفاعل الايجابي الرشيد:** وتنطلق هذه الاستراتيجية من الرؤية القائلة: "يمكن أن يدير المرء ظهره للعولمة، غير أن الثمن المترتب على ذلك ليس مجرد ثمن اقتصادي، إنه سياسي أيضا"[2]. فالانعزال عن قوى العولمة أو الاكتفاء بانتقادها لا يشكل بديلاً مفيداً للدول الإسلامية، وبالتالي لا بد من الدخول في بعض المشروعات الاقليمية والتكتلات الدولية. وتنطوي هذه الاستراتيجية على نظرة تركيبية للعولمة؛ فتؤكد أنه من المهم اتباع استراتيجيات متعددة المستويات، تقوم على التفاعل مع العولمة في الوقت الذي يتم فيه الدخول في مساومات معقدة مع قوى العولمة لتحسين الشروط، وتحقيق التكامل الاقليمي بين الدول الاسلامية لتقوية مركزها التفاوضي.

---

(1) هانس بيترمارتن وشومان، فخ العولمة، مرجع سابق، ص (١٩٩).

(2) بيتر مارتن، ما يسوّغ العولمة أخلاقيا، في: العولمة الطوفان أم الإنقاذ؟، مرجع سابق، ص (٣٢).

ويضيف آخرون، ومنهم سمير أمين، محاور استراتيجية (فرعية) جديدة تكون فيها أهداف المفاوضات الكبرى مسخّرة لخدمة الشعوب، ومن أبرزها[1]:

١. إعادة التفاوض لأجزاء السوق، وقواعد الدخول إليها، وهو مشروع يحاكم قواعد منظمة التجارة العالمية المستخدمة في الدفاع عن امتيازات الاحتكار الاقليمي النشيط على الصعيد العالمي.

٢. إعادة التفاوض للأنظمة النقدية في مجال وضع الترتيبات والنظم الإقليمية مع ضمان درجة من الاستقرار النسبي للمبادلات. وهو مشروع يسمح بمساءلة صندوق النقد الدولي، ومبدأ التبادل الحر.

٣. إطلاق مالية ذات طابع عالمي عن طريق الضرائب الخاصة بالدخول المشتركة باستغلال الموارد الطبيعية، وإعادة توزيعها على الخريطة العالمية، بحسب معايير خاصة ودقيقة، ولاستعمال أكثر فعالية.

٤. نزع أسلحة الكوكب والبدء بتخفيض أدوات الدمار الجماعي.

٥. دمقرطة الأمم المتحدة، ويركز هذا التصور لمحاور الاستراتيجية الجديدة على النقطتين الأخيرتين، لأن القوة العسكرية الأمريكية لا تتردد في استخدام الأسلحة النووية لتحقيق أهدافها.

لكن هذه الاستراتيجيات الأخيرة – في ظل سياسة القطب الواحد، وتفرد السياسة الأمريكية بالهيمنة على العالم ومؤسساته الدولية – بعيدة المنال في المنظور القريب، وعليه لا بد من تفعيل المنظمات الدولية أو إصلاحها، لأنها لا تعمل كما ينبغي، وممثلوها هم في حقيقة الأمر يمثلون دولهم. والمثال الصارخ على ذلك هو منظمة الأمم المتحدة، التي لا يملك سكرتيرها العام أن يأخذ موقفا خاصا به، وهذا يعني أن المنظمات الدولية بصورتها الحالية تعجز أن تقوم بدورها. وتصر الولايات المتحدة على أن تبقى الأمم المتحدة تابعة لا متبوعة، وهي تكرس كل قوتها وجهودها لتجميد كل قوة مناوئة، "وربما لهذا السبب، تفضل الولايات المتحدة كثيرا منظمة حلف الناتو على منظمة الأمم المتحدة، وشروط المساعدات

(1) سعيد اللاوندي، بدائل العولمة، مرجع سابق، ص (١١٥).

الثنائية على شروط المساعدات متعددة الأطراف، بمعنى أنها تفضل المواقع والظروف التي تضمن لها السيادة والسطوة بامتياز"[1].

ولعلّ **الاستراتيجية الثالثة** (التفاعل الايجابي الرشيد) هي الأكثر واقعية أمام الدول الاسلامية، بهدف الحصول على أكبر المكاسب الممكنة، وبأقل قدر ممكن من الخسائر، لأن هذه الدول لا تملك – في الوقت الراهن – رفاهية الرفض المطلق للعولمة. كما أن الرفض المطلق أو القبول المطلق للعولمة لن يخدم الأمة الإسلامية، فهي لن تستطيع عزل نفسها عن العالم، وليس من مصلحتها الدخول في لعبة لم تشارك بوضع شروطها وقوانينها، والأصلح هو التعامل مع العولمة والقبول بها كتحد، يقوم على فهم مضمونها وأهدافها وسلبياتها، ومحاولة تحسين بعض شروطها[2]. إلا أن الطريق لهذه الاستراتيجية لن تكون محفوفة بالورود أمام الدول الإسلامية.

وهذه الاستراتيجية لا تخالف – بحدود علم الباحث – تعاليم الشريعة الاسلامية، خصوصا وأن "الاسلام يريد أنسانا قادرا على المواجهة والتعايش، ومكافئا وندا للآخر، من دون أن يفتن أو يتأثر بالفاسد مما عند الآخرين، وقد أخذ عمر بن الخطاب – رضي الله عنه – عن الفرس والروم فكرة التاريخ الهجري ونظام الإدارة المالية والكتابة وسك العملات وغيرها من متطلبات الحياة، لكن في إطار أسس ومباديء وروح الدين الاسلامي"[3]. وتمثل ماليزيا مثالا حياً على مثل هذه الاستراتيجية؛ فعلى الرغم من أنها تتشكك في العولمة، إلا أنها تبنّت مجموعة من السياسات التكنولوجية والاقتصادية التي أدّت إلى استفادتها من العولمة وتمكنت من الخروج من الأزمة المالية الآسيوية سنة (١٩٩٧م) بأقل الخسائر.

ولكي تحقق الدول العربية والاسلامية أعظم المكاسب، ينبغي عليها بناء استراتيجيات واضحة ومحددة المعالم، تتسم بالسمات التي سبقت الإشارة إليها. لأن غياب الإستراتيجية الواضحة، والاستمرار بالتخبط والعبث في الموارد المادية والمالية والبشرية في البلدان العربية باختلاف صوره على مدى خمسين عاما الماضية قد وصل حدا لا يحتمل التباطوء في إعادة

---

(1) سعيد اللاوندي، بدائل العولمة، مرجع سابق، ص (١٣٦).

(2) رياض المومني، واقع ومستقبل الاقتصاديات الاسلامية في ظل العولمة، مرجع سابق.

(3) رعد الحيالي، التعاون الاقتصادي العربي والاسلامي في ظل العولمة، مرجع سابق، ص (٤٥٦).

النظر في سبل ووسائل إنقاذ الاقتصاد والمجتمع العربي. فلم تكن هناك سياسة أو وسيلة تدفع بالأمة إلى الضعف والهبوط إلا واعتمدت هنا أو هناك في أجزاء مختلفة من البلاد، ولم تظهر صيحة من صيحات الغرب المدسوسة إلا وجدت لها الصدى الكافي في دولة عربية أو أخرى، مما ضيع الكثير من الوقت والجهد والكلفة(١).

ولا بد من وضع استراتيجية إنمائية واضحة المعالم مؤمنة بالاعتماد على الذات. لأن مقومات هذه التنمية موجودة(٢)؛ من حيث الطاقات الديمغرافية، والموقع الجغرافي، والتنوع المناخي، فالموارد الطبيعية من أراض زراعية وغابات وثروة حيوانية، وثروة بترولية ومعدنية، والموارد البشرية، ورؤوس الأموال كلها متوفرة لدى الدول الاسلامية. ولا بد أيضا من الصحوة الفكرية والرغبة الصادقة التي تمثل الخطوة الأولى، يليها تحقيق التنمية والتخلص من ضغط الإدارة الغربية الذي يحمل معه تنازلا عن بعض السيادة والاستقلالية، ويجب إعطاء الأفضلية في الاستثمارات والإعفاءات الضريبية للدول العربية والإسلامية، وتسهيل انتقال قوة العمل بين الدول العربية والإسلامية.

كما ينبغي على الدول الإسلامية أن تضع خطة تمكنها من مواكبة التطور التكنولوجي، لأن عدم القدرة على مواكبة هذا التطور سيكون سببا في تهميشها وانهيارها، كما حصل مع الاتحاد السوفياتي الذي لم يكن قادراً على مواكبة هذا التطور. ولا بدّ من تبني مشروعات وطنية في كل دولة إسلامية تركز بشكل أساس على الفرد (الذي يشكل المحرّك الأساس لأي عملية تنموية) ورفع كفاءة المؤسسات التعليمية والبحثية، خاصة مع تضاؤل أهمية المواد الخام.

أما أن تقبل الدول الاسلامية بسياسة الأمر الواقع متجاهلة ما يجري حولها، وأن تبقى متشرذمة – على الرغم من أن العولمة تنادي بالتكتلات الاقتصادية الكبيرة – لن يفيدها

---

(1) علي مجيد الحمادي، النشاط الإنمائي العربي بين تداعيات الماضي وبعض تحديات المستقبل، في: العولمة وأبعادها الاقتصادية، مرجع سابق، ص (٦١١).

(2) للوقوف على مزيد من المقومات المتاحة للعالم الإسلامي أنظر:

- يوسف جاسم الحجي، اتفاقية الجات ساعدت في ظهور قوى اقتصادية جديدة، **الاقتصاد الإسلامي**، العدد (٢١٢)، اكتوبر – نوفمبر، ١٩٩٨م، ص (٣٢-٣٦).
- نجيب عبدالله الشامسي، العولمة أهداف خفية وآثار سلبية، **الاقتصاد الاسلامي**، العدد (٢٠٩)، أغسطس، ١٩٩٨م.

بشيء، بل سيبقيها عرضة للآثار السلبية للعولمة، وبالتالي تفاقم المشاكل وزيادة الأوضاع سوءاً. ولا تكاد المحاولات التي قامت بها الدول الإسلامية بهذا الصدد تذكر، بل إن كثيرا من هذه المحاولات ولدت ميتة[1]. مع أن الشريعة الاسلامية قد دعت في أكثر من آية إلى الاعتصام وعدم الفرقة والتشرذم، قال تعالى: ﴿وَٱعۡتَصِمُواْ بِحَبۡلِ ٱللَّهِ جَمِيعٗا وَلَا تَفَرَّقُواْ﴾[2]. وقال تعالى: ﴿وَلَا تَنَٰزَعُواْ فَتَفۡشَلُواْ وَتَذۡهَبَ رِيحُكُمۡ﴾[3].

وفي هذا السياق يجدر الحديث عن موضوع التكتل أو التكامل الاقتصادي[*] وأهميته؛ إذ يعتبر التكامل الاقتصادي أحد أهم الظواهر وأكثرها تعقيدا في العالم المعاصر، ذلك أن "سياسة التكتل لا تساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة فحسب، بل تحقق أيضا اقتصادا عالميا عادلا إلى حد ما"[4]. ويستطيع التكامل أن يلعب دورا هاما في النهوض باقتصاديات البلدان المشاركة فيه، من خلال البحث عن الإمكانيات المثلى لتخصيص الإنتاج، وإنشاء مجمعات صناعية وزراعية عالية المردود على أساس الجهود المشتركة بحيث تراعى الظروف الطبيعية والمناخية المحلية والظروف الاقتصادية والاجتماعية. و"التوجه نحو التكامل الإقليمي الاقتصادي ليس مسألة حديثة النشأة، ولا هي حالة رد فعل لظاهرة العولمة، وإنما هي ظاهرة برزت على مسرح الحياة الدولية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية. وكان هذا التوجه الإقليمي حاضرا في بدايات مفاوضات تحرير التجارة الدولية. وسوف

---

(1) رياض المومني، واقع ومستقبل الاقتصاديات الإسلامية في ظل العولمة، مرجع سابق.

(2) سورة آل عمران: الآية (١٠٣).

(3) سورة الأنفال: الآية (٤٦).

(*) يعرف التكامل الاقتصادي بين الدول على أنه: "عملية موضوعية، وقابلة للضبط والتحكم في الوقت ذاته، للتقارب المتبادل وتكييف الاقتصادات الوطنية في البلدان المشاركة في الاتحادات التكاملية، وهدفها النهائي هو زيادة إنتاجية العمل الاجتماعية وزيادة الدخل الوطني الإجمالي للدول المساهمة في العلاقات التكاملية، وتتلخص وظيفة التكامل – على هذا الأساس – في رفع التقارب الاقتصادي بين البلدان المساهمة إلى مستوى جديد نوعيا باتخاذ التدابير المناسبة في إطار الاتحاد التكاملي". أنظر: كلوتشكوفسكي وآخرون، اقتصاد البلدان الغنية والفقيرة، مرجع سابق، ص (٢٩٦).

(4) هورست أفهيلد، اقتصاد يغدق فقرا، مرجع سابق، ص (١٥ مقدمة المترجم).

يبقى هذا التوجه وسيلة لتغيير الواقع الاقتصادي لمجموعات من الدول ضمن أقاليم معينة، وأداة لمواجهة تداعيات الأوضاع الاقتصادية الجديدة في ظل ظاهرة العولمة"(١).

ومما يبعث الأسى في النفوس أن الدول المتطورة قد أدركت أن التوجه نحو التكتلات الإقليمية هو الأداة الفعالة في رفع مستوى الاعتماد الاقتصادي العالمي المتبادل، إلى مستويات تجعل التكامل الإقليمي الاقتصادي يؤتي ثماره، بصيغة الحصول على الفوائد الاقتصادية المرتبطة بتحقيق خطوات جادة على طريق التكامل الاقتصادي، الذي يتضمن تحرير حركة عناصر الإنتاج بين أعضاء التكامل، وتكوين أسعار صرف ثابتة على مستوى إقليمي، وتوحيد السياسات النقدية والمالية للدول الأعضاء في التكامل، فضلا عن حرية التدفق في التجارة على المستوى الإقليمي(٢). كما أن هذه الدول - على عكس الدول الاسلامية - هي التي لجأت إلى التكتلات والتحالفات، على الرغم من أنها في وضع يسمح لها بتحديد جدول أعمال العولمة؛ فهذه الدول منظمة كليا في بلدانها، ويشغل دوائرها كوادر مؤهلة باستطاعتها التعامل مع التجار والموارد المالية الدولية، إضافة إلى وجود أكاديميين جامعيين وشركات خاصة وشبه حكومية تهتم بالمشاكل الاجتماعية والتكنولوجية، وتساعد بالحصول على المعلومات ورسم السياسات والاستراتيجيات. كما تتميز هذه البلدان بوجود اتحادات منظمة وكتل ضاغطة، تابعة لشركاتها ومؤسساتها المالية، التي تتصف بنفوذ كبير على الدوائر الحكومية. يضاف إلى ذلك أن البلدان المتطورة تملك مؤسسات وآليات تساعد في تنسيق سياساتها ومواقعها، مثل المفوضية الأوروبية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ومجموعة الدول السبعة (G7)(*) والهيئات والوكالات التابعة(٣).

---

(1) محمد باطويح، ومحمد القريشي، التكامل الاقليمي الاقتصادي العربي وتحديات العولمة، مرجع سابق، ص (٢٥١).

(2) محمد باطويح، ومحمد القريشي، التكامل الاقليمي الاقتصادي العربي وتحديات العولمة، مرجع سابق.

(*) مجموعة السبعة (G7): وتضم الدول الصناعية الكبرى بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وهي تجمّع تنسيقي للسياسات الاقتصادية تجاه العالم ويدعى بالكبار السبعة، وهي مكونة من وزراء مالية سبع قوى صناعية (ألمانيا، اليابان، ايطاليا، فرنسا، بريطانيا العظمى، كندا، الولايات المتحدة) يجتمعون سنويا من أجل تنسيق السياسة الاقتصادية والنقدية العالمية. والآن أصبحت روسيا تدعى لحضوره وصار يطلق عليه (G7+1).

(3) مارتن خور، العولمة: إعادة نظر، مرجع سابق، ص (٣٦).

في حين أن المحاولات التي بذلتها دول الجنوب للاندماج في الاقتصاد الرأسمالي العالمي بهدف إدخال إصلاحات هيكلية على النظام الاقتصادي الدولي القائم، لم ترق إلى المستوى المطلوب، وكانت في معظمها محاولات مشوّهة قائمة على أساس "دفع ظاهرة التطور غير المتكافيء إلى آخر مداها، وهو اعتماد متبادل من جانب واحد فقط هو جانب البلدان النامية، التبعية فيه تأتي من حقيقة عدم التوازن في مدى مساهمتها في تقسيم العمل الدولي نظرا للمستوى الضعيف لتطور قواها المنتجة"(١). ومع ذلك فلا يمكن التجاهل بأن البلدان النامية قد "ناضلت بدفع أكلاف باهظة من أجل تكاملها بشكل وثيق مع الاقتصاد العالمي، لكن الحمائية في البلدان المتطورة منعها من الاستغلال الكامل لقوتها التنافسية"(٢).

وعليه تنصح الدول النامية أو المتضررة من تبعات العولمة، ومنها الدول الاسلامية، بتحسين شروط التجارة البينية، وإعادة هيكلة العلاقات الاقتصادية الدولية بينها، من خلال التعاون الاقتصادي، لدعم قوّتها التساومية من ناحية، وللإسراع في التنمية من ناحية أخرى. فعلى سبيل المثال يمكن للدول المتضررة من اتفاقيات التجارة الحرّة، أن تتشبث بوضع رسوم جمركية على المنتجات (وخاصة الزراعية) القادمة من دول الشمال، لمواجهة الدعم الحكومي للقطاع الزراعي في البلدان الغنية. إذ "تشير الدراسات إلى أنه وبسبب القيود التي تفرضها الدول الغنية على الدول الفقيرة، فإن اتفاقيات التجارة الحرة تكلّف الدول الفقيرة ثلاث مرات أكثر مما تتلقاه من مساعدات إنمائية من الدول الغنية"(٣).

وعلى غرار التكتلات والتجمعات الدولية فقد أنشأت الدول الاسلامية تجمعا مماثلا هو مجموعة الدول الاسلامية الثماني، وهي تتألف من ثماني دول اسلامية هي: تركيا وايران ومصر وماليزيا وبنجلادش ونيجيريا واندونيسيا والباكستان(٤). وقد عقدت تلك المجموعة أول مؤتمر قمة لها في استانبول في العاشر من حزيران عام (١٩٩٧م) بناء على مبادرة من رئيس الوزراء التركي آنذاك (نجم الدين أربكان)، وعقدت مؤتمرها الثاني للقمة في دكا، في

(1) فؤاد مرسي، **الرأسمالية تجدد نفسها**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد (١٤٧)، مارس، ١٩٩٠م، ص (١٢٣).

(2) مارتن خور، العولمة: إعادة نظر، مرجع سابق، ص (٤٩).

(3) جوزيف ستيغليتز، حصاد العولمة، مرجع سابق.

(4) محمد السيد سليم، العولمة واستراتيجيات الدول الإسلامية، مرجع سابق.

آذار عام (١٩٩٩م)[*]، ومؤتمرها الثالث للقمة في القاهرة، في شباط عام (٢٠٠١م). وتركز المجموعة على تنفيذ مشروعات للتعاون الفني يشارك فيها القطاع الخاص، وقد حددت عدة مجالات للتعاون بحيث تتخصص كل دولة في قيادة التعاون في هذا المجال؛ فتقود نيجيريا التعاون في مجال الطاقة، كما تقود اندونيسيا التعاون في مجال الموارد البشرية والتنمية وإزالة الفقر، وتقود مصر التعاون في مجال التجارة، وتقود ماليزيا التعاون في مجال التمويل المصرفي والخصخصة، وتقود تركيا التعاون في مجال التصنيع والصحة، وتقود ايران التعاون في مجال المواصلات اللاسلكية والمعلومات، وتقود بنجلادش التعاون في مجال الزراعة.

ويشكل التعاون بين الدول الاسلامية أداة مهمة للتعامل مع العولمة، بهدف الاستفادة من الفرص المتاحة والتقليل من الخسائر. ومن مصلحة هذه الدول - أيضاً - توثيق تعاونها مع بقية دول الجنوب بهدف صياغة استراتيجية واضحة للتعامل مع العولمة. ومن أهم الأمثلة على ذلك مجموعة الدول الخمس عشرة (G15) التي تأسست عام (١٩٨٩م)، وهي تمثل منتدى للتعاون الاقتصادي بين بعض دول الجنوب. وقد شكّك كثيرون بقيام مثل هذه المجموعة لدى انعقاد مؤتمرها الأول عام (١٩٩٠م) في مدينة كوالا لامبور عاصمة ماليزيا، ورأوا أن قيام نوع من التعاون بينها هو بمثابة حلم ليس بمقدور هذه الدول أن تعمل مع بعضها البعض لتحقيقه، إلا أن هذا الحلم أصبح حقيقة قائمة وقابلة للتطبيق[1]. وتضم هذه المجموعة (١٩) دولة، منها سبع دول إسلامية هي: الجزائر ومصر واندونيسيا وايران وماليزيا ونيجيريا والسنغال[2]. وتعد مجموعة الـ (١٥) نموذجا للتفاهم بين الدول الإسلامية ودول الجنوب لبلورة استراتيجية لتدعيم المركز الاقتصادي لدول الجنوب عند التعامل مع قوى العولمة.

ويشار أيضا إلى حالة تجمع دول المحيط الهندي للتعاون الاقليمي الذي أسس عام (١٩٩٧م)، ويضم تسع عشرة دولة منها ثمان دول اسلامية هي: بنجلادش واندونيسيا وايران وماليزيا وموزمبيق وعُمان والإمارات العربية المتحدة واليمن. وهذا التجمع يكاد

(*) وردت في المرجع (١٩٩٦م)، ويقدر الباحث أن المقصود هو (١٩٩٩م).

(1) Mahathir Mohamad, ***Globalization, Smart Partnership and Government***, Selected Speeches by the Prime Minister of Malaysia, Vol. (2), Pelanduk Publications (M) Sdn Bhd, Malaysia, 2000, P (173).

(2) محمد السيد سليم، العولمة واستراتيجيات الدول الإسلامية، مرجع سابق.

يشبه مجموعة الدول الخمس عشرة النامية لولا عضوية استراليا. كما انضمت بعض الدول الاسلامية إلى مجموعة السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا COMESA) التي انشئت سنة (١٩٩٤م) وتضم في عضويتها عشرين دولة منها خمس دول إسلامية هي: جزر القمر وجيبوتي ومصر والسودان وأوغندا[1]. ومما لا شك فيه أن قيام مثل هذه المجموعات يعطي هذه الدول قوة أكبر، بحيث تصبح قوّة فاعلة وقادرة على التفاوض مع دول الشمال وتحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب[2].

ولما كانت أهداف الاسلام – خلافا لكل من الرأسمالية والاشتراكية – أهدافاً مطلقة ونتيجة منطقية للفلسفة التي تكمن وراءه، ولا تشكل خليطا من العناصر غير المتجانسة الناجمة عن الصراع من أجل البقاء، والسيطرة بين جماعات متعددة أو طبقات اجتماعية، بل هي جزء أساس من النظام الاسلامي، وأن تحقيقها هو المعيار لقياس المستوى الذي يبلغه مجتمع ما. وبالتالي فان انسجام الأهداف مع النظرة العالمية لا يكفي. بل لا بد من وجود استراتيجية تكون هي أيضا نتيجة منطقية للفلسفة الكامنة، وإذا ما طبقت على نحو جاد فإن بوسعها تمكين المجتمع الاسلامي من تحقيق أهدافه. والإسلام يملك مثل هذه الاستراتيجية بالفعل. فهي تتألف من إصلاح هيكل النظام الاقتصادي برمته من خلال مجموعة من العناصر الأساسية التي يدعم بعضها البعض والتي تتمثل في[3]:

١. آلية اصطفاء متفق عليها على الصعيد الاجتماعي.
٢. نظام قوي للحوافز يدفع الفرد لأن يقدم أفضل ما عنده لمصلحته الخاصة ولمصلحة المجتمع.
٣. اصلاح هيكل الاقتصاد برمته بهدف تحقيق مقاصد الشريعة رغم ندرة الموارد. "فالبلدان الاسلامية بحاجة إلى نظام اقصادي مختلف، نظام قادر على توفير جميع العناصر اللازمة للرفاهية البشرية، وفقا لمتطلبات الأخوة والعدل الاجتماعي. ويتعين على هذا النظام أن يكون قادراً لا على إزالة حالات عدم التوازن فحسب، بل أيضا

(1) محمد السيد سليم، العولمة واستراتيجيات الدول الإسلامية، مرجع سابق.

(2) Mahathir Mohamad, ***Globalization, Smart Partnership and Government***, P:(173).

(3) محمد عمر شابرا، الإسلام والتحدي الاقتصادي، مرجع سابق، ص (٢٧٣).

أن يعمل على إعادة تخصيص الموارد بحيث تتحقق أهداف الكفاءة والعدالة على حــد سواء في الوقت نفسه. ويتعين على هذا النظام أن يحفز المشاركين على الالتزام بمبادئه وتقديم أفضل ما لديهم، لا من أجل مصلحتهم الخاصة وحدها، بل أيضا من مصلحة المجتمع. ولا يمكن لهذا النظام أن ينجح إلا إذا تمكن من ايجاد بيئة ايجابية مــن خــلال إعادة هيكلة اجتماعية اقتصادية شاملة"[1].

٤. اسناد دور قوي وهادف للحكومة.

والنظام الذي يمكن أن يحقق لنا الأهداف المرجوّة، هو الذي يستطيع أن يحقق لمجتمعنا النهوض والتقدم الاقتصادي والاجتماعي في ظل نظام عالمي جائر، وبالتعامل مع قوى العولمة الشرسة، وفي مواجهة الأطماع والضغوط والمخططات الخارجية. ومن هنا فإن هذا النظــام يجب أن يقوم على مجموعة من التوازنات الاقتصادية والتخطيطية والاجتماعية (ذات الطابع الاستراتيجي) التي لا تستطيع آليات السوق لوحدها أن تجد لها الحلول العادلة والمرضية.

ويبدو واضحا أن الدول العربية قد أدركت أهمية التجارة البينية لاقتصاداتها في ظــل التكتلات الاقتصادية التي انتشرت في أنحاء كثيرة من العالم، مثل[2]: منظمة التجارة الحــرة لشمال أمريكا (NAFTA)[*]، والاتحاد الأوروبي (EU)[**] الذي يعتبر من أنجح التكتلات الاقتصادية في العالم، بالإضافة إلى منتدى التعاون الاقتصادي الآسيوي الباســيفيكي (Asia

---

(1) محمد عمر شابرا، الإسلام والتحدي الاقتصادي، مرجع سابق، ص (٢٥٣).

(2) جاسم المناعي، **القدرة التنافسية للاقتصادات العربية في الأسواق العالمية**، تحرير: علي توفيق الصادق، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل، أبو ظبي، العدد الخامس، تشرين أول (اكتوبر)، ١٩٩٩م، ص (٣).

(*) يضم تكتل النافتا: الولايات المتحدة وكندا والمكسيك والجماعة الاقتصادية الأفريقية التي أنــشئت في يونيــو (١٩٩١م). أنظر: فوزي عبد الرزاق ظاهر، العولمة وأثرها على اقتصاديات الدول العربية، مرجع سابق، ص (٣١).

(**) بدأ تكوين الاتحاد الأوروبي في باريس عام (١٩٥١م) بمشاركة ست دول، وذلك عقب توقيع اتفاقية الجماعة الأوروبية للفحم والصلب، أعقبها بعد ذلك توقيع اتفاقيتين في عام (١٩٥٧م)، وتم إدماج الأجهزة التنفيذيــة للجماعات الثلاثة بموجب اتفاقية (١٩٦٥م)، وذلك بغرض تطبيق المعاهدات المؤسسة للجماعات... أنظــر: فوزي عبد الرزاق ظاهر، العولمة وأثرها على اقتصاديات الدول العربية، مرجع سابق.

(Pacific Economic Cooperation - APEC)[*]. وعليه فقد سعت الدول العربيــة إلى إقامة تكتلات اقتصادية شاملة خلال السنوات الخمسين الماضية، كان أهمها مشروع مجلــس الوحدة الاقتصادية عام (١٩٥٧م)، ومشروع السوق العربية المــشتركة عــام (١٩٦٤م)، واتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية عام (١٩٨١م)، وأخيراً مــشروع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى عام (١٩٩٧م) الذي هو قيد التنفيذ[1]، بالإضــافة إلى صندوق النقد العربي. ويظهر أن جميع المحاولات الأولى قد باءت بالفشل، لكن مازال هناك فرصة أكبر لنجاح مشروع منطقة التجارة الحرة إذا وجدت الإرادة السياسية العربية. وهذا يتطلب الإلغاء الكامل للمعوقات التجارية الضريبية وغير الضريبية بين الدول العربية المنضمة للاتفاقية وعددها (١٥) دولة، وتوسيع نظام الاتفاقية لتضم تجارة الخدمات وانتقــال رؤوس الأموال بين الدول العربية، ثم السعي للانتقال بهذه الاتفاقية إلى اتفاقيــة لإقامــة الاتحــاد الجمركي العربي، وصولاً إلى إقامة السوق العربية المشتركة.

وعلى الرغم من ارتفاع درجة انفتاح الاقتصادات العربية على الاقتصاد العالمي قياســا بنسبة التجارة الدولية إلى الناتج المحلي الاجمالي، إلا أن انفتاح الاقتصادات العربيــة علــى بعضها البعض ما زال ضعيفا، بسبب غياب التكتل الاقتصادي الفاعل، فلم تتجاوز نــسبة التجارة البينية العربية (٩) بالمائة[٢]، مقابل (٢٠) بالمائة بين دول أمريكا اللاتينيــة، و (٤٠) بالمائة بين دول آسيا، و (٦٠) بالمائة بين دول الاتحاد الأوروبي"[٣]. وتشير بعض البيانــات المتوفرة لدى صندوق النقد العربي لعام (١٩٩٤م) أيضاً إلى تدني حجم هذه التجارة؛ فقــد بلغت قيمتها (الصادرات مع الواردات) في ذلك العام نحو (٢٣) مليار دولار، في حين بلغت

(*) أنشيء هذا المنتدى عام (١٩٨٩م)، وهو يمثل أول مشروع اقتصادي عولمي. ويضم في عضويته (٢١) دولــة منها ثلاث دول إسلامية هي: بروناي (دار السلام) واندونيسيا وماليزيا. أنظر: فوزي عبد الــرزاق ظــاهر، العولمة وأثرها على اقتصاديات الدول العربية، مرجع سابق.

(1) نبيل سكر، نظام السوق والعدالة الاجتماعية، مرجع سابق.

(2) جاسم المناعي، القدرة التنافسية للاقتصادات العربية في الأسواق العالمية، مرجع ســابق، ص (٣). ولم يــشر المرجع إلى السنة التي تمثلها هذه النسبة.

(3) فليح حسن خلف (محرر)، العولمة وأبعادها الاقتصادية، المؤتمر الأول – كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء الأهلية، الزرقاء، الطبعة الأولى، ٢٠٠١، ص (١٦).

قيمة التجارة العربية مع العالم في العام نفسه ما يزيد عن (٢٤٩) مليار دولار[1]. وتتضح الصورة أكثر بالنظر إلى البيانات التالية[2]:

١. كانت التجارة البينية العربية عام (١٩٦٤م) تعادل ما نسبته (٤,٦) بالمائة من مجمل التجارة العربية. أما في عام (١٩٩٩م) فقد تراجعت هذه النسبة إلى (٣,٤) بالمائة من مجمل التجارة العربية.

٢. هناك ما نسبته (٩٠) بالمائة من الاستثمارات العربية موجودة خارج الوطن العربي.

٣. معدّل الإنفاق العسكري العربي السنوي (١٠٠) مليار دولار.

٤. مساهمة الناتج الاجمالي العربي إلى العالمي سنة (١٩٩٣م) كان (٣,١) بالمائة، أي ما مقداره (٦٥٠) مليار دولار. بينما تراجع في سنة (١٩٩٧م) ليصبح (٢,١) بالمائة أي ما يعادل (٥٩٩) مليار دولار، وفي سنة (٢٠٠٠م) أصبح (٢,٣) بالمائة.

٥. يستغل من الأراضي الزراعية والبالغة (١٣٥) مليون هكتار ما نسبته (٤٠) بالمائة.

٦. الفائض المالي العربي بحدود (٨٠٠) مليار دولار، والمديونية العربية بحدود (٨٠٠) مليار دولار، سنة (٢٠٠١م).

٧. الدخل الفردي في السودان واليمن أقل من (٥٠٠) دولار سنويا، وفي فلسطين (١٠٠٠) دولار، وفي كل من مصر وسوريا ولبنان والأردن (١٠٠٠ – ١٥٠٠) دولار سنويا. بينما يتراوح الدخل الفردي في كل من قطر والكويت والإمارات ما بين (١٥٠٠٠) و (٢٢٠٠٠) دولار سنويا. وفي البحرين والسعودية وعمان وليبيا من (٩٠٠٠) الى (١٥٠٠٠) دولار سنويا.

وختاماً تذكر الدراسة بالواجب الملقى على كاهل الإمة الإسلامية، للنهوض بوظيفتها، وحمل مسؤوليتها، للقيام بالدور المناط بها في مواجهة تحديات العولمة، وتحقيق عالمية الإسلام، أو عولمة الاستخلاف؛ وهي العولمة التي تحقق الحاجات الوجودية للإنسان المسلم أولاً، ثم للإنسان حيث هو إنسان. ويمكن أن يكون الدرس الذي تقدمه التجربة الصينية في تعاملها

---

(1) خالد وهيب الراوي، وحمود محمد السند، السوق العربية المشتركة والتحديات الراهنة، في: العولمة وأبعادها الاقتصادية، فليح حسن خلف (تحرير)، المؤتمر الأول – كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الزرقاء الأهلية، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م، ص (٥٤٧).

(2) بشير يوسف، رؤى العولمة ووهم الأمركة، مرجع سابق، ص (٢٤٣).

مع العولمة درساً هاماً بالنسبة لجميع الدول النامية، والدول الإسلامية خاصة، إذ تمكن هذا البلد من اطلاق عملية التنمية بجناحيها الاقتصادي والاجتماعي فنجح، واعتمد على إمكاناته وطاقاته الذاتية بالدرجة الأولى، كما حاول إصلاح بنى اقتصاده من دون أن يدمرها فأصلح، وأراد أن يتعامل مع العولمة بعقل مفتوح ومن موقع قوة الاقتصاد الصيني فأضحت سوقه جاذبة للاستثمارات الخارجية الخاصة والعامة[1]. وإن أمتنا قادرة على ذلك بإذن الله، وما ذلك على الله بعزيز، وحتى يتحقق لنا ذلك نردد قوله تعالى:

﴿ وَمَا جَعَلَهُ ٱللَّهُ إِلَّا بُشْرَىٰ وَلِتَطْمَئِنَّ بِهِۦ قُلُوبُكُمْ ۚ وَمَا ٱلنَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾(الأنفال: ١٠).

﴿ رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً ۚ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْوَهَّابُ ﴾
(آل عمران: ٨)

(1) محمد آدم، العولمة وأثرها على اقتصاديات الدول الإسلامية، **مجلة النبأ**، العدد (٤٢)، شباط، ٢٠٠٠م.

الخاتمة

والنتائج والتوصيات

بعدَ الثناء على الله وَحَمْده، حَمْداً يليقُ بجَلالِ وَجْهه، والصلاةُ والسلامُ على أشْرَفِ خَلْقه، محمدٍ صلى الله عليه وَسَلَّمَ، وعلى آله وَصَحْبه، فإنَّ الباحثَ لَيَرْجُو أنْ يكونَ قَدْ وُفِّقَ في اختيارِ موضوعِ دراسَته، وفي عَرْضه للفكرة التي انْطَلَقَتْ منها، وأنْ يَكونَ قَدْ غَطّى الموضوعَ بما يَسْتحقّهُ، مُلْتَمساً العذرَ ممَّن يقرأُ هذه الدراسة عنْ مواطنِ الضَعْفِ والهنَة، حيث إنّ الموضوعَ واسعٌ ومُتشَعِّبٌ، ولا يمكنُ لدراسةٍ أو أُطْروحَة بهذا الحجمِ أنْ تُعْطيَهُ حَقَّهُ، وحَسْبُ الباحثِ شرَفاً أنْ يكونَ وَضَعَ لَبِنَةً في بناءِ مَكْتَبَة الاقتصاد الإسلامي، مُكَمِّلَةً لدراساتٍ سَبَقَتْ، وَرَكيزَةً لدراساتٍ سَتَلْحَقُ في صَرْحِ هذا البناءِ الراسخِ بإذْنِ الله تَعالى.

وبعد،

فَقَدْ انتهت العَوْلَمةُ إلى المساسِ بجوانبِ حياةِ الأفرادِ والمجتمعاتِ كُلِّها، على المستوى المحلي والاقليمي والدَّوْلي، بدْءاً منْ لُقْمَة الغذاء، وَنَقاوَة الهواء، مُروراً بمدارسِ الأطْفالِ والمراكزِ الصحية، وصولاً إلى جَوانبِ الحَياة كافَّةً، وباتَتْ الفَجْوَةُ بينَ الدُوَلِ - فَضْلاً عَنْ طَبَقاتِ المجتمعِ الواحدِ - أكثرَ اتِّساعاً. كما تَخَلَّت الدَّوْلَةُ عَنْ واجباتها الرئيسةِ في تقديمِ المشروعاتِ والخَدَماتِ العامَّة، استجابةً لمُتَطلباتِ العولمةِ وأجْهزَتها، التي تَدْعُو إلى خَصْخَصَةِ المشروعاتِ العامَّةِ، قِوامُ حَياةِ الأفرادِ والمجتمعات.

فاقتصادُ العولمةِ والحالةُ هذه لَمْ يَزِدِ الفُقَراءَ إلا فَقْراً وَحِرْماناً، وَباتَ تَحْقيقُ الكفاءة والأمثلية ضَرْباً مِنَ الخَيالِ، في ظِلِّ عَدمِ تطابقِ الحساباتِ الاجتماعيةِ والخاصة، وتفككت عُرَى النسيجِ الاجتماعي، بسببِ الأحقادِ والضغائنِ التي استَنْبَتَتْها أنظمةُ التوزيعِ الجائرة، فصارت الأنظارُ تَرْنو إلى بَصيصِ أملٍ يَلُوحُ في الأُفُقِ، ليُخَلِّصَ الشُعوبَ والمجتمعاتِ من وحلِ الأنظمةِ البشريةِ، التي لا تُراعي الحاجات الحقيقية للمجتمعاتِ، سَواءَ أكانت هذه الحاجات معنويةً أم ماديةً.

وفي ظلّ افتقار العالم الاسلامي لاستراتيجية واضحة المعالم لمواجهة الآثار السلبية للعولمة، فإن الدراسةَ تؤمنُ بأنَّ الحلَّ الأمثلَ يكمنُ في تظافرِ الجهودِ والتعاونِ الجادّ، بهدف التكاملِ والوحدةِ بينَ الدولِ الإسلاميةِ، وبناء مشروعٍ حضاريٍ قادرٍ على المواجهةِ والتغيير، ولا بُدَّ من السعي الحثيثِ لايجادِ تكتلٍ اقتصاديٍ يكونُ قادراً على تحقيقِ الأهدافِ على نحوٍ أفضلَ من تلكَ التي يمكنُ بلوغها بجهودٍ منفردة، سيّما وأنَّ مقومات هذا التكامل موجودة لدى الدول الاسلامية. ولا تحتاجُ إلا إلى إرادة صادقة وعزيمة جادّة.

وَلَمّا كانَت الدراسَةُ بصَدَدِ رَصْدِ أثَر العولمةِ في الرفاهية وتَقْديرِ ذلك إسلامياً، باتَ لِزاماً الإشارةُ إلى مَواطِنِ تَفوّقِ النظامِ الاقتصادي الاسلامي، فالإسلامُ في مَذْهَبه الاقتصادي يُحَصِّن المجتمع الإنساني عموماً والمجمعَ الإسلامي خصوصاً، من هذهِ الآثارِ السلبيةِ للعولمةِ، لو قُدِّر لهذه المجتمعات أن تلتزم به التزاماً صحيحاً. وتَتَمَثَّلُ أوْجُه هذا التفوّق في الملامحِ الآتية:

١. دَوْرُ الدَوْلَة: فالإسلامُ لا يُجيزُ للدولة أنْ تَتَخلّى عَنْ تكاليفِها الشَرْعيةِ، ووظائفِها الاقتصاديةِ نزولاً على هوى العولمة؛ فالدولةُ الإسلاميةُ قيِّمة على النشاطِ الاقتصادي بجميعِ جوانبِه (انتاجاً وتوزيعاً وتبادلاً)، فَتَمْنَعُ الاحتكارَ أو تحميهُ، بِحَسَبِ الحالِ، وتستكملُ المشروعات التي لا يبادر القطاع الخاص إلى انجازها لأسباب سبقت الإشارة إليها، وتختلف حساباتها عند قيامها بهذه المشروعات عن حسابات القطاع الخاص من حيث التوقيع والتوظيف والتسعير، مراعية بذلك الربحية الاجتماعية، تماماً كما يراعي القطاع الخاص ربحيته الاقتصادية. وهذا الدور المتميز للدولة أقرب إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية.

٢. الانفاق العام: حيث يقوم على أساس اشباع الحاجات الأكثر تحقيقاً لمعيار المصلحة العامة، بعد ترتيبها وفق سلّم أولويات مرن، يختلف باختلاف الأزمنة والأمكنة، ولا يملك الحاكم حرية التصرف في المال العام، لأن يده عليه يد أمانة، وهناك ضوابط وقيود تحكم تصرفه فيه. وهذه الضوابط وتلك القيود تهدف إلى تحقيق دالة الرفاهية الاجتماعية.

٣. في مجال التعليم: الدولة الاسلامية معنية بتعليم رعاياها، إيماناً منها بأن التعليم ليس ترفاً، وإنما هو مطلب أُساس، وفرض شرعي؛ ففي أُحلك الظروف التي مرّت بها الدولة الإسلامية في بواكير نشأها، وحاجتها إلى المال آنذاك، آثرت أن يكون ثمن فداء الأسرى تعليم عدد من الصحابة. كما كان صلى الله عليه وسلّم يرسل صحابته لتعليم القبائل التي تعتنق الإسلام أمور دينهم.

٤. في مجال الصحة: الدولة الاسلامية معنية بصحة رعاياها، ويبدأ هذا الاهتمام وهم أجنّة في بطون أمهاهم، ويمتد ليغطي مراحل حياهم إلى أن يُوارَوا اللحد. ففي مجال الوقاية من الأمراض، سبق الإسلام أكثر الدول تقدّماً في تطبيق برامج الوقاية والعزل الصحي، فأمر المقيمين في منطقة موبوءة أن لا يخرجوا منها، ومن كان خارجها أن لا يدخلها حتى ينتهي الوباء منها. وأقامت الدولة الاسلامية المراكز الصحية والمستشفيات في أصقاع البلاد عامة، يدعمها في ذلك الوقف الخيري الذي احتل مكانة بارزة في التاريخ الاسلامي. و لم يقف الأمر عند هذا الحدّ، بل إن الإسلام يراعى أمور الصحة ويقدّمها على بعض العبادات أحياناً، فيؤجل أداء بعض العبادات المفروضة أو يخففها أو يستبدلها إن كان في أدائها إلحاق ضرر بصحة المسلم، كما في صلاة العاجز والمسح على الجبيرة، وتأجيل صوم الحامل والمرضع والمريض، أو إخراج كفارة لقاء ذلك... وغيرها.

٥. في مجال التكافل الاجتماعي: لم يترك النظام الاسلامي حاجات الفقراء والمساكين تحت رحمة الأغنياء، إن شاءوا أعْطَوا، وإن شاءوا مَنَعوا وأوصوا بثرواهم لتنفق على حيوان هنا أو هناك. بل كان الانفاق على ذوي القربى والحاجات أمراً ربّانياً، لا يكتمل إيمان المسلم إلا به.

٦. <u>في مجال التوزيع</u>: ينأى النظام الاسلامي بنفسه بعيداً عن مزالق الأهواء، واسترضاء ذوي الجاه والسلطان أو محاباتهم، فيما يتعلق بنظام التوزيع، إذ يتجلى في هذا النظام منطق العدل المطلق، فلا يرتبط بشكل الإنتاج، ولا بقوة الطبقات الاجتماعية، ويقوم على أسس حقوقية مرتبة حسب اعتبارات الكفاءة والعدالة المحققة للرفاهية.

وبهذا تكون الدراسة قد توصلت إلى مجموعة من النتائج، وخرجت بمجموعة من التوصيات يمكن اجمالها على النحو المبين تاليا.

أولاً: النتائج:

١. أفْرَزَتِ العَوْلَمَةُ نظاماً يُدَعِّمُ النــزاعات والصراعات الدولية ويُغَذّيها، من خلالِ سَــعْيِه إلى الهيمنةِ على العالَمِ، فَأَفْرَزَ احباطاتٍ كثيرة، وانتكاساتٍ عميقة، وقَوّضَ بذلكَ أُسس السلم العالمي.

٢. تأثّرت مُستَويات المعيشة بشكلٍ كبيرٍ بسببِ العولمةِ ومؤسساتِها، وكشفتِ العولمةُ عـــن مظاهرِ خللٍ حقيقية، سواءً في ارتفاعِ مستوياتِ الفقرِ والجوعِ، أم في ارتفاعِ معـــدلاتِ البطالةِ، على المستوى المحلي والاقليمي والدولي. ولم تُفْلِح ضماناتُ النظامِ الرأسمـــالي في الحدّ من تفاقمِ هذهِ المشكلات، بل إنّ الاستمرارَ في الترويجِ للعولمةِ والتسليمِ لسياساتِها سيأتي على ما بقي من رفاهيةٍ اجتماعيةٍ وَسَيُجْهِزُ عليها.

٣. أَسْفَرَتِ العَوْلَمةُ عَنْ تعميقِ التفاوتِ في الدخولِ والثرواتِ بينَ دُوَلِ الشمالِ والجنـــوب، بَلْ إنّ حِدّةَ التفاوُتِ تَرَسّخت بينَ أفرادِ المجتمعِ الواحدِ، وهذا بِدَوْرِهِ عَمّقَ عَدَمَ الاندماجِ والحرمان بين الفئاتِ الاجتماعيةِ. وَوُجِدَتْ هناكَ أصواتٌ تنادي بتبريرِ التفاوت وتعتبرُ ذلكَ من مزايا النظام الرأسمالي.

٤. انحسرَ دورُ الدولةِ وانحسرَتْ وظائفُها الاقتصادية، وَلَمْ تَعُدْ مقاليدُ السيادةِ وتقرير المصيرِ طَوْعَ خَيارِها، بَلْ إنّ السياسَةَ صارتْ تأتمرُ بأمرِ السوق. وتقلّصت مساهمةُ الدولـــةِ في تقديمِ الخدماتِ والمشروعاتِ العامة، وبدا التوجُّهُ نحوَ الخصخصةِ مطلباً من مطالبها.

٥. تراجعت مقاييسُ الرعايةِ الاجتماعية المتمثلة في مستويات التعليم والصحة، وتزايـــدت نسبة التلوث البيئي، كما تفككت البنى الاجتماعية، وتراجعت معايير الأمن الاجتماعي والديمقراطية وحقوق الانسان.

٦. تواجه الاقتصاديات العربية والإسلامية تكتلات اقتصادية عملاقـــة، ولا تملـــك هـــذه الاقتصاديات المجزأة مواجهة الآثار السلبية للعولمة، وما يـــصاحبها مـــن مـــستجدات ومتغيرات مختلفة ومتسارعة، فهي بوضعها الحالي ضعيفة في مجال التفاوض الاقتـــصادي والسياسي مع التكتلات العملاقة.

٧. باتت التكتلات الاقتصادية ضرورةً حتميةً، وسمةً من سمات العصر، واتجـه العـالم إلى التكتلات الاقتصادية الكبيرة عوضاً عن الدولة الفردية أو الاقتصاد المنفرد والمجزأ.

٨. ان العمل الإسلامي المشترك هو السبيل الوحيد لمواجهة المخاطر كافة، ولا مخرج أمـام الدول الإسلامية سوى التكامل للحفاظ على الحضور الفاعل على السـاحة الدوليـة، ومواجهة التكتلات الأخرى.

٩. لا يوجد بين الدول الاسلامية من يطبق النظام الاسلامي بشكل متكامل، كما لا تملك أي دولة - بمفردها - القدرة على تعميم النظام أو الأنموذج الاقتصادي الاسلامي، ولا القدرة على اقناع الآخرين بصلاحيتة وقدرته على تعزيز الرفاهية وصـولاً إلى مجتمـع السعادة والرخاء.

١٠. يحمل النظام الاقتصادي الإسلامي في بنيته التشريعية والمؤسسية ضـمانات تحـول دون تراجع مستويات الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للأفراد والمجتمعات على حدّ سواء.

ثانياً: التوصيات:

قد تبدو هذه التوصيات طموحةً وكبيرةً، ولكنها نابعةً من إيمانِ هذه الدراسة بالأملِ الكبير في الأمة الوسط الشاهدة على بقية الأمم، والقادرة على النهوض بأعباء الأمانة التي كلّفها بها ربُّ العزّة جل في علاه، وبقدر همة المؤمنين بالرسالة الربّانية وعزيمتهم.

والدراسةُ إذْ تضعُ توصياتها أمامَ المجتمعاتِ المسلمةِ وصانعي القراراتِ فيها — من ملوك ورؤساء، وقادة وحكومات، وأحزاب ونقابات، ورجال أعمال وأكاديميين - تعي أنَّ تفعيلَ هذه التوصيات رهينٌ بوجودِ إرادةٍ سياسيةٍ تعي مخاطرَ العولمةِ وتجتهدُ لاستدراكِ آثارِها، وتتحصَّنُ لذلكَ من خلالِ السعيِ نحوَ الوحدةِ والتكاملِ. وهذه الوحدة لن تتحقق فقط بمعاهدة يوقعها الملوك والرؤساء، بل بتحقيق الإجماع الحقيقي المنشود، وبفتح قنوات الاتصال والتواصل على المثقفين من أبناء هذه الأمة. فالكل معني بهذه التوصيات أخذا بحديث الرسول صلى الله عليه وسلم: "أنت على ثغرة من ثغر الاسلام فلا يؤتين من قبلك".

ومن أبرز هذه التوصيات:

١. التعاملُ الواعي مع العولمةِ ومعطياتِها، والسعيُ لبناءِ أرضيةٍ مُمانِعَةٍ وواعيةٍ ضدَّ توجهاتِ العولمةِ وسياساتها من خلالِ التعريفِ بآثارِها. والسعيِ لترويجِ عالميةِ الإسلامِ ذاتِ الأهدافِ والغاياتِ والوسائلِ العالمية، القائمةِ على أساسِ التعارفِ والانفتاحِ دونَ نفيٍ أو إقصاءٍ أو إكراه.

٢. تنسيقُ المواقفِ والسياساتِ العربيةِ والإسلاميةِ، بل وكل الهيئاتِ والمنظماتِ التي تتحسسُ مخاطرَ العولمةِ في الرفاهية، تجاهَ منظمةِ التجارةِ العالميةِ، والاتحادِ الأوروبي، والتكتلات الاقتصادية العملاقة، العالمية والإقليمية، من خلالِ تفعيلِ دورِ جامعة الدولِ العربيةِ، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، في العملِ الجماعيِ المشتركِ، وإزالة كل الحساسيات البينية التي تعرقل التوجه نحو إقامةِ تكتلٍ اقتصاديٍ إسلاميٍ جادٍ، مبنيٍ على أسسٍ منطقيةٍ وفاعلةٍ، كوسيلةٍ للوصولِ إلى الوحدةِ الاقتصادية.

٣. الالتزام السياسي الكامل بعملية التكامل والوحدة الاقتصادية، وإتباع الآلية اللازمة لوضع قرارات التكامل والوحدة موضع التنفيذ، من خلال توقيع ميثاق شرف عربي

وإسلامي، بتنفيذ كل القرارات الصادرة عن اجتماعات اللجان المعنية بالعمل العربي الإسلامي المشترك.

٤. ترسيخ استراتيجية الاعتماد الجماعي على الذات، وتقليل التبعية للخارج، بهدف إشباع الحاجات الأساسية للإنسان المسلم، من خلال إحياء السوق الإسلامية المشتركة وتفعيلها، وتنشيط التجارة البينية. فلا خير في أمة لا تأكل مما تزرع، ولا تلبس مما تصنع.

٥. العمل على تنويع الهيكل الانتاجي في الدول الاسلامية من خلال الاستغلال الأمثل للموارد والإمكانات والثروات المتاحة، لأن التنوع الانتاجي أساس لأي تكامل اقليمي اقتصادي.

٦. الترويج للنظام الاقتصادي الإسلامي وفلسفته في مقابل النظم والفلسفات الوضعية، من قبل الدول الإسلامية، وتفعيله في كل مناحي الحياة، بدءاً من المؤسسات المالية وصولاً إلى مشروع وحدة النقد الاسلامية، ليكون نظاماً شاملاً متكاملاً. وعندئذ يمكن تعميمه في مقابلة النظم الوضعية التي عانت منها الشعوب والمجتمعات وما زالت.

٧. السعي لتوحيد الخطاب الإعلامي الإسلامي الموجّه لدول العالم أجمع، بجميع اللغات للتعريف بحقيقة الدين الإسلامي الحنيف ونظامه الاقتصادي، بعد أن يكون أخذ مأخذه في التطبيق، وأثبت كفاءته وفاعليته وعدالته.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

الملاحق والمراجع

ملحق رقم (١)

فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقم الآية	الصفحة
(١) سورة الفاتحة		
بسم الله الرحمن الرحيم	١	د
الحمد لله رب العالمين	٢	١٧
(٢) سورة البقرة		
هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعا	٢٩	٢٥٧ ، ٢٥٩ ، ٢٧٢
وإذ قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة	٣٠	٢٧٧
وقلنا يا ادم اسكن انت و زوجك الجنة	٣٥	٢٤٩
واذ قلنا ادخلوا هذه القرية فكلوا منها حيث شئتم رغدا	٥٨	٢٤٩
وآتى المال على حبه ذوي القربي واليتمى والمساكين	١٧٧	٢٥٤
ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل	١٨٨	٢٥٩
ويسألونكم ماذا ينفقون قل العفو	٢١٩	٢٧١
والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين	٢٣٣	٣٠١ ، ٣٠٦
من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا فيضاعفه له	٢٤٥	٢٧٢
لا إكراه في الدين	٢٥٦	٢٤٢، ٢٤٧
مثل الذين ينفقون أموالهم في سبيل الله	٢٦١	٢٧٣
إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات	٢٧٧	٢٨١
(٣) سورة آل عمران		
ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا	٨	٣٣٢
واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا	١٠٣	٣٢٤
ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم	١٨٠	٢٥٩

الآية	رقم الآية	الصفحة
(٨) سورة الأنفال (تابع لما قبله)		
ما كان لنبي أن يكون له أسرى حتى يثخن في الأرض	٦٧	٣١٣
وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله	٧٥	٢٦٥
(٩) سورة التوبة		
يبشرهم ربهم برحمة منه و رضوان	٢١	٢٥٠
إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها	٦٠	٢٦٩ ، ٢٧٠
وقل اعملوا فسيرى الله عملكم	١٠٥	٢٧٦
(١٠) سورة يونس		
إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات	٩	٢٨١
الحمد لله رب العالمين	١٠	١٧
(١١) سورة هود		
ولئن اذقناه نعماء بعد ضراء مسته	١٠	٢٥٠
إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات	٢٣	٢٨٠
ولقد ارسلنا نوحا الى قومة	٢٥	٢٤٤
والى عاد اخاهم هودا	٥٠	٢٤٤
والى ثمود اخاهم صالحا	٦١	٢٤٤
هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها	٦١	٢٦٢
والى مدين اخاهم شعيبا	٨٤	٢٤٤
(١٤) سورة ابراهيم		
لئن شكرتم لأزيدنكم	٧	٣٠٨
وسخر لكم الفلك لتجري في البحر بأمره	٣٢	٣٠٧
وسخر لكم الشمس والقمر دائبين وسخر لكم الليل والنهار	٣٣	٣٠٧

الآية	رقم الآية	الصفحة
(١٥) سورة الحجر		
ونزعنا ما في صدورهم من غل إخوانا	٤٧	٣١١
(١٦) سورة النحل		
وسخر لكم الليل والنهار	١٢	٣٠٧
إن الله يأمر بالعدل والاحسان	٩٠	٢٨٠
وضرب الله مثلا قرية كانت آمنة مطمئنة	١١٢	٢٤٩
(١٧) سورة الاسراء		
وإذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا مترفيها ففسقوا فيها	١٦	٢٨٦
ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط	٢٩	٢٥٥
ولقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البر و البحر	٧٠	٢٤٥، ٢٧٤
(١٨) سورة الكهف		
إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات	٣٠، ١٠٧	٢٨١
(١٩) سورة مريم		
إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات	٩٦	٢٨١
(٢٠) سورة طه		
ومن أعرض عن ذكري فإن له معيشة ضنكا	١٢٤	٢٥١
(٢٢) سورة الحج		
ألم تر أن الله سخر لكم ما في الأرض والفلك تجـــري في البحر بأمره	٦٥	٢٧٣
(٢٣) سورة المؤمنون		
ولقد ارسلنا نوحا الى قومة	٢٣	٢٤٤

الآية	رقم الآية	الصفحة
(٢٥) سورة الفرقان		
والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا و لم يقتروا	٦٧	٢٥٥
(٢٧) سورة النمل		
ولوطا اذ قال لقومه	٥٤	٢٤٤
(٢٩) سورة العنكبوت		
ولقد ارسلنا نوحا الى قومة	١٤	٢٤٤
ولوطا اذ قال لقومه	٢٨	٢٤٤
والى مدين اخاهم شعيبا	٣٦	٢٤٤
(٣٠) سورة الروم		
فأما الذين آمنوا وعملوا الصالحات فهم في روضة يحبرون	١٥	٢٥٠
(٣١) سورة لقمان		
إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات	٨	٢٨١
ألم تر أن الله سخر لكم ما في السموات وما في الأرض	٢٠	٢٧٣
(٣٣) سورة الأحزاب		
وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله	٦	٢٦٥
(٣٤) سورة سبأ		
وما ارسلناك الا كآفة للناس بشيرا و نذيرا	٢٨	٢٤٤
لقد كان لسبأ في مسكنهم آية	١٥-١٦	٢٥١
(٣٥) سورة فاطر		
إنما يخشى الله من عباده العلماء	٢٨	٣٠٢

الآية	رقم الآية	الصفحة
(٥٤) سورة القمر		
إنا كل شيء خلقناه بقدر	٤٩	٢٥٣
(٥٥) سورة الرحمن		
والأرض وضعها للأنام	١٠	٢٥٧
(٥٧) سورة الحديد		
وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه	٧	٣٠٨
من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا فيضاعفه له	١١	٢٧٢
الذين يبخلون ويأمرون الناس بالبخل	٢٤	٢٥٩
(٥٨) سورة المجادلة		
يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات	١١	٣٠٢
(٥٩) سورة الحشر		
كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم	٧	٢٨٠ ، ٢٩٢
ومن يوق شحّ نفسه فإولئك هم المفلحون	٩	٢٥٩
ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة	٩	٣٠٨
(٦١) سورة الصف		
وإذ قال عيسى ابن مريم يا بني اسرائيل اني رسول الله اليكم	٦	٢٤٤
(٦٢) سورة الجمعة		
يا أيها الذين آمنوا إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة	٩-١٠	٣١٠
(٦٧) سورة الملك		
هو الذي جعل لكم الأرض ذلولا	١٥	٢٧٣ ، ٣١٠
(٦٨) سورة القلم		
ن والقلم وما يسطرون	١	٣٠٢

الآية	رقم الآية	الصفحة
(٧٠) سورة المعارج		
والذين في أموالهم حق معلوم . للسائل والمحروم	٢٤-٢٥	٢٦٩
(٦٤) سورة التغابن		
ومن يوق شحّ نفسه فإولئك هم المفلحون	١٦	٢٥٩
(٨٥) سورة البروج		
إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات	١١	٢٨١
(٨٩) سورة الفجر		
فأما الانسان اذا ما ابتلاه ربه فأكرمه ونعمه	١٥	٢٥٠
(٩٦) سورة العلق		
إقرأ باسم ربك الذي خلق	١	٣٠٢
(٩٨) سورة البيّنة		
إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات	٧	٢٧١
(١٠٧) سورة الماعون		
أرأيت الذي يكذب بالدين	١-٣	٢٦٨

ملحق رقم (٢)

الرموز والمصطلحات

الرمز	التوضيح
OECD	Organization of Economic and Co-operation Development: منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية: وهي منظمة أسستها الدول الرأسمالية عام (١٩٦١م)، والتي من بينها : استراليا والنمسا وبلجيكا وبريطانيا واليونان والدنمارك واسبانيا وايطاليا وكندا ولوكسمبورغ وهولندا ونيوزيلاندا والنرويج والبرتغال والولايات المتحدة الأمريكية وفنلندا وفرنسا وألمانيا والسويد واليابان وأيرلندا وايسلندا وسويسرا وتركيا (وتعتبر الأخيرة من البلدان النامية). وقد أنشئت كجزء من انعكاسات الحرب الباردة، وتعد أكبر وأقوى تجمع اقتصادي.
IBRD	International Bank for Reconstruction and Development: البنك الدولي للإنشاء والتعمير: وهو مصرف دولي جاء انشاؤه بقرارات مؤتمر (بريتون وودز) عام (١٩٤٥م)، ومقره واشنطن، وتسيطر الولايات المتحدة الأمريكية على هذا المصرف، ويتخصص بقضايا الإقراض طويل الأجل (الاستثمار) وله مشروعات عديدة في العالم ويمثل أحد أهم قوتين مصرفيتين عالميا.
IMF	International Monetary Fund: صندوق النقد الدولي: تبلورت فكرة صندوق النقد الدولي في يوليو(١٩٤٤م)، أثناء مؤتمر للأمم المتحدة عقد في بريتون وودز، عندما اتفق ممثلو خمس وأربعين حكومة على إطار للتعاون الاقتصادي يستهدف تجنب تكرار كارثة السياسات الاقتصادية الفاشلة التي أسهمت في حدوث الكساد الكبير في الثلاثينات من القرن العشرين. وتم التوقيع على ميثاقه في (١٩٤٥/١٢/٢٧م)، من قبل (٢٩) دولة، وبدأ بممارسة عمله في آذار (١٩٤٧م)، ويبلغ عدد أعضائه (١٨٤) دولة.

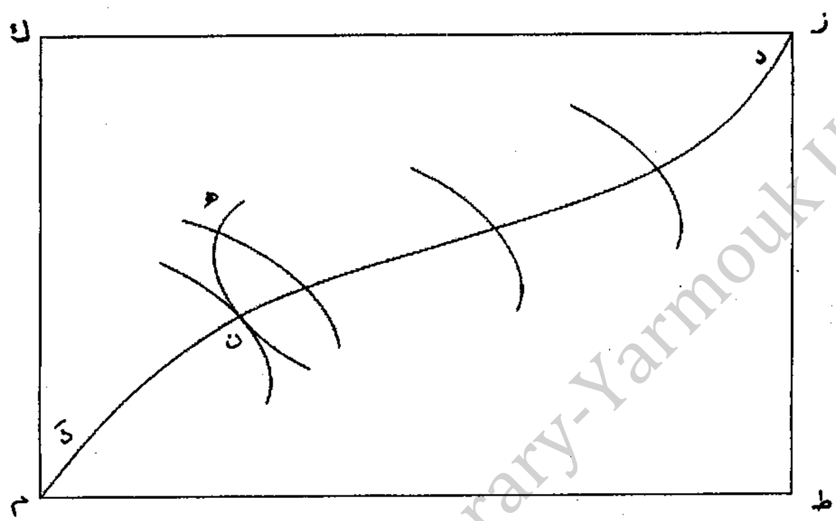
WTO	World Trade Organization: منظمة التجارة العالمية: وهي منظمة أُنشئت عام (١٩٩٥) ، على اثر جولة (أورغواي) من جولات اتفاقية التجارة سابقا التي أنشئت في الأربعينات (الجات GATT) . وتتخصص في ميدان التجارة . وأشاعت مبدأ حرية التجارة بين أعضائها . يشترط في الانضمام اليها العمل بإجراءات رفع الحواجز الجمركية ،وتسهيل التبادل التجاري ، وينطوي تحت لوائها (١٤٠) دولة ، وهي أحد أهم معالم نظام العولمة
IHRD	Index of Human Resources Development: دليل تنمية الموارد البشرية: وهو دليل يتضمن بعض مؤشرات الموارد البشرية المنتقاة والمجمّعة، قام بتجميعها كل من (هاربسون ومايرز Harbison & Mayers, 1964)، حيث قاما بجمع بيانات دولية شملت (٧٥) دولة.
G7	Great 7: مجموعة الدول السبع الكبرى: وتضم الدول الصناعية الكبرى بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وهي تجمّع تنسيقي للسياسات الاقتصادية تجاه العالم ويدعى بالكبار السبعة، وهي مكونة من وزراء مالية سبع قوى صناعية (ألمانيا ، اليابان ، ايطاليا ، فرنسا ، بريطانيا العظمى، كندا ، الولايات المتحدة) يجتمعون سنويا من أجل تنسيق السياسة الاقتصادية والنقدية العالمية، أصبحت روسيا تدعى لحضوره الآن ويطلق عليه من ثم (G7+1).
UNCTAD	United Nations Conference on Trade and Development: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد): عقد هذا المؤتمر في جنيف عام (١٩٦٤م)، وأوصى بتشجيع التنمية في الدول النامية، ومنع تدهور شروط التبادل الدولي والامتناع عن الإغراق، وإعطاء الدول النامية حق الحماية الجمركية.

UNIDO	المنظمة الدولية للتنمية الصناعية: ومقرها سويسرا (جنيف) وتتخصص في المشروعات الصناعية الدولية لأعضاء الأمم المتحدة وتقديم الدراسات والمشورة الصناعية للأعضاء
FDI	Foreign Direct Investments: الاستثمارات الأجنبية المباشرة: وهو مصطلح يراد به بيان شكل من أشكال توظيف رأس المال في الدول الأجنبية ، حيث يجري من خلال مشروعات تقوم بها دولة في دولة سيادية أخرى ، أي إن توظيف رأس المال يجري بصورة مشروعة في دولة أخرى.
GREEN PEACE	منظمة السلام الأخضر: غرين بيس تطورت هذه المنظمة عام (١٩٧٢م) من مؤسسة ذات مكتب وحيد في فانكوفر إلى منظمة لها فروع مجهزة بالملاكات في أكثر من ثلاثين بلدا ، وصولا ، إلى بناء قاعدة لها في القارة المحيطة بالقطب الجنوبي . ولمنظمة السلام الأخضر مكاتب في العالمين المتطور والنامي على حد سواء ... وترى هذه المنظمة أن جملة مشكلات كوكب الأرض البيئية واقعة في أربع خانات : مواد سامة ، الطاقة والأجواء ، قضايا نووية ، وبيئة المحيطات والقارات
UNCED	مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتصحر.
LDCs	Least Developed Countries الدول الأقل تطورا.
OXFAM	لجنة أكسفورد لاغاثة المجاعة: منظمة إغاثة بريطانية.
GHE	The Green House Effect: ظاهرة الدفيئة الزجاجية.

BSE	مرض جنون البقر.
IPPC	فريق هيئة الأمم المتحدة المختص بتغيرات المناخ.
APEC	Asia Pacific Economic Cooperation
ASEAN	Association of South – East Asian Nations
EU	European Union
FDI	Foreign Direct Investment
FPI	Foreign Portfolio Investment
GATT	General Agreement on Trade and Tariff
GATS	General Agreement on Trade in Services
GDP	Gross Domestic Product
GNP	Gross National Product
TNCs	Transnational corporations
TRIMs	Trade – Related Investment Measures
TRIPs	Trade – Related Intellectual Property Rights
ESCWA	

ملحق رقم (٣)

شكل يمثل صندوق إدجورث (Edgeworth)



Source: Leftwich, Richard H. and Eckert, Ross D., The price System and Resource Allocation, The Dryden press, Holt - Saunders International Editions, Ninth Edition, 1985, P (153).

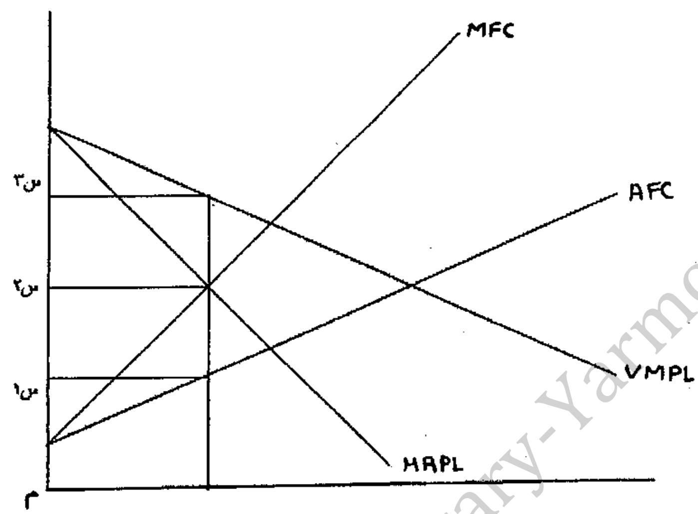
أنظر أيضا: مصطفى رشدي شيحة، الاقتصاد العام للرفاهية، ص (٣٦٣). وحسين عمر، الرفاهية الاقتصادية، ص (١١٦).

صندوق إدجورث أداة تحليلية تبين الترابط بين نشاطين اقتصاديين، وما ينطبق على عاملين أو عنصرين يمكن تعميمه. في هذا الشكل تم افتراض وجود سلعتين استهلاكيتين هما: الطعام (ط)، والكساء (ك). وأن هناك مستفيدين هما: معتز (م)، وزيد (ز).

يمثل المنحنى (د دَ) منحنى التعاقد، وهو يمثل المحل الهندسي لنقاط التماس بين منحنيات السواء للمستهلك الأول والثاني، وهنا تستنفد أي امكانية لتحسين وضع أي مستهلك إلا على حساب الآخر. وتقع على هذا المنحنى كافة النقاط المثالية، وتتعادل عليه الإرادات والمصالح. فأي نقطة خارج منحنى التعاقد تعني أن هناك إمكانية لتحسين وضع الطرفين أو أحدهما دون الإساءة لوضع آخر، وأي نقطة خارج منحنى التعاقد لا تعني الوصول إلى الحد الاقصى الذي يتحقق فقط على منحنى التعاقد.

ملحق رقم (٤)

شكل يبين كيف يتعرض العامل للاستغلال بسبب الاحتكار



حيث:

- س١ = AFC = متوسط كلفة المورد.
- س٢ = MFC = MRPL = الكلفة الحدية للمورد.
- س٣ = VMPL = قيمة الانتاجية الحدية للمورد

قدّمت الاقتصادية (جوان روبنسون Robinson) أكبر إدانة لنظام التوزيع الرأسمالي في ظل الانتاجية الحدية حيث أشارت إلى الحالات التي يستغل بها المورد، ومنها أن المورد قد يتعرض للاستغلال مرتين بذات الوقت: مرة بسبب الاحتكار في سوق بيع الناتج (الانحدار السالب لمنحنى الطلب) ومرة بسبب الاحتكار في سوق شراء المدخل (الانحدار الموجب لمنحنى عرض المدخل). وبالتالي فإن المورد لا يحصل على ايراد انتاجيته الحدية وإنما على متوسط كلفته والتي هي أقل من إيراد الانتاجية الحدية. فالمدخل الذي تساوي قيمته الانتاجية الحدية (م.س٣) لايحصل من هذه القيمة إلا على جزء منها هو (م.س١)، ويمثل (س١س٣) كامل الاستغلال الذي يلحق بالمورد.

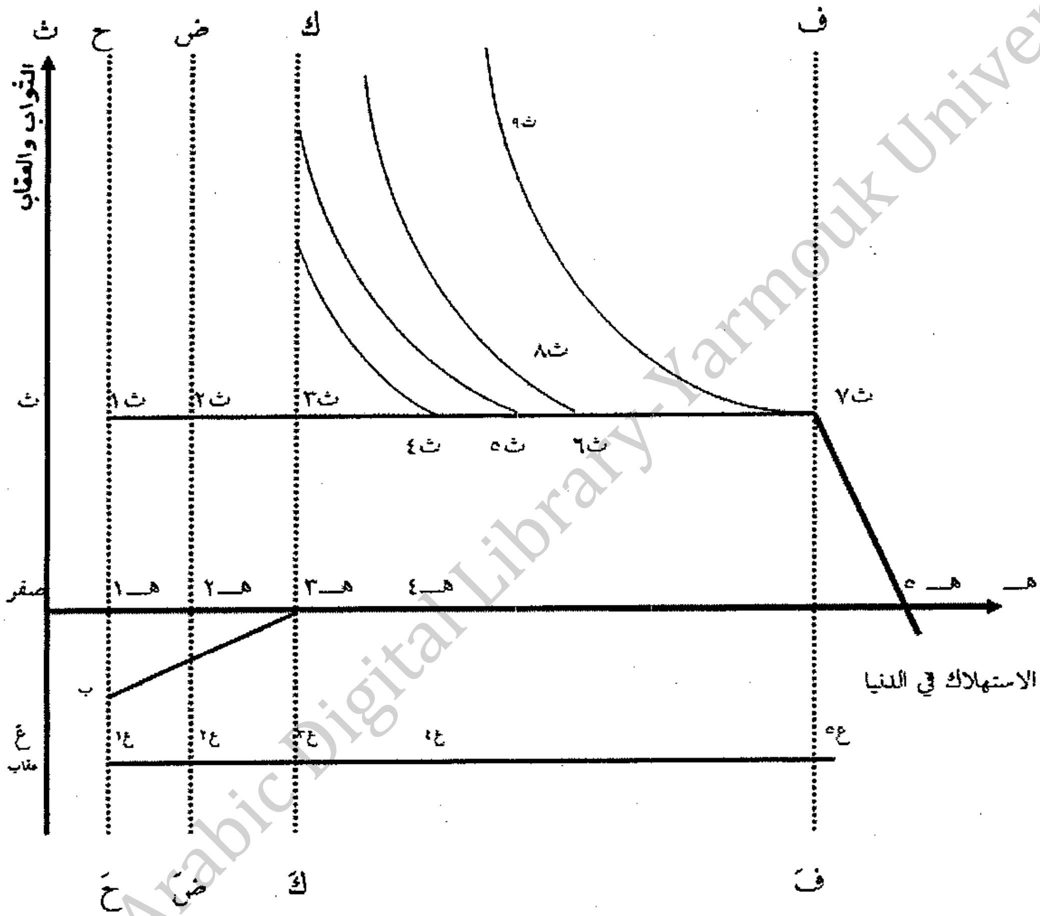
وهذا ينسحب على عنصر العمل، فحين يُسلّع العمل في نظام السوق ويصبح موردا عاديا يخضع لذات الآلات التي تحدد أسعار الموارد، ويتعرض للاستغلال على نحو ما تقدم، فإن الشريعة الحدية لا تحمي عنصر العمل من إساءة استخدام المبدأ الحدي والتعسف فيه[1].

---

(1) أنظر في تفصيل ذلك: عبد الجبار السبهاني، الأسعار وتخصيص الموارد في الإسلام، مرجع سابق، ص (١٣٢).

ملحق رقم (٥)

شكل يمثل علاقة الاستهلاك الدنيوي بثواب الآخرة



المصدر: محمد أنس الزرقا، صياغة إسلامية لجوانب من دالة المصلحة الاجتماعية ونظرية سلوك المستهلك، الاقتصاد الإسلامي، بحوث مختارة من المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الاسلامي، المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الاسلامي، الطبعة الأولى، ١٩٨٠م، ص (١٧١).

ايضاحات حول الشكل (الملحق رقم ٥)

حيث:

- المحور الأفقي (السيني) يمثل الاستهلاك في الدنيا.
- المحور العمودي (الصادي) يمثل الثواب والعقاب؛ فالجزء الموجب فوق المحور السيني يمثل الثواب (الجنة)، والجزء السالب أسفل المحور السيني يمثل العقاب (النار).
- ح حَ يمثل مستوى حفظ الحياة، أي مستوى الاستهلاك الذي لابد منه لحفظ النفس.
- ض ضَ يمثل مستوى الضروريات الخمس، أي مستوى الإستهلاك اللازم للحفاظ على باقي الأركان الخمسة بعد النفس وهي: (الدين والعقل والنسل والمال).
- ك كَ يمثل مستوى الكفاية.
- ف فَ يمثل حد الإسراف. أي مستوى الإستهلاك المسموح به شرعا من التكميليات. فإن تجاوزه الفرد (إلى اليمين) يدخل في حيز الترف والسرف الذي ينهى عنه الإسلام.
- المسافات على المحاور ترتيبية وليست عددية؛ بمعنى أن (هـ٤>هـ٣>هـ٢>هـ١).

التوضيح:

أي نقطة على الرسم البياني تمثل وضع إنسان ما، و يقابلها أمران: إستهلاكه الممثل على المحور الأفقي (السيني)، وثوابه الممثل على المحور العمودي (الصادي). فالنقطة (ث٤) تدل على إستهلاك مقداره (هـ٤) وعلى ثواب مقداره (ثَ) والنقطة (ع٣) تدل على إستهلاك مقداره (هـ٣) وعلى عقاب مقداره (عَ). والنقطة (هـ٢) بما أنها واقعة على المحور الأفقي نفسة تدل على إستهلاك مقداره (هـ٢) وعلى ثواب معدوم إذ يقابلها على المحور العمودي النقطة صفر. والنقطة (ب) تمثل إنسانا يستهلك ما مقداره (هـ١) ويناله شيء من العقاب لأنه تحت مستوى الصفر.

ويستنتج من الشكل أعلاه أن مستويات الاستهلاك ليست متماثلة عند جميع الناس، لأنها تعتمد على العديد من الإعتبارات، من بينها: التزامات الفرد العائلية، وحالته الصحية والنفسية، ومدى ضبطه لنفسه، وتقواه.

وأخيراً تمثل الخطوط الغليظة في الرسم الخيارات المتاحة أمام المستهلك؛ فكل نقطة عليها تمثل وضع شخص ما، ويمكن للمستهلك أن يختار أي مستوى من مستويات الإستهلاك حسبما يسمح به دخله. فمن المستويات الممكنة مثلا ما تمثله النقاط هـ١ إلى هـ٥ .

المراجع والمصادر

أولاً: القرآن الكريم وعلومه وتفاسيره

- **القرآن الكريم.**
- الجمّال، محمد عبد المنعم. (د.ت). **التفسير الفريد للقرآن المجيد.** المجلد السابع، (د.ن)، (د.ط).
- الصابوني، محمد علي. (١٩٨١م). **صفوة التفاسير.** دار القرآن الكريم، بيروت، الطبعة الرابعة.
- الصابوني، محمد علي. (١٩٨١م). **مختصر تفسير ابن كثير.** دار القرآن الكريم، بيروت، الطبعة السابعة.
- عبد الباقي، محمد فؤاد. (د.ت). **المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم.** دار الأندلس للطباعة والنشر، بيروت، (د.ط).
- قطب، سيد. (١٩٧١م). **في ظلال القرآن.** دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة السابعة.

ثانيا: كتب الحديث

📖 الهيثمي، نور الدين علي بن أبي بكر. (١٤١٢هـ). **مَجْمع الزوائد ومنبع الفوائد.** دار الفكر، بيروت، (د.ط).

📖 ابن ماجه، محمد بن يزيد أبو عبدالله القزويني. (د.ت). **سنن ابن ماجه.** جـزءان، تحقيق وتعليق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار الفكر، بيروت، (د.ط).

📖 أبو داود، سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني الأزدي، (د.ت). **سنن أبي داود.** أربعة أجزاء، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، تعليق: كمال يوسف الحوت، دار الفكر، بيروت، (د.ط).

📖 أبو يعلى، أحمد بن علي بن المثنى أبو يعلى الموصلي التميمي. (١٩٨٤م). **مسند أبي يعلى.** ثلاثة عشر جزءاً، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الأولى.

📖 الألباني، محمد ناصر الدين. (د.ت). **صحيح وضعيف الجامع الصغير وزياداته.** المكتب الإسلامي، (د.م)، (د.ط).

📖 الإمام أحمد، أحمد بن حنبل أبو عبدالله الشيباني. (د.ت). **مسند أحمد بن حنبل.** ستة أجزاء، مؤسسة قرطبه، القاهرة، (د.ط).

📖 الإمام مالك، مالك بن أنس أبو عبدالله الأصبحي. (١٤١٣هـ - ١٩٩١م). **موطأ الإمام مالك – رواية محمد بن الحسن.** ثلاثة أجزاء، تحقيق: تقي الدين الندوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى.

📖 البخاري، محمد بن اسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي. (١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م). **الأدب المفرد.** جزء واحد، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار البشائر الاسلامية، بيروت، الطبعة الثالثة.

- البخاري، محمد بن اسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي. (١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م). **الجامع الصحيح المختصر**. ستة أجزاء، تحقيق: مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، بيروت، الطبعة الثالثة.
- الترمذي، محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي، (د.ت). **سنن الترمذي**. خمسة أجزاء، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د.ط).
- البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر. (١٤١٤هـ - ١٩٩٤م). **سنن البيهقي الكبرى**. عشرة أجزاء، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة، (د.ط).
- الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد. (١٤١٥هـ). **المعجم الأوسط**. عشرة أجزاء، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، وعبد المحسن بن ابراهيم الحسيني، دار الحرمين، القاهرة، (د.ط).
- الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد. (١٤٠٤هـ - ١٩٨٣م). **المعجم الكبير**. عشرون جزءاً، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة العلوم والحكم، الموصل، الطبعة الثانية.
- مسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري. (د.ت). **صحيح مسلم**. خمسة أجزاء، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د.ط).
- النسائي، أحمد بن شعيب أبو عبدالرحمن. (١٤١١هـ - ١٩٩١م). **السنن الكبرى**. ستة أجزاء، تحقيق: عبد الغفار سليمان البنداري، وسيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى.

ثالثاً: المعاجم والقواميس

- ابن منظور. (١٩٨٨م). **لسان العرب المحيط**. الجزء الرابع. دار الجيل، بيروت، ودار لسان العرب، بيروت، (د.ط).
- البستاني، المعلم بطرس. (١٩٨٣م). **محيط المحيط** (قاموس مطوّل للّغة العربية). مكتبة لبنان، ساحة رياض الصلح، بيروت، الطبعة الجديدة.
- البستاني، عبدالله. (١٩٩٢). **البستان (معجم لغوي مطوّل)**. مكتبة لبنان، ساحة رياض الصلح، بيروت، الطبعة الأولى.
- البعلبكي، منير. (١٩٧٦م). **المورد** (قاموس إنجليزي – عربي). دار العلم للملايين، بيروت، (د.ط).
- الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر. (د.ت). **مختار الصحاح**. البراعم للإنتاج الثقافي، (د.م)، الطبعة الأولى.
- الشرباصي، أحمد. (١٩٨١م). **المعجم الاقتصادي الإسلامي**. دار الجيل، (د.م)، (د.ط).
- عبد النور، جبّور، وعوّاد، أ.ك. عبد النور. (١٩٩٥م). **معجم عبد النور المفصّل** (فرنسي – عربي)، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى.
- الكرمي، حسن سعيد. (١٩٧٧م). **المنار** (قاموس انجليزي – عربي). (د.ط)، بيروت.
- اللجمي، أديب، وبن سلامه، البشير، والخوري، شحاده، وعبيد، عبد اللطيف، والرزاز، نبيله. (د.ت). **المحيط معجم اللغة العربية**. المجلد الثاني، (خ– غ)، (د.ط).
- مجمع اللغة العربية. (د.ت). **المعجم الوجيز**. المركز العربي للثقافة والعلوم، بيروت، لبنان، (د.ط).

📖 اليسوعي، لويس معلوف. (د.ت). **المنجد في اللغة والأدب والعلــوم**. المطبعــة الكاثوليكية، بيروت، الطبعة الجديدة.

📖 ابراهيم، مصطفى.(١٩٧٢م). **المعجم الوسيط**. المكتبة الاسلامية للطباعة والنــشر والتوزيع، (د.م)، الطبعة الثانية،١٠٧٢م.

📖 A. De Biberstein Kazimirski, *Le Dictionnaire Arabe - Francais*, Librairie du Liban, Place Riad Solh, Beyrouth, 1860.

📖 Websters, Noah, *New Webster,s Dictionary of the English Language*, Delair Publishing Company Inc., USA, 1981.

رابعاً: الكتب والمراجع العربية والمترجمة

- إبراهيم، إبراهيم علي، والحمداني، شيرين. (١٩٩٠م). **مؤسسات مالية متخصصة.** دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى.
- ابن الأثير، عز الدين أبو الحسن علي بن أبي الكرم. (١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م). **الكامل في التاريخ.** الجزء الثاني، دار صادر، بيروت، (د.ط).
- ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبدالحليم الحراني. (١٣٠٣هـ-١٩٨٣م). **الحسبة في الإسلام.** تحقيق: سيد بن محمد أبي سعدة، مكتبة دار الأرقم، الكويت، (د.ط).
- ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد ظاهري. (د.ت). **المحلى.** ج (٦)، المكتب التجاري للطباعة والنشر، بيروت.
- ابن خلدون، عبد الرحمن. (١٩٨٤م). **المقدمة.** الجزء الثاني، الدار النوسنية، المؤسسة الوطنية، الجزائر.
- أبو دوح، محمد عمر حماد. (٢٠٠٣م). **منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية:** دراسة تقييمية للسياسات الضريبية والاتفاقية والائتمانية في مواجهة الآثار المحتملة لمنظمة التجارة والصراع الأوروبي الأمريكي على اقتصاديات الزراعة والتصنيع الزراعي بالدول النامية. الدار الجامعية، الاسكندرية.
- أبو زعرور، محمد بن سعيد بن سهو. (٢٠٠٢م). **العولمة: ماهيتها، نشأتها، أهدافها، الخيار البديل.** دار البيارق، عمان، الطبعة الثانية.
- أبو ناصر، عقاب أحمد. (٢٠٠٧م). **نظرية التوزيع.** مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، ودار أجنادين للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى.
- إسلام، أحمد مدحت. (١٩٩٠م). **التلوث مشكلة العصر.** المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد (١٥٢)، أغسطس.

- إسماعيل، عبد سعيد عبد. (٢٠٠١م). **العولمة والعالم الإسلامي: أرقام وحقائق.** دار الأندلس الخضراء، (د.م)، الطبعة الأولى.
- آلبرو، مارتن. (٢٠٠٤م). السفر إلى ما بعد الثقافة المحلية، في: **العولمة الطوفان أم الإنقاذ؟ الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية.** ترجمة: فاضل جتكر، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ومركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى.
- أمين، جلال. (١٩٧٠م). **الماركسية.** مكتبة سعد الدين وهبه، القاهرة، (د.ط).
- أمين، سمير. وفرانسوا أوتار. (محرر ٢٠٠٤م). **مناهضة العولمة: حركة المنظمات الشعبية في العالم.** ترجمة:سعد الطويل، مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الأولى.
- أوهماي، كنيتشي. (٢٠٠٤م). نهاية الدولة القومية، في: **العولمة الطوفان أم الإنقاذ؟ الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية.** ترجمة: فاضل جتكر، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ومركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى.
- الببلاوي، حازم. (٢٠٠٠م). **النظام الاقتصادي الدولي المعاصر.** المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد (٢٥٧)، مايو.
- ببيرغر، بيتر إل. وصاموئيل هنتينغتون. (١٤٢٤هـ). **عولمات كثيرة: التنوّع الثقافي في العالم المعاصر.** تعريب: فاضل جتكر، مكتبة العبيكان، السعودية.
- برنيري، ماريا لويزا. (١٩٩٧م). **المدينة الفاضلة عبر التاريخ.** ترجمة: عطيات أبو السعود، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد (٢٢٥)، سبتمبر.
- بروتون، هنري. وآن أربور. **في البحث عن الرفاه.**(مراجعات كتب، ترجمة عبد الرزاق بني هاني، عن مجلة التنمية الاقتصادية والتغير الثقافي، جامعة شيكاغو، العدد (١)، المجلد (٤٨)، ١٩٩٩م). في: **أبحاث اليرموك،** سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد (١٦)، العدد (٣)، أيلوم (٢٠٠٠م).

- بسيوني، سعيد أبو الفتوح محمد. (د.ت). **الحرية الاقتصادية في الإسلام وأثرها في التنمية**، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، (د.ط).
- بكار، عبد الكريم. (٢٠٠٠م). **العولمة: طبيعتها، وسائلها، تحدياتها، التعامل معها.** دار الأعلام للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى.
- بن البهي، محمد. (١٩٧٣م). **الفكر الإسلامي والمجتمع المعاصر: مشكلات الأسرة والتكافل**، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثالثة.
- بن سلام، أبي عبيد القاسم. (١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م). **كتاب الأموال**، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى.
- بو دبوس، رجب. (٢٠٠٢م). **العولمة بين الأنصار والخصوم.** تاله للطباعة والنشر، الجماهيرية العظمى، ومؤسسة الانتشار العربي، بيروت، الطبعة الأولى.
- بوكسبرغر، جيرالد. وهارالد كليمنتا. (د.ت). **الكذبات العشر للعولمة**، ترجمة عدنان سليمان، (د.ط)، (د.ن)، (د.م).
- بيترسه، يان ندرفين. (٢٠٠٤م). العولمة والتهجين، في: **العولمة الطوفان أم الإنقاذ؟ الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية.** ترجمة: فاضل جتكر، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ومركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى.
- بيترمارتن، هانس. وهارالد شومان. (١٩٩٨م). **فخ العولمة الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية**، ترجمة: عدنان عباس علي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد (٢٣٨)، اكتوبر / تشرين الأول.
- الترمانيني، عبد السلام. (١٩٧٩م). **الرق: ماضيه وحاضره.** المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد (٢٣)، نوفمبر.
- تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن أعمال المنظمة للعام (١٩٩٨م).
- تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP)، للعام (١٩٩٠م).

📖 تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP) للعام (٢٠٠٤م)،

📖 تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP) للعام (٢٠٠٥م)، التعاون الدولي على مفترق طرق: المعونة والتجارة والأمن في عالم غير متساو.

📖 تقرير منظمة الصحة العالمية لعام (٢٠٠٥م).

📖 التميمي، عز الدين الخطيب. (١٩٨٢م). **الدفاع الاجتماعي في مرآة الاسلام**. جمعية الدراسات والبحوث الاسلامية، سلسلة الدراسات والبحوث الاسلامية (٤)، الاردن، الطبعة الأولى.

📖 ثورو، لستر. (١٩٩٨م). **مستقبل الرأسمالية: كيف تصوغ القوى الاقتصادية الراهنة عالم الغد.** ترجمة عزيز سباهي، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق، الطبعة الأولى.

📖 جاكسون، روبرت. (٢٠٠٣م). **ميثاق العولمة: سلوك الإنسان في عالم عامر بالدول.** تعريب: فاضل جتكر، الطبعة العربية الأولى، مكتبة العبيكان، الرياض.

📖 جالبريث، جون كينيث. (٢٠٠٠م). **تاريخ الفكر الاقتصادي: الماضي صورة الحاضر.** ترجمة: أحمد فؤاد بلبع، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد (٢٦١)،سبتمبر.

📖 جيدنز، أنطوني. (٢٠٠٣م). **عالم جامح: كيف تعيد ا لعولمة تشكيل حياتنا.** ترجمة: عباس خضير كاظم وحسن ناظم، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، بيروت.

📖 الحارثي، طالب. (١٩٩٣م). الحتميات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية والدينية لحل مشكلة السكان، في: **دراسات وأبحاث بيئية.** مؤسسة فريدريش

ناومان والبرنامج الوطني للتوعية والاعلام البيئي، وجمعية عمال المطابع التعاونية، عمان، الطبعة الاولى.

- حبيب، سعد عبدالسلام، **الخدمة الاجتماعية العمالية**. مكتبة النهضة المصرية.
- حليمي، سيرج. (٢٠٠٤م). حين يتعرض العالم لطوفان صحافة السوق، في: **العولمة الطوفان أم الإنقاذ؟ الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية**. تحرير: فرانك جي لتشنر، وجون بولي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ومركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى.
- حمزه، أحمد. (١٩٩٣م). التشريعات البيئية في الوطن العربي، في: **دراسات وأبحاث بيئية**، مؤسسة فريدريش ناومان والبرنامج الوطني للتوعية والاعلام البيئي، وجمعية عمال المطابع التعاونية، عمان، الطبعة الاولى.
- الخضيري، محسن أحمد. (٢٠٠٠م). **العولمة: مقدمة في فكر واقتصاد وإدارة عصر اللادولة**. مجموعة النيل العربية، القاهرة، الطبعة الأولى.
- خليل، عماد الدين. (١٩٨٦م). **دراسة في السيرة**. مؤسسة الرسالة ودار النفائس، بيروت، الطبعة العاشرة.
- خور، مارتن. (٢٠٠٣م). **العولمة: إعادة نظر؛ قضايا خطيرة وخيارات استراتيجية**. ترجمة: عدنان عبد الحفيظ القيسي، الشركة العالمية للكتاب، الطبعة الأولى، بيروت.
- الراوي، منصور. (د.ت). **التكامل الاقتصادي: دراسة تحليلية في التكامل الاقتصادي في العالم والوطن العربي**. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، (د.ط).
- رحومه، سالم عبدالله. (١٩٨٨م). **مؤشرات التنمية الاجتماعية في ليبيا (١٩٧٠ – ١٩٨٠)**. الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، الطبعة الأولى.

📖 الرفاعي، حامد بن أحمد. (١٤١٩هـ). **الإسلام والنظام العالمي الجديد**، رابطة العالم الإسلامي، مكة المكرمة، السنة السادسة عشر (١٤١٩هـ)، العدد (١٤٦).

📖 الرفاعي، حامد بن أحمد. (١٤٢٦هـ). **العالمية والعولمة: رؤية إسلامية**. مطابع مؤسسة المدينة للصحافة (دار العلم)، جده، (د.ط).

📖 الروبي، ربيع محمود. (١٩٩٨م). **التكافل الاجتماعي في القرآن الكريم:تحليل اقتصادي وفقهي**، (د.ن)، (د.م).

📖 رودريك، داني. (٢٠٠٤م). هل تجاوزت العولمة حدودها؟، في: **العولمة الطوفان أم الإنقاذ؟ الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية**. ترجمة: فاضل جتكر، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ومركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى.

📖 رودل، والتر. (١٩٩٣م). دور التعاون الدولي في حماية البيئة، في: **دراسات وأبحاث بيئية**، مؤسسة فريدريش ناومان والبرنامج الوطني للتوعية والاعلام البيئي، وجمعية عمال المطابع التعاونية، عمان، الطبعة الاولى.

📖 الزبيدي، حسن لطيف كاظم. (٢٠٠٢م). **العولمة ومستقبل الدور الاقتصادي للدولة في العالم الثالث**. دار الكتاب الجامعي، العين، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى.

📖 الزحيلي، وهبة. (١٩٩٧م). **الفقه الإسلامي وأدلته**. الجزء التاسع، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثانية.

📖 زكي، رمزي. (١٩٩٨م). **الاقتصاد السياسي للبطالة:تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة**. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد (٢٢٦)، اكتوبر.

📖 زلوم، عبد الحي. (٢٠٠٣م). **إمبراطورية الشر الجديدة**. المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (د.م)، الطبعة العربية الأولى.

📖 الزويلف، مهدي حسن. (١٩٨٦م). **إدارة الأفراد والعلاقات الصناعية**. دار المثنى للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، بغداد.

📖 زيدان، ابراهيم عبد الرحمن. (٢٠٠٤م). **الإسلام والرأسمالية وصراع الحضارات**. (د.ن)، (د.ط)، عمان.

📖 ساسن، ساسكيا. (٢٠٠٤م). مدينة من؟ العولمة وبروز مزاعم جديدة، في: **العولمة الطوفان أم الإنقاذ؟ الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية**. ترجمة: فاضل جتكر، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ومركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى.

📖 السبهاني، عبد الجبار. (٢٠٠١م). **الوجيز في الفكر الاقتصادي الوضعي والإسلامي**. دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الأولى.

📖 ________ . (٢٠٠٥م). **الأسعار وتخصيص الموارد في الاسلام: مدخل إسلامي لدراسة النظرية الاقتصادية، دراسة مقارنة**. دار البحوث للدراسات الاسلامية وإحياء التراث، دبي، الطبعة الأولى.

📖 السعودي، محمد عبد الغني. (١٩٨٠م). **قضايا افريقية**. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد (٣٤)، اكتوبر.

📖 سكلير، لسلي. (٢٠٠٤م). سوسيولوجيا النظام الكوكبي، في: **العولمة الطوفان أم الإنقاذ؟ الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية**. المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ومركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى.

📖 سلوتر، ماتيو جي. وسواغل، فيليب. هل تؤدي العولمة إلى خفض الأجور وتصدير فرص العمل؟، في: **العولمة الطوفان أم الإنقاذ؟ الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية**، ترجمة: فاضل جتكر، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ومركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى.

- سليمان، طاهر عبد المحسن. (١٩٨١م). **علاج المشكلة الاقتصادية في الإسـلام.** (د.ن)، (د.م)، الطبعة الأولى.
- شابرا، محمد عمر. (١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م). **نحو نظام نقدي عـادل: دراسة للنقود والمصارف والسياسة النقدية في ضوء الإسلام.** ترجمة: سيد محمد سكر، مراجعة: رفيق المصري، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، هرندن، الولايات المتحدة الأمريكية، الطبعة العربية الأولى.
- شابرا، محمد عمر. (١٩٩٦م). **الاسلام و التحدي الاقتصادي.** ترجمة: محمد زهير السمهوري، المعهد العالمي للفكر الاسلامي، (د.م).
- الشاطبي، أبو اسحق ابراهيم بن موسى اللخمي. (١٣٤١هـ). **الموافقات في أصول الأحكام.** المجلد الأول، الجزء الثاني، المطبعة التونسية، تونس.
- شلتوت، محمود. (د.ت). **الإسلام عقيدة وشريعة،** دار الشروق، بيروت، (د.ط).
- شوسودوفسكي، ميشيل. (د.ت). **عولمة الفقر: تأثير اصلاحات صندوق النقد والبنك الدوليين،** ترجمة جعفر علي السوداني، بيت الحكمة، بغداد، الطبعة الأولى.
- الشوكاني، محمد بن علي بن محمد. (د.ت). **نيل الأوطار: شرح منتقى الأخيار من أحاديث سيد الأخيار.** الجزء الخامس، كتاب البيوع، مكتبة الإيمان، المنصورة، (د.ط).
- شيحة، مصطفى رشدي. (١٩٩٣م). **الاقتصاد العام للرفاهية.** الجزء الأول، النظرية العامة لنشاط الدولة المالي، الدار الجامعية، بيروت. (د.ط).
- طبيشات، عبد الرزاق. (١٩٩٣م). قمة الأرض: تطلعات الدول النامية، في: **دراسات وأبحاث بيئية،** مؤسسة فريدريش ناومان والبرنامج الوطني للتوعية والاعلام البيئي، وجمعية عمال المطابع التعاونية، عمان، الطبعة الاولى، ١٩٩٣م، ص ص (٩٥-١٠٣).

📖 الطواها، علاء الدين. (٢٠٠٤م). **العولمة واعادة النمط الرأسمالي عالمياً: دراسة سوسيولوجية**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة اليرموك.

📖 العاني، محمد شلال العاني. (١٤٢٦هـ). **عولمة الجريمة: رؤية إسلامية في الوقاية**. كتاب الأمة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، العدد (١٠٧)، جمادى الأولى، ١٤٢٦هـ، السنة الخامسة والعشرون، ص (٣٤).

📖 عباس، صلاح. (٢٠٠٤م). **العولمة وأثرها في البطالة والفقر التكنولوجي للعالم الثالث**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، (د.ط).

📖 عبد اسعيد، محمد توهيل. (٢٠٠٢م). **هذه هي العولمة: المنطلقات والمعطيات والآفاق**. مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة الأولى.

📖 عبد الرحمن، أسامة. (١٩٨٢م). **البيروقراطية النفطية ومعظلة التنمية: مدخل إلى دراسة إدارة التنمية في دول الجزيرة العربية المنتجة للنفط**. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد (٥٧)، يونيو.

📖 عبد السلام، محمد السيد. (١٩٨٢م). **التكنولوجيا الحديثة والتنمية الزراعية في الوطن العربي**. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد (٥٠)، فبراير.

📖 عبد العزيز، سمير محمد. (١٩٩٧م). **التجارة العالمية وجات ٩٤**. مكتبة الاشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، طبعة جديدة.

📖 عبد الملك، منيسي أسعد. (١٩٦٠م). **مستوى الدخل ومستوى الرفاهية**. المطبعة العالمية، القاهرة، (د.ط).

📖 عبدالله، اسماعيل صبري. (١٩٩٩م). **توصيف الأوضاع العالمية الراهنة**. مشروع مصر ٢٠٢٠، منتدى العالم الثالث، مكتب القاهرة، رقم (٢).

📖 عبدالله، عبدالله عثمان. (٢٠٠٣م). **أيديولوجية العولمة: من عولمة السوق إلى تسويق العولمة**. دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، الطبعة الأولى.

العبدالله، مصطفى. (١٩٨٩م – ١٩٩٠م). **علم الاقتصاد والمذاهب الاقتصادية**. مطبعة الاتحاد، دمشق، (د.ط).

عبدالواحد، السيد عطيه. (د.ت). **دور السياسة المالية الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية، التوزيع العادل للدخول، التنمية الاجتماعية**. دار النهضة العربية، القاهرة، (د.ط).

عتمان، سعيد عبدالعزيز. (٢٠٠٠م). **قراءات في اقتصاديات الخدمات والمشروعات العامة: دراسات نظرية تطبيقية**. الدار الجامعية، (د.م)، (د.ط).

العجلوني، أحمد طه. (٢٠٠٥م). **العولمة وأثرها على المصارف الإسلامية**، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة عمان العربية.

العشري، درويش حسين. (١٩٧٩م). **التنمية الاقتصادية**. دار النهضة العربية، بيروت، (د.ط).

عطيه، فيليب. (١٩٩٢م). **أمراض الفقر: المشكلات الصحية في العالم الثالث**. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد (١٦١)، مايو.

علي، عبد المنعم السيد. (١٩٨٤م). **مدخل في علم الاقتصاد (دراسة في مباديء الاقتصاد الرأسمالي والاشتراكي) الجزء الأول – مباديء الاقتصاد الجزئي**. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجامعة المستنصرية، بغداد، (د.ط).

علي، عبد المنعم السيد. (١٩٨٤م). **مدخل في علم الاقتصاد (دراسة في مباديء الاقتصاد الرأسمالي والاشتراكي) الجزء الثاني – مباديء الاقتصاد الكلي**. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجامعة المستنصرية، بغداد، (د.ط).

علي، محمد خيري محمد. (١٩٦٦م). **المدخل إلى الرفاهية الاجتماعية**. دار النهضة العربية، (د. م)، (د. ط).

عمر، حسين. (د.ت). **الرفاهية الاقتصادية.** مكتبة القاهرة الحديثة، مطبعة لجنة البيان العربي، (د.ط)، (د.ت).

عنانزه، حسن علي حسن. (٢٠٠١م). **أثر العولمة على اقتصاديات الدول الإسلامية.** رسالة ماجستير (غير منشوره)، جامعة اليرموك، اربد.

عوده، عبد القادر. (١٩٨٥م). **الإسلام وأوضاعنا القانونية.** مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة السادسة.

عياش، سعود يوسف. (١٩٨١م). **تكنولوجيا الطاقة البديلة.** المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد (٣٨)، فبراير.

غاريت، جيوفري. (٢٠٠٤م). السياسة الحزبية في الاقتصاد الكوكبي، في: **العولمة الطوفان أم الإنقاذ؟ الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية.** ترجمة: فاضل جتكر، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ومركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى.

الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد. (ت ٥٠٥هـ). **إحياء علوم الدين.** دار المعرفة، بيروت، (د.ط) ، (د.ت).

الغزالي، عبد الحميد. (١٩٨٨م). **الانسان أساس المنهج الاسلامي في التنمية الاقتصادية.** مركز الاقتصاد الاسلامي، إدارة البحوث، (د.م).

الغنام، عبد العزيز. (١٩٩٣م). سياسة ألمانيا والحزب الديمقراطي الحر تجاه البيئة، في: **دراسات وأبحاث بيئية.** مؤسسة فريدريش ناومان والبرنامج الوطني للتوعية والاعلام البيئي، وجمعية عمال المطابع التعاونية، عمان، الطبعة الاولى.

فالرشتاين، إيمانويل. (٢٠٠٤م). صعود النظام الرأسمالي العالمي وزواله المقبل، في: **العولمة الطوفان أم الإنقاذ؟ الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية**، تحرير: فرانك جي لتشنر، وجون بولي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ومركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى.

📖 فريدمان، توماس. (١٩٩٩م). **السيارة ليكساس وشجرة الزيتون محاولة لفهم العولمة**. ترجمة: ليلى زيدان، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة.

📖 الفنجري، محمد شوقي. (١٩٨٢م). **الإسلام والضمان الاجتماعي: دراسة موجزة وشاملة لأصول الزكاة، ومحاولة لبيان تطبيقاتها الحديثة على ضوء متغيرات العصر**. دار ثقيف للنشر والتأليف، الرياض، الطبعة الثانية.

📖 فوكوياما، فرانسيس. (١٩٩٣م). **نهاية التاريخ والانسان الأخير**. ترجمة: فؤاد شاهين، وجميل قاسم، ورضا الشايبي، مركز الإنماء القومي،بيروت، (د.ط).

📖 فيلنباوم، جيردا ج. (١٩٨٤م). **رفاه المسنين: مناهج للتقدير المتعدد الأبعاد**. منظمة الصحة العالمية، جنيف.

📖 قابل، محمد صفوت. (٢٠٠٣م-٢٠٠٤م). **الدول النامية والعولمة**. الدار الجامعية، الاسكندرية، (د.ط).

📖 قحف، منذر (محرر). (١٩٩٧م). **السياسة الاقتصادية في إطار النظام الاسلامي**. وقائع ندوة السياسة الاقتصادية في الاسلام التي عقدت في سطيف بالجزائر من ١٤-٢٠ أيار ١٩٩١م، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، جده، الطبعة الأولى.

📖 قرني، عزت. (١٩٨٠م). **العدالة والحرية في فجر النهضة العربية الحديثة**. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد (٣٠)، يونيو.

📖 قطب، سيد. (١٩٦٦م). **السلام العالمي والإسلام**. مكتبة وهبه، الطبعة الخامسة، (د.م).

📖 ________. (١٩٨٣م). **معركة الإسلام والرأسمالية**. دار الشروق، بيروت، الطبعة التاسعة.

📖 كارلاينر، جوشوا. (٢٠٠٤م). عولمة القاعدة: إنقاذ الكوكب الأزرق، في: **العولمة الطوفان أم الإنقاذ؟ الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية**. تحرير: فرانك جي

لتشنر، وجون بولي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ومركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى.

📖 كاسن، بيرنار. (٢٠٠٤م). إنقاذا للمجتمع، في: **العولمة الطوفان أم الإنقاذ؟ الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية.** تحرير: فرانك جي لتشنر، وجون بولي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ومركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى.

📖 كركر، صالح. (د.ت). **نظرية القيمة: العمل والعمال والعدالة الاجتماعية في الاسلام وفي المذاهب والنظم الوضعية، دراسة مقارنة.** (د.ن)، (د.م).

📖 كرم، انطونيوس. (١٩٨٢م). **العرب أمام تحديات التكنولوجيا.** المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد (٥٩)، نوفمبر.

📖 كريب، إيان. (١٩٩٩م). **النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس.** ترجمة: محمد حسين غلوم، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد (٢٤٤)، ابريل.

📖 الكفراوي، عوف. (د.ت). **النقود والمصارف في النظام الإسلامي.** دار الجامعات المصرية، (د.ط)، (د.م).

📖 كلارك، جون موريس. (١٩٥٨م). **المؤسسات الاقتصادية وعلاقتها بالرفاه الإنساني.** ترجمة: برهان دجاني، دار مكتبة الحياة، بيروت، (د.ط).

📖 كلوتشكوفسكي، ليف. وكريس جيكينيس. وماي فولكوف. (١٩٩٠م). **اقتصاد البلدان الغنية والفقيرة.** ترجمة دار التقدم، دار التقدم، (د.ط)، موسكو.

📖 لابيه، فرانسيس مور. وجوزيف كولينز. (١٩٨٣م). **صناعة الجوع: خرافة الندرة.** ترجمة: أحمد حسان، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد (٦٤)، أبريل.

📖 اللاوندي، سعيد. (٢٠٠٢م). **بدائل العولمة: طروحات جديدة لتجميل وجه العولمة القبيح**. دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، مدينة السادس من اكتوبر – مصر، الطبعة الثانية.

📖 لتشنر، فرانك جي. وبولي، جون (محرر). (٢٠٠٤م). **العولمة الطوفان أم الإنقاذ؟ الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية**. ترجمة: فاضل جتكر، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ومركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى.

📖 لجنة إدارة شؤون المجتمع العالمي. (١٩٩٥م). **جيران في عالم واحد (نص تقرير)**. ترجمة: مجموعة من المترجمين، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد (٢٠١)، سبتمبر.

📖 اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ESCWA). (٢٠٠٣م). **السياسات الاجتماعية في البلدان العربية، تحليل بنائي تاريخي**. سلسلة دراسات السياسات الاجتماعية (٥)، الأمم المتحدة، نيويورك.

📖 اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ESCWA). (٢٠٠٣م). **الضمان وشبكات الأمان الاجتماعي في إطار السياسات الاجتماعية**. الأمم المتحدة، نيويورك.

📖 لوب، جاك. (١٩٨٦م). **العالم الثالث وتحديات البقاء**. ترجمة: أحمد فؤاد بلبع، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد (١٠٤)، أغسطس.

📖 لويد، دينيس. (١٩٨١م). **فكرة القانون**. تعريب: سليم الصويص، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد (٤٧)، نوفمبر.

📖 مارتن، بيتر. (٢٠٠٤م). ما يسوّغ العولمة أخلاقيا، في: **العولمة الطوفان أم الإنقاذ؟ الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية**. تحرير: فرانك جي لتشنر. وجون بولي،

المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ومركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى.

📖 الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد. (د.ت). **كتاب الأحكام السلطانية**، دار الفكر، بيروت، (د.ط).

📖 محمود، صلاح الدين فهمي. (٢٠٠٤م). **التنمية الاقتصادية**. منشورات جامعة الأزهر، (د.ط).

📖 مراد، عبد الفتاح. (١٩٩٣م). **موسوعة الاستثمار**. الاسكندرية، (د.ن)، (د.ط).

📖 مرسي، فؤاد. (١٩٩٠م). **الرأسمالية تجدد نفسها**. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد (١٤٧)، مارس.

📖 المسافر، محمود خالد. (٢٠٠٢م). **العولمة الاقتصادية: هيمنة الشمال والتداعيات على الجنوب**. بيت الحكمة، بغداد، الطبعة الأولى.

📖 المسدي، عبد السلام. (١٩٩٩م). **العولمة والعولمة المضادّة**. شركة مطابع لوتس، (د. م)، (د.ط).

📖 مسعد، محي محمد. (٢٠٠٤م). **دور الدولة في ظل العولمة (دراسة تحليلية مقارنة)**. مركز الاسكندرية للكتاب، الاسكندرية، الطبعة الأولى.

📖 مشورب، ابراهيم. (١٩٩٧م). **قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث**. دار المنهل اللبناني، بيروت، الطبعة الأولى.

📖 المصري، رفيق يونس. (١٩٨٩م). **أصول الاقتصاد الإسلامي**. دار القلم، دمشق، والدار الشامية، بيروت.

📖 مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية. (٢٠٠٢م). **أي مستقبل للبلدان المتنامية في ضوء التحوّلات التي تترتب عن العولمة؟**. سلسلة الدورات، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط.

📖 مقدادي، محمد. (٢٠٠٠م). **العولمة: رقاب كثيرة وسيف واحد.** دار فارس للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة العربية الأولى.

📖 المناعي، جاسم. (١٩٩٩م). **القدرة التنافسية للاقتصادات العربية في الأسواق العالمية.** تحرير: علي توفيق الصادق، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل، أبو ظبي، العدد الخامس، تشرين أول (اكتوبر).

📖 المناوي، محمد بن عبد الرؤوف تاج العارفين. (١٣٥٦هـ). **فيض القدير في شرح الجامع الصغير.** الجزء (٤)، المكتبة التجارية، مصر، (د.ط).

📖 منظمة العفو الدولية. (٢٠٠٤م). تقرير عن حقوق الإنسان وحقوق العمال، في: **العولمة الطوفان أم الإنقاذ؟ الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية.** ترجمة: فاضل جتكر، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ومركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى.

📖 الموصلي، أبو الفضل عبدالله بن محمود الموصلي. (١٩٧٠م). **الاختيار لتعليل المختار.** دار الفكر العربي، القاهرة، (د.ط).

📖 ناطورية، علاء الدين. (د.ت). **العولمة وأثرها في العالم الثالث (التحدي والاستجابة).** دار زهران، عمّان، الأردن، (د.ط).

📖 النبهان، محمد فاروق. (١٩٨٤م). **الاتجاه الجماعي في التشريع الاقتصادي الإسلامي.** مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية.

📖 النجار، أحمد عبد العزيز. (١٩٦٩م). **نحو استراتيجية جديدة للتنمية الاقتصادية في الدول النامية.** (د.ن)، الخرطوم.

📖 النجار، عبد الهادي علي. (١٩٨٣م). **الإسلام والاقتصاد: دراسة في المنظور الإسلامي لأبرز القضايا الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة.** المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد (٦٣)، مارس.

النووي، أبو الحسن علي الحسني. (١٩٨١م). **ماذا خسر العالم بانحطاط المسلمين.** الاتحاد الإسلامي العالمي للمنظمات الطلابية، ماليزيا، الطبعة الرابعة.

نيوتن، ليزا هـ. (٢٠٠٦م). **نحو شركات خضراء: مسؤولية مؤسسات الأعمال نحو الطبيعة.** ترجمة: إيهاب عبد الرحيم محمد، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد (٣٢٩)، يوليو.

الهمّيم، عبد اللطيف. (٢٠٠٤م). **الدولة ووظيفتها الاقتصادية في الفقه السياسي الإسلامي: دراسة مقارنة.** دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى.

هنتنغتون، صاموئيل بي. (٢٠٠٤م). صدام الحضارات، في: **العولمة الطوفان أم الإنقاذ؟ الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية.** تحرير: فرانك جي لتشنر. وجون بولي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ومركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى.

الهيئة العالمية للبيئة والتنمية. (٢٠٠٤م). من كرة أرضية واحدة إلى عالم واحد، في: **العولمة الطوفان أم الإنقاذ؟ الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية.** ترجمة: فاضل جتكر، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ومركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى.

هيجتر، بنيامين. **التنمية الاقتصادية.** الدار القومية للطباعة والنشر.

هيرتس، نورينا. (٢٠٠٧م). **السيطرة الصامتة: الرأسمالية العالمية وموت الديمقراطية.** ترجمة: صدقي حطاب، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد (٣٣٦)، فبراير.

وديع، محمد عدنان. وآخرون. (١٩٩٧م). **مسح التطورات في مؤشرات التنمية ونظرياتها.** المعهد العربي للتخطيط، الكويت، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، (د.ط)، ديسمبر.

- وولف، مارتن. (٢٠٠٤م). ما سبب هذا الكره للسوق؟، في: **العولمة الطوفان أم الإنقاذ؟ الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية**. تحرير: فرانك جي لتشنر. وجون بولي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ومركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى.
- يرغن، دانييل. وجوزف ستانسلاف. برجا التحكم والقيادة: المعركة بين الدولة والسوق هي التي تعيد تشكيل العالم الحديث، في: **العولمة الطوفان أم الإنقاذ؟ الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية**. ترجمة: فاضل جتكر، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ومركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى.
- يسين، السيد. (١٩٩٦م). **أسئلة القرن الحادي والعشرين، الكونية والأصولية وما بعد الحداثة**. الجزء الثاني، أزمة المشروع الإسلامي المعاصر، الطبعة الأولى، المكتبة الأكاديمية، القاهرة.
- يوسف، بشير شريف. (٢٠٠٤م). **رؤى العولمة ووهم الأمركة: دراسة تحليلية**. دار رؤى للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى.
- يوسف، يوسف ابراهيم. (١٩٨٢م). **محاضرات في تاريخ الفكر الاقتصادي الإسلامي**. جامعة الأزهر، كلية التجارة.

خامساً: المجلات والمؤتمرات والندوات

- أبو شاميه، عباس. العلاقة بين العولمة والجرائم المستحدثة: تعريف بالظاهر الإجرامية المستحدثة؛ حجمها، أبعادها، ونشاطها في الدول العربية. بحث مقدم لـ: **ندوة الظواهر الاجرامية المستحدثة وسبل مواجهتها**، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، (١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م).
- آدم، محمد، العولمة وأثرها على اقتصاديات الدول الإسلامية. **مجلة النبأ**، العدد (٤٢)، شباط، ٢٠٠٠م.
- باطويح، محمد عمر. ومحمد صالح تركي القريشي. التكامل الإقليمي الاقتصادي العربي وتحديات العولمة: دراسة لجانب من محنة أمة في ظل نظام كوني جديد. في: العولمة وأبعادها الاقتصادية. تحرير: فليح حسن خلف، **المؤتمر الأول - كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية**، جامعة الزرقاء الأهلية، الزرقاء، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.
- براون، وارد. وأناليزا فيديلينو. وكريم نشاشيي. أداء الصادرات والقدرة التنافسية في البلدان العربية، في: القدرة التنافسية للاقتصادات العربية في الأسواق العالمية، تحرير: علي توفيق الصادق، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، **سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل**، أبو ظبي، العدد الخامس، تشرين أول (اكتوبر)، ١٩٩٩م.
- جامعة الدول العربية، الإدارة العامة للشؤون الاجتماعية. أوضاع المرأة الفقيرة في بعض الدول العربية: دراسة مقارنة. المجلد الثالث، **المؤتمر العربي حول المرأة والفقر**، المنعقد في الدار البيضاء من (٢٠-٢٣) آذار - مارس، ٢٠٠١م.

📖 جريدة **الرأي** (الأردنية). المركز العربي للتنمية يطالب بمبادرة اقتصادية جديدة على مبدأ الشراكة الدولية. العدد (١٢٢٤٣)، الاثنين: الموافق ٢٩آذار ٢٠٠٤م، ص (١٦).

📖 جريدة **الرأي** الأردنية. العولمة تثير مشاكل اجتماعية وسياسية واقتصادية في العالم العربي. العدد (١٢٢١١)، الخميس: الموافق ٢٦ شباط ٢٠٠٤م، ص (٣٤).

📖 الجعار، مصطفى. معالجة التدمير المناخي لا يتم إلا بتعاون الجميع. جريدة **الرأي** (الأردنية). العدد (١٣٤٥٥)، السبت: الموافق ٤ آب ٢٠٠٧م، ص (٣٤).

📖 جيلاني، بوعلام بن. ويوسف عبدالله الزامل. قياس دالة الاستهلاك في إطار اسلامي، **مجلة بحوث الاقتصاد الاسلامي**، العدد (٢)، المجلد (٢)، ١٩٩٢م، ص (٣٧-٦٦).

📖 الحجي، يوسف جاسم. اتفاقية الجات ساعدت في ظهور قوى اقتصادية جديدة، **الاقتصاد الإسلامي**، العدد (٢١٢)، اكتوبر-نوفمبر ١٩٩٨م.

📖 حسن، حسن صادق. الإنفاق وضوابطه في الاقتصاد الإسلامي، في: السياسة الاقتصادية في إطار النظام الاسلامي، وقائع **ندوة السياسة الاقتصادية في الاسلام**، سطيف، الجزائر، من ١٤-٢٠ أيار ١٩٩١م، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، جده، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م.

📖 حطاب، كمال. رؤية إسلامية نحو العولمة، **إسلامية المعرفة**. المعهد العالمي للفكر الإسلامي، واشنطن، العدد (٣٥)، ٢٠٠٤م.

📖 الحمادي، علي مجيد. النشاط الإنمائي العربي بين تداعيات الماضي وبعض تحديات المستقبل، في: العولمة وأبعادها الاقتصادية. تحرير: فليح حسن خلف، **المؤتمر الأول -كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية**، جامعة الزرقاء الأهلية، الطبعة الأولى،٢٠٠١م.

📖 خلف، فليح حسن (محرر). العولمة وأبعادها الاقتصادية. **المؤتمر الأول كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية**، جامعة الزرقاء الأهلية، الزرقاء، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.

📖 دافيد دريسكول. ماهو صندوق النقد الدولي؟ ترجمة: محمد حسن يوسف، **بحث منشور في الجامعة الأمريكية بالقاهرة**، وجريدة الأولى الاقتصادية التي تصدر في الكويت، الأعداد (١٤٣-١٤٦)، من ١٩آب ١٩٩٦م وحتى ٩ أيلول ١٩٩٦م.

📖 الراوي، خالد وهيب. وحمود محمد السند. السوق العربية المشتركة والتحديات الراهنة، في: العولمة وأبعادها الاقتصادية، تحرير: فليح حسن خلف، **المؤتمر الأول — كلية الاقتصاد والعلوم الادارية**، جامعة الزرقاء الأهلية، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.

📖 الزرقا، محمد أنس. السلوك الاستهلاكي في الاسلام، في: السياسة الاقتصادية في إطار النظام الاسلامي، وقائع **ندوة السياسة الاقتصادية في الاسلام**، سطيف، الجزائر، من ١٤-٢٠ أيار ١٩٩١م، تحرير: منذر قحف، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، جده، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م.

📖 ــــــــــ. خطة الإسلام في إعادة توزيع الدخل والثروة، في: السياسة الاقتصادية في إطار النظام الاسلامي، وقائع **ندوة السياسة الاقتصادية في الاسلام**، سطيف، الجزائر، من ١٤-٢٠ أيار ١٩٩١م، تحرير: منذر قحف، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، جده، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م.

📖 ــــــــــ. صياغة إسلامية لجوانب من دالة المصلحة الاجتماعية ونظرية سلوك المستهلك، الاقتصاد الإسلامي، بحوث مختارة من **المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الاسلامي**، المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الاسلامي، الطبعة الأولى، ١٩٨٠م.

السبهاني، عبد الجبار. الخصخصة والتشريكية نظرة تقديرية من منطلقات إسلامية، **حولية كلية الشريعة والقانون والدراسات الإسلامية**. جامعة قطر، العدد التاسع عشر، (٢٠٠١م).

________. عدالة التوزيع والكفاءة الاقتصادية في النظم الوضعية والإسلام "نظرة مقارنة"، **مجلة الشريعة والقانون**، مجلس النشر العلمي، جامعة الإمارات العربية المتحدة، العدد الرابع عشر، يناير ٢٠٠١م، ص (١٧٥-٢٣١).

ستيغليتز، جوزيف. حصاد العولمة: إفقار الدول النامية وتهشيم الطبقة الوسطى، جريدة **الرأي** (الأردنية)، العدد (١٣١٦٠)، السبت: ٧ تشرين أول ٢٠٠٦م، ص (٦).

الشامسي، نجيب عبد الله. العولمة أهداف خفية وآثار سلبية، **الاقتصاد الإسلامي**، العدد (٢٠٩)، أغسطس، ١٩٩٨.

الشهواني، نوفل قاسم علي. فجوة العلم والتقانة العربية في مواجهة العولمة، في: العولمة وأبعادها الاقتصادية، تحرير: فليح حسن خلف، **المؤتمر الأول – كلية الاقتصاد والعلوم الادارية**، جامعة الزرقاء الأهلية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م.

الصادق، علي توفيق (محرر). القدرة التنافسية للاقتصادات العربية في الأسواق العالمية. صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، **سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل**. العدد الخامس، تشرين أول (اكتوبر)، أبو ظبي، ١٩٩٩م.

الصالحي، صالح. الحاجات الأساسية في الاقتصاد الإسلامي، في: السياسة الاقتصادية في إطار النظام الاسلامي، وقائع **ندوة السياسة الاقتصادية في الاسلام**، سطيف، الجزائر، من ١٤-٢٠ أيار ١٩٩١م، تحرير: منذر قحف، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، جده، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م.

الصيح، عبد الحميد مانع. ونزار فليح البلداوي. العولمة وتأثيرها على المعايير المحاسبية الدولية وانعكاسها على التطبيقات المحاسبية في الدول النامية، في: العولمة وأبعادها الاقتصادية، تحرير: فليح حسن خلف، **المؤتمر الأول – كلية الاقتصاد والعلوم الادارية**، جامعة الزرقاء الأهلية، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.

ظاهر، فوزي عبد الرزاق. العولمة وأثرها على اقتصاديات الدول العربية في ظل التكتلات الراهنة، في: العولمة وأبعادها الاقتصادية، تحرير: فليح حسن خلف، **المؤتمر الأول – كلية الاقتصاد والعلوم الادارية**، جامعة الزرقاء الأهلية، الطبعة الأولى ٢٠٠١.

العبادي، عبد السلام. في تعقيب له على محمد أنس الزرقا، خطة الإسلام في إعادة توزيع الدخل والثروة، في: السياسة الاقتصادية في إطار النظام الاسلامي، وقائع **ندوة السياسة الاقتصادية في الاسلام**، سطيف، الجزائر، من ١٤-٢٠ أيار ١٩٩١م، تحرير: منذر قحف، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، جده، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م.

عبدالله، إسماعيل صبرى. الكوكبة والرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الإمبريالية، **المستقبل العربي**، العدد (٢٢٢)، أغسطس (١٩٩٧م).

علوان، طه محمود، آثار العولمة على الاقتصاديات العربية وأهمية التكامل الاقتصادي في مواجهة آثارها السلبية، في: العولمة وأبعادها الاقتصادية، تحرير: فليح حسن خلف، **المؤتمر الأول – كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية**، جامعة الزرقاء الأهلية، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م

القرنشاوي، حاتم. سياسات التشغيل وتوظيف الموارد في الاقتصاد الاسلامي، في: السياسة الاقتصادية في إطار النظام الاسلامي، وقائع **ندوة السياسة الاقتصادية في الاسلام**، سطيف، الجزائر، من ١٤-٢٠ أيار ١٩٩١م، تحرير: منذر قحف، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، جده، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م.

📖 كورتل، فريد. وكمال زريق. مظاهر و تجليات العولمة و أثرها علـــى اقتـــصاديات البلدان العربية وعلى أسواق العمل العربية. ورقة عمل (غـــير منـــشورة)، **المـــؤتمر العلمي الثاني**، الوطن العربي وتحديات العولمة، عمادة البحث العلمي والدراســـات العليا، جامعة اربد الأهلية، اربد، الأردن، ١٠-١١ نيسان، ٢٠٠٧م.

📖 متولي، مختار محمد. أحكام الشريعة الإسلامية ودالة الاستهلاك في الدول الاسلامية المعاصرة: دراسة قياسية، **مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الاسلامي**، المجلد (١)، ١٩٨٩م.

📖 محبوب، عبد الحميد عبد اللطيف. نحو نظرية في سلوك المستهلك المسلم والرفاهيـــة الاقتصادية، **مجلة بحوث الاقتصاد الاسلامي**، العدد (٢)، المجلد (١)، ١٩٩٩م، ص (١-٣٣).

📖 المسافر، محمود خالد. الفقر في ظل العولمة، **الطريق**، العدد السادس، السنة الستون، بيروت، تشرين ثاني – كانون أول، ٢٠٠١م.

📖 المصري، عبد الوهاب. في العدالة الاقتصادية: توزيع الـــدخل في الاســـلام، **نهـــج الإسلام**، وزارة الأوقاف، الجمهورية العربية السورية، العدد (٨٣)، السنة (٢٢)، كانون أول، ٢٠٠٠م، ص (٥٢-٥٥).

📖 المومني، رياض. واقع ومستقبل الاقتصاديات الاسلامية في ظل العولمة، ورقة عمـــل مقدمة إلى: **ندوة العولمة**، المعهد العالمي للفكر الاسلامي.

📖 هنترويد، روبرت. تصاعد عدم المساواة في توزيع الدخل العالمي، **التمويل والتنمية**، ديسمبر، ٢٠٠١، ص (٣٧-٣٩).

📖 واتكنـــز، كيفن. حتى تصبح العولمة في خدمة الفقراء. **التمويل والتنمية**، مـــارس، ٢٠٠٢م.

📖 وصفي، مصطفى كمال. التكييف القانوني للمشروعات العامـــة، **مجلـــة العلـــوم الإدارية**، العدد الثالث، ديسمبر ١٩٦٧م.

سادساً: المراجع الأجنبية

- Bell, Philip w. and Todaro, Michael P., _Economic Theory: an integrated text with special reference to developing areas_, Oxford U.P., Delhi, 1977.
- Hallaq, Said, _Individual, Society and Social Choice in Islamic Thought_, PhD dissertation, The University of Utah, August, 1990.
- Holton, Robert J., _Globalization and the Nation – State_, Macmillan Press, Great Britain and St. Martin's Press, Inc., New York, 1998.
- Leftwich, Richard H. and Eckert, Ross D., _The price System and Resource Allocation_, The Dryden press, Holt - Saunders International Editions, Ninth Edition, 1985.
- Leibfried, Stephan, _Welfare State Futures: An Introduction, in Welfare State Futures_, 4th. Ed., New York: Cambridge University Press, 2001.
- Mishra , Ramesh, _Globalization and the Welfare State_, Edward Elgar Publishing, Inc. Cheltenham, UK. Northampton, USA, 1999.
- Mohamad, Mahathir, _Globalization and the New Realities_, Pelanduk Publications (M) Sdn Bhd, Malaysia, 2002.
- Mohamad, Mahathir, _Globalization, Smart Partnership and Government_, selected speeches, Pelanduk Publications (M) Sdn Bhd, Malaysia, Volume 2, 2000.
- Musgrave, Richard A., and Musgrave, Peggy B., _Public Finance in Theory and Practice,_ Fifth edition, McGraw-Hill Book Company, International Edition, 1989.
- Nicholas Barre, _Economics of the Welfare State_, Oxford, New York, Oxford University Press, 2004.
- Pigou Arthur Cecil, _The Economics of Welfare_, Part I, Chapter 1.
- United Nations Development Program, 1992, _Human Development Report_, 1992.
- Wilcox, Clair, _Toward Social Welfare_, Richard D. Irwin, Inc.,Illinois, London and Ontario, 1969.

سابعاً: المواقع الإلكترونية

- أحمد محمد علي، دور رابطة العالم الإسلامي والنظام العالمي الجديد: **التحديات الاقتصادية التي تواجه الأمة**، على شبكة الإنترنت بتاريخ: ٢٧-٥-٢٠٠٧م.
http://www.themwl.org/Subjects/default.aspx?d-1&1=AR&cid-11&cidi=52[retrieved date 27/05/2007]
- أحمد محمد علي، **التحديات الاقتصادية التي تواجه الأمة**، على شبكة الإنترنت بتاريخ: ١٤-٨-٢٠٠٧م.
http://www.themwl.org/Subject/default.aspx?d=1&1=AR&cici=52[retrieved date 14/08/2007]
- الإسلام وقضايا العصر، على شبكة الإنترنت بتاريخ: ٢٧-٧-٢٠٠٧م.
- بالعربي CNN، اقتصاد، فوربس: (٩٤٦) مليارديرا في العالم يمتلكون (٣،٥) تريليون دولار، على شبكة الإنترنت بتاريخ: ٢٢-٩-٢٠٠٧م.
http://arabic.cnn.com/2007/business/3/9/forbes.billionaires/index.html [retrieved date 22/09/2007]
- برهان غليون، **رهانات العولمة: العولمة البديلة أو استراتيجية التعامل الناجع مع العولمة**، على شبكة الإنترنت بتاريخ ١٧-٧-٢٠٠٧م.
http://www.josor.net/article_details.php?thesid=63&catid=6[retrieved date 17/07/2007]
- بيان طبارة، **آثار العولمة على أسواق العمالة في منطقة الاسكوا**، على شبكة الإنترنت بتاريخ: ١٤-٦-٢٠٠٧م.
http://www.islamset.com/arabic/aioms/globe/res/tabara1.html[retrieved date 14/06/2007]
- تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن أعمال المنظمة (١٩٩٨م)، أنظر:
http://www.un.org/arabic/docs/sgrpt98/sg984.htm
- تقرير أممي، لم يبق سوى ثمانية أعوام لإنقاذ كوكب الأرض، كوكب الأرض في خطر، على شبكة الإنترنت بتاريخ: ٥-٥-٢٠٠٧م. http://www.dw-world.de/popups/popup_printcontent/0,,2472984,00.html[retrieved date 05/05/2007]
- تقرير منظمة الصحة العالمية لعام (٢٠٠٥م). أنظر:
http://www.who.int/mediacentre/news/releases/2005/pr16/ar/pring.html
- حمزه زوبع، **العولمة لم توفر خبزا ولا دواء**، مقدونيا، ٢٠٠١/٨/٦، على شبكة الإنترنت بتاريخ: ٢٥-٥-٢٠٠٥م.
http://www.islamonline.net/Arabic/Politics/2001/08/article5.shtml[retrieved date 25/05/2005]

📖 خبراء المناخ يتفقون على مدى تأثير التغير المناخي، على شبكة الإنترنت بتاريخ: ٥-٥-٢٠٠٧م.

http://newsvote.bbc.co.uk/mpapps/pagetools/print/news.bbc.co.uk/hi/rabic/sci_tech/n...[retrieved date 05/05/2007]

📖 رفعت العوضي، **الزكاة والنظام العالمي الجديد**، على شبكة الإنترنت بتاريخ: ١٦-٦-٢٠٠٧م.

http://islamway.com/?iw_w=Article&iw_a=view&article_id=2012.[retrieved date: 16/6/2007]

📖 سري محمود صيام، **انعكاس العولمة على الرعاية الصحية والبدائل المتاحة**: تجربة مصر في مواءمة التشريعات الوطنية لتتمشى مع اتفاقية التجارة العالمية وتأثير ذلك على الصحة العامة، على شبكة الإنترنت بتاريخ: ١٤-٦-٢٠٠٧م.

http://www.islamset.com/arabic/aioms/globe/res/siam.html[retrieved date 14/06/2007]

📖 سمير أمين، **الفجوة بين الفقراء والأغنياء**: الاشكاليات، الآليات، المستقبل،

http://thirdworldforum.net/Arabic/Samir_amin_Writings/Gap_between_riches_and_poors_(SA).htm

📖 سهى عبيد، **العولمة والإسلام**، على شبكة الإنترنت بتاريخ: ١٤-٦-٢٠٠٧م.

http://www.islamtoday.net/questions/show_articles_content.cfm?id=71&catid=73&artid=218#5[retrieved date 14/06/2007]

📖 الشرق الأوسط، جريدة العرب الدولية، "فوربس": ٩٤٦ مليارديراً في العالم يملكون (٣,٥) تريليون دولار، على شبكة الإنترنت بتاريخ: ٢٢-٩-٢٠٠٧م.

http://www.asharqalawsat.com/print/default.asp?did=409892[retrieved date 22/09/2007]

📖 الشرق الأوسط، جريدة العرب الدولية، عدد أصحاب المليارات العرب في لائحة "فوربس" يرتفع إلى (١٣)، على شبكة الإنترنت بتاريخ: ٢٢-٩-٢٠٠٧م.

http://www.asharqalawsat.com/print/default.asp?did=220246[retrieved date 22/09/2007]

📖 عبد الرحمن بن زيد الزنيدي، **العولمة الغربية والصحوة الإسلامية**: الموقف الرشيد، عرض وتقديم فضل الله ممتاز. انظر: http://www.suhuf.net.sa/2001/jaz/jul/6/is7.htm

📖 عبد اللطيف جابر، **العولمة بوابة للرفاه أم الفقر**، الشرق الأوسط، العدد (٧٤٦٠)، على شبكة الإنترنت بتاريخ: ١٣-٥-٢٠٠٧م.

📖 عبد المجيد راشد، **آليات نظام العولمة**،م على شبكة الإنترنت بتاريخ: ١٤-٦-٢٠٠٧م. أنظر:

http://www.iraqcp.org/members4/0070108w4.htm[retrieved date 14/06/2007]

📖 الكريم حمودي، **العولمة هل تعزز المصارف الإسلامية؟**، قدس برس، ١٤/٦/٢٠٠١. انظر:

http://www.islamonline.net/arabic/economics/2001/06/article4.shtm

- كمال حطاب، عولمة دافوس بلا رحمة، إسلام أون لاين، ١٩/٦/٢٠٠٣، انظر : .http://islamonline.net/Arabic/economics/2003/06/article08.shtml
- مبارك عامر بقنه، قراءة في: "الثقافة العربية في عصر العولمة"، نشرة على شبكة الإنترنت بتاريخ: ١٧-٩-٢٠٠٦م. http://saaid.net/minute/64.htm[retrieved date 17/09/2006]
- مبارك عامر بقنه، مفهوم العولمة ونشأتها، على شبكة الإنترنت بتاريخ: ٥-٥-٢٠٠٧م.
http://www.hasaad.net/web/index2.php?option=content&task=view&id=21&pop=1&...[retrieved date 05/05/2007]
- مجدي الجزولي، ملاحظات ما قبل المؤتمر: حول مصائر اليسار الجذري (٤)، على شبكة الإنترنت بتاريخ: ٧-٧-٢٠٠٧م. http://www.d-a.org.uk/opinion/melgizouli/melgizouli11_05c.htm[retrieved date 07/07/2007]
- محمد أحمد السامرائي، العولمة السياسية ومخاطرها على الوطن العربي، على شبكة الإنترنت بتاريخ: ٣-٥-٢٠٠٧م. بالإحالة على: ثامر كامل محمد، التحولات العالمية، ومُستقبل الدول في الوطن العربي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٧م، ص (١٠٧).
http://www.nascd.ps/arabic/international%20cases5.htm[retrieved date 03/05/2007]
- محمد السيد سليم، العولمة واستراتيجيات الدول الإسلامية، على شبكة الإنترنت بتاريخ: ١٦-٧-٢٠٠٧م.
http://www.islamonline.net/arabic/mafaheem/2003/03/article01-2/shtml[retrieved date 16/07/2007]
- محمد بهاء الدين فايز، انعكاس العولمة على الرعاية الصحية والبدائل المتاحة: تجربة مصر في مواءمة التشريعات الوطنية لتتمشى مع اتفاقية التجارة العالمية وتأثير ذلك على الصحة العامة، على شبكة الإنترنت بتاريخ: ١٤-٦-٢٠٠٧م.
http://www.islamset.com/Arabic/aioms/globe/res/baha.html[retrieved date 14/06/2007]
- محمد فايق، حقوق الإنسان في عصر العولمة: رؤية عربية، محاضرة ألقيت في برلين، بتاريخ ٢٤ مارس ٢٠٠٠، أمام المنظمة العالمية لحقوق الانسان. مطبوعة على موقع الانترنت. أنظر: -http://www.ibn-rushd.org/arabic/m.fayk-arab.html
- محمود عكام، بين عولمتين، عولمة الغرب وعولمة الإسلام، وعلى العاقل أن يختار، انظر: http://akkam.org/lectures-a/lectures-a-15.shtml.
- مختار بن حفصه، منظمة التجارة العالمية تواصل مسعاها من أجل تسليع العالم، فلنقلب موازين القوى، على شبكة الإنترنت بتاريخ:٢-٣-٢٠٠٦م.
http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=9727[retrieved date [02/03/2006

🕮 منظمة الصحة العالمية، تقرير منظمة الصحة العالمية يدعو إلى اتباع اسلوب جديد، على شبكة الإنترنت بتاريخ: ٣-٥-٢٠٠٧م.

http://www.who.int/mediacetre/news/releases/2005/prl6/ar/print.html[retrieved date 03/05/2007]

🕮 نبيل سكر، ثلاثية نظام السوق والعدالة الاجتماعية والارتقاء التكنولوجي في مواجهة العولمة ومتطلبات الاقتصاد السوري، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، على شبكة الإنترنت بتاريخ: ١٤-٥-٢٠٠٧م.

date http://www.mafhoum.com/syr/articles_03/sukkar.htm[retrieved 14/05/2007]

🕮 هانز ويرنز سن، رأسمالية الجراد، على شبكة الإنترنت بتاريخ: ٧-٧-٢٠٠٧م. http://www.project-syndicte.org/commentary/sinn4/Arabic[retrieved date 07/07/2007]

🕮 وزراء البيئة لمجموعة الـ (٨) يجتمعون في المانيا، على شبكة الإنترنت بتاريخ: ٥-٥-٢٠٠٧م.

http://newsvote.bbc.co.uk/mpapps/pagetools/print/news.bbc.co.uk/hi/arabic/sci_tech/n...[retrieved date 05/05/2007]

🕮 يوسف محمد الصواني، **حقوق الإنسان في عصر العولمة**، صحيفة الزحف الأخضر، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، على شبكة الإنترنت بتاريخ: ٥-٥-٢٠٠٧م.

http://www.mafhoum.com/press6/184S27.htm[retrieved date 05/05/2007]

ABSTRACT

Effects of Globalization on Welfare

An Islamic Economic Evaluation

Al-Jayousi, *Ahmed, Effects of Globalization on Welfare: An Islamic Economic Evaluation,*

The Objective of this study is to highlight the effects of globalization on welfare. In order to explore these effects, the study choses some indicators to analyse the effects of globalization on it. These indicators are: living levels, Employment, Distribution of wealth among people, Role of the state, Levels of education and health, Effects on ecology, and Levels of democracy and human rights.

The study argues that negative effects of globalization exceeds the positive effects, which means that welfare has been decreased because of globalization and its instruments. The study edns up with (discovered) some facts that pointed out the negative effects of globalization (regarding to welfare) worldwide, and specially on least developed countries.

The study also, tried to introduce an Islamic evaluation of globalization and welfare, as well as the stratigies available for Islamic countries to deal with globalization, and the Assures / affairmatives that keeps welfare in its best levels.

The study consists of four chapters: the first chapter emphasises on the concept of globalization, its objectives, history, instruments or tools and the reactions toward it. In chapter II, the study emphasizes on welfare, state of welfare and welfare indicators. Chapter III, the body of the study, tries to analyze the effects of globalization on welfare indicators. The final chapter IV, introduces and Islamic evaluation for globalization, welfare and strategies.

The study ends up with some conclosions, one of which is that: "the Islamic economy is more cabaple to provide best levels of welfare, for individuals as well as comunities".

وختاماً

لا أدعي أنني قد جمعت بين دفتي هذه الدراسة كل ما أشارت إليه الدراسات ... أو وصلت إليه العلوم ...

ولكنني أشير إلى أن ما فاتني يفوق ما ذكرته بأضعاف كثيرة ... وحسبي في ذلك:

أن الكمال لا يكون إلا لله ... ولا كمال لغيره سبحانه.

ويكفيني قوله تعالى:

"وما أوتيتم من العلم إلا قليلا"

صدق الله العظيم

الباحث

تم بحمد الله